

الجزء الثالث

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس

الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية
الربيع بن سليمان المرادي عنه
تفصدها الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهم فسيح
الجنات آمين

(وبهامشه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)

(تنبيه)

اعلم انه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بإدات مترجمة معروفة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله ومثل كتاب
الاختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وروى عما كان في هذه الإادات تكرار لبعض
ما انفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا يتناولون فوائد من فروع وتوجيهات الامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الإادات بهامش هذا المطبوع إن اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً
بين ما وجدول وكذلك جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وأما كتاب محالها لسان النسخ فله هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه

طبع هذا الكتاب



(كتاب الوكالة)

(قال المزي) قال
 الله تعالى وأبطلوا
 الثاني حتى إذا بلغوا
 النكاح فإن آنستم
 منهم بشدا الآية فأمر
 بحفظ أموالهم حتى
 يؤنس منهم الرشد وهو
 عند الشافعي أن يكون
 بعد البلوغ مصلها
 لانه عدل في دينه وقال
 تعالى فإن كان الذي
 عليه الحق سبعا أو
 ضعفا أو لا يستطيع
 أن يعمل هو فليل وليه
 بعدل وليه عند
 الشافعي هو القير بماله
 (قال المزي) فإذا
 جاز أن يقوم بماله
 بتوصية أبيه بذل إليه
 وأبوه غير ما كان
 أن يقوم فيه بتوكيل
 ماله كالأبوز وقد وكل
 على بن أبي طالب رضي
 الله عنه عقلا (قال
 المزي) وذكر عنه

أه قال هذا عقل
ماقضى عليه فعل وما
قضى له فلى قال
الشافعي ولا أحبه
كان وكاله الاعند عمر
ابن الخطاب ولله عند

أبي بكر رضى الله عنهما
وكل ما يصاغ عنه الله
ابن جعفر عند عثمان بن
عفان رضى الله عنه
وعلى حاضر فقل ذلك
عثمان قال المزي
فلقاس أن يوكولوا في
أمر الله وطلب حقوقهم
وصوماتهم ووصوا
بتركهم ولأضمان
على الوكلاء ولا على
الأوصاء ولا على
المرد عن ولا على
المقارضين إلا أن يتعدوا
فضنوا والتزكيل
من كل مولد من نجل
وأمره تخسرج أولا

(١) عن أبي الوضئ
هو بالصفة اسمه
عبد بن نسيب مصفوا
كل في الخلاصة كتبه
معصمه

والمتشترى حتى يجعلا أن يتبايعا برضا منهما بالتابع به ولا يعقدا بأمر منى عنه ولا على أمر منى عنه
وأن يتفرقا بعد تبايعهما على مقامهما الذي تبايعا فيه على التراضي بالبيع فإذا اجتمع هذا من كل واحد
منهما البيع ولم يكن له رد الإختيار أو عيب بعده أو شرط بشرطه أو خيار رؤية أن جاز خيار الرؤية ومنى
لم يكن هذا البيع البيع بين المتبايعين (قال الربيع) فدرج الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز
خيار الرؤية (قال الشافعي) أصل البيع يمان لا ثالث لهما بيع صفقة مضبوقة على بائعها فإذا جازها
فلا خيار للشري فيها إذا كانت على صفته وبيع عن مضبوقة على بائعها يبيعها بالمانع المشتري
فإذا تلفت لم يضمن سوى العين التي باع ولا يجوز بيع غيره هذين الوجهين وهذا مقتضى في كتاب البيوع

(باب بيع الخيار)

(قال الشافعي) رجع الله أخيرا ما لث من أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار أخيرا لأن جرج قال أملى
على نافع مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تابع المتبايعان
البيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا ويكون بيعهما عن خيار قال نافع وكان عبد الله إذا
ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع متى قبله لم يرجع (قال الشافعي) أخيرا ليعلم أن بيعه عن عبد الله
ابن عمر عن ابن عمر (قال الشافعي) أخيرا للثقة عن جابر بن عبد الله عن قتادة عن أبي النضر عن عبد الله
ابن الحارث عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البائع بالخيار ما لم يتفرقا فان مدقنا وسنا
وجبت البركة في بيعهما وان كذبا وكتمانك البركة من بيعها أخيرا للثقة بحكي بن حسان عن جاد
ابن زيد عن جيل بن مرة (١) عن أبي الوضئ قال كنت في غزاة فباع صاحب ثاغر سمن رجل فلما أردنا
الرجل خاضمه فبأه إلى أبي مرة فقال له أبو مرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البائع بالخيار
ما لم يتفرقا (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين هذا الباع والمشتري حد حتى يحفظه وقد سمعت من غيره
أتهما بالتأخير وعده عليه فقال لألا تأخر فقبوا جعله الخيار إذا بالما كنا واحدا بعد البيع (قال) أخيرا
سعيد بن سالم عن ابن جرج عن عطاء الله قال إذا جاب البيع خيره بعد وجوبه قال يقول اختران شئت
فخذ وان شئت فخذ قال فقلت له فخير بعد وجوب البيع فأخذت من قبل أن يتفرقا من مجلسه بذلك أنقله
منه لا بد قال لأحبه إذا خيره بعد وجوب البيع أخيرا بعد الوصل بن عبد الحميد الشافعي عن أبي بن
أبي عمير عن محمد بن سيرين عن شريح أنه قال شاهدنا ذوا عدل أنكما اقتريا بعد رضاء بيع وأخيرا أحدهما
صاحبه بعد البيع (قال الشافعي) وهذا تأخذ وهو قول الأكر من أهل الحجاز والأكر من أهل الأندلس
بالمدان (قال) وكل متبايعين يملك إلى أهل أودن وأعين وأصرف وأغيرة تبايعوا رضاء لم يتفرقا عن
مقامهما أو مجلسهما الذي تبايعا فيه فكل واحد منهما مفسخ البيع وانما يبيع على كل واحد منهما
البيع حتى لا يكون له رد الإختيار أو شرط خيار أو ما وصفت إذا تبايعا فيه ورضاء أو شرط أو بعد البيع عن
مقامهما الذي تبايعا فيه أو كان بيعهما عن خيار فإن البيع يجب بالتفرق والخيار (قال) واحتل قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلا بيع الخيار عشرين أظهره ما عند أهل العلم بالسان وأولاها معنى السنة
والاستدلال بها والقاس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انحمل الخيار للبايعين فالتبايعان اللذان
عقدا البيع حتى يتفرقا إلا بيع الخيار فإن الخيار إذا كان لا ينقطع بعد عقده البيع في السنة حتى يتفرقا
وتفرقا معا وان يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه كان بالتفرق أو بالتخير وكان موجودا في اللسان
والقاس إذا كان البيع يجب شيء بعد البيع وهو الفراق أن يجب الثاني بعد البيع فيكون إذا خيره
أحدهما صاحبه بعد البيع كان الخيار تجددي شي يوجهه كان التفرق تجددي شي يوجهه ولم يكن فيه

سنة يمتثل بأذهب اليه كان ما وصفتنا أولي العنين أن يؤخذ به لنا وصفت من القليس مع أن سفيان
ابن عيينة أخبرنا عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل بعد البيع
فقال الرجل عمره الله من أنفق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرؤ من قر يش قال وكان أبي يحلف
ويحذر أن يبعد البيع (قال) وهذا يقول وقد قال بعض أصحابنا يبيع البع بالتفرق بعد الصفقة
ويجب أن يبعد الصفقة على خار وذلك أن يقول الرجل لك بلسلك كذا باعنا فقول قد اخترت
البيع (قال الشافعي) وليس تأخذ به هذا وقولنا الأول لا يجب البيع بالتفرق فلو تأخيرا أحدهما
صاحبه بعد البيع فيضائه (قال) وإذا تابع المتابعان السلعة وتفاضلا لم يتفاضل كل واحد منهما
بالتخيار ما لم يتفرقا وأخيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فإذا خيره وجب البيع بما يبيع به إذا تفرقا وإن
تفاضلا وهلك السلعة في يد المشتري قبل التفرق أو التخيير فهو ضامن لقيتها بالغامط كان أقل أو أكثر
من غنائه البيع لم يتم فيها (قال الشافعي) وإن هلك في يد البائع قبل قبض المشتري لها وقبل التفرق
أو بعده أنفسع البيع بينهما ولا تكون من ضمان المشتري حتى يقبضها فإن قبضها فمدها على البائع
فمدها على البائع ودعيته فانت قبل التفرق أو التخيير فهي مضمونة على المشتري بالقيمة وإن كان المشتري
أمة فاعتقها المشتري قبل التفرق أو التخيير فاختار البائع قبض البيع كان له ذلك وكان عتق المشتري مالا
لأنه أعتق ما لم يتم له ملكه وإذا أعتقها التابع كان عتقه جائزا لا يملك عليه ملك يقطع الملك الأول عنها
الا تفرق بعد البيع أو خياري وإن كل ما لم يتم فيه ملك المشتري فالبيع عتقه به إذا شالان أصل الملك كان
له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو جعل المشتري فوطه قبل التفرق في غفلة من البائع عنه فاختار
البائع ففسخ البيع كان له ففسخه وكان على المشتري مهر مثلها للبائع وإن أحبطها فاختار البائع رد البيع
كان له رده وكانت الأمانة له مهر مثلها فاعتقها لها بالشيء وجعلت على المشتري قيمة رده وهو مرد وإن
وشى البائع فهي أتمه والوعدة كالاختيار منه ففسخ البيع (قال الشافعي) وإن مات أحد المتابعين قبل أن
يتفرقا فقام وزنته مقامه وكان لهم الخيار في البيع ما كان له وإن خرس قبل أن يتفرقا أو غلب على عقله فأقام
الحاكم مقامه من نظره وجعل له الخيار في رد البيع أو أخذهما فمافل ثم أفاق الاختار أو ادفع فمافله
لم يكن له أن يعضي بالحكم عليه به (قال الشافعي) وإن كان المشتري أمة فولدت أو بهيمة فتبعت قبل
التفرق فهو ماعلى الخيار فإن اختار أنفذ البيع أو تفرق فمافله المشتري لا تشرى لأن عقد البيع وقع وهو جمل
وكذلك كل خيار بشرط جائز في أصل العقد (١)

(١) وفي باب دعوى الولد قبل ترجمة البين مع الشاهد قال الشافعي وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعا ما كان
على أن له الخيار أو البائع أو لهما معا أو بشرط المتاع أو البائع خيارا ففسخه وقبض المتاع للسلعة فلو هلك في
يده قبل رضا الذي له الخيار فهو ضامن لقيتها ما بلغت ثلثا وأكثر من ثلثا البيع أو يتم قبلها أو كان
عليه إذا لم يتم البيع ردها وكل من كان عليه رده فهو مضمون ما عليه فبعت به قيمته فاقبضت فهو على القاتل
مقام البائع وهذا قول الأكثرين نعمت من أهل العلم والقياس والآخر وقد قال قائل من
ابتاع بعهده ففسخه على أنه بالخيار فتلقت في يده فهو أمين كانه ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن
الذين لا يجب عليه الإكمال البيع فمفعله في موضع الأمانة وأخرج من موضع الضمان وقد روى عنه في
الرجل يبتاع البيع القاسم ويقبضه ثم يتلف في يده أنه يضمن القيمة وقسط البائع المشتري على القبض
بأمر لا يوجب له الثمن ومن حكمه بحكم السيلين أن هذا غير ثمن أبدا فإذا زعم أن مالا يكون غنا بذا
يتحول فمصرفه إذا قالت مافله العقد القاسم فالبيع بشره الرجل شراء محلا ولا بشرط خيار يوم أو ساعة
فيستألف أو أن يكون مضمونا لأن هذا الأمر من عمرته عليه ساعة أو اختار للمشتري أن ينفذ فغدا لا بأسه لجلال

تخرج بعدوا وغيره عند
حضر خصم أو لم يحضر
جائز (قال الشافعي)
ليس التخصم من الوكالة
ببطل وقد يقضى
للتخصم على الموكل
فيكون حقا يثبت له
بالتوكيل (قال المزني)
فإن وكله بمجموعة فإن
شاقبيل وإن شاقبيل
فإن قبل فإن شاء ففسخ
وإن شاقبيل فإن ثبت
وأقرب على من وكله
بأنه ما افترده لأنه لو وكله
بالأقرار ولا بأس ولا
بالأقرار وكذلك قال
الشافعي رحمه الله
فإن وكله بطلب حنفة
أو قصاص قبلت الوكالة
على تبييت البينة فإذا
حضر لحدوا والقصاص
لم أحذر ولم أقص حتى
يحضر المفسد له
والقص له من قبله
قد يقسر له ويكتب
البينة أو يعفو قبل
الحد والقصاص (قال
الشافعي) رحمه الله

(باب الخلاف فيما يجيبه البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا بعض الناس فيما يجيبه البيع فقال اذا عقد البيع وجب ولا باي
 أن لا يضر أحدهما صاحبه قبل بيع ولا بعده ولا يتفرقان بعده (قال الشافعي) فقول لبعض من قال
 هذا القول الباطل أي متى ذهبت في هذا القول قال أحسن الله البيع وهذا بيع وانما أحسن الله عز وجل
 منه للشيء ما لم يكن ذلك ولا عرف البيع الا بالكل لا يتفرق الا بدان فقلت له أرايت لو عارضك معارض
 جاهل مثل من قال مثل ما قلت أحسن الله البيع ولا عرف بيعا محلا ولا آخر ما وكل واحد منهما بزمه
 اسم البيع ما لم يضر عليه قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوع فرسول الله صلى الله عليه وسلم
 المين عن الله عز وجل معنى ما أراد (قال الشافعي) قلت له وإن هذا جهة في التهي فاعلم أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من سنة في البيع أو ثبت من قوله المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فان ابن عمر وأبوزيد وحكيم
 ابن مرام وعبد الله بن عمرو بن العاص برووه ولم يارضهم أحد يرضي مخالفه عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقد نهى عن ذلك بشرا بالدينين فعارض ذلك أبامة نزل به عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه
 فنهى عن وأنت عن الدين بالدينين وقلنا هذا أقوى في الحديث ومع من خالفنا مثل ما أصبحت به أن
 الله تعالى أحسن البيع وصر الربا وإن نهى عن الربا خلاف ما روي عن سعد بن أبي وقاص
 وابن عباس وعروة وقائمة فقهاء المكيين فلذا كتبت بين الأحدث فنسحب إلى الأكثر والأرجح وإن
 اختلف بين من صلى الله عليه وسلم فترى لنا جهة على من خالفنا أخصر أن ما روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم مما يضره أحد برأية عنه وأولى أن يثبت قال بل إن كان كما تقول قلت فهو كما أقول فهل تعلم
 معارضته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه قال لا ولكني أقول أنه ثابت عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كما قلت به أقول ولكن معناه على غير ما قلت قلت فاذكر في المعنى الذي ذهبت إليه فقه قال المتبايعان
 بالخيار ما لم يتفرقا في الكلام قال فقلت له الذي ذهبت إليه محال لا يجوز في اللسان قال وما لك حكمة وكف
 لأخيه لسان قلت انما يكونان قبل التساوم غير متساومين ثم يكونان متساومين قبل التساوم
 ثم يكونان بعد التساوم متساومين ولا يقع عليهم اسم متبايعين حتى يتبايعا ويفترقا في الكلام على التساوم
 (قال) فقال فاذكري على ما وصفت بشي أعرفه غير ما قلت الآن (قال الشافعي) فقلت له أرايت لو تساوتم
 أو أوت بسعة فقال رجل أمر أنه طالق ان كتبنا بيايعنا فيها قال فلا تطلق من قبل أنك غير متبايعين
 إلا بعد البيع قلت وعقد البيع التفرق عند ذلك في الكلام عن البيع قال نعم قلت أرايت لو
 تقاضيتك حقا قلت والله لا أفرقك حتى تعطيني حتى متى أحث قال ان فارقتك بيدك قبل أن
 يعطيك حقلك قلت فلو تعرف من لسان العرب بشي الأهدأ ما دل على أن قولك محال وإن لسان لا يجتهد

والبيع الغامض لم يرض عليه إلا بدوا واختار المشعري والبالغ انقاده ليجز فان قال ان البالغ يتعاقدا لم
 يرض أن يسلم سعة إلى المشعري وذهب فيكون أمانة واختار في أن يسلم له التي فكذلك البالغ على الخيار
 ما رضى أن يكون أمانة وما رضى إلا أن يسلم له التي فكذلك كان في البيع الحرام عنده متامنا للقيمة إذا لم يرض
 بالبيع أن يكون عند أمانة ولا يكون ضمانا في البيع الحلال ولم يرض أن يكون أمانة وقد روي المذنبون عن
 جرير بن الخطيب رضى الله عنه أنه سأل عن رجلين وأخذها بامر صاحبها لتسار له ليشترى منها فكتسرت لها حكم
 فيها امر صاحبها إلى رجل ليحكم بينهما (١) ضمانه عليه حتى ردها كما أخذها سالة فذهب ذلك عمره
 وأخذ قضاه وأوقف عليه واستغنى عنها فلذا كان هذا على مساومة ولا نسبة عن الأمانة من أسباب البيع
 فرأى جرير والقاضي عليه أنه ضمان له فمن وجعل فيه الخيار أولى أن يكون مضمونا من هذا (٢) وإن
 أصاب هذا الضمون المشتري شراء فإدا عند المشتري رذونا يقص

وليس الوكيل أن يوكل
 الآن يجعل ذلك إليه
 الموكل وإن وكله ببيع
 متاعه فباعه فقال
 الوكيل قد دفعت إليك
 الثمن فاقول قوله مع
 عنه فان طلب منه
 الثمن فخصه منه فقد
 ضمنه الا في حال لا يمكنه
 فيه دفعه فان أمكنه
 دفعه فمجاهبه لوصوله إليه
 فتنف جنته ولو قال بعد
 ذلك قد دفعته المثل
 قبيل منه ولو قال
 صاحبه قد فعلت
 منك فنفعتي فأنش
 ضامن فهو مستغ
 أن الامانة تحسنت
 مضمونة وعلمه البينة
 وعلى المتكرهين (قال)

(١) ضمانه أي مضمونه
 فهي فاعلم بمعنى مضمونه
 كما في كتب اللغة له

(٢) قوله وإن أعيا
 الخ كذا في التفسير والتأويل
 أن الضائع ولعله يعط
 من الناحية لفظ عيب أو
 نحو كسبه محصه

بهذا المعنى ولا غيره قال فاذا كررته فقلت له اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن اوس بن الحذافان
 انه اتى صرافا بمائة دينار قال فدعا لي حلقة من عبد الله تروا وضنا حتى اصطفى منى واخذ الذهب بقله في
 يده ثم قال حتى ياتي خازني اوتى حتى تاتي من الغلبة قال الشافعي اننا شككت وعمر يسع فقال عمر
 والله لا تتفارق حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق والاهوا به قلت
 له اخبرنا بقول نحن وانت انا اتفرق المصترفان عن مقامهما الذي تصارفا فيه انتقض الصرف وما لم يتفرقا
 لم ينتقض فقال نعم قلت له فابان لك وعرفت من هذا الحديث ان التفرق هو تفرق الابدان بعد التبايع
 لا التفرق عن البيع لانك لو قلت تفرق المتصارفان عن البيع قبل التفاضل بعض الصرف دخل عليك ان
 تقول لا يحل الصرف حتى يتراضيا ويتوازا ويعرف كل واحد منهما ما يأخذ ويعطى ثم وجب البيع
 في الصرف بعد التفاضل او بمعنى قال لا أقول هذا قلت ولا أرى قولك التفرق تفرق الكلام الاحمال او
 تحاملا لسان (قال الشافعي) قلت له ارايت رجلا قال لك اقلدك فاسمعك تقول المتبايعان بالخيار ما لم
 يتفرقا والتفرق عندك التفرق بالكلام وانت تقول اذا تفرق المتصارفان قبل التفاضل كان الصرف با
 وهما في معنى المتبايعين غيرهما لان المتصارفين متبايعان واذا تفرقا عن الكلام قبل التفاضل فسد الصرف
 قال ليس هذا قلت فيقول لك كيف صرت الى نقض قولك قال ان عمر مع حلقة ومالك قد تصارفا فلم
 ينتقض الصرف وراى ان قول النبي صلى الله عليه وسلم هاهنا وهاهنا لا يتفرقا حتى يتفاضلا قلت تفرقا
 عن الكلام قال نعم قلت فقال لك افسرايت لو احبل لسان ما قلت وما قال من خالفك لما يكون من
 قال بقول الرجل الذي سمع الحديث واى ان يصارى قوله لاه القيسع الحديث فله فضل السماع والعلم
 بما سمع وبالبان قال بلى قلت فلم تسمع هذا ان عمر وهو مع احدهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فكان اذا اشتري شيئا بغيره ان يجب له فارق صاحبه حتى فلا يرجع ولم
 لم تسمع هذا ابر زوهو مع من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وقضى به وقد تصدقا بانهما
 تبايعا ثم كانا معا يتفرقا في لثما ثم غدا واليه قضى ان لكل واحد منهما الخيار في بيعه (قال الشافعي)
 فان قال قائل تقول ان قولك محال قلت نعم محال فليست اراه كما قلت وانت وان كانت لك بما قلت حجة تنذهب
 اليها فاللسان محتمل ما قلت فقلت لا قال فبينه قلت فاحسبني ان السداد كفتت باقل مما كنت
 واما قال فصل قلت افرأيت ان قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا بيع الخيار
 ليس قد جعل البيعا الخيار الى وقتين ينقض الخيار الى أيهما كان قال بلى قلت فما الوقتان قال ان
 يتفرقا بالكلام قلت فما الوجه الثاني قال لا أعرف له وجه فادعه قلت افرأيت ان يعتد بعاود فعلته
 الذي فقلت أنت فقه بالخيار الى الليل من يومك هذا وان تختار اياهما البيع قبل الليل احاز هذا البيع قال
 ثم قلت فيقطع خيارك ولو برك البيع فلا يكون لك رده قال ان انتفى اليوم ولم يخرجه البيع انتقطع
 الخيار في البيع او اخترت قبل الليل اياهما البيع انتقطع الخيار الى رده قلت كيف لا تعرف ان هذا
 قطع الخيار في التبايعين ان يتفرقا بعد البيع او غيرهما صاحبه قال الشافعي فقال دعه قلت نعم
 بعد العلم منى بانك انما عتد ترك الحديث وانه لا يخفى عليك ان قطع الخيار في البيع التفرق والاختيار
 كما عرف في جوابك قبله فقلت له ارايت ان زعمت ان الخيار الى مدو زعمت انها ان يتفرقا في الكلام
 اشألت السامعين ان شاء بالخيار قال نعم السامعون ان يردوا وبيعوا بالبيع ان يوجبوا وبيع قلت ابركوا
 قبل التسام هكذا قال بلى قلت فهل احببت لهما التسام كما عرفت حكمهما قبله او يحق على احدهما
 ما لم يله ان شاء اعطاه وان شاء منعه قال لا قلت فقال لسانك ان الخيار في مال الذي لم يوجب فيه
 شأنه فليس له عندك ابرج في ماله شأنه انك الفصل فيما يجب فيمن الكلام قال نعم لا أقول
 لثأت بالخيار في مالك قلت لما وصفت وان قلت ذلك اني سمعتك تقول قالوا بلى قلت وانت

ولو قال وكنتك يسع
 مناهى وقد ضنته منى
 فانكرتم ان افراو قامت
 البينة عليه بذلك ضمن
 لانه خرج بالحدود من
 الامانات ولو قال وكنتك
 يسع مناهى فبعت
 فقال مالك عندى شئ
 فاعلم البينة عليه بذلك
 فقال صدقوا وقد
 دفعت اليه منه فهو
 مستحق لان من دفع
 شئ الى اهل فليس هو
 عنده ولم يكذب نفسه
 فهو على اصل امره
 ونصيبته ولو امر الموكل
 الوكيل ان يدفع مالا
 الى رجل ففدى امة
 دفعه اليه لم يقبل منه
 الابينة واجتج الشافعي
 في ذلك بقول الله تعالى
 فذا دفعتم اليهم اموالهم
 فاشهدوا عليهم وبان
 الذي ذمهم يدفعه اليه
 ليس هو الذي اتهم على
 المال كان الشئ
 ليسوا الذين اتهموا على
 المال وقال الله جل

نشاؤه فاذا دفعتم اليهم
أموالهم الآية وهذا
فرق بين قوله من اتنته
قد دفعته اليك يقبل
لانه اتنته وبين قوله
لمن لم ياتنته عليه قد
دفعته اليك فلا يقبل
لانتمليس الذي اتنته
(قال المزني) ربه الله
ولو جعل الوكيل نعماً
وكله جعلاً فقال للوكيل
جعلي قبلاً وقد دفعت
اليك ما لك فقال بل
خنتني فاجعل مضمون
الكتابة عليه ولو دفع
اليه ما لا تستري به
طعاماً فقلضه ثم
اشتري به مثله طعاماً
فهو ضمان لئال والطعام
له لانه خرج من كانه
بالتبدي واشتري بغير
ما امر به ولا يجوز
للكل ولا الوصي أن
يشترى من نفسه ومن
باعها بدينان الناس
جثله فيهم مردود لان
ذلك تلف في صاحبه
فهذا قول الشافعي

ترجم أن من كانه الخمار لم يمتد فاذا اختار انقطع خبارة كالت اذا جعلته بالخمار يوما فغضى اليوم انقطع
الخمار قال أحمل وكذا إذا أو حبس البيع فهو اليمدة قلت لم أر من قبل أحباب البيع شيئاً يكون فيه
يختار ولو زان يقال أنت بالخمار في مالك ما زان قال أنت بالخمار في مائة انما يقال أنت بالخمار إذا
قال فان قلت المدة لا يخرج من ملكه قلت وإذا أخرجه من ملكه فهو بغيره أو فقال لاحد أنت بالخمار
في مال غيرك (قال الشافعي) فقلت لو أن رجلاً جاءه لارضل عيلاً فقلت فقال قد قلت للمساومان
يقع عليهما اسم متبايعين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما بالخمار ما لم يتفرقا والتفرق عندك
يحتمل تفرق الابدان والتفرق بالكلام فان تفرقا بأبدانهم فلا خيار لهما وعلى صاحب المال أن يعطي
ببعض ما بذله منه وعلى صاحب السلعة أن يسلم سلعته له عما ساء عليه ولا يكون له الرجوع عما بذله اذا
تفرقا قال ليس ذلك قلت ولاك (قال الشافعي) قال أفليس يقع أن أملاً سلعتك وتلك مالي ثم يكون
لكل واحد منكما رد فيسرع ب أولي يسرع أن ابتاع منك عبداً ثم أعطه قبل أن يتفرقا ولا يجوز عني وأنا
مالك (قال الشافعي) قلت ليس يقع في هذائي الإدخل عليك أعظم منه قال وما ذلك قلت أرأيت
أن يعتلك عبداً بأف درهم وتفاضنا أو طرنا أناجعاً أو احدهما بالخمار إلى ثلاثين سنة قال فجاءت قلت
وتنقشوا أو احدهما نقض البيع ففضه وربما مرض العبد ولم يتفع به سيده وانتفع البائع بالمال وربما
انتفع المتابع بالعبد حتى يستغل منه كتر من ثمنه ثم ردوا أن أخذوا بدين ولم يتفع البائع بشئ من مال
المتابع وقد علمت منفعة المتابع بمال البائع قال نعم هو رضى بهذا قال وان أعطه المشتري في الثلاثين
سنة يجوز أن أعطه البائع جزاً قال نعم قلت فاعلم جعلته الخمار يستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم
بتفرقا ولعل ذلك يكون في طريقة عين أو لا يبلغ وما كملنا حاجة الناس إلى الوضوء أو تفرقهم الصلاة وغير
ذلك فقصته وجعلته الخمار ثلاثين سنة رأي نفسك فلم تقصه قال ذلك بشرطهما قلت في شرطه لا
رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يثبت له شرط من شرطه بائع ومشتري وقلت له أرأيت لو اشتريت
منك كلاباً من طعام موصوف بمائة درهم قال فجاءت قلت وليس لي ولا لك نقض البيع قبل تفرق قال لا
قلت وان تفرقا قبل التفاض انتقض البيع قال نعم قلت أفليس قد وجب لي عليك شئ لم يكن لي ولا لك
نقضه ثم انتقض بغير رضا واحد منكما نقضه قال نعم انما نقضه استدلالاً بالسنة أن النبي صلى الله عليه وسلم
رعى عن الدين بالدين قلت فان قال قائل أهل الحديث يهونون هذا الحديث ولو كان ثابتاً لم يكن هذا ديناً
لأن شئ شئت أخذت منك درهمي القى بعثك بها إذا لم أسم لك أحلاماً والطعام إلى مائة قال لا يجوز ذلك
قلت ولم عليك فعل بل طالك امران أحدهما أنك تجير تابع المتبايعين العرض للشد ولا يسيمان أحلاماً
ويتفرقان قبل التفاض ولا ترى به بأساً ولا ترى هذا ديناً بدين فإذا كان هذا هكذا عندك أحمل القسط أن
يسلف في كبل معلوم بشرط سلعة وان لم يدفعها فيكون حالاً غير دين بدين ولكنه عين بدين قال بل هو دين
بدين قلت فان قال قائل لو كان كاصفت أنهما إذا تبايعا في السلف فتنقرا قبل التفاض انتقض
البيع المتفرق ولربك أنك قد فضفت العقد للتدسية الجديدة بتفرقهما بأبدانهم والتفرق عندك في
البيع ليس له معنى انما المعنى في الكلام أو ليس لك أن تقول في البيع بالخمار ما لم يتفرقا أنت تفرقهما
بأبدانهم ما معنى وجه كما كان لتفرق هذين بأبدانها معنى ينقضه ولا تقول هذا (قال الشافعي)
فقال فان زان وباعه قال البيع منصفاً وخيار قلت أرأيت اذا باع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما وصفت لو كان قال رجل من أصحابه قولاً يخالفه لا يكون الذي يذهب اليه فله أن يوسع عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم شأماً يخالفه إن شاء الله تعالى وتقول قد يعزب عن بعضهم بعض السن قال بل قلت أفتري
في أحميم النبي صلى الله عليه وسلم حجة فقال عامة من حضره لا قلت ولو أجزت هذا خرجت من عامة من
النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليك ما لا تعذر منه قال دفعه قلت فليس ثابتاً عن عمر وقد روي عن

ويعتد ولوقال أمرتك
أن تشتري لي هذه
الجارية بعشرة فاشترتها
بعشرين فقال الوكيل
بل أمرني بعشرين
فأقول قول الآخر مع
عنه وتكون الجارية
في الحكم للوكيل (قال
المرئي) والثاني يجب
في مثل هذا أن يرفق
الحاكم بالآخر لأشهر
فيعول أن تشتريه
أن يشتريها بعشرين
فقل بعهدها بعشرين
ويقول الآخر قد
قلت لصله الفرج
ولن يتاعه منه (قال
المرئي) ولأمر أن
يشترى به جارية فاشترى

(١) قوله فمى ان
وقعت كذا في التسبيح
التي بدأ ولعله يقط
قبل فمى لفظ قلت فان
هذه العبارتين كلام
الشافعي رحمه الله كما
هو واضح ومن كتبه
مصححه

(٢) قوله قلت لو كان
قوله هذا موافقا لقوله
أو خيار كذا بالاصول
التي يأيد بناها القروص
كتبه مصححه

عمر مثل قولنا زعم أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي أن عمر قال البيع عن صفة أو خيار (قال الشافعي)
وهذا مثل ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فهذا منقطع قلت وهذا الذي روي عن عمر غلط
وبجهول ومنقطع فهو جامع لجميع ما ترقبه الأحاديث قال ابن أنصاف ما ثبت مشله قلت احتج بك
بمع معرفتك عن حديثه وعن حديثه ترك النصبة (قال الشافعي) وقلت لو كان كبروت كان يعني
قولنا أنسبه وكان خلاف قولك كله قال ومن أين قلت أرايت اذ زعمت أن عمر قال البيع عن صفة أو
خيار ليس بزعم أن البيع يجب بأحد أمرين إما بصفة وإما بخيار قال بلى قلت أفتبيع البيع بالخيار
والبيع بغير خيار قال نعم قلت ويجب بالخيار قال تريد ماذا قلت ما يلزمك قال وما يلزمي قلت زعم
أنه يجب للخيار بلا صفة لأنه إذا زعم أنه يجب بأحد أمرين علمنا أنهم جامعان فكان قولك في المولى بى
أو يطلق وفي العبد بى بى أو يفتدى وكل واحد منهما غير الآخر قال ما يصنع الخيارات إلا بصفة تقدم
أو تكون مع والصفة مستفنة عن الخيار (١) فمى أن زعمت معها خيارا وبدها وليس بمحاول بعدها
وحيث قال فمى قلت وقد زعمت أن قوله أو خيار لا معنى له قال فبعد هذا قلت فمى بعد العلم بعلان
شأن الله تعالى بالذم زعمت أن ما ذهب إليه المحال قال فامنع عندك (٢) قلت لو كان قوله هذا موافقا
لما روي أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي عنه وكان مثل معنى قوله فكان مثل السبي في معنى قوله فكان
البيع عن صفة بعدها تفرق أو خيار قال بعض من حضره ما معنى يصرعها قال أماله لا يصح حديثه
قلنا بلى فلم استعنت به قال فمى لم نعلمه هذا بل قال فاقول أن ابن مسعود روى أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال إذا اختلف المتبايعان فالقول مأثور البائع والمتابع بالخيار (قال الشافعي) وهذا الحديث
منقطع عن ابن مسعود والأحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة فلا وكان هذا بخلاف ما روي في العلم بالحديث أن
يخبر به على وأجدها لا لأنه لا يثبت هو بنفسه فكيف رآه ما ثبت بنفسه وبشده أهدت معه كاه ثابتة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان هذا الحديث ثابتا لم يكن يخالف فيه شيئا من قبل أن هذين
متبايعان إن تصادقا على التبايع واختلفا في الثمن فقول واحد منهما مختار أن ينفذ البيع إلا أن تكون
دعواهما بصفة البيع مختلفة تنقض أصله وبمحصل الخيار لا الاعتنا في أن يأخذ أو يدع وحديث
البيع بالخيار جعل الخيار لهما معا من غير اختلاف في ثمن ولا اعتنا من واحد منهما بى يفسد أصل البيع
ولا ينفذه إنما أراد تحديد تنقض البيع بشي جعل لهما معا واليهما إن شاء فعلا وإن شاء تركا (قال الشافعي)
ولو غلط رجل إلى أن الحديث على المتبايعين الذين لم ينفقا من مقامهما فيخبره الخيار لهما بعد تفرقهما من
مقامهما فان قال فبأنفى في البيع اللازم بالصفة أو التفرق بعد الصفة قبل لو وجب بالصفة استثنى
عن التفرق ولكنه لا يلزم الإيهام ومعنى خياره بعد الحقيقة كدنى الصفة والتفرق وبعد التفرق فيعتل في
الثنى فتكون لشري الخيار كما يكون له الخيار بعد القبض وقبل التفرق بعد زمان الظاهر على عب ولو جاز
أن تقول أنما يكون له الخيار إذا اختلفا في الثمن لم يجوز أن يكون له الخيار إذا اختلفا في عب وجاز أن يطرح كل
حديث أشبه حديثي حرق وأسدلر وفأمر شبلة وإن وجد له ما يجعل مختارا بى في خيار عليه لبعض
المشركين بغيره أو في أن يجوز من هذا أقامهم قالوا بى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التمر بالخيار لا يملك
وعن المرائنة وهي الخراف بالكل من جنسها وعن الربب التمر بخيار التمر بغير مبالس التمر لا يملكه
في هذا المعنى وزعمنا نحن ومن قال هذا القول من أصحابنا أن الخيار لاسل ولا لسل النبي صلى الله عليه وسلم
ووجدنا للدينين معنى يخرجان عليه ولا هذا على ما ذكره ما يقد علم من الأحاديث (قال الشافعي)
وتألفنا بعض من وافقنا في الأصل أن البيع يجب بالتفرق والخيار فقال الخيار إذا وقع مع البيع جاز قبل
عليه أن يخبر بعد البيع وألحقه عليه ما وصفت من أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بعد البيع ومن القاس
إذا كانت سبعا فلا يتم البيع إلا بتفرق المتبايعين وتفرقهما شئ غير عقد البيع يشبه والله أعلم أن لا يكون

غسبها أو أمره أن
يرزقه بانية فزوجه
غيرها بطل النكاح
وكان الشراء للشترى
للاسم ولو كان رجل
على رجل حتى يقال
رجل وكذا فلان يفضيه
منك ففعله ودفعه
وتلقوا وكسر رب الحق
أن يكون وكلمة
الجار إذا أغرم الجافع
لم يربح الدافع على
القاضي لأنه يعلم أنه
وكيل برى وأن أغرم
القاضي لم يكن له أن
يربح على الدافع لأنه
يعلم أنه مغلول برى
وإن وكلمة يبيع سلمة
فباعها نسيئة كان له
نقض البيع بعد أن
يصف ما وكلمة لا ينفذ
ولو وكلمة بشراء سلمة
فأصابها عبثا كان له
الرد بالعيب وليس عليه
أن يصف ما يرضى به
الأمر وكذلك الجارض
وهو قول الشافعي
وبعضه وبالله التوفيق
(قال المزني)
رجل لفلان على دين

(١) التصري بغيره
كأن يثلمه كعبه

يجب الجار إلا بعد البيع كما كان التفريق بعد البيع وكذلك الجار بعده (قال الشافعي) وحديث مالك بن
أوس بن الحدثان (١) التصري عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن التفريق بين المتبايعين تفرق الأبدان
ويدل على غيره وهو موضوع في موضعه قال وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع أحدكم على بيع
أخيه يدل على أنه في معنى حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالجار لا يفي ولو كنت إذا بع
رجل سلمة تصري ما نه أفترزم المشتري البيع حتى لا يستطيع أن ينقضه ما ضرني أن يبيعه رجل سلمة
خبر ما بعته ولكن في نهيه أن يبيع الرجل على بيع أخيه دلالة على أن يبيع على بيع أخيه قبل أن
يتفرقا لأنهما لا يكونان متبايعين إلا بعد البيع ولا يضر بيع الرجل على بيع أخيه الأقل التفريق حتى يكون
للمشتري الجار في رد البيع وأخذها ثلثا يفسد على البائع وأعله يفسد على البائع ثم يختار أن يفسد البيع
عليه ما ولو لم يكن هذا لم يكن الحديث معنى أبدا لأن البيع إذا وصى على المشتري قبل التفريق أو بعده فلا
يضر البائع من باع على يمينه ولو جاز أن يجعل هذا الحديث على غيره أجاز أن لا يصير الناس إلى حديث الأ
أحاديث غيرهم إلى حديث غيره (٢)

(باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحمرث
ابن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الكلب ومهر البهي وحلوان
الكلاب (قال مالك بن أنس) كره بيع الكلاب الشوازي وغير الشوازي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا أو كلبا مشابة
أو ضاريا فنقص من عمله كل يوم قدر ما كان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن زيد بن
خصيفة أن أنس السائب بن زيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من شيوخه من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا فنقص من عمله كل يوم قدر ما قالوا
أنت سمعت فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يورب هذا المسجد أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب (قال
الشافعي) وهذا نقول لا يصل للكلب من بهيمة وإذا جعل عنه لم يصل أن يفتداه إلا صاحبه إذا وحيث
أو ما شبهة إلا يصل له أن يفتدوه لم يكن له أن يقتله أحد من اختياره يكون الثمن فمما يقتل مما يقتل إذا كان يصل
(٢) ويرجم أو اختلص مالك والشافعي (باب بيع الكلاب) مالك الشافعي رحمه الله تعالى في
بيع البيع حتى لا يكون للبائع نقضه ولا للشترى نقضه إلا من عب فقال إذا تفرق المتبايعان بعد عقدة
البيع من الغام التي يباع فيه فقلت وما الغم في ذلك فقال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا البيع قبلت
فأنا نقول ليس ذلك عندنا بغير عرف ولا أمر محمول فيه فقال الشافعي الحديث بين البائع والجار
ولكن أحسبكم أنتم الذين تخرجون به تصالح كيف وبيع المسد وبأى شيء لم يفتد عليه فقيل
زعمتم أن عمر قال لما كان في أوس حين اصطفى من طلبة من عبيد الله عائد يزار فقال طلبة أنظر في
تأجيلنا حتى لا نأخذ من الغلبة فقال لا والله لا تفرق حتى تقضي منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان
فكيف تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن الفراق فراق الأبدان فإن
قلت ليس هذا أردنا رد أن يكون عمله بفسده فإن عمر الذي سمعتم النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا
ابتاع الشيء بيمينه كان يبيعه فلو قضي فليلا ثم يبيع (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أنس
عن ابن عمر وقد قالتم النبي صلى الله عليه وسلم إن ابن عمر يجمع

أن يكون له في الحلة من بشرى به ويبيع (قال) ولا يحل اقتناؤه الا لصاحب مبدء وزرع أو ماشية أو ما كان في معنائه للماء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب يدل على أنهم أوليت أن يكون لها أثمان بحال الما لا يقتلها ولا يملكها إلا بغيرها فأنما أثمانها التصبر إلى من يحل له قتلها (قال) ولا يحل السلم فيها إلا ببيع وما أخفق في ذلك فبالحال مهيلا أو مؤثرا أو ببقية في حلة أو موت فهو من الأثمان ولا يحل للكلب من ليا وصفا من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن شئ منه ولو حل غنم حل حوان الكاهن ومهر البقي (قال) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من اغتني كلبا الاكلب سيد أوزرع أو ماشية نقص كل يوم من عمله فإطمان وقال لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صوة (قال) وقد نصب الله عز وجل الخنزير رجسا وجسا وموسه فجلا على أن يخرج له من مهبل ولا مؤثر ولا قبة يحال ولو قتله إنسان لم يكن فيه قبة وما لا يحل غنمه مما حل لا يحل قتيته لأن القبة من من الأثمان (قال) وما كان فيه منفعة في حياته ببيع من الناس غير الكلب والخنزير وإن لم يحل أكله فلا بأس بالبياعة وما كان لا بأس بالبياعة لم يكن بالسلف فيه بأس إذا كان لا ينقطع من أيدي الناس ومن ملكه فقتله غيره فقتله في الوقت الذي قتله فيه وما كان من معاليه فقتله معاليه فقتله معاليه كالكلب من قبة العبد معالي وذلك مثل العهد بيلم السيد البازي والشاهن والصقر وغيرهما من الجوارح المعلقة وشمل الهر والجرار والاسن والبقل وغيرها مما فيه منفعة حيوان لم يؤكل له (قال) فلما اتسع والتعل فيؤكلان ويباعن وهما تحتان لما وصفت يجوز ذوقهما السلف إن كان انقطاعا في الحين الذي سلف فيهما ما مؤنا الا ما ان الظاهر عند الناس ومن قتلها هو ما لا حد غرم منهما كما في غرم من التلج وغيره من الخس الملول غيرهما (قال الشافعي) وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحدة والارضة والنفثة وما الاصيد من الطير الذي لا يؤكل له وشمل الحكماء الطفا وانخاف وما أشبه هذا فأرى والله تعالى أعلم أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه دين ولا غيره ولا يكون على أحد ولو حبسه رجل عنه فقتله رجله قبة وكذلك الغار والجرذان والوزغان لأنه لا معنى للنفعة فيه حيا ولا ميتا ولا ميتا فإذا اشترى هذا أنه أن يكون أكل المال بالمال وقدهى الله عز وجل عن أكل المال بالمال لأنه إنما يجزى للسلبيع ما تنفعونهما كولا أو يستعمله في حياته لئلا تنفعه تنفع موقعا ولا منفعة في هذا تنفع موقعا وإذا نهى عن بيع ضرب العمل وهو منفعة إذا تم لانها ليست بعين فذلك لمنفعة كان ما لا منفعة فيه بحال أو لئلا ينهى عن غنمه عندي والله تعالى أعلم

(باب الخلاف في غنم الكلب)

(قال الشافعي) ففعلنا بعض الناس فأجاز غنم الكلب وشراهم وجعل على من قتله غنم قتله أغصوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم غنم الكلب ويجعل له ثمنها أو يبتا ويجوز أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب وله أثمان بغيرها فأنما أثمانها التصبر إلى من يحل له قتلها (قال) ولا يحل السلم فيها إلا ببيع وما أخفق في ذلك فبالحال مهيلا أو مؤثرا أو ببقية في حلة أو موت فهو من الأثمان ولا يحل للكلب من ليا وصفا من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن شئ منه ولو حل غنم حل حوان الكاهن ومهر البقي (قال) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من اغتني كلبا الاكلب سيد أوزرع أو ماشية نقص كل يوم من عمله فإطمان وقال لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صوة (قال) وقد نصب الله عز وجل الخنزير رجسا وجسا وموسه فجلا على أن يخرج له من مهبل ولا مؤثر ولا قبة يحال ولو قتله إنسان لم يكن فيه قبة وما لا يحل غنمه مما حل لا يحل قتيته لأن القبة من من الأثمان (قال) وما كان فيه منفعة في حياته ببيع من الناس غير الكلب والخنزير وإن لم يحل أكله فلا بأس بالبياعة وما كان لا بأس بالبياعة لم يكن بالسلف فيه بأس إذا كان لا ينقطع من أيدي الناس ومن ملكه فقتله غيره فقتله في الوقت الذي قتله فيه وما كان من معاليه فقتله معاليه فقتله معاليه كالكلب من قبة العبد معالي وذلك مثل العهد بيلم السيد البازي والشاهن والصقر وغيرهما من الجوارح المعلقة وشمل الهر والجرار والاسن والبقل وغيرها مما فيه منفعة حيوان لم يؤكل له (قال) فلما اتسع والتعل فيؤكلان ويباعن وهما تحتان لما وصفت يجوز ذوقهما السلف إن كان انقطاعا في الحين الذي سلف فيهما ما مؤنا الا ما ان الظاهر عند الناس ومن قتلها هو ما لا حد غرم منهما كما في غرم من التلج وغيره من الخس الملول غيرهما (قال الشافعي) وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحدة والارضة والنفثة وما الاصيد من الطير الذي لا يؤكل له وشمل الحكماء الطفا وانخاف وما أشبه هذا فأرى والله تعالى أعلم أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه دين ولا غيره ولا يكون على أحد ولو حبسه رجل عنه فقتله رجله قبة وكذلك الغار والجرذان والوزغان لأنه لا معنى للنفعة فيه حيا ولا ميتا ولا ميتا فإذا اشترى هذا أنه أن يكون أكل المال بالمال وقدهى الله عز وجل عن أكل المال بالمال لأنه إنما يجزى للسلبيع ما تنفعونهما كولا أو يستعمله في حياته لئلا تنفعه تنفع موقعا ولا منفعة في هذا تنفع موقعا وإذا نهى عن بيع ضرب العمل وهو منفعة إذا تم لانها ليست بعين فذلك لمنفعة كان ما لا منفعة فيه بحال أو لئلا ينهى عن غنمه عندي والله تعالى أعلم

وقد وكل هذا بقبضه لم يقض الشافعي عليه بدفعه لانه مقر بتوكيل غيره في مال لا يملكه ويقول له ان شئت فادفع أو دفع ولا أجبرك على أن تدفع (قال) ولو كسل والمقارض أن يرذما اشتريا بالاعب وليس البائع أن يحلفهما ماضى ريبا للمال وقال الآرى أنهم لا توصيا لم ينتقض البيع ولزمهما الثمن وكانت التباعة عليهم مال المال

(كتاب الافرار)

باب الافرار بالمقوق والمواهب والعارية

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الافرار بالغ حريه دون لم يجز بيعه لم يجز اقراره فأنما قال الرجل لفلان على شئ من ماله فقرر بمثلت ما مضى عليه اسم شئ من مال أو قرة أو فلس وأحلف ماله فثبت غيره فان أبى

صلى الله عليه وسلم لم يشه صاحب الزرع ولا الماشية عن اتخاذ ذكرك له صيد الكلاب فقال فيه ولم ينه عنه فلما رخص في أن يكون الكلب ملوكا كالخنازير غنمه وللحمل غنمة كانت قبته على من قبله (قال) قتلته فإذا أبا رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذها لصاحب الزرع الماشية ولم ينه عنه صاحب الصيد وجرم غنمه فلما أوى بناك وبكل مسلم أن يتبعه في القواين فصرم ما حرم غنمه وتقتل الكلاب على من لم ينه عنه اتخذها كما أمر بقتلها وتبيع اتخاذها إلى أباحه ولم ينه عنه وأزعم أن الأحاديث فيها تضاد قال فلما تقول أنت قلت أقول الحق أن شاء الله تعالى إنا أتت الأحاديث على ما جاءت كجامعات إذا احتمل أن تثبت كلها ولو لم يوافق من طرح بعضها البعض جاز عليك ما أجزت نفسك قال فقول قائل لا تعرف الأحاديث قلت إذا كان بأمرهم أن يتخذها لأجل لأحد اتخذها وأقتلها حيث وجدتها لم لا يكون أولى بالصواب منه قال أفيعز عليك أن يتخذها مخدولا فمن لها قلت بل لا يجوز فيها غيره لو كان أصل اتخاذها حلالا لحلت لكل أحد كما يحل لكل أحد اتخاذ الجحر والبغال ولكن أصل اتخاذها حرم الإجموع كالفروسة لإصلاح المعاش لا في أحد الحلال يتعذر على أحد ما جسد من المحرم ما يباح لبعض دون بعض (قال) ومثل ماذا قلت الميتة والهم ما كان في الضرورة فإذا فرق الضرورة عما كان يكون حرمين عليه بأصل تحريمهما والطهارة بالتراب مسحة في السفر لم يوجبها ما إذا وجد حرم عليه الطهارة بالتراب لأن أصل الطهارة إنما هي بالماء محرمه عما يشبهه إلا في الضرورة والعرازة والسرا والمريض ولقد أذا فرق رجل اقتننا الكلب لصيد الزرع والماشية حرم عليه اتخاذها قال فلم يجعل يتقافى الحين الذي يحل اتخاذها قلت لما وصفت لك من أنها مرسوعة على الأصل فلا يحرم في الأصل وإن تنقلب حاله بضرورة ومنفعة فإن أحله خاص لمن أبيع قال فاحذف مثل ما وصفت قلت أ رأيت دابة الرجل ماتت فاضطر إليها بشرأى جعل لهم أكلها قال نعم قلت أفبطل بيعها منهم أوليغضم من سبق بعضهم إليها قال إن قلت ليس ذلك قلت فقد حرم على مالك الدابة بيعها وإن قلت نعم قلت فقد أحلت بيع المحرم قلت نعم قال فأقول لا يبيعها قلت ولو أحرق رجل في الحين الذي أبيع له ولأهله أكلها فيه (١) لم يفرغ غنما قال لا قلت فلو لم يذلل في التهي عن غنم الكلب إلا ما وصفت لك أن يذلل قال أفنوح في غيره هذا أقويه قلت نعم زعمت أنه لو كان حرام خرم عليك اتخاذها وصل لك أن تصير غنما لم يكن عليه في غنمائي لأنها لم يتحل بعدن وزعمت أن رجلا لو أقرها وقد أفصدها قبل أن تصير غنما لم يكن عليه في غنمائي لأنها لم يتحل بعدن المحرم فتصير غنما غيره وزعمت أن ما شئت لم يموت حل لك لصنها وجس جلداه وإذا دبقتها حل منها ولو حرق رجل قبل أن تدبها لم يكن عليه فيها قبعة قال إنى لأقول هذا ولكني أقول إذا صار غنما خلا وصارت مدبوعة كان لها غنم وعلى من حرقتها قبعة قلت لأنها تصير عندك غنما حلالا لكل أحد قال نعم قلت أفصير الكلاب حلالا لكل أحد قال لا إلا الضرورة وأطلب النفع والكلاب بالمتة أشبه بالمتة لنا فيها غنم قلت وهذا ياربك في الحين الذي يحل لك فيه حبس الجحر والجلود فانت لا تتحل في ذلك الحين لها غنما أ جل (قال الشافعي) ثم حرم أن قاتلا قال لأن لكل الصيد والزراع لأن صلى الله عليه وسلم نهى عن غنم الكلاب جلة ثم علم وإن قتل إنسان لا تحرك لغير غنمه لأنه أفصده ما له (قال الشافعي) وما لم يكن له غنم جبان أو أسل غنمه ثم كان غنمه إذا قتل أو لم يسل أو مثل غنمه حيا وكل ما وصفت حجة على من حكى قوله وحجة على من قال هذا القول وعليه زيادة حجة من قوله من أنه إذا لم يحل يتقافى الحال التي أباح النبي صلى الله عليه وسلم اتخاذها كان إذا قتلت أخرى أن لا يكون بها حلالا قال فقال لي قائل فإذا أخصر رجل كلبه رجل أو جده قلت إذا لم يكن له غنم ولم يكن على من قتله قبعة كان فيها أصيب بمعادون القتل أولى ولو لم يكن عليه غنم وبهى عنه ويؤوب إذا عاد (١)

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي (باب غنم الكلب) سألت الشافعي رحمه الله عن الرجل يقتل الكلب =

حلف المدي على مالذي واستخفم تكول صاحبه وسواء قال له على مال أو مال كثير أو عظيم فأنما يقع عليه اسم مال فأمّا من ذهب إلى ما يجب فيه الزكاة فلا أعلم خبرا ولا قياسا أ رأيت إذا أغرمت مكنيا يرى الدرهم غنما أو خشفة يرى ألف ألف فقلنا إذا أغرمت ماني درهم والعامة تعلم أن ما يقع في القلب من مخرج قول ما يختلف فقلنا المقرة لم ينه من خلقة الالاته وظلمت المكنيا إذا غرمت أضعاف العظم الألس عندك في ذلك لا العمل كلام الناس وسواء قال له على دراهم كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فهي ثلاثة وإذا قاله على ألف ودرهم ولم يسم

(١) قوله لم يفرغ غنما كذا في الشيخ وأصله تحصر يف من الساخ والوجه أن يفرغ الاستفهام وانفرك به معصه

الالف قبل له اعطه آة
الف شئت فقلوا وغيرها
واحلف أن الف التي
أقربت بها هي هذه
وكذلك لأمر بالث
وعبد أو أرف ذارم
يحصل الف الأول
عيدا أو دورا واذ قال
له على ألف الاربعا
قبله أقوله بأى ألف
شئت اذا كان درهم
مستحق منها ويبنى
بعضه على أو كذا
وكذلك قال له على

ألف الاكتر حنطة أو
الاعدا أحسنه على

(١) ترجمه هنا بقظ باب
الزبالسراج البقضي في
نفسه وأق عبه باب
الطعام بالطعام والراحه
بعده المتعلقة بالبريات
وهي في سائر النسخ مؤخره
عن هذا الموضع وعلى
ترتيب نسخه جرينا في
هذا المطبوع فليعلم
كنهه معصمه

(۱) قوله سول كذا رسم
بالاصل بدون نقط و له
محرف عن يفوت أو نحوه
و سر رکنه مخفی

[illegible]

== الرجل فقال ليس عليه غرم فقلت وما جلب في ذلك قال أخبرناك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي بصير عن الأصابع أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكلب وهو الحي وجعلوا الكاهن قال مالك وأما بكر بن عبيد الكلاب الضواري بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (قال الثعالبي) فمن أخبرنا عن الرجل أن يخذ الكلاب الضواري ولا يجزئه أن يبيعها انتهى النبي صلى الله عليه وسلم وإذا امرت بها في الحال التي جعل أخذها حاقاً أتبعها لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل أن يكون لها ثمن محال فقلت لثافي قلنا قلوا قتل رجل لرجل كلباً غريمه فقال لثافي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقاس عليه وخلاف أصل قولهم وكيف يجوز أن يغرّمه في الحال التي سوله (١) فما نسب وأتم لا يخلصون في ثمن في الحال التي جعل أن يبتاعه فيها فإن قال قائل فابن الغنم من زعم أن أخذ كلبه غريمه وروى عنه أنرا قالوا لصيغرين وبيعهما بربون الحديث الذي في النسخ من غريمه وروى أن الكلب سلق من السبع رجل عنه كاعبل بن الجدا والنسل وأن يؤكل لحمه لئلا يعمى منها . وقولوا لو زعم أن غريمه لا يحل زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويغفرون أشباهها كثيرة فزعم أنهما سلق رجل وولدت كلباً أن يسلّم جوفها فبيدها فادنت حل بيضاء وأولس كلبها في رجل فإذ به في موضع لم يباح بها ساقاً لأنه لا يحل له شئ من دبح . وقولوا في المسبوت أنجر وأوبعه لا يحل له إلا بأن يشهد به بعض أهل هذا البلد جراح حل ثمنها وأولس كلبها ساقاً وهي خير وأبعد ما أفتيت وقيل ما أتت به من خلاف قال لا بها لأنها أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يعقلان ما يقولون . وأما إقراره من غير خلاف الحديث الذي بيانه أنه وأتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وهو الحي يشترط وأتم مجموع ما أنكم تدعون فتشترط فلا يخلصون للكل غنا إذا كان جافاً يتعطلون غنا إذا كان متراً أو بتر لوال كلباً فكل لا يسلم له غنا إذا أكل لأنه قد ذهب منفعته وأجران يساع جدياً كانت المنفعة فيه وكان حلالاً أن يفضله الحقة على الألبان يقال ==

بالزاد في الكيل والوزن ويكون في الدين زيادة الاجل . وقد يكون مع الاجل زيادة في التقدي (قال أبو حمزة)
 تأخذ . والشيء من رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل في بعضه على بعض يد ابيد الذهب والورق والخطة
 والشعر والتبر والمج (قال) . والذهب والورق مباينان لكيل شيء لا نهما اثمان كل شيء ولا يقاس عليهما
 شيء من الطعام ولا من غيره . (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . فاشترى بدينار من الطعام من مكيل كلبه ما كوله
 (قال) فوجدنا لما كوله اذا كان مكبلا قال كوله اذا كان موزونا في معناه لانهم اذا كوله انما . وكذلك اذا
 كان بشر وبمكيلا او موزونا لان الوزن ان يباع معلوما عند البائع والمشتري كما كان الكيل معلوما عندهما
 بل الوزن اقرب من الاطالة بعد تفاوته من الكيل فلما اجتمعنا في ان يكونا ما كولين وبشروبن وبباع معلوما
 بمكيال او بوزن كان معناه ما معني واحدا حكمنا له ما حكمنا له ما حكمنا واحدا . وذلك مثل حكم الذهب والفضة
 لان معنى بيع الثوب في الصل في الذهب والفضة والبر والشيء والبر والنوى فيه لانه لا صلاح له الا به والمج
 واحدا يختلف ولا يخالف في شيء من أحكام ما نصت السنة من الماكول غيره . وكل ما كان قياسا عليها
 بما هو في معناه حكمه حكمها بخلاف بين احكامها . وكل ما كان قياسا عليها بما هو في معناه حكمه
 حكمهم لما . كوله والشرب والمكيل والموزون . وكذلك في معناه عندنا والله اعلم كل مكيل وشرب
 يسع . يعيد الواحد كثيرا منها وزن يلدن ولا وزن باخرى ويجوز ناعا . الربح بمكة انما يباع في سلال جزافا
 ويعيد ناعا . الصم انما يباع جزافا . ووجدنا اهل البلد اذا اتوا ليعملوا ولينا لم يقايضوا الا جزافا وكذلك
 يتبايعون السمن والعسل والزر وغيره وقد وزن عند غيرهم ولا يتبع من الوزن والكيل في بيع مزاجه
 جزافا . وما بيع جزافا او عندنا فهو معنى الكيل والوزن من الماكول والشرب عندنا والله اعلم .
 ما كان له ملك وكان له في حياته كان فيه من وما لم يكن له من في احدى الحالين لم يكن له من في الاخرى
 باب يسع الفضولي وليس في التراجيح وفيه نصوص . جنافي القصب . (قال الشافعي) رحمه الله
 واذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من رجل والمشتري يعلم انها موصوبة ثم جاء المقتصد
 فاراد اجازة البيع لم يكن البيع بائنا من قبل ان اصل البيع كان محرما فلا يكون لاحد اجازة المحرم ويكون
 له تجديد بيعه حلال هو غير حرام فان قال قائل انا رأيت لو ان امرأة باع جارية له وشروط لنفسه فيها الخيل
 اهل كان يجوز له البيع ويكون له ان يختار امضاة فسلم المشتري (١) بان الخيار له دون البائع قيل بل
 قال قال في الخلف الفرق بينهما . قيل هذه باعها لما لهما لكان له الخيار على شرطه وكان المشتري
 غير حاضر لله ولا البائع والغائب والمشتري وهو يعلم انها موصوبة عاصم الله . هذا باع المالك له
 وهذا اشترا لا يخل له فلا يقاس الحرام على الخلل لانه منته . الا ترى ان الرجل المشتري من رب
 الجارية حاربه ولو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون للبائع اذا شرطه افكون للمشتري الجارية
 الموصوبة لتبايع في اخذها او ردها فان قال لا قيل ولو شرط على الغائب الخيار لنفسه فان قال لا من
 قيل ان الذي قد شرط له الخيار لا غل الخارية . قيل ولكن الذي يملكها ولو شرط له الخيار جاز . فان قال نعم
 قيل له انما لا ترى انها مختلفان في كل شيء فكيف يقاس احد المختلفين في كل شيء على الآخر
 ومنها مسألة الضاعة آخرة القراض التي يعقها بخلاف العراقيين . اخبرنا الربيع بن سليمان قال اخبرنا
 الشافعي قال واذا ابتاع الرجل من الرجل بضاعة وتعذى فاشترى بها شيئا ففوت هلك فهو ضمان وان
 وضع ففوت فهو ضمان . وانما يرجع لمصاحب المال كله الا ان يشاء تركه . فان وجد في يده السلعة
 التي اشتراها بعهده فهو بالخيار في ان ياخذها من ماله او السلعة التي ملكتها . فان هلك تلك السلعة
 قبل ان يختارها فهو ضمان له الا ان المال من قبله لم يختار له بعهده فهو بالخيار له ان يختارها من

ان يبق بعد الاستئناء
 شيا فلو اذكر وان اقر
 شوب في مندبل او غير
 في جراب فالوعاء لغير
 وان قال له قبلي كذا
 اقر بماء واحد
 ولوقال كذا وكذا اقر
 بماء اثنين وان قال
 كذا وكذا درهما قبله
 اعطه درهمين لان كذا
 يقع على درهم ثم قال
 في موضع آخر ان قال
 كذا وكذا درهما قبل
 له اعطه درهما او
 اكثر من قبل ان كذا
 يقع على أقل من درهم
 (قال المزني) وهذا
 خلاف الاصل وهو
 شبهه بقوله لان كذا
 يقع على أقل من درهم
 ولا يعطى الا الباقين
 رحمه
 الله والاقرافي الصلة
 والمرض سواء
 يتصاصمعا ولواقر
 (١) قوله بان الخيار له
 دون البائع صكذا
 لا يصل هنا وفي باب
 الغصب ولعله تحريف
 من النسخ والوجه ان
 الخيار له دون المشتري كما
 هو واضح اه مجمعه

لوارث فلم يمت حتى
حدثته وارث يحبه
فالاقرار لازم وان لم
يحدث وارث فن اجاز
الاقرار لوارث اجاز
ومن ابادره ولو اقر
لتغير وارث فصار وارثا
بطل اقراره ولو اقر ان
ابن هذه الامة ولم يمتها
ولاماله غيرها ثم مات
فهو ابنه وهما حران
عونه ولا يبطل ذلك
بحق الترمذ الذي قد
يكون موجلا ويجوز
ابطاله بعد بوثه ولا
يجوز ابطال حرية
بعد ثبوتها واذا اقر
الرجل لرجل بدين كان
الافرار بالملاح حتى
يقول كان لاني هذا
الرجل ولجده على مال
وهو وارثه فيكون
اقراره (قال المزي)
وجه الله هذا عندى
خلاف قوله في كتاب
الوكالة في الرجل يقر
أن غلاما أو رجلا فلان
في قبض ماله عليه له
(١) الايشوش هو
البرزخون والنفاه وزن
رمان هو انسدل أو
الحرف كذا في كتب
اللغة كسبه محصه

ما يبق منه ويذكر وما لا يبق ولا يدخر وما لا يختلف فلو نظرنا في الذي بين منه يدخر ففرقنا بينه وبين
ما لا يبق ولا يدخر وجدنا التفرقة بآسيا يبق غاية وجدنا الطعام كله لا يبق ذلك البقاء وجدنا العلم لا يبق
ذلك البقاء وجدنا الدين لا يبق ولا يدخر فان قال قد يوقط قيل وكذلك عامة الفاكهة الموز ونقد تيس
وقشر الارزج على الصن فيه ييس وليس فما يبق ولا يبق معنى بقره يبق ان كان ما كولا ومشروفا فانه
صنف واحد والله اعلم وما كان غير ما كولا ولا مشروب انتفكه ولا تذاذ مثل (١) الايشوش والنفاه
والبرزخون كلها هي وان اكلت غير معنى القوت فقد تعدت كولة ومشروبه وليس على المالك كولا القوت اولى
من قبليه على ما فارقته عما يستعمله لغيره الا كل ثم الادوية كلها اهليلجها وابليلجها ومشمونها واعرية يبقها
يدخل في هذا المعنى والله اعلم (قال) ووجدنا كل ما يستعمله يكون ما كولا ومشروفا ويجمعه أن
المتاع يلبس كل أو يشرب ووجدنا يجمعه أن الأكل والشرب للنفعة ووجدنا الادوية تؤكل وتشرب للنفعة
بل متاعها كثيرة أكثر من متاع الطعام فكانت أن تقاس المالك كولا ومشروفا وأولى من أن تقاس بها
المتاع لغيره الا كل من الحيوان والنبات والاشجار والاشياء اصلها كولا ومشروفا الا
واصل متاع لغيره المالك كولا لاراد في الزيادة في بعضه على بعض فالاصل في المالك كولا ومشروفا الا كان
بعضه بعض الاصل في الدنانير والدنانير والدرهم والدرهم واذا كان منه صنف بصنف غيره فهو كالنابز
بالدرهم والدرهم بالدينار لا يختلف الا بطله وتلك العلة لا تكون في الدنانير والدرهم بطله وذلك أن
يكون الشيء موطأ بياض منه وهذا لا يدخل الذهب والورق أبدا (قال) فان قال قائل كيف فرقتم
= اعلكتها والقول الثاني وهو احد قوله انه اذا تعدى فاشترى شيئا بالمال بعينه فرق فيه فالشراء بال
والبيع مردود وان اشترى بغيره بعينه ثم تعدى المال فهو مستعبد للثمن والرجح والنفقان عليه وعليه
مثل المال الذي تعدى فيه ففقدته ولصاحب المال ان يحدد في بدل البائع أن يأخذ فان تلف المال
فصاحب المال يخون أحب اخذ منه من الدافع وهو المقارض وان أحب اخذ منه الذي تلف في بدوهو
البائع في وثنافي الأجاران (قال الشافعي) ومن اعطى رجلا مالا فرائضها من سلعة يشتريها بعينها
فاشترها فاصحاب المال بالخيار وان أحب أن تكون السلعة قراضا على شرطها وان شاء ضمن المقارض
رأس ماله (قال الربيع) وله قول آخر انه اذا امره ان يشتري سلعة بعينها فتعدي فاشترى غيرها
فان كان عقد الشراء بالعين بعينها فالشراء باطل وان كان عقدا للشراء بغير العين فالشراء فاسد وان لم
يشتري الثمن والرجح والنفقان عليه وهو ضمن للمال لانه لا يشتري بغير عين المال صار المال في ذمة
المشتري وصار الرجح والنفقان عليه وهو ضمن للمال لاصحاب المال (قال الشافعي) وان اعطى رجلا رجلا
شيئا يشتريه شيئا بعينه فاشترى له ذلك الثمن وغيره بما اعطاه أو امره ان يشتري له شيئا فاشترى شيئا
أو عدا فاشترى عين فقها قولان أحدهما أن صاحب المال بالخيار في اخذ ماله أمه وما ازاد له
بغيره أمه أو اخذ ماله بغيره من الثمن والرجوع على المشتري عما بين من الثمن وتكون الزيادة التي
اشترى للمشتري وكذلك ان اشترى بذلك الشيء وباع بالخيار في ذلك الى رب المال لانه ماله ذلك كله
وبعاه وباع ماله كان الفضل والقول الآخر انه قدرضى ان يشتري شيئا بدينار فاشترى مائة دينار
شيئا فهو فان شاء امسكه وان شاء وهبه لان من رضى شيئا بدينار لم يتعدهم زائد معه غيره لانه قد جاءه
بالثمن رضى ورضى لادمته عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال قائل للشافعي في الايديث التي
عليها اعتماد قلنا هم اما حديثكم فان سفيان بن عيينة اخبرنا عن شبيب بن غرقدة انه سمع النبي يحدث
عن عروة بن ابي لهجد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه ديناراً يشتري به شاة أو أخصية فاشترى به =

لا يقضى عليه بدفعه
لأنه مقر بالتوكيل في
مال لا يملكه ويقول له
ان شئت جادف مع أودع
وكذلك هذا اذا أقر
عمال لرجل وأقر عليه
أهـ مات وورثه غيره
وهذا عند الحق
أول وهذا وذلك
عندى سواه فليمره
ما قرره فيهما على
نفسه فان كان الذي
ذكره أهـ ماتهما
وانكر الحق له المال
الوكلة رجعا عليه بما
أنفق عليهما (قال
الشافعي) ولو قال
هذا الزرق له الا
واحد كان للقران
ياخذ أهمه ولو قال
غصبت هذه الدار من
فلان وملكها فلان
فهى لفان الذى أقر
أنه غصبها ولا يجوز
شهاده للشئ لأنه
غاصب ولو قال غصبتها
من فلان لا يلزم
فلان كانت لاول ولا
غرم عليه الشئ وكان

بين الذهب والورق وبين الما كقول في هذه الحال قلت الحق فيه ما لا حجة معه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما يجوز ان تقبس شيا بشئ يخالفه فإذا كانت الرطبة موجودة في غير الذهب والفضة فلا يجوز ان يقاس شئ بشئ في الموضع الذى يخالفه فان قال قائل فأوجدنا لثمنه قيل ان شاء الله (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد مولى الاسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء السلت فقال له سعد أيتها أفضل فقال البيضاء فتنبى عن ذلك وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنقص الرطب اذا بصر فقالوا نعم فتنبى عن ذلك (قال) ففي هذا الحديث رأى سعد نفسه أنه كرم البيضاء السلت فان كان كرمها بئنة فذلك موافق لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يأخذوا لعل ان شاء الله كرمها فذلك فان كان كرمها لم تنافس في ذلك فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخذ الرطب بالشعب ومغلا وليس في قول أحد مجتمع التنبى صلى الله عليه وسلم وهو القياس على سنة النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (قال) وهكذا كل ما اختلف أسماؤه واسماؤه من الطعام فلا بأس بالأفضل في بعضه على بعض يدايد او لا خريفه نسمته كالثاني بالدرهم لا يختلف هو و هو وكذلك زبيب ونسرة وحنطة وبشعر وشعر بسلت ونزرة تارز وما اختلف أسماؤه من الما كقول والمشراب هكذا كله وفي حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلل منها أسأل أهل العلم بالرطب عن نقصانه فينبى الامام اذا حضره أهل بيتان فيباع احدهما بدينار وأما ثلثة ودينار فدهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشتري زارا بربعه (قال الشافعي) فمن قاله جميع ما اشتريه فله بما له اشتري فهو اذا زاد ما عاوزه قال انما كان ما مل عمره من ذلك ازيد اذا و انتظر ارسول الله صلى الله عليه وسلم فرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلثة وازداده واختار ان لا يضمنه وان عاوزه ما مل عمره وبعاله في بيعه ورأى عروة بذلك صححنا غير عاص ولو كانت مصيبة منها عاوزه ما مل عمره وبعاله في بيعه ورأى عروة بذلك بان عاوزه بدينار فذلك بالدينار شاتين كان به ارضى وانما معنى ما يضمنه ان أراد ما مل المال بانه انما أراد ملكا واحدا وملكه المشتري الثانية بلا أمره ولكنه ان شامسكها على المشتري ولم يضمنه ومن قال دهاله جميعا بلا خيار قال اذا زاد عليه ان يشتري شاة بدينار فأخفت شاتين ففقد أخذوا واحدة تجوز بجميع الدينار فأوقاه وازداده بدينار شاة لا مؤنة عليه في ماله في ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا نقول في مثل هذه المسئلة هو ما قلنا ثلثة نصف دينار والاشاة الاخرى (٢) ونحن ان كان له المشتري لا يكون للأمر ان يملكها بالمال الا بالاول والمشتري ضامن لنصف دينار (باب اعتبار القدرة على التسليم حاشا وعرفي صحة البيع وليس في التراجم وفيه نصوص منها في باب وقت بيع الفاكهة (قال الشافعي) رحمه الله وان حل بيع غرة من هذا التمر قبل اوعتبا وقاما وخر برا وغيره لم يل ان تباع غرة ثمنها الا في بعد ما يحل فان قال قائل ما الحق في ذلك قيل الما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنن ونهى عن بيع القرقر ونهى عن بيع الترخي يسهل لوجهه كان بيع غرة لم تخفى بعدا وفي جميع هذا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عرو عن جابر قال نهى ابن ابي زرع عن بيع الفحل معاومة قال الشافعي فاذ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفحل والتمر بطلان يد المرافعة لان الفاكهة قد تأق عليه كان بيع مالم يرضه شئ قط من فشاءه وخر تر زادحل في معنى الشرط واول ان لا يباع مما قد روى فتنبى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم ان يباع فشاءه او خر تر حين يد اقبل عليه بيمينه متى وقدر روى وحل ان يتناع ولم يخلف قط وكيف اشكل على أحدناه

الشافعي خصا للاول
ولا يجوز اقرار العبد
في المال الا بان يأذن
له سيده في التجارة فان
لم يأذنه لم يبيح له
عقده ومالك غرم ويجوز
اقراره في القتل
والقطع والحسد لان
ذلك على نفسه ولو قال
رجل لفلان على ألف
فأنا بائع فلان هـ
هذه التي أقررت بها
كانت على عدي ودعة
فقال بل هـ ودعة
وتلك أخرى فالقول
قول المقرع عينة
لان من أودع شيئا فآثر
أن يقول لفلان عدي
ولفلان على لانه عليه
ما لم يملك وقد يودع
في عدي فيكون عليه
دين فالأثر في الالباقين
ولو قال له عدي ألف
ودهم ودعة أو مضاربة
دينا كانت دينالاه قد
يصعدى فيها فتكون
مضمونة عليه ولو قال
دفعها لي أمانة على
أني ضامن لها لم يكن
ضامنا بشرط ضمان
(١) قوله عندنا ويكون
المع كذا في النسخ ولفظ
أبي داود إن أحب أهلك
أن أعد هامة واحدة
وأعتقل ويكون ولاؤك
لي فقلت اه كتبه
مصححه

العلم عارده عليه أن يسألهم عنه وهذا صرا إلى قيم الاموال يقول أهل العلم والقبول من أهلها ومنها أنه
صلى الله عليه وسلم نظر في شعث الربط فلما كان ينقص لم يجر بيعه بالقرن لان التبر من الربط اذا
كان نقصه غير محدود وقد حرم أن يكون التبر بالنسر الا مثلا على وكانت فيه اذ بان الشرف المتعقب
من الربط فدللت على أنه لا يجوز ربط لباس من جنسه لاختلاف الكيلين وكذلك دلت على أنه لا يجوز
ربط ربط لانه نظر في البيوع في المتعقب خوفا من أن يزيد به ضما على بعض فهو ربطان معناه هامة
واحد فإذا نظر في المتعقب فلم يجر ربط ربط لان الصغفة وقعت ولا يعرف كيف يكونان في المتعقب
وكان بيعا يجهول الكيل بالكيل ولا يجوز الكيل والاوزن بالكيل والاوزن من جنسه الا مثلا على

باب جامع تبرع الكيل والوزن بعضه ببعض

(قال الشافعي) معرفة الاعيان أن ينظر الى الاسم الجامع الذي يفرده من جملة ما جرحه جرحها
فلكل جنس فاصل كل ما أثبتت الأرض أن تثنى ثم يفرق به أسماء فقال هذا جرح يفرق بالربط أسماء
والاجزاء التي تفرق بالمع من جامع التبرع فقال فروض يربط بالخطنة وذرة وشعر ولبث فهذا الجامع
الذي هو جامع التبرع وهو من الجنس الذي تحرم الزيادة في بعضه على بعض اذا كان من صنف واحد وهو
في الذهب والورق هكذا وهما مختلفان من الأرض وأنها ثمها تبرع يفرق بها أسماء ذهب وورق والتبر
سواهما من الضمان والحديد وغيرهما (قال الشافعي) رجه الله والحكم فيها كان بإسما من صنف
واحد من أصناف الطعام حكم واحد لاختلاف فيه حكم الذهب بالذهب والورق بالورق لان رسول الله

لا يكون بيع أبدا أولى بالقرين هذا البيع الطارفي السماء والعدا بين الرجل والجار الشارداق بمن أن
يكون الفرقة أو شفع من هذا لان ذلك شيء قد خلق وقد يوجده وهذا خلق بعد وقد خلق يكون
غاية في الكثرة وغاية في القسمة وفيما بين الغابتين منازل أو أربان أصابته بالجمعة بأي شيء خاص
أبأول حله فقد يكون ثابته كثر وثابته فقد يختلف ويتبين فهذا عندنا جرح بمعنى السنة والائز والقباض
عليهما والمعقول والذي يمكن من عبوره أكثر مما حكمنا وفيما حكمنا كتابة إن شاء الله ومنها
في ابطال بيع المكاتب كتابة صحيحة بغير رضاء قبل فسخ الكتابة وفيه نصوص في الكتابة وغير هامة
في ترجمة هامة المكاتب وبيعه (قال الشافعي) رجه الله لا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى
يجهز فان باعه أو وهبه قبل يجهز المكاتب أو يختار يجهز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق
باطلا لانه أعتق ما لا عك وكذلك لو باعه قبل يجهز أو يرضى بالجهز ثم يرضى بعد البيع بالجهز كان البيع
مفسوخا حتى يتحدث به بعبا بعد رضاء بالجهز ومنها في الوصية للمكاتب ولو قال إن شاء مكاتبتي فبيعه
فما حكمته قبل يؤدى الكتابة بيع وإن لم يشأ لم يبيع وقال بعد ذلك وأنا قال في وصيته إن شاء مكاتبتي
فبيعه فلم يجر حتى قال قد شئت أن تبيعوني قبل لاتباع الأرض بالجهز فان قال قد رزيت ببيع وإن
لم يرض به فالوصية باطلة لانه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة

(وفي اختلاف الحديث في رجة بيع للمكاتب) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت أبا بكر قال كنت أهدى أهلي على تسع
أوقى في كل عام أوقية فأعطيني فقالت لها عائشة أن أحب أهلك أن أعتقه (١) عندنا يكون ولاؤك
فقلت فذهب بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأوبأ عليها فجات من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم
جالس فقالت أني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنها

صلى الله عليه وسلم ذكر تحريم الذهب والورق والخضرة والسبع والفر والمخ ذكر واحد احدى وحكم فيها
حكم واحد اولا يجوز ان يفرق بين احكامها بحال وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب تضييع الصنف من المأكول والمشروب عيشه)

قال الربيع قال الشافعي الحنطة جنس وان تفاضلت وتباينت في الاسماء كما تباينت الذهب وتفاضلت في
الاسماء فلا يجوز ذهب ذهب الامتلاخل وزناوزن بداديد قال وأصل الحنطة الكليل وكل ما كان أصله
كلا يجوز ان يباع عيشه وزناوزن ولاوزنا بكيل قال ولا بأس بالحنطة مثلاً مثل ويدابيد ولا يفتقران حتى
يتقاضا وان تفرق قيل ان يتقاضا فسد البيع بينهما كما يكون ذلك في الذهب بالذهب لا يختلف قال
ولا بأس بالحنطة حبيدة يسوي مذهباً بناراً بالحنطة رديئة يسوي مد علدس دينار ولا حنطة حديرة بالحنطة
قدمة ولا حنطة نضجة صافية بالحنطة سوداء موصفة مثلاً مثل كليل بكيل بداديد ولا يفتقران حتى يتقاضا اذا
كانت حنطة أحد هاهنا متافوا واحدوا حنطة أفعه متافوا واحداً وكل ما يجوز الامتلاخل بداديد فلا يفتقر ان
يبلغ منه شيء معة شيء غير يفتقر آخر لا يفتقر في معة يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر
يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر يفتقر
ليس معه من صنفه شيء

== النوى صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقالت رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها واشترط ليهم الولاء
فأخبرها بالولاء اعني ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال
أما بعد فإن رجلاً يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
وان كان ما شرط ففاد الله الحق وشروطه وأئني وأنا للولاء اعني قال الشافعي رحمه الله أخبرني
مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن حمزة عن عائشة أنبت من
حديث هشام وأحسبه غلط في قوله واشترط ليهم الولاء وأحسب حديث حمزة أن عائشة كانت اشترطت
ليهم فيما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ترى أن ذلك يجوز فأعلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ان
أعتقها بالولاء وقال لا ينعكس عليها ما تقدم فيها من شرطك ولا أرى أمرها أن تسترط ليهم ما يجوز
(قال الشافعي) وبهذا أناخذ وقد ثبت له قوم مذهباً ساد كرماء حضري حفظه منها ان شاء الله (قال
الشافعي) وقال بعض أهل العلم بالحديث والراي يجوز بيع المكتاتب قلت نعم في حالين قال وماهما قلت
أن يعمل بحكمهم من نجوم المكتاتب فيجوز عن أدائه لانه انما عهده في الكتابة على الأداء قال فإذا لم يؤد في
نفس الكتابة أن لا يورث به لانه اذا عهده على شيء فله رتبة كان العبد بحاله قبل يكتب ان شاء سيده قال
فدعت هذا لما اختلف الثانية قلت ان يرضى المكتاتب بالبيع واليخزم من نفسه وان لم يجعل له نعم قال
فان هذه قلت أوليس في المكتاتب شرطان الى السيد بعه في أحد هاهنا وهذا لم يوفه قال بلى قلت
والشرط الثاني للعبد ما أدى له يرضى من مكتاتبه من ملك سيده قال أما الشرط من ملك سيده فلم يكن
بالكتابة قال الشافعي فقلت له فإذا لم يرضى من ملك السيد بالكتابة هل الكتابة الا بشرط للعبد على نفسه
والسيد على عبده قال بلى قلت أأرى من كان له شرط فكره ليس بنفسج لشرطه قال أما من
الارباب قلت فلم لا يكون هذا السيد قال العبد لو كان له مال وعقده بعبده قلت فان عقده باذن
السيد قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع السيد وسيد على الرضا بتركه شرطه في الكتابة قال بلى قلت
ولو اجتمع على أن يعتق المكتاتب عبده أو يهبه ما جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز اذا اجتمع على ابطال
الكتابة ان يهبها قال الشافعي وقلت له عابراً يرى أهلها مساومة بنفسها بالعائشة ورجوعها

ما صله أمانة ولو قال
له في هذا العبد ألف
درهم شل عن قوله فان
قال نقديه ألفاً قيل
كذلك منه فما قال إنه
منه اشتراه به فهو كما
قال مع عبده ولا تظفر
الى قيمة العبد قلت أو
كسرت لانهما قد
يغنيان ويغنيان ولو
قال له في ميراث أبي ألف
درهم كان اقراراً صلى
أبي به بين ولو قال في
ميراث من أبي كانت
هبة إلا أن يرد اقراراً
ولو قال له عندى ألف
درهم عارية كانت
مضمونة ولو أقر في عدي
في يده اشلتان وأمر
العبد لنفسه به قال قلت
يقول الذي هو في يده
ولو أقر أن العبد الذي
تركه أو له سلطان ثم
وصل أو لم يصل دفعه
أو لم يدفعه فقال بلى

(باب في التمر بالتمر)

(قال الشافعي) والتمر صنف ولا بأس أن يتباع صاع تمر بصاع تمر يدايدول بالتفرقة حتى يتفاضل ولا بأس إذا كان صاع أحدهما متساويا وصاع الآخر متصفا واحدا أن يأخذه وأن كان رديا بغيره بجهة أو رديا وصحاني بصحاني ولا خيرة في أن يكون صاع أحدهما من تمرين مختلفين وصاع الآخر من تمر واحد ولا خيرة في أن يتبايعا بالتمر بموز ونافي جلال كان أقرب أو غير ذلك ولو طرحت عنه الجلال والقرب لم يجز أن يتباع وزنا وذلك أن وزن التمر يتباين فيكون صاع وزنه أرطال وصاع آخر وزنه أكثر منها فلو كيلا كان صاع بأكثر من صاع كيلا وهكذا كل كيل لا يجوز أن يتباع عنه وزنا وكل وزن فلا يجوز أن يتباع عنه كيلا وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يتباع كيلا وأن كان أصله الوزن ويجزأ قالوا إنما يبيع على الأصل كراهية التفاضل فإذا كان ما يجوز فيه التفاضل فلا ينال كيف يتابعه أن يتفاضل قبل أن يتفرقا

(باب ما في معنى التمر)

(قال الشافعي) وهكذا أكل صنف بإس من المأكول والمشروب فأقول فيه كما وصفت في الحنطة والتمر لا يختلف في حرفه من ذلك (١) يخالف الشعير والشعير بالذرة والذرة بالسلت والسلت بالبن والبن بالارز والارز بكل ما أكل الناس مما ينتون أو لم ينتون مثل القش (٢) وغيره من حب الخنظل وسكر العشر (٣) وغيره مما أكل الناس ولم ينتوا وهكذا كل ما كول يس من أسبوس بأسبوس وبقاعه ببقاعه وصعتر بصعتر فما يبيع

عائشة بحبوب أهلها بأن اشترطوا ولاهما ورجوعهما بقبول عائشة ذلك يدل على رضاها أن يتباع وزنا إلى كتابها بذلك لأنها لا تشتري إلا من كتابها قال أجل فقلت قد كان في هذا ما يكفل مآل عنه قال فان قلت لم تجز أن يبعثر قلت أقترى من استعان بكلمة مهجرا قال لا قلت قد يشهد على أهل التميز وإن كانت مجزئة فلهذا يبعثها قال الشافعي فقال فعل أهلها بيعها قلت بغير رضاها قال لعل ذلك قلت أقترها راضية إذا كانت مساومة بنفسها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت فينبغي أن يذهب فوهمل أنهم باعوا بغير رضاها وتعلم أن من لسانه الصن (٤) إذا اختلفت في أن لا يبيع المالك قبل أن يجزأ أو يرضى بالبيع لا يجوز أن يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان محتملا معنيين كان أولاها ما ذهب إليه عوام الفقهاء أنه يبي في الحديث كما وصفت أن تبع الإرضاء قال أجل (باب اعتبار روية المبيع لحظة البيع وليس في القراجم) وقد سبق في أول البيع ذكر الخلاف في خيار الروية عند قول الشافعي أنه لا يرد البيع الاختيار أو عيبه أو بشرطه أو خيار الروية أن جاز خيار الروية (قال الربيع) قد رجح الشافعي عن خيار الروية وقال لا يجوز خيار الروية

ورجح في اختلاف مالك والشافعي (باب البيع على البرئاج) سألت الشافعي رحمه الله عن بيع الساج المدرج والقطعة وبيع الأعدال على البرئاج على أنه واجب بصفة أو غير بصفة قال لا يجوز من هذا شيء قلت وما الخلق في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملازمة والمنازمة قلت الشافعي رحمه الله فأنقول في الساج المدرج والقطعة لا يجوز بيعه إلا بمعنى الملازمة وزعمنا بيع الأعدال على البرئاج يجوز قال الشافعي رحمه الله قالوا عدال التي لا ترى أدنى بدل في معنى القراجم من القطعة والساج يرى بعينه دون بعض ولأنه لا يرى من الأعدال شيء وأن الصفة تقع منها على حيث كانت مختلفة قلت للشافعي إنما تنسرق بين ذلك لأن الناس أجازه قال الشافعي رحمه الله ما علمت أحدا يقصد

فدلان آخر فهو لاؤلول ولا غرم على الآخر ولا يصدق على البطل اقراره في مال قد قطعه لاؤلول وإذا شهدا على رجل أنه اعتق عبده فردا ثم نشر ياه فإن صدقهما البائع رد الثمن وكان له الاله وإن كذبهما عتق

(١) قوله وذلك يخالف الخ كذا بالاصل التي يأيد بنا وانظره اه

مصححه (٢) قوله مثل القش هو ثبت بغير حجه في وقت الجسد اه

مصححه (٣) قوله العشر كسر صد قصره صفع حاو وله سكر يخرج من شعبه موضع زهره وانظره لسان اه

مصححه (٤) قوله من التمين كذا بالاصل بدون نقط ولعله يحرف عن التمين أو اللتين وحر اه

مصححه

منه وراثته من صفته لم يصرف الى كل واحد ما يصح منه كلالا يصرف الى وزن لما وصفت من اختلافه في بيته
وخفته ومعناه قال وهكذا كل ما كثر وسير وبأخرجه الله من صير أو أرض فكان بحاله التي أخرجه
الله تعالى بها لم يحدث فيه الا كمسوح شأ غنقلوه من حله التي أخرجه الله تعالى بها الى غيرها فأما ما نزلت كره
لم يزل يربطها له ايدافني هذه الصنف من صفة ما ذكرها ان شاء الله تعالى فأما ما حدث فيه الا كمسوح
تجفيفا من الترفه فوضي استجوابه صلاحه وان لم ينقله وكرهه حقا وما شبه هذا

باب ما يجامع الترو وما يتخالفه

قال الشافعي رحمه الله والذين يتولون مخلوق غرة لوز كها الا كمسوح صفة لم يترجح منها بيت ولما عصاروها
خرجت من بيتا فاما اشتق لها اسم الزيت بان صيرتها زيتون فاسم شجرة ثم شجرة التي منها الزيت يتولون فكل
ما خرج من زيت الزيتون فهو صنف واحد يجوز فيه ما يجوز في الخلطة بالخلطة والتمر بالتمر وبرتقاله ما برت
من الخلطة والتمر لا يختلف وقد يصير من الفجل دهن يسمى زيت الفجل قال وليس مما يكون سبلانا
فصير له اسم لاسمه ولست أعرفه يسمى زيتا الا على معنى أنه دهن لا اسمه مستعمل في بعض ما يستعمل فيه
الزيت وهو ما بين الزيت في طعمه وريحه وشجرته وهو زرع والذين يتولون أصل قال ويحتل معنيين فالذي
هو الزيت به عندي والله تعالى أعلم أن لا يتحكم بان يكون زيتا ولكن يتحكم بان يكون دهنًا من الادهان فيجوز
أن يباع والواحد من الاثنين من زيت الزيتون وذلك أنه اذا قال رجل أكلت زيتا واشترت زيتا يتعارف
أما بدهن زيت الزيتون لان الاسم له دون زيت الفجل وقد يحتل أن يقال هو صنف من الزيت فلا يباع
بالزيت الا لاعتلال السلب وهو الجبلان (١) وهو صنف غريز من جبل وغير زيت الزيتون فلا بأس
بالواحد من الاثنين من كل واحد منهما وكذلك دهن الزبور المحبوب كلها كل دهن منه بمائة الف دهن غيره
دهن الصنوبر ودهن الحب الاخضر ودهن الخردل ودهن النجم ودهن نوى المشمش ودهن الكوز
ودهن الجوز فكل دهن من هذه الادهان خرج من حبة أو غرة أو خلة أو شجرة من تلك الثمرة أو تلك
الحبة أو تلك الغرة فهو صنف واحد فلا يجوز الا للاعتلال به ايد وكل صنف من خرج من حبة أو غرة
أو غرة فلا بأس به في صنفه الواحد من الاثنين ما لم يكن نسبته لاسم دهن خردل دهن فجل ودهن
خردل دهن لوز ودهن لوز دهن جوز اردد أصوله كله الى ما خرج منه فإذا كان ما خرج منه واحدا
فهو صنف كالخلطة صنف واحد ان خرج من أصلين متفرقين فهما صنفان منفقان كالخلطة والتمر فكل هذا
جميع الادهان المأكولة والمسروبة لافشاء والتلذذ لا يختلف الحكم فيها كقوى الترو والخلطة سواء فان
كان من هذه الادهان شيء لا يترك كل ولا يشرب بحال أبدا فهو ولا غيره فهو خارج عن الزيت فلا بأس أن يباع
واحد منه بشجرة ثم دهن بدونه وبه واحد منه واحد من غيره وبانتهى بدونه وبه انما لا يباع أبدا
أو شرب بحال وفي الذهب والورق فان قال قائل قد يجمعهما اسم الدهن فكل وكذلك يجمع الخلطة والذرة
والارزاسم الحب فلما تبان حل الفضل في بفضته على بعض ايد وليس لادهان أصل اسم موضوع عند
العرب انما سميت تعالى انما تنسب الى ما تكون منه فأما أصولها من السهم والحب الاخضر وغيره
فموضوع له أسماء كلها بالخلطة لا يباع فان قيل فالحب الاخضر بمعنى فاسحه عندين يعرفه البطم
والعسل الذي لا يعرف بالاسم الموضوع والذي اذ القيت رجلا فقتله عسل علم أنه عسل الفصل
وقد قيل انشأ من الخلطة وتسمى بها عسلا وقالت العرب للذي الحديث المخلوط عسول وقالت لمرأة الخلق

في العلم حازه فان قلنا انما اجزاء على الصفة فيسوع الصفات لا يجوز الا مقصودة على صاحبها صفة
يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا يصح الرباعي أرايت لو هلك المبيع أكون على بانه أن يأتي
بصفة مثله فان قلنا فهذا لا يبيع عن ولا يبيع صفة

بالقصر ادها والوالد
موقوف فان مات
العبد ورثه ما لا كان
موقوفا حتى يصدقهما
فقد اتفق الهما والوالد
له دونهما (قال المزني)
رحمه الله أصل قوله أن
من له حق منه ثم قد
عليه أخذ ولا يخلو
المشتريان في قولهما
في العتق من صدق أو
كذب فان كان قولهما
صدقا فالتين دين لهما
على الجاحد لانه باع
مولده وما ترك فهو
لمولد ولهما أخذ التين
منه وان كان قولهما كذبا
فهو عبيدهما وما ترك
فهو لهما واليقينان
لهم اقدرا التين من مال
الميت اذا لم يكن له
الجبلان يضم
الحسين السهم وقبل
حب الكسرة كافة
السان اده صفة

(باب الرطب بالتمر)

(١) الفرست كزبرج
اللوخ أوضرب منه
كافي القاسوس ٥١
مكتوبه

(باب ما جاء في بيع اللحم)

(قال الشافعي) رحمه الله وهذا الاسم لا يجوز منه بيع لحم ضأن بلحم ضأن وطلا برطل أحد عيايس

الترتیب علی الزیب والتر وغیرہ من الفارصا فاخذوا علی الجوز احدثان بقوله عسدي والله تعالى اعلم
فان ذهب الي ان حاشا لولحاف ان لا ياكل لحاف حتى يلم الاصل حته بلم التسمير وكذلك لحاف
لا ياكل كل غرا حشبا بالزيب حته بالتر وحشبه بالفرسك وليس الاعان من هذا اصل الاعيان علي
الاسماء والسو علي الانصاف والاسماء الخاصة دون الاسماء الجامعة والله تعالى اعلم

(باب ما يكون رطباً بدأ)

[illegible]

فلوسکت عنه ثم قال

• من بعده هي وداعة

وقد دھلکت لم یقہل

منه لانه حسن اقم

ضمیمہ ادعیٰ الخروجر

فَلَا يَصْدُقُ وَلَوْ قَالَ لَهُ

من: خالد، ألف، درهم

سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ

فالقسم الرابع له لانه

أضافها إلى نفوسهم

فان عاتقك ان

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

تسلیں کس پر کرتے اور
آؤتے ہوئے رہا تھا

الشيخ محمد بن عبد الوهاب

له من داری

نصفها فان قال هبة

فَالْقَوْلُ قَوْلَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

اضافها الى نفسه فان

مات قبل ان يقين

لم يلزمه الا ان يقرورته

ولو قال له من هذه الدار

نصفها الزمه ما أقرب

ولو قال هذه الدار

هبة عارية أو هبة

سکئی کان ۛ اُن

بخرجه منامتی

لبن ظاهر يقدر على - له في ساعته تلك - فلا يخفى الشراء من قبل أن في الشائنا لأدري كم حصن من
البن الذي أشتري به نفعه - وإن كان البن نسبتة فهو أفسد لبيع - قال فان قال ودفع جعلت لبن وهو
مغيب جميعه من البن - قبل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لبن المصرة حصن من الثمن وأعمال البن
الضروع كاللوز والجوز الرابع في شتره فسخر حبه صاحبه إذا شاء - وليس كرواد لا يقدر آدمي أخراجه
والآخر لا يقدر آدمي أخراجه فان قال قائل كيف - جئنا لبن الشاة والشاة وقد يكون لبن البن - قال فقال
إن الشاة قسما لا ينافيها لبن النعام الحيوان وليس بما كقول في حاله أن يباع فيها غنما كل بعد الذبح والبيع
والطبخ والتصفيف فلا تنسب القسم إلى أن تكون مأكولة لغنما تنسب إلى أنها حيوان - قال والأقدام كلها
سواء الحي والبن والشرير والزب وغيره لا يحل الفضل في بعضه على بعض يدا يدا إذا كان من صنف واحد
فريت الزيتون صنف وزيت الفيل صنف غيره - وهي كل شجرة أو ثمر أو شرب بعد الذبي وصف واحد
لا يحل في شيء منه الفضل في بعضه على بعض يدا يدا - وإذا اختلف الصنفان منه حل الفضل في بعضه على
بعض يدا يدا ولم يجرى فيه - ولا بأس بدفعه الخضر في الشرع متفاضلا يدا يدا ولا يخفى نسيئة
قال والأدهان التي تشر بالمد والعتري في هذه الصفة من غير الدهن وهو غير من الدهن وغير من الدهن
وما كان من الدهن لا يوز ولا يشر بحال فهو خارج من حدار وهو في معنى غير الكول والمشراب
لأرباق في بعضه على بعض يدا يدا ونسيئة - وحل أن يباع إذا كانت فيه منفعة ولم يكن محرما فاما ما
أوغره فلا يخفى في شراؤه لبعه الآن يكون موضع من ظاهر أم لا يخفى منه التلق فبشرى للشفقة
قال وكل ما يجران يباع الانلاخل وكبلاكيل يدا يدا وناوزن والقسم بما كالبيع لا يجوز أن يقسم غير
يحل في شجرة رطبها لا يبايع لأعنت كرم ولا حب حبة في سنبله ولا غيره مما الفضل في بعضه على بعض الربا
وكذلك لا يشتري بفضه بعض ولا يبادل بعضه بعض لأن هذا حكم في معنى الشراء - قال وكذلك
لا يقسمان طعاما موشوا بالارض بالجزء حتى يقسمها بالكيل والوز لا يجوز فيه غير ذلك حال
ولست أنظر في ذلك إلا حاجة رجل إلى غير رطب أو لبن أو غيره رطبا لاحتياجه به بأب الحاجة وبالارض
الحاجة ومن احتاج إلى قسم شيء لم يحل له بالحاجة ما لا يحل له في أمسه وليس يحل بالحاجة تعمير الأبن
والصريات ومن جوف النفس فاعبر على ذلك فلا يأخذ على الحاجة والحاجة وغير الحاجة سواء قال
قال قائل فكيف أخوف الخرص في العنب والخل ثم نؤخذ صفته كيلا ولا يفرق بضمير النقص قال
إن شاء الله تعالى لا تفرق ما تؤخذه الصدقات والبيع والقسم - قال لا تفرق بين الصدقات وغيرها
فتأخر أو ترجل بينهما مما رأت لأحدهما غيره أو تحسنة أعشاره فأراد صاحب العشرين يأخذ
عشرين وسط الطعام أو أعلاد أو أروته لا يكون ذلك - قال قال لا ولكن شربك على شيء منه ردم
أوجدناهم فقلنا فاجرو وروصنا الفارة - قال قال نعم قبل الصدق لا يأخذ الجعر وروصنا
الفارة يكون له أن يأخذ وسط الفارة ولا يكون له أن يأخذ الصدقة إنما يأخذها كيلا والقتيلان
بأخذ كل واحد منهما مائة فأخذ أحدهما أكثر مما بأخذ الآخر - وبأخذ كل واحد منهما مائة
أكل أو راس أو كان بين رجلين غنم لأحدهما ربع عشرها كانت مائة منهن وراش لهما وثلاثة
أو كاعلى صاحب الميراث وأراد القسم أن يأخذ ثلثة ثلثة فقبلها أقل من قيمة نصف ثمن البن فان
قال لا يأخذ الفضل أو ما يثبت كانت السطة بطلت والفضل كله أو أكرهه من الثلثة وبها ثلثة
أأخذها فان قال قائل لا يأخذ الثلثة ويكون شريك في الخمص فيتم رفعه - قبل فالصدق يأخذها
ولا يقاس بالصدق حتى من البيع والقسم فالمقسم شربك على شيء من مائة بأخذها بالكيل
من صنف واحد أو بعته أو أختلف الاستصاف عمال كالأولون ويكونون شركاء في كل واحد من
من صنف واحد أو بعته أو أختلف الاستصاف عمال كالأولون ويكونون شركاء في كل واحد من

شاه ولو اقرئت بحق
وقال هذا ابنه وهذه
امرأته قبل منة (قال
المزني) هذا خلاف
قوله فيما مضى من
الامرأه ولو كان في المال
وهذا عندى
أصح (قال الشافعي)
عنه الله ولو قال
يعتق عاري حتى هذه
فأدبتهما فقال هل
رؤيتهما فقال وهى
أمنست فلو دهاها
والامة أم رادياتر
السدا واذا ظلمه
ياغن ويحلف وسبأ
فانما من عبثه ان يلهيه
من الامس ولا رادها
موقوف ولو قال أدب
ولا تكرر فان يحلف
حلف صاحبه مع تكليفه
والحسن ولو قال
وهبت عاتقك من اذن
وفيتهم قال من تكذب
فصبتها حلف اخلقه

عق والالف عليه
أنكر فهو سر والسيد
مدى الف والى
السكر الين و لواق
رجل بذكر حق من
بع ثم قال ما قض
المبع أحلقته ما قض
ولا يأنه الثن الا
بالقض ولوشهد شاهد
على اقراره بالف وأتر
بالفين فان زعم الذى
شهد بالف انه شك فى
الافين وأنت الف
فقد ثبت له ألف

(١) قوله فلا يوجد في
الكيل والوزن الخ كذا
الاصول التي يابدينها
وله في الكلام
ستخداما أو ا.
الكيل والوزن المكيل
الموزون وأعداد تضمير
عليها ما بالمعنى المصدرى
انظر A1 مضممه

بقد رحمة ما عمل منه أو كثر ولا يقسم الرحلان الخمر يلهوا ولطعا ولا يسرا ولا ريبا ولا تمرا يحال فان فعلا
فماتت طلعا أو يسرا أو يلهوا في كل واحد منهما فماتة ما سلكه يرتدو يقتسمه قال وهكذا كل قسم فاسد
يرجع عن استهلاكه مثل ما كان له مثل وفاءه ما يكره مثل قال ولو كانت بين رجلين خمر فمتر فمتر دعوا
إلى اقتسامه فلهما أن شتاقتسا ينيك إلى الكيل قال والبق للمأ كوله سواء ولا يجوز الفضل في بعضه
على بعض فلا يجوز أن يبيع رجل رجلا ركب هنديا ركب هنديا فلا يأكل ولا يبيع الا مثلا مثل وأكل
ركب هنديا ركب حريمي وركب حريمي ركب سلق وركب سلق ركب كرات وركب كرات ركب حريمي
ركب حريمي إذا اختلف الجنس فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض بابد ولا خبر فيه نسبة ولا يجوز
أن يباع من الخمر مكانه فأما أن يباع أن يترك مسددا بطول في مثله فلا خبر فيه من قبل أنه لا يميز
المسم منه من الحاد الذي لم يسم ولا يباع الأخرجة عند جزائها كطائفي القصب

(باب الآجال في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذافرة أنه أخبره أن
النس صرغاً بمائة دينار قال فدفعني لحطمة بن عبد الله فقروا وصاحني اصطرف مني وأخذ الذهب بقلبي فأبى
يدي ثم قال حتى يأتي خازن من الغلبة أوحيني تأقي خازني من الغلبة وعمر بن الخطاب يسع فقال عز لا والله
تفارقوا حتى تأخذتم ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب والورق والاباه وهواه والبر البر
والاباه وهواه والبر البر والاباه وهواه الشيعر بالشيعر بالاباه وهواه (قال الشافعي) فراه على مالك
بعض الاشك فيه ثم قال على الزمان ولم أحفظ حفظاً فشكلت في خازني أو شاذلي وفيه يقول يقول عنه
معاوية (أخبرنا) ابن عينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذافرة عن عمر بن الخطاب عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك (قال حتى يأتي خازني من الغلبة فحفظه لاشك فيه (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب
لا مئلاً ولا مثلاً ولا تسعوا بهضاً على بعض ولا تسعوا بالورق بالورق ولا مئلاً ولا تسعوا ببعضها على بعض
لا تسعوا بها شيئاً بالتأنيب (قال الشافعي) حديث عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدلان على معانٍ متماثلة في جميع الذهب الممثل على يد البيع والبايع والمشتري والمبايع
حديث عمر بن زيد بن حبيب أبي سعيد الخدري أن النبي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بين
الما كوال المكيل كالذي حرم في الذهب والورق سواء لا يختلفان وقصد كرميعة عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثل معناه هاهنا كثر ما أروى (قال الشافعي) وأما ما رواه يحيى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم من
أن كوال المكيل لا يبيع مع ما يبيع مع ما يبيع والمشتري مثل ما يبيع ما يبيع أو كوال الموزون
أن الكيل في معنى الوزن لأنه يبيع مع ما يبيع مع ما يبيع والمشتري مثل ما يبيع ما يبيع أو كوال الموزون
أن الحاطة من الكيل (١) فلا يوجب في الكيل والوزن معنى أقرب من الحاطة منه ما فاجتمع على أنه أنه يد
هما أن الحاطة من الكيل وهما أنهما كانا كوال الموزون في الكيل في معناه وما كل من الكيل على
مثل في قياسه على معنى ما مسمى من الطعام في معناه (قال الشافعي) ولم يجز أن يقاس الكيل على الماكول على
نوزن من الذهب لأن الذهب غير ما كوال وكذلك الوزن فلو تسعنا عليه ترك الكيل الماكول فبقين على بعد
عنه ما تركنا أن نقسمه عليه ولا يجوز عند أهل العسائر أن يقاس على الألباء وتركوا الأقرب وزنا من
النس ديناراً في موزون من طعام أو ديناراً في موزون من نسك ديناراً في موزون من فضة ولا عا المسلم

اختلفوا في أن الدينارين والدرهم يسلمان في كل شيء إلا أن أحدهما لا يسلم في الآخر لا ذهب في ذهب ولا ورق في ورق إلا في الفلوس فان منهم من كرهه (١)

{ باب ما جاء في الصرف }

{ قال الشافعي } رحمه الله لا يجوز الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من صنفة الاسواق سواء يدا بيد ان كان مما يوزن فوزن يوزن وان كان مما يكيل فكيل يكيل ولا يجوز ان يباع شيء وأصله الوزن بشيء من صنفة كيلا ولا شيء وأصله الكيل بشيء من صنفة وزنا لا يباع الذهب بالذهب كيلا لانهما قد عيانا في كيلهما ولا يختلفان في الوزن أو يجهل كم وزن هذا من وزن هذا ولا أثر بالتر وزن بالتر لانهما قد عيانا اذا كان وزنهما أو احدا في الكيل ويكونان مجهولان من الكيل مجهول ولا خير في أن يتفرق المتبايعان بشيء من هذه الاصناف من مقامهما الذي يتبايعان فيه حتى يتبايعا ولا يبقى لواحد منهما قبل صاحبه من البيع شيء فان بقي منه شيء فالبيع فاسد وسواء كان المشتري مشترقا لنفسه أو كان وكيلًا لنفسه وسواء تركه ناسبا أو عامدا في حصاد البيع فلذا اختلف الصنفان من هذا وكان ذهبيا ورق أو غرابز يبيأ وخطة يشعر فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدا بيد لا يتفرقان من مقامهما الذي يتبايعا فيه حتى يتبايعا فان دخل في شيء من هذا تفرق قبل أن يتبايعا فجمع البيع فسد البيع كله ولا بأس بطول مقامهما في مجلسهما ولا بأس أن يصطفا من مجلسهما إلى غيره ولو لم يدا بيد لهما فمجلسهما فمجلسهما وحده الفرقة أن يتفرقا يدا بيد لهما وحده فساد البيع أن يتفرقا قبل أن يتبايعا وكل ما كثر وشرويه من هذا الصنف قسما عليه وكلما اختلف الصنفان فلا بأس أن يباع أحدهما بالآخر جزافا لان أصل البيع إذا كان حلالا لا يلزم أن يكون كذلك اذ اختلف الصنفان حلالا فليس في الجراف معنى أكثر من أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ولا يدري أيهما أكثر فإذا عدت أن لا جالي لهما كان أكثر فلا بأس بالجراف في أحدهما بالآخر { قال الشافعي } فلا يجوز أن يشتري ذهب فيه حشوا لوجهه من غيره بالذهب كان الذي معه قليلا أو كثيرا لأن أصل الذي نذهب إليه أن الذهب بالذهب مجهول ومتفاضل وهو حرام من حلال واحد من الوجهين وهكذا الغضة بالغضة وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يشتري أحدهما بالآخر ومع الآخر شيء ولا بأس أن يشتري بالذهب فضة من ظومة بخير لأن أكثر ما في هذا أن يكون المتفاضل بالذهب

(١) وزعم في سائر الاوزاعي بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب { قال } أو صنفة لو أن مسلما دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن ذلك بأس لان أحكام المسلمين لا تخبر عليهم فأي وجه أخذ أموالهم رضاهم فهو جائز { وقال } الاوزاعي الرابطة حرام في دار الحرب وغيره لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع ربالها الجاهلية ما ذكره الاسلام من ذلك وكان أول ما وضعه بالناس من عند المطلب فكيف يستعمل المسلم كل الرضا في قوم قد حرم الله عز وجل عليهم فباعهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يستعمل ذلك { قال } أبو يوسف القول بالاسلم الاوزاعي لا يبيع هذا عندنا ولا يجوز بلغتنا الا نأمر الله في ذكر الاوزاعي في الرابطة ما أحل أبو يوسف هذا لان بعض المشقة حدثنا عن يمينه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يبيع أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الاسلام في قولهم انهم لم يتفاضلوا ذلك حتى يخرجوا إلى دار الاسلام لا يبيعهم ولكنه كان يقول إذا اتفقا ضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الاسلام فهو مستقيم { قال } الشافعي رحمه الله القول كما قال الاوزاعي وأبو يوسف واجبة كما احتج الاوزاعي وما احتج به أبو يوسف لا يبيح حشيشة ليس بناتية فلا حرج فيه اه

بشاهد من فان أراد الالف الاخرى حلف مع شاهده وكانت له ولو قال أحد الشاهدين من عن يمينه وقال الآخر من عن يمين يميننا ان الالفين غير الالف فلا يأخذ الالفين مع كل شاهد منهما • ولو أقر أنه تكفل له مال على أنه بالنسار وانكر الملكة كسول له لم يبايعه جعل الاقرار واحدا خلفه على انفسار وأمرأه لانه لا يجوز تغيير ومن زعم أنه بعض اقراره انزعه ما يضره وأمسقط ما دعي الخرف به { قال } المزي في رحمه الله قوله الذي يختصف أن الاقرار واحد وكذلك قال في المتابعين اذا اختلفا في تسليمان القول قول المتابع مع عبته وقد قال اذا أقسر بشيء فوسفه ووصله قبل قوله ولم يجعل قول واحد الاحكام واحدا ومن قال بجعله في

الدرهم والدينار مقرا
وفي الاجل مدعيه
اذا اقر بدهم نقد البلد
لزمه فان وصل اقراره
بان يقول طبري جعله
مدعيا لانه ادعى نقصان
وزن الدرهم ومن عساه
ولزمه لوقاله على ألف
الاعتراف بان يضمن
وله اقاويل كذا (قال
الشافعي) ولو ضمن له
عهدة دار اشتراها
وخلاصها واستعقل
رجع بالثمن على
الضامن ان شاء ولو اقر
أعصى بأعمية كان
كالأقرار بالعربة ولو
شهدوا على اقراره ولم
يقولوا بأنه صحيح العقل
فهو على الصحة حتى يعلم
غيرها
(باب اقرار الوارث
وارث) قال الشافعي
رحمه الله الذي أخفت
من قول المدينين حين
ترك ابنين فأقر
أحدهما بأخ نسه
لا يلحق ولا يأخذ بالأه
أقره بمعنى اذا ثبت ورو
ورثت فلما ثبت بذلك

والوق ولا بأس بالتفاضل فيما وكل واحد من الميعين بمحضته من الثمن (قال الشافعي) وإذا صرف
الرجل الدينار بشتر من درهما فقصت عشرة عشر لم يجد درهما فلا خير في أن يشترق قبل أن يقبض الدرهم
ولا بأس أن يأخذ السبعة عشر بمحضته من الدينار وناقصة بحصة الدرهم من الدينار ثم إن شاء أن يشتري
منه بفصل الدينار عما شاء ويتفاضل أن يتفرقا ولا بأس أن يترك فضل الدينار عنده يأخذه متى شاء
(قال السبع) قال أبو يعقوب الويطي ولا بأس أن يأخذ الدينار حاضرا (قال الشافعي) وإذا صرف
الرجل من الرجل دينارا بعشرة دراهم ودينارين بدهم فوجد فيها درهما زائفا كان زاف من قبل السكة
أو وقع القضة فلا بأس على المشتري أن يقبله وله رده وإن رده بالسبع كله لانهابيعة واحدة وإن شرط
عليه أن يرد السبع جائز وذلك بشرطه أو لم بشرطه وإن شرط أنه لا يرد الصرف فالسبع باطل اذا عقد
على هذا عقدة السبع (قال) وإن كان زاف من قبل أنه نحاس أو شيء غير فضة فلا يكون للمشتري أن يقبله
من قبل أنه غير ما اشتري بالسبع منتقضا بينهما ولا بأس أن يصرف الرجل من الصرف دراهم فإذا اقتضيه
وتفرقا أو دعه اباهما وإذا صرف الرجل شيئا لم يكن له أن يفارق من صرف منه حتى يقبض منه ولا يؤكل به
غيره إلا أن يقبض السبع ثم يكل هذا بأن يصرفه ولا بأس إذا صرف منه وتفاضل أن يذهب فيزا الدرهم
وكذلك لا بأس أن يذهب هو على الانفراد فيزها وإذا صرف الرجل الدينار عند رجل بالدرهم ثم باعه الدينار
بدرهم وقضاه منه فلا بأس أن يقبضه منها بعد أن يقبضها وإذا كان الرجل عند رجل دينار ودينعة
فصاره في يوم لم يشتر السبع عند الثانية استهلكها حتى يكون ضمانا ولا أنهاء يده من صرفه فيها فلا خير في
الصرف لانه غير مضمون ولا حاضر وقد يمكن أن يكون حلف في ذلك الوقت فيبطل الصرف (قال الشافعي)
وإذا صرف الرجل عند الرجل رهنا فزها فزها ضمانا فيفسخ ذلك الرهن ويعطيه مكانه غيره فلا بأس أن كان الرهن
دينارا فاعطاه مكانه دراهم أو عدا فاعطاه مكانه عدا آخر غيره وليس في شيء من هاتين بيع فكله في ما يكره
في البيع ولا تخيب ما يبيع من أكرهه إلا بالرافق المحرم كان أو أكلب المال من الغصب والمحرم
كله وإن باع رجل رجلا من هؤلاء لم أفسخ البيع لأن هؤلاء قد يكون حلالا فلا يفسخ البيع ولا يخرم
حراما بينا إلا أن يشتري الرجل حراما يعرفه أو بمن حرام يعرفه وسواء في هذه السلم والذي والحرف
الحرام كله حرام (وقال) لا يباع ذهب بذهب مع أحد الذهبين شيء غير الذهب ولا بأس أن يباع ذهب
وذهب بدرهم (قال الشافعي) وإذا زاع الرجلان الصرف فلا بأس أن يشتري الرجلان الفضة ثم
يقراهما عند أحدهما حتى يتباعها أو يصنعها ما شاء (قال الشافعي) ولو اشترى أحدهما الفضة ثم
أشترى فيها رجلا آخر وقبضها المشتري ثم أودعها له بعد القبض فلا بأس وأن قال أشترى على أن يفي يدي
حتى يديه له الميز (قال الشافعي) ومن باع رجلا ثوبا بفضة دينار ثم باعه ثوبا آخر بفضة دينار حالي أو لى
أجل واحد فله عليه بدنان فان شرط عليه عند البيعة ألا يتروا له عليه دينار أو أكثر شرط جائز وإن قال دينار
لا سبعة فمبين ولكن يبيعه واحد أحازت البيعة الأولى ولم تجز البيعة الثانية وإن لم يشترط هذا الشرط
ثم أعطاه دينار أو أضاف قال السبع جائز (قال الشافعي) وإذا كان بين الرجلين ذهب مصنوع فتراضيا أن يشتري
أحدهما نصب الآخر زونه أو مشل وزنه ذهباً يتقاضاه قبل أن يتفرقا فلا بأس ومن صرف من رجل
درهما فلا بأس أن يقبض منه بعد ما يدفع ما قبض منه إلى غيره أو بأمر الصرف أن يدفع بقية إلى غيره إذا
لم يتفرقا من مقامهما حتى يقبضاه جميع ما بينهما أراءت لو صرف منه دينار بعشر من وقضت منه عشرة ثم
قبض منه بعد ما عشرة قبل أن يتفرقا فلا بأس بهذا (قال الشافعي) ومن اشترى من رجل فضة بخمسة
دينار ونصف دفع الستة وقال خسة ونصف الباقي عندي ونصف ودينعة فلا بأس به (قال الشافعي)
وإذا وكل الرجل الرجل بالانصراف فلا بأس أن يصرفه ثوبا أو يبيعه فباع من نفسه بأكثر مما وجد أو مثله أو أقل منه فلا
يجوز لأن مقتولا لأن من وكل رجلا بأن يبيعه فلم يؤكل به بأن يبيعه له من نفسه كالأقال به هذا من فلان

فباعه من غيره لم يجز البيع لانه وكله بفلان ولم يكره بغيره (قال الشافعي) واذا صرف الرجل من الرجل
الدينار بعشرة فوزنه عشرة ونصفه فلا بأس أن يسطه مكان النصف نصف فضة اذا كان في جمعة غير
الشرط الاول وهكذا لو باعه ثوباً بنصف دينار أو أعطاه ديناراً واعطاه صاحب الثوب نه غدينار ذهبا يكن
بذلك باس لان هذا بيع جاذب غير البيع الاول ولو كان عقيد عقد البيع على ثوب ونصف دينار دينار كان
فاسدا لان الدينار مقسم على نصف الدينار والثوب (قال الشافعي) ومن صرف من رجل درهم دينارين
جزأ فليس روبا وغيره مضروب لان كرامه ان يكون أحدهما كرم من الآخر وهذا لا بأس به ولا بأس
أن تشتري الدرهم من الصراف ذهب وازنه ثم تبيع تلك الدرهم منه ومن غيره ذهب وازنه وانفصة لان كل
واحد من البيعتين غير الاخرى قال الربيع لا يشارك صاحبه في البيعة الاولى حتى يتم البيع بينهما (قال الشافعي)
حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذهب بالذهب وما جر معه الا مثل وزنا وزنا يدايد والمكيل
من صنف واحد من الذهب كلبا كليل فلا يخفى أن يأخذ منه شيأ بأقل منه وزنا وعلى وجه البيع معروفا كان
أو غير معروف والمعروف ليس يحل بغيره ولا يجره فان كان وجهه ديناراً أو مثله الآخر ديناراً أو وزن منه أو
انقص فلا بأس (قال الشافعي) فأما السلف فان أسلفه شيأ ثم اقتضى منه أقل فلا بأس لانه متطوع به في جهة
الفضل وكذلك ان تطوع به القاضى بأكثر من وزن ذهب فلا بأس لان هذا ليس من معاقب البيع وكذا
لو كان عليه سلف ذهباً فاشتري منه ورثاً فاقضاه قبل أن يتفرقا وهذا كله اذا كان حالاً فاذا كان له عليه
ذهب الى أجل فقال له أفضل قبل الاجل على أن تأخذ مني انقص فلا يخفى (قال الشافعي) ومن سلف
من رجل ديناراً ودرهمين فباعها أو كرمها فلا بأس به كان ذلك علداً وغيره علداً ومن باع عليه درهم
لرجل ولرجل عليه دينارين فحلت الأول فحلت ديناراً ما صرفه فلا يجوز ان يترك دين ومن قال مال رجلا على
تعالى اذا حل فبائن وإذا لم يحل فلا يجوز (قال الشافعي) ومن كان له على رجل ذهباً فاعطاه درهم على
غير بيع من مسمى من الذهب فليس يبيع والذهب كالمهر وعلى هذا درهم مثل الدرهم التي أخذته وان
اعطاه درهمين ديناراً ودينارين فباعها فلا بأس به ومن أكره من رجل مغلا الى أجل فتنقطع
المكثى بان يعطيه بعض حقه ثأناً كرامه وذلك ذهب فلا بأس به وان تطوع به بان يعطه فحتم من الذهب
ولم يحل الذهب فلا يخفى ومن حل له على رجل ديناراً فانه عليه الى أجل أو مال فلا بأس به وليس له
أن يأخذها منه لان ذلك موعود وسواء كاتب من غير بيع أو سلف ومن سلف فلو باع أو درهم أو باعها
ثم ابتاعها السلطان فليس له الا مثل فلو باعها أو درهمه التي أسلفها أو باعها (قال الشافعي) ولا بأس
بالسلف في الفلوس الى أجل لان ذلك ليس بمافق الربا ومن أسلف رجلاً درهم على أن يهدي ديناراً ونصف
دينار فليس عليه الا مثل درهمه وليس له عليه دينار ولا نصف دينار وان أسلفه نصف ديناراً فاعطاه
ديناراً فاقبل خذ لنفسك نصفه ودع لي نصفه كانه عليه دينار ففعل ذلك كانه عليه نصف دينار ذهب ولو كان قال
له به درهم ثم خذ لنفسك نصفه ودع لي نصفه كانه عليه دينار ففعل ذلك كانه عليه نصف دينار لا نصف
دينار (قال الشافعي) ومن باع رجلاً وادعاه أسلفه بغيره من صرف عشر دينار درهمين ديناراً فليس
فاسداً من قبل أن صرف عشر دينار غير معلوم بنصفه ولا غير (قال الشافعي) ومن كاتب علداً دينارين
مصحبة أو درهمين فادان بشيء ما حله فذلك له ومن كان له على رجل ذهباً فاعطاه شيئاً بغيره فغيره
وبعض منه مثل ذهب فليس في هذا من المكروه شي الا أن يقول ان أفضل الا ان تبسعى وبما أحب من
الاحتياط لقاضى ومن كان لرجل عليه ديناراً وكان يعطيه الدرهم تباعا عليه بغيره فليس في هذا من
عنده قد صرف ديناراً فادان بغيره فلا يخفى لان هذا دين وان أسلفه رباها ففعلها له ثم باع
ايها فلا بأس ولا بأس بان يتقدم بالدرهم اذ لم يكن اعطاه رباها على أنها بيع من الدينار وفعلها حينئذ

عليه حتى لم يشتبه وهذا
أصح ما قيل عندنا والله
أعلم وذلك مثل أن يقرأه
بائع دار من رجل بالف
فيجوز للمقر له البيع فلم
نقطه الدار وان أقر
صاحبها وذلك أنه لم
يقبل انها لم تله الا
وعملك عليه جهات
فما سقط أن يكون
مملوكا عليه سقط
الافراة فان أقر
جميع الزنة ثبت نسبة
وورث وورث وأصح
بحديث النبي صلى الله
عليه وسلم في ابن ولبيدة
زمنة وقوله عروك
باعيد من زمنة الولد
لفراش ولعاهر الجحر
وقال في المرأة تقدم
من أرض الروم ومعهما
وليفيديه رجل بأرض
الاسلام انه ابنه ولم
يكن يعرف أنه خرج
الى أرض الروم فانه
يلحق به اذا كانت له
أمتان لأزواج ولأقارب
منه ما فوقه وأولدين فأقر
السيدان أحدهما انه
ولم يكن ثمة أن يربما

سلفه ان شاء أن يأخذها درهم وإذا كانت الفضة مقرونة بغيرها كان منه فص أو فضة أو حلة أو سلف أو نصف أو سكن فلا يشتري بشئ من الفضة قل أو أكثر بحال لأنها حينئذ فضة بفضة مجهولة القيمة والوزن وهكذا الذهب ولكن إذا كانت الفضة مع سلفا اشتري بذهب وإن كان فيه ذهب اشتري بفضة وإن كان فيه ذهب وفضة لم يشتري بذهب ولا فضة واشتري بالعرض (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يجوز أن يشتري بشئ فيه فضة مثل نصف أو سلف وما أشبهه بذهب ولا ورق لأن في هذه البيعة صرفا وبيعاً لا يدري كم حصة البيع من حصة الصرف (قال الشافعي) ولا خير في شراء تراب المعدن بحال لأن فيه فضة لا يدري كم هي لا يعرفها البائع ولا المشتري وتراب المعدن والصاغه سواء ولا يجوز شراء ما سحر منه يوما ولا يومين ولا يجوز شراء قوتى ومن سلف رجل ألف درهم على أن يصر فيها منه بما يشاء من ثياب فلفل أو فلفل أو سلفه على أن يبيع منه ويترادى والمائة الدينار عليه مقبولة لأنها بسبب بيعه (قال الشافعي) ومن أمر رجلا أن يفتي عنه ديناراً أو نصف دينار فريه الذي له الدينار بثوب سكان الدينار أو ثلثه أو درهم فللقاضي على المضي عنه الأقل من دينار أو فضة ما قضى عنه ومن اشتري حلما من أهل الميراث على أن يعاصمه دين كان له على الميت فلا خير في ذلك (قال أبو يعقوب) معناها عندى أن يبعه أهل الميراث وأن لا يعاصمه عند الصفقة ثم يعاصمه بعد فلا يجوز لأنه اشتري أولاً بحال بذهب أو ورق إلى أجل وهو قول أبي محمد (قال الشافعي) ومن سأل رجلا أن يشتري فضة ليشركه فيه وينقده عنه فلا خير في ذلك كان ذلك منه على وجه المعروف أو غير ذلك (قال الشافعي) الشركة والتولية يباع من البيع بحلها ما يحل البيع عن يجرهما ما يجرهم البيع فلو سأل رجل رجلا حلما صوغاً أو شركه فيه بعدما يقضيه المولى ويتوانى ولم يشر فقلل أن يتأخرا ما كان يجوز في البيع وإن تفرقا قبل أن يتأخرا فاسد وإذا كانت الرجل على الرجل التائين فأعطاه أكثر منها فالفضل للعطى إلا أن يهبه للعطى ولا بأس أن يدفعه على المعطى فهو عليه حتى يأخذه ثم يمتنع شاة أو يأخذه منه ما يجوز له أن يأخذه لو كان ديناً عليه من غير من يعنه ولا قضاء وإن أعطاه أقل مما له عليه فالباقي عليه دين ولا بأس أن يؤثروا أو يعطيه شيئا مما شاءه ما يجوز أن يعطيه دينه وإن اشتري الرجل من الرجل السلعة من الطعام أو غيره بدينار فوجد ديناراً فافليس على البائع أن يأخذه إلا أوفاً وإن تأخضا البيع باعه بعدما يعرف وزنه فلا بأس وإن أراد أن يئنه البيع على أن ينقصه بقدرة لم يكن ذلك على البائع ولا المشتري (قال الشافعي) والقضاء ليس ببيع فإذا كانت الرجل على رجل ذهب فأعطاه وزن منها منطوق فلا بأس وكذلك إن تطوع الأذى له الحق فقبل منه أن ينقص منها وهذا لا يعمل في البيع ومن اشتري من رجل ثوباً بنصف دينار فدفع إليه ديناراً فقال قبض نصفه قال وأقرنى النصف الآخر فلا بأس به ومن كان له على رجل نصف ديناراً فأنه بدينار فضاء نصفاً وجعل النصف الآخر سلعة متأخر موصوفه قبل أن يتفرقا فلا بأس (قال الشافعي) في الرجل يشتري الثوب بدينار إلى شهر على أنه إذا نسل الدينار أخذه دراهم مائة إلى شهرين فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل بعين في بيعه وشترطين في شرط وذهب بدراهم إلى أجل ومن راحل رجل ذهباً فزاد مثقالاً فلا بأس أن يشتري ذلك المثقال منه بما شاء من العرض فقلنا أو متأخراً بعد أن يكون نصفه ولا بأس بأن يتأخره منه بدراهم فقلنا إذا قبضها منه قبل أن يتفرقا وإن رجعت إحدى الدهين فلا بأس أن يتركها صاحب الفضل منها فاضل لصاحبها لأن هذا غير الصفقة الأولى فإن نقص أحد الدهين فتركه صاحب الفضل فله فلا بأس وإذا جعت صفقة البيع شتين تخلفي القيمة مثل ثرى وقرهوه ببعاء ما يصاحي قر وصاع من هذا بدريهين وصاع من هذا بصر دراهم فضة البردى خمسة أداس الأثني عشر وفضة اليهود سدس الأثني عشر وهكذا لو كان صاع البردى وصاع اليهود يصاحي لون كل واحد منهما بحصة من اللون فكان البردى خمسة أداس صاهين

القائمة فأيها الحقوة
بجعلها ابنه وزنائه
منه جعلها أمه أو ولد
وأوقفنا ابنه الآخر
لأمه فإن لم تكن قائمة
لم يجعل واحدا منهما
ابنه أو فرعا بينهما
فأيها سحر حبه اعتقناه
وأوقفنا الآخر وأمه
(قال المزني) وسعت
الشافعي رحمه الله
يقول لوقال عند وفاته
لثلاثة أولاد لا منه
لجسد هؤلاء ولدى ولم
يبين وله أن معروف
يقسرع بينهم فمن
خرج سهمه عتق ولم
يبنته نسب ولا ميراث
وأم الولد تعتق بأحد
الثلاثة (قال المزني)
رحمه الله يأنه على
أصله المعروف أن
يجعل لأن المجهول
مورثاً ولو لم يأنع منه
الابن المعروف وليس
جعلنا بأهيم الابن
جعلنا بأن فيهم أبناؤا إذا
عقلنا أن فيهم أبنا فقد
علمنا أنه سورت أن
ولو كان جعلنا بأهيم

الذين جهلا بأن فهم
إنما يفتنون بذلك أن فهم
حرا ويعسوا بجعا
وأصل الشافعي
رحمه الله يوافق نساه
الأحادثة ثلاثا ثلاثا
ولم يبين أنه يوافق مورث
واحد حتى يصلح
ولم يجهل جهله
بما يجوز من جهله
وذلك عندني في القياس
سواء (قال المزيق)
رحمه الله وأقول أنا في
الثلاثة الأولاد أن كان
الأكبر هو الأبن فهو
والاصغر والأوسط
حرا بأنهما أبناء أم ولد
وأن كان الأوسط هو
الأبن فهو والأصغر
حر بأنه ابن أم ولد وأن
كان الأصغر هو الأبن
فهو حر بالبنوة فالأصغر
على كل حال حر لأنك
فيه فكيف يرق إذا
وقعت عليه القرعة
بالرق وتكسب حرية
الأوسط في حالين وورق
في حال وتكسب حرية
الأكبر في مال وورق في
حالين ويمكن أن يكونا
قوله (مجدية) كذا
بالأصول وأعله عتق
عن مجدية مجيب وحرد
كتبه معجبه

والجودة بسدس صاعين فلا يحمل من قبل أن البردي بأكثر من كبله والجودة بأقل من كبلها وهكذا ذهب
كان مائة دينار مائة وعشرة (مجدية) مائة دينار وعشرة هاشمية فلا يخبره من قبل أن قيم الروابنة أكثر
من قيم المجدية وهذا الذهب مائة فاضلا لأن المعنى الذي في هذا في الذهب بالذهب متفاضلا ولا بأس
أن يراد بالدينار الهاشمية الثلاثة بالمعنى الناقصة مثلا يحمل في الوزن وأن كان له مفضل وزنه وأهذه مفضل
عبيته فلا بأس بذلك إذا كان وزنا يوزن ومن كان مثله على رجل ذهب يوزن فلا بأس أن يأخذ يوزنها أكثر
عدد منها ولا يجوز الذهب بالذهب إلا متلا محمل وبدايد وأقصى حديد أيد قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل
أن يتفاضلا قد بيع بهما أن كانا بياضا متلا محمل والموازنة أن يضع هذا ذهبه في كفة وهذا ذهبه في كفة
فإذا اعتدل الميزان أخذوا أعطى فان وزنه بجدة وزنه مائة كان ذلك لا يختلف إلا باختلاف
ذهب في كفة وذهب في كفة فهو جائز ولا أحبه يختلف وإن كان يختلف اختلافا ينال يجوز فان قبل
لم تجزئه قيل كما يجوز ميكال ميكال وإذا قيل له ميكال ثم أخضعته آخر وإذا استرى رجل من رجل ذهب
بذهب فلا بأس أن يشتري منه بما أخضعته كله أو بعضه درهم أمشاه وإذا باع الرجل الرجل السلعة
بما تدينه من ثاقل فله مائة دينار ما قبل أفراد ليس له أكثر منها ولأقل إلا أن يحتج على الرضا بذلك وإذا
كانت رجل على رجل مائة دينار عتق فقتضاهما منها أكثر من عددها ووزنها فلا بأس إذا كان هذا متطوعا
له بفضل عيون ذهبه على ذهبه وهذا متطوع له بفضل وزن ذهبه على ذهبه وإن كان هذا عن شرط عند البيع
أوعده القضاء فلا يخبره لأن هذا حيث ذهب ذهب أكثر منها ولا بأس أن يبيع الرجل الرجل التوب دينار
الأون من الذهب معلوم بيع أو ثلث أو أقل أو أكثر لانه باعه حيث ذهب التوب بثلاثة أرباع دينار أو ثلث دينار
والخبر أن يبيعه التوب دينار الأدرهم ولا دينار إلا مدهم في التوب حيث ذهبه بدينار ولا بأس أن يبيعه
توب بدينار أو توب بدينار أو توب بدينار (قال الربيع) فيه قول آخر أنه إذا باع توب بدينار فلا يجوز
من قبل أن فيه صرفا وبما لا يدري بوجه البيع من حصة الصرف فأما إذا باعه توب بدينار بدينار
فإنه لا يزال هذا بيع كله (قال الشافعي) ولا يخبر في أن يبيع له دينار الأدرهم ولكن يدينار ينقص كذا
وكذا (قال الشافعي) من ابتاع بكسر درهم شأ فأخذ بكسر درهمه مثل وزنه فله أو سلعة من السلعة فلا
بأس بذلك وكذلك من ابتاع نصف دينار متاعا فدفق دينار وأخذ فضل دينار مثل وزنه ذهب أو سلعة من
السلعة فلا بأس بذلك وهذا في جميع البلدان سواء ولا يحمل شيء من ذلك في البيع صرفي بل آخر وسواء
الذي ابتاع به قليل من الدينار أو كثير ولا يخبر في أن يصرف الرجل السلعة الفضة بالمعنى الفضة المحولة
ويطعم اجارته لأن هذا الورق بالورق متفاضلا ولا يخبر في أن يأتي الرجل بالفضة إلى الصانع فيقول له اعلم
في ما تحبني أعطيك اجرتك وقاله مالك (قال الشافعي) ولا يخبر في أن يعطي الرجل الرجل مائة دينار
بالمدينة على أن يعطيه مثلها بمكة إلى أجل سمي أو غير أجل لأن هذا الأسلف ولا يبيع السلف ما كان
أخذه وعليل قوله وحيث أعطاه والبيع في الذهب ما يتفاضله مكانه ما قبل أن يتفرقا فإذا أراد
أن يبيع هذا فليسلفه ذهباً فإن كتبها إلى موضع فقبل فقتضه فلا بأس بها إذا أراد أن يأخذها من
المدفوع إليه لم يكن للمدفوع إليه أن يتنوع وسواء في أيهما كان فيه المرفق أو لا يكن ومن أسلف سلعة
فقتضى أفضل من ذلك في العدد والوزن معا فلا بأس بذلك إذا لم يكن ذلك شرطاً بينهما في عقد السلف
ومن ادعى على رجل مالاً أو قام به شاهد ولم يخلف والغريم يجهل ثمنه القريم أن يقره بالمال إلى السنة
فإن قال لا أقول له إلا تأخير حره بذلك إلا أن يعلم أن المال له عليه فلا كونه لصاحب المال
وأكرهه القريم

(باب في بيع العروض)

[illegible]

وقمىن الذين يعرفون
 والذين الجهول تصفين
 ويمكن أن يكون الذين
 هو الأكبر فيكون
 الثلاثة أحراراً فالقياس
 عندي على معنى قول
 الشافعي أن أعطى
 البقيين وأفضلهما
 فلابن العرف نصف
 الميراث لانه والذي
 أضر به ابن فله
 النصف والنصف الآخر
 موقوف حتى يعرف
 أو يسطلوا والقياس
 على معنى قول الشافعي
 العرف إذا لم يرد
 عبداً من أحرار أمداً
 وحران وفا وموت
 ابن حتى يسطلوا
 (قال الشافعي رحمه الله)
 وتجزئ الشهادات لهم
 لا يعرفون ورأيتهم
 فلن إذا كانوا من
 أهل العرفة بالطنة
 وإن قالوا بلنا أن له
 ورأيت غيره يهضم
 الميراث حتى يعلم كم هو
 فإن طاول لم يدر
 الوارث كفضل الدارث

في بعضه على بعض فالتقدم منه والدين سواء ولا بأس بالسلف في الحيوان كاله الأولاد وانما كرهت
استسلاف الأولاد لان من استسلف أمة كان له أن يرد هاجبها فإذا كان له أن يرد هاجبها وجعلته مالكا لها
السلف جعلته بطورا وهدا وقد سخط الله جعل ثناؤه ثم رتبته صلى الله تعالى عليه وسلم ثم المسلمون الفروع
يجعل المرأاة لا تنكح والشكاح حلال الابوي وشهود ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتخول بها
رجل في حضرة أو سفر ولم يحرم ذلك في شيء مما خلق الله غيرها جعل الأموال مرهونة ومبيعة بتفسيره ولم
يجعل المرأاة هكذا حتى حالها لغيرها أحل الله لها بالولي والشهود ففرقتان حكم الفروع وغيرها مما فرق الله
ورسوله ثم المسلمون بينهم وإذا باع الرجل غنما بذنا إلى أجل غلت الذناب فاعطاه ما اغتنام من صنف غنمه
أو غنم صنفها فهو سواء ولا يجوز أن يكون حاشرا ولا تنكح الذناب والدرهم في معنى ما ينسج به من
العروض فلا يجوز بيعه حتى يقضى ولا بأس بالسلف في الحيوان كاهصة معلومة وأجل معلوم والسلف
فيها اشتراؤها وشراؤها غير استسلافها فيصور ذلك في الأولاد ولا خبر في السلف إلا أن يكون مضمونا على
المسلف ما عدا ما في الظاهر أن يعود ولا خبر في أن يسلف في غر حاط بعنه ولا نتاج ماشية بعينها لا هذا
يكون ولا يكون ومن سلف في عرض من الحيوان فليحل أجله سلفه بالبيع بعنه بالبيع بعنه لا يشترط
منه بمثل ثمنه أو أقل أو أكثر أو يعرض كان ذلك العرض بخلافه أو مثله فلا خبر في أن يبيع به حال الأجل
ما لم يقضى وإذا سلف الرجل في عرض من العروض إلى أجل فيجوز له أن يبيع ما لم يقضى به حال الأجل فلا بأس
ولا خبر في أن يبيعه على أن يبيع عنه ولا في أن يبيعه على أن يزيد المسلف لان هذا بيع بعد ثمنه غير البيع
الأول ولا خبر في أن يعطيه من غير الصنف الذي سلفه عليه لان هذا بيع بعد ثمنه وانما يجوز أن يعطيه
من ذلك الصنف بعنه مثل شرطهما أو كثر فيكون متطوعا وإن أعطاه من ذلك الصنف أقل من شرطه
على شرط فلا بأس كآله لوقل بعد محله حاز وإن أعطاه على شرط فلا خبر فيه لانه ينقصه على أن يبيعه
وكذلك لا يأخذ بعض ماسلفه فيه وعرضه فيه لان ذلك بيع ما لم يقضى بعنه ومن يسلف صنف طائفة
المسلف من ذلك الصنف بأربع من شرطه فله قبضه منه وإن شاء زيادة على جوده فلا يجوز أن يزيد
الأجل بشا من الصنف الأول ويشتري هذا اشترا جديدا لانه إذا لم يفعل فهو اشترا ما لم يعلم كانه سلفه على صانع
هو وجدة فله أدنى الجدي فبما بالغاية من الجدي وقال زدني شيا فاشترى منه ان زادوا في بذر فمطلوبة لاهي
كثير زاد فزيد ولا هي منفصلة من البيع الأول فيكون إذا زاده اشتري ما لا يعلم واستوفى ما لا يعلم وقد
قبل انه لو أسلفه في جهوة فأراد أن يعطيه مبيعا ناسكان الجهوة لم يجوز لان هذا بيع الجهوة المبيعا في قبل أن
يقضى وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يقضى وهكذا كل صنف سلف
فمنه طعام أو عرض أو غيره أن يقضه أدنى من شرطه وأعلى من شرطه انما امتثال ذلك حسن واحد
وليس له أن يقضى من غير حسن ماسلفه لانه يبيعه ما اشتري قبل أن يستوفى (قال) ولا يأخذ
إذا أسلف في جديده يشاء على أن يزداد شيا أو العلة في أن يزداد أو أخذ أجود وإذا سلف رجل رجلا
في عرض فليبيع المسلف إلى المسلف عن ذلك العرض على أن يشتريه لنفسه أو يقضه كرهت ذلك قلنا
اشترأه وقضه برئ منه المسلف وسواء كان ذلك بينة أو غير بينة إذا امتددا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولا بأس بالسلف في كل ما أسلف فيه حالا وإلى أجل إذا حل أن يشتري بصفة إلى أجل حل أن يشتري بصفة
تقدرا وقد قال عبد الله بن جرير عن عطاء ثم رجع عطاء عنه وإذا سلف رجل في صوف لم يجوز أن يسلف فيه
الأوزن معلوم وصنف معلوم ولا يبيع أن يسلف فيه عدد الاختلاف ومن اشترى من رجل سلفه فله أن
يقضه فيها بأن يعطيه البائع شيا أو يعطيه المشتري تقدرا وإلى أجل فلا خبر في أن يزداد ولا يقض بحال
لأنها لا تفسد فسخ ببيع وهكذا إذا باعها فاستقبله على أن يتغيره بالن لم يجوز أن يكثر ولا يزداد ولا خبر في
الأطعمة على زيادة ولا نقصان ولا تأخير في كرام ولا بيع ولا غيره وهكذا أن يباعه سلفه إلى أجل فله أن

ولا تجبره وان قالوا
لا ورتبه غيره قلت
على معنى لا نسلم
فان كان ذلك منهم على
الاحاطة كان خطأ ولم
أردهم لانه يؤل بهم
إلى العلم

(كتاب العارية)

(قال الشافعي رحمه
الله) وكل عارية مضمونة
على المستعير وان
تلف من غير قصده
استعار التي صلى الله
عليه وسلم من صفوان
سلاحه فقال له التي
على الله عليه وسلم عارية
مضمونة مسؤدة وقال
من لا يضمن العارية
فان لتسا إذا اشترط
المستعير الضمان ضمن
قلت إذا شرطت فقلت
في الردية إذا اشترط
المستوعر أو المخلوب
الضمان أو ضمان قال
لا يكون ضمانا فقلت
فان اشترط على
المستسلف انه غير
ضامن أيرأى قال لا قلت
وبرئ ليس بضمون

الي أصله وما كان
مضمونا الى أصله
وبطل الشرط فيما
قال ثم قلت وكذلك
ينبغي أن تقول في
العارية وكذلك بشرط
النهي صلى الله عليه وسلم
ولا يشترط أنها مضمونة
للمالكين قال فسلم
شرط قلت لمصلحة
صفوان به لانه كان
مضمرا لا يصرح بالحكم
ولو عرفه ماضو بشرطه
له قال فهل قال هذا
أحد قلت في هذا
كفاية وقد قال ابن
عباس وأبو هريرة أن
العارية مضمونة (قال)
ولو قال رب الهابة
أكرمتكها الموضع
كذلك قال وقال الرازي
بل عارية قال قول
الرازي بيع مضمونه ولو
قال أعسرتهما
وقال وبها غيبتهما
(١) قوله بنت أنفع كذا
بالصول التي يابدين قول
تفطر به بعد المراجعة
كتبه مصححه
(٢) قوله وسواقي
هذا المعين الخ كذا
بالاصل وأما العين
وغير المعين وحركته
مصححه

يقوله فلم يقله الأعلى أن بشركه البائع ولا خيره لان الشركة بيع وهذا بيع مالم يقض ولكنه ان شاء أن
ينفسه في النصف قاله ولا يجوز أن يكون شركا له والمتبايعان بالسلف وغيره بالخيار لم يفرق فام
مقتلها التي تباع فيه فاذن فارقا وخيرا حدهما الآخر بعد البيع فاختار البيع فقد انقطع الخيار
ومن سلف طعما وغيره الى أجل فالحال الاجل أخذ بعض ما سلف فيه وقال البائع من الباقي
فلما باع وكذلك باع حيا أو طعما الى أجل فأعطاه نصف رأس ماله وأقاله المشتري من النصف
وقبضه بلا زيادة اذ ادها ولا نقصان ينقصه فلا بأس (قال) ولا يجوز من البوع الا ثلاثة تبع عين
بعضها حاضرة وتبع عين غائبة فإذا رآها المشتري فهو بالخيار فيها ولا يصح أن تباع العين الغائبة بصفة ولا
الى أجل لانها قد تدرك قبل الاجل فينتفع الرجل ما يتبع منه وهو يقدر على قبضه وانها قد تتلف قبل أن
تدرك فلا تكون مضمونة والبيع الثالث مضمونة اذ انما بهما اسمها على الصفة لم تمت مشترها
ويكفي أن يأتي بهما من حيث شاء (قال أبو يعقوب) الذي كان يأخذ به الشافعي ويعمل به ان البيع
يباع بعين حاضرة وتبعها بيع مضمون الى أجل معلوم ولا ثالث لهما (قال الربيع) فدرج
الشافعي عن بيع خيار الروية (قال الشافعي) ربحه الله تعالى ومن باع سلمة من السلع الى أجل من
الآجال لم يثبتها المشتري فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر من ثمنها لا بأس به غير
السلعة الأولى وقد قال بعض الناس لا يثبتها البائع بأقل من الثمن وزعم أن القياس في ذلك ما ز
ولكنه زعم ثبت الامر ونحوه منه أن يبيع الامر المصع فلا سئل عن الاثر اذ هو أو باع من غير امره
عاجلة بنت أنفع (١) أنها دخلت مع امرأته في السقعة على عائشة رضي الله عنها فذكرت لعائشة أن زين
أولم باع نساء الى العطاء ثم اشتراها بأقل مما باعته فقالت عائشة أخبري زيد بن أرقم أن الله قد أدخل جهاد
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن ينوب (قال الشافعي) فقلت لنت هذا الحديث عن عائشة
فقال أبو إسحق روى عن امرأته فقلت تعرف امرأته شيئا من حديثها فاعلمت قال شيئا فقلت تزعم
بسرورتي عنان مهاجرة تعرفه فقلت بالفضل بان تقول حديث امرأته وتكلم في حديث امرأته ليست عندك
منها مبرقا أكثر من أن زوجه يروى عنها ولو كان هذا من حديث من يثبت حديثه هل كان أكثر مما في
هذا الاثر زيد بن أرقم وعائشة اختلفا الا انك تعلم أن زيد بن أرقم لا يبيع الامار ما حلالة ورأته عائشة حراما وزعمت
أن القياس مع قول زيد فكيف نذهب الى قول زيد ومع به القياس وأنت تذهب الى القياس في بعض
الحالات فتدرك به السنة الثالثة قال أفلس قول عائشة تخالف القول زيد قبل ما ندري لعلها انما خالفت في أنه
باع الى العطاء ونحن نخالفه في هذا الموضع لانه أجل غير معلوم فأما ان اشتراها بأقل مما باعها فالحال طالع
تخالفه فيه فط لعلها رأت البيع الى العطاء منسوخا رأت يبيع الى العطاء لا يجوز زعمه أنه لم يفسد ما باع
ولا بأس في أن يفسد الرجل فيما ليس عنده أصله وإذا رأى الرجل الرجل السلعة فقال اشتريه أو لم يفسد فيها
كذا فاشتريه الرجل فالتزمه ما زوال الذي رأى يحصل فيها بالخيار ان شاء أحدث فيها بعا وان شاء تركه
وهكذا ان قال اشترى متاعا ووصفه أو متاعا أي متاع شئت أو أثار يحصل فيه فكل هذا سواء يجوز البيع
الأول ويكون هذا انما اعلم من نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت ان كان قال أتباعه واشترى
ملك لنفسه دون يبيع الرجل ولا يجوز أن يكون في الخيار في البيع الآخر فان حذد حجاز وان تباع عليه على
أن أتما انفسهما الامور الأولى فهو مضمون من قبل شئني أحدهما أنه تباعه قبل ملكه البائع والثاني
أنه على خاطره أن لا يشتريه على كذا أو يفسد كذا وان اشترى الرجل طعاما الى أجل فقبضه فلا
يأس أن يبيعه من اشترا منه ومن غيره يقدر على أجل وسواء في هذا المعينين وغير المعينين (٢) وان باع الرجل
السلعة بشئ أو الى أجل ففسد منها المتاع فارت عليه أو باعها موضع أو هلك من يده فسال البائع أن
يضع عنده من غيرها أو غيرها كذا فقال البائع ان شاء ما فعل وان شاء لم يفعل من قبل أن الثمن له لازم فان

كان القول قول المستعير
(قال الزني) رحمه
الله اعزدي خلاف
أصله لأنه يجعل من
سكن دار رجل كن
تعدى على سلفه
فأنلفها فيه السكى
وقوله من أنلف شياً
ضمين ومن ادعى البراءة
لغيره فهذا مقر بأخذ
سكنى وكوب دابة
ومدع البراءة فعليه
البنه وعلى المنكوب
الدابة والدار البين
وأخذ القبة (قال
الشافعي رحمه الله) ومن
تعدى في ديرة نمردها
الى موضعها الذي كانت
فيه ضمن لأنه مخرج من
الامانة ولم يحدث له حرب
المال استئماناً فلا يبرأ
حتى يدفعها اليه وإذا
أعاده بقعة بيني فبإنياء
لم يكن لصاحب القبة
أن يخرج من حقها
قيمتها فأنما هو
مخرج ولو رقت وفنا
وكس ذلك أو أذنه في
النساء مطلقاً ولكن لو
قال فان انقضت الوقت
كان عليك أن تنقض
بناءك ذلك فأن عليه
لأنه لم يفسره انما غز
نفسه

شراء له من الثمن الا لازم وان شاء لم يترك وسواء كان هذا من عادة اعتاده أو غير عادة سواء أحمداً
هذا في أولبيعة تباع له أو بعد ما تبعة ليس لعادة التي اعتادها معنى يجعل شيئاً لا يحرمه وكذلك
الموعدان كان قبل العقد أو بعده فإن عقد البيع على موعده أن وضع في البيع وضع عنه فالبيع مفسوخ
لأن الثمن غير معلوم وليس فسد البيع أبداً ولا النكاح ولا شيء إذا لا بالعقد فإذا عقد عقد أصبحا لم
يفسد شيء ثم قدمه ولا تأخر عنه كالأداء عقد العقد الاسدالم يصلح شيء ثم قدمه ولا تأخر عنه لا يجدي بعدد
صحيح وإذا اشترى الرجل من الرجل طعاماً بدينار على أن الدينار عليه إلى شهر إلا أن يبيع الطعام قبل ذلك
قطعه ما باع من الطعام فلا خريفه لأنه إلى أجل غير معلوم ولو باعه إلى شهر لم بشرط في العقد شيئاً أكثر
من ذلك ثم قال له ان بعته أعطيتك قبل الشهر كان جائزاً وكان موعداً ان شاء وفيه وإن شاء لم يفسد لأنه لا يفسد
حتى يكون في العقد وإذا ابتاع رجل طعاماً من الثمن إلى أجل والطعام نقد وقبض الطعام فلا بأس أن
يبيع الطعام بمدة القرض وبعد زمان إذا صار من ضمانه من الذي اشترى منه ومن غيره ونقد وإلى أجل
لأن البيعة الأخيرة غير البيعة الأولى وإذا سلف رجل في العروض والطعام الذي يشتري إلى أجل فليس عليه
أن يقضه ما يبيع إلى أجله فإذا أجله جبر على قبضه وسواء عرضه عليه قبل أن يحل الأجل ساعة
أو بسنة وإن اجتمع على الرضا قبضه فلا بأس وسواء كان ذلك قبل أن يحل الأجل بسنة أو بساعة وإذا
ابتاع الرجل شيئاً من الحيوان أو غيره فأنما باعته والمشتري يعرفه بعينه فالشراء جائز وهو مضمون من مال
البائع حتى يقضه المشتري فإذا كان المشتري لم يرهفوا بالخيار إذا آمن عيب ومن غير عيب وسواء وصف
أولاً لم يرهفوا إذا اشتراه بعينه غير مضمون على صاحبه فهو سواء وهو شرعاً عيب ولو باعه على الصفة أو الم
يكن رأياً لم يرهفوا أن يأخذ إلا أن يشاء وسواء أذكرها بالصفة أو بسنة ولو باعه على صفة مضمونة على
أجل معلوم فحسب بالصفة لم يرهفوا المشتري أحب أكره وثالثاً أن شراءه ليس بعين ويوجد تلك الصفة قيد
البائع فأراد أن يأخذها كان للبائع أن ينعه ما إذا أعطاه صفة غيرها وهذا فرق بين شراء الاعيان
والصفات الاعيان لا يجوز أن يتحول الشراء منها في غيرها إلا أن رضى المتاع والصفات يجوز أن تتحول
صفة في غيرها إذا أوفى أدنى صفة ويجوز التقدي في الشيء الغائب وفي الشيء الحاضر بالخيار وليس هذا من بيع
وسلف جليل وإذا اشترى الرجل الشيء إلى أجل ثم طوع بالتقدي فلا بأس وإذا اشترى ولم يسم جلا فهو
ينقد ولا الزم أن يدفع الثمن حتى يدفع اليه ما اشترى وإذا اشترى الرجل الجارية أو العبد وقد أكره
غائب عنه وأمر البائع من عيبه ثم أتاه فقال قد زاد العيب فقول قول المشتري مع عيبه ولا تبايع
السلعة الغائبة على أنها ان تلفت فعلى صاحبها مثلها ولا بأس أن يشتري الشيء الغائب بدين إلى أجل معلوم
والأجل من يوم تقع الصفقة فإن قال اشترى هاتك إلى شهر من يوم أقبض السلعة فأنشأه باطل لأنه قد
يقضها في يومه ويقضها بعد شهر وأكره

(باب في بيع الغائب إلى أجل)

(قال الشافعي) رحمه الله وأداع الرجل من الرجل عبداً فأنما يذهب بدنه على آخر أو غائبة عنه سلبه
فأليس باطل (قال) وكذلك لو باعه عبداً وفعه اليه إلا أن يدفعه المورث في الآخر فيقول على رجل فأما
أن يبيعه أبداً ويقول خذني الغائبة على أنه لم يبيدها فالمشتري ضامن لها بالبيع باطل لأن هذا أجل
غير معلوم وبيع غير مبرمة وبحق لا في ذمة أخرى (قال الشافعي) ومن أن اشترى من غيره ثوباً على
منحه قد دفن منه بعضه فلا خريفه بقده ولم ينقد له لا بدري كغيره ج بالثوب وهو لا يبيع
رهاً ولا صفة مضمونة قال ولا بأس بشراء الدار ماضرة وغائبة وقد نعتها ماضرة وغير ماضرة (قال)
ولا بأس بالتقدي في بيع الخيار (قال) وإذا اشترى إلى أجل بالخيار وقبض المشتري فالمشتري ضامن حتى يرد

السلعة كما أحببتها وسواء كان الخبير البائع أو المشتري أو لهامعا وإذا باع الرجل السلعة وهو بالخيار فليس
لذي عليه الخيار أن يرد انما يرد الذي له الخيار (قال) ويسع الخيار ما من باع حاربه فلم يشترى قبضا
وليس عليه وضعا لا اشتراء ويستبرئ المشتري عنده وإذا قبضها المشتري فهي من ضمانه وفي ملكه وإذا
حال البائع بينه وبينها وضعا على يد عدل يستبرئها فهي من ضمان البائع حتى يقبضها المشتري ثم يكون
هو الذي يضعها ويجوز بيع المشتري فيها ولا يجوز بيع البائع حتى يرد لها المشتري أو ينفذها البائع ومن
اشتري حاربه بالخيار فبات قبل أن يختار فورئته يقومون مقامه وإذا باع الرجل السلعة لرجل واستثنى رضا
المبيع له ما بينه وبين ثلاث فإن رضى المبيع له فالبيع جائز وإن أراد ردفعه الردوان جعل الرداء غير فليس
ذلك إلا أن يجعله وكلا ردوا أو أحازة فمخو لو كاله عن أمره (قال الشافعي) ومن باع سلعة على رضا غيره
كان الذي شرط له الرضا ولو لم يكن للبائع فإن قال على أن أستمرو فليس له أن يرد حتى يقول قد أستمرو
لأنه قد تنفيرا إلى سنة وتنفل ولا يخفى أن يبيع الرجل الدابة ويشترى ركوبها قل ذلك أو أكثر (قال)
ولا يخفى أن يبيع الرجل الدابة ويشترى عقاقها (١) ولو قال هي عقوق ولم يشتر ذلك لم يكن بذلك بأس
وإذا باع الرجل ولما شرطه على أن عليه رضاعه وموت سنة أو أقل فالبيع باطل لأنه قد عوت قبل سنة فلو
كان مضى والمشتري فضل الرضاع لم يجز لأنه وقع لا يعرف حصته من حصه البيع ولو كان مضى من البائع
كان عينا بقدر على قبضها ولا يقدر على قبضها إلا بعد سنة ويكون دونها أو يبيع وأجارة

(باب غر الحائط ببيع أصله)

(أخبرنا الشافعي) رحمه الله قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من باع نخلا بعد أن تؤمر فترتها البائع إلا أن يشترط المبتاع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فترتها
البائع إلا أن يشترط المبتاع (قال الشافعي) وهذا الحديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعدنا عنه وفيه دلالات أحداها لا تشكل في أن الحائط إذا بيع وقد رخله فالتمرة لبائعه إلا أن يشترطها
مبتاعه فكونت مما وقعت عليه صفقة البيع ويكون لها حصته من الثمن (قال) والثانية أن الحائط إذا بيع
ولم يؤمر رخله فالتمرة للمشتري لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حد فقال إذا أبرت فترتها البائع فقد أخبرنا
حكمه إذا لم يؤمر رخله إذا أبروا لا يكون مافيه إلا باع أو للمشتري لا لغريهما ولا موقوفهما فمن باع حائطا لم
يؤمر فالتمرة للمشتري بغرض شرط استدلالا لموجودا بالذمة (قال) ممن باع أصل نخل فخل أو نخول بعد أن
تؤمر فإن النخل فتمر البائع إلا أن يشترط المبتاع ومن باع فخل قبل أن تؤمر فإن النخل فالتمرة للمشتري
(قال) والحوائط تختلف في نهاية ونحو السقف فبستأخر باركل بلد بقدر حجاره ودرهما أو قدر الله تعالى من
إياها فمن باع حائطها لم يؤمر فترتها البائع وإن أبرغره لأن حكمه به لا يغيره وكذلك لا يباع منها شيء حتى
يبدو صلاحه وإن بدا صلاح غيره وسواء كان نخلا أو كثيرا إذا كان في حائط واحد أو بة واحدة
واحدة في غير حائط فبدا صلاح واحد من حائطه ولو كان إلى جنبه حائط له آخر أو لغيره فبدا صلاح
حائط غيره الذي هو إلى جنبه لم يحل بيع غيره فطه يحول بيع الذي إلى جنبه وأقل ذلك أن يرى شيء من
الجره أو العفرة أو أقل الأبار أن يكون في شيء منه إلا يرفق بيع عليه اسم أنه قد باه كما أنه إذا بدا صلاح شيء
منه وقع عليه اسم أنه قد بدا صلاحه واسم أنه قد أبرغره فليس بيعه ولا ينتظر أن يرد بعد أن يرى ذلك في أوله
(قال) والأبار التي هي وهو أن يأخذ من طلع الفحل فيدخله بين يديه ثم يطلع الأبار من النخل فيكون له
بذلان حائطا (قال) والدلالة بالتمرة في النخل قبل أن يؤمر وبعد الأبار في أنه داخل في البيع مثل

(كتاب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله فإذا اشتق رجل لرجل
أو شافخصيرا أو كيرا
ياخذها من طرفه طولاً
وعرضاً أو كسر له شيئاً
كسر أصغر أو كيرا
أو رضفه أو حصى
له على من جعلوا فأعماه أو
شيء موصفة فلذلك
كله سواء ويقوم المبتاع
كله ولو لم يرد غير
الريق به جازاً وكسوا
أو حبسها ويجزوما قد
يرى من حرجه من يملئ
مالك ذلك ما بين
القيتين ويكون ما بقي
بعد الحناية لصالحه
نفعه أو لم ينفعه فأما
ما بقي عليه من العبد
ففقوم جميعاً فليس
الجنابة ثم ينظر إلى
الجنابة فيقتل أثرها
من قبة العبد جميعاً كما
(١) الحقائق ككتاب
وكتاب الحبل وفرس
عقوق كسور حائل أو
حائل ضد كالفاء وس
كتبه

الدلالة بالاجماع في جنين الامة وذات الجبل من البهايم فان الناس لم يختلفوا في ان ذلك حلال من غير آدم
ومن البهايم بيعت فحملها تباع لها كمنزوتها داخل في البيع بلا حصة من الثمن لانه لم ير ايلها من بيعها
وقد ولدت قالوا غير ما هو والبايع الا ان يشترطه المتاع فيكون قد وقعت عليه الصفقة وكانت له حصة
من الثمن ويخالف الترمذي في ان له حصة من الثمن لانه ظاهر وليست للجنين لانه غير ظاهر ولو لا
ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لما كان التمر قد طلع مثل الجنين في بطن امه لانه قد بقدر على
قطعه والتفريق بينه وبين شجره ويكون ذلك باحسانه والجنين لا يقدر على اخراجه حتى يقدر الله تعالى
ولا يباح لاحد اخراجه وانما جعنا بينهم لمحبب اجتماع في بعض حكمه ما بان السقاجات في التمر لم يور
كعنى الجنين في الاجماع في معنائه بما خبره الا قياسا ان وجد لنا حكم السنة في التمر لم يور حكمكم الاجماع
في جنين الامة وانما مثله في غيره لا يفقهه من معناه غير ان يكون المبرع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يحتاج الى ان يقاس على شيء بل الاشياء تكون له تبعها (قال) ولو باع رجل اصل سائط وقد تشقق طلع
اناه او شيء منه فخر اياه وقد ارغره عن حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تار لانه قد ساء عليه وقت الا بار
وطهرت الشجرة وورثت بعد تنصيفها في الحنف (١) قال واذا باء في البئر منه كان جميع غر الحائط المبيع
للبيع كما يكون اذا رشت في شئ من الحائط الحرة او الصفر محل بيع التمر وان كان بعضه اما كرم بعض
او صفر (قال) والكسوف اذا بيع اصله كالفضل اذا خرج من حوزة لم ينشق فهو للشرى واذا انشق
حوزة فهو للبايع كما يكون النظم قبله الا بار وبعده (قال) فان قال قائل فاجعل البيع على الله صلى الله عليه وسلم
النسبة للبايع اذا اركف فقلت يكون له اذا استأجر وان لم يور قبله ان شاء الله تعالى لاعتد في الا بار
الارقه ولو كان الذي يوجب التمر للبايع ان يكون انما يتصفها بان بارها فاختلف هو للمشتري ان اشترى
يكون القول قول المشتري لان البايع يدعي شأفه فخرج منه الى المشتري وان اشترى ان تصدق ان يكون له فمر كل
فعله ابرها ولا يكون له فخره لبارها (قال) وما قلت من هذا هو موجود في السنة في بيع التمر اذا بدا صلاحه
وذلك اذا احرا بعضه وذلك وقت باقى عليه وهذا مذكور في بيع التمر اذا بدا صلاحها (اخبرنا الربيع)
قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج ان عطاء اخبره ان رجلا باع على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم حائطا فاشترى ولم يشترط المتاع التمر ولم يستثن البايع التمر ولم يذكر انما ثابت البيع
اختلقا في التمر فاحتكم به الى النبي صلى الله عليه وسلم ففتى بالتمر الذي لم يشر المتاع (اخبرنا الربيع)
قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طلوس عن ابيه انه كان يقول في العدة
المال وفي الفضل التمر يباعان ولا يذكران ماله ولا تخره هو للبايع (اخبرنا الربيع) قال اخبرنا الشافعي
قال اخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج انه قال لعطاء ارايت لو ان انسان باع رقة حائط مفرد بذكر التمر عند
البيع لا البايع ولا المشتري او عبده مال كذلك فلما ثبت البيع قال المتاع ان اورد التمر قال لا يصدق
والبيع بائز وعن ابن جريج انه قال لعطاء ان رجلا اعتق عبدا له مال قال بئنه في ذلك ان كان يوفى نفسه
ان ماله لا يعتق منه ماله كله لاسد وهذا كله تأخذ في التمر والعد (قال) واذا بيعت رقة الحائط وقدر
شئ من غنله فبئره ذلك الفضل في عامه ذلك للبايع ولو كان منه ما يور لم يطلع ان سكره ثم ذلك الفضل
في عامه ذلك حكم واحد كما يكون اذا بدا صلاحه لم يور (قال) ولو اصبحت التمر في يدى مشتري رقة الحائط
بما شئت تاتي عليه او على بعضه فلا يكون للمشتري ان يرجع بالتمر المصلي ولا يشئ منه على البايع فان قال
بما شئت ولم يرجع بها ولهم من الثمن حصة قبل لانهما اصابا تراجعتا في البيع الا ترى انهما لو كانا يبيعان
منفردة لم يجعل بيعها حتى يحمرا لهما كانت تعافى بيع رقة الحائط حل بيعها وكان حكمها حكم رقة الحائط
وغنله الذي يحل بيع صغيره وكبيره وكانت مقبوضة فلفض الفضل وكانت المصيبة كالصبيبة بالفضل

يعلى الجسر من ارض
الجنابة من دينه بالغا
ذلك ما بلغ ولو كانت
فيا كما يأخذ الحزديات
(قال الشافعي) وكيف
غلط من زعم انه ان
جنى على عبدى فلم
يقصد ما اخذته وقيمة
ما قصه وان زاد الجاني
معبية الله تعالى
فأفسده سقط حق
الان اسلمه عليه
الجاني فسد حق
بالفاد حسين عظم
وثبت حسين مفر
وعلى كل حين عصى
فأفسد فلم على بعضا
بعض ما أفسد وهذا
القول خلا لا لاصل
حكم الله تعالى بين
المسلمين في ان المالكين
على ملكهم لا على
علمهم الارض منهم
وخلاف المصقول
والقياس (قال) ولو
غصب جارية تساوى
ماة فزادت في يده تعليم
(١) الجنين يضم الجير
وعطاء الطلع كافي التماس

والمشتري لأوصاف بالتخل بعد أن يقبضها كانت المصيبة منه فان ابتاع رجل حائطا فيه ثمر لم يثر ركان
 له مع الخسل أو بشرطه بعد ما عرف مكانه بالشرط مع الخسل فلم يقبضه حتى أصيب بعض الثمر فيه فقولان
 أحدهما أنه بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلم له كاشترى أو أخذ منه حصته من الثمن بحسب عين الحائط. والآخر
 فينظر كم حصة المصاب من ثمره عن المشتري من أصل الثمن بقدره فان كان الثمن مائة والمصاب عشر
 العشرة ما اشترى طر عن عده دينار من أصل الثمن لأن من قبة المصاب لأنه متى خرج من عقدة البيع بالمصيبة
 وهكذا كل ما وقعت عليه صفقة البيع بعينه من نبات أو غنم أو ما أصيب منه شيء بعد الصفقة وقبل
 قبض المشتري فالمشتري بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلم إليه كاشترى بكماله أو أخذ ما بقي بحصته من الثمن لأنه
 قد ملكه ملكا حصصا وكان في أصل المثلان كل واحد منه بحصته من الثمن المسمى ولا يكون للمشتري في هذا
 الوجه خيار (قال) وهكذا الثمر يتنازع رقة الحائط ويقبض فقصده المباحة في قول من وضع الحائطة
 وفي القول الآخر الذي حكيت قولنا يتنازع سواء لم يتخلفان والقول الثاني أن المشتري إن شاء رد البيع
 بالنقص الذي دخل على قبل القبض وإن شاء أخذ منه جميع الثمن لا ينقص عنه منه شيء لأن الصفقة
 واحدة (قال) فان قال قائل فكيف أجرتم بيع الثمر لم يبدل حاله مع الحائط وجعلتم له حصته من الثمن
 ولم تحجزوها على الانفراد قبل عاوصفتان السنة فان قال فكيف أجرتم بيع الدار بغيرها ومسل ما فيها
 وأفتيتها وذلك غير معلوم قبل أجزاء لأنه في معنى الثمر التي لم يبدل حالها مع الثمر في البيع ولو بيع من هذا شيء
 على الانفراد لم يحجز فان قال قائل فكيف يكون دخلا في جولة البيع وهو أن بعض لم يحجزه على الانفراد
 قبل عاوصفتان فان قال فهل يدخل في هذا العبد ببيع قلت نعم في معنى ويتخلفه في آخر فان قال
 فما الشيء الذي يدخل به فيه قبل إذا اعتاك عبدنا كمال حواره وسمع بصره ولو يعتاك جارحة
 من حواره قطعها أو لا قطعها لم يحجز البيع فهي إذا كانت فيه ما جازت وإذا أفردت منه لم يحجز بيعها
 لأن فيها عدا بابعه وليس فيها منفعة لشره ولم تقطع وهذا الموضع الذي يتخلف فيه العبد مع عاوصفتان
 الطرق والثر وفي ذهابه لم يحجز تقريق الطرق والثر وقطع الطرق ولا يحجز قطع الجارحة إلا بحكمها (قال) وجميع
 ثمر الشجر في معنى ثمر الثفل إذا روي في أوله النضج حل بيع آخره وهما يكونان بارزين معا ولا يحصل بيع
 واحد منهما حتى يرقى أولهما النضج (قال) ويتخلف الثمار من الاعناب وغيرها الثفل فتكون كل ثمرة
 خرجت بارزة ترى في أول ما تخرج كإبريق آخره لا مثل ثمر الثفل في الطلعة يكون مفسا هو يرى يكون
 بارزا فيه ومعنى ثمر الثفل بارزا فإذا بع ثمره من الثفل البائع إلا أن يشترط المبتاع لأن الثمر قد فارق أن
 يكون مستودعا في الثمر كما يكون الحل مستودعا في الأمهات الحل (قال) ومعقول في السنة إذا كانت
 الثمر البائع كان على المشتري تركها في ثمرها إلى أن تبلغ الحنذا والظفاف والقطاف من الثمر (قال)
 وإذا كان لا يسلمها إلا للسقي فعلى المشتري تحلية البائع وما يكفي الثمر من السقي إلى أن يتخذ بلفظ
 ويشطع فان انقطع الماء فلا شيء على المشتري فيما أصيبه البائع في ثمره وكذلك أن أصابته الحائطة وذلك
 أنه لم يبعه شيئا فإنه تسليم ما بعه (قال) وإن انقطع الماء فكان الثمر يصير ترك حتى يبلغ وإن كان لا يصلح لم
 عنده صاحب من قطعه ولا كان الماء كاهو ولوقطعه فان أراد المالك يمكن ذلك أم لا يكون له من الماء
 ما فيه صلاح ثمرة فإذا ذهب ثمره فلا شيء في الماء (قال) وإن انقطع الماء فكان بقاء الثمرة في الثفل وغيره
 من الثمر المستقوى يصير بالثفل فقبل انقضاء أحد هاتين يسل أهل ذلك الوادي الذي يملك الماء فان
 قال ليس يصلح في مثل هذا من انقطاع الماء الا قطع ثمره عنه والأرض بقول الثفل ضرر بانها أخذ
 صاحبه بقطعه إلا أن يشبهه مملوفاً قبل قد أصيب وأصيب صاحب الأصل بأكثر من مصيبتك فان قالوا
 هو لا يضربها ضررا وإنما يثر يصلح أن ترك فيها وإن كان قطعه ضرا لم يترك إذا لم يكن فيه ضررين فان

منه وليس وعنا من
 ماله حتى صار تساو
 ألفا ثم نقصت حتى
 صارت تساو مائة
 فانه يأخذها وتساعة
 معها كما تكون له لو
 غصبه اما وهي
 تساو ألفا فنقصت
 تساعة وكذلك إذا في
 البيع القاسم والحكم
 في ولدها الثمن ولدا في
 الغصب للحكم في
 بدنها ولربا عا التائب
 فأولها المشتري ثم
 استقصا الغصب
 أخذ من المشتري مهرها
 وفيها ان كانت مينة
 وأخذها ان كانت حرة
 وأخذت مينة أولادها
 يوم سقطوا أحادها
 يرجع عليه بضمه من سقط
 ميتا ويرجع المشتري
 على القاسم بجميع
 ما ضمنه من قبة الولد
 لأنه غريمه ولا رد بالمهر
 لأنه كاشفي بلفظه فلا
 يرجع بغيره على غيره
 وإذا كان التائب هو
 الذي أولادها أخذها
 وما نقصها ومهر مثلها

قالوا ليس اننا ان نترك ايامنا حتى اذا بلغ الوقت الذي يتولون فيه يهلك فويل لقلعه لانه غير ملك
 واصلا حث كان وجهها له تركه اذ لم يضر بالمثل ضررا ربنا وان قال صاحب غيب ليس له اصله ادم عني
 قبله يكون ابي له او سفر رجل او نفاخ او غيره لم يكن له ذلك اذا كان القطار والقطا والجداد اختلفوا
 وقطافه ولما علمه ولا يترك غرقه فيه بعد ان يصنع القطار والجداد والقطا والجداد اختلفوا بالقطا
 والمشتري في السقي حلاق الذي على ملاعني بالثر والاصلاح له الابه وما يسبق عليه اهل الاموال اموالهم
 في التبرع لانه لا يضر بالثر ولا يضر بالثر ولا يضر بالثر ولا يضر بالثر ولا يضر بالثر ولا يضر بالثر ولا يضر بالثر
 كان المبيع تنبأ وغيره من شجر تكون فيه الثمرة ظاهرة ثم غرق رجل ان نفع الحارجه غرقه بها من ذلك
 المصنف فان كانت الحارجه المشتريه فتمين الثمرة التي تحدث التي لم يقع عليها البيع فالباع جائز لشري الثمرة
 لان ما يخرج من بعد المصنفه من الثمرة التي لم تدخل في البيع غير مضمين الثمرة لانه اختلف في المصنفه والبيع
 لا تكون الا بالامانة (قال الربيع) وللشافعي في مثل هذا قول آخر ان البيع مع بوع اذا كان الخارج
 الثمرة والارز بادا اذا كانت الحارجه لا تميز التي تعلق عنها (قال الشافعي) فان باع على ان يعلق الثمرة
 المشتري بغير الثمرة المشتري لا يميزها (قال) واذا باع رجل رجلا ارضافه بغير رمان ولوز وجوز وراجم وغيره مما
 دونه يشر بوايه بكل حال فهو كما وصفت من الثمر البادى الذي لا تميز به بوايه اذا ظهرت غرقه فالثمره للبائع
 الا ان يشترها لها المتاع وذلك ان ثمره هذا لا ينشئ عما في احواله وصلاته في ذاته الا ان تصنفان الرمان
 ينشئ منه الثمره فيكون انقص على مالكة لان اصله له ان لا ينشئ له ابي له والقول فيه كقولك لشر
 الشجر غير الفل من الغن والارز وغيره لا يخالفه والقول في تركه الى بلوغه كقولك فهو لوقى غير الفل
 لا لرجل مالكة عن باوع صلاحه ولا يترك وان كان ذلك خيرا مالكة اذا بلغ ان يغطف منها ولها ولها
 والقول في شئ ان كان يرب فيها كقولك في الثين لا يختلف وكذلك في ثمر كثر وشجر وهكذا القول في الباذنجان
 وغيره من الشجر الذي ينبت اصله وعلامه الاصل الذي ينبت ان يثمر ثمرة ثم تقطع ثمرة ثم يثمر اخرى ثم
 تقطع ثمرة فما كان هكذا فهو من الاصل وذلك مثل الفناء والحرب والكرفس وغيره وما كان انما
 غرقه ثمرة مثل الزرع (قال) ومن باع ارضافه بزرع قد خرج من الارض فالزرع للبائع الا ان يشترطه
 المتاع فاذا احصد فصاحبه اخذه فان كان الزرع مما بقي له اصول في الارض تفسدها فما لم يفسد
 الزرع نزعها عن رب الارض ان شارب الارض قال وهكذا اذا باعها ارضافها بزرع بمحصد ثمرة واحدة
 (قال) فاما القصب فاذا باعها ارضافها بقصب قد خرج من الارض فللباع من القصب ثمرة واحدة وليس
 لبايعه من اصله لانه اصل (قال) وكل ما يخرج من الارض من القصب في الاصل والثمره خارج
 لا يملكه (قال) واذا باعها ارضافها بزرع قد خرج من الارض فللباع من القصب ثمرة واحدة وليس لبايعه من اصله
 من الشجر الذي ينبت الموز وذلك ان شجرة الموز عند نخل ممره وينبت الى جنبه اربع قطع فخرج
 في الذي يملكها (قال) فاذا كان شجر الموز كثيرا وكان يخرج في الموز منه الثمره يملكها في الاخرى عداوى
 الاخرى بعد محض لا يميز ما كان منه خارجا عند عقدة البيع مما خرج بعده بساعة او ايام متتابعة فقولك فيها
 كقولك في الثين وما تابع غرقه في الاصل الواحد له لا يصح بيعه باءا وذلك ان الموز الحولى يتفرق ويكون
 ينبت اولاده بعضها اشرف من بعض فيباع في الحولى مثله موزنا في السبع يخرج في كل يوم من
 اولاده بقدر زادها كمتابعا في يتفرق منه ما وقعت عليه عقدة البيع مما حدث بعدها لم يدخل في عقدة
 البيع والبيع ما عرف البيع منه من غير المبيع فسلم الى كل واحد من المتابعين حقه (قال) ولا يميز بينه

وجميع ولها وقبته من
 كان منهم بها وعليه
 الحدان لم يأت بشبهة
 فان كان ثوبا فبالسلا
 المشتري اخذه من
 المشتري وما بين قبته
 عصا يوم عصه وبين
 قبته وقد باله ويرجع
 المشتري على الغاصب
 بالثين الذي دفعه ولست
 أنظر في القيمة التي تغير
 الاسواق وانما انظر
 الى تغير الابدان وان
 كان المفسد بدينه
 ففسد ما في الغاصب او
 لم يفسد فله اذ اوافى فكسها
 او اكرها او لم يسكها
 ولم يكرها فليس كراه
 مثل كراه ذلك من ربه
 حين اخذ حتى ربه
 وليس الغن بالضم
 الا بالمال الذي يفتني به
 جهار يمول القضي الله
 عليه وسلم وادخل
 الشافعي رحمه الله
 على من قال ان
 الغاصب اذا خسر
 سقط عنه الكراهة
 اذا كثر في قضاها فالتز
 به او يثبت غصب فيه

ربي انه ضامن وعليه
 الكراهة قال ولو استكره
 أمة وأخوة قطعه الحد
 والمهر والمعنى الجماع
 الا في منزلتين احدها
 أن تكون هي زانية
 محدودة فلا مهر لها
 ومنزلة تكون مصلية
 بنكاح فلها مهرها
 ومنزلة تكون شبهة بين
 النكاح الصريح والزا
 الصريح فلها يختلفوا
 أيها إذا أضيف بنكاح
 فإلزامه لاحد عليها
 ولها المهر عوضا من
 الجماع انتهى أن
 يحسبوا لها إذا
 استكرهت مهر عوضا
 من الجماع لأنها تبيع
 نفسها فاتها أحسن
 حالا من العاصية
 بنكاح فأنشأ إذا كانت
 عالة (قال الشافعي)
 رحمه الله في السرقه
 حكيان أخذها الله عز
 وجل والآخر لا تدين
 فإذا قطع الله تعالى أخذ
 منه ما سرق لا تدين
 فإن لم يورثه فمقتنه
 لا يملك أبدا أحد أضمن

بأن يقوله بمنزلة ثمة ثم يوزع منه من قبل أن توارثا مختلف ويصوب وكذلك كل ما كان في معناه
 من غير وزع (قال) وكل أرض بيعت بمحدودها فاشترى بها جميع ما فيها من الأصل والأصل مما وصفت
 الجملة ثمة بغيره من كل شجر وزرع ومنزلة وكل ما يثبت من الشجر والبناء وما كان مما يتحقق من
 الشبان مثل البناء الخشب فأما ما عدا ذلك كالنبات والجر يدفعه ولياؤه إلا أن يدخله المشتري في صفقة البيع
 فيكون له بالشراء (قال) وكل هذا إذا عوقب المشتري والبائع ما في شجر الأرض من الثمر وفي أديم الأرض
 من الزرع (قال) فإن كانت الأرض غائبة عند البيع عن البائع والمشتري أو عن المشتري دون البائع
 فوجد في شجرها ثمر أو فدان أو زرع أو قطف فاشترى بالثمن الذي كان له في الأرض قبل الشراء
 وروىها إلا في هذا على مقتضاها فاشترى بالثمن الذي كان له في الأرض قبل الشراء
 فيها على إذا كانت له ثمرها إلا لئلا ينسب له أن يعمه الفحول عليه في أرضه ليعاد ثمره ولا يمنع من بيعه أرضه
 من عملها فإن أحب أن يبيع وأحب بده (قال) وإذا اشترى وهو عالم بما عجز من ثمرها فلا خيار له
 وإذا باع الرجل الرجل أو شافها بحد فدان ثمره ولم يعلم المشتري فالحب كالزعر فمخرج من الأرض لا يملكه
 المشتري لأنه تحت الأرض وما يملكه المشتري بالصفقة فهو للبائع وهو مخرج غناء الزرع فقال المشتري
 أن الثمن فإن شئت فأخر البيع ودع الحب حتى يبلغ قصصه كأيدي الزرع وإن شئت فأنقض البيع إذا
 كان يشغل أرضك ويدخل عليك فيها من ليس عليك فخلوه إلا أن يشاء البائع أن يسلم الزرع للمشتري
 أو يقبله عنه ويكون فله غير مضر بالأرض فإن شاذ ذلك لم يكن للمشتري خيار لأنه قدز بدخيرا فإن
 قال قائل كيف يتصل هذا كالمخرج من ثمر الشجر وولاد الجارية قبله إن شاء الله تعالى أما ثمر الشجر
 فأمر لا يتصل به فلا تدين هو من يتلقاه عن رجل كيف شاء لانه استودعه الأديون الشجر لم يكن
 فيها دخل فلو لم يخرجه من ثمره لم يخرجه في أعوام بعد مثله لأن خلفته الشجر كذلك والبدن يشترى
 الأرض إنما هو من يتسودع الأديون الأرض ويحصل فلا يعود إلا أن يعادها غيره وإلا ما يثبت ما كان
 مدفوقا في الأرض من مال ومجاعة وخشب غير مبنية كان للبائع لأنه من وضعه في الأرض غير الأرض لم يجر
 أن يكون البدن في أن البائع عليه الأمانة لأنه من وضعه البائع غير الأرض فإن قال قائل كيف لا يخرج
 زرع ما كان في يد من في الأرض من مال وخشب قبل دفن ثلاث فيها يضر بها كادفنها لا التي بالدفن
 وإذا هم بالدفن من الحب وقت فلا يخرجها لم ينفعه قلب الأرض وتلك لا تقلها فأما ولد الجارية فتشترى
 لأحكامه الأحكام الأم لا ترى أنها تمتع ولا يفسد قصد بعت فتمتق وتباع ولا يباع فملكه المشتري وإن
 حكمه في العتق والبيع حكمه عوضا وإن لم يدره كان للمشتري الخيار لاختلاف الزرع في مقامه في الأرض
 وأما إذا ماها (قال) وإن كان البائع قد علم المشتري أن له في الأرض التي باعها بذواجمه لا يدخل في بيعه
 فاشترى على ذلك فلا خيار للمشتري وعليه أن يدره حتى يصيرم فإن كان مما يثبت من الزرع تركه حتى يصيرم
 ثم كان للمشتري أصله ولم يكن البائع فله ولا قطع (قال) وإن عمل البائع فقلعه قبل بلوغ مثله لم يكن له
 أن يدره بلسبقتة وهو كخبر غنصه فقلس له أن ينتظر أخرى حتى تبلغ له وإن لم يكن له بما عجز من
 الأمه من ثمنه فلا يتحول حقه في غيرها ليصل والقول في الزرع من الحنطة وغيرها ما لا يصيرم الأمه أشبه
 أن يكون فاسعا في الثمرة مرة واحدة في السنة إلا أنه يخالف الأصل فيكون الأصل على كأيما عليه الأرض
 ولا يكون هذا العمل كأيما عليه الأرض لأنه ليس بثبت فيها (قال) وما كان من الشجر يثمر مرارا فهو
 كالأصل الثابت على ما عدا ذلك الأرض وإن باعها وقد صلب وقد ظهر ثمره فبمرا البائع إلا أن يشتريها
 المشتري كما يكون الفضل للمشتري (قال) وذلك مثل الكريش إذا باعها وقد تشقق جوز كرسفه في الثمرة
 البائع كأن تشقق الطاعة فيكون البائع ذلك حين يلقى فإن باعها قبل أن تشقق من جوز كرسفه من الثمرة
 للمشتري وما كان من الشجر هكذا تشقق غراب يسل مثل النخل وما كان يبق بحاله فلا يخرج الثمرة

تفروجه ككشف الطلع وجوز الكريف فهو للبائع الآن بشرط المشتري (قال) وما أثر منه في السنة
 حراما ليس وفيه غرة فهي البائع وحدها فإذا انقضت فأنجز به بعدها ما يقع عليه صفقة البيع فلم يشتر
 الاصل مع الأرض وصنف من الثمرة فكان ينجز به السنة بعد الثمرة حتى لا يفصل ما وقعت عليه صفقة
 البيع وهو في ثمره فكان للبائع ما لم يقع عليه صفقة البيع وكان المشتري ما أحدث فإن اختلط ما اشترى
 عام لم يشتر ولم يثمة فيضها قولان أحدهما لا يجوز البيع فيه إلا بان يسلم البائع الثمرة للمشتري كلها فيكون
 قد أوفى صفقه وبأنه ما يتزك المشتري له هذه الثمرة فيكون قد تزك له صفقه (قال) ومن أجاز هذا قال هذا
 من اشترى طعاما جزأ فالأحق البائع فيه طعاما غيره ثم لم يلبس المشتري جميع ما اشترى منه وزاد منه الطعام
 في طعامه فلم يظلمه ولم ينقص شيئا مما باعوه وزاد الذي خلط وإن لم يعرف البيع منه من غير البيع وقال
 في الوجه الذي تزك فيه المشتري لم يظلمه البائع حقه هذا كرجل ابتاع من رجل طعاما جزأ فألقى المشتري فيه طعاما
 ثم أخذ البائع منه شيئا فرضى المشتري أن يأخذ ما بقي من الطعام بجميع الثمن ويزك له صفقه فيما أخذ
 منه فإن الصفقة وقعت صحيحة إلا أن فيها خيرا للمشتري فأبى بها أو يكون للمشتري ترك ردها بخياره والقول
 الثاني أنه يفسد البيع من قبل أنه وإن وقع صحيحا وقد اختلط حتى لا يميز الصحيح منه الذي وقعت عليه
 صفقة البيع مما لم يقع عليه صفقة البيع (قال) والقسم والثقة وكل ما كان يصرم حرة بعد الأثر
 من الأصول فلم يشتر ملكه كما يجب التخل إذا اشترى الأصول وما خرج فيه من غرة ثم قلنا الفرق بين
 ما بعدهما لا يشترى فاما القسم فالبائع أول صرتمه وما بقي بعدهما لا يشترى يعني هذا إذا البائع كاه وقبضه
 وهكذا القول كلها إذا كانت في الأرض فالبائع منها أول جزئ وما بقي للمشتري وليس البائع أن يقبلها من
 أصولها وإن كانت تجز جزوا واحدة ثم تنبت بعدها جزأت حكمها حكم الأصول فلا يملكها إلا الأصول من
 ثمر مرة الأرض (قال) وما كان من نبات فأنما يكون مرة واحدة فهو كالجزء حتى يبلغ ثمره لمصلحة
 البائع الأرض أن يقبله إن شاء فإن كان قلعها بضر بالأرض كلفها عادت كما كانت (قال) وكذلك كل ما كان
 في الأرض من نبات الأرض مما ينبت الناس وكان ينبت على الماء فطعامه فيه ماله في الزرع والأصل يأخذ
 ثمرة أول جزئ منه إن كانت تنبت بعدها ويقبله من أصله إن كان لا ينفع بعد جزؤ واحدة لا يختلف ذلك
 (قال) ولو باع رجل رجلا أرضا وأدارا فكان له فيها خشب مدفون وبها ممدفونة ليست عينه أرضا ملك
 الموضع كله للبائع لأن ملك المشتري منه شيئا إنما يملك الأرض مما خلق في الأرض من ماء موطن وما كان فيها
 من أصل ثابت من غرس أو بناء وما كان غير ثابت أو مستودع فيها فهو لبايعه وعلى بائعه أن يقبله عنه
 (قال) فإن نقله عنه كان عليه تسوية الأرض حتى تعود مستوية لا دعوا حقرا (قال) وإن ترك قلعه منه
 ثم أراد قلعه من الأرض من زرع لم يكن ذلك له حتى يحصد الزرع ثم يقبله إن شاء وإن كان له في الأرض
 خشب أو بساتين مدفونة ثم غرس الأرض على ذلك ثم باعها للأصل لم يملك المشتري بالباقي إلا إذا أراد إلاد أن هذا عيب
 كانت البساتين والخشب فضر بالفراس وتنع عرقه ملك المشتري بالباقي إلا إذا أراد إلاد أن هذا عيب
 ينقص غرسه وإن كان لا ينقص الفراس ولا ينزع عرقه وكان الباقي إذا أراد إلاد أن هذا عيب
 من عروق الشجر ما يضر به فيل البائع الأرض أنت الباعين أن تدع هذا أو يترك البائع لأن عيب تركه
 المشتري ثم البيع وإن امتنع من ذلك قبل للمشتري ملك الباعين أن يقبله من الأرض وما أفسد عليه من
 الشجر فعليه قبته إن كانت له قبته أو رد البيع

(باب الوقت الذي يصل فيه بيع الثمار)

(أخبرنا قال بيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله

عليه وسلم يبيع أو
 يدان فيقولن الأذن
 قبته ولا أحد في ذلك
 مورا محالفا لمصر
 وفي المسئلة مكان
 أحدهما الله والآخر
 للفتنة بالمس الذي
 الصيوس منه المهر
 فأنبت ذلك والحد على
 المختص بالثابت الحد
 والفرع على السارق ولو
 غصب أرضا ففسدها
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليس لعرق
 ظالم حق قط ما ينفع
 غرسه ويرد ما نقصت
 الأرض ولو سرق فيها بئر
 فأراد الغاصب دقها
 فيه ذلك وإن لم ينفعه
 وكذلك لو زرع دارا كان
 له زرع الترويض حتى يرد
 ذلك به وكذلك لو نقل
 عنها بئر كان له أن يرد
 ما نقل عنها حتى يوفي
 بأهل البئر التي أخذها
 (قال المزني) غرهذا
 أشبه بقوله لا يبيع
 لو غصب غرا لم يبعه
 ثوبا أو ثمره قطعهما
 فأنما لو غصب ثمرها

القائب ودفع البسه
عنه وأقام عدلين ثلاث
عليه أخذ بشعته ونفذ
الحكيم بالبيع على
صاحبه الغائب (قال
المزني) رحمه الله هذا
قول الكوفيين وهو
عندي ترك لأصلهم
في أنه لا يقضى على
غائب وهذا غائب قضى
عليه ببيع وقضى
التمن وأرأته البسه
المشتري وبذلك أوجبوا
الشفعة فشفيع (قال
المزني) رحمه الله ولو
اشترى شخصاً وهو شفيع
فما شفيع أخراً قال
له المشتري خذها كلها
بالبمن أودع وقال هو
بل أخذ نصفها كان
ذلك لأنه مثله وليس له
أن يلزم شفيعه لغيره
(قال المزني) ولو نفعه
موضعة بعد انفصاله
منها على شخص وهما
يعلمان أرضاً لموضعة كان
للشفيع أخذها بالأرض
ولو اشترى ثمن من فقي
شخصاً بغيره وأخذ ثمن
وتفاضل في الشفع
وكان نصراً لنا أو نصراً
فأسلم ولم يزل مسلماً
فسواء لشفيعه له في
قبض قوله لأن النحر
وانتزير لا يفعله لهما

(مسئلة بيع القمع في سنبله)

أخبرنا الراي بيع قال قلت للشافعي إن علي بن مبدري لنا حديثاً عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أجاز بيع القمع في سنبله إذا بيع في السوق قال الشافعي إن ثبت الحديث قلنا به فكان الخاص مستخرجاً من العام
لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع القمع في سنبله غير لانه لا يرى وكذلك بيع الدار
والأساس لا يرى وكذلك بيع الصبرة بعضاً فوق بعض أجزاء ذلك كأجازته النبي صلى الله عليه وسلم فكان
هذا خاصاً مستخرجاً من عام وكذلك تجزيع القمع في سنبله إذا أبيض إن ثبت الحديث كأجاز بيع
الدار والصبرة

(باب بيع القصب والقرط)

(أخبرنا الراي بيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال في القصب
لا يباع الجزاء وقال صرمه (قال الشافعي) وهذا نقول لا يجوز أن يباع القرط الجزاء واحد عند بلوغ
الجزاء وأخذ صاحبه في جزاء عند ابتاعه فلا يزعم مدماً كدمن قدر ما يمكنه جزاءه فمن يسه (قال
الشافعي) فإن اشتراه ثابتاً على أن يباعه أياماً أطول أو يعطى أو غير ذلك فكان يز يد في تلك الأيام فلا يخفى
الشرائط وإنما مفسوخ لأن أصله لا يباع وفرعه الظاهر لا يشتري فإن كان بطول فيخرج من مال البائع إلى
مال المشتري منه شيء لم يبق عليه صفقة البيع فليكنه كمن قد أعطى المشتري ما لم يشتري وأخذت من البائع
ما لم يبيع ثم أعطته منه شيئاً مجهولاً لا يرى بعين ولا يضبط بصفة ولا يتغير يعرف ما لا يبيع فيه مما لا يشتري فيفسد
من وجوه (قال) ولو اشتراه لم يقطع مقرر كقطعته لم يكن مديته بطول فيمتلها كان البيع فيه مفسوخاً إذا
كان على ما شرط في أصل البيع أن يباعه ما لم يوصف عما اخطأ به من مال البائع مما لا يتجزأ كالواشترى
حظاً جزاءاً بشرط أنه أنما انتماله عليه حنطة فهو داخل في البيع فأنهات عليها حنطة البائع لم
يبيعها انتفع البيع فيها لأن المشتري لا يتجزأ ولا يعرف قدره مما لم يشتري فبعض ما اشتري ويعتبر ما لم يشتري وهو
في هذا كله باع شيء قد كان وشي لم يكن غير مضمون على أنه أن كان دخل في البيع وإن لم يكن لم يدخل فيه
وهذا البيع كما يختلف الملولون في إفساده لأن رجلاً لو قال أبيع شيئاً أن ثبت في أرضي بكذا أفان لم يثبت
أو ثبت لغيري لم يكن الثمن كان مفسوخاً وكذلك لو قال أبيع شيئاً أن جاني من تجاري بكذا وإن لم يأت لم يزل
التمن (قال) ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتر كغير شرط أياماً وقطعه يمكنه في أقل منها كان المشتري منه
بالحرفي أن يباعه الفضل الذي يباعه أو ينقض البيع (قال) كما يكون إذا باعه حنطة جزاءاً فأنهات
عليها حنطة له فالبائع بالخيار في أن يسلم ما باعه وما زاد في حنطته أو ورد البيع لأخطأ ما باعه مما لم يبيع
(قال) وما أفسدت فيه البيع فاصاب القصب فيه أفة تنلف في يد المشتري فعلى المشتري ضمانه بقيته
وما أصابته أفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصته والرجوع عليه وعلى كل مشتره أفساداً أن يرد
كالحنطة وغيرها أخذ وضمانه إن تلف وضمان نفسه إن نقص في كل شيء (١)

(١) (باب المصراة والرد بالعيب وليس في التراجم) وفيه نصوص في ذلك في باب الاختلاف في العيب من
كتاب اختلاف العراقيين لما حكى عن أبي حنيفة لا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام بل ينافع رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة حنطة فهو خير الناظرين ثلاثة أيام إن شاء ردها ودمها أصابها
من ثمر أو صاعاً من شعير (قال الشافعي) رحمه الله فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة
خيار ثلاثة أيام بعد البيع وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل الخيار من سبعة عشر يوماً لأن خياراً
انتبهت إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيار ولم يجاوزه إذ لم يجاوز رسول الله صلى الله عليه =

(١) هذه الترجمة من
ومنع السراج البقضي
قال وهو الترجمة عليه
بقية البيع وترجم في
هذه البقية تراجم تتعلق بها
سبق لفتاها كما ذكرها
الرابع اه

عنده بمال والمسلم
والذي في الشفعة سواء
ولا شفعة في عدل لامة
ولاداة ولا مال يصلح
فيه القسم هذا كله
قاس قول الشافعي
ومعناه والله التوفيق

بمختصر القصر
املاة وما دخل في ذلك
من كتاب اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى

(قال الشافعي) رجه
الله تعالى وروى عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه
انه صير رج ابنه في
المال الذي تملكه العراق
فرجاه بالمدونة
فيهمه فرأى عند ما قال
له رجل من اصحابه لو
جعلته فزنا ففعل وان
عمر رضي الله عنه دفع
مالا فزاعا في النصف
(قال الشافعي) رجه
الله ولا يجوز الفراض

(باب حكم المبيع قبل القبض وبعد)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي يسمى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع حتى يقبض
الطعام قال ابن عباس رآه ولا أحسب كل شيء إلا مثله (قال الشافعي) وهذا إذا أخذ من ابتاع شيئا كأننا
ما كان فليس له أن يبيعه حتى يقبضه وذلك أن من يباع ما لم يقبض فقد دخل في المعنى الذي يروى بعض
الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعناب بن أسيد بن جهم أنه قال مكة انهم ممن يبيع ما لم
يقبضوا وروى ما لم يقبضوا (قال الشافعي) هذا يبيع ما لم يقبض وروى ما لم يقبض ومن ابتاع طعاما لم يقبضه أن
يملكه ومن ابتاعه جزأ فاقبضه أن ينقله من موضعه إذا كان مثله ينقل وقد روى ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يبيعون الطعام جزأ فافترض رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يأمرهم
بانتقاله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره وهذا لا يكون إلا للثلاثة وروى عن أبيه أن ينقل (قال
الشافعي) ومن ملك طعاما بآجرة فالآجرة يبيع من البيوع فلا يبيع حتى يقبضه ومن ملكه ميراث كان
له أن يبيعه وذلك أنه غير مضمون على غيره بشئ وكذلك ما ملكه من وجه صغير وجه البيع كان له أن يبيعه
قبل أن يقبضه أصلا لا يكون له يعه إذا كان مضموناً على غيره بعرض يأخذ منه إذا أفلت والأرزاق التي
يخبر بها السلطان لقاس يبيعها قبل أن يقبضها ولا يبيعها الذي يشتر بها قبل أن يقبضها لأن المشتري لم
يقبض وهي مضمونة له على بائعها الثمن الذي باعه بأجله حتى يقبضها أو يرد البايع إليه الثمن ومن ابتاع من
رجل طعاماً فكتب إليه المشتري أن يقبضه له من نفسه فلا يكون الرجل قاضياً من نفسه وهو مضمن
عليه حتى يقبضه المشتري أو وكسل المتاع غير البايع وسواء أشهد على ذلك أو لم يشهد وإذا وكل الرجل
الرجل أن يبتاع له طعاماً فابتاعه ثم وكله أن يبيعه له من غيره فهو بقدر ما يدين حتى يبيع له الدين فهو جائز
كانه هو ابتاعه وباعه وإن وكله أن يبيعه من نفسه لم يجوز البيع من نفسه وإن قال قد بعته من غيره فهو

== وسلم وذلك أن أمره بشئ أن يكون كالمصدق لبايعته من قبل أن المصرة فقد تعرف نصرت بها بعد أول لحظة
في يوم وليست وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان الخبراً فاعلم أن بائعاً عيب التصريفة أنه أن يقال له
الخبير حتى يعلم أنها مصرة طال ذلك وأقصر كما يكون له الخبير في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك وأقصر
ومن ذلك في باب العيب من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشتري جارية بثمنها فاصحابها
ثم ظهر منها على عيب كان عند البايع كان له ردّها لأن الوطء لا ينقص شيئاً وأما ردّها على الحال التي أخذها به
إذا أقض رسول الله صلى الله عليه وسلم الفرج بالضمان وإن كانت بكرة فاصحابها في ردّها الفرج ولم ينقصها فكذلك فإن
من خدمته أو خرج أو أوردته بالضمان وإن كانت بكرة فاصحابها في ردّها الفرج ولم ينقصها فكذلك فإن
الفتن بالبركن له ردّها من قبل الله قد نقص ما بذهبا له المدرة فلا يجوز أن ردّها فاقصة كما لم يكن يجوز
عليه أن يأخذها فاقصة ويرجع بمائة قصها العيب الذي دلّس له من أصل الذي أعطى فيها إلا أن
يشاء المشتري أن يحبس ما عيبه فلا يرجع بشئ من العيب ولا تله تبعث من عمره ولا على ولا واحد منهما الله
قال خلاف هذا القول (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشتري الرجل الجارية قد دلّس له فيها عيب علمه
البائع أو لم يعلمه دلّس له في الحكم والبايع أثم في التدليس كان عالماً بالفتن حدث بها عند المشتري عيب ثم
اطلع على العيب الذي دلّس له لم يكن له ردّها وإن كان العيب الذي حدث به عيب أهل عيوب الرقيق ==

الثمن أو رب المشتري فصدقه البائع فهو كمال وإن كذبه فعله البينة أنه قد باعه ولا يكون ضماناً للرب المشتري وأقصى أو قبض الثمن فهو كمال لأنه في هذه الحالة أمين (قال الشافعي) ومن باع طعاماً من صرافٍ لباعة الصراف قبل أن يستوفيه فلا يكبله إلا البائع حتى يحضر الصراف أو وكيله فيكفله لنفسه (قال) ومن سلف في طعام ثم أعاد على الطعام بعينه قبل أن يقبضه لم يجز وإن باع طعاماً بصفة ونوى أن يقبضه من ذلك الطعام فلا راس لأنه أن يقبضه من غير ذلك الطعام أو كان في غير الصفة لم يكن له أن يعطيه متولياً وقبضه وكان على الصفة كأنه أن يحبسوا وأدوا له ولو كان عليه أن يعطيه مسلمة فطعامه الذي باعه (قال) ومن سلف في طعام أو باع طعاماً فأحضر المشتري عندنا كتابته من باعته وقال أكتله لم يجز لأن بيع طعام قبل أن يقبض فإن قال أكلته لنفسي وخذه للملك الذي حضرت لم يجز لأنه باع كبراً فلا يرد حتى يكفله من مشتريه ويكون له بذاته وعليه نقضه وهكذا روى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان (١) فكذلك بذاته وعليه نقضه (قال الشافعي) ومن باع طعاماً مضموراً عليه فعمل عليه الطعام لم يباعه صاحبه إلى طعام جمعت فقال أكل طعامي ربت من هذا اشتريته فلا يفسد تركه ذلك لأنه أنكره وعاد طعاماً فشره أنه قد باعه بكيله لم يجز لأنه أن باعه مفاعله قبل أن يقبضه وإن قبضه فمكته (قال الشافعي) ولا يفسد عليه أن يرد به عليه أن لم يكن من صفته وذلك أن الرضا ما يلزمه بعد القبض (قال الشافعي) ومن سلف على طعام فلا يصح إلا على عليه الطعام ممن طعام يشتريه بنفسه من قبل أنه لا يكون وكيلاً لنفسه مستوفياً لها فإضاهاها لم يلو كذا حتى يدفع إليه ومن اشترى طعاماً فخرج من يده قبل أن يستوفيه جهياً أو صدقة أو فاضلاً جلالاً سلف أو أصفه أو قبل أن يستوفيه فلا يبيع أحد من صالحيه على من هذه الجهات حتى يستوفيه من قبل أنه صالحيه ما يقبض عن المشتري قبضه وكيله (قال الشافعي) ومن كان بسده ثم قبضه واستثنى شيأه بعينه فالبيع واقع على المبيع لأجل المشتري والسلفي على مثل ما كان في ملكه لم يبع قط فلا راس أن يبيعه صاحبه لأنه لا يشتريه إنما يبيعه على الملك الأول (قال الشافعي) ولا يصح السلف حتى يدفع المسلف إلى السلف الثاني قبل أن يتفرقا من مقامه إلى ذي الباعية وحتى يكون السلفين كل معلوم بمكيل عامة دولاً علمه ولا يكون بمكيل خاصة أن هلك لم يدر كعلمه أو وزن عامة كذلك وبصفة معلومة تجديدتي وأجل معلوم أن كان أجل ويستوفى في موضع معلوم ويكون من أرض لا يفتي مثلها الأرض عامة لأرض خاصة ويكون جديداً طعاماً أو طعام عامين ولا يجوز أن يقول أجدو

== وإذا كان مشترياً فكان له أن يرد بأقل العرب لأن البيع لا يلزمه من عيب إلا أن يشأه فذبحه عليه البائع مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن رد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كما لم يكن البائع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى تسفل قول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن يرد العيب المبطل واشترى إذا حدث العيب عنه أن يرجع عما نقص العيب الذي دل على البائع ورجوعه به كما سلفك أن تقوم بطار بمسألته من العيب فيقال فيه ما لم تقوم وجمها العيب فيقال فيه ما تسعون وفيما لم يقضه المشتري من البائع أن يرد ويشتريه البائع أربع عشر غنماً على البائع كأنها ما كان قل أو أكثر فإن اشتراها بغير أربع غنم بئانه وإن كان اشتراها بغير أربع غنم بئانه لأن شراء البائع بأخذها مبيعة بلاني وأخذ من المشتري فقال المشتري سلها أنشت واشتت فاعلموا كذا البائع بشئ وإذا اشتري الرجل جارية فوجد بها عيباً فرضى أحد الباعين لم يرض الآخر قالوا لا اشتية كان يقول ليس لأحد منهما أن رد حتى يجمعا إلى الرجوعا وكان أن أن لي يقول لأحدهما أن رد

معجمه

والمال لربه (قال) ولو اشترط أن يشتري صنفا موجودا في الشتاء والصيف فبطل وإذا سافر مكانه أن يكتري من المال من يكفيه بعض المؤتمن الأعمال التي لا يعملها العامل وله التفتة بالعصوف وإن خرج عال لنفسه كانت التفتة على قدر المالين بالمخصوماً اشترى فله الرب بالعيب وكذلك لو كسب وإن اشترى وياع بالدين فضاء من الآن بأذنه وهو مصدق في ذهاب المال مع عيشه وإذا اشترى من يمتق على رب المال بأذنه عتق وإن كان بغير أذنه فالله لربها من العبد له والمالك انما امره أن يشتري من يملكه أن يرجع في بيعه فكذا في العبد المأذون له في التجارة يشتري بأبيه فاشترائه مفسوخ لأنه مختلف لأماله (وقال) في كتاب العسوى واليتامى في شراء العبد من يمتق على مولاه قولنا أحدهما جائز والاسترخاء يجوز (قال) (الزنى) قياس قوله

ما يكون من الطعام لأنه لا يوقف على حده ولا رداً ما يكون له لا يوقف على حده فإن الردي، يكون بالقرى بالسوس وبالقدم فلا يوقف على حده ولا يابى بالسلف في الطعام حالاً ولا جلاً إذا حل أن يباع الطعام بصفة إلى أجل حالاً أو إلى أن يحل (قال الشافعي) وإن سلف رجل دنابه على طعام إلى أجل معلومة بعضها قبل بعض لم يجز عندي حتى يكون أجل واحد وتكون الأثمان متفرقة من قبل أن الطعام الذي إلى أجل القرية أكثر قيمة من الطعام الذي إلى أجل البعيد وقد أجاز غيري على مثل ما أجاز عليه إتيان العروض المتفرقة وهذا مخالف للعروض المتفرقة لا للعروض المتفرقة فقد وهذا إلى أجل والعروض شيء متفرق وهذا من شيء واحد (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل طعاماً مضموناً موصوفاً حالاً أو إلى أجل فتفرق قبل أن يقبض الثمن فالبيع مفسوخ لأن هذا دين دين (قال الشافعي) وإن اشترى الرجل طعاماً موصوفاً مضموناً عند الحصاد وقبل الحصاد وبعد فلا بأس وإذا اشترى من من طعام أرضاً بعثها غيره موصوفاً فلا خير فيه لأنه قد بائى جيداً أو رديئاً (قال) وإن اشترى من من الطعام لا يندم من ثمنه عليه فلا خير فيه لأنه قد قبل ما قبل أن يذريه (قال الشافعي) وبأس بالسلف في الطعام التي يستقبل أن يذرع إذا لم يكن في ذرع بعينه (قال الشافعي) ولا خير في السلف في الثمن الذي لا في القسط لأن ذلك يختلف (قال الشافعي) ويوم سلف رجل في طعام يحل فأراد الذي عليه الطعام أن يحل لمسلم الطعام على رجل له عليه طعام مثله من بيع ابتاعه منه فلا خير فيه وهذا هو نفس بيع الطعام قبل أن يقبض ولكنه إن أراد أن يجعله وكيلاً يقبضه الطعام فإن ذلك في يده كان أمناً فيه وإن لم يملك وأراد أن يجعله حصته وإن رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل الجارية متفقة واحداً من رجل فوجد بها عيباً فأراد أحدهما الرد وأراد الآخر التسليم فله أن يرد إذا راد الذي راد التسليم التسليم لأن موجوداً في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما لنفسه فالنصف لكل واحد لكل لوباعه وكالرباع لأحدهما نصفها ولا ترضفها ثم وجد بها عيباً كان لكل واحد منهما نصف النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يملك وإن رد صاحبها = ومن ذلك في باب الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية فباع نصفها ولم يبيع النصف الآخر ثم وجد بها عيباً قد كان البائع دلسه فإن الباشعة كان يقول لا يستطيع أن رد ما في منها ولا يرجع عما نقص العيب يقول رد الجارية كلها كما أخذتها ولا فلا تخلف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول رد ما في البائع بقدرتها أو كذلك قولهما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رحمه الله إذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها عيب فله له البائع لم يكن له أن يرد النصف بحصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشيء من نقص العيب من أصل الثمن فقال له ردها كلها أو أحس وانما يكون له أن يرجع بنصف الثمن إذا ماتت الجارية أو أعتقت وصارت لأجنبي أو أحدهما عيب فصار لغيره أن يرد ما عليه بحال فأما إذا باعها أو عتقها فقد يمكن أن ردها وإذا أمكن أن يرد ما بحال فليس ذلك البائع لم يكن له أن رد ما يرجع بنصف العيب كالأب يكون له أن يعكها بعد ورجع بنصف العيب (ومن ذلك في الترجمة المذكورة) وإذا باع الرجل يباعه من كل عيب فإن الباشعة كان يقول البراءة من ذلك ما لا يستطيع المشتري أن يرد عيباً كانا ما كان الأثرى أنه لو أبرأه من التبعاج يرى من كل عيب ولو أبرأه من القروح يرى من كل قرحه وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يسي العيوب كلها ما لم يبرأ من أن يبيع يبيعها (قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل العبد أو ثمن الحيوان بالبراءة من العيوب =

فعله يات (قال) وكذلك لو ابتاع منه طعاما فحل فأحاله على رجله عليه طعام أسلفه إياه من قبل أن أصل ما كان له عليه بيع ولا حالة يبيع منه به بالطعام الذي عليه بطعام على غيره (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاما بكل فقد سقده المشتري بكيه فلا يجوز إلى أجل وإذا قبض الطعام فالقول في كسب الطعام قول القابض مع عبته وإن ذكر نقصانا كثيرا أو قليلا أو زاد قليلا أو كثيرا وسواء اشتراه بالنقد كان أو بالجل وإنما لم يجر هذا لما وصفت من حديث الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الأرض من شرط لرجل شرط من كيل أو صفة أن يوفيه شرطه بالكيل والصفة فلما شرط له الكيل لم يجر إلا أن يوفيه شرطه فإن قال قائل فقد صدقه فليأمر بأمر العيب قبل لو كان تصدقه بقوم مقام الأبراء من العيب فشرط له مائة فوجب عليه واحد المكيين له أن يرجع عليه بشئ كما يشترط له السلامة فوجد العيب فلا يرجع عليه به إذا أبرأته (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل الطعام كيلاً لم يكن له أن يأخذ من الأجل أن ينقض البيع الأول ويستقبل به بالوزن وكذلك لا يأخذ بمكيل إلا بالمكيل الذي ابتاعه به إلا أن يكون بكيه بمكيل معروف

== قال في نهذه الله والله أعلم قضاء عثمان بن عفان أنه يبرأ من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب علمه ولم يسهه البائع ونقصه عليه وإنما ذهب إلى هذا التقليد أو وافقه معني من المعالي يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كتبه الحجة فكان يعزى بالهبة والشتم ويحول طبايعه فلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفى على البائع أثره لم ير منه وإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ما نقصه بقل وبكفر ويصغر وبكبر وتقع التسبحة على ذلك فلا ير منه إلا إذا نقصه عليه وإن صح في القياس ولا التقليد وما وصفتنا من مفارقة الحيوان غيره أن لا يبرئه من عيب كان به لم يبرأ منه ولكن التقليد وما وصفتنا أولى عما وصفتنا (في أول الترجمة المذكورة) وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الدابة أو الثوب أو غيره ذلك فوجد المشتري به عيباً وقال بعته وهذا العيب به وأكثر ذلك البائع فعلى المشتري البينة فإن لم يكن له بينة فعلى البائع البينة بالله تداعيه وما هذا العيب فإن قال البائع أنا أأرد البينة عليه فإن أباحنفة كان يقول لأرد البينة عليه ولا تخولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة إلا أنه إذا اتهم المدعي رد البينة عليه فقال احلف بالله وردها فإن أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي شيء ما كان فوجد المشتري به عيباً فاختلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيباً يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع عبته على البينة بالله تداعيه وما هذا العيب إلا أن يأتي المشتري على دعواه بينة فتكون البينة أو بينة أو نكول البائع ردنا البينة على المشتري أهم منه أول ثمه فإن حضر ردنا عليه السلعة بالمعيب وإن نكل عن البينة لم ردنا عنه ولم نعطه نكول صاحبه فقد اتعاه عليه بالنكول إذا كان مع النكول عبته فإن قال قائل ما دل على ما ذكره قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نصارى بين الألمان فيستحقون بهادهم صاحبهم فكذا وأورد الأيمان على مودعيرين بها ثم رأى عمر بن الخطاب الأيمان على المدعي عليهم الدبر ثم رآهم فأنكروا فرددوا على المدعي ولم يعطهم بالنكول شياً حتى رد الأيمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسر تدل على سته الجملة وكذلك قول عمر بن الخطاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب ذلك حجة دل على نص حكم كل واحد منهما والذي قال لا تعد واليمين المدعي عليهم بخلاف هذا فذكر وعمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا هذا في كتاب الاقضية واليمين على المتابعين على البينة فدعاه

الذي قطع به أن البيع مفسوخ لأنه لا ذمة له (قال الشافعي) فإن اشترى القارض أياً نفسه عيال رب المال وفي المال فضل أولاً فضل فيه فسواء ولا يعتد عليه لأنه إنما يقوم مقام وكيل اشترى لغيره فبها جاز ولا يرجع العامل إلا بعد قبض رب المال ماله ولا يستوفيه إلا الوعد بأجره ولا يكون عيال من الربح شيئاً قبل أن يصير المال له بغيره كان مشاركاً له ولو شرعني لابقى الأقل من رأس المال كان فيما سبق شريكاً لأن من ماله شيئاً زائدا ما كنه ناقصاً (قال) ومضى شاعره أخذناه قبل العمل وبعد ومضى شاء العامل أن يخرج من القارض خرج منه وإن مات رب المال صار لوارثه وبه رضئ ترك القارض على قرضه ولا لاقد انسخ قرضه وإن مات الدال لم يكن لوارثه أن يعمل مكله ويبيع ما كان

فه (ومن ذلك في ترجمة بيع التارقل أن يبيد وصلها من اختلاف العرايين) قال وإذا لمع الرجل جارية

مثل المكمل الذي ابتاعه به فيكون حيثما أخذ المكمل الذي ابتاعه به سواء كان الطعام واحدا
أو من طعامين متفرقين وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذ بغير شرط ولا شرطاً أخذ به فلا بد
يكون أقل أو أكثر من الذي له والعدل يقوم مقام البيع وأقل ما فيه أنه يجوز لأبدي أهو مثل ما أو
أقل أو أكثر (قال الشافعي) ومن سلف في حنطة موصولة خلقت فأعطاه البائع حنطة خيرا منها يطيب
نفسه أو أعطاه حنطة شررا منها فطابت نفس المشتري فلا بأس بذلك وكل واحد منهما متعلق بالفضل وليس
هذا بيع طعام بطعام ولو كان أعطاه مكان الحنطة شعيرا أو سلتا ومنعنا غير الحنطة لم يجز وكان هذا بيع
طعام بغيره قبل أن يقبض وهكذا الثمر وكل صنف واحد من الطعام (قال الشافعي) ومن سلف في طعام
الجل فقبله قبل أن يحل الأجل طيبة به نفسه مثل طعامه أو شررا منه فلا بأس وأصل جعل القيمة
أد أموصها في الحكم إنما أفضى على الظاهر (قال الشافعي) ومن سلف في قمع غزل الأجل فلو اد
أن يأخذ قفعا أو صوفيا فلا يجوز وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذت غير التي أسلفت فيه وهو
بيع الطعام قبل أن يقبض وإن قيل هو صنف واحد فقد أخذت مجهولاً من معلوم فبعت حنطة بعد
== بجار ذو قبض كل واحد منهما موحدا أحدهما بالجارية التي قبض عينا فانما يحنطه كان يقول ردها
وأخذ جارية له لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ردها وأخذ فيها حصية
وكذلك قوله ما في جميع الرقب والحوان والعروض (قال الشافعي) رجه الله عنه وإذا عجل رجل جارية
بجارية وتفاضل ووجد أحدهما بالجارية التي قبض عياردها وأخذت الجارية التي باعها أو انتقض البيع
بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت إحدى أحدهما درهم أو عرض من العروض وإن
مائت الجارية في يدى أحد الرجلين فوجد لأخرى بالجارية الحرة ردها وأخذت الجارية الميتة لأحدهما
الثلث الذي دفع كآردها وأخذ الثلث الذي دفع وإذا اشتري الرجل بالصفير بأمره فوجد عينا فان
المانعة كان يقول تخاصم المشتري ولا يبايئ أحضر الأحرار ولا ولا يكلف المشتري أن يحضر الأمر
ولأرى على المشتري بأمان قال البائع الأمر قد رضى بالعيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فبصرف ما رضى بالعيب ولو كان غائبا
بغير ذلك البلد وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلادا يتجر بها بذلك المال فانما يحنطه كان يقول
من اشترى من ذلك شأ فوجد به عيبا قلله أن يرد ولا يستحق على رضاء الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى
يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شأ من ذلك حتى يحضر الأمر فبصرف ما رضى بالعيب
وإن لم يرض بالمتاع وإن كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا فباع متاعا أو سلعة فوجد به عيبا
أخصام البائع في ذلك أو تكلفه أن يحضر الأمر بمتاع الأخرى أن خصمه في هذا التام ولا يكلف أن
يحضر الأمر ولا خصومه يئنه ويئنه وكذلك إذا أمره واشترى به فوجد من أمره بالبيع أرايت لو اشترى
متاعا ولم يره كان لا يشتري الجارية إذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر أرايت لو اشترى بعد فوجده
أعي قبل أن يقبضه فقال لأحسني فيه أما كان له أن يرد به حتى يحضر الأمر بله أن يرد ولا يحضر
الأمر (قال الشافعي) رجه الله وأذا وكل الرجل الرجل أن يشتري سلعة بعينه أو موصوفة أو دفع
إليه ما لا رضاء واشترى به فوجد من فوجده عيبا كان له أن يرد ذلك دون المال لأنه المشتري وليس عليه أن
يحلف بالله ما رضى به من المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما يشتري به المال الأخرى أن يرد المال لو قال
ما رضى ما اشتري لم يكن له خيار فيما ابتاع وزنه البيع ولو اشترى شيئا غاليا فيه لم ينتقض البيع وكانت
السلعة قرب المال على الركب لأعلى المشتري منه وكذلك تكون التاعة لا تشتري على البائع دون رتب
المال إن دعى البائع على المشتري مضارب المال حلف على عمله لأعلى البت

في يديه مع ما كان من
ثياب أو أداة السفر
وغير ذلك مما قل أو أكثر
فإن كان فيه فضل كان
لأولئك من كان خسران
كان ذلك في المال وإن
قارض العامل بالمال
آخر فغيره لأن صاحبه
فهو صاحب فإن ربح
فصاحب المال شرط
الربح ثم يكون السدى
على شرط فيما بقي
(قال المزي) هذا
قوله قد عدا وأصل قوله
المستديد المعروف
أن كل عقد فاسد
لا يجوز أن يفتق
يتدأ بما يصلح فإن
كان المشتري بعين المال
فهو فاسد وإن كان
اشترى بغير عين
فالشراء جائز والربح
والخسران للقارض
الأول وعليه الضمان
وللعامل الثاني أجره
في غير قوله (قال
الشافعي) وإن حال
على سلعة القراض
حول وفهارة فيها
قولان أحدهما أن

دقيق ولعل الحنطة سد وثلاث دقيق ويدخل السويق في مثل هذا ومن سلق في طعام فعمل فقال الذي
حل عليه الطعام الذي له الطعام أن يبيعه طعاما إلى أجل يشبهه إياه فلا يخبر فيه أن عقدا عقد البيع على
هذا من قبل الأجنبي أن يعقد على بيعه فباعا أن يمنع منه أن يصنع فيه ما يصنع في ماله لأن البيع ليس
بتمام ولو أنه باعه إياه بلا شرط بنقدا وإلى أجل ففقد إياه فلا بأس وهكذا لو باعه شيئا غير الطعام ولو تو باعها
أن يكون بفضي ما يتناع منه بنقدا وإلى أجل لم يكن بيعا بأس مالم يقع عليه عقد البيع (قال الشافعي)
وهكذا لو اختلف في طعام إلى أجل فلما حل الأجل قال له بعني طعاما بنقدا وإلى أجل حتى أفضلك فإن وقع
العقد على ذلك لم يضر وإن باعه على غير شرط فلا بأس بذلك كان البيع بنقدا وإلى أجل (قال الشافعي)
ومن سلق في طعام فقبضه ثم استأمنه الذي قبضه إياه بنقدا أو نسيئة إذا كان ذلك بعد القبض فلا
بأس لأنه قد صار من ضمان القايض ويرى المقبوض منه ولو سلق طعامه عليه فقال له أفضني على أن
أبعث ففقد ما سلق طعامه أو دونه لم يكن بذلك بأس وكان هذا موعدا وعده إياه ما إن شامق في به وإن شام
يف ولو أعطاه خيرا من طعامه على هذا الشرط لم يضر لأن هذا شرط غير لازم وقد أخذ عليه ففقد ما لم يكن
له والله أعلم

(باب التبييع بين الكراع والسلاح في الفتنة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ذهب إليه أن كل عقد كان خصصا في الظاهر لم يطل به نية ولا بيعه
بين المتبايعين وأجزه بصحة الظاهر وأكره له ما إذا كانت النية لو أظهرت كانت تفقد البيع وكما
أكره لرجل أن يشتري السيف على أن يقتله ولا يجرى على بائعه أن يبيعه عن راء أنه يقتله بطلان له
فلا يقتله ولا يفسد عليه هذا البيع وكما أكره لرجل أن يبيع العنب من راء أنه يفسد خروا ولا يفسد
البيع إذا باعه إياه ماعدا ماعدا ولا يفسد على من لا يفسد خرا أبدا وفي صاحب السيف أن لا يقتله به أحدا
أبدا وكما أفسد كراخ المتعة ولو نكح رجل امرأة عقدا بخصا وهو ينوي أن لا يفسد كراخا أو أقل أو أكثر
أفسد النكاح انما أفسدها بدار بالعقد الفاسد

(باب السنة في الخيل)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس ببيع الطعام كله جزأ فاما بكمال سنة وما وزن وما بعد كان في وعاء
أو غير وعاء إذا كان في وعاء فملم رعينه فله الخيل إذا رآه (قال الربيع) رجع الشافعي فقال
ولا يجوز بيع خيل الروية ولا بيع الشيء القالب بعينه لأنه قد يتلف ولا يكون عليه أن يعطيه غيره ولو
باعه بالدرج فاعلى الأرض فلا يتلف ويحسد مبيعاً على ذلك أن أو دونه أو يجرى كان هذا نقياً يكون للشئ
فيه الخيل أو شاة أو غيره وإن شامره ولا بأس بشرائه نصف النصار جزأ ويكون المشتري نصفه بشرى
لهذه النصف الآخر ولا يجوز إذا أجزأ الجزأ في الطعام نية لست رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن
يجوز الجزأ في كل شيء من رقيق وما شاة وغير ذلك إلا أن المشتري الخيل في كل واحد منهم إذا أوزار
بالمع من قبل أن كل واحد منهم غير الآخر والمكبل والموزون من الطعام إذا كان من منفى واحد
فكان أن يكون مستثناً (قال) ولا بأس بقول الرجل ابتاع منك جميع هذه الصبرة كل أوبد بدنان وإن
قال ابتاع منك هذه الصبرة كل أوبد بدنان على أن تزيد في ثلاثة أرباب أو على أن أنقص منها إذا فلا يخبر
فمن قبل أن لا أدري كم قدرها فاعرف الأوبد التي نقص كم هو منها والأرباب التي زدت كم هي عليها
(قال الشافعي) ولا يخبر في أن ابتاع منك جزأ فلو لا كسلا ولا عددا ولا بيعا كأنما كان على أن يشتري
منك ما أبدا على أن تبقي كذا أبدا خاشرا كان ذلك أو غابا فمضونا كان ذلك أو غير مضون وذلك من

الزكاة على رأس المال
والربح وحسنه
صاحبه ولا زكاة على
العامل لأن ربحه فائدة
فإن حال الحول منذ
قوم صاير لقارض ورج
زكاة المال لا مخطط
ربحه وإن رجعت
السلفة إلى رأس المال
كانت رأس المال والقول
الثاني أن يترك ربحها
لخوفاً لأنها رأس المال
ولا شيء للعامل في الربح
الإبعاد بسلم الرب
المال ماله (قال المزني)
هذا شبهه بربوه لأنه
قال لو اشترى العامل
أما بوق المال ورج كان
له بعه فلو مضى من أبيه
شأنه حتى عليه وهذا دليل
من قوة على أحق قوله
وقد قال الشافعي رحمه
الله كان له ربح قبل دفع
المال إليه لكان به
شريكاً ولو خسر حتى
لا يبقى الاقصد رأس
المال كان قباً حتى
شريكاً لأن من مضى
زكاة ملكه ناقصاً (قال
الشافعي رحمه الله)

يضمن في بيعة. ومن أن إذا اشترت منك عبدا جاعا على أن يجعلك دارا بخمسين ففني العبد ما تضمنته
من الخمسين من الدار بمجولة وكذلك عن الدار بخمسون وضمن من العبد صهوة ولا تخير في الفتن إلا معلوما
(قال الشافعي) وإن كان قد علم كسبه ثم انتقص منه شيء فلا أكره إلا أنه لا يملك كسبه ما انتقص فلا
أكرهه بعه جزاء. (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام بالمان غير ربع فلا بأس أن يأخذه شيئا
من غير صفته إذا تقاضاه من قبل أن يتفرقا من ذهب أو ورق أو غير صفته ولا أخذه قبل حلول الأجل بشيء
من الطعام خاصة فأما بغير الطعام فلا بأس به. (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام من قرض فلا
بأس أن يأخذ الطعام من صفته أجود أو أردأ أو مثله إذا طام بذلك نفسا ولم يكن شرط أن يأخذ من أصل القرض
وكذلك لا بأس أن يأخذ الطعام غير من غير صفته اثنين واحدا أو أكثر إذا تقاضاه قبل أن يتفرقا ولو كان
هذا من بيع لم يجزه أن يأخذه من غير صفته لانه بيع الطعام قبل أن يقبض فلا بأس أن يأخذه من
صفته أجود أو أردأ قبل عمل الأجل أو بعده إذا طام بذلك نفسا. (قال الشافعي) في الرجل يشتري من
الرجل طعاما موصوفاً ففصل بينه وبين رجل أن يسلفه الطعام ثم أن تقاضى ذلك الطعام فإذا صار في يده
أسلفه ألبا أو باع فلا بأس بهذا إذا كان غايته أن يأخذ منه بقبضته لنفسه ثم أخذ بعد القبض السلف والأسع
وإنما كان أولئك كماله وله منه السلف والبيع وقبض الطعام من يده ولو كان شرط له أنه إذا تقاضاه أسلفه
ألبا أو باع أو ألبا لم يكن سلفا ولا بيعا وكان له أجره في التقاضي. (قال) ولو أن رجلا باع للرجل طعاما
فأتم فقالوا في حصاده ودراسه ثم كتبه فيكون على سلفا لم يكن في هذا خير وكان له أجره في الحصاد
والدراس أن حصده ودرسه وإما ما باع الطعام أخذ الطعام من يده ولو كان شرط له الحصاد والدراس
ثم أسلفه ألبا لم يكن بذلك بأس وسواء القليل في هذا والكثير في كل حال وحرام. (قال الشافعي) ومن أسلف
رجلا طعاما فشرط عليه خبره أو ألبا أو باع أو قبض فلا يخبر به مثل ما أسلفه أن يستهلك الطعام فإن ألبا
الطعام بقبضه أخذه فإن لم يكن له مثل فله قبضه وإن أسلفه ألبا لا يذكر من هذا شيئا فأعطى خبره من متعلقها
أو أعطاه شرانته فتطوع هذا بقبضه فلا بأس بذلك وإن لم تطوع واحد منهما فله مثل سلفه. (قال
الشافعي) ولو أن رجلا أسلف رجلا طعاما على أن يقبضه ألبا سلفا أو كان هذا فله ما عليه أن يقبضه ألبا
الذي أسلفه فله. (قال) ولو أسلفه ألبا سلفه فله قبضه بقبضته أو كان استهلكه فله ما أسلفه
أن يعطيه ذلك الطعام في البلد الذي لقى فيه فله قبضه ذلك عليه ويقال إن ثبت فاقبض منه طعاما مثل طعامك
بالبلد الذي استهلكه أو أسلفته ألبا فله. وإن ثبت أخذ ذلك الآن بقبضه ذلك الطعام في ذلك البلد. (قال
الشافعي) ولو أن الذي على الطعام دعا إلى أن يعطى طعاما بذلك الطعام مع الذي على الطعام لم يغير القدر
الطعام على أن يدفع إليه طعاما مضمونا له بل يدفعه وكذا كل ما صحت له له مائة. (قال الشافعي)
وإنما ألبا القبة في الطعام فقبضه ببلد فلي القاصب ببلد غيره أنى أعظم أن كل ما سلف للرجل
فأذنه بعه أو مثله أعطته المثل أو العين فإن لم يكن له مثل ولا عين أعطته القيمة لانهما يتوهم مقام العين إذا
كانت العين والمثل عدما فلا حكم أمه إذا استهلك طعاما بغير فلقه بمكة أو مكة فلقه بغيره فله
بمعطيه لأن من أصل حقه أن يعطى مثله البلد الذي ضمن له الاستهلاك لما في ذلك من النقص وإن لذه
على كل واحد منهما ما في الجمل على المستوفى فكان الحكم في هذا أنه لا عين ولا مثل له فقبضه وأبى على
أخذ قيمته كالأصل له فاعطته قيمته إذا كنت ببلد الحكم بعه أو أن كان موجودا. (قال الشافعي)
ولو كان هذا من بيع كان المهور في ذلك أن لا أخبر واحد منهما على أخف ولا دفعه ببلد غير البلد الذي
ضمنه وضمن له فله هذا ولا جعل له القبة من قبل أن ذلك يدخله بيع الطعام قبل أن يقبض به أجره من أن
يضمن قبضته أو يوكل من قبضه بذلك البلد أو جعله فيه أو جازا فلا دفعه إليه ذلك الأجل والأجست

في شارب المال
نماه وسعى أراد
العامل الخروج من
القرض فذلك له
المنزلة وجه الله وهذه
مسائل أجبت فيها على
قوله وقبضه والله
التوفيق (قال المنزلي)
من ذلك لو دفع إليه ألف
درهم فقال خذها
فأشترها هرويا أو حرويا
بالنصف كان فلسدا
لانه بين فاشترى
بما تزوه أجر مثله وإن
باع فباطل لأن البيع
بغير أمره (قال)
فإن قال خذها فراضا
أو مشاورة على شرط
فإن من الرخ فلان
فإن علم ذلك فبما تزوان
جهلا أو أحدهما
فقال ذلك فأرضه بألف
درهم على أن تلتزم رجحها
للعامل وما بقي من
الرخ منتزاع المال
وتلك العامل فبما تزوان
الاجزاء معلومة وإن
فأرضه على تناشير
فصل في يده درهم
أو على درهم ففصل في

حق دفعه اليه أو اليوكيه (قال الشافعي) السلف كله حال سعيه المسلف أجالاً أو لم يسعه وإن سعى له
أجله ثم دفعه اليه المسلف قبل الأجل جبر على أخذه لأنه يمكن له إلى أجل قط الآن بناءً أن يبرهنه ولو
كان من بيع لم يجبر على أخذه حتى يعمل أجله وهذا في كل ما كان يتغير بالحس في يدي صاحبه من قبل
أنه يعطيه ما بالصفة قبل العمل فيتغير عن الصفة عند العمل بالأجل فيصير بغير الصفة ولو تغير في يدي
صاحبه مجبراً على أن يعطيه طعاماً غيره وقد يكون شكاف مؤنة في خزينة ويكون حضور صاحبه له عند
ذلك الأجل فكل ما كان ثمرته مؤنة أو كان يتغير في يدي صاحبه لم يجبر على أخذه قبل حلول الأجل وعلى ما
كان لا يتغير ولا مؤنة في خزينة الدرهم والنائب وما أشبهه ما جبر على أخذه قبل العمل بالأجل (قال
الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع يعمل بما فعل به البيوع ويجرم بما تجرمه البيوع حيث
كان البيع حلالاً فهو حلالاً وحيث كان البيع حراماً فهو حراماً والأقالة فسخ البيع فلا بأس به قبل
القبض لأنها إبطال عقد البيع بينهما والرجوع إلى حالهما قبل أن ينابها (قال) ومن سلف رجلاً مائة
دينار في مائة أربط طعاماً إلى أجل فحل الأجل فساءه الذي عليه الطعام أن يدفع إليه نجس أربطاً ويضع
البيع في نجسين فلا بأس بذلك أنه أن يفسخ البيع في المائة كانت النجسون أو لم أن تجوز وإذا
كانه أن يفسخ المائة كانت النجسون أو لم أن يفسخها وهذا الصمد مخلق الله من بيع وسلف والبيع
والسلف الذي نهى عنه أن يتعقد العقد على بيع وسلف وذلك أن أقول أبعث هذا بكذا على أن تسلفني
كذا وكسك السلف أنه حال فكون البيع وقع بين معلوم ومجهول والبيع لا يجوز إلا أن يكون بين معلوم
وهذا السلف يمكن له فط الأعلام لم يتعقد العقد فقط الأعلى فلما كانت العقد صحيحة وكان حلالاً
له أن يقبض طعامه كله وأن يفسخ البيع منه وبينه في كل ما كانه أن يقبض بفضه ويفسخ البيع منه
وبينه في بعض وهكذا قال ابن عباس وسئل عنه فقال هذا المعروف الحسن الجبل (قال الشافعي) ومن
سلف رجلاً مائة دينار في مائة أربط طعاماً إلى أجل فحله الأجل فساءه أن يقبض منه فلا بأس بذلك كانت الدابة
فأقبضها أو فاتته لاه ولو كانت الأقالة يعال الطعام قبل أن يقبض لم يكن له إقالته فيسعه طعاماً له عليه بدابة
الذي عليه الطعام ولكنه كان فسخ البيع وفسخ البيع إبطاله لم يكن بذلك بأس كانت الدابة فاقعة أو مستهلكة
فهي مضمونة وعليه قيمتها إذا كانت مستهلكة (قال الشافعي) ومن أقال رجلاً في طعام وفسخ البيع
وصارته عليه ذائبة مضمونة فليس له أن يعطيه سلفاً في شيء قبل أن يقبضها كالأول كانته عليه ذائبة وسلف
أو كانته في يديه ذائبة ودفعته لم يكن له أن يعطيه سلفاً في شيء قبل أن يقبضها ومن سلف مائة في صنفين
من التمر رضى رأس مال كل واحد منهما فأراد أن يقبل في أحدهما دون الآخر فلا بأس لأن هاتين بيعتان
مفترقتان وإن لم يرض رأس مال كل واحد منهما فهذا بيع أكرهه وقد أجاز غيري في إجازته لم يجعل له أن
يقبل من البعض قبل أن يقبض من قبل أنهما جاعا صفة لكل واحد منهما حصته من الثمن لا تعرف إلا
بقية والقيمة مجهولة (قال الشافعي) ولا يخفى أن أبيعك تمرًا بعينه ولا موصوفاً بكذا على أن يتناع مني
تمرًا بكذا وهذا بيعتان في بيعه لأن ما أبيعك به من معلوم الأود شرطت عليه في شيء غير غيره فوقعت
الصفة على ثمن معلوم وحصة في الشرط في هذا البيع مجهولة وكذلك وقعت في البيع الثاني والبيوع
لا تكون إلا بين معلوم (قال الشافعي) ومن سلف رجلاً في مائة أربط فاقضه من عشرة أو أقل أو أكثر
ثم ساءه الذي عليه الطعام أن رد عليه العشرة التي أخذته أو ما أخذوه يقبله فإن كان متلوفاً راد عليه
نمت الأقالة فلا بأس وإن كان ذلك على شرط أتى أو راد عليه إلا أن تفسخ البيع بمتنا فلا خيرة في ذلك ومن
كانت له على رجل ذائبة فسلط الذي عليه الذائبة رجلاً غيره ذائبة في طعام فساءه الذي عليه الذائبة إن
يجعل له تلك الذائبة في سلفه أو يعطيهها أو يوليها فلا خيرة في ذلك لأن التولية بيع وهذا بيع الطعام قبل
أن يقبض ويد بين يدي وهو مكر وفي الأجل والحال (قال الشافعي) ومن ابتاع من رجل ما تارده بطعام

بيده ذائبة فقبله بيع
ما حصل حتى يصير
مثل ما راب المال في
قياس قوله وإذا دفع
مالاً اقراضاً في مرضه
وعليه دين ثم مات بعد
أن اشترى وباعه
أخذ العامل وبعه
واقسم الترماع ما بقي
من ماله وإن اشترى
عبداً وقال العامل
اشترته لنفسى بمالي
وقال رب المال بلى في
القراض بمالي فاقول
قول العامل مع عبته
لا له في يده والآخ
مدع فقبله البينة وإن
قال العامل اشترته
من مال القراض فقال
رب المال لنفك
وقه خسران فاقول
قول العامل مع عبته
لأنه صدق فيما في يده
ولو قال العامل اشترت
هذا العبد بجمع الألف
القراض ثم اشترت
العبد الثاني بثلث
الألف فقبل أن أفند
كان الأول في القراض
والثاني للعامل وعليه

فقد مضى منه ثم سأل البائع الموقف أن يقبله منها كلها أو بعضها فلا بأس بذلك وقال فلا بأس أن يقبله
من الكل ولا يقبله من البعض (قال الشافعي) ولأن نفع المشتري من رجل طعاما فله نفعهم وأما
بعضهم فلا بأس بذلك ومن ابتاع من رجل طعاما كيلا فله نفعه ويرضى أمانة البائع في كيله ثم سأل
البائع وأخبره أن شركه فيه قبل كيله فلا خسر في ذلك لأنه لا يكون قابضاً بكياله وعلى البائع أن يوفيه
الكيل فإن حلف في هذا المشتري قبل أن يوفيه الكيل فهو مشهور على المشتري بكياله والقول في الكيل
قول المشتري مع غيره فإن قال المشتري لأعرف الكيل فأحلف عليه قبل البائع ادّعى في الكيل ما شئت
فإذا ادّعى قبل المشتري أن صدقته فله في يد الكيل هذا الكيل وإن كلفه فإن حلف في شيء تسببه فأنفق
باليمن وإن أبيت فأنزل اليمن عليه حلف على ما ادّعى وأخذه منك (قال الشافعي) الشركة والتولية بيع
من السويع يجعل فيه ما يحل في السويع ويحرم فيه ما يحرم في السويع في ابتاع طعاماً أو غيره فلم يشتمس
أشرك فيه رجلاً أو وليه أو نائبه الشركة باطنه والتولية وهذا بيع الطعام قبل أن يقبض والا فلا فسخ
لبيع (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاماً كتال بعضه وتقدّمته ثم سأل أن يقبله من بعضه فلا بأس بذلك
(قال الشافعي) ومن سلف رجلاً في طعام فاستغله فقال له البائع أنشرك في فليس يحازر (قال
الشافعي) ومن باع من رجل طعاماً بثلث إلى أجل فقبضه المتاع وغلب عليه ثم ندّم البائع فاستغله وزاد له
خبره من قبل أن الألفه ليست يبيع فإن أحب أن يصددف يباع بذلك فبازر وقال ما لك فلا بأس به وهو
يباع بحجبت (قال الشافعي) ومن باع طعاماً ما ضر ابنه إلى أجل ظل الأجل فلا بأس أن يأخذ في ذلك
الذين طعاماً الأثرى أنه لو أخذ طعاماً فاستحق رجوع بالثمن لا يعلم وهكذا إذا سأل بالثمن في رجل قال
ما لك لا خسر فيه كله (قال الشافعي) ومن ابتاع نصف درهم طعاماً على أن يعطيه نصف درهم طعاماً
خالاً إلى أجل أو يعطى بالنصف أو أودعه أو عرضاً فالبيع حرام لا يجوز وهذا من يستعين في بيعه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع طعاماً نصف درهم الدرهم (١) نقداً أو إلى أجل فلا بأس أن
يعطيه درهماً يكون نصفه بالثمن ويتناع منه بالنصف طعاماً أو مائنة إذا تفاضل من قبل أن يتفرقا
وسواء كان الطعام من الصنف الذي باع منه أو غيره لأن هذبة بعد بدلت في العقد الأولى (قال
الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل طعاماً بدنياً فافترض الطعام ولم يقبض البائع الدينار ثم اشتري
البائع من المشتري طعاماً بدنياً فقبض الطعام ولم يقبض الدينار فلا بأس أن يجعل الدينار قسماً من
الدينار وليس أن يبيع الدينار بدنياً فيكون دينارين ولكن يرى كل واحد منهما صاحب من الدينار الذي
عليه بلا شرط فإن كان بشرط فلا خيرة

باب بيع الآجال

(قال الشافعي) وأصل مذهب اليم من ذهب في بيع الآجال أنهم روعوا على بيعت أنفع أم أضر
عائشة أو سمعت أماً أبي السري روى عن عائشة أن أماً أباها يبيع باعاً من يدين أرقم بكذا وكذا
إلى العطاء ثم اشترته منه بأقل من ذلك فقالت عائشة شئنا ما شئت وبش ما بعت أخيراً ز يدين
أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهادهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن يتوب (قال الشافعي) قد
تكون عائشة لو كان هذا بائناً على ما عاينت عليها يباعان الطعام لأنه أجل غير معلوم وهذا مما لا يجوز لأنما
عانت عليها المشتري منه بتدقيقه باعته إلى أجل ولو اختلف بعض أصحابنا التي على الله تعالى عليه وسلم
في شيء فقال بعضهم فيه شيء أو قال بعضهم بخلافه كان أملاً مذهب الله أن تأخذ يقول الذي معه القياس
والذي معه القياس ز يدين أرقم ووجه هذا أن لا تمتثل له على ما سمع أن ز يدين أرقم لا يبيع الأمازله
حلالاً ولا يبتاع له قالوا رجلاً على شيء أو ابتاعه زامن محرماً وهو رباح حلالاً ثم زامن فبطل من

الذين وإن نهي وب
المال الصالح أن
يشترى ويبيع وفي
يديه عرض اشترى
فله يبعه وإن كان في
يديه عين فاشترى فهو
مستعد والممن في ذمته
والرجل في الوضعة عليه
وإن كان اشترى بالمال
ببعضه فاشترى بالملق
قياس قوله وإن كان
حق رجوع السلعة إلى
الأول فإن هلكست
فصاحبها قبضها على
الأول ولو بيع من الأول
على الثاني وقرئان
الذين المذبح وقول
العامل يبعث القمام
قال غلط أو خفت
نزع المال مني فكذبت
لزمه إقراره ولم ينفعه
رجوعه في قياس قوله
ولو اشترى العامل أو باع
بما لا يشان الناس
بجمله فباطل وموالات

(١) قوة نصف درهم
الدرهم كذا في الأصول
وتأملاه ولعل لفظ
الدرهم قد ندم من النسخ
وحده اه محصيه

الغرمه به معه قسم فلم اجزأ آخر عن صنف حواشوا ومنهم يحتاج اليه (قال) وان وجد من كل صنف
منهم جماعة كثيرة وضافت زكاة اخبت أن يفرقها في علمهم بالغة ما بلغت فان لم يفعل فأقل ما يكفيه أن
يعطى منهم ثلاثة لأن أقل جاع أهل سبهم ثلاثة انما ذكرهم الله عز وجل بجماع فقراء وساكين وكذلك
ذكرهم معهم فان قسمه على اثنين وهو يحد ثلثا ضمن ثلث السهم وان أعطاه واحدا ضمن ثلثي السهم لانه
لوترك أهل صنف وهم موجودون ضمن سهمهم وهكذا هذا من أهل كل صنف فان أخرجه من بلد إلى بلد
غيره كرهت ذلك ولم يبين لي أن أحصل عليه الا عاينته من قبل أنه قد أعطاه أهله بالاسم وان ترك موضع الحوار
وان كانت فرائض من أهل السهمان عن لاتزيمه النفقة عليه أعطاه بها وكان أحق به من العبد منه وذلك
أنه يعلم من قرأته أكثر ما يعلم من غيرهم وكذلك خاصته من لاتزيمه نفقته من قرأته ما عدا أولاده
ووالديه ولا يعطى ولد الولد مستغرا ولا كبيرا ولا شابا ولا ابلا ولا أم ولا جندا ولا حذو منى (قال الربيع)
لا يعطى الرجل من زكاته لآبائ ولا أم ولا أشوا ولا جندا ولا حذو ولا على منهم اذا كانوا فقراء من قبل أن
نفتقهم تزيه وهم أغنياء وكذلك ان كانوا غير زنى لا ينضم كسبهم فهم في حد الفقر لا يعطهم من زكاته
وتزيه نفقهم وان كانوا غير زنى مستغنين بحرفهم لم تزيه نفقهم وكأوا في حد الأغنياء الذين لا يجوز
أن يأخذوا من زكاته المال ولا يجوز له ولا غيره أن يعطهم من زكاته ما يشاء وهذا عندى أشبه عذاب
الشافى (قال الشافى) ولا يعطى زوجته لان نفقته تاتزيمه وانما قلت لا يعطى من تزيه نفقته لانهم
أغنياء في نفقاتهم (قال الشافى) وان كانت امرأته أو ابنه بلغ فاذا أنتم من واحتاج أو أب له دائر
أعطاهم من سهم الغارمين وكذلك من سهم ابن السبيل ويعطهم ما عدا الفقر والمسكنة لانه لا يزيه قضاء
الذين عليهم ولا لهم إلى بلد أو دار فلو كانوا أغنياء عن هذا كما كانوا أغنياء عن الفقر والمسكنة بزيادة
عليهم (قال) ويعطى ما يوجد وما وجدته ووليد العتق غير زنى من صدقة اذا أرادوا سفر الاله
لاتزيمه نفقته في حالهم تلك (قال الشافى) رحمه الله تعالى ويعطى رجالهم أغنياء وفقراء اذا غزوا
وهذا كما اذا كانوا من غير آل محمد صلى الله عليه وسلم (قال الشافى) فأما آل محمد الذين جعل لهم
الخمس عوضا من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضة أقل وأكثر لا يحل لهم أن يأخذوها ولا
يجزئ عن يعطهم وهذا عرفهم وان كانوا محتاجين وغارمين ومن أهل السهمان وان حبس عنهم الخمس
وليس منعهم حقهم في الخمس يحل لهم ما حرم عليهم من الصدقة (قال) وآل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة
المفروضة أهل الخمس وهم أهل الشعب وهم صليبة بنى هاشم وبني المطلب ولا يحرم على آل محمد صدقة
التطوع انما يحرم عليهم الصدقة المفروضة أخبرنا إبراهيم بن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان
يشرب من سفات الناس بمكة والمدينة فقلت له أشرب من الصدقة وهي لا تحل لك فقال انما حرمت
عليك الصدقة المفروضة (قال الشافى) وتصدق على وفاطمة على بنى هاشم وبني المطلب بلوا الهما
وذلك ان هذا القدر وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق على بريرة وذلك أنهما من
بريرة وتصدق لصدقة (قال) واذا أتى العامل قسم الصدقات قسمها على ما وصفت وكان الامر في حاله
واسعالاته بجميع صدقات عمله فتكفر فلا يحل له أن يؤثر فيها أحدا على أحد على مكانه فان فعل على غير
الاجتهاد خشيت عليه المأثم ولم يبين لي أن أضفه اذا أعطاه أهلها وكذلك نفقاتهم وبلد التي يلد فيه
أهل الاصناف لم يبين لي أن أضفه في المالحين (قال) ولو ضنه رجل كان مذهبا أو نفعه أعلم (قال) فأما
لوترك العامل أهل منافر موجودين حيث يقسمها وهو يعرفهم وأعطى حظهم غيرهم من لان سهمهم
هو لا دين في كتاب الله تبارك وتعالى وليس أن يهمل بين الناص وكذلك اذا قسمها إلى أهلها فترك
أهل سهم موجودين ضمن لما وصفت (قال الشافى) الفقير الذي لا حرفة له ولما لا المسكين الذي له النسي
ولا يقره

(قال المزني) ويدهن
الحرم الشعاع في مواضع
ليس فيها شعر من الرأس
ولا قدية (قال المزني)
والقناس عندى أنه يجوز
له الزيت بكل حال يدهن
به الجرم الشعر بغير
طيب (١) ولو كان فيه
طيب ما أكله (قال
الشافى) وما أكل
من خبيصة زعفران
يصنع اللسان فقله
الفتنة وان كان مستهلكا
فلا قدية فيه والعصفر
ليس من الطيب وان
مس طيبا بالابريق
له أثر وان بقي له ريح
فلا قدية بقوله أن يحبس
عنب الطارو ويشتري
الطيب ما لم يجبه بشئ
(١) قوله ولو كان فيه
الح كذا في الاصل ولا تقرر
كتبه معجمه

يس لكم الذي انا فيه
قيم لاهله على ان تضنوا
في تحبين وسقارتم
نمر سببه وبصفه ولكم
ان ناكلوها وتبعوها
ولما كيف شتم وان
شتم فلي ان يكون
هكذا منكم وتكون
الى نصفكم واخبر
لكم هذه المكتبة
(قال الشافعي) رحمه
الله واذا ساقى على
الفضل او العيب يحزم
معلوم فهي المسألة
التي ساقى عليها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
واذا دفع البس اربما
يضاع على ان يزعمها
السدنوعة اله فها
أخرج الله سبحانه في
فهم جزء معلوم فنهذه
الخبر التي هي عنها
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم ترد إحدى
السنتين الاخرى
فالمسألة ما تارة بما
ومقت في الفضل والكرم
دون غيرها لانه عليه
الصلوة والسلام أخذ
صدقة فترجمها بالقرص
(١) حدا كذا بالاصل
بلون نقط وحرره كنه
محمده

منه صفا واحدا جلد اورويا ويكون ما اشترت منه صفا واحدا او بالي ان يكون أجودا وأربا ما اشترته
وهو لا خير في ان يأخذ تحبين دينار امروانية وتحبين (١) حدا ما عانة حاتبة ولا عانة غيرها وكذا لا خير
ان يأخذ صاع بردي وصاع لون صاعى وانما كرهت هذا من قبل ان الصفقة اذا اجتمعت شقين تحققت
فكل واحد منهما مبيع بمحضته من الثمن فيكون ثمن صاع البردي مثلا ثمانية وعشرون صاع اللون دينار واثني
صاع الصاعى يسوى دينارين فيكون صاع البردي بثلاثة ارباع صاعى الصاعى وذلك صاع ونصف صاع
اللون بردي صاعى الصاعى وذلك نصف صاع صاعى فيكون هذا الثمن بالثمن متافلا وهكذا اذا في الذهب
والورق وكل ما كان غسه الر باقى التفاضل في بعضه على بعض (قال الشافعي) وكل شئ من الطعام يكون
ربطاً من يمس فلا يبيع منه ربط يابس لان النوى صلى الله عليه وسلم سئل عن الربط بالتمر فقال ان يعض
الربط اذا يابس فقال نعم فهي عنه فنظر في المتعقب فكذلك فنظر في المتعقب فلا يجوز ربط ربط لانها
اذا اتى بالثمن اختلف بعضهم فكانت فهمه ان ياذن في المتعقب وكذلك كل ما كول لا يابس اذا كان مما يابس
فلا خير في ربط منه ربط كلاب كبل ولا وزن ولا وزن ولا عدا بهد ولا خير في اربعة بأربعة ولا بطعة ببطعة
وزن ولا كسلا ولا عدا فاذا اختلف الصنفان فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض ولا خيرة في سبعة ولا
باس بأربعة ببطعة وعشر ببطعات وكذلك ما سواها فاذا كان من الربط شئ لا يابس بنفسه اعمامل
الريت والسمن والعسل والبن فلا بأس ببعضه على بعض ان كان مما يجوز وزن وان كان مما يكال فكيلا
مثلا مثل ولا تفاضل فيه حتى يختلف الصنفان ولا خير في التمر بالتمر حتى يكون ينتهى بيسه وان انتهى بيسه
الآن بعضه أشد اتناغنا من بعض فلا يضرب اذا انتهى بيسه كلاب كبل (قال الشافعي) واذا كان منه شئ
مغيب مثل الجوز والوز وما يكون ما كوله في داخله فلا خير في بعضه بعض عددا ولا كسلا ولا وزن فاذا
اختلف في الجوز ما يمس من قبل انما كوله مغيب وان قشره يختلف في الثقل والنفق فلا يكون اذا الا
بجهول لا يجهول فاذا كسر فسرجهما كوله فلا بأس في بعضه بعض عددا مثلا مثل وان كان كسلا فكيلا
وان كان وزنا فوزنا ولا يجوز ان يبيع بعضه بعض عددا ولا وزن ولا كسلا من قبل انما اذا كان ربطا فقد
يبس فنقص واذا انتهى بيسه فلا يستطاع ان يكال واصله الكيل فلا خيرة وزنا لا لا يخلل الوزن الى
الكيل (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وأصل الوزن والكيل بالجواز فكل ما وزن على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم فأصله الوزن وكل ما كيل فأصله الكيل وما أحدث الناس من مما يخالف ذلك رد الى الاصل
(قال الشافعي) واذا ابتاع الرجل ثوبا أو ثقل بالحنطة فتعاضا فلا بأس بالبيع لانه لا لاحتل فيه والى
أعدا القضاء في ريس الفضل قضا كما أعقد قضى الجراف قضا اذا خلى المشتري بينه وبينه لا لاحتل فيه ولا
باس فان تركه ما قاله من قبلى ولو اصاب كان على لاني قابضه ولو اني اشترت به على ان لا يقبضه الى
غدا أو كثر من ذلك فلا خيرة لاني انما اشترى الطعام بالثمن الى أجل وهكذا اذا اشترى الثوب بالذهب والفضة
لا يصح ان اشترى بهما على ان أقضيه في غدا وبعد غدا له غدا أو بعد غدا فلا جسد ولا خير في البين
الحلب بالبن المضروب لان في المضروب ما فهو ما يولى ولو لم يكن فيه ما فاشترى به بدم يلين بدم يلين يخرج
زبد لاه قد اشترى منه شئ هو من نفس جسده ومنفعته وكذلك لا خير في ثمره وعصره وأخرج صفوه بدم
يخرج صفوه كسلا بكيلا من قبل انما قد اشترى منه شئ من نفسه واذا اشترى بغيره من خلقه فلا بأس به (قال
الشافعي) ولا يجوز للبين البين الاستلا على كلاب كبل بديايد ولا يجوز اذا دخل في شئ منه ما يمتن فقد دخل
فيه ما ولا شئ لم يخلط فيه ما لانه ما يولى بدم يجهول والابان يختلفن فيوزلن الثمن بدين الثمن البان
والعزوليس لبن الثمن منه ولبن المقرلين الجواميس والعرايب وليس لبن المقرل وحش منه ويجوز لب
الابن بدين الابن العرايب والبحت وكل هذا صنف الثمن صنف المقرن والابل صنف وكل صنف غير
صاحبه فيجوز بعضه بعض متافلا يدايد ولا يجوز ليشترى بدم يمس من متافلا وكل ثمنه

مختلفة يجوز الفضل في بعضها على بعض يدايد ولا يجوز نسبة ويجوز ربط لباس إذا اختلف وربط
 ربط لباس يابس فإذا كان منتهي من صنف واحد مثل لحم غنم لم يغنم لحم غنم ربط وربط ولا ربط
 يابس وربط إذا ليس فأنهى يده بعضه بعض وزنا والسمن مثل اللبن (قال الشافعي) ولا خير في مد يد
 ومعدلين بعد يد ولا خير في بين يدين لأنه قد يكون من اللبن من لا يختلف اللبن واللحم فلا يكون به
 يابس (قال الشافعي) وإذا أخرج زبد اللبن فلا يابس بان يباع زبد ومن لأنه لا يذوق اللبن ولا سمن وإذا أذا
 يخرج زبد فلا خير فيه سمن ولا زبد ولا خير في الزبد إلا متلا معبل يدايد إذا كان من صنف واحد
 فإذا اختلف فلا يابس الفضل في بعضه على بعض يدايد ولا خير فيه نسبة ولا يابس زيت الزبد يتوزن زيت
 النجيل وزيت النجيل بالشرق متفاضلا (قال الشافعي) ولا خير في خل العنب بخل العنب الاسواء ولا يابس
 بخل العنب بخل التمر وخل العنب لأن أصوره مختلفة فلا يابس الفضل في بعضه على بعض ولنا كان خل
 لا يوصل إليه إلا الماء مثل خل الثور وثل الزبد فلا خير فيه بعضه بعض من قبل أن الماء يكثر ويقل ولا
 يابس إذا اختلف والبيد الذي لا يسكر مثل الخسل (قال الشافعي) ولا يابس الشاة الحية التي لا يلينها
 حين تناع اللبن يدايد ولا خير فيها لأن كان فيها من تناع اللبن لأن الذي فيها حصة من اللبن الموضوع
 لا تصرف وإن كانت مذبوحة لأن فيها فلا يابس بها لبن ولا خير فيها مذبوحة بل ينال إلى أجل ولا يابس بها حقة
 لأن فيها لبن إلى أجل لأنه عرض بطعام ولأن الحيوان غير الطعام فلا يابس بها سمن من استنقأ الحيوان
 بأى طعام شئت إلى أجل لأن الحيوان ليس من الطعام ولا يحل فيه سمنه بالأسنان الشاة يبيع بالطعام إلى أجل
 (قال الشافعي) ولا يابس الشاة اللبن إذا كانت الشاة لا يلبس فيها من قبل أنها تنفذ عذرة العرض بالطعام
 ولما كحل كل ما أكله من آدم وولدوا به حتى الأهلبي والصبر فهو عذرة الذهب بالذهب والورق بالذهب
 وكل ما لم ياكله من آدم وكل ما ياكله من آدم يابس بعضه بعض متفاضلا يدايد وإلى أجل معلوم (قال
 الشافعي) والطعام والطعام إذا اختلف عذرة الذهب بالورق وسواهما يجوز فيه ما يجوز فيه ويحرم فيه ما يحرم
 فيه (قال الشافعي) وإذا اختلف أجناس الحيتان فلا يابس بعضها ببعض متفاضلا وكذلك لحم الطير
 إذا اختلف أجناسها ولا خير في اللحم الطرى للمالح والمطبوخ ولا يابس على كل حال ولا يجوز الطرى
 بالطرى ولا يابس الطرى حتى يكثر ما يابس حتى يمتزج ويختلف أجناسها فيجوز على كل حال كيف كان
 (قال الربيع) ومن زعم أن الباسم الحامض فلا يجوز لحم الحامض متفاضلا ولا يجوز الأيدياد
 متفاضلا إذا انتهى يده وإن كان من غير الحامض فلا يابس متفاضلا (قال الشافعي) ولأبياع اللحم
 بالحيوان على كل حال كان من صنفه أو من غير صنفه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن
 سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالهيم (قال الشافعي) أخبرنا
 مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي رزة قال قدمت المدينة فوجدت جزوا الحد جزوت فجزت جزاء كل
 جزوءها بدينار فقلت ما هذا قال ابتاع جزاء فقال لي رجل من أهل المدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يباع عن ميت فقلت عن ذلك الرجل فأخبرني عنه خيرا قال أخبرنا ابن أبي عمير عن صالح بن الوليد التوام
 عن ابن عباس عن أبي بكر السديني أنه كره بيع الحيوان بالهيم (قال الشافعي) سواء كان الحيوان يؤكل
 لحمه أولا يؤكل (قال الشافعي) سواء اختلف اللحم والحيوان أو لم يختلف ولا يابس بالسلف في اللحم إذا
 دفعته مسلف فيقول إن أنا خذتم اللحم شأوتسني اللحم ما هو والسلف والموضع والاحل فيه فإن تركت
 من هذا شيئا يبيع ولا خير في أن يكون الاحل فيه إلا واحدا فإذا كان الاحل فيه واحدا ثم شأنا أن يأخذ منه
 شاقا في يوم آخره وإن شأنا أن يترك ترك (قال الشافعي) ولا خير في أن يأخذ مكان لحم شاة فدخل لحم
 بقر لأن ذلك يبيع الطعام قبل أن يستوفى (قال الشافعي) ولا خير في السلف في الرأس ولا في الجلود من قبل

وغيرها مجتمع بائن من
 شهر لا سائل منه ينع
 احاطة الناظر اليه
 وغيرهما متفرق بين
 أضعاف ورق لا يحاط
 بالنظر اليه فلا يجوز
 المساقاة الأعلى الفضل
 والكرم ويجوز المساقاة
 ستن وإذا ساقه على
 نخل وكان فيه يابس
 لا يوصل إلى عمله إلا
 بالدخول على الفضل
 وكان لا يوصل إلى سقه
 الإسرار الفضل في
 الماسكان غير متفرق
 بل إن يساق عليه مع
 الفضل لا منفردا وحده
 ولولا لغيره عن التي
 صلى الله عليه وسلم أنه
 دفع إلى أهل خيبر
 الفضل على أن لهم
 النصف من الفضل
 والزرع وله النصف
 وكان الزرع كما وصفت
 بين نخل في الفضل لم
 يجوز ذلك وليس الباقى
 في الفضل أن يزرع
 الباقى إلا أن يزرع
 فإن فعل فكمن يزرع
 أرض غيره ولا يجوز

[illegible][illegible]

(١) قوله أو هري بضم
الهاء وسكون الراء
المهملة بيت كبير عظم
يجمع فيه طعام السلطان
كقوله في السان كتبه

[illegible]

كتاب الشريط في الرقيق
يشرطهم المساقى

(قال الشافعي رحمه

الله ولا ماء أن يشهد

المافعل بالبناء

خداوند را در این دنیا

علماء ما يعملون معه ولا

نستعملہیں ہی غیرہ

(قال) ونفقة الرفيق

علی ماینتشارطان علمه

وليس نفقة الرفقة.

اگر با این روش

بِأَنَّهُمْ أَجْرُهُمْ قَدْ أَتَىٰ

جَارَانِ يَعْصِبُونَ لِنَا فِي

بغير أجره جازان يعملوا

له بغیر نفقة (قال

المرتضى رحمه الله وهـ.

منايا، ألفت فيما

المجلس

على مطلق لولا والباسية

وبالله التوفيق) عن ذلك لو

ساقاھ علی فحل سنین

معلومة على أن يملأ

فَمَا أَجْزَعُ أَلَمْ يُخْلَقْ بِالْحَسْبِ

معنی قوله قیاساً علی

شَهْرُ الْمُضَارَةِ يَعْمَلَانِ

فَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكُوتٌ مُّجْتَمِعٌ

في المبدأ، ينبغي أن تكون

انه اعلمه من عوبه جهوله

الغاية بأجرة مجهزة

ولوساڤاه علي النصف

علي أن يساقه في حائط

آخراً

اسرار علی احسان: ۱۰۰

كثرة فالبعض فاسد لان المكيلة قد تكون نصف أو ثلث أو أقل أو أكثر فيكون المشتري لم يشتري شيئا يعرفه ولا البائع ولا يجوز أن يشتري من خزان باعه شيئا إلا ما أدخله في البيع وذلك مثل خلخال يستثنى بلعائنه فيكون باعه ما سواه أو ثلث أو ربع أو سبعم من أسهم خزان فيكون ما لم يشتري داخل في البيع وما استثنى خارج عنه فالأمر أن يبيعه جزاء لا يدري كم هو ويستثنى منه كذا معلوما فلا يعرفه لان البائع حينئذ لا يدري ما باع والمشتري لا يدري ما اشتري ومن هذا أن يبيعه الحائط فيسقط منه نخلة أو أكثر لا يبيعها بعينها فيكون التمسار في استثنائها إليه فلا يعرفه لان لها حظا من الحائط لا يدري كم هو وهكذا الجزاء كله (قال الشافعي) ولا يجوز لرجل أن يبيع رجلا شيئا غير شيئا منه شيئا لنفسه ولا لغيره إلا أن يكون ما استثنى منه خارجا من البيع لم يبق عليه صفقة البيع كما وصفت أو باعه ثم عايط على أنه ما سقط من الفعل فليس طلع من قبل أن الذي يسقط منه نافذ بطل ويكثر أربابا يبيعون قطعا لهما لا يكون له طاعن في بيعه إن كانت له أو أربابا يبيعون نصفها لا يكون له النصف جميع الثمن فلا يجوز الاستثناء إلا كما وصفت (قال الشافعي) ومن باع ثم عايط من رجل وقبضه منه ونظر قائم أو أدان بشتره كذا وبضه فلا بأس به (قال الشافعي) وإذا أكرى الرجل الدار وفيها نخيل قد طلع ثم عايط على أن له النخيل فلا يجوز من قبل أنه كرا مبيع وقد ينقسم البكر أبانها دار ويبقى ثم النخيل الذي اشتري فيكون بغير حصته من الثمن معلوما (١) والبيع لا يجوز إلا معلومة الأثمان فإن قال قد بشري العبد العبد من الدار والدار والدارين صفقة واحدة قيل نعم فإذا انتقض البيع في أحد الشئتين المنتزعين انتقض في الكل وهو معلوم الرقاب كله والكرا ليس معلوما الرقة إنما هو معلوم النفع والمنفعة ليست بعين فاقعة فإذا أراد أن يشتري غرا ويكثر دارا يتكاري الدار على حدة واشتري الغرعة على حدة ثم حل في شراء الغرعة لم يحل في شراء الدار بغيره كرا مبيعهم في ما يصرح به (قال الشافعي) ولا بأس ببيع الحمارين (٢) أحدهما باعه واستثنى الآخر واختلافه لا يمكن فيها ثم قال كان قيم مخرم فكان الغر مختلفا فلا بأس به إذا كان الترقط باع ولم يذب وإن كان غرعه واحد اقترع فيه (قال الربيع) إذا بعثت ما طاعها بعت وفيها جعها ثم كان الثمن مختلفا مثل أن يكون كرم فيه غنما أو زبيب يحاط بخل فيه سيرا ورب بعث الحائط بالحائط على أن لكل واحد ما طاعها فيه فإن البيع جائز وإن كان الحائطان مستثنى من الفعل ونخل فيما الترقط فلا يجوز من قبل أن يبعث ما طاعها وقرعها بعت وقرع الثمن لا يجوز (قال الربيع) معنى الفصل عند الذي ذكره الشافعي إذا كان قد سئل فاما إذا لم يسئل وكان يظن أن اشتراعى أن يقطعه فلا بأس (قال الشافعي) حامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على الشطر وتخص بينهم وبينه ابن وواحدة وتخص النصف التي صلى الله عليه وسلم غر المدونة وأمر بخرس أغلب أهل الحائط فأخذ العشر منهم بالخرس والنصف من أهل خيبر بالخرس فلا بأس أن يقسم غر العنب والفحل بالخرس ولا يخفى أن يقسم غر غيرها بالخرس لانهم الموضعان اللذان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخرس فيها ولم يعلها أمر بالخرس في غيرها وأنها مختلفا فكانت أمروا به من الثمن باستحقاقهما وأله لهما لثمن دونهما من ورق ولا غير ومن عرفة خرصهما كان أن يكون ثمانية ولا تخلف ولا يقسم خرصهما بخرس من وثقه بعد ما رآه بخرصه بخرس (قال الشافعي) وإذا كان بين القوم الحائط فيه الثمر لم يصلحه فأرادوا اقتسامه فلا يجوز قسمه بالثمة بحال وكذلك إذا بدا صلاحها لم يجز قسمه من قبل أن الفحل والأرض حصه من الثمن والثر نصفه من الثمن فتقع الثمرة بالثمة مجزولة لا يخرس ولا يبيع ولا يجوز قسمه إلا أن يكونا يقسمهما الأصل وتكون الثمن بينهما شائعة أن كانت تبلغ أو كانت قد بلغت غير أنهما إذا بلغت فلا بأس أن يقسمها بالخرس قسمها من وراء أو أراد أن يكونا يقسمهما الثمة مع الفحل اقتسمها ببيع من البيع ففوق ما كل منهم يارضة ويصرفه ثم أخذ ابهاذا البيع لا بقرعة (قال الشافعي) وإذا اختلف فكان خللا وكما فلا بأس أن يقسم أحدهما بالآخر وفيها قرعة

في قياس قوله كالبيعتين في بيعة وله في الفساد أجره في عمله فإن ساقاه أحدهما نصيبه على النصف والآخر نصيبه على الثلث جاز ولو ساقاه على حائط فيه أمثال من ذبل وهو من نصيب على أنه من الغنل النصف من العينة الثالثة ومن المصالح الربيع وهذا يعرف أن لا يصف كل كذا تسواطة مرفوعة وان جهلا أو أحدهما كل يصف لم يجز ولو ساقاه على أن الحاصل ثلث الثمة ولم يقلوا غير ذلك كان جائزا وما بعد الثلث

- (١) قوله معلوما كذا بالاصول وأصله حال من حصه بمعنى جز من الثمن وحركته معجمه
- (٢) قوله الحمارين كذا بالاصول المول عليها بأبي نابتين يقطعونه معرف عن الحائطين بدليل كلام الربيع بعد

أه معجمه

فهلرب الفضل وان
اشترط أن يرب الفضل
ثلث الثمرة ولم يقولا غير
ذلك كان فاسدا لان
العامل لم يعلم نصيبه
والفرق بينهما أن عمر
الفضل لهما بالما شرط
منها للعامل فلا حاجة
بنا إلى المسئلة بعد
نصيب العامل لمن
الباقى واذا اشترط رب
الفضل لنفسه الثلث ولم
يبن نصيب العامل
من الباقى فنصيب
العامل مجهول واذا
جهل النصيب فسدت
المسئلة ولو كانت
الفضل بين رجلين
فساق أحدهما
صالحه على أن العامل
ثلثي الثمرة من جمع
الفضل ولا تحر الثلث

كان حازرا لان معناه أنه
ساق شريكه في نصفه
على ثلث ثمرته ولو ساق
شريكه على أن العامل
الثلث ولصاحبه
الثلثين ليعجز كرجلين
ينصفان درهم
قارض أحدهما

لأنه ليس في تعامل الشربة بالثمة فتعاقبها باقي بدبد وما جاز في القسم على الشرور حازر في غيرها وما لم يحز
في الشرور لم يحز في غيرها (قال الشافعي) ولا يصح السلف في ثمر حائط بعينه لأنه قد ينفذ ويخطئ ولا يجوز
السلف الرب من الثمر إلا بأن يكون محله في وقت نصب الثمرة فإذا قبض بعينه ونفذت الثمرة الموصوفة قبل
قبض الباقي منها كان لا يشتري أن يأخذ رأس ماله كله ويرد عليه مثل قيمة ما أخذ منه وقيل بحسب عليه
ما أخذ حصصته من الثمن فكان كرجل اشترى مائة أردب فأخذ منها خمسين وهلكت حصون فله أن يرد
الخمس وله الخيار في أن يأخذ الخمسين حصصته من الثمن ويرجع عباقي من رأس ماله وله الخيار في أن يؤخره
حتى يقبض منه رطبا في قابل على مئة صفة الرطب الذي بقي له ومكبلته كما يكون له الحق من الطعام في وقت
لا يبعد فيه فأخذ به بعينه (قال الشافعي) ولا خير في الرجل يشتري من الرجل له الحائط الخلة أو الخلتين
أو أكثر أو قبل على أن يشتريه بمائة شاة على أن يبيع صاع بدنانير لأن هذا البيع جزافي فيكون من مشتره
إذا قبضه ولا يبيع كبل يقبضه صاحب مكانه وقد يؤخره قبضه إذا قرب أن يبره وهو فاسد من جميع جهاته
(قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري شيا يستحقه وجهه من الوجوه إلا أن يشتري نخلة بعينها أو نخلات
بأعينهن ويقبضهن فيكون جهتهن مشبوهة بقبضه من كيف شأوه ويقطع ثمارها متى شاء ويشتريهن
وتقتلن له مكانه فلا خير في شراء الأثراء عيين نقض إذا اشترى لئلا يحوطون قبضها أو صفة مضعونة
على صاحبها وسواء في ذلك الأجل للقر بيب والحال والبعد لا اختلاف بين ذلك ولا خير في شراء الأسير
معلوم ساعة بعد ان البيع وإذا أسلف الرجل الرجل في رطب أو تمر أو ما شافه فكله سواء فإن شاء أن يأخذ
نصف رأس ماله ونصف سلفه فلا بأس إذا كان له أن يقبضه من السلف كله أو يأخذ منه السلف كله فلم
لا يكون له أن يأخذ النصف من سلفه والنصف من رأس ماله فإن قالوا كرم ذلك إن عرفه فلا بأس أن يبيع
وهو رطب في القمار ولا يكون له أن يأخذ نصف سلفه ويشتري منه عباقي طعاما ولا غيره لأنه عليه ثلثه ما
ونك يبيع الطعام قبل أن يقبض ولكن يقاضه البيع حتى يكون له عليه دينار حلة وإذا أسلف الرجل
الرجل في رطب إلى أجل معلوم فنقد الرطب قبل أن يقبض هذا حقه يتوان أو ترك من المشتري أو البائع
أو هر من البائع فالشترى بالخيار بين أن يأخذ رأس ماله لأنه معوز بماله في كل حال لا يقدر عليه وبين
أن يؤخره إلى أن يمكن له الرطب بتلك الصفة فأخذ به وما زان أن يسلف في تمر رطب في غير ما له إذا
اشترى أن يقبضه في زمانه ولا خير أن يسلف في غير الأفي شي ما يؤمن لا يوصو في الحال التي اشترط قبضه
فيها فإن سلفه في شيء يكون في حال ولا يكون له أجزيه السلف وكان كن سلف في حائط بعينه وأرض بعينها
فالسلف في ذلك مضعوخ وإن قبض سلفه ودخله ما قبض منه وأخذ رأس ماله (١)

(١) (بلى في أمور متفرقة في الأبواب والكتب تتعلق بالبيع) فمن ذلك في باب المزاينة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع القر كبيع الابن والاضال
واستثنى ما في بطلان الاثم من القسر وقاله مالك (قال الشافعي) رحمه الله ومن باع رجلا لسلعة على
أن لا تقاض عليه فاسد فان باع السلعة فالتن البائع وليس له أجز المثل ولا شيء ووافقه مالك إلا أنه
قال وله أجز المثل (قال الشافعي) وإذا وجب البيع وتفرقا ثم شرط ذلك فاعاد ذلك بوعده وأمان
شاقوقه وإن شاء لم يفر (قال الشافعي) ومن كانت يديه صبي فقال له رجل كلها فابعدت فيها فالتن من
صبي هذه مثله بدنانير فلا خير فيه (قال الشافعي) ولا خير في أن يبيع الرجل الرجل الذي ارع على أن على البائع
سجله ودراسه وتذنه (وفي الاستبراء المذكور فيل الخلاق) ولا خير إذا اشترى الجارية أتم عارة
ما كانت أن لا يدفع عنها وأن يقبضها بأهلها معها وليس لياهم ما سعه أباهلها شترتها عند نفسه ولا عند غيره
ولا ما وضعت أباهلها بى أحليل شترتها بحال ولا لا شترى أن يجبس عنه ثمنها حتى يشتريها وهو لا غيره =

(باب الشهادة في البيوع)

قال الله تعالى وأشهدوا ذات بياعتهم (قال الشافعي) رحمه الله فاجتلب أمر القبل وعز الشاهد عند البيع
أمرين أحدهما أن تكون الصلاة على ما فيه الخط بالشهادة وسائر كالأحتمال يكون من تركه عسما
بتركه واحتمل أن يكون حتمانه بعض من تركه بتركه والذي اختار أن لا يدع المشاهد الا لشاهد
ذلك أنه ما دام الشاهد المبيع في أنفسهم مائى لان ذلك ان كان حتمانه فدا دواوان كان دلالة ففدا أخذ الخط
فيما وكل ما ندب الله تعالى اليه من فرض أو دلالة فهو بر كعلى من فعله الا ترى أن الشاهد في البيع ان
كان فيه دلالة كان فيه أن البيوعين أو أحدهما ان أراد ان يخطب البيعة عليه فيبيع من التسلط التي يأتيه
وان كان تاركالا يمنع منه ولو نسي أو وهم لم يجد منع من المأمور على ذلك البيعة وكذلك ورثته ما بعدهما
أو لا ترى أنهما أو أحدهما لو وكل وكيلان يبيع فباع هذا رجلا وباع وكيله آخر ولم يعرف أي البيعتين أو لم
== ولا يصح ما على يد غيره يستبرئها وسواء كان البائع في ذلك غير باعتر من ساعته أو مقبلا أو ماليا
أو مدينا أو صالحا أو رجل سوء وليس للشري أن يأخذ بمجمل بعد نول وجه ولا من وماه حيث وضعه
وإنما التفتت قبل الشراء فإذا انشأ أن ينشأ من نفسه من البع الا ترى أنه لا يشتري منه عبد أو أمة
أو شيئا وهو غير باب وأهل فقال أخاف أن يكون مسروقا أو أخاف أن يكون واحدا من العبدين روا كان
ينبغي للبايع أن يحذر على أن يدفع اليه لانه ما له حيث وضعه ولما عتدنا أن يأخذ كقه لا
أو يحبس البائع عن سرقه أعطينا ذلكا من خوف أن يكون مسروقا أو مبيعا أو أخاف من سرقة أو ابق ثم
لم نجعل لهذا غاية إلا الله فلا بد له من دفع في القربى وباع في البعد وبيع السلطان الحاضر وتبين سرقة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذه البيعة ان يكون قاضا لهما وأن لا يكون
الثن الذي هو في غير أجل ولا السعة محسوسين إذا سلم البائع الى المشتري ساعته من نهرا ولا يكون المشتري من
جارية ولا غيرها مما يبيعون ماله ولو بازا اذا اشترى رجل جارية أن يوضع على يديه يستبرئها كان في هذا
خلاف ببيع المسلمين والنساء وتلم البائع والمشتري من قبل أنهما لا يفتدوا أن تكون في ملك البائع مالك الاول
أو في ملك المشتري بالشراء الحادث ولا يجبر واحدهما على اخراج ملكه الى غيره ولو كان الثمن لا يجب على
المشتري للبائع الا ان تحض الجارية بحضه وتظهر منها كان هذا اقل من قبل أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم المسلمون بعدنهموا أن تكون الأثمان المستأخره الا الى أجل معلوم وهذا لا غير أجل معلوم لان
الحضه لم تكن تكون بعد مئة البيعة في خمس وفي شهر وأقل وأكثر فكان فاسد مع فساد من الثمن ومن
السعة ايضا أن تكون السعة لا يشتريه الى أجل معلوم ومئة فتكون نوح في ذلك المذكور في هذه البيعاتها
ولا مشترة بغير تسليط مشرعا على قبضها حتى يستبرئها وهذا لا يبيع أجل بسعة ولا عين معينة قبض
وخارج من بيع المسلمين فلو ان رجلا يبيع جارية وتشارك في عقد البيعة أن لا يبيعها المشتري حتى
يستبرئها كان البيعة فاسدا ولا يجوز بخلاف من قبل ما وصفت ولواشراها بغير شرط كان البيعة بازا
وكان المشتري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عتد من شاء وإذا قبضها فالت قبل أن يستبرئها فالت
عنده بعد ما ظهر من أجل وتصادق على ذلك كانت من المشتري يور مع المشتري على البائع من الثمن بقدر
ما بين قبضها لملا وغير مالم ولو اشترأها بغير شرط قد امتان أو امتعها على يديه من يستبرئها فالت أو
عنت عند المشتري فان كان المشتري قبضها برضى بعد قبضها أو امتعها من ماله وانما هي جارية قد
قبضها أو امتعها غير مالم في يدي غيره اذا كان هو وضعها كونه في يديه ولو كان اشتراها فتم قبضها

صاحبه في نصفه فما
رزق الله في الاثمين
ربح والثلاث للعامل
ولصاحبه الثلث فاما
قارضة في نصفه على
ثلث يصب في نصفه ولو
قارضة على أن للعامل
ثلث الربح والثلثين
لصاحبه لم يجز لان
معنى ذلك أن عقده
العامل ان يخدمه في
نصفه بغير بدل وسلمه
مع خدمته من ربح
نصفه تمام ثلثي الجميع
بغير عوض فان عمل
المساقي في هذا أو
المقترض فإن ربح بينهما
نصفين ولا أجر للعامل
لانه عمل على غير بدل
ولو ساق أحدهما
صاحبه على غفل بينهما
سنة معروفة على أن
يعملها بجماع على أن
لا يخدمه الثلث والآخر
الثاني لم يكن لمساقيهما
معنى فان عملا
فلا يفسد ما عملوا الشر
بينهما نصفين ولو ساق
رجل رجلا خلا ساقه
معدة فاعترت ثم غرب

[illegible]

٣٠٠ في أوامعها فراضتها على يد من يستعيرها فأتت وأعطت مات من مال البائع لأن كل من باع شيئا
بعضه فهو مسؤول عليه حتى يقضيه منه مستقره وإذا عبت قبل الشراء أتت بالمبايعا شئت فقلها
بمعينة جميع الثمن لا يوضع عند العيب شيئا ولا يوجب في يد البائع بعدد بعضه أو قبل قبضها كانت
بالمبايعا في تركها وأخذها وان شئت فقل كلها العيب وكل ما عجز عن البيع فيه جاز في المشتري حتى
يطلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه إلا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم فيكون إلى أجله وإذا
اشترى الرجل من الرجل الملبية أو ما اشترى من السلع فليشترط المشتري الثمن إلى أجل وقال البائع لاسلم
الك السلعة حتى تدفع إلى الثمن وقال المشتري لأدفع لك الثمن حتى تسلم إلي السلعة فإن بعض
المشتريين قال يجبر القاضي كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري على أن يحضر الثمن
ثم يسلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يلبس ما يدا إذا كان ذلك حاضرا وقال غيرهم لا خير
في واحد منهما على أحضر شيئا ولكن أقول أن أقصى له بمحقه على صاحبه قبل دفع المبلغ من قبل
أما لا يبيع على واحد كل دفع عليه الا قبض ماله وقال آخرون أن صاحب المبلغ لا يجبر على واحد
منهما على الدفع عند الفصل فأذا رآه والسلعة في يده أمر بأن يدفع الثمن إلى البائع والسلعة إلى
المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها الاقول الثاني وهو أنه لا يجبر واحد منهما وقول آخروها أن يجبر
البائع على دفع السلعة إلى المشتري بحضرة ثم ينظر فإن مال الجبر على دفعه من ساعته وإن غلب
الملك وقد سلطه وأشهد على وقفه أو الشراء بغيره فله ما لا يبيع وأشهد على إطلاق
الوقف عن الملبية ودفع المال إلى البائع وإن لم يكن له مال قاله بعض العلماء وقد عده فليس فهو
أحق به من أن يأخذه وإنما أشهد على الفضالة أن أشهد بعد الشهادتي ودفع ماله في مال الشاهد
يجوز وأما ما نحن في القول الذي حكاه لا يجوز عنه ناعيا وهذا القول أخذ بهما في القول ذنبه لأنه
لا يجوز لما لا يجوز لما عند أن يكون رجل يقرن هذا الملبية قد ترحل من ملكه يبيع المالك ثم يكون له
حسب أو كفى يجوز أن يكون به بسببه وقد اعلم أنه ملكه التبرع ولا يجوز أن يكون رجل قد أوجب على
نفسه قتلوا ماض وأخاخذ منه

لاختلاف حکمہما (۱)

(باب السلف والمراد به السلام)

بالنفع فيه التصف
كان هذا اقله لان
عقد المرافقه كان
والنصيب مجهول
والعمل غير معلوم كما
لوقاضيه عمال على أن
مارج في البر فله
الثالث وما رجع في
البر فله الصف فان عمل

كان له أجر مثله فان اشترط
 الداخل أن أجره
 الاجراء من الثمرة
 فسدت المساقاة ولو
 ساقا على ودى لوقت
 يعلم انه لا يبرأ له لم يجز
 ولو اختلفا بعد ان اتمرت
 الفصل على مساقاة
 حصصه فقال الرب الفصل
 على الثلث وقال العامل
 بل على النصف تحالفا
 وكان له أجر مثله في

قياس قوه كان أكثر
مما أقره بهوب الفضل أو
أقل وإن أقام كل
واحد منهما البيئة على
ما ادعى سبطا وتحالفا
كذلك أيضا ولودعها
تخلل إلى رجل مفاة
فلما أعرت اختلقوا
فقال العامل شرطما

بين المتداعين أو بين أحدهما مع الآخر . ورحمنا إلى الام

في الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين نصير يتعلق بالبيع الى أجل مجهول وضمان ما تلقى في يد =

في الصف ولكما الصف
فصفه أحدهما
وأنكر الآخر كان
له مقاسمة المشرق
نصفه على ما أثره
وتخالف هو والمكر
ولاعمال أجرته
في نصفه ولوشرب من
نصيب أحدهما عينه
النصف ومن نصيب
الأخر بعينه الثلث
جائز وإن جهل ذلك
ليجز ونسخ فحل عمل
على ذلك فاجرته
والشرية في قبض
قوله وبلغته التوفيق
مختصر من الجاسع في
الاجرة من ثلاث كتب
في الاجرة وما دخل
في مسمى ذلك
(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى فإن
أرضكم لكم فأوفون
(١) قوله والباقي كذا
بالاصل ولعله مبتدأ
والشرية مخلوف تقديره
والباقي كذلك أي قد
جرت أوتيرة عقده
فتكون هذا ويحتمل غير
ذلك فتأمل إذ معصيه

عمران أو أحدهما فلا يعرف حق البائع على المشتري فينتف على البائع أو ورثته حتى تكون التساوية على
المشتري أو أمر بوجه وقد يتغير عقل المشتري فيكون هذا والبائع (١) وقد نطق المشتري فلا يشترط إدخال
في الظلم من حيث لا يعلم ويصيب ذلك البائع فبعض ما ليس له فيكون الكتاب والشهادة فاعلموا هذا عنهما
وعن ورثته ما لم يكن بدخله ما وصفت انتهى لأهل دين الله اختيار ما بينهم الله إليه ارشاداً ومن تركه فقد
ترك جزءاً من المباح تركه من غير أن أزعج أنه محرم عليه بما وصفت من الآية بعده (قال الشافعي)
قال الله عز وجل ولا يأت بائناً يكذب كاذباً له الله يحفل أن يكون حتملي من دعي للكتاب فإن تركه نالوا
كان نصيباً ويحفل أن يكون كاذباً في كتاب جامع العلم على من حضر من الكتاب أن لا يعملوا كتاب
حق من يذيعه فإذا قام به واحد آخر أعظم كآخ علمهم أن يصلوا على الجنائز ويدفونها فإذا قام به من
يكذبها أخرج ذلك من تخلف عن المأثم ولو ترك كل من حضر من الكتاب خفت أن يأتوا بلساني
لأراهم محزونين من المأثم بهم فاجبه أجزأ عنهم (قال الشافعي) وهذا أشبه معانيه والله تعالى أعلم
= المشتري من المبيع معافاً إذا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل الرجل بعه إلى العطاء فإن
المحنته كان يقول البيع في ذلك فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال حال وكلت قولهما
في كل بيع إلى أجل لا يعرف فإن استهلكه المشتري فله في حقه قول إلى حنيفة وإن حدثت غيره
ورمضته العيصوان كان قائماً بحقه فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أفتك المال جائز فله في هذا
كله في قول إلى حنيفة وبه يأخذني أبو يوسف (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الرجل بعه إلى العطاء
فأبيع فسلم من قبل أن الله عز وجل أن الله بالدين إلى أجل مسمى والمسي الوقت بالاهلة التي تسمى الله
عز وجل فله يقول بطلان كل من الأهل قل هي موافقة الناس والمخج والأهله معروفة للمواقب وما كان
في هذا من الأيام المصلمات فله يقول في أيام معلومات والتين فله يقول بطلان كل من هذا
الذي لا يتقدم ولا يتأخر والصلوات يمكن لها فيما عجلت ولا ترى أن يكون إذا لا يتقدم ويتأخر (أخبرنا
الربيع) قال أخيراً الشافعي رحمه الله قال أخيراً نفي عن عينة عن عبد الله بن عمر عن ابن
عيسى قال لا تأبوا إلى العطاء ولا إلى البذر ولا إلى العصور (قال الشافعي) وهذا كله كما قال هذا
بتقدم ويتأخر وكل بيع إلى أجل غير معلوم فإليه فيه فاسد (قال الشافعي) فإذا هلك السلعة التي
أبعت إلى أجل غير معلوم في يد المشتري أو القمي أو انقصت في يده ردها ما نقصا اللعب فإن قال
المشتري أنا أرضي بالسلعة بين حال وأبطل الشراء بالأجل لم يكن ذلك له إذا انتقد البيع فإذا الركن
لأحدهما أن يصفه دون الآخر ويقال لمن قال قول إلى حنيفة أرايت إذا عرفت أن البيع فاسد في صلح
فإن قال صلح بأبطل هذا شرطه قبله فهذا أن يكون بالعامشراً وأما هذا مشروط بالسلعة بأن قال
فأبطل السلعة فإني قبله فهل أحدثت بالسلعة بغيرها الأول فإن قال لا قبل ففوق
متفاضل زعم أن يعاطف سلعة كالم يصر في بيع بصري بعمان غير أن يبيع ما لكة
(وفي بيع الثمار قبل أن يبدؤوا حياضها من صلح بالعلم والمبيع وعدم العلم) (قال الشافعي) رحمه
الله وإذا اشترى الرجل ما مقدراً بمكس من دار غير مقدومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقدومة فإن
المحنته كان يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لأنه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من
الأرض ومن موضع من الدار والأرض وكان ابن أبي ليلى يقول هو ما في البيع وبه يأخذني أبو يوسف
وإن كانت الدار لا تكون ما نذرنا في المشتري بالعلم أن شاردها أو شاردها من عاقت الدار ١١ اتبع
في قول ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثاً أو ربعاً أو عشرة أسهم من
مائة سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شرط فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا واشترى نصف عبد =

(قال الشافعي) وقول الله جل ذكره ولا يأت الشهاداء اذا ادعوا ليحلفوا وصفت من ان لا يأت كل شاهد
استدعى فندعي لشهده ويحلف ان يكون فرضا على من حضر الحق ان يشهد منهم من فيه الكفاية للشهادة
فاذا شهدوا والآخر وجاؤهم من المأثم وان ترك من حضر الشهادة فحضر جهل لا لأشلف وهذا أشبه
معانيه والله تعالى أعلم قال فأما من سبق شهادته بأن أشهد وأعلم فقال له وما بعد فلا يسهل التعلف
عن تأدية الشهادة متى طلبت منه في موضع مقطوع الحق (قال الشافعي) والقول في كل دين لعاب أو غيره
كما وصفت وأحب الشهادة في كل حق لزمن من يبيع وغيره نظرا في التعلف لما وصفت وغيره من تغير العقول
(قال الشافعي) في قول الله عز وجل فليقل وليه بالعدل دلالة على ثبوت الخبر وهو موضوع في كتاب الخبر
(قال الشافعي) وقول الله تعالى اذا تدابرتهم دين إلى أجل مسمى يحلف كل دين ويحلف السلف خاصة وقد
ذهب ابن عباس إلى أنه في السلف (أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي
حسان الأعرابي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أشهد أن السلف المعتبرين إلى أجل مسمى قد

أجروهم وقد يختلف
الرضاع فلما لم يوجد فيه
الاهتمام بارتقائه
الاجارة وذكرها الله
تعالى في كتابه وعمل بها
بعض أنبيائه فذكر
موسى عليه السلام
واجارة نفسه ثمانى

== اوصف ثوبا ونصف خشفة ولو اشترى ما فخر ذراع من دار محدود وقول بسم الله اذ قال بايع بالمل من قبل
أن المائة قد تكون نصفها ولثا أو ربعا أو أقل فيكون قد اشترى شيئا غير محدود ولا محصور بمسعر ومفهوم
من المار فخر ذراع ولو سعى ذرع جميع الدار ثم اشترى شيئا ما فخر ذراع كان حازما من قبل أن هذا ما لم يعلم
من جميعها وهذا مثل شرائهم من أمهم منها ولو قال اشترى شيئا ما فخر ذراع أخشعها من أي الدار انت
كان البيع فابدا

عج ملك بها يبيع
امرأته وقيل استأجر
على أن يريه غنائل
ذلك على مجاوز
الاجارة وصفت بها السنة

(ومنها ما يتعلق باختلاف المتبايعين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف المتبايعان فقال البائع
بعثوا ثوبا بخار وقال المشتري بعثي ولم يكن الخار فان بائنه كان يقول القول قول البائع بعثه
وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ بعض أبي يوسف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا
تابع أربع لجان عدا ونظر فابعد البيع فما اختلفا فقال البائع بعثك على أني بالخار فلا وقال المشتري بعثي
ولم تفرط خارا اختلفا وكان المشتري بالخار في فسخ البيع أو يكون البائع بالخار وهذا والله أعلم كاختلافهما
في التمس نحن ننقض البيع باختلافهما في التمس وننقضه بأداء هذا أن يكون له الخيار وله لم يقر بالبيع الا
بخار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا

والاجارة وصفت بها السنة
وعمل بها بعض الصابة
والتابعين ولاختلاف
في ذلك بين أهل العلم
يلدنا وعوام أهل الأمصار
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فلا يارات

ومنها ما يتعلق بالثاني كالنخس وبيع الرجل على بيع أخيه وبيع الحاضر بالذي وتلقى البيع وهي مترجم
علم أي الاختلاف الحديث فذكرها بما فيها في بيع النخس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا ما قال عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخس
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبايعوا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مثله (قال الشافعي) رحمه الله والنخس أن
يبتسر الرجل السلعة فيعطي بها الشيء وهو لا يريد التمس عليه السؤام فيعطون بها أكثر ما كانوا
بملون ولم يسمعوا سومة في نخس فهو عاص بالنخس ان كان عالماني الشيء صلى الله عليه وسلم ومن
لشترى وقد نخس غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمر زامه الشراء كما يلزمه لا يبيش عدلا البيع ياتر
لا يبيش بمصيبة رجل نخس عليه لان عقد غير النخس ولو كان بأمر صاحب السلعة لان النخس غير
صاحب السلعة فلا يبيش عليه ان فعل البائع ما نهى عنه وغيره بالتابعين فلا يبيش على المتبايعين
بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنخس بمصيبة منه ومن الناحض بمصيبة وقد منع فبن يرد على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم فبازال البيع وقد يجوز أن يكون فيه زلاد يرد الشراء

صفت من البيوع لانها
تجلى لكل واحد منها
من صاحبها وثالث ملك
المتاجر للتعلة التي
في العبد والدار والديانة
إلى المدة التي اشترطها
حتى يكون آخرها
من مالكها عاق بها
صاحب العرض فهي
منفعة معقولة من عن
مطلوبة فهي كالعين

المسعة ولو كان حكمها
مختلفا العن كانت في
حكم الدين ولم يحجز
أن يكترى دين لانه
حينئذ يكون ديناً دين
وقد نهى رسول الله
ﷺ على علم من
الدين بالدين (قال)
واذا دفع ما كسرى
وجبه جميع الكراء
كأذا دفع جميع ما ماع
وجبه جميع الثمن
الآن يشترط أجلاً فإذا
قبض البعد فاستغنى
أولاً الممكن فسكنه ثم
هناك البعد وأنتهضم
الممكن حسب قدر ما
استخدم وسكن فكان
له ويزيد ما بقي على
المكثري كالواشترى
سبعة طعام كل فقير
بكذا فاستوفى بعضا
فاستهلكه ثم هلك
الباقى كان عليه من
الثمن بقدر ما قبض ورد
قدر ما بقي ولا تنسخ
عوت أحدهما ما كانت
الدار قائمة وليس
الوارث بأكثر من
المسوروث الذي عنه

أحله الله تعالى في كتبه وأذن فيه ثم قال بأهل الدين آمنوا إذا أتوا بغير دين إلى أجل مسمى (قال الشافعي)
وإن كان كالأهل بن عباس في السلف فلتأبه في كل دين فإساعه لانه في معناه والسلف جائز في سفر رسول الله
صلى الله عليه وسلم والآثار وما لا يختلف فيه أهل العلم عليه (قال الشافعي) أخبرنا شافعي عن ابن أبي نجيح
عن عبد الله بن كبر عن أبي المهاجر عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون
في الشهر السنة الستين وروى قال الستين والثلاث فقال من سلف فإساعه في كل معلوم ووزن معلوم
وأجل معلوم (قال الشافعي) حفظته كما وصفت من سفين مراراً (قال الشافعي) وأخبرني من أصدقه
عن سفين أنه قال كافت وقال في الأجل إلى أجل معلوم (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج عن
عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لأتري السلف بأسا الورق في الورق نقداً (قال الشافعي)
أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن ابن عمر كان يحجزه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
نافع أنه كان يقول لأبأس أن يسلف الرجل في طعامه موصوف بسفر معلوم إلى أجل مسمى (قال الشافعي)

== (بيع الرجل على بيع أخيه) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن
عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع)
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شافعي عن عبيدة بن الزبير عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ عليه
وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شافعي عن عبيدة بن
أبو عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (قال الشافعي)
فإذا أخذته من الرجل إذا اشترى من رجل سلعة فم يشرقا عن مقامهما الذي يتبايعانه أن يبيع المشتري
سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولاً لأنه له رد السلعة التي اشترى أولاً ولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل للتابعين الخمار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآخر قد أفسد على البائع الأول يبيعه ثم لعل البائع الآخر
يختار فنقض البيع ففسد على البائع والمتابع يبيعه (قال الشافعي) ولا انتهى رجلين قبل يتبايعا ولا بعد
ما يتفرقا عن مقامهما الذي يتبايعانه عن أن يبيع أي المتابعين شاء لأن ذلك ليس يبيع على بيع غيره
فتنبه عنه وهذاوافق حديث النبي صلى الله عليه وسلم المتابعان بالخمار ما يتفرقا لما وصفت فلذا باع
رجل رجلا على بيع أخيه في هذه الحال ففسد عصى إذا كان عالماً بالحديث فيه والبيع لازم لا يفسد
فإن قال قائل وكيف لا يفسد وقد نهى عنه قبل بدلالة الحديث نفسه أ رأيت لو كان البيع يقصد
كان ذلك يقصد على البائع الأول شأنه المكن للشرى أن يأخذ البيع الآخر فيترك به الأول بل كان ينفع
الأول لأنه لو كان يقصد على كل بيع باع عليه كان رغباً للشرى فيه أو رأت أن كان البيع الأول
إذا لم يتفرقا المتابعان عن مقامهما لا زاما بالكلام كلزيمه لو تفرقا كان البيع الآخر يفسد البيع الأول
لما ثبت وتفرقا ثم باع رجل رجلا على ذلك البيع هل يفسد الأول شاء أو يحرم على البائع الآخر أن يبيعه
رجل سلعة قد اشترى مثلها وأبى هذه الأيضرو هذه يدل على أنه أغما بهي عن البيع على بيع الرجل إذا
تبايع الرجلان وقيل أن يتفرقا فأما غير ذلك الحال فلا

== (بيع الحاضر لباقي) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا شافعي عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد
دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض (قال الشافعي) وأيسر في البيع عن بيع حاضر لباد بيان معنى ==

أخبرنا عن علي بن عبيد بن محمد بن سيرين أنه سئل عن الرهن في السلف فقال إذا كان البيع حلالاً فلا
 الرهن عما أمر به (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأساً
 بالرهن بالجيل في السلم وغيره (قال الشافعي) والسلف والسلف بذلك أقول لا بأس فيه بالرهن والجيل
 لأنه بيع من السلم وقد أمر الله جل ثناؤه بالرهن فأقول أمره تبارك وتعالى أن يكون بائعاً فله فاسلم بيع
 من السلم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأساً أن يسلف
 الرجل في شيء يأخذ به رهناً أو جعلاً (قال الشافعي) ويبيع الرهن والجيل ويتوفى ما قدر عليه حقه
 (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن
 درعه عند أبي النعمان الهذلي من بني تظفر (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سعد
 عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً أن يبيع الرجل شيئاً إلى رجل ليس عنده ماله (قال) أخبرنا سعيد
 بن سالم عن ابن جريج عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه (قال الشافعي) ففي سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دلائل منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز أن يسلف إذا كان ما يسلفه ماله ماله معلوماً
 ويحتل معلوم الكل ومعلوم الصفة وقال ووزن معلوم وأجل معلوم وأجل ما قبله فذلك على أن
 قوله ووزن معلوم إذا سلف في كل ما يسلف في كل معلوم وإذ ليس أن يسمى أجملاً معلوماً وإذا سلف في
 وزن أن يسلف في وزن معلوم وإذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم السلف في الثمن التكنيل ووزن
 = والله أعلم لمنه عن الأهل البادية بقصص ما هين الأسواق ولحاجة الناس إلى ما قبلوا
 به واستحق المقام فيكون أدنى من أن يرخص للمشركين سلمهم فأقول أهل القرية لهم البيع ذهب هذا
 المعنى لم يكن على أهل القرية في المقام حتى يشغل عليهم نقله على أهل البادية فغير حصون لهم سلمهم ولم تكن
 فهم القرى موضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلمهم ولا بأسوا في رخصه أو لم يقرروا والله أعلم
 للآلة يكون سلفاً قطع ما روي من روى المشتري من أهل البادية لما وصفت من رخصه فأما ما سلف ما روي
 لبائعه هو ما إذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لأن البيع لو كان يكون
 مفسوخاً لم يكن في بيع الحاضر البادية إلا الضرر على البادية من أن يحبس سلمته ولا يجوز فيها بيع غيره حتى
 بلى هو وأبداً منه بها فيكون كسدها أو أخرى أن يروق مشتر به منه بل رخصه وأبداً كسدها بالآخر الأول
 من روى البيع وغيره البادية لا خوف من هتاهم حتى ينع أن يروق بعض الناس من بعض فلم يخرجه والله أعلم
 إلا ما قل من أن يبيع الحاضر البادية ما روي من رخصه والله أعلم
 (تلى السلم) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا السلم (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث عن
 نافع صاحب السلة بالخيل بعد أن يقدم السوق وهذا أخذ أن كانت بائعاً في هذا دليل على أن الرجل إذا
 تلقى السلة فاشترها قال يبيع جائز غير أن لصاحب السلة بعد أن يقدم السوق اختيار أن يلقها بائعاً يشتري
 من الدوى قبل أن يصير إلى موضع المساومة من القروية وسجد التمس من التي فإذا قدم صاحب السلة
 السوق فهو بالخيار بين أن يبيع السلم ورده ولا خيار لئلا لأنه هو القرار المأمور
 (باب المراجعة والتولية والائثر وليس في التراجيح) ومنهم من رجم هذا الباب بالاعتقال وتلق
 في البيع وفي ذلك أنصوص (فيها) في باب التراجيح أن يبدو صاحبان من اختلاف العرافين وإذا زاد الرجل
 نوباً مباحة على شيء يسمى فباع المشتري الثوب وسجد البائع قد خان عليه في المراجعة فإن بائعاً حقه كان
 يقول البيع جائز لأنه قد باع الثوب ولو كان الثوب بعينه كان له أن يردوا أخذ ما قد خان عليه ولا يخطئاً
 وكان ابن أبي ليلى يقول يحط عنه تلك الحيلة ويحتمل أن يرجع به يأخذ يعني بأبوس (قال الشافعي) =

وروى أن قال قيل فقد
 انتفع المكري بالثمن
 قبل كالأسلم في رهاب
 لوقت فانتفع وجمع
 بالثمن وقد انتفع به
 البائع ولو باع ما كان
 يلد وفسح الثمن فبقيت
 المتاع وجمع بالثمن وقد
 انتفع به البائع (قال المزي)
 رحمه الله وهذا يجوز
 بيع الثوب ونقد في
 مكان آخر (قال الشافعي)
 رحمه الله وإن تكرار دابة
 من مكة إلى بطن مرتعدى
 به إلى عساف فعليه
 كراهة إلى مكره كراه
 مثلاً إلى عساف فعليه
 الضمان وله أن يؤاجر
 دابة وعبد ثلاثين سنة
 وأما التكرار بين هلاك
 فورثة تقسم مقامه
 (باب كراهة الإبل
 وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه
 الله وكراهة الإبل جائز
 لقوله سئل والزوامل
 والإبل وكذلك الغناب
 لسروج والأكسف
 والحوالة ولا يجوز من
 ذلك من غير حتى يرى
 الراسبين وظرف
 الحمل والوطاء والظلم

ان شرطه لان ذلك
يختلف فبينما في الجملة
يوزن معلوم أو كيل
معلوم في ظروف ترى
أو تكون اذا شرطت
عرفت مثل غرائر
جلية وما يشبه
هذا وان ذكر محلا
أو مرقبا أو زاملة
بغير رؤية ولا صفة
فهو مقسوخ فليس
بذلك وان أكره محلا
وأراه وقال معه
معلقين وقال ما يصلحه
فالمقاس أنه فاسد ومن
الناس من يقوله بقدر
ما رآه الناس وسطاوان
أكره الى مكة فشرط
سرا معلقا فهو واضح
وان لم يشترط فإلى
أحفظه السبع معلوم
على المراحل لانها
الغلب من سائر الناس
كان أنه من الكراهة الغلب
من نقد البدو وهما
أباد الجواز أو التخصير
لم يكن له فان تكرار
الاجابة ركها وان
ذكر جملة مشهورة
ولم تكن باعيا ركبا

وأجل معلوم كله والترقي يكون رطباً وقد أجاز أن يكون في الرطب سلفاً مضموناً في غير حبه الذي يطيب
فيه لانه اذا استقمتين كان بعضهما في غير حبه (قال) والسلف قد يكون بيع ماليس عند البائع قبلما
ينهي رسول الله صلى الله عليه وسلم حكماء عن بيع ماليس عند الم يكن مضموناً عليه وذلك بيع الاعيان (قال)
جماعهم وعلمانه انما نهى حكماء عن بيع ماليس عند الم يكن مضموناً عليه وذلك بيع الاعيان (قال)
ويجمع السلف وهو بيع الصفات وبيع الاعيان في أنه لا يحصل فيه ما يبيع منه عنه وبشرط أن في أن
الجزأ في محل فيأرأه صاحبه ولا يعل في السلف الامامون يكيل أو وزن أو صفة (قال الشافعي) والسلف
بالصفة والأجل ما لا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم خففت عنه (قال الشافعي) وما كتبت من
الأثار بعد ما كتبت من القرآن والسنة والاجماع ليس لأن شأمن هذا يزبدسته رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتزول الأوثانها ولم يحفظ معها وهذا هو التي قطع الله بها العذر ولكنك ارجعوا الثواب في ارتداد من
سمع ما كتبنا فان فيما كتبنا بعض ما يشرح قلوبهم لقبوله ولو تمتعت عنهم الغفلة لكانوا مثلنا في الاستغناء
بكتاب الله عز وجل ثم نسيه صلى الله عليه وسلم وما استأجوا اذا أمر الله عز وجل بالرجوع في الدين الى أن
يقول قائل هو جائز في السلف لان أكثر ما في السلف أن يكون ديناً مضموناً (قال الشافعي) فذا أجاز
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الطعام بصفة الى أجل كان والله تعالى أعلم ببيع الطعام بصفة حالاً أجوز
لأنه ليس في البيع معنى إلا أن يكون بصفة مضموناً على صاحبه فاذا ضمن مؤخر ضمن مجعلاً كان مجعلاً
أجله لم يؤخر وأجله لم يخرج من معنى التفرع وهو مجعلاً في أنه مضمون على ما به بصفة

(باب ما يجوز من السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز جعاع السلف حتى يجمع خصلاً لا أن يدفع المسلف من ماله لان
في قول النبي صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف انما قال فلهط ولم يقل ليبيع ولا يعطى ولا يشع اسم
التسليف فبعضه حتى يبيعه ما يشاء قبل أن يفارق من سلفه وان شرط عليه أن يسلفه فيما يكيل كالأو
فيما يوزن وزناً يكيل ويميزان مع وف عند العامة فاما ميزان ربه اياه وكمياله ربه اياه فبشرط ان عليه
فلا يجوز وذلك لانهم اختلفوا فيه اهل لم يعلم ما قدره ولا يبالى كمن تكاد لا يملكه السلطان ولا اذا
كل من عرفوا وان كان ترأخا لخصيصان أو روى أو هجر أو جنب أو صنف من الترمع وف فان كان خبطة

== واذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً رباحاً رباحاً ثم وجد البائع الاول الذي باعه مراحمته قد سله في الثمن فقد
قبل بخص عنه الخبطة بمحضها من الربح ويرجع عليه به وان كان الثوب فاعلم بكنهه أن رده وانما منعنا
من انفساد البيع وان يرد اذا كان قائماً وتجدد بالقيمة اذا كان قائماً ان البيع لم ينفذ على مجرم علم ما معا
وانما انقضى على مجرم على الخائن منهما فان قال قائل ما يشبه هذا بما يجوز فيه البيع بهما والبائع فيه
قائل غير تلبس الرجل الرجل البع فيكون التلبس مجرم ما عليه كان ما أخذ من الخبطة مجرم ما لا يكون
البيع فاسداً فيه ولا يكون البائع الخلف فيه وقيل لا يشرى الخلف في أخذه بالثمن الذي يبيعه أو فوض البيع
لأنه لا ينفذ إلا بين سخي فاذا وجد غيره فمريض المشتري فسد البيع لانه يرد الى من يجهول عند المشتري
لمريض به البائع

ونهاى باب السنة في التلبس (قال الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع يعمل بمجمل به البيوع
ومعهم بما يجره البيوع فحسب كان البيع حلالاً فهو حلال وحسب كان البيع حراماً فهو حرام (قال)
الشافعي) والاقالة تسخيع بيع فلا بأس بما قبل القبض لانها باطل عقدة البيع بينهما والرجوع الى حالهما
قبل ان يشابعا

قال شامة أو مبدانة أو مصرية أو موصلياً أو صفغانم الحنطة موصوفان كان ذرة جمل حراماً ونطيس
أوهماً ووصف منها معروف وأن كان شعيراً قال من شعير بلد كذا وان كان مختلف يسمى قشته وقال في
كل واحد من هاتين أورد شأاً ووطاوسى أحلاماً عفا أن كل ماسلف أجل وان لم يكن له أجل كان
حالا (قال الشافعي) وأحب أن يشترط الموضع الذي يقبضه فيه (قال الشافعي) وإن كان ماسلف فيه رقيقاً
قال عبدو بن جهمي أوسداسي أو مجتلم أو وصفه بشيته وأسود هو وأصفر وأرجهم وقال في من العيوب
وكذلك ماسوا من الرقيق بصفة وسن ولون ورائع من العيوب لأن يشاء أن يقول لا الهك والجررة والشفرة
وشدة السوداء الجش (١) وإن سلف في غير قال يعبر قال يعبر نعم نعمي فلا نتي غير مودن في من العيوب
سبط الخلق أحر يحفر الجش ربا هي أو بازل وهكذا الدواب بصفها ابتاجها وجنسها ولو أنها واستلها
وأنتها وبرائتها من العيوب لأن يسمى عيباً شراً البائع منه (قال) ويصف الشارب الجش من
كثان أو قطن ونسج بلدون ع من عرض وطول وصفه بصفة وجوده أو دونه أو وسط وعش من الطعام
كله أو جديداً أو غير جديداً لا عرق من عرض وطول وصفه بصفة وجوده أو دونه أو وسط وعش من الطعام
أبيض أو شها أو أحر أو نصف الخدي كرا أو أنثاء أو مجش أن كان له أو أراض (قال) وأهل الجوز
فيه السلف من هذا أن يوصف ماسلف فيه بصفة تكون معلومة عند أهل العرفان أو اختلاف السلف
والسلف وإذا كانت مجهولة لا يقام على حدتها وإلى أجل غير معلوم أو رزق غير معلوم فلم يرفع السلف الثمن
عند التسليم وقيل التفريق من مقامهما فسد السلف وإذا فسد رزق إلى المفسد رأس ماله (قال) فكل
ما وقعت عليه مصفة يعرفها أهل العلم بالسعة التي سلف فيها جاز فيها السلف (قال) ولا بأس أن يصف الرجل
في الطب قبل أن يطلع الفعل التفرد أو اشتراط أجل في وقت يمكن فيه الطر بكونك في الطب أو كالمكة
الموصوفة وكذلك يصف إلى سنة في طعام جديد داخل (٢) حقه (قال الشافعي) والجش في الطعام والشر
على الاستغنى عن شرطه لأنه قد يكون جديداً عفاً أو قديماً (قال الشافعي) ولو اشتراط في شئ مما
سلف أجود طعام كذا أو أورد أطام كذا أو اشتراط ذلك في ثياب أو رقيق أو غير ذلك من السلع كان السلف
قاسداً لأنه لا يوقف على أجوده ولا نداه أبدأ أو يوقف على جود ردي لا تأناخه بأقل ما يقبض عليه اسم الجودة
والرداءة

﴿باب في الآجال في السلف والبيع﴾

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كل معلوم وأجل
معلوم يدل على أن الآجال لا تخل إلا أن تكون معلومة وكذلك قال التاجيل نناؤه إذا تابت بدن إلى أجل
مسمى (قال الشافعي) ولا يصح بيع إلى العطل أو لحصاد ولا جدد ولا بعد التصاري وهذا غير معلوم لأن
الله تعالى حتم أن تكون المواعيت بالأهلة فيما وقت لأهل الإسلام فقال تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا
قل هي مواعيت الناس والمجم وقال جل ثناؤه شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وقال جل وعز المجمع
أشهر معلومات وقال يسألونك عن الشهر الحرام وقالوا ذكر الله في أيام معدودات (قال الشافعي)
فاعلم الله تعالى بالأهلة جل المواعيت وبالأهلة مواعيت الأيام من الأهلة ولا يجعل على أهل الإسلام الأهل
من أجل يعرفها بغير ما أعلم الله أعلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا كما ذكرنا كان من الجائز أن تكون العلامة
بالحصاد والجديد بخلافه وخلافه قول الله عز وجل أجل مسمى والأجل المسمى ما لا يختلف والعلم عبط
أن الحصاد والجديد يتأخران ويتقدمان بقدر عيش الأرض وروهاً بقدر برد الأرض والسنه وحرها ولم
يجعل الله فيها استأجر أحساباً معلوماً والعلماء إلى السلطان يتأخرون ويتقدمون وقسم التصاري عديدي
تختلف حساب الإسلام وما أعلم الله تعالى به فقد يكون عاماً في شهر وعاماً في غيره فلو أجاز الله الجزاء على أمر

ما يجمله غير مضربه
وعليه أن يركب المرات
ويتزله عن البعير باركاً
لأنه ركوب النساء
وينزل الرجل للصلاة
وينظر متى يصلها
غير مجمل له ولما لا يله
منه من الوضوء ولا يجوز
أن يتكلم بغير بعينه
الحاجل معلوم الاعتد
خروجه وإن مات البعير
وإذا جال من الكراء
عما أخذ حساب ما بقي
وإن كانت الجسولة
مضمونة كان عليه أن
يأخذ بالغيرها وإن اختلف
في الرخصة وحصل
لا يكتبوا ولا مستلقيا
والقباس أن يبدل ما
يقع من الزاد ولو قيل
إن المصروف من الزاد

وسره اه نقط

مجهول فكره لانه مجهول وانما خلاف ما امر الله به ورسوله ان نتأجل فيه ولم يحرفه الا قول التصاري على
 حسب ما يقسمون فيه بانما فكنا انما علمنا في ديننا بشهادة النصارى الذين لا يحسن شهادتهم على شيء وهذا عندنا
 غير حلال لاحد من المسلمين (قال الشافعي) فان قال قائل فهل قال فيه أحد بعد النبي صلى الله عليه
 وسلم فلانما يحتاج الى شيء مما وصف من دلائل الكتاب والسنة والقياس وقد روي فيه رجل لا يثبت
 حديثه كل الثبوت شيئا (أخبرنا) سليمان بن عيسى عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال
 لا تتبعوا الى العباد ولا الى الدولا ولا الى الديار (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطية سئل عن
 رجل باع طعاما فأعطى على الطعام فطعاما في قابل سلف قال لا الا الى أجل معلوم وهذا ان أعلن
 لا بدى الى أيهما اوفى طعامه (قال الشافعي) ولو باع رجل عبدا عنه دينارا الى العطاء وإلى الجدا وألى
 الحصاد كان فاسدا ولو أراد المشتري ابطال الشرط وجعل الثمن لم يكن ذلك له لان الصفة انعقدت فاسدة
 فلا يكون له ولا لهما اصلاح جهة فاسدة لا بتعدد بيع غيرها (قال الشافعي) فالصنف يبيع مضمون
 بصفة فان استأجر ان يكون له أجل جاز وأن يكون الاوكان الحال أولى أن يجوز لأمر من أحدهما أنه
 مضمون بصفة كما كان الذين مضمون بصفة والأخران ما أسرع المشتري في أخذه كان من انجرو من
 التساير فر وعرضه أولى من الموحل (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه سأل عطية فقال له
 رجل يلفته ندها في طعام يوفى قبل الليل ودفعته اليه الذهب قبل الليل وليس الطعام عنده قال لا من أجل
 الشفوع عند كف السوق وكتم السعر قال ابن جريج فقلت له لا يصح السلف الثاني للمستأجر قال
 لا الا في الشيء المستأجر الثاني لا يصح كف يكون السوق اليه ربح ولا يربح قال ابن جريج ثم خرج عن ذلك
 بعد (قال الشافعي) يعني أجاز السلف حالا (قال الشافعي) وقوله الذي يرجع اليه أحب الى من قوله
 التي طلة آتلا وليس في علم واحد منهما كف السوق شيء فيفسد ما ولا في علم أحدهما دون الآخر
 أرايت لو باع رجل رجلا ذهابا يوفى بصرف سرفها أو سلعة ولا يلفه المشتري أو يلفه المشتري ولا يعلم البائع
 ان كان في شيء من هذا ما يفسد البيع (قال الشافعي) ليس في شيء من هذا شيء يفسد بيعا معلوما
 نسيته ولا حالا (قال الشافعي) فمن سلف الى الجدا أو الحصاد فالباع فاسد (قال الشافعي) وما أعلم
 حاكما الا بالجدا يستأجر فيمضي فلهما أو يبيعه في ذى القعدة ثم يأتيه في آخره من غيره بالفضل
 فلما اذا اعتلت الفضل واختلفت بلدانها فهو يتقدم ويتأخر بأكثر من هذا (قال) والباع الى الصدر
 جازر والصدور يوم التفر من شيء فان قال وهو يبيعه غير موكلة الى عرض الحاج أو الى أن يرجع الحاج
 فالبيع فاسد لان هذا غير معلوم فلا يجوز أن يكون الاجل الى الفضل بحدته الآدميون لانهم قد يبيعون
 السير ويؤخرونه لعله التي تحدث ولا الى ثمرة ثمرة وجود ادها لانه مختلف في الشهور التي جعلها الله على
 فقال ان عتدته الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فاما يكون الجدا ابعده المرفوق قد أدركت الخريف يقع
 مختلفا في شهور رثا وفي وقت الله لا يقع في عام شهرا ثم يعود في شهر بعده فلا يكون الوقت فيها مختلفا شهورا
 عز الوقت لتأخر باع من أجل ولا يبيعه الآدميون الا الى ما لا يعمل بالعادي فتدعه ولا تأخره بمجاهدة الله
 من وجوه وقتا (قال) ولو سلفه الى شهر كذا فان لم ينفأ في شهر كذا كان فاسدا حتى يكون الاجل واحدا
 معلوما (قال) ولا يجوز الاجل الا بعد عقد البيع وقبل تفرقه ما عن موضعهما الذي يباع فيه فان تباعا
 وتفرقا عن غير أجل ثم التفتا بعدا أحلا لم يجرأ أن يبيعهما (قال) وكذلك لو أسلفته مائة درهم
 في كيل من طعام وفيه اده في شهر كذا فان لم يفسر كله في شهر كذا كان غير مأثر لان هذا ان أعلن للاجل
 واحد فان قال أو يبيعه في مائة ان دفعته الى المتني رأس الشهر كان هذا أحلا غير محدود وحدا واحدا
 وكذلك لو قال أحلف فيه شهر كذا أوه وآخره لا يسي أحلا واحدا فلا يصح حتى يكون أحلا واحدا
 (قال الشافعي) ولو سلفه الى شهر كذا فان حبه فيه كذا كان حبه فاسدا وإذا سلف فقال في شهر رمضان

ينقص فلا يبدل
 كان مذهبها (قال
 المزي) الاول أقسمها
 (قال الشافعي) رحمه
 الله فان هرب الجبال
 فعلى الامام ان يكثرى
 عليه في ماله

(تضمن الاجزاء من
 الآية من كتب
 اختلاف أبي حنيفة
 وابن أبي ليلى)

(قال الشافعي) رحمه
 الله الاجزاء كلهم سواء
 ومات في أيديهم من
 غير جنايتهم فيه واحد
 من قولين أحدهما
 الضمان لانه أخذ
 الاجر والقول الآخر
 ذابته لضمان الالاعدوان
 (قال المزي) هذا
 وأولاه به لانه قطع بأن
 لضمان على الجاهل بأمره
 الرجل ان يبيعه أو
 يحن غلامه أو يبيعه
 اذ التمسوا عن مؤلاه
 الضمان لزمهم الله أو
 عن الصنيع وقال

من سنة كذا كان ياترا والا حيز يرى هلال شهر رمضان ابدأ حتى يقول الى ان صلاح شهر رمضان او
منهيه او كذا وكذا وما يعنى منه (قال الشافعي) ولو قال ايجل اليوم كذا لم يصل حتى يطلع القمر من
ذلك اليوم وان قال الى الظهر فاذا دخل وقت الظهر في ادنى الاوقات ولو قال الى الغسق شهر كذا كان
مجهولا فاسد (قال الشافعي) ولولا بياض غير اجل لم يترفع عن مقامه حتى يحد اجلا فلا اجل
لازم وان ترقا قبل الاجل عن مقامهما ثم جدد اجلا لم يجز الا يستجد ببيع وانما جزؤه اولان البيع لم
يكن ثم خادما بالترقي لم يجز ان يحداه الا يستجد ببيع (قال) وكذلك لو تبايعا على اجل ثم نقضا قبل
التفرق كان الاجل الآخران نقضا للاجل بعد التفرق باجل غير ممل بنقضا البيع فالبسع الاول لازم
تمام على الاجل الاول والاخر موعدان احب المشتري وفيه وان احب لم يقبه (قال الشافعي) ولا يجوز
ان يسلطه مائة دينار في عشرة اكرار خمسة منها في وقت كذا وخمس في وقت كذا الوقت بعد ممل بميز السلف
لان قيمة النسيئة الاكرار الماخوذة اقل من قيمة الاكرار المتقدمة فتقع الصفقة لا يعرف كم حصه كل واحدة
من الخسيتين من الذهب فربعه مجهولا وهو لا يجوز بيعه ولا والله تعالى اعلم (١)

(قال الشافعي) ولا يجوز ان يسلط ذهب في ذهب ولا فضة في فضة ولا ذهب في فضة ولا فضة في ذهب ويجوز
ان يسلط كل واحد منهما في كل شيء خلا فلهما من نحاس وفلوس وشبهه وراسا وحديد وموزون وكبدل
ما كولد او مشروب وغير ذلك من جميع ما يجوز ان يشتري (قال الشافعي) وانما جرت ان يسلط في الفلوس
يخلصه في الذهب والفضة ماله لا زكاته فيه وانه ليس بمن الاشياء لا تكون الدراهم والدنانير انما الاشياء
المسلطة فان في الدنانير والدرهم الزكوة وليس في الفلوس وكذا وانما لا تفرق في التراب اصله وأصل النحاس مما
لا يربقه فان قال قائل ان اجاز السلف في الفلوس قلت غير واصل (قال الشافعي) اخبرنا الفدا عن محمد بن
ابان عن جابر بن ابراهيم انه قال لا بأس بالسلف في الفلوس وقال عبد القداس لا بأس بالسلف في الفلوس والقرن
أجازوا السلف في النحاس بل نهى ان يميزه في الفلوس وفيه والله تعالى اعلم فان قال قائل فقد تفرق في البلدان
جواز الدنانير والدرهم قبل في بعضها دون بعض وبشرط وكذلك الحنيفة يجوز بالجواز التي جهلت السنن
ولو استهلك رجل لرجل خمسة درهم أو أقل لم يحكم عليه بالامن الذهب والفضة لامن الفلوس فلو كان من
كرهها انما كرهها لهذا الشيء انه ان يكره السلف في الحنيفة لانهما بالجواز وفي الله ولا نهانهم باليمن فان قال
قائل انما تكون ثنائيتان بشرط فكذلك الفلوس لا تكون ثنائيتان بشرط الا ترى ان حلالا كان له على رجل دنانير
لم يجبره على ان ياخذ منها فلوسا وانما يجبره على ان ياخذ الفضة وقد بلغني ان أهل سوسة في بعض البلدان
أجازوا بينهم خزانة من الفلوس وانخرق ففعل يجعل كالفلوس افيجور ان يقال يكره السلف في الخمر في
(قال الشافعي) رحمه الله ارايت الذهب والفضة مضروبين دنانيرا ودرهما مثلها غير دنانير ودرهما لا يصل
الفضل في واحد منهما على صاحبه لانهما لا يانير ولا فضة بدهام الا لا يانير مثل و زواوزن ومضروبتهما
وبالمن مضروب واهلا يختلف وما كان ضرب منهما ولم يضرب منهما في ولا غير من سواء لا يختلف لان الامنان
دواهم ودنانير ولا فضة ولا فضل في مضروب على غير مضروب له بالقي مضروب وغير مضروب سواء
فكيف يجوز ان يجعل مضروب الفلوس مخالفا غير مضروبها وهذا لا يكون في الذهب والفضة (قال
الشافعي) وكل ما كان في الزاد في بعضه على بعض الزاد لا يجوز ان يسلط شيء منه على اجل
ولا شيء منه مع غيره في شيء منه وسد ولا مع غيره ولا يجوز ان يسلطه في اهل اليمن الا اجل حتى يسلطها
مستعليها باليمن واليمن ولا بد لان حصه الدين التي في السنة شيء من الدين الذي لا اجل لا بدى كم هو له
ما كرا أو أقل واليمن لا يجوز الا لا يانير ويدانير وهكذا هذا الباب كله وفيه (قال الشافعي) ولا
يجل عندى استهلا لا يجوز من السنة والقياس ان يسلط شيء يؤكل او يشرب مما يكال بما يوزن مما

ما علمت اذ سألت واحدا
منهم ففرق بينهما وروى
عن عطية انه قال لا ضمان
على صانع ولا اجير
(قال المزني رحمه الله)
ولا أعرف احدا
من العلماء ضمن
الرأى المنفرد بالاجرة
والفرق بينه عندى في
القياس وبين المتكرد
ولا ضمن الاجير في
الحديث بحفظ ما فيه
من البر وببعضه والصانع
بالاجرة عندى في
القياس مثله (قال
الشافعي) رحمه الله
واذا استاجر من يجزئه
خبيرا معلوما في تنوير
أو قرن فاحترق فان كان
خبزه في حال لا يجزئ في

(١) من هنا الى آخر
الباب بباب الآجال
في الصرف السابق قدم
منه السراج البقعي
في نفيته ما يتعلق
بالصرف وذكر الباقي
هنا لتعلقه بالسلم والباب
برمته ذكر في هذا
الموضع في جميع النسخ
كتبه محمد

بؤلى أو شرب ولا شربون فبالإكمال لا يصلح أن يسلف منه حطقة في رطل عمل ولا رطل عمل في مندر
ولا شرب من هذا وهذا كله قياسا على الذهب الذي لا يصلح أن يسلف في القضة والقضة التي لا يصلح أن تسلف في
الذهب والقياس على الذهب والقضة أن لا يسلف ما كؤل موزون في سكيل ما كؤل ولا سكيل ما كؤل
في موزون وما كؤل ولا غيرهما على أو شرب بحال وذلك مثل سلف الدنانير في الدرهم والدرهم لا يصلح أن يسلف في النعام
بشئ من النعام نسبة (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف العرض في العرض مثله إذا لم يكن
كأولا ولا مشروبا أخيرناه من سلع من ابن جريج عن عطاء الله قال لا بأس أن يبيع السلعة بالسلعة
حدها هذا ولا الأخرى عن أخيرناه من سلع من ابن جريج عن عطاء الله قال لا بأس أن يبيع السلعة بالسلعة
كألتها من فكهة قال أبو بكر يقول لا يصلح أن يبيع دينارين درهمين وهذا معنى في النصف عليه وسلم
وجه (قال الشافعي) وكل ما جاز يبيع بعضه ببعض متفاضلا من الأشياء كلها جاز أن يسلف بعضه في بعض
ما خلا الذهب في القضة والقضة في الذهب والماء كؤل والمشروب كل واحد منهما في صاحبه فلها ما خارجة
من هذا المعنى ولا بأس أن يسلف من حطقة في بعير وبعير بعير ومن شاة في شاة وسوا ما اشترت الشاة
والجدي بساتين ردهما الفصح والأرثا لا يجانبا نافعان حريم والألحاح لم ولا الحما حريم وما كان في هذا
المعنى وحشية في حشيتين موزونتين ما خلا ما وصفت (قال الشافعي) وما على أو شرب مما لا يوزن
ولا يكال قياسا على كؤل وإكمال ووزن مما يؤكل أو شرب فإن قال قائل فكيف قست ما لا يكال
ولا يوزن من الماء كؤل والمشروب على إكمال وما كؤل ووزن منها قلت وجدت أصل السبع شئين شافعي في الرضة
في بعضه على بعض الآخر أو بالرافق الزاد في بعضه على الرافق الزاد في بعضه على الرافق
الزاد في بعضه وفيه ما لا يتأتى من كشي لا قياس عليه ما غير ما بينهما ما قدس عليه ما عصفنا على أنهما
من كشي على ومارأنا ينشربهما كل شئ عدا هذا ما يبدو نبيته وحطقة وشعير وغيره ولم يكن هذا
ما كؤل ما كؤل موجودا في السنة تحريم الفضل في كل صنف منه على النشئ من صفته فقتنا المكيل
والموزون عليه ما وجدنا ما يباع غير مكيل لما موزون فنجوز الزاد في بعضه على بعض من الحيوان
والشباب والسنة مختلف مما لا يوزن فلما كان كؤل غير المكيل عند العامة الموزون عندهما كؤل
فيما عدا الماء كؤل المكيل الموزون في هذا المعنى وسواء أهل البلدان يختلفون فذهب من وزن وزنا وجدنا
كشعرنا أهل البلدان بين الذهب وكشعرنا لا يزنه وجدنا كشعرنا من أهل البلدان يبيعون الرطب جزأ
فكشعرنا من مائة وثمانية عشر كؤل كل الموزن والمكيل ومنهم من يكيل من كشي لا يكيله غيره وهذا
كله يعمل الوزن وجدنا كشعرنا كؤل أهل الوزن والمكيل ومنهم لا يزنه وجدنا كشي لا يكيله غيره وهذا
الرطب جزأ فكشعرنا كؤل الفاعل في مائة وثمانية عشر كؤل كل الموزن والمكيل وأكلاهما كان يقاس بالماء كؤل
والمشروب المكيل والموزون أو في ثمانين أن يقاس على مائة عدد ما من غير الماء كؤل من الشب وغيره لا
وجدنا ما تافره قد ما وصفت في أنها لا يجوز إلا بصفة وذرع وجنس ومن في الحيوان وصفة لا يوجد في
الماء كؤل مثلها (قال الشافعي) ولا يصلح على قياس قولنا هذا مائة رمانتين عدد الأوزان ولا شرجة
بسر جرجتين ولا طعنة بيطختين ولا يصلح أن يباع من خض شطة الأوزان من ما يد كاقنول في الحطقة
والثمر وإذا اختلف فلا بأس الفضل في بعضه على بعض بدلا ولا خرفة نسبة ولا بأس رمانة بسفرجلتين
أو كعدد أوزنا كما يكون ما عد حطقة بغير غيره وأكثر بدلا ولا حطقة بغير خافأ في الحطقة أو
كثلاثة أمانا يكتفي في الزادة في ما يد بالرام أو لا يشك بالرام لا عما عدا هذا شيك بالرام لا كان لا يحل
لا يشك بالرام لا كان لا يحل لا يشك بالرام لا كان لا يحل لا يشك بالرام لا كان لا يحل لا يشك بالرام لا كان لا يحل
وأذا بيع من خض شطة من شئ من جنسه لا يصلح عدد ما يصلح الأوزان وزن وهذا مكتوب في غيره لا موضع
لا يصلح (قال) ولا يسلف ما كؤل ولا مشروبا في ما كؤل ولا مشروب بحال كما يسلف القضة في الذهب

منها لاسعار التبور
اوسدة جوداوتر ك
ركلايجون في سلفهفو
ضامن وان كان ائتمل
مسلما لئله بغير
عنمن لاضن الاجبر
وان اكسرى دالة
فرضها اكره في
قاتن كان كان ماامل
من ذلك مايفعل
العامة فلا تخي عليه
وان فعمل ما لا يئمل
العامة ضمن فاما
الروض فان تأنهم
استصلاح القواب
وجاهلتي السرو للجل
عليه انضرب على ا ك
ما يفعل الراب
غيرهم فان فعمل من
ذلك ماواه الراض
سلاما بلا عانتين لم
يضمن فان فعمل خلاف
ذلك فهو مشد
وضن (قال) والراي
اذ فعمل ما لا رة فعهما
فصلاح لم يضمن وان
فعل غيرهم ذلك عن
(قال الراي) رحمه
الله وهذا يفتي لاحد
قوله طر الضمان

ولا يصلح أن يباع الأبدان كما يصلح الفضة والذهب بالذهب (قال الشافعي) ولا يصلح في شيء من
 المأكول أن يسلم فيه عدد الأله لأصقله كصفة الحيوان ونوع الثياب والنسب ولا يسلف الأول والثاني
 أو كمالا معلوماً يصلح أن يكال ولا يسلف في جواز ولا ربح ولا خسر عدد الاختلاف وأهله لا حله
 يعرف كالعرف غيره (قال) وأجابني أن لا يسلف جزأ من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا ثياب ولا شيء
 ولا يسلف شيء حتى يكون موصوفاً كان ديناراً فسكنه وجوده ووزنه وإن كان دمه فأكثف وأبه
 وضئ (١) أو أسوداً وما يعرف به فإن كان طعاماً قلت غرضه على جسد كليه كذا وكذلك إن كانت حنطة
 وإن كان ثوباً قلت مري طوبه كذا وعرضه كذا ورفق صفق جسد وإن كان بهراً قلت ثنائه ما بالجر
 سبط الخلق جسيماً أو مريوعاً نصف كل ما أسلفته كما نصف كل ما أسلفته فيه وبعت به عرضاً ديناراً لا يعزى
 في رأي غيره فإن ترك منه شيئاً أو ترك في السلف ديناراً خفت أن لا يجوز وإن لم أسلفته غير مال ما أسلفت
 فيه وهذا الموضع الذي يختلف فيه السلف بين الأعيان الأثرية لأنه لا بأس أن يشتري الرجل بالدينار أهلاً
 البائع والمشتري ولم يصفها؛ بشرائط قد قد اصلحها ورأيه وأن الرتبة تبعها في الخراف وفيما لم يصفه من
 الثمرات والمبيع كالصفة فيها أسلف فيه وإن هذا لا يجوز في السلف أن أقول أسلف في غرضه تحسب من غير
 الغرض حلاً أو أهله أو أسلفه من قبل أن حل الغرض يختلف من وجهين أحدهما من السنين فيكون في سنة
 أحل منه في الأثر من العطش ومن شيء لا يعلمه إلا الله عز وجل ويكون بعضه بصفته وبعضه بغيره فالحال ما علم
 من أهل العلم مخالفاً في أنهم يحسبون في بيع الأعيان الخراف والعين غير موصوفة لأن الرتبة أكرم من الصفة
 وردونه في السلف ففرقوا بين حكمهما وأجازوا في بيع العين أن يكون التي غير أصل ولم يحسبوا في بيع
 السلف الموجل أن يكون كان والله تعالى أعلم أن يقول كذا لا يكون المبيع الموجل المعلوم ما علم منه
 من صفة وكيل ووزن وغير ذلك فكذلك ينبغي أن يكون ما تباع به غير موصوف وكيل ووزن فيكون الثمن
 معروفاً كان كان المبيع معروفاً ولا يكون السلف مجهول المصفاة والوزن في مبيع لم يكون مجهولاً (قال
 الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب ذهب إلى أن السلف أن انتقص عرف المسافر أو ماله ويكون معلوم
 المصفاة معلوم المصفاة ولا يكون معلوم المصفاة معلوم المصفاة عينا مجهولاً ولا يكون معلوم المصفاة عينا
 (قال الشافعي) وقد خالف من قال هذا القول مذهباً محتملاً وإن كان قد اخترنا ما وصفنا ذلك أن يقول قائل
 أن بيع الخراف إنما جاز إذا كان له المحارف فكان عان المحارف مثل المصفاة فمما عابها أو أكثر الأثرية أنه
 لا يجوز أن يباع غرضاً ديناراً ولا يحل أن يكون الدينار موصوفاً إذا كان غائباً كان الخراف ضرراً
 جزأ فافهم وكالموصوف غائباً (قال الشافعي) ومن قال هذا القول إلا خزانتي أن يبيع السلف جزأ من
 الدينار والبراهم وكل شيء ويقول أن انتقص السلف قال قول البائع لأنه المأخوذ منه معب عنه كما يشتري
 الدار بعينها بشرائط فينتقص البيع فيكون القول في الثمن قول البائع ومن قال القول الأول فإن
 لا يجوز في السلف إلا ما لا يقبضه موصوفاً كما يوصف ما أسلف فيه غائباً قال ما وصفاً (قال) والقول
 الأول أحب القولين إلى وأقبح أعلم وقبح هذا القول الذي اخترت أن لا يسلف مائة دينار في مائة صاع
 حنطة مائة صاع غير موصوفين إلا أن يسمى رأس مال كل واحد منهما لأن المصفاة وقعت في شيء من كل
 واحد منهما معسر وفا (قال الشافعي) ولو سلف مائة دينار في مائة صاع حنطة مائة منها لم يشترط
 ومائة في شهر مسمى بعد لم يجز في هذا القول من قبل أنه لم يسلم لكل واحد منهما مائة على حدة وإنما الأله
 أقساماً كانت مائة صاع أقرب أجلا من مائة صاع أبداً أجلا منها كثر في القيمة وانقضت المصفاة على مائة
 صاع ليست تعرف حصصة كل واحد منهما من الثمن (قال الشافعي) وقدما ما زعمه ناهو بدخل عليه
 ما وصفاً وأنه إن حل لكل واحد منهما بقية نوم يتابعان بقية قبل أن يبيع على بالتمهده وأما ما قيل
 ما حجب فيه وهذا لم يوجب فيه فقد انعقدت المصفاة وهو غير معلوم (قال) ولا يجوز في هذا القول أن

كما وصفت والله
 التوفيق (قال الشافعي)
 رحمه الله ولوأ كرى
 جعل مكيلة وما زاد
 فصلا به فوق المكيلة
 جاز وفي الزائد فاسدة
 أجرته ولو جعله
 مكيلة فوجدت زائدة
 فله أجر ما جعل من
 الزيادة وإن كان الحال
 هو الكيل فلا كراه
 له في الزيادة وإصلاحه
 النادر في أخذ الزيادة
 في موضعه أو ضمن
 قومه بملء وعمل الكتاب
 والآن من يخالف
 راعي البهائم وصناعات
 الأعمال لأن الأتمين
 يؤدون بالكلام فيتعلمون
 وليس هكذا مؤتب
 البهائم فإذا ضرب
 أحدهما لأن الأتمين
 لاستصلاح المضروب
 أو غير اتصاله فختلف
 كانت فيه دية على
 عاقلة وإن تكافرت ماله
 (١) قوله بأنه موصوف
 الوضع بفتحين الدرهم
 الصبح في التاموس
 كنهه

مؤيد فقال له علي رضي
الله عنه ان كان اجتهد
فقد اخطأ وان كان لم
يجتهد فقد غش عليك
الدية فقال عمر عزمت
عليك ان لا تجلس
حتى تفصرها على
قومك فهذا اقلنا خطأ
الامام على عقلمه دون
بيت المال (قال)
ولو اختلفنا في ثوب فقال
ربه امرتك ان تفضلعه

تسلف ابدائی شش مختلفین ولا کمال اذا اجتمع رأس مال کل واحد من ذلک الصفو واحده یکن صفة جمیع صفات مختلفة (قال) فان عمل خلیفہ مانند بناری ما می ماع حنفیه نهما مائة بنین دینار الی کذا واربعون فی مائة ماع یعمل فی شهر کذا واربعون هذه وان کانت صفة فاهما وقعت علی عین معلومین بنین هاهولین (وقال الشافعی) وهذا مخالف لیسوع الاعین فی هذا الموضع وارباع رجل من بیبل عامه دینار مائة ماع حنفیه ومانه ماع غیره من المائة وارباعون ماع فی (۱) مائة واربع مسمک کل صنف منهنه وکل کل صنف منه یقیم من المائة وارباعون ماع فی کبل فیاخذ الکیل وزنا ولاقوزن فیاخذ بالوزن کلالا لانه تاخذ من الیس ماعا اما انقص منه واما ما بدلا خلاص الکیل والوزن من مائة ماع فی الکیل ووقت فی الکیل یختلف فی هذا المعنی الوزن (قال الشافعی) وهكذا انقل المذنب فی بنی اعداه وی وی اخری وی وی موفین بنین السلف فی واحد نهما حتی یسی رأس مال کل واحد منهم کذلک وی وی من بنی اهلما لیسو یا لیسر هذا کل خطیعت مافلا وکثیر مفعلا ان هذا لیسو ان بن بعض من بعض فی اولی فی السلف حنفیه من هو مائة مسمک بنین حتی یسی رأس مال کل واحد منهم مائة مائة

(قال الشافعي) رحمه الله وأهل ما بنى عليه في السلف وقرئ بينه داخل في نص السنة ولائها والله أعلم
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر بالسلف في كل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم فوجوده في أمره
صلى الله عليه وسلم أن ما أن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يكون علم البائع والمشتري في صفته سواء
(قال) وإذا وقع البيع على هذا إذا اختلف علم البائع والمشتري فيه أو كان على إيجاب بصفته لم يجر
لأنه خارج عن معنى ما أن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأغما تابع الناس بالكل والوزن على معنى
ما وصفت به أن معلوم عندهم أن الميزان يؤدى ما يتبع معلوما والكيل معلوم كذلك أوفر بمهنة
وإن ما كل من خلا الكيل كل معلوم في صفته حتى يكون علما الكيل من الكيل مثل ما في فارغ غاز
ولم يكن أن كيل ما يتبع في الكيل حتى يكون الكيل روى بمشاعته وغيره حتى ليكن الكيل بمعنى والاع
محمول أن التصاق يختلف فها قبل وبكثرة غيره ولا عند البائع والمشتري في البيع والسنة والاع
لا يجوز أن يكون محمولا عند واحد منهما فإن لم يجر بأن يجهله أحد المتابعين لم يجر بأن يجهله معا (قال)
وموجود في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم هم علم السلف الأكيل ووزن وأجل معلوم كما
وصفت قبل هذا وأنهم كانوا يسهلون في الجر السنة والسنتين والجر يكون رطباً أو طيباً لا يكون في السنتين
كلهما موجوداً وأما وجودي حين من السنتين وحين وأما جزأ السلف في الرطب في غير حينه إذا انشطر ما
أخذ في حين يكون فيه موجوداً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز السلف في السنتين والثلاث موصوفاً
لأنه لبنه أن يكون الأكيل ووزن وأجل ولم ينع عنه في السنتين الثلاث ولم ينع في السنة والسنتين
غير موجود في أكثرهما ولا يسلط في قبضة ولأد من رطب من طيب يوم أو يوم ولا ينع قد أتى
عليه لأنه لا يوجد في يوم واحد لم يجر في أكثر من يوم وأما السلف فيما كان مأموراً وسواء
القليل والكثير ولأجزته في هذا من رطب عبد النبي صلى الله عليه وسلم من طيبه بعبته أجزته في ألف صاع
إذا كان يحمل مثلهما ولا فرق بين الكثير والقليل في هذا

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لادق ولا رزم (٢) ولا زنة

(قال الشافعي) من سلف في كبل فليس له أن يدق في المكبل ولا يزره ولا يكتف يديه على رأسه فله أخذ المكبل وليس له أن يسلف في كبل شيء يختلف في المكبل مثل ما يختلف خلقته ويعلم ويسل لا به قد يقع فيما بين الشواء لاني فيه فيكون كل واحد منهما لا يدري كم أعطى وكم أخذت انما المكبل ايسل وما كان هكذا لم يسلف فيه الاوزن ولا يباع ايضا اذا كان هكذا كان هكذا اذ يبيع كذا لا يستوفى المكبل ولا بأس أن يسلف في كبل عكبال قد عطل وترك اذا كان معرفته عامة عند أهل العلم من أهل العلم به فان كان لا يوجد عطل لا يعرفه أو أراه مكبالا فقال تكبل لي به لم يجز السلف فيه وهكذا القول في الميزان لانه قد عطل ولا يعرفه وقدرة ويختلفان فيه فيفسد السلف فيه ومن الناس من أفسد السلف هذا وأجاز في أن يسلف الشيء جزاءا وبهاهاها واحد ولا يخفى السلف في مكبل الامور صونا كما وصفت في صفات الكبل والوزن

(باب السلف في الخنطة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسلف في البلدان كلها سواء قل طعام البلدان أو أكثر فإذا كان الذي يسلف فيه في الوقت الذي يعمل فيه لا يختلف ووصف الخنطة فقال بحملة أو مولدة أو وزن غنمه وجيدة أو رديئة من صرام عامها أو من صرام عام أول ويسمى سنته وصفاته حاز السلف وان ترك من هذا شيء لم يجز من قبل اختلا فيها وقدمها وحدها أو وصفاتها (قال الشافعي) ووصف الموضع الذي يقصها فيه والأجل الذي يقصها فيه فان ترك من هذا شيء لم يجز (قال الشافعي) وقال غيرنا إن ترك معة الموضع الذي يقصها فيه فلا بأس ويقصها حيث أسلفه (قال الشافعي) وقد يسلف في سقري بالذئب است بدوا وحدهما ولا فرق لهما مع فلا يكتف بالحل إليها شره وبالسلف سلفه ويسلف في سقري بحر (قال) وكل ما كان له لجة مؤتمن طعام وغيره لم يجز عذري أن يدع شرط الموضع الذي وفيه إياه به كالف في الطعام وغيره لما وصفت وإذا سلف في خنطة بكل فعله أن يوفيه الماهة تنقسم من التين والقصل والدور والحصى والزوان والشعير وما أخذها من غيرها إلا بالوقفة بنا عليه أن يأخذها وفيها من هدائي كان موقفا عليه قطعه حين خلطها بشيء من هذا إلا أن موقعا من مكبال فكان لو أجبر على أخذه أو أجبر على أخذ أقل من طعامه بأمر لا يعرفه ومكبله لم يسلف فيها من هذا لا يعرفها (قال الشافعي) ولا أخذنا مما أسلف فيه متعيا لوجه من الوجوه وسوس ولا ما أصابه ولا غيره ولا ما إذا رآه أهل العلم فلو أخذنا عيبه

(باب السلف في الذرة)

(قال الشافعي) رحمه الله والذرة كخنطة توصف بحسبها ولو لم يجرع من ذرة أو ذرة واحدة لم يجرعها وصرام عام كذا أو عام كذا ومكبلها أو أكلها فان ترك من هذا شيء لم يجز (قال الشافعي) وقد تدفن الذرة وبعض الفرق عيب لها فان كان منه لها عيب لم يكن للبائع أن يدفعه إلى المتاع وكذلك كل عيب لها وعليه أن يدفعه إليه ذرة بية نقيته من حشرها (١) إذا كان الحشر عليها كما تأكل الخنطة عليها (قال الشافعي) وما كان منها إلى الحشرة ما هو الجرحون لا علام يكون أعلى النفاخ والازن وليس يشترط عليه أن يجرع من كذا طهر خنطة الخنطة بعد الطهن فأما قبل الطهن والهرس فلا يشترط على طهرها وانما أخذنا يجوز السلف في الخنطة في أكلها وما كان من الذرة في حشرها لان الحشر والأكل غلافان فوق القشرة التي هي من نفس الحبة التي هي أكلها لينة كهي من خلقتها لا يتغير ما كانت الحبة قائمة الا بطن أو هرس فإذا حرت بهرس لم يكن اللينة بقاها لانها كآكل خلقتها كآكل لينة لا يتغير ما كانت الحبة قائمة الا بطن أو هرس فإذا حرت بهرس لم يكن لا يضر به طر حذلق عنه (قال) فان شربه على أحد بان يقول في الحوزة والوزن يكون عليه القشر فالحوز والوزن يحال قشر لا صلاح له إذا رفع الإيشرة لانه إذا طهر عنه قشره لم ترك عمل فساد والحل بطر حشره والوزن يحال قشر لا صلاح له إذا رفع الإيشرة لانه إذا طهر عنه قشره لم ترك عمل فساد والحل بطر حشره

قصا وقال انطباط بل
فيه (قال الشافعي)
رحمة الله بعد أن وصف
قول ابن أبي لبيد أن
القول فقول انطباط
لا اجتماعا مع السلف
القطع وقول أبي
حنيفة أن القول قول
رب الثوب كآكل دفعه
الموجع فقال رهن
وقال به ودعة (قال
الشافعي) رحمه الله
وليس من سمعته أن
يقول وإن اجتماعا على
أنه أمره بالقطع فلم
يعمل له عمله كآكل
استجره على حل
بالقوة فقال قد حلت له
يكن ذلك لا التفرار
صاحبه وهذا أشبه
القولين وكلاهما

(١) قوله من حشرها
جمع حشرة بلغة الممثلة
والتمريك القشرة التي
تلي الحبة والتي فوق
الحشرة تسمى القشرة
محسرة أيضا كما في
القلموس والقسان اه
معناه

التي هو غير خلقة فيبقى لا يشد (قال الشافعي) والقول في الشعر كهو في الذرة تطرح عنه أكله وما في فهو كشرح الحنطة المطروح عنها أكلها فيوزان بدفع بقشره اللازم لطاقته كالبحور في الحنطة (قال الشافعي) ووصف الشعر كالوصف الذرة والحنطة إذا اختلف أجناسه ويوصف كل جنس من الحب ببلده فإن كان حبه مختلفا في جنس واحد وصف بالذرة والحدارة لاختلاف الذرة والحدارة حتى يكون صفة من صفاته ان تركت أفسدت السلف وذلك أن اسم الجوده يقع عليه وهو دقيق ويقع عليه وهو حاد روي يختلف في حاله فيكون الدقيق أقل ثمنان الحدارة

(باب العلس)

(قال الشافعي) رحمه الله العلس صنف من الحنطة يكون فيه حبتان في كامل فيترك كذلك لأنه أبقى له حتى يراد استعماله لئلا يهلك فيبقى في ربح خفيفة فيبقى عنه كله ويصير حبا بصحبا غير يستعمل (قال الشافعي) والقول فيه كالقول في الحنطة في أكلها لا يجوز السلف فيه إلا مطلق عنه كله يحصل اختلاف الكمال وتغيب الحب فلا يعرف بصفة والقول في صفاته وأجناسه ان كانت له وحدارة ودقته كالقول في الحنطة والذرة والشعر يجوز فيه ما يجوز فيها ويرد منه ما رد منها

(باب القطنية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز أن يسلف في شيء من القطنية كليل في أكله حتى تطرح عنه قوري ولا يجوز حتى يسمي حما أو عسلا أو جلبا نأ أو مانا وكل صنف منها على حدة وان اختلف ذلك وصف كل صنف منه باسمه الذي يعرف به جنسه كالقطن في الحنطة والشعر والذرة ويجوز فيه ما جاز فيها ويرد منه ما رد منها وهكذا كل صنف من الحب أروا ودخن أو سلت أو غير يوصف كأوصاف الحنطة ويطرح عنه كله وما يترك في الحنطة والشعر يترك فيه وما انتقض فيها انتقض فيه (قال الشافعي) وكل الحب يوصف بما يدخلها مما يشدها ويجوز فيه ما يشدها عليه كقشر الحنطة عليها يباع بها لان القشور ليست بالكل

(باب السلف في الربط والتبر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول في التبر كالقول في الحدو ولا يجوز أن يسلف في تمر حتى يصفه برتبا أو غير أو صعبا أو رديا فإذا اختلفت هذه الاحناس في البلدان فتبايف لم يجز أن يسلف فيها حتى يقول من ردي بلاد كذا أو من محو بلاد كذا ولا يجوز أن يسمي بلدة إلا ببلد من الدنيا خضيا واسعا كثيرا النبات الذي يسلف فيه يؤمن بالذي الله تعالى أن تأتي الأفة عليه كله فتقطع تمره في الحدود ان اشترط جديده أو ربطه أو سلف فيه ربطه (قال) ووصف فيه حادرا أو عسلا ودقة أو جديدا أو رديا لأنه قد يقع اسم الجوده على ما فيه الذرة وعلى ما هو أوجد منه وسمي الربط على الحدارة فحضر رداءته غير الذرة (قال الشافعي) وإذا سلف في تمر لم يكن عليه أن يأخذ له إلا ما لا يكون تمر حتى يجف وليس له أن يأخذ فيه أمعيا وعلاية العيب أن يرأ أهل البصر يعرفون هذا عيب فيه ولا عليه أن يأخذ فيه حشفة واحدة لأنها مبيضة وهي نفس من ماله ولا غير فالتمن مستحشفة وما عطف وأضر به العطش منه لان هذا كله عيب فيه وليس فيه ربطا لم يكن عليه أن يأخذ في الربط بسرولا لا مذنيا (١) ولا يأخذ إلا ما لم يربط كله ولا يأخذ مما أربط كله منذ أن ولدته ما قد قارب أن يبرأ ويغير لان هذه الماغير لربط والماغير في الربط وهكذا أصناف الربط والتبر كله وأصناف العنب وكل ما سلم فيه ربطا أو لباسا من الفا كمة (قال الشافعي) ولا يسلع السلف في الطعام إلا في كبل أو وزن فأما في عند فلا لباس أن يسلف في التين بابا وفي الفرس بابا وفي جميع ما ييس من الفا كمة يابس كليل كالسلف في التبر ولا لباس أن يسلف فيما كليل

مخدول (قال المزي)

رحمه الله القول ما شبه

الشافعي بالحق لأنه

لا خلاف أنه يبين أن

من أحدث حديثا فيما

لا يملكه أنه مأخوذ

بحدته وان الدعوى

لانتفعه فالحط مقرر

بان الشور يبر به والله

أحدث فيه حدنا

وادي أذنه وإجازة

عليه فان أقام يمين على

دعواه والاحلف

صاحبه وضمنه ما

أحدث في توبه (قال

الشافعي) رحمه الله

ولو أكرى دابة فعبسها

فندر المسير فلا شيء عليه

وان حبسها أكثر

من قدر ذلك ضمن

(مختصر من الجمع

من كتاب المزارعة

وكراء الأرض والشركة

في الزرع وما دخل فيه

(١) قوله مذنيا قال

في القاموس ذبنت

البصرة تذبذب وكنت

من ذنبها اه وكنت

تكتأ في يدانها

الارطاب كتبه معصمه

منه رباً كاسلم في الرب والقول في صفاته ونسبته وأجناسه كالقول في الرب سواه لا يختلف فإن كان فيه شيء بعض لونه خمر من بعض لم يجز حتى وصف اللون كالأبيض في الرقيق الأصفر والألوان (قال) وكل شيء اختلف فيه جنس من الاجناس لما كولة تضاعف في الألوان أو بالعظم لم يجز فيه إلا أن وصف لونه وعظمه فإن تركه شيء من ذلك لم يجز وذلك أن اسم المجرى يتبع على ما يندرج عظمه ويقع على ما يشبهه وأسود وورعاً كان أسود خمر من أبيضه وأبيضه خمر من أسوده وكل الكيل والوزن يتبع في أكثر معانيه وتقليل ما يباين به جلته أن شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولو أسلم رجل في جنس من الثمر فأعطى أجود منه أو أوداً بطب نفس من المتابعين لا يبال للشرط بينهما لم يكن بذلك بأس وذلك أن هذا اقتضاه لا يبيع ولكن لو أعطى مكان الترخصة أو غير التمر لم يجز لأنه أعطاه من غير الصنف الذي له فهذا يبيع ما لم يبيع بيع التمر بالحنطة (قال الشافعي) ولا يخفى السلف في شيء من هذا كقول عدداً لا يحاط فيه بصفة كالحاط في الحيوان بين وصفة وكالحاط في الثياب بذرع وصفة ولا بأس أن يسلم فيه كل بصفة ووزن فيكون الوزن فيه ما بقي على ما بقي عليه الذرع في الثوب ولا بأس أن يسلم في صنف من الثياب بربعه وسعي منه عظاماً أو صغاراً أو خرز بل ووزن كذا وكذا فادخل الميزان فيه من عدد ذلك لم ينظر فيه إلى العدد إذا وقعت على ما يدخل الميزان أقل الصفة وتقل إلى الوزن كالأنتن في موزون من الذهب والفضة إلى عدد وإذا اختلف في عظامه وصغار فعله أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم العظم وأقل ما يقع عليه اسم صغره ثم يتوفيه منه موزوناً وهكذا السفرجل والقثاء والفرسك وغيرهما يبيع على الناس عدداً وجزأ في أبعده لا يبيع السلف فيه إلا موزوناً ولا يبيع في المكيل وما اختلف في المكيل حتى يبيح من المكيل شيء فخرج ليس فيه شيء إلا يسلم فيه كيلاً (قال) وإن اختلف فيه أضاف ما ليس من قنار خرز وغيره مما لا يكيل شيء كل صنف منها على حدته وبصفته لا يجز به غير ذلك وإن ترك ذلك فالسلف فاسد والقول في افساد موازنه إذا اختلفت أجناسه كالقول فيما وصفنا قبله من الحنطة والتمر وغيرها

(باب جماع السلف في الوزن)

(قال الشافعي) رحمه الله الميزان مخالف المكيل في بعض معانيه والميزان أقرب من الإحاطة وأبعد من أنه يختلف فيه أهل العلم من المكيل لأن ما يتجاف في الميزان سواء لأنه إما يصار فيه كله إلى واحد ووزنه والتمتافي في المكيل ببيان بياننا فيما ليس في شيء مما وزن اختلاف في الوزن رتبة السلف من قبل اختلافه في الوزن كما يكون فيما وصفنا من الكيل ولا يفسد شيء مما سلف فيه وزنه معلوماً إلا من قبل غير الوزن ولا بأس أن يسلف في شيء وزناً وإن كان يباع كيلاً ولا في شيء كيلاً وإن كان يباع وزناً إذا كان مما لا يتجاف في المكيل مثل الزيت الذي هو ذائب إن كان يباع بالمدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم وزناً فلا بأس أن يسلف فيه كيلاً وإن كان يباع كيلاً فلا بأس أن يسلف فيه وزناً مثل السمن والصل وما أشبهه من الأدام فإن قال قائل كيف كان يباع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا أعلم أمنا أن الذي أدركنا المتابعين به عليه فاما ما لم منه فباع كيلاً والجهة الكثيرة تباع وزناً ودلالة الاخبار على مثل ما أدركنا الناس عليه قال عمر رضي الله عنه لا تأكل حنماً أم السمن يباع بالواق وتشته الاواق أن تكون كيلاً ولا يفسد السلف الصريح المقي في الوزن إلا من قبل الصفة فإن كانت الصفة لا تقع عليه وكان إذا اختلف معناه تبانت جودته واختلت أثمانه لم يجز لأنه مجهول عند أهل العلم به وما كان مجهولاً عنهم لم يجز (قال الشافعي) وإن سلف في وزن ثم أراد اعطاه كيلاً لم يجز من قبل أن الشيء يكون خفواً يكون خفواً من سجنه أمثل منه فإذا أعطاه له المكيل أقل أو أكثر سلفه فمذ كان أعطاه الطعام واجب من العلم الواجب متفاضلاً ومجهولاً وأما مجهولاً وإن يعطيه معلوماً فإن أعطاه حقه فذلك الذي لا يباينه غيره وإن أعطاه

من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ومثائل سمعتها منه لفظاً

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان قال سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت ابن عمر يقول كنا نغابر أبا لارى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع عن الخبازة فتركناها القول رافع (قال الشافعي) رحمه الله والخبازة تستكره الأرض ببعض ما يجز منها ولو كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع في شيء من الخبازة على أن لا يجوز المزارعة على الثلث ولا على الربع ولا يجز الأجزاء لأنه مجهول ولا يجوز أكثر ما معلوماً ويجوز كراء الأرض بالذهب والورق والعرض وما يثبت من الأرض أو

حقه وزادته وتوابعه على غير شيء كان في العقد فهذا تأمل من قبله فان أعطاه أقل من حقه وأبدا المشتري
ما بق عليه فهذا شيء تطوع به المشتري فلا بأس به فاما أن لا يعبد انفسلا وبجواز فامكان الكيل
بهما وزن وزادنا هذا جازان يعطيه أيضا جازا فوافاه من كيل لأن طيب أنفس منهما عن فضل عرفه
أحمد ما قبل صاحبه

(تفريع الوزن من العسل)

(قال الشافعي) رجه الله أقل ما يجوز به السلف في العسل أن يسلف السلف في كيل أو وزن معلوم وأجل
معلوم وصيغة معلومة يجديا ويقول عمل وقت كذا الوقت الذي يكون فيه فيكون يعرف يوم بقضه جده
من قدمه وخمس كذا وكذا منه (قال) والصفة أن يقول عمل صاف أو يرض من عسل بلد كذا كذا أو يرض
(قال) ولو ترك قوله في العسل صافيا جاز عندي من قبل أنه إذا كان له عسل لم يكن عليه أن يأخذ منه ما في
العسل وكان له أن يأخذ عسل العسل الصافي والصابي وجهان صاف من الشبع وصف في اللون (قال
الشافعي) وإن سلف في عسل صاف فأتى بعسل قد صفي بالنازل لم يلزمه لأن السلف لم يطمعه فنقص ثمنه
ولكن يصفيه له بغير نازل فان جاءه بعسل غير صافي اللون فذلك عيب فيه فلا يلزمه أخذه إذا كان عيبا فيه
(قال الشافعي) فان سلف في عسل فجاءه بعسل رقيق أربه أهل العلم بالعسل فان قالوا هذه الرقة في هذا
الجنس من هذا العسل عيب بنقص ثمنه لم يكن عليه أن يأخذه وان قالوا هكذا يكون هذا العسل وقالوا رقيق
لحر البلاد أو لعله غير عيب في نفس العسل لزمه أخذه (قال) ولو قال عسل بر أو قال عسل صغتر أو عسل
صرو أو عسل عشرو وصف لونه وبلده فاقبال اللون والبلد وبغير الصنف الذي شرط له أدنى وأرفع لم يكن عليه
أخذه انما يرضه بأحد امرين أحدهما نقصان عسل سلف فيه والآخر أن كل جنس من هذه قد يصلح لما
لا يصلح له غير ما يجزى فيملا لا يجزى فيه غير ما ويجمعهما ولا يجوز أن يعلى غير ما شرط إذا اختلفت
متنهما (قال) وما وصفت من عسل بر وصغتر وغيره من كل جنس من العسل في العسل لا لا اجناس
المختلفة في السمن لا تجزى الاصفته في السلف والافسد السلف الأثرى أتى لو أسلف في سمن ووصفته
ولم اصف جنسه فسد من قبل أن سمن المعزى يخالف سمن الضأن وإن سمن الغنم كلها يخالف سمن البقر
والجواميس فإذا ارتفع الصفة على الجنس مما يختلف فسد السلف كما يفسد لو سلفته في حنطة ولم أسم جنسها
فأقول مصرية أو عمانية أو شامية وهكذا الورك أن يصف العسل بكونه فسد من قبل أن أسمائها تنافس على
جوده إلا أن الوان وموقعها من الاعمال يتبين بها وهكذا الورك وصفه فسد لا اختلاف في أعمال البلدان
كاستلاف طعام البلدان وكاستلاف ثياب البلدان من مروري وهروي ورازي وبغدادى وهكذا الورك أن
يقول عسل حديث من عسل وقت كذا من قبل اختلاف ما قدم من العسل وحدث وإذا قال عسل وقت
كذا فكان ذلك العسل يكون في رجب وسبى أو له رمضان فقد عرف كم مر عليه وهذا هكذا في كل ما
يختلف فيه قد عهده وجديده من سمن أو حنطة أو غيرها (قال الشافعي) وكل ما كان عند أهل العلم به عيب
في جنس ما سلف فيه لم يلزمه السلف وكذلك كل ما خالف الصفة المشروطة منه في شرط عسل من عسل
الصرو وعسل بلد كذا ويكون كذا في الصفة في اللون وعسل البلد قبل ليس هذا صرا ولا خلاصا وهذا
صرو وغير لم يلزمه كما يكون من بقر أو خنطة سمن الغنم لم يلزمه سلف واحد من السمنين ولو قال أسلف
الدين في كذا أو كذا ارطلا من عسل أو في مكان عسل بشيء كان فاسدا أكثره الشبع وقتله ونمله وخشفه وكذا
لو قال أسلف الدين في شهدوزن أو عدا لا لا يعرف ما فيه من العسل والشبع

على صفة تسميه كما يجوز

كراء المنازل واجارة

العبد ولا يجوز

الكراء الاعلى سنة

معروفة وإذا انكأى

الرجل الارض ذات

الماء من العين والتبر

أو التليل أو غير ما أو غير

أو الابل أو غير ما أو غير

غلة ثلثه أو صغير فرعا

أحدى العتقين والماء

فالم ثم ففسب الماء

فسده ففسب العلف

الثانية فأزاد في الارض

تذهب الماء عنها

فذلك له ويكون عليه

من الكراء محصنة

ما زرع إن كان التلذ

أو أكثر أو أقل

وسقطت عنه حصه ما لا

يزرع لانه لا صلاح للزرع

الابه ولو تكاثر اهاسنة

فرزعهما فأنقضت السنة

والزرع فيها المبلغ أن

يحصن فان كانت السنة

يحصن أن يزرع فإزرعا

يحصن قبلها فالكراء

حازر وليس ربا للزرع

أن يشب زرع وعليه

أن ينقله عن الارض

(باب الملقح في السمن)

(قال الشافعي) رحمه الله والسمن كما وصفت من العسل وكل ما كَوَّلَ كان في معناه كما وصفت منه ويقول في السمن سمن ماعز أو سمن ضأن أو سمن بقرة وان كان سمن الجواميس بخالفه قال سمن جواميس لا يجرى غير ذلك وان كان يلدج يختلف من الجنس منه قال سمن غنم كذا وكذا كما يقال بكه من ضأن تحبسه وسمن ضأن نهامية وذلك أنهما يبنيان في اللون والصفة والطعم والنهن (قال) والقول فيه كالقول في العسل فإنه كان عسائرا جاعا من صفة السلف لا يزم السلف والقديم من السمن يتبين من القديم من العسل لأنه أمر ع تغير ما منه والسمن منه ما يدخن ومنه ما لا يدخن فلا يلزم المدخن لأنه عيب فيه

(السلف في الزيت)

(قال الشافعي) رحمه الله والزيت إذا اختلف لم يجر فيه إلا أن يوصف بصفته وجنسه وان كان قدمه بغيره وصفه بالجلدة أو سمي عصر عا لم يجر فيكون قد أتى عليه ما يعرفه المشتري والبائع والقول في عيوبه واختلافه كالقول في عيوب العسل (قال) وإذا دام كلها التي هي وذلك السط وغيره ما اختلف نسب كل واحد منها إلى جنسه وان اختلف عتقها وحدها بنسب إلى الحدائق والعتيق فان بابت العسل والسمن في هذا فكانت لا يقبلها الزمان ولا تغير قلت عصرته كذا وكذا لا يجرى غير ذلك والقول في عيوبها كالقول في عيوب ما قبلها كل ما نسبته أهل العلم إلى الصنف في جنس منها يلزم مشتركة إلا أن يشاء هو متطوعا (قال) ولا يخفى أن يقول في شئ من الأسماء السلف في أجود ما يكون منه لأنه لا يوقف على حثا جود ما يكون منه بدأ فاما إذا ما يكون منه فأكرهه ولا يقسبه السبع من قبل أنه أعلى خيرا من إردا ما يكون منه كان متطوعا بالفضل وغيره من أجناس صفة الرداء كله (قال) وما اشترى من الآدم كسلا كتبل وما اشترى من الزاخر وفيه بصيرة ثم أئدها في الظروف لا يختلف الظروف وأنه لا يوقف على حد وزنها فلواشترى جزاها وقد شريط وزنا لم يأخذ ما عرف من الوزن للمشتري إلا أن يترابها البائع والمشتري بعد وزن الزيت في الظروف بأن يدع ما يبق من الزيت وان لم يترابها وأراد إلا أن يترابها وزنت الظروف قبل أن يصب فيها الآدم ثم وزنت بما يصب فيها ثم وزنت الظروف وان كان فيها زيت وزنت فرغت ثم وزنت الظروف ثم ألقى وزنها من الزيت وما السلف في سمن الآدم فهو له صف من الرب والعكر وغيره مما خالف الصفاة

(السلف في الزيت بد)

(قال الشافعي) رحمه الله السلف في الزيت بد كهو في السمن يسمى بد ماعز أو بد مثنان أو بد بقرة ويقول بخدي أمتهاي لا يجرى غيره ويشريطه ميكلا أو موزا أو شريطه بدومه لأنه يشترط في غده نهامة حتى يخصص بشريط الخبز ويشترط في البزير بدون ذلك ويضد بد كخبر أنه لا يكون بدومه كز بد غده فأن ترك من هذا نسبا لم يجرى السلف فيه وليس السلف أن يصب بد ماعز ذلك أنه حشيش ليس بز بدومه إنما هو بد بقرة فأعدي سقاء فيه أن يفض ليذهب تفسده فيكون عيا في الزيت بد لا يمدد وهو غير جديد ومن أن الزيت بدوق عن أصل خلقته ويشترط طعمه والقول فيها معرفة أهل العلم به عيا أنه يرد به كالقول فيها ومشتاقه

(السلف في اللبن)

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز السلف في اللبن كالقول في الزيت بدومض كما يصدق في الزيت بدوق أن يقول ماعز

الآن يشاوب الأرض
تركه (قال الشافعي)
وإذا شريط أن يزرعها
مستغلا من الزرع
يستحصل أو يستقل
قبل السنة فأخر إلى
وقت من السنة
وانقضت السنة قبل
يلوغيه فكذلك أن يشاوب
تكرارها لمدة أقل من
ستة شريط أن يزرعها
شاهبه ويترك حتى
يستحصل وكان يعلم أنه لا
يمكن أن يستحصل في
مثل المدة التي تكرارها
فلكراهية فيه فليس من
قبل أن يثبت بينهما
شريطهما ولم يثبت
على رب الأرض
أن يبقى زرعه فيها بعد
انقضاء السنة أبطلت
شريط الزارع أن يتركه
حتى يستحصل وان
أثبت زرعه حتى
يستحصل أبطلت شريط
وب الأرض فكان هذا
كسرا فليس لأرب
الأرض كرا مثل
أرضه إذا زرعه عليه
تركه حتى يستحصل

أوسان أو يسروان كان إبلا أن يقول ابن عواد أو أورا أو نجسة و يقول هذا كله لبن الرابعة
والملحة لا تختلف إلا بالان والرواي والملحة وتفاضلها في الطعم والصحة والثن فأتى هذا سكنت عنه لم يحضر
مع السلم لم يحضر إلا بأن يقول حلبيا أو يقول لبن يومه لأنه يتغير في غده (قال الشافعي) والحلب ما يحلب
من ساعته وكان متبني حصة الحلب أن تقل حلاوته فذلك حين ينتقل إلى أن يخرج من اسم الحلب
(قال) وإذا أسلف فيه بكيل فليس له أن يكيه برغوة لانهما يتغير في غده فذلك حين ينتقل إلى أن يخرج من اسم الحلب
إذا أسلف فيه وزنا فلا بأس عندي أن يربه برغوة لانهما لا يتغير في غده فذلك حين ينتقل إلى أن يخرج من اسم الحلب
فلا يربح في نكس كالأكله حتى تكن (قال) ولا يخفى أن يسلف في لبن مخض لأنه لا يكون مخضبا
الآن خارج يده وزيد لا يخرج إلا بالماء ولا يعرف المشتري كم فيه من الماء فغير اللبن فلا يكون على أحد أن يسلف في مدلين
البائع لأنه يصعبه بغير كيل وزيد مرة بعد مرة والماء غير اللبن فلا يكون على أحد أن يسلف في مدلين
فيعلى تسعة أعشار المدلين وتسعة ماء لأنه لا يميز بين ما نه جئت ولينه وإذا كان الماء مجهولا كان أفسده
لأنه لا يدري كم أعطى من لبن وماء (قال) ولا يخفى أن يسلف في لبن ويقول حامض لأنه قد يسمى حامضا
بعدم يومين أو أكثر وزيد حوصه زيدة تقص فيه ليس كالحلو الذي يقال له حلو فإنه أخذه أقل ما يقع
عليه اسم الحلو وتنع صفة غيرها وما زاد على أقل ما يقع عليه اسم الحلو ولا بد من خبر المشتري ويطرح من
البائع وزيد حوصه إلى أن لا يوصف تقص في المشتري وإذا شرط لبن يوم أو لبن يومين فالحامض ما حلب
من يومه وما حلب من يومين فشرط غير حامض وفي اللبن لا يل غير قارس فإن كان لبدا لا يمكن فيه إلا أن
يخص في تلك المدة فلا يخفى السلف فيه هذه الصفة لما وصفت من أنه لا يوقف على حدا الحوصة ولا حد
قارس فقال هذا أول وقت قص فيه أرز من فلهزمه ماء وزيد حوصه فنه تقص للمشتري كما وصفت في
المسئلة قبله ولا يخفى بيع اللبن في ضرع القنم وأن اجتمع فيها حلب واحدة لأنه لا يدري كم هو ولا كيف
هو ولا هو بيع عن ربي ولا يضمن على صاحبه بصفة وتكيل وهذا خارج عما يجوز في بيع المسكين
(قال الشافعي) أخير ناعبدن من سلم موسى عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أنه كان يكره بيع الصوف
على ظهور القنم واللبن في ضرع القنم الأكل

(السلف في اللبن ربطا وباسا)

(قال الشافعي) رحمه الله والسلف في اللبن ربطا لم يربط بالسلف في اللبن لا يجوز إلا بأن يشترط صفة حين يومه
أو يقول حين ربطا لم يربط إلا بالان الطرامنة معروفة والفاستنة مفارقة الطرى فالطرامنة فيه صفة يعاط بها
ولا يخفى أن يقول غلب لأنه إذا زابل الطرام كان غلبا وإذا مرت له أيام كان غلبا ومروا لا يام تقص له كما
كثرة الحوصة تقص في اللبن لا يجوز أن يقال غلب لأنه لا ينفصل أول ما يدخل في القنوم من التزلة التي
بعدها تكون مضبوطة بصفة والجواب فيه كالجواب في حوصة اللبن ولا يخفى السلف فيه الأوزن فاما
بعد فلا يخفى أنه لا يختلف فلا يقب البائع ولا المشتري منه على حتمه وفو يشترط فيه حين ما ع
أوسين مثاقيل أو حين يربط كما وصفت في اللبن وهذا هو في هذا المعنى (قال) والجبن الربطين يطر فيه
الآن في قنمناؤه وعزل خاتره لم يفسد فاداساف فيه ربطا فلا يلى أحصى صفارا أم كبارا ويجوز إذا وقع
عليه اسم الجبن (قال) ولا بأس بالسلف في الجبن الربطين وربا على ما وصفت من حين مثاقيل أو بقر فاما
الإبل فلا أحسبها يكون لها جبن ويسمى جبن بلغم البلدان لأن جبن البلدان يختلف وهو أحسن
لأنه قال ما جبن منذ شهر أو منذ كذا أو حين عامه إذا كان هذا يعرف لأنه قد يكون إذا دخل في حد البس أو تقل
منه إذا تناول حوصه (قال) ولو ترك هذا لم يفسد لأنه لا يخفى مثل هذا في اللحم والجمم يبيع أو تقل منه
بعد ساعة من حوصه والبرقي أو ما ليس يكاد يكون أقل نقصا فانه بعدة هرا أو أكثر ولا يجوز إلا أن

(قال الشافعي) وإذا
تكلرى الأرض التي
لأما لها انما سقى
ينطف سماء أو يسيل
انما غفل يصح كراؤها
الأعلى أن يكره أياها
أرضيا يفسد لأما لها
يصح بها المسكرى
ما شاء في سنته إلا أنه
لا يبي ولا يبرس فإذا
وقع على هذا صح
الكره ولو لم يزرع أو لم
يزرع فإن أكره أياها
على أن يزرع أو لم يزل
أرضيا يفسد لأما لها
وهو ما علمنا أنها
لا تزرع الاطر أو سيل
يحدث فالكراهة فاسد
ولو كانت الأرض ذات
نهر مثل النيل وغيره
فما علم الأرض على أن
يزرعها زرا لا يصلح
الآن أن روى بالنيل
لا يشرها ولا يشر
غيره فالكراهة فاسد
إذا تكرر أياها والمقام
عليها وقد ينصر
لأحقاقه وقت يمكن
فيه الزرع فالكراهة
جائز وأن كان قد ينصر

يقال حين غير قدم فكل ما أتاه فقال أهل العلم ليس يقع على هذا اسم قديم أخذوه أن كان بعضه أغرى من بعض لأن السلف أقل ما يقع عليه اسم العزامة والسلف متطوع بما عاها أكثر منه ولا خير في أن يقول حين عتيق ولا قدم لأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق والقديم غير محدود وكذلك آخره غير محدود بل ما قدم في اسم العتيق فلا زادت إلى ما مروا عليه كان نقصاله كما وصفت قبله في حوسه القن وكل ما كان عيسى في حين عند أهل العلم من افراط ملح أو حوسه طم أو غير لم يلزم المشتري

(السلف في الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في الباب وزن معلوم ولا خيرة في الأموزة ولا يجوز تكبلا من قبل تكب أو تحافه في المكال والقول فيه كالقول في اللبن واللبن نصف ما عزا وأضنا وأقرأ وأطر ما يكون أقل ما يقع عليه اسم العزامة ويكون البائع متطوع بما عاها خير من ذلك ولا يصلح أن يقول غير الطري لأن ذلك كما وصفت غير محدود الأول والآخر والتزييف في اللبن الطرارة نقص على المشتري

(الصوف والشعر)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا خير في أن يسلم في صوف غنم بأعيانها ولا شعرها إذا كان ذلك اليوم واحد فأكثر وذلك أنه قد تاتي الألة عليه فتذنه أو تنقصه قبل اليوم وقد يفسد من وجهه هذا ولا خير في أن يسلم في اللبن غنم بأعيانها ولا زدها ولا ينهها ولا يجنبها أو أن كان ذلك بكل معلوم ووزن معلوم من قبل أن الألة تاتي عليها فتكسها فينقطع ما أسلف فيه منها وتاتي عليها بغير هلاكه فينقطع ما يكون منه ما أسلف فيه منها أو تنقصه وكذلك لا خيرة ولو جلبت حين تشتريها لأن الألة تاتي عليها قبل الاستفاه (قال الشافعي) وذلك أن الألة تراها أضعاف الألة عليها أمر يقطع ما أسلف فيه منها أو بعضها فريده على البائع من الصفه التي أسلفه فيها كإطائه لأنه ما لم صفة من غير منها تحولت إلى غير غيرها وهو لو باع عنانها فكسها نخوة إلى غيرهما ولو لم يحول إلى غيرها كنا جزأ أن يشتري غير عين بعينها وغير مضمون عليه بصفة تكلف التأمين به متى حل عليه فأجزأ في يبيع السليم ما ليس منها التابيع السليم عين بعينها ليحكمها المشتري على البائع أو صفة بعينها ليحكمها المشتري على البائع وضمنها حتى يؤدها إلى المشتري (قال) وإذا لم يجز أن يسلم الرجل إلى الرجل في غير ما ط بعينه ولا في حنطة أرض بعينها لما وصفت من الألة فات التي تنقص في القشرة والزروع كان لبن الماشية ونسلها كله في هذا المعنى تصيبها الألة فات تنقص الزرع والشعر وكانت الألة فات إليه في كثير من الحالات أسرع (قال) وهكذا كل ما كان من سلف في عين بعينها تنقطع من أيدي الناس ولا خير في السلف حتى يكون في الوقت الذي يشترط فيه محله موجود في البلد الذي يشترط فيه لا يختلف فيه مجال فإن كان يختلف فلا خيرة فيه لأنه حينئذ غير موصول إلى أدائه فلي هذا كل ما سلف وقيل له ولا بأس أن تسلف في شيء ليس في أيدي الناس حين تسلف فيه إذا شرطت محله في وقت يكون موجودا فيه بأيدي الناس

(السلف في العم)

(قال الشافعي) رحمه الله كل لهم موجود ببلد من البلدان لا يختلف في الوقت الذي يجل فيه فلا سلف فيه جائز وما كان في الوقت الذي يجل فيه مختلف فلا خيرة فيه وإن كان يكون لا يختلف في حنه الذي يجل فيه في بلد ويختلف في بلد آخر جاز بالسلف فيه في البلد الذي لا يختلف فيه في البلد الذي يختلف فيه في البلد الذي يختلف فيه الآن يكون مما لا يتغير في الجبل فجمع من بلد إلى بلد مثل الشاب وما أشبهها فأما ما كان بلبان لما كور وكان إذا جيل من بلد إلى بلد فغير لم يجر فيه السلف في البلد الذي يختلف فيه وهكذا كل ما سلف في السلف إذا

ولا ينصر كرهت الكرام إلا بعد لصاحبه وإن غرقها بعد أن صم كرامها تلب أو سيل أو حتى ينهب الأرض أو غضبت انتفض الكرام ينجمان يوم تلت الأرض فان تلف بعضها وبقي بعض ولم يزرع قريب الزرع بالخيار وإن شاء أخذا ما بقي حصته من الكرام وإن شاء ودعاهن الأرض لم يسلم له كلها وإن كان زرع بلل عنه ما تلف وزنه حصته ما زرع من الكرام وكذا إذا جمعت البضعة مائة ما عاها من معلوم تلفت بخسب ما عاها المشتري بالخيار في أن يأخذ الحنن حصته من الثمن أو يرد البيع لأنه ليس له كل ما اشتري وكذلك لو أكرى دارا فأنه يمد بعضها كان له أن يحبس منها ما بقي حصته من الكرام وهذا بخلاف ما لا يتبع من عبيد اشتراهم بقبضه حتى

(١) قال السراج البلقيني المراد بالترقة أن يسلم في صوف غنم معتة أو شعرها أو في غير معنة غير الصوف والشعر اه

لم يختلف في وقتها في السلف وفيه السلف وإذا اختلفت بل لم يميز السلف فيه في الحين الذي اختلف فيه اذا كانت من الرطب من الماء كقول

(صفة العموم بما يجوز فيه ولا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله من أسلف في علم فلا يجوز فيه حتى يصفه يقول لهم ما عرذ كرمي أو ذكر ثقب فصاعدا أو جدي وشيع أو ظمير ومبين أو سق ومن موضع كذا أو بشرط الوزن أو يقول لهم ما عرذ ثقب فصاعدا أو صغيرة ونصف لها أو مومنها ويقول لهم شائق ويصفه هكذا ويقول في العبر خاصة بعبر راع من قبل اختلاف الراعي والماعوف وذلك أن لجان ذكورها وانثاهما وصغارها وكبارها وخصياتها وقومها مختلف ومواضع لها مختلف ويختلف لها فإذا حدسمائة كان للثري أدنى ما يقع عليه اسم السملة وكان البائع متلو على باعلي منه أن أعطاه يله وإذا حدسمائة كان أدنى ما يقع عليه اسم الانتاء والبائع متلو على باعلي هو أكثر منه وأكره أن يشتريه أعف بماله وذلك لأن الألف يتبين وإن زاد في العصف نقص على المشتري والعصف في العلم كما وصفت من الجوضة في التبر ليست بصدور ولا على ولا الألف وإذا زادت كان نقصا غير موقوف عليه وإن زاد في السماء تنقش يتلو على البائع على المشتري (قال) فإن شرط مومنها من العلم وزن ذلك الموضع عما فيه من عظم لأن العظم لا يتبين ما يكون فيه الثمن والمصدر والحار من الحنطة ولو ذهب بجزء أو فسد العلم على أحد مومني منه على العظام الما يكون فساد العلم وإن لم يميز وإن يجوز بيع عظامه معه لا خلاط العلم بالعظم من الثوري في الزنا إذا اشترى وزلا أن التواتر فيمن التزويج أن التزويج إذا أخرجت نواتها لم يبق بقاها إذا كانت نواتها فيها (قال الشافعي) ينباع الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم التزويج فيهم ولم يعلم بها نواتها (قال) قد ألقاه عظامه فقلت الأستاذة أبا زيد التزويج فيهم على أن يبيع العلم بالعظم في معناها أو أجوز فكانت خيما وشبرا وأثر العلم الناس اختلفوا فيه (قال) وإذا أسلف في شصم البطن أو الكلى ووصفه وزنه هو جائز وإن قال شصم لم يميز لا اختلاف شصم البطن وغيره وكذلك إن أسلف في الألبات فتوزن وإذا أسلف في شصم حتى يصفه صغيرا أو كبيرا وما عرذ أو شائنا

(علم الوحش)

(قال الشافعي) رحمه الله وعلم الوحش كله كما وصفت من لحم الانيس إذا كان يلد يكون بهما موجودا لا يختلف في الوقت الذي يولد فيه به حال السلف فيه وإذا كان يختلف في حال ووجد في أخرى لم يميز السلف فيه إلا في الحال التي لا يختلف فيها قال ولا أحبه يكون موجودا بل إذا ألد الأعداء وذلك أن من البلدان ما الوحش فيه وإن كان به منها وحش فقد يخطئ سائده ويبيده والبلدان وإن كان منها ما يحمته لم يميز فيه في كل يوم أو بها بعض العمودون بعض فإن القسم تشكل أن تكون موجودة والابل والبقر فيؤخذ الشصم بالسليم بان يدع في فوه صاحب حقه لان الذبح يمكن بالشراء ولا يكون الصدق يمكن بالشراء والاشد كما يمكنه الانيس فإن كان يلد بتعذره لم الانيس أو شئ منه في الوقت الذي يولد فيه لم يميز السلف فيه في الوقت الذي يتعذره فيه ولا يجوز السلف في علم الوحش إذا كان موجودا يلد الأعلى ما وصفت من علم الانيس أن يقول لهم نبي أو أرنب أو تيسل أو بقرو وحش أو جرو وحش أو شصم بضمه ويصفه صغيرا أو كبيرا ويوصف العلم كما وصفت وسبنا أو شصم أو كرمي في العلم لا يخلقه في شئ إلا أن تدخله خجلة لا تدخل لحم الانيس أن كان منه شئ يصاد بشئ يكون له معه طيبا وآخر يصاد بشئ يكون له معه غير طيب شرط صيد كذا دون صيد كذا فإن لم يشترط شئ أهل العلم فإن كانوا

حدس به عبيده الحمار بين أخذه يبيع الثمن أو يذله لم يسله ما هو غير معيب والمسكن ينقص من المسكن كذلك وإن مر بالارض حادة فأسدزعه أو أساه حريق أو جراد أو غير ذلك فهذا كله خاصة على الزرع لأعلى الأرض كالوا كرمي منه دار الابل فاحرق الزولو أكثر أهله رعا قضا فله أن يزرعها بالضر بالارض إلا ضررا الفص وإن كان يضر به مثل عروق تنقش فيها فليس فله أن فصل فهو متعدد ورب الأرض بالبلدان شاة أو شدة الكسراء وما نقصت الأرض عما نقصها زرع القمح أو أخذه منه كرامتها (قال السرخي) رحمه الله يشه أن يكون الاول أولى لأنه أغلما أكثرى وزاد على الكرى ضررا

بمنزلة في بعض الهمم الفساد فالفساد عيب ولا يلزم المشتري فان كانوا يقولون ليس بفساد ولكن كسر صد
أطيب فليس هذا بفساد ولا يرد على البائع ويلزم المشتري وهذا يدخل القسم فيكون بعضها أطيب لحسان
بعض ولا يرد من جهة شيء إلا من فساد (قال) ونحو ما يمكن السلف في الوشش فالقول فيه كالقول في الانيس
فانما يجوز بصفة وسن وجنس ويجوز السلف في علم الطير كله بصفة ومجاعة وانما هو وزن غير أنه لا ين
له وانما يباع بصفة مكان السن كغيره وصغير وما احتل أن يباع بعضها بصفة موصوفة وما لم يحتل أن
يباع أصغر وصف طائر ومجاعة وأسلم فيه وزن لا يجوز أن يسلّم فيه بعدد وهو علم انما يجوز العدد
في الحى دون المذبح والمذبح طعام لا يجوز الا موزن واذا أسلم في علم طير وزان لم يكن عليه أن ياخذ في
الوزن وأسه ولا يجلب من دون الخفذين لأن رجليه لاهم بهما وان رآه انقصا العلم كان معروفاً لا يبيع
عليه اسم المقصود قصد

(الحيتان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحيتان اذا كان السلف يعمل فيها في وقت لا ينقطع ما أسلف فيه من أيدي
الناس بذلك البلد جاز السلف فيها واذا كان الوقت الذي يعمل فيه في بلد ينقطع ولا يوجد فلا خير
في السلف فيها كالحق في علم الوشش والانيس (قال) واذا أسلف فيها أسلف في ملء وزن وأطرى وزن معلوم
ولا يجوز في السلف فيه حتى يسمى كل حوت منه بحصة فله مختلف اختلاف القوم غيره ولا يجوز أن
يسلف في شيء من الحيتان الا بوزن فان قال قائل ففد تحريم السلف في الحيوان عددا موصوفاً ففرقته
وبين الحسان قبل الحيوان يشتري بعينين أحدهما المتعتمة في الحياتوى النخعة فتعفى فيه الحصة
والثانية تلبس بمقوكل فأجرت بشرائها حصة النخعة وتسمى الحصة ولا يجوز أن يسلّم فيه إلا بوزن
قال أيبعل شاة ثنية ماعز ولم يشترط وزاناً لانه لا يعرف قدر القوم بالصفة وانما يعرف قدره بالوزن
ولان الناس انما اشتروا من كل ما يؤكل ويشرب الجسراف مما يباعون فاما ما ضمن فليس يشتر ويحزقها
(قال) والقياس في السلف في علم الحيتان بوزن لا يلزم المشتري أن يوزن عليه الذنب من حيث يكون لاهم
فهو بوزنه ما يقع عليه اسم ذنب مما عليه علم ولا يلزمه أن يوزن عليه في الرأس ويلزمه ما يقع ذلك الا أن
يكون من حوت كبير يسمى وزان الحوت مما أسلفه موصوفاً منه ولا يجوز أن يسلّم فيه الا
في موضع اذا احتل ما يقتل الغنم أن يكون جدي موضع منه ما سلف فيه وصف الموضع الذي سلف
فيه واذا لم يحتل كان كالوصف في الطير

(الرؤس والاصطكاك)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز زعدي السلف في شيء من الرؤس من سفارها ولا كبارها ولا الاكل
لانما يجزى السلف في شيء سوى الحيوان حتى يحدده بذر أو كيل أو وزن فاما عند منفر دقاً ونكلاً ثم
قد يكون ثمنه ما يقع عليه اسم الصغير وهو شتان وما يقع عليه اسم الكبير وهو شتان فكلما لم يحدده كما
حددت في مثله من الوزن والذرع والكيل أجزأه غير محدود وانما ترى الناس تركوا وزن الرؤس لما فهم من
سقطها الذي يطرح ولا يؤكل مثل الصوف والشعر عليه مثل أطراف سفار رؤسهم ووجوههم وخدوهم وما
أشبه ذلك مما لا يؤكل ولا يعرف قدر منه غير أنه فيه غير قليل فلو وزنوه زواضعه غير ما يؤكل من صوف
وشعر وغيره ولا يشبه الثوب في الثمر لانه قد ينتفع بالثوب ولا القشر في الجوز قد ينتفع بقشر الجوز وهذا
لا ينتفع به في شيء (قال) ولو تحمل رجل فأجاز له يجر عسلى أن يؤمرها حدياً يميز الاموز بالله

كر جعله أكثر منزلاً
يدخل فيه ما يعمل
سقطه جعل فيه أكثر
فاخذ ذلك المنزل ففسد
استوفى مكانه وعليه قبة
ضروء وكذلك لو أكثر
منزلاً سفلما جعل فيه
القصارين أو الحدادين
فتقطع البناء ففسد استوفى
ما أكثره وعليه
بالتعدي ما يقع للمنزل
(قال الشافعي) رحمه
الله وان قاله أزرعها
ما شئت فلا يخس من
ذرع ماشاء ولأورد
الفراس فهو غير الزرع
وان قال أزرعها أو
اغرسها ما شئت
فالكسراء جاز (قال
المزني) أولى بقوله
أن لا يجوز هذا لانه لا
يدري بفرس أكثر
الأرض ففكر الضرر
على صاحبها ولا يفرض
قتل أرضه من التصان
بالفرس فهذا في معنى
الجهول ولا يجوز في
معنى قوله والله التوفيق
(قال الشافعي) وان
انقصت سنوهم يكن لرب

الارض ان يقطع غرسه
حتى يعطيه قيمته وقبته
ثم يتركه ان كانت فيه
يوم يعلقه (قال
الشافعي) رحمه الله
ولرب الخراسان شاه
أن يعلقه على أن
عليه ما نقص الارض
والخراسان كالبنا اذا
كان باذن مالك الارض
مطلقا وما اكرت
فلقد اوقضوا لهم بزرع
ولم يكن حتى انقضت
السنه فعليه كراء المثل
(قال المير) رحمه
الله القياس عندى
وبالله التوقي انه اذا
اجله ارجلا يفرس
فيه فانقضت الاجل
او اذنه يباقي عرصة
ه سنين وانقضت
الاجل ان الارض
والعرصة مردودتان
لاه لم يعرفوا فليطبع
رذائله ليس فيه حق
على اهله ولا يجبر
صاحب الارض على
شره افراس ولا يئاه الا
أن يشاء والله عز وجل
يقول الا أن تكون

تعالى أعلم ولا حازه وجميعه من اهل الفقه ما هو ابعده منه (قال الشافعي) وقد وصفت
في غير هذا الموضع أن البيوع ضربان أحدهما بيع عن قائمة فلا بأس أن يتابع بتقديره اذا قضت العين
أو بيع عن شيء موصوفه مضمون على نفسه ما بقيه لا بدعاجلا أو إلى أجل وهذا يجوز حتى يدفع المشتري عنه
قبل أن يتفرق للتبايعان وهذا من مستو بان اذ شرط فيه أجل أو ضمان أو يكون أحد البيعين نقدا
والآخر دين أو مضمون قال وذلك أنى اذا بعك سلعة ودفعته اليك وكان ثمنها إلى أجل فالسلعة تنفذ والثمن إلى
أجل معروف واذا دفعت السه مائة دينار في طعام موصوف على أجل فالسهم مائة تنفذ والسلعة مضمونة بأنى
بها صاحبها لا بد ولا يخفى في دين بدن ولو اشترى رجل ثلاثين رطلا لهما بد دينار ودفعه بأخذ كل رطل مائة فشكل
أول معلها حين دفع أو خروا إلى شهر وكانت مفعقة واحدة كانت فاسدة ورد مثل اليوم الذي أخذ وأقبله
ان لم يكن له مثل وذلك أن هذا دين بدن ولو اشترى رطلا منفردا أو تسعة وعشرين بعدد في صفقة غير مفعقة
كل الرطل جائزا والتسعة والعشرون منتقصة وليس أخذه أو زله اذالم يأخذها في مقام واحد بالثمن يخرج
من أن يكون ديناً الأثرى ما ليس له أن يأخذ رطلا بعد الأول الا بعدة تأتي عليه ولا يشبه هذا الرجل يشتري
الطعام بدن ويأخذ في كتبه لأن عمله واحد وله أخذه كله في مقامه الا أنه لا يقدر على أخذه الا هكذا
لا أجل ولا يجل هذا حازان يشتري دينار ثلاثين صاعا خنعة بأخذ كل يوم صاعا (قال) وهذا هكذا في الربط
والفا كته وغيرها كل شيء لم يكن له قبضة ساعة يتابعه معا ولم يكن له قبضة ساعة شيء من حين يسرع
في قبضه كله لم يجز أن يكون ديناً (قال) ولو حاز هذا في الصمباز في كل شيء من ثياب وطعام وغيره
(قال الشافعي) ولو كان فاعل هذا في الصمباز وقال هذا مثل الذي ارتكباها الرجل إلى أجل فحب عليه
من كرائها بقدر ما سكن (قال) وهذا في الدار وليس كما قال ولو كان كما قال كان أن يقبس الصمباز الطعام
أعلى من أن يقبسه بالسكن لبعده السكن من الطعام في الأصل والفرع فان قال فافرق بينهما في النزع
فقل رأيتك اذا أكرمتك دارا شهر او دفعتك اليك فم تكبها أحب عليك الكراء قال نعم قلت
ودفعتك اليك فطرفة عين اذا نزلت المدة التي أكرمتك اليها أحب عليك كرائها قال نعم قلت أن رأيت اذا
بعتك ثلاثين رطلا لهما إلى أجل ودفعتك اليك رطلا ثم مررت ثلاثون يوما ولم تقبض غير الرطل الأول أرى
من ثلاثين رطلا كرائك من سكن ثلاثين يوما فان قال لا قبل لانه يحتاج في كل يوم إلى أن يبرأ من رطل
لحم دفعه اليك لا يبرأه ما قبله ولا الممتنة الا بدفعه قال نعم ويقاله ليس هكذا الدار فاذا قال لا قبل
أفكر اهرامه مفرقة في الأصل والفرع والاسم فكيف تركت أن تقبس الصمباز كوال الذي هو في مثل
معناه من راو الوزن والكيل وقسعه على يشبهه أو رأيت اذا أكرمتك تلك الدار بيعتها فانت بدمت
أكثرني أن أعطيك دارا بصفتها فان قال لا قبل فاذا ابعك لهما مفعقة وله مائة فانت ماعنته بلزمه أن
يعطيك لهما مائة مفعقة فاذا قال نعم قبل أقرامه مفرقة في كل أمرهما فكيف تقبس أحدهما لا تح
واذا أسلف من موضع في الصمباز بعينه بوزن أعطى من ذلك الموضع من شاة واحدة فان يفرق ذلك
للموضع عن مبلغ صفقة الصمباز اعطاه من شاة غير ما مثل صفها ولو أسلف في طعام غيره فأعطاه بعض طعامه
أجود من شرطه لم يكن له عليه أن يعطيه ما بقي منه أجود من شرطه اذا أوفاه شرطه وليس عليه أكثر منه

باب السلف في العطر وزنا

(قال الشافعي) رحمه الله وكل ما لا ينقطع من أيدي الناس من العطر وكانت له صفة يعرف بها وزن جاز
السلف فيه فاذا كان الاسم منه جميع أشياء مختلفة الجوده لم يجوز حتى يسي ما أسلف فيه منها كما يجمع
التراسم الثمر وشرقيها أسماء ثنائين فلا يجوز السلف فيها إلا بأن يسمى المصنف الذي أسلفه ويسمى
جيداً منه ويدى ضا في هذا أصل السلف في العطر وقبضه فالتعزيمه الأشهب والأخضر والأبيض

تجارة عن راض منكم
وهذا اقتنع به ما له الآن
يشترى ما بالارض شرابه
فان التراضي (قال
الشافعي) رحمه الله
فاذا اكثري داراسنة
ففسها رجل لم يكن
عائيه كسرا لاله
لم يسلم لها كثرى
واذا اكثري ارضمن
أرض العنبر واخراج
فعلبه فيها اخرجت
الصدقة خاطب الله
تعالى المؤمنين فقال
وأوضحه يوم محاسبه
وهذا مال مسلم
وحصاد مسلم فالر كاه
فيه واجبة ولو اختلفا
في كسره دابة الى
موضع أوفى كراهيها
في اجاره الارض تحالفا
فان كان قبل الركوب
والزرع تحالفا وترادا
وان كان بعد ذلك كان
عليه كراه المثل ولو قال
رب الارض بكر امر قال

(١) قوله اذا كانت
تعذر جعلها الخ كذا
بالاصول التي يدينها
وامل اه معصيه
(٢) قوله الحشفة
بالصرك أي حشرة
ناشبة في الصرك في
التموس امه معصيه

وغيره ولا يجوز السلف فبمحق يسمى اشهب او اخضر جيد او رديا وقطعا بمحاووزن كذا وان
كثرت ريد ايض سميت ابيض وان كثرت ريد قطعة واحدة سميت قطعة واحدة وان لم يسم هكذا او
سميت قطعا بمحاو لم يكن ذلك مقتنا وذلك انه متباين في الثمن وبخر من أن يكون بالصفة التي سلف
وان سميت عنرا ووصفت لونه وجوده كان ذلك عنبر في ذلك اللون والجودة مصغارا اعطاهم وكبارا وان كان
في العنبر شيء مختلف بالبلدان ويعرف ببلده انه لم يخر حتى يسمى عنبر بلد كذا كما لا يجوز في الشب حتى
يقول مرويا وهو روا (قال) وقد نزع بعض اهل العلم بالسلك انه سر تدابة كالنبي لثقه في وقت من
الاقوات وكانه ذهب الى انه دم يجمع فكا به يذهب الى أن لا يحبل للتطبيق لما وصفت (قال) كيف حال
لأن تحيزا لتطبيق شيء وقد أخبرك اهل العلم أنه ألقى من و ما ألقى من شيء كان عندك في معنى البسة
فلما كاه (قال) فقلت له قلت خبيرا واجعا وقريبا قال فاذ كرفيه القياس قلت ان لم يردك قال
سألتك عنه فاذ كرفيه القياس قلت قال الله تبارك وتعالى وان لكم في الانعام لمبر ونفسيكم مما في
بطونه من بين غرث ودم بانها الساسات فالشارين فأحل شايخ من من إذا كان من من يجمع معنيين
الطيب وان لم يسعونه بنقصه خروجه من من لا يعود كما به مثله وحرم الدم من من هو في فحل
لاحدان بأكل دما مسفوحا من ذبح أو غيره فلو كان حرم الدم لا يعود حتى من من أحل من المذبح
ولكن حرمناه لخاصته ونقص الكتاب به مثل البول والرجع من قبل الله ليس من الطبيب في السابغ
ما وجب عليه مما يخر من من الحى من الدم وكان في البول والرجع يدخله طبيا ويخرج في خبثا لو حدث
الذي يخر من من حلالا ووجدت البسة يخر من من البسة حاجة فتكون حلالا لان هذا من الطبيب فكيف
أنكرت في المسك الذي هو غاية من الطبيب اذا خرج من من أن يكون حلالا ونهبت الى ان تشبه بعضو
قطع من من والعضو الذي قطع من من لا يعود فيه ابداء بين فيه تقصوه هذا يعود ذمت عمله قبل يقطع
منه فهو البين والبينة والولد اشبه هو بالدم والبول والرجع اشبه بقل بالبن والبينة والولد اشبه
اذا كانت تعود (١) بمجالها اشبه منه بالعضو يقطع منها واذا كان طيبا من البن والبينة والولد يقطع وما
دونه في الطيب من البن والبينة يقطع لانه طيب كان هو حل لانه أعلى في الطيب ولا يشبه الرجع الخبيث
(قال) فما انفرت قلت (أخبرنا) الزنجيني عن موسى بن عتبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى الضائي
أواق مسك فقال لامسلة اني قد أهديت للضائي أواق مسك ولا راء الا قد مات قبل ان يصل اليه
فان جاء تناو هت لك كذا فقامه فوهبها ولغيره لمنه (قال) وسئل ابن عمر عن المسك احنوط هو فقال أو
ليس من أطيب طيبكم وتطيب بعد المسك والذرة وفيه المسك وابن عباس قال في رجل يخر موقها بالمسك
ولم أر الناس عندها اختلفوا في ابا حشبه (قال) فقال لي قال خبرت أن العنبر شيء يشد من من جوفه
فأحلت حشبه قلت أخبرت عن من أتى به أن العنبر نبات بخلفه الله تعالى في شفاف في الصر
فقال لي منهم نفر جئتني الى الجيرة فالتفتها واخبرني ننظر من موقها الى حشفة (٢) خارجه من الماسنها
علم اعتبره أصلها مستطيل كمنقوشة الشاة والعنبر معدونة في فرعها ثم كانتا معا هدا فتراها فاعظم فتراها أخذها
رجاء أن تزيد عظما فمسترجع فركت البصر فقطعت ما فخرجت مع العرج ولم يختلف على أهل العلم بها
وصفوها وانما غلط من قال انه يحد صوت أو طير في كاه لثقه وليس رجه وقد نزع بعض أهل العلم
أنه لا تاد كاه دابة الا قتلها فموت الحوت الذي بأكله في بئس الصر فبوخ فنيش بطنه فيستر جسته قال
فما تقول فيما استخر من من بطنه قلت يغسل عنقه في أصابه من اذا هو يكون حلالا لان بيعه ونسب
به من قبل أنه مسجود غلط غير معتبر لا يخالطه شيء الا يخالط فيه كاه انما يسبب ما ظهر منه كما
يصيب ما ظهر من الخلد في غسل فيطهر ويصيب الشئ من الذهب والفضة والنحاس والرماس والمعدن

المزروع عليه فاقول
 قسول رب الارض
 معينه ويطلع الزارع
 زرعه وعسى الزارع
 كراء مثله الى يوم قلع
 زرعه وسواء كان
 في امان الزرع او غيره
 (قال المزي) رحمه
 الله هذا خلاف قوله
 في كتاب العارية في
 راكب العارية بقوله
 امرته لم يفسد بل
 اكره شكها ان القول
 قول الراكب معينه
 وخلاف قوله في
 النقال بقوله صاحب
 الشوب بقوله اجرة
 ويقول النقال باجرة
 ان القول قول صاحب
 الشوب وأولى بقوله
 الذي قطع به في كتاب

(١) قوله عن اذينة
 كذا في نصحتين وفي
 نسخة عن أبيه والذي
 في المسند عن ابن
 اذينة ولم ينفذ على
 ما رحمه فيما رجعت اليه
 من الخلافة والقامور
 فراجع كنه معجمه

فيسئل فطهر والادب (قال) فهل في العنبر خمر قلت لا أعلم احدا من اهل العلم خالف في أنه لا بأس
 ببيع العنبر ولا احدا من اهل العلم بالعنبر قال في العنبر الاما قلت لك من أنه نبات والنبات لا يخرم منه شيء
 (قال) فهل له أثر قلت نعم (عن ابن الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن طاوس
 عن أبيه عن ابن عباس سئل عن العنبر فقال ان كان فيه شيء ففقه الجنس (عن ابن الربيع) قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن اذينة (١) أن ابن عباس قال ليس في العنبر كذا فأنما
 هو شيء كسرة البصر (قال الشافعي) ولا يجوز بيع المسك وزنا في غارة لأن المسك مغب ولا يدري كم
 وزنه ومن وزن حافيه والعود يتفاضل تفاضلا كثيرا فلا يجوز حتى يوصف كل صنف منه وبلده ومنه
 الذي يميزه بينه وبين غيره كالابيض في الشب الاما وصفت من تسعة أجناسه وهو أشد ثباتا من التورعيا
 وأيت المتأنسه عما تى دينار والمتأنس صنف غيره بخمسة دنائير وكلاهما ينسب الى الجودق من صنفه وهكذا
 القول في كل متاع العطارين مما يتباين منه بلبا ولون أو عظم لم يميز السلف فيه حتى يسمى ذلك ولا يتباين
 بشئ من هذا وصف بالجودق والرداء وبيع الاسم والوزن ولا يجوز السلف في من يمتثل به غير الاخا
 من العنبر والفس السلك من الربيع فان شرط ثباته أو شيئا يقتضيه وزنا كان شرطه وليست
 مما تنفصه أو شيئا يمتثل به غيره من لا يعرف قدر هذا من قدر هذا لم يميز السلف فيه (قال) وفي القارآن
 كان من صيد البحر مما يعيش في البحر فلا بأس بها وان كانت تعيش في البر وكانت فارا لم يميز بيعها
 وشراؤها اذا لم يذبح وان ذبح فلا باع لها لم هو فلا بأس ببيعها وشراؤها وقال في كل جلد على عطر
 وكل ما خفي عليه من عطر ودواء الصبغة وغيره مثل هذا القول الآله لا يجعل بيع جلد من كلب ولا خنزير وان
 دبح ولا غيره دبرغ ولا شئ منهما ولا من واحد منهما

(باب متاع الصبغة)

(قال الشافعي) رحمه الله متاع الصبغة كله من الادوية كتناع العطارين لا يختلف فيما يتباين يحنس
 أولون أو غير ذلك بشئ ذلك الجنس وما يتباين وزنا وجددا واعتقافا له اذا انقهر لم يعمل عليه جددا
 وما اختلف منه بغيره لم يميز كالمات في متاع العطارين ولا يجوز أن يسلق في شئ منه الا وحده أو معه غيره كل
 واحد منهما معروف الوزن وأخذهما متيزين فاما أن يسلق منه في صنفين مختلفين أو ما صنف مثل
 الادوية الحبيبة أو المجموعة بعضها الى بعض بغير عيّن ولا تعيب فلا يجوز ذلك لانه لا يوقف على حسنة
 ولا يعرف وزن كل واحد منهما ولا جودته ولا دماؤه اذا اختلف (قال الشافعي) وما يوزن مما لا يؤكل
 ولا يشرب اذا كان هكذا فاقسامه الى ما وصفت لا يختلف واذا اختلف سمي أجناسه واذا اختلف في ألوانه
 سمي ألوانه واذا تقارب سمي وزنه وفي هذا الباب وقيل (قال) وما خفت معرفته من متاع الصبغة
 وغيره مما لا يخلص من الجنس الذي يخالقه وما لم يكن منها اذاري دعته معرفته عند اهل العلم العدول من
 المسلمين لم يميز السلف فيه ولو كانت معرفته طاعة عند الأطباء وغير المسلمين والصبغة غير المسلمين أو عبيد
 المسلمين أو غير عدول لم أجز السلف فيه وانما أحيز فيما أحجز معرفته عامة عند عدول من المسلمين من اهل العلم
 به وأقل ذلك أن أجعله عند ابن شريهان على تجزئه وطا كان من متاع المسادة من شئ يخرم لم يجعل بيعه
 ولا شراؤه وما لم يجعل شراؤه لم يميز السلف فيه لان السلف يبيع من السبع ولا يجعله ولا يشربه وما كان
 مناهل الشجر الذي ليس فيه يخرم الا من جهة أن يكون مضرا فكان مما لم يجعل شراؤه السم لم يؤكل ولا يشرب
 فان كان باعيا به من طاهر شئ لا يصل الى جوفه يكون اذا كان طاهرا مأمورا ولا ضرره على أحد موجود
 للنفعة فدا مقلابا بشرائه ولا خفي في شراؤه يخالطه لحوم الحيات التي باقى وغيره لان الحيات يجرمان

الزراعة وقد ثبتته
في كتاب العارية

(أحياء الموات من
كتاب وضعه بقطعه
لا أعلم منه)

(قال الشافعي) رحمه الله بلاد المسلمين شيان
عاصم وموت فاعاصم
لا هله وكل ما صلح
العاصم من طريق
وقته وموسيل ماء
وغيره فهو كالعاصم في
أن لا عاك على أهله
الابانهم والموات

شيان موت ما قد كان
عاصم الله معروف في
الاسلام ثم ذهبت
عمارة فصاروا تافهات
كالعاصم لا هله لا عاك
الابانهم والموات الثاني
ما لا عاك أحد في
الاسلام يعرف ولا
عمارة ملك في الجاهلية
اذ لم يملك فذلك الموات
الذي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من
أحيوا مواتا فهو له
وعطية صلى الله عليه
وسلم عامة لمن أحيوا
الموات أثبت من عطية

الان من غير الطيات ولانه مخالطة مشته ولان مال لا يؤكل لحمه من غير الاكسين ولا يؤمل مال لا يؤكل لحمه ولا غيره والاوال كاهلجته لا تحل الا في ضرورة فعلى ما وصفت هذا الباب كله وقبائه (قال) وجماع ما يحرم كاله في ذوات الارواح خاصة الاما حرم من السكر ولا في شيء من الارض والنبات حرام الا من جهة أن يضر الكسم وما أشبهه فادخل في الدوام من ذوات الارواح فكان يحرم الماء كقول فلا يحصل وما لم يكن يحرم الماء كقول فلا بأس

(باب السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع اصحاب الجوهر)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عندي السلف في اللؤلؤ ولا في الزبرجد ولا في البقوت ولا في شيء من الحجارة التي تكون حلياً من قبل أن يلوغت سلفت في اللؤلؤ من حرجة صافية وزنها كذا وكذا أو مسفتها مستطيلة وزنها كذا كان الوزن في اللؤلؤ مع هذه الصفة تستوي صفاته وتبين لأن منه ما يكون أثقل من غيره فتفاضل بالثقل والجودة وكذلك الباقوت وغيره فإذا كان هكذا فبما وزن كان اختلافه لم يوزن في اسم الصغرى والكبرى أشداً اختلافاً ولو لم أقدمه من قبل الصفاه وان تباين وأعطيته أقل ما يقع عليه اسم الصفاة أقدم من حيث وصفت لأن بعضه أثقل من بعض فتكون الثقبلة الوزن بينا وهي صغيرة وأخرى أخف منها ووزننا على وزنها وهي كبيرة فتبينان في الثمن تبايناً متفاوتاً لا أبسط أن أصفاها العظم أبداً اذالم توزن لأن اسم العظم لا يبسط اذالم يكن معه وزن فلما تباين اختلافهما بالوزن كان اختلافهما غير موزونين أشد تبايناً والله تعالى أعلم

(باب السلف في التبرع بالذهب والفضة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف ذهاً أو فضةً أو عرضاً من العروض ما كان في تبرعها من أحد يد أو أنك يوزن معلومة وصفة معلومة والقول فيه كالكقول فيما وصفت من الاسلاف فيه أن كان في الجنس منه شيء يتباين في ألوانه فيكون صنفاً بعضاً خراً جرح وصف اللون الذي يسلف فيه وكذلك أن كان يتباين في اللون في أجناسه وكذلك أن كان يتباين في لونه وقسوه وكذلك أن كان يتباين في خلاصه وغير خلاصه لم يجز أن يترك من هذه الصفة شيئاً الا وصفه فان ترك منه شيئاً واحد افسد السلف وكذلك أن ترك أن يقول جيداً أو رديئاً ففسد السلف وهكذا هذا في الحديد والراصص والاكمل والراووق فان الراووق يختلف مع هذا في رفته ونخاعته يوصف بذلك وكل صنف منه اختلف في شيء في غيره وصف حيث يختلف كما قلنا في الامر الاول وهكذا هذا في الزرنيخ وغيره جميع ما وزن مما يقع عليه اسم الصنف من الشب والكبريت وحجارة الا كمال وغيرها القول فيها قول واحد كالكقول في السلف فيما قبلها وبمدها

(باب السلف في صمغ الشجر)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا السلف في اللبان والمصطكي والغراء وصمغ الشجر كلها ما كان منه من شجرة واحدة كاللبان وصف باليباض وأنه غير كرفان كان منه شيء يعرفه أهل العلم به يقولون له كذا إذا مضغ فسد وما كان منه من شجرة شتى مثل الغراء وصف بشجرة وما تباين منه وان كان من شجرة واحدة وصف كما وصفت في اللبان وليس في صغره هذا وكبيره تباين يوصف بالوزن وليس على صاحبه أن يوزنه فيه عرفه أو في شجرة متقاربة مع الصفة لا توزن له الصفة المتحضة

(باب الطين الاريني وطين الصبرة والختم)

(قال الشافعي) رحمه الله وقد رأيت طيناً يرغم أهل العلم أنه طين أرمني ومن موضع منها معروف وطين

من بعدهم من سلطات
وغیره سواء كان الی
جنسية طاهرة
نفسا وحيث كان وقا
أقطع النبي صلى الله
عليه وسلم الدور فقال
حق من بني زهرة يقال
لهم بنوعيد بن زهرة
تكتب عن ابن أم عبد
فقال لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم
استعنى الله اذن ان الله
عز وجل لا يقدر سامة
لا تؤخذ فيهم الضعيف
حقه وفي ذلك دلالة
على ان النبي صلى الله
عليه وسلم أقطع
بالمدنية بين ظهراني
حجارة الانصار من
النازل والنضل وان
ذلك لاهل المعامرو دالة
على ان ما قارب العاصم
يكون منه مواب والموازي

(١) قوله عرفت حاجة
التي كذا بالاصول
ولحق بشرا في رواية أو
على المعنى والاقتضى
صريحه قبل وثبت
من حاجة النبي الخ
كتبه معصية

يقال له لمن العبرة والخبر ودخلان معاني الادوية وسعت من يدى العلم بما يزعم انها يقشان بطين
غيره الا ينفع منفعتهما ولا ينفع موقعهما ولا يسوى مانه رطل منه رطلان واحد منهما ورايت طينا عندنا
بالبحر من طين الجبال يشبه الدين الذي رأيتهم يقولون انه ان رضى (قال الشافعي) فان كان معمارا بآيت
ما يختلط على الخالص بينه وبين ما سعت من يدى من اهل العلم به فلا يختص فلا يجوز السلف فيه بمجال وان
كان وبعد عدلان من المسلمين يخلصان معرفته بشئ بين لهما ما جاز السلف فيه وكان كما وصفنا قبله مما يسلط
فيه من الادوية والقول فيه كقول في غيره ان تبين باون او جنس او بلد لم يجوز السلف فيه حتى يوصف لونه
ونحسه ويوصف وزن معلوم

(باب بيع الحيوان والسلف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله عليه قال ما اثنى عن زيد بن اسر عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم استسلف بكر افجاءه ابل من الصدقة فقال أورا فاع أم يري رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
أقضى الرجل بكروه فقلت يا رسول الله اني اتم أحد في الابل الاجلا خيرا واربعا فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اعطه اياه فان خيرا للناس أحسنهم قضاء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن سفان الثوري عن سبعة بن
كهول عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) فهذا الحديث
الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أخذ وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضمن بصيرا بصفة
وفي هذا ما دل على انه يجوز ان يضمن الحيوان كله بصفة في السلف وفي بيع بعضه ببعض وكل امرأ من رقه
الحيوان بصفة أو جنس وسن فكذلك البقرة بصفة وضرب ووزن وكالطعام بصفة وكل وفيه دليل على انه
لا بأس ان يضمن أفضل مما عليه مطروحا من غير شرط وفيه أحاديث سوى هذا (أخبرنا الربيع) قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الثب بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال جاءه عبد
فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يسمع أنه عدي فبايعه سيده يريد فقال النبي صلى الله عليه
وسلم به فاشتراه بعدد من أسود بن ثعلبة لم يبايع أحدا بعد حتى يسأله أعده هو أم حر (قال) وهذا أنا أخذ
وهو أجازة بعدد من وأجازة ان يدفع عن شئ في دفعك كون قبضه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الصكريم الجزري أخبره أن زياد بن أبي مريم مولى
عثمان بن عفان أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مسد قاه فجاها يظهر مسان فلجأه النبي صلى الله
عليه وسلم قال هلكت وأهلك فقال يا رسول الله اني كنت أبيع البكرين واللاتة بالبيع الحسن يا سيد
وعلمت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذاك اذن (قال الشافعي)
وهذا ما منع لا يثبت بئله وانما كتبناه ان الثقة أخبرنا عن عبد الله بن جبر بن حفص وأخبرني عنه ذلك
ابن جبر بن حفص (قال الشافعي) قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قال هلكت وأهلك تأمئت
وأهلك أموال الناس يعني أخذت منهم ما ليس عليهم (١) وقوله عرفت حاجة التي صلى الله عليه وسلم
الى الظفر يعني ما يعطيه اهل الصدقة في سبيل الله ويعطى ابن السبيل منهم وغيرهم من اهل السهانة عند
نزول الحاجة بهم اليها والله تعالى اعلم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن
ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بيع بيعين فقال قديكون بيعين من بيعين (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد عن علي بن أبي
علي طلب ما جلا به يدى عصفير بغيرين بغيرا الي أجل (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أهره مضمونة عليه وفيها صاحبها بآية
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين واحد

الى أجل فقال لا بأس به (أخبرنا الريح) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد بن المسيب أنه قال لا رباقي الحيوان وأما عن من الحيوان عن ثلاث عن الضامير والملاقي وحبل الحيلة والمضامين ما في ظهورها جمال والملاقي ما في بطون الأناث وحبل الحيلة كان أهل الجاهلية يثبتونه فإن الرجل يتلع الجوز والى أن تلج الحلقة ثم يخرج ما في بطنها (قال الشافعي) ومنه عن هذا كنهه عنه والله أعلم وهذا الأبيع عين ولاصة ومن يسوع القرو ولا يحل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حبل الحيلة وهو موضوع في غيره هذا الموضوع (أخبرنا الريح) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريح عن عطاء الله قال وليتبع البعير بالبعيرين بدأ يسوع على أحدهما زيادة ورق والورق نسيته قال ومن هذا كله أقول ولا بأس أن يسلف الرجل في الأبل وجسم الحيوان بسن وصفة وأجل كاسلف في الطعام ولا بأس أن يبيع الرجل البعير بالبعيرين مثله أو أكثر بدأ يسوع إلى أجل وبعير بالبعيرين ووزن قدرهما هذا بدو نسيته إذا كانت إحدى البعيرين كاهنا نقدا أو كاهنا نسيته ولا يكون في الصفقة نقد ونسيته لا إلى أي ذلك كان نقدا ولا أنه كان نسيته ولا يقارب البعير ولا يباعه لأنه لا رباقي حيوان يحوان استدل لا لأنه ما بيع من اليسوع ولم يجره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه خارج من معنى ما حرم بخصوص فيه الخليل ومن بعده من ذكرنا وسكتنا عن ذكره (قال) وإنما كرهت في التسليم أن تكون إحدى البعيرين نسيته بعضهما نقدا وبعضها نسيته لا إلى أي أسلف بعيرين أحدا الذين أسلف نقدا والآخر نسيته في بعيرين نسيته كان في البعيرين دين دين ولو أسلف بعيرين نقدا في بعيرين نسيته إلى أجلين مختلفين كانت قيمة البعيرين المختلفين إلى أجل مجهول من قيمة البعيرين النقدا لهما لو كانا على صفة واحدة كان الاستحسانهما أقل قيمة من المتقدم فله فوفعت البعير للآخر ولا تعرف حصة مال كل واحد من البعيرين منها وهكذا الأسلم ذاتهم في شيء إلى أجلين في صفقة واحدة وهكذا بعير بعيرين بعير بدأ يسوع نسيته لا رباقي الحيوان ولا بأس أن يصدق الحيوان ويصالح عليه ويكتب عليه والحيوان بصفة ومن كاهنا نسيته والدرهم والطعام لا يتجافه كل ما لا يتجاف من هذا بصفة أو كليل أو وزن جازا الحيوان فيه بصفة ومن يسلف الحيوان في الكليل والوزن والناظر والدرهم والمرض كلها من الحيوان من صفته وغير صفته إلى أجل معلوم يباع بها يبدأ يسوع رباقيها كاهلا ولا نهى من يبعه عن شيء بعقد جميع الأبيع العمل بالحيوان اتباعا دون ماسوله (قال) وكل ما لم يكن في التابع به رباقي زيادة في عاجل أو أجل فلا بأس أن يسلف بعضه في بعض من جنس وأجناس وفي غيره مما يحل فيه الزيادة والله أعلم

(باب صفات الحيوان إذا كانت دينيا)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا سلف رجل في بعير لم يجز السلفه إلا بأن يقول من نعمتي فلان كقول ثوب مروى وعمر بن الخطاب مصرفة لاختلاف أجناس البلاد واختلاف الشارب والشراب والخطوط يقول رباقي أو سداسي أو بازل أو أي من أسلف فيها فيكون السن إذا كان من حيوان معروف فباعه يسعي من الحيوان كالكراع فيما يذرع من الشارب والكيل فيما يكيل من الطعام لأن هذا أقرب إلى الشارب من أن يحاط به فيه الكليل والذراع أقرب إلى الشارب من أن يحاط به فيه ومن يقول لونه كذا الأسماء تتفاضل في الألوان وصفة الألوان في الحيوان كصفة وشي الثوب ولون الخنزير والذراع وكل وصف مما يمكن فيه من أقرب إلى التشابه ما لا حاطة به فيه ويقول ذكر أو أنثى لاختلاف الذكور والانثى ذكر أو أنثى من هذا فسد السلف في الحيوان (قال) وأحب إلى أن يقول نقي من الصبيان لم يشبهه لم يكن له عيب وأن يقول جسيما فيكون له أقل ما يقع عليه ماسم صفة الجسم وإن لم يشبهه لم يكن له مؤذن لأن الأبدان عيب وليس له مرض ولا عيب وأن لم يشترطه (قال) وإن اختلفت نعمتي فلان كان له أقل ما يقع عليه مسمى من أي تعميم

الذي لسلطان أن يقطع من يصره خاصة وأن يحصى منه ما يرى أن يحبه عالم النافع المسلمين والذي عرفنا فاصولاً في ما جرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جرى النقع وهو بلد ليس بالواسع الذي إذا جرى شافت البلاد على أهل المواشي حوله وأضرهم هم يهرقوا يحدون فيما سواه من البلادسة لانفسهم ومواسمهم وله قليل من كثير يجاوز القدر وفيه صلاح لعامة المسلمين بأن تكون الخيل الصلبة لسبل الله تبارك وتعالى وما فضل من سهران أهل الصدقات وما فضل من النعم التي ترضى من الجزية ترضى جمعها فيسبح فاما الخيل فتوقد لجميع المسلمين وسلك سبلها أهلها التي به والمجاهدين وأما النعم التي تفضل عن سهران أهل الصدقات فيعاد

بها على أهلها وأما
الحزبية فتقتلها
التي من المسلمين فلا
يقيم السلم الا دخل
علم من هذا خصلة
صلاح في دينه وأفضه
أون يلزمه امرهم
قريب أو طاعة من
ستحق المسلمين فكان
ما حسى عن ناصتهم
أعظم منفعة لعالمهم
من أهل دينهم وقوة على
من خالف دين الله عز وجل
من عدمهم قد حسى عن
ابن الخطاب رضى الله
عنه على هذا المعنى
بمدر رسول الله صلى الله
عليه وسلم روى عليه موسى
له يقال له هني وقال له
يا هني ضم جناحك
لناس واتق دعوة الظالمين
فان دعوتهم للظلم مجابة
وأدخل رب الصريعة
ورب القنينة والي
ونعم ابن عفان ونعم
ابن عوف فانهما ان
تهلك ما شئتما
يرجعان الى خلق وزرع
وان رب القنينة يأتيني
بعباله فيقول يا سير
(١) قوله وأنه شرط فيها
ليس فيها كذا في نسخة
وفي أخرى وأنه شرط
شأنه بالسلم مثلها فخر
كتبه مصححه

شأنه فان زادو فهم يخلعون الفضل وقد قيل اذا تبان نعمهم فسد السلف الا بان وصف جنس من
نعمهم (قال) والحيوان كله مثل الابل لا يجزئ شئ منه الا ما جزأ في الابل (قال) وان كان السلف
في خيل أجزأ فيها ما جزأ في الابل وأحب ان كان السلف في الفرس ان يصف شئ منه فانه لم يفعل فله
اللون بهما كان لانه شبهة والخيار في أخذها وتركها والبائع بالخيار في تسليمها واعطاه اللون ههما
(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا هذا في ألوان الغنم وان وصف لونها وصفها غزا أو كذا أو عا يعرف
به اللون الذي يريد من الغنم وان تركه فله اللون الذي يصف جلته بهما وهكذا جاع المشية جرها وبغالها
وبراقيتها وغيرهما بما يباع فعلى هذا هذا الباب كله وقاسه وهكذا هذا في العبيد والامام يصف
أستمن بالسنين وألوانهم وأجناسهم وتخلين بالعودة والسبوة (قال) وان أتى على السن
واللون والجنس أجزأ وان تركه واحد من هذا فسد السلف والقول في هذا وفي الجوارى والعبيد والقول
فما قبله والتعليه أحب الى وان لم يفعل فليس له عيب كالأب يكون له في البيع عيب الا انه ما يختلفان في
خصلة ان جعلته وقد اشتراه نقدا بغير صفة كان بالخيار في ردها اذا علم انها سطة لانه اشتراها على أنه
يزى أنها بعدة والجملة أكثر ثمن السبوة ولو اشتراها سطة لم تجعله تدفع الى المسلم لم يكن له
ردا لانها تازم سطة لان السبوة ليست بعيب ترد منه اغاها قصير عن حسن أقل من قصيرها يختلف
الحسن عن الحسن والحلاوة عن الحلاوة (قال) ولا يخفى ان يسلم في جارية بصفة على ان يوفها وهي
حبلى ولا يخفى ان ترحم من الحيوان على ثلاث من قبل ان الحمل ما لا يعلمه الا الله وأنه شرط (١) فيها
ليس فيها هو شراء ما لا يعرف وترأ في بطن أمه لا يجوز لانه لا يعرف ولا يدري يكون أم لا ولا أخير
في ان سلف في ناقة بصفة ومعهها ولد هاموصوفا ولا في ولده ولا في ذات رحم من حيوان كذلك (قال)
ولكن ان أسلف في ولده أو ناقة أو ذات رحم من الحيوان بصفة ووصف بصفة لم يقل انها أو ولد ناقة أو ناقة
ولم يقل ولد الناقة التي أعطاهما جزأ سواء أسلفت في صغرها أو كبيره موصوفين بصفة ومن يجمعهما أو كبيرين
كذلك (قال) وانما جزأه في أمه وصيف بصفة لما وصفت من أنه يسلم في اثنين وكرهت أن يقال إنها
وان كان موصوفا لانه قد تلد وتلد وتأتى على ثلث الصفة ولا تاتي وكرهته لوقال معها انها وان لم يوصف لانه
شراء من بغير موصوفين غير مضمون على صاحبه الا ترى اني لا أجيز ان أسلف في ولا دهاشة لانه قد
تلد وتلد وتأتى على ثلث الصفة ولا تاتي وكرهته لوقال معها انها وان لم يوصف لانه قد
موصوفة أو ماضة أو عبد موصوف على أنها خزاو جارية موصوفة على أنها ماضة كان السلف ههما
وكانه أدنى ما يقع عليه اسم الماشية وأدنى ما يقع عليه اسم البعير الا أن يكون ما وصف غير موجود بالبدن
الذي يسلط فيه حال يجوز (قال) ولو سلف في ذات ذرعى أنها البون كان فيها قولان أحدهما أنه
جائز واذا وقع علم أنها البون كانت له كالتلف في المسائل قبلها وان تفاضل اللان كما تفاضل الشيء والعمل
والثاني لا يجوز من قبل أنها ماشية بل لان شرطه ابتاعه والبيع يتميز بها ولا يكون بغيرها انما هو شئ
يخلقه الله عز وجل قبل ان يخلق حيث فيها البعير وغيره فاذا وقعت على هذا صفة السلف كان قادرا كما يفسد
أن يقول أسلف في ناقة بصفة وان معها غير يكل ولا موصوف ولا لا يجوز ان أسلف في ولده حبلى
وهذا أشبه القولين بالناس والله أعلم (قال) والسلف في الحيوان كله يبيع بغيره بعضه ببعض هكذا
لا يختلف من يصفه موصوف غيرهم ففهم والابل والبقر والغنم والخيول والذئاب كلها ما كان موجودا من
الوحش منها في أيدي الناس ما جعل يبيعه سواء كله أو سلف كله بصفة الا الاثبات من النساء فانما تكرر سلفهن
دون ما سواهن من الحيوان ولا تكرر ان يسلط فيهن انما تكرر ان يسلطن والا للكل والخنزير فانها
لا يباعان بدين ولا عين (قال) وما لم يرفع من السباع فهو مكتوب في غير هذا الموضع وكل ما لم يجل يبيع لا يجل
السلف فيه والسلف يبيع (قال) وكل ما أسلف من حيوان وغيره وثبت معه غيره فان كان المشروط معه

موصوفاً يحمل فيه السلب على الافتراء جاز فكتبت انما اسلفت فيه وفي الموصوف معيه وان لم يكن يجوز السلب فيه على الافتراء فسد السلب ولا يجوز ان السلب في حيوان موصوف من حيوان رجل بعده ولا بد بعينه ولا تاج ماسية رجل بعينه ولا يجوز ان السلب في الافاعي لا يقطع من ابدى الناس كالثقاني والطعام وغيره (قال الربيع) قال الشافعي ولا يجوز ان افرض جارية ويجوز ان افرض كل من سواهما من دواهم وذائب لان الفروج تحاط باكثرها بما يحاط به غيرها فلما كنت اذا اسلفتك جارية كان لي نزاعها منك لاني لم اخفمنك فيها عوضا لم يكن ان تعاطا جارية لي تزعمها منك والله اعلم

(باب الاختلاف في ان يكون الحيوان نسبة او يصلح منه اثنان واحد)

(قال الشافعي) رحمه الله غفلة فتابعت الناس في الحيوان فقال لا يجوز ان يكون الحيوان نسبة ابدأ قال وكيف اجزم ان جعلتم الحيوان ديناهو وغيره مكمل ولا موزون والسفة تنفع على العبدن وينتهي ما تدور على العبدن وينتهي ما تقاتل في الفتن قال فقلنا قلنا بأولى الامور بان تقول به يستمرسول الله صلى الله عليه وسلم في استسلافه بصيرا وقضاءه اياه والقباس على ما سواهما من سنه ولم يختلف اهل العلم به (قال) فذكر ذلك قلت اما السنة النص فانه استسلف بصيرا ولما السنة التي استدل بها باقائه فهي بالدية مائة من الابل لم اعلم المسلمين اختلفوا انهم بالسنان معروفة وفي معنى ثلاث سنين والله صلى الله عليه وسلم ائتمنى كل من لم يسل عنه نفسا من قسم لمن سى هرازان بابل سماه است او جس الى اجل (قال) اما هذا فلا يعرفه قلنا فما اكثر ما اترفعه من العلم قال اثبات قلت نعم ولم يحضري استاده قال ولم اعرف الدية من السنة قلت وتعرف مما اختلفنا فيه ان يكتب الرجل على الوصفه بصفة وان يصدق الرجل المرأة العبد والابل بصفة قال نعم وقال ولكن الدية تزم بصيرا عايتها قلت وكذلك الديق من الذهب تزم بصيرا عايتها ولكن بقدر البلاد ووزن معلوم غير مردي ذلك تزم الابل ابل العاقلة ومن معلومة وغيره معية ولو اراد ان ينقص من استناتها استالم بغير فلا راد الا حكمت بهم وقوة واجزت فيها ان تكون دنيا وكذلك اجزت في صدق السالم وقت وصفه وفي الكتابة لوقت وصفه ولو لم يكن روي نفاه شأ الا ما ما معتنا عليه من ان الحيوان يكون دينافي هذه المواضع الثلاثة ما كنت محبوا بقرائك لا يكون الحيوان دينوا وكنت هلكت فيه زائلة (قال) وان النكاح يكون بغير مهر قلت قد جعل في مهر مثل المرأة اذا اصبحت ويجعل في الاعاصي كالاستهلاك في البعة في البيع الفاسد فجعل فيه ففته قال فانما كرهنا السلب في الحيوان لان ابن مسعود كرهه قلنا فيصالح السلب سلفه او السبعه ام هاتفي واحد قال بل ذلك واحد اذا جاز ان يكون دنيا في حال جاز ان يكون دينافي كل حال قلت فله رسول الله صلى الله عليه وسلم دينافي السلب والدية ولم يختلفنا في انه يكون في موضعين آخر يزيدني في الصدق والكتابة فان قلت ليس بين المديوسد ربا قلت يجوز ان يكتبه على حكم السيد وعلى ان يعطيه ثم لم يسد صلاحا وعلى ان يعطيه ابنه الميراث مع في كتابته كايحوز لو كان عبد الويكون للسيد باختمه قال اما حكمه حكم العبد قلنا قلنا: الله يختص بشئ الاكرته والله المستعان وما تراك اجزت في الكتابة الا ما اجزت في البوع فكيف اجزت في الكتابة ان يكون الحيوان نسبة ولم تجز في السلف فيه ارايت لو كان ثابتا من ابن مسعود انه كره العلم في الحيوان غير مختلف عنه فيه والسلم عندك اذا كان دنيا كما رصفنا في اسلافه وغيره اذا كان يكون في اجتمع رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع الناس جهة قال لا قلت فله معيته حتى جعل ذلك متكلما متاكدا في غير موضع وانت زعمي اسل فوقك الله ليس ثابت عنه قال ومن ابن قلت وهو ينقطع عنه وزعم التميمي الذي هو اكبر من الذي يروي عنه كراهته انه انما اسلفه في فلاح رجل ابل بعته وهذا مكرهه عندنا وعند كل احد هذا يبيع الملافح والمضامين واما قلت لم يدين الحسن انت اخبرتني عن

المؤمنين بالامر المؤمنين
أفتار كسما بالامالك
والكلأ أهون من
الدرهم والدينار (قال)
الشافعي) رحمه الله
وليس للامام ان يمس
من الارض الاقلها
الذي لا يتين ضرره على
من جاء عليه وقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لاجي الله
ورسوله (قال) وكان
الرجل العزيز من العرب
اذا اتبع بلد انحصا
أوقى وكل على جبل ان
كان به أو شتران لم يكن
ثم استوى كلبا وأوقف
له من سمع منتهى صوته
بالصوا لحيت انتهى
صدوته جباهه كل
ثعبة نفسه ويرعى
العامة فيما سواه ويتبع
هذا من غيره لضيق
ما يشته وما زال معها
فقرى ان قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لاحي الله ورسوله
لاحي على هذا المعنى
لنفس وأن قسوة لله
الله كل هي وغيره

أي يوسف عن عطلمن السائب عن أبي الصغري أن بني عم عثمان أو أودا بقصصوا شياق ابل رجل قلعوا به
 ابن ابله وقتلوا فصالحاها فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فحكي عن مسعود فحكم أن يعطي بواديه اسلا
 مثل ابله واصل المثل فواله فأخذ ذلك عثمان فبرى عن ابن مسعود أنه يقضي في حيوان حيوان مثله
 دبالاه ادا قضى به بالمدينة وأعطيه بواديه كان دينا وزيدان روى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم تروون
 عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله بن مسعود في وصفاه أحدهم أو زانتموا قالوا
 اختلف قول ابن مسعود فيه عندك فأخذ رجل ببعضه دون بعض ألي يكن له قال بلى قلت ولولم يكن فيه
 غيرا لاختلاف قول ابن مسعود قال نعم قلت فلم خالفت ابن مسعود ومعه عثمان ومعنى السنة والاجماع قال
 فقال منهم قال فلوزعت أنه لا يجوز السلف فيه ويجوز اسلامه وأن يكون دبه وكتابه ومهراو بعيرا بعيرين
 نسيت قلت قلته ان شئت قال فان قلته قلت يكون أصل فواك لا يكون الحيوان دينا خطأ بماله قال فان
 انتقلت عنه قلت بأنتم تروون عن ابن عباس أنه أجاز السلف في الحيوان وعن رجل آخر من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم قال انثوريه قلت فان ذهب رجل الى قولهما أو قول أحدهما دون قول ابن مسعود
 أيجوزة قال نعم قلت فان كان مع قولهما أو قول أحدهما القياس على السنة والاجماع قال فذلك أولى
 أن يقال به قلت أفقد سمع من أجاز السلف في الحيوان القياس فيما وصفت قال نعم وما رديت لأى معنى
 تركه أحيانا قلت أفترجع الى أجازته قال أقضيه قلت فمذ غبرك في الوقف عما بينه (قال)
 ورجع بعضهم ممن كان يقول قولهم من أهل الآثار الى أجازته وقد كان يطله (قال الشافعي) قال
 محمد بن الحسن فان صاحبنا قال أنه يدخل عليكم خطه تتركون فيها أصل قولكم اتكم لم تحجزوا واستلوا
 الولاد فحاشا ما جرت به عن يدين والسلف فيهن قال قلت أرايت لو تركنا قولنا في خطه واحدة وزنه
 في كل شئ كما مضى قال لا قلت لان ذلك خطأ قال نعم قلت فكن أخطأ فليلأ مثل حالنا من أخطأ
 كثيرا قال بل من أخطأ فليسوا لا عذره قلت فانت تقر بخطا كثير وتأتى أن تنتقل عنه ونحن لم نخطئ
 أصل قولنا أخطأ فتركتنا فيه ما تنفرق الاحكام عندنا وعندك بأقل منه قال فذكره قلت أرايت اذا اشترت
 منك جارية موصوفة بدين أملكك عليك الا الصفه ولو كانت عندك مائة من تلك الصفه لم تكن في
 واحدتين بعينها وكان لا أن تعطى إيتين شئت وانما قطعت فقدمك كتهابنك قال نعم قلت ولا يكون لآن
 أخذها مني فلا يكون لك أخذها لو بعثها منك وانت قدت عنها قال نعم قلت وكل بيع بيع من ملك
 هكذا قال نعم قلت فأرايت اذا أسلفك جارية إلى أخذها منك بعد ما قبضتها من ساعتي وفي كل ساعة
 قال نعم قلت فذلك أن تطا جارية متى شئت أخذتها أو استبرأتها ووطئها قال فافرق بيننا وبين غيرها
 قلت الوطء قال فان فيها المعنى في الوطء ما هو في رجل ولا في شئ من البهائم قلت فذلك المعنى ففرق بينهما
 قال فلم يفرقه أن يسلفها فان وطئها لم يردّها ورد مثلهما قلت أيجوز أن أسلفك شاة لم يكن لك أن تفتع
 منه ولم يفت قال لا قلت فكيف تحجزان ووطئها أن لا يكون في علم السبل وهي غيرة فانت ورجل يصرح
 فيه قول قال وكفنا أن أجزيه لا يصح فيه قول قلت لاني اذا أسلفته على اسلامها فقد أبحث فبرهنا الذي
 سلفها فان يطاها فأتى بأخذها السيد أبعته للسيد فكان الفرج حلالا لرجل لم يهرم عليه بلا أخراج
 من ملكه ولا ملكه رقة الجارية غيرة ولا طلاق (أخبرنا نا الربيع) قال قال الشافعي وكل فرج رجل
 فاتما يهرم يسلط أو أخرج ما ملكه من ملكه الى ملك غيره أو أمار وليس المستلف في واحدتها قال
 أفترعه بغيره هذا مما نعرفه قلت نعم فيما سألني أن السنة فرقت بينه قال فذكره قلت أرايت المرأة
 نهيتم أن تسافر الا مع ذي رحم محرر ونهيتم أن يتناولها رجل وليس معها ذي رحم ونهيتم عن الخلأ لها
 من التزويج الا الأولى قال نعم قلت أفترع في هذا معني نهيتم الا ما خلق في الامم من الشهوة للفساد
 وفي الامم من الشهوة لرجال فخط في ذلك للارنسب الى المحرم منه شيط في الخلأ منه للارنسب

ورسوله صلى الله عليه
 وسلم إنما يصح
 لصلاح عامة المسلمين
 لا لما يصح لغيره من
 خاصة نفسه وذلك
 أنه صلى الله عليه
 وسلم لم يعلك ما لا لا
 ما لا يصح به وبالله
 عنه ومصلحتهم حتى
 صير ما ملكه اتقن خمس
 الجنس وماله اذا حبس
 قوت سنة مردود في
 مصلحتهم في الكراع
 والسلاح عتة في سبيل
 الله ولا نفسه وماله
 كان مقررا طاعة الله
 تعالى (قال) وليس
 لاحد أن يعطي ولا يأخذ
 من الذي جاءه رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم فان أعطيه فصره
 نقصت عمارته

(باب ما يكون احياء)

قال الشافعي رحمه الله
 والاحياء ما عرف الناس
 احياء لمثل احياء
 كان مسكنا فبان يني
 مثل ما يكون مثلهما
 وان كان للردواب
 فبان يني محظرة وأقل

التي ترك الحقل فيه أو والدسة قال ما فيه معنى الاهدأ وفي معناه قلت أفقصد تلك البهائم في شئ من هذه المعاني أو ذكور الرجال أو البهائم من الحيوان قال لا قلت فان لك فسر الكلب والسنه بينه وله انما نهى عنه الصلابة لما خلق فيه من الشهوة لهم قال نعم قلت فهذا أثر غيره معاني هذا كفاية منه ان شاء الله تعالى قال أفقول بالذريعة قلت لا ولا معنى في الذريعة انما المعنى الاستدلال بتفسير اللزوم أو التقاس عليه أو المعقول

(باب السلف في الثياب)

(أخبرنا الراسع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه سئل ابن شهاب عن ثوب بنين نسئ فقال لا بأس به ولم أعلم أحد يكرهه (قال الشافعي) وما حكيت من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على أهل نجران ثيابا مرفوعة عند أهل العلم بكمكة ونجرا ولا أعلم خلافا في أنه يجعل أن يسلم في الثياب بصفة قال والسلف في الثياب التي لا يستغنى عنها ولا يجوز السلف حتى يجمع أن يقول ذلك الرجل أسلم في ذلك في ثوب مروى أو هروى أو رازى أو بطنى أو بغدادى طوله كذا وعرضه كذا وصفته كذا أو رقفا كذا أو أمانا على أدنى ما تراه من هذه الصفة لزم وهو مطبوع بالفضل في الجردة إذا زنتها بالصفة وأما قلت دقيقا لأن أقل ما يقع عليه اسم الدقة غير متباين للخلاف في أدق منه وأدق منه بد أدق ففضل الثوب ولم أقل صفتا مرسلة لأن اسم الصفاقة قد يقع على الثوب الدقيق والغليظ فيكون أن أعلاه غليظا وأعلاه نيرا من دقيق وان أعلاه دقيقا أعلاه نيرا من غليظ وكلاهما يلزم اسم الصفاقة قال وهو كما وصفت في الأواب قاله إذا أزم أدنى ما يقع عليه الاسم من الشرط شيئا وكان يقع الاسم على شئ يخالفه هو خير من لم يشتري لأن الخير زيادة تنطوق بها البائع وإذا كان يقع على ما هو شر منه يلزمه لأن الشر ينقص لأرضى به المشتري (قال) فان شرطه صفتا فثبتنا لم يكن له أن يعطيه دقيقا وإن كان خيرا منه لأن في الثياب على أن المعنى الثمين يكون أدقا في البرد أو كثر في الحر وربما كان أبقى فلهذا علة تنقصه وإن كان غرا الأدنى أكثر فهو غير الذي أسلف فيه بشرط لحاجته (أخبرنا الراسع) قال قال الشافعي وإن أسلف في ثياب بلد بها ثياب مختلفة القزل والعمل يعرف كلها باسم سوى اسم صاحبها لم يحز السلف حتى يصف فيه ما وصفت قبل ويقول ثوب كذا وكذا من ثياب بلد كذا أو ثوب ترك من هذا ناسا لم يحز السلف لأنه يبيع مقبب غير موصوف كالإيجوز في الترخى يسمى جنسه (قال) وكل ما أسلف فيه من أجناس الثياب هكذا كله إن كان وشيئا به يوسفيا ونجرا أو أفرعا وباسمه الذي يعرف به وإن كان غير وثني من العصب والخبرات وما أشبهه وصفه ثوب حبر من عمل بلد كذا دقيق السيوت أو مرق كاسلا أو مصفة أو جنسه الذي هو جنسه وبلده فان اختلف على ذلك البلد قال من عمل كذا العمل الذي يعرف به لا يجزئ في البلد منه وذلك في ثياب القطن كما وصفت في العصب قبلها وكذلك الباش والحبر والطنابسة والصوف كله والارسم وإذا عمل الثوب من قرا ومن كان ومن قطن وصفه وإن لم يصف غزله إذا عمل من غزول مختلفة أو من كرف مروى أو من كرف شش لم يصح أن كان انما يعمل من صنف واحد يسله الذي سلف فيه لم يصح أن لا يصف غزله إذا وصف الدقة والعمل والوزن وقال في كل ما يسلم فيه جيدا وردي ولزمه كل ما يقع عليه اسم الجردة أو الراداة أو لفعة التي يشترط قال وإن سلف في وثني لم يحز حتى يكون للوثي صفة يعرفها أهل الغدل من أهل العلم والآخر في أن يره مخرقة ويتواضعها على يد عدل يوفيه الوثي عليها إذا لم يكن الوثي معروفا كما وصفت لأن الخرفة قطعها فلا يعرف الوثي

عارة الزرع التي تترك بها الأرض أن يجمع ثوبا يجمع بها اثنين به الأرض ممن غيرها ويجمع حرزها وزرعها وإن كان له عسبها أو برحقها أو ساقه من نهر إليها فقد أحابها وله مرافقها التي لا يكون صلاحها إلا بها ومن أقطع أرضا أو حصرا فلم يصح رايته للسلطان أن يقول له إن أحبتها ولا خلينا بينها وبين من يبيعها فإن تأجله رأيت أن يفعل

(باب يجوز أن يسلع وبالإيجوز)

قال الشافعي رحمه الله ما لا يملكه أحد من الناس يعرف صفات أحدهما لمضى وإليك له الأمان يصدقته فيه والثاني ما لا يطلب المنفعة فيه إلا بشئ يجعل فيه غيره وذلك المعادن الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكحل

(باب السلف في الالهاب والجلود)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في جلود الابل ولا البقر ولا الالهاب من رث ولا غيره ولا باع الا منظره والله قال وذلك انه لم يجز ان ان نفسه على الثياب لالو ثيابا عليها لم يحصل الامدوعا مع صفته وليس يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته عن ان يضبط بذرع محال ولؤذنه ان يقبسه على ما اجزا من الحيوان بصفة لم يصح لئلا يفتخر السلف في بعين نعمتي فدلان ثني اوجدهم موسوف فيكون هذا فيه كالذرع في الثوب و يقول باع و بازل وهو في كل سن من هذه الانسان اعظم منه في السن قبله حتى ينال عظمه وذلك معروف مضبوط كما يضبط الذرع وهذا لا يمكن في الجلود لا يقدر على ان يقال جلد بقر تنسب او ر باع ولا شاة كذلك ولا يتصور فيقال بقرته من نتاج بلد كذا لان النتاج يختلف في العظم فلما لم يكن الجلود يقع على معرفته كما يقع على معرفة ما كان قاعا من الحيوان فيعرف بصفة نتاج بلده عظمه من صنعه خالفت الجلود الحيوان في هذا وفي ان من الحيوان ما يكون السن منه اصغر من السن مثله والاصغر غير عند التجار فيكون امشيه واكمل ما كانت فيه الحياة فيستري البصر بعينين بعرا او اكثر كلها اعظم منه لفضل التجار لشي ويدرك ذلك صفته و حقه وليس هذا في الجلود هكذا الجلود لاحادتها وانما تفاضلها في ثخانتها واصلها ووضاعتها فلما لم يتجدد خبرا تنسب ولا تفاضل في شي مما اجزا بالسلف فيه لم يجز ان يجز بالسلف فيه والله تعالى اعلم و رأينا لمالم يوقع في حدهم با ردنا بالسلف فيه ولم يجز في شاة وذلك ان ما بيع من شاة لم يجز لالها وما وهذا لا يكون معلوما بصفة حال

(باب السلف في القراطيس)

(قال الشافعي) رحمه الله ان كانت القراطيس تصرف بصفة كما تعرف الثياب بصفة وذرع وطول وعرض وجود ثوبه و غلط واستواء مصنعة اسلف فيها على هذه العسة ولا يجوز حتى تستمع هذه الصفات كلها وان كانت تختلف في فري او ر سائق لم يجز حتى يقال مصنعة فريه كذا او كورة كذا او ر سائق كذا فان ترك من هذا شي لم يجز بالسلف فيه والقول فيها كالقول فيما اجزا فيه السلف غيرها وان كانت لا تضبط بهذا فلا خير في السلف فيها ولا احب اليها الا المضبوطة او ضبطها اصح من ضبط الثياب او مثله

(باب السلف في الخشب ذرعا)

(قال الشافعي) رحمه الله من سلف في خشب الساج فقال ساج سمح طول الخشبية منه كذا و غلطها كذا وكذا ولونها كذا فهذا اجزا وان ترك من هذا شي لم يجز وانما اجزا هذا الاستواء منته وان طر فيه لابقربان وسطه ولا جاع ما بين طرفين من نبتته وان اختلف طرفاه تقاربا واذا اشترط له غلظا فجاهد واحد الطرفين على الغلظ والا شرا كثره ووسطه بالفضل ولزم المشتري اخذته فان جاءه ناقصا من طول او ناقص احد الطرفين من غلظ لم يلزمه لان هذا ناقص من حقه (قال) وكل ما شترت بنبته حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس باق من طرفيه واحدهما من السج او ربع رأسه فامكن الذرع فيه او تدور تدورا مستويا فامكن الذرع فيه وشرطه فيما وصفت في الساج جاز السلف فيه وسى حقه فان كان منه جنس يختلف فيكون بعضه خيرا من بعض مثل الدوم فان الخشبية منه تكون خيرا من الخشب مثلها الحسن لم يستغن عن ان يسمى جنسه كما لا يستغن عن ان يسمى جنس الثياب فان ترك شاة جنسه فسد السلف فيه وما لم يختلف اجزا بالسلف فيه بالصفة والذرع على نحو ما وصفت قال وما كان منه طرفه او واحد

والكثير والبلع وغيره
وأصل المعادن صفات
ما كان ظاهرها كاللحم
في الجبال تنالها الناس
فهذا لا يصلح لاحد
ان يقطعها محال
والناس فيه مشرع وهكذا
النهر والماء الظاهر
والنبات فيها لا يمكن
لاحد وقد سأل الابطاح
ابن جال النبي صلى الله
عليه وسلم ان يقطعها
لملح ما رث فاقطعها له
او اراده فقبل له انه
كل الماء العسة فقال فلا
اذن (قال) ومثل هذا
كل عين ظاهرة كنفط او
قبرا وكبرت او موميا او
شجرة تظاهر في غير ذلك
احد فهو كالماء والكل
والناس فيه سواء ولو
كانت بقعة من الساحل
يرى ايمان حفر تراب من
اعلاها ثم دخل عليها
ما تظاهر لها لم يلح كان
السلطان ان يقطعها
والرجل ان يجرها
بهذه العسة فليكنها

(باب تفرع
القطاع وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله

أجل من الآخر ونص ما بين طرفه أوهما بينهما يميز السلف فيه لأنه حينئذ غير موصوف العرض
صكها لا يجوز أن يسلف في ثوب موصوف الطول غير موصوف العرض قال فقل هذا السلف
في الخشب الذي يباع عرفا كله وقباسة لا يجوز زحني تكون كل خشبة موصوفة بمحدودة كما وصفت
وهكذا خشب المواليد موصوف طولها وعرضها وجنبها ولونها (قال) ولا بأس بإسلاف الخشب في الخشب
ولاً بأهيا عدا الكيل والوزن من المأكول والمشروب كله والذهب والورق وما عدا هذا فلا بأس بالفتيل
في بعضه على بعض بدأ بدون سبعة للمواو غير سلم كيف كان إذا كان معلوما

(باب السلف في الخشب وزنا)

(قال الربيع) قال الشافعي وما صغر من الخشب لم يميز السلف فيه عدد ولا حزا ولا يجوز زحني يسمى الجنس
منه فقول سامحا أسودا أو سوس يصف لونه نسبة إلى العلق من ذلك الصنف أو إلى أن يكون منه دفقا أما
إذا شرب بـتـجـله قلت دفقا أو أوسا أو غلاطون كذا وكذا أو ما إذا شرب به مختلفا قلت كذا وكذا
رطلا غلطا وكذا وكذا وسطا وكذا وكذا رطلا لا يجوز فيه غير هذا فإن تركت من هذا شأنا فسد السلف
وأجب لو قلت معافان لم تقبله فليس لك فيه عقد لأن العقد نفعه المباح وهو عيبه تنقصه وكل
ما كان به عيب بنفسه لما رآه لم يلزم المشتري وهكذا كل ما اشتري بالخيار على ما وصفت فلا يجوز
الامتنع وعلمه أو ما لم يوزن ولم يعلم ما هو وصفه (قال) وما اشتري من خطا وفيه وصف خطب سمرا وسلم
أبيض أو أرا لـك أو قرظ أو عرعر ووصف بالغلط والوسط والبقعة وموزونان ترك من هذا شأنا لم يميز
ولا يجوز أن يسلف عددا ولا حزا ولا غير موصوف موزون بحال ولا موزون غير موصوف بظنقه ودفقه
وجنبه فإن ترك من هذا شأنا فسد السلف (قال) فأما عددان القسي فلا يجوز السلف فيها إلا ما
قلما يكون فهما موجودا فإذا كان فهما موجودا وذلك أن يقول عود شوسعة حذل من نبات أرض كذا
السهل منها أو الجبل أو دقيق أو وسط طوله كذا وعرضه كذا وعرض رأسه كذا ويكون مستوي
النبهة وما بين الطرفين من الغلط فكل ما أمكن فيه هذه الصفة مع ما ذكر من غير ذلك أن عددان
الأرض تختلف فستان والسهل والجبل منها شايان والوسط والدقيق يتباين وكل ما فيه هذه الصفة من شربان
أو نوع أو غيرهما من أصناف عددان القسي ما ذكر وقال فسه خطا أو فلقة أو فلقة أقدم منها ثامن الخوط
والخوط الشاب ولا خفي في السلف في قدام التبل شوطا كانت أو قدام وغير ذلك إلا الصفة لا تنفع عليها
وإنما فلقة حل في الفلقة وتباين فيها فلا يقدر على ذرع فحاشها ولا يتقارب فيها أقل ما تقع عليه الفلقة كما
تغير في الشاب

(باب السلف في الصوف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز السلف في الصوف حتى يسمى صوف حنأ بل كذا الاختلاف أصواف
النأن بالبلدان ويسمى لون الصوف لاختلاف ألوان الأصواف ويسمى جيدا أو شاميا مفعولا لما يعلق به
مما ينقل وزنه ويسمى طولا أو قصارا من الصوف لاختلاف قصاره وطوله أو يكون وزن معلوم ترك
من هذا شأنا واحدا فسد السلف فيه وإذا ما باقى لم يبيع عليه اسم الطول من الصوف وأقل ما يبيع عليه
اسم الجوده وأقل ما يبيع عليه اسم الأياض وأقل ما يبيع عليه اسم الصفاء وما به من صوف حان البلدي
سمى زرا المشتري قال واختلف صوف الأناث والكباش ثم كان يعرف بعد الحراز لم يميز حتى يسمى صوف
خول أو أناث وإن لم يبين ولم يكن يميز يعرف بعد الحراز فيوصفه بالذول وما وصفت حاز السلف فيه
ولا يجوز أن يسلف في صوف غنم رجل بعينها لانهما تختلف وثاق الأتعة على صوفها ولا بأس بالاشافى

والقطائع ضربان
أحدهما ما مضى
والثاني انقطاع ارفاق
لا تملك مثل المقاعد
بالأسواق التي هي
طريق السيلين فمن تعدد
في موضع منها البيع
كان بغير ما يملك له
متما كان مبيعاً فيه
فإذا عارقه لم يكن له
منعه من غيره كافتة
العرب وقطاع طهم
فإذا اتبعوا لم يملكوا
بها حيث تركوا

(انقطاع المعادن
وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه
الله وفي انقطاع المعادن
قولان أحدهما أنه
يختلف انقطاع الأرض
لأن من أقطع أرضا فيها
معادن أو عملها وليست
لأحد سواه كانت ذهباً
أو فضة أو نحاساً

أو ما يخص الامتنة
لأنه ما لمن سكن
بين ظهري تراب أو
سجدة كانت هذه
كالمسوات في أنه أن
يشتمله أيها ومختلفة

لغات في أحد القولين

فان الموات اذا احسبت مرة ثبت احباطها وهذا في كل يوم يتبدأ احباطها بطون فانها ولا ينبغي أن يقطعها من المعادن الا قدر ما يحتمل على أنه ان عطلم يكن له منع من اخذها ومن

حشمه في ذلك أن له بيع الارض وليس له بيع المعادن وانما تكبر تحضر بالبادية فتكون لحافسها ولا يكون له منع للماشية فصل ما لها وكاملها بالبادية هو حق به فاذا تركه لم يمنع منه من زكاه ولو اقتطع ارضاً فاحياها ثم

ظهر فيها معدن ملكه ملك الارض في القولين معاوكل معدن عمل فيه جالي ثم استقطعه رجل ففقه اقاويل

أحداهما كالمرء الجاهل والماء الصدق فلا يمنع أحد أن يعمل فيه فاذا استبقوا اليه فان وشعهم علوا معاوان صانق أفرع منهم اجسم

(١) قوله والكلاباجارة الخ كذا في الاصول ولم يحدد هذا المعنى في كتب اللغة التي بأيدينا ولم يعرف عن الكندي جمع كدية بالمال المهملة وزان غرقه وحرد معصيه

موصوف مقعون موجود في وقته لا يخطئ ولا يجوز في صوف غنم رجل بعينها لانه يخطئ و باق على غير الصفة وكان الاجل فيها ساعة من المار لان الاقعة قد تأتي عليها وعلى بعضها في تلك الساعة وكذلك كل سلف مقعون لا يخفى أن يكون في شيء بعينه لانه يخطئ ولا يخفى أن يسلقه في صوف بلا صفة فور به صوفة يقول استوفيه من ذلك على يأس هذا ونافقه وطوله لان هذا قد يهلك فلا يدري كيف صفته فيصير السلف في شيء مجهول قال وان أسلم في وبرا ابل أو شعر المعزى لم يجوز الا كوصفت في الصوف ويطل منه ما يطل منه في الصوف لا يختلف

(باب السلف في الكرسف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يخفى في السلف في كرسف يجوز لانه ليس مما صلاحه في أن يكون مع جوزه انما يجوز قشرة فطرح عنه ساعة يصلي ولا خيره حتى يسي كرسف بلك كذا وكذا أو يسي جيدا أو يربا أو يسي أيضا نقيا أو أسروين من معلوم وأجل معلوم فان ترك من هذا شيئا واحدا لم يجوز السلف فيه وذلك أن كرسف البلدان يختلف فليكن يحنس ويطول شعره ويقتصر وسي الوانها ولا يخفى في السلف في كرسف أرض رجل بعينها كرسف ناقله ولكن يسلق في صفة مأمونة في أيدي الناس وان اختلف قدم الكرسف وجد منه ما قد دعا واحد من كرسف سنة أو سنتين وان كان يكون ندبا مما عاها فلا يجوز فيه غير ذلك ولو أسلم فيه متى من جبه كان أحباله ولا يرى بأسان يسلق فيه بحبه وهو كالسوف في التمر

(باب السلف في القز والكتان)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا ضبط القز بان يخال فز بلك كذا وصفونه وصفاؤه ونقاؤه وسلامته من العيب ووزنه فلا بأس بالسلف فيه ولا يخفى أن ترك من هذا شيئا واحدا فان ترك لم يجوز فيه السلف وان كان لا يضبط هذا فله لم يجوز فيه السلف وهكذا الكتان ولا يخفى أن سلف منه في شيء على عينه باخذها عند لان العين تملك وتتغير ولا يجوز السلف في هذا يوما كان في معناه الا بصفة تضبط وان اختلف طول القز والكتان فقياس طوله سمي طوله وان لم يختلف جاء الوزن عليه وأحرأه ان شامه الله تعالى وما سلف فيه كيلا لم يستوف وزنا لا اختلاف الوزن والكيل وكذلك ما سلف فيه وزنا لم يستوف كيلا

(باب السلف في الحجارة والارحية وغيرها من الحجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة النيران والحجارة تفاضل بالالوان والجناس والعظم فلا يجوز السلف فيها حتى يسمي منها أخضر أو يضي أو زبر أو لا وبلا يبايحه الذي يعرف به وينسب اليه الصلاة وان لا يكون فيه عرق ولا كالا (١) والكلاباجارة متصلة بمد ورمالاب لا تجب الجدة اذا ضربت فكسرت من حيث لا يريد الضارب ولا تكون في النيران الاغشا (قال) ويصف كرسفها بان يقول ما يحمل البصر منها جبرين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة وزن معلوم وذلك أن الاجال تختلف وان الجبرين يكونان على بعض فلا بد من ذلك حتى يجعل مع أحدهما جبر صغير وكذلك ما هو كرسف جبرين فلا يجوز السلف في هذا الا بوزن أو أن يشتري وهو يرى فيكون من بيعوع الجسراف التي ترى قال وكذلك لا يجوز السلف في النقل والنقل حجارة متفلا الا بان يصف مقدار من النقل أو رشتا أو دواخل فيعرف هذا عند أهل العلية ولا يجوز الا لأمور ولا لاله لا يكال التبايحه ولا تجب بصفة كالخطب والثوب والحياوان وغيره مما يباع عددا ولا يجوز في شئ بقال صلاب واذا مال صلاب فليس له ربح ولا كذا ان لا يشتقت قال ولا بأس بشراء الزاهو يصف كل رطل منه بطول وعرض ونخانة وصفاء وجوده وان كانت تكون لها

تسارع (١) مختلفة بنبان فضلهما وصف تسارع وان لم يكن كتي عاوصفت فلان حاسبها فاختلف فيها أهل البصر فإن قالوا يقع عليها اسم الجوده والصفاء وكانت بالطول والعرض والقامة التي شرط لزمنه وان نقص واحد من هذه لم تنزهه قال ولا بأس بالسلف في بجارة المرمر بصلبهم ووزن كاصرفت في الجارة قبله ووصفها فان كانت له أحسن تختلف وأران وصفها بحسنه وألوانه قال ولا بأس أن يشتري آتية من مرمر بصفة طول وعرض وعق ونخانة وصنعة ان كانت تختلف فيه الصنعة وصف صنعتها ولو وزن مع هذا كان أحب إلى وإن ترك وزنه لم يفده ان شاء الله تعالى وإن كان من الارياض في مختلف بلد فثكون بجارة بلديها من بجارة بلديها حتى يسمى بجارة بلد وصفه او كذلك ان اختلفت بجارة بلد وصف جنس الجارة

(باب السلف في القصة والنورة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في القصة والنورة ومنع النبان فان كانت تختلف اختلافا شديدا فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى نورة أرض نذا أو قصة أرض نذا أو بشرط جوده أو رداءة أو بشرط بيضاء أو حمراء أو أي لون كان اذا تفاضلت في اللون وبشرطها بكل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ولاخير في السلف فيها أحوال ولا مكاييل لأنها تختلف (قال الشافعي) ولا بأس أن يشتريها أحوال ومكاييل وبجزة أو غير أحوال ولا مكاييل اذا كان المتاع خاضرا أو النبان ما خضرين قال وهكذا الدرر ولا بأس بالسلف فيه كلما معلوما ولاخبره أحوال ولا مكاييل ولا جزافا ولا يجوز الأكليل وصفه جيدا أو رديا وسدر موضع كذا فان اختلفت ألوان الدر في ذلك الموضع وكان لبعضها على بعض فضل وصف الدر خاضرا أو أشهب أو أسود قال وإذا وصفه جيدا أنت الجوده على البرامتن كل ما قلها فان كان فيه سبخ أو كذا أن وبجزة أو بطلع لم يكن له لان هذا يخالف الجوده وكذلك ان كانت النورة والقصة هي السلف فيها لم يصلح الا كوصف بصفة قال وإن كانت القصة والنورة مطرئين لم يلزم المشتري لان المطرعب فيها وكذلك ان قدمنا قداما يضرهما يلزم المشتري لان هذا عيب والمطر لا يكون فساد الدر اذا عاديا فأباحه

(باب السلف في العدد)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله لا يجوز السلف في شيء عدا الاما وصف من الحيوان الذي يضبط منه وصفته وحسنه والشباب التي تضبط بحسنها وحليتها وزهرها والخشب الذي يضبط بحسنه وصفته وزهره وما كان في معناه لا يجوز السلف في البطين ولا القنار ولا النجار ولا الزمان ولا السفرجل ولا الفرسك ولا اللوز ولا الخبز ولا البيض أي يبيض كان دجاج أو حمام أو غيره وكذلك ما سواه مما يشابهه الناس عددا غير ما استثنيت وما كان في معناه لاختلاف العدد ولا شيء يضبط من صفة أربع عدي يكون محمولا إلا أن يقدر على أن يكال أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن

(باب السلم في الماكول كذا أو وزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله أصل السلف فيما يشابهه الناس أصلا نفا كان منه بصرفه وتسمى خلفته فحتمه المكاييل ولا يكون اذا كبل بخاف في المكاييل فثكون الواحدة منه باثنته في الكيال عريضة الاسفل دقيقة الرأس أو عريضة الاسفل (٢) والرأس دقيقة الوسط فإذا وقع شيء إلى جنبها عرض أسفلها من أن يلمس بها أو وقع في المكاييل وما بينها وبينه متخاف ثم كانت الطبقة التي فوقه هكذا الجزء أن يكال

يسدأ ثم يتبع الآخر فلا تسرع في تنا سوا فيه والثاني للسلطان أن يقطع على المعنى الاول يعمل فيه ولا يملكه اذا تركه الثالث يقطع عليه ملك الأرض اذا أحدث فيها عمارات وكل ما وصفت من احياء الموت واقطاع المغاند وغيرها فاختصته في عفو بلاد العرب التي عامر وعسروه معلوم وكل ما ظهر عليه عفو من بلاد الجهم فعامر كله لمن ظهر عليه من المسلمين على خصة سهم وما كان في قسم أحدهم من تصدن تظاهر فهو كما يقع في قسمة العامر بغيره فثكون له وكل ما كان في بلاد العتوة محامر من ثم ترك فهو

(١) قوله تسارع الذي في كتاب القصة أسارع أي خطوطاه (٢) قوله أو عريضة الاسفل والرأس الخ كذا في نصين وفي أخرى بله أو عريضة الرأس دقيقة الاسفل والوسط اه كتبه معصمه

كالعاصم الثائم العارة
مثل ما ظهرت عليه
الانهار وعمر بفرد ذلك
على نطف السماء أو
بالرشاء وكل ما كان لم
يعمر قط من بلادهم فهو
كالسوات من بلاد
العرب وما كان من
بلاد الجحيم مثلها
كان لهم فلا يؤخذ منهم
غير ما صولوا عليه إلا
بذنهم فان صولوا
على أن للسوات الارض
ويكون أهلها
عالمهم المسلون بعد
فالارض كلها صلح
وتجسها لاهل الجحيم
وأربعة أجناسها للجماعة
أهل التي وما كان
فها من موات فهو
تالوات غيره فان وقع
الصلح على عامرها
ومواتها كان السوات
عالم كل ملك العاصم

واستدعى الناس أن الناس انما كروا كله لهذا المعنى ولا يجوز أن يسلط فيه كبلوا في نسبه هذا المعنى
ما نظم واستند فصار يقع في المجال منه الشيء ثم يقع فوقه منه شيء معترض وما بين القائم تحت معترف
فيسد المعترض الذي فوقه الفرجة التي تحته ويقع عليه فوقه غيره فيكون من المجال شيء فأخرج من الفراغ
وذلك مثل الزمان والسفر رجل والخيال والبالذخاين وما أشبهه مما كان في المعنى الذي وصف ولا يجوز
السلف في هذا كبلوا في راضي عليه المتابعان سلفا وما صغروا كان يكون في المجال فبقي في المجال
ولا يتبقى المتبقي السبق مثل القدر وأصغر منه مما لا يختلف خلقه اختلافا متباين مثل السمسم وما أشبهه
أسلفه كبلوا (قال) وكل ما وصفت لا يجوز السلف فيه كبلوا فلا بأس بالسلف فيه وزنا وان يسمى كل صنف
منه مختلف باسمه الذي يعرف به وان شرط فيه عظيما أو صغيرا فإذا أتى به أقل ما يقع عليه اسم العظم وزنه
جاء على المشتري فأما الصغير فأصغر به عليه اسم الصغير ولا احتياج إلى المسئلة عنه (قال) وذلك مثل
أن يقول أسلم اليك في خرز ترز اسأفأ أو بطيخ شاي أو رمان أمليسي أو رمان حراني ولا يستغنى في الرمان
عن أن يصف طعمه صولوا رمانا أو رمانا فأما البطيخ فليس في طعمه ألوان ويقول عظام أو صغار ويقول
في الفناء هكذا فيقول فناء طول وفناء مخرج وشرا يصفه بالعظم والصغر والوزن ولا يخفى أن يقول
فناء عظام أو صغارا لا يدري كم العظام والصغار منه الآن يقول كذا وكذا طلامه صغارا وكذا وكذا
وطلامه كبار وهكذا الدباء وما أشبهه فعلى هذا هذا الباب كله وقاسه (قال الشافعي) وبأس بالسلف في
القول كلها إذا سمي كل جنس منها أو قال هنديا أو جرجيرا أو كرا أو أوكشا وأى صنف من السلف فيه منها وزنا
مصولا لا يجوز الأموزنا فان ترك نسبة السلف منه أو الوزن لم يجز السلف (قال الشافعي) وان كان
منه شيء يختلف صغاره وكباره لم يجز الآن يسمى صغيرا أو كبيرا كالقنيطر يختلف صغاره وكباره كالعجل
وكل فرس وما اختلف صغاره وكباره في الطعم والرائحة (قال) وبسلف في الجوز وزنا وان كان لا يتباين في
المكيل كما وصفت أسلفه كبلوا والوزن أحسن وأصح فيه قال وقصب السكر اذا شرط بحمله في وقت
لا ينقطع من أيدى الناس في ذلك البلد فلا بأس بالسلف فيه وزنا ولا يجوز السلف فيه وزنا حتى يشترط صفة
القصب ان كان يباين وان كان أعلاه مما لا حلاوته ولا منفعة فلا يتباين الآن بشرط أن يقطع أعلاه
الذي هو بهذه المنفعة وان كان لا يتباين ويطرح ما عليه من القشر ويقطع بجميع عروقه من أسفل قال
ولا يجوز أن يسلط فيه خرما ولا عدد لانه لا يوقف على حده شك وقد رآه ونظر اليه قال ولا يخفى أن يشتري
قصبوا لا يخلو ولا غيره مما يشبهه بان يقول أشترى مثل زرع كذا وكذا فداؤلا كذا وكذا خرما من يخل إلى
وقت كذا وكذا الان زرع ذلك يختلف في فعله ويكثر ويحسب ويقسم وأفسدناه لا خلاف في القسلة
والكثرة لما وصفت من أنه غير مكيل ولا موزون ولا معروف القسلة والكثرة ولا يجوز أن يشتري هذا إلا
منظورا إليه وكذلك القصب والقرط وكل ما أئنت الارض لا يجوز السلف فيه إلا وزنا أو كبلا بصفة مضمونة
لأن أرض بعينها فان أسلف فسه من أرض بعينها فالسلف فيه منتقض (قال) وكذلك لا يجوز
في قصب ولا قرط ولا قصب ولا غير يجرم ولا أجل ولا يجوز فيه الأموزنا موصولا وكذلك التي وغيرها
لا يجوز إلا كبلا أو موزونا من جنس معروف اذا اختلف أجناسه فان ترك من هذا شيئا لم يجز السلف
فيه والله أعلم

(باب بيع القصب والقرط) (١)

أخبرنا قال بيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع
الاجزأ أو قال صرمة (قال الشافعي) وهذا انقل لا يجوز أن يباع القرط الاجزأ واحد عند بلوغ الجرار
وإن لم يصبه في جزاره عند ابتياعه فلا يؤخذ منه مدة أكثر من قدر ما يجتهد جزاره فيه من يومه (قال الشافعي)

فإن اشتراه بابتاعه أن بدعه بأما بطول أو يقطع أو غير ذلك فكان يز يدق تلك الأيام فلا خير في الشراء والشراء مقسوخ لأن أصله البائع وفرعه الظاهر المشتري فإذا كان بطول فيض من مال البائع إلى مال المشتري منه شيء لم تقع عليه صفة البيع فليكنه كنت قد أعطيت المشتري ما يشتري وأخذت من البائع ما لم يشتري ثم أعطيته منه شيئا غيره ولا لأرى بهين ولا ينقص بصفته ولا يتغير معرفه ما البائع فيه مما لا يشتري فيفسد من وجوه (قال) ولو اشترا بقطعه فتركه وقطعه ممكنة مدة بطول في مثلها كان البيع فيه مفسوخا إذا كان على ما شرط في أصل البيع أن بدعه لما وصفت مما اختلط به من مال البائع مما لا يشتري كما لو اشتري حنطة بجزء أو شرط له أنها إن اشتها عليها حنطة له فهي داخل في البيع فاشتات عليها حنطة البائع لم يشترها انفسخ البيع فبالان ما اشتري لا يتجزأ ولا يعرف قدره مما يشتري فعلى ما اشتري ومنع مما يشتري وهو في هذا كله بائع شيء قد كان شيء لم يكن غير مضمون على أنه إن كان دخل في البيع وإن لم يكن لم يدخل معه وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في إفساده لأن رجلا قال أبيعك شئان نبت في أرضي بكذا فإن لم ينبت أؤتيك قليلا وإلا منك الشئ كان مفسوخا وكذلك لو قال أبيعك شئان جانفي من نخاري بكذا وإن لم ينبت لك الشئ قال ولكنه لو اشتراه لم يوصفت وتركه بغير شرط أباما وقطعه ممكنة في أقل منها كان المشتري منه بالخيار في أن يبدعه الفضل الذي له بلائح أو ينقض البيع قال كايكون إذا بعه حنطة بجزء أو شرط لها حنطة فاشتات عليها حنطة فالبائع بالخيار في أن يسلم ما معه وما زاد في حنطته أو رد البيع لا خلاط ما عدا ما بيع قال يوما أفستدفعه البيع فأصاب القصب فيه آفة تلتفه في بدى المشتري فعلى المشتري ضمانه بعبته وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمانه ما نقصه والزرع عليه وعلى كل مشترر إفساد أن رده كان أخذه وأخيرا بما أخذه وضمانه أن تلف وضمان نقصه انقص في كل شيء

باب السلف في الشئ المصلي لغيره

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل صنف حل السلف فيه وحده فخلط منه شيء بشئ غير حرمه مما يبيح فيه فلا راي له بحال سوى الماء وكان الذي يختلط به فأنما فيه وكان ما صلي فيه السلف وكانا يختلطان لا يتجزآن فلا خير في السلف فيما من قبل أحدهما إذا اختلط فليجزأ أحدهما من الآخر لم أذكر كم قبضت من هذا وهذا فكنست قد أسلفت في شيء مجهول وذلك مثل أن أسلف في عشرة أرطال سويق لوز فليس بغير السكر من دهن اللوز ولا اللوز إذا خلط به أحدهما فاعرف القابض المتابع كم قبض من السكر ودهن اللوز واللوز فلو كان هكذا كان بيعا مجهولا وهكذا إن أسلف في سويق ملتوث سكيل لاني لا أعرف قدر السويق من الزيت والسويق يزيد فيه بالثبات ولو كان لا يزيد كان فاسدا من قبل أن ياتعت سويقا وزيتا أو زيتا مجهولا وإن كان السويق معروفا (قال الشافعي) في أكثر من هذا المعنى الأول أن لا يجوز أن أسلف في البلق في ألوزج ولوقلت ظاهرا للحلاوة أن هذا هو النسم لم يجز لاني لا أعرف قدر الشاشتي (١) من العمل والسكر والدهن الذي بدعه من أو غيره ولا أعرف حللونه من عمل مخل كان أو غيره ولا من أي عسل وكذلك دهنه وهو لو كان يعرف ويعرف السوق الكثير للثبات كان كالحاد صاحب فلا يتغير معروف وفي هذا المعنى الأول أسلف في أرطال حس لانه لا يعرف قدر التمر من الأظف والسنن (قال) وفي مثل هذا المعنى العلم بالمتبوع بالأزوار والمخ وتل وفي مثل السراج الحشو بالذقي والأزوار والذقين وحده أو غيره لأن المشتري لا يعرف قدر ما يدخل من الأزوار ولا الذقي من الحشو لا اختلاف أجوافها والحشوفها ولو كان ينضد فليجزأ بوزن لم يجز لانه انضبط وزن الجمال ينضبط وزن ما يدخله ولا كله (قال) وفيه معنى يفسد سوى هذا وذلك أنه إذا اشترط فاشترط فاشترط أو عدا جدي لم يعرف جودة الشاشتي معمولا ولا العمل معمولا لقلب النار واختلاط أحداهما بالآخر فلا يوقف على حد ما منه من شره هو أم لا (قال) ولو سلف في لحم شوى بوزن أو بطبوخ لم يجز لانه لا يجوز

لانه يجوز بيع المذوات من بلاد الحبش إذا حاز رجل ومن على في معدن في أرض ملكها لغيره فأنخرج منه فلان كذا وهو متعدد بالعمل وإن عمل بانه أو على أن ماخرج من عمله فهو له سواء أكره هذا أن يكون هبة لا يصرها الواهب ولا الموهوبه ولم يجز ولم يقض ولا أن لا يقض فإن بيع ذلك أو رد وليس كدابة بأذن في روم لانه أعرف بما أعطاه وقبضه (قال الشافعي) رحمه الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من منع فضل ما لم يبع به الكلامه الله بفضل رحمة يوم القيامة (قال الشافعي) رحمه الله وليس له منع الماشية من فضل مائه وله أن يمنع ما يسوق به الزرع أو الشجر إذا بانه (١) قوله الشاشتي ويقال فيه الشاشته والشاشنج وهو الشاش الذي يلوب الحنطة كما في القاموس وشترحه سبعة مصيحه

(كتاب العظام
والصدقات والحبس
وما دخل في ذلك من
كتاب السائقي)

(قال الشافعي) رحمه
الله يجمع ما يطعن الناس
من أموالهم ثلثة
وعبدهم ثلثون
وجه منها في الحياة
مناوجة بهان وبعد المات
مناوجة بها في الحياة
الصدقات واحتمل فيها
بأن عشرين الخطأ
رضي الله عنه مائة
سهم من خبر فقال
يا رسول الله لم أحب
الامانة قط وقد أردت
أن اتسرب إلى الله
تعالى فقال النبي صلى
الله عليه وسلم حبس
الاصول وسبل الثرة
(قال الشافعي) رحمه
الله فلما أجاز صلى الله
عليه وسلم أن يحبس
أصل المال وتسل الثرة
دل ذلك على إخراجهم
الاصول من ملكة الإنسان
يكون محبوسا عما كان من
سبل عليه غيره أصله
فصار هذا المال ميانا
لما سواها ويحتاجا لعلان
يخرج العبد من ملكه
بالعق لله عز وجل إلى

أن يسلف في العلم الامور فابسلة وقد تحق مشورا اذا لم تكن حائلة فاحتره وقد يكون انفس فلا
يخلص انفسه من حبه ولا منعه من حبه اذا تقارب واذا كان مطروفا فاحتره وامدنا يعرف بأدب حبه
لانه قد قيل حاح انفسه مع حبه ويكون مواضع من حبه لا يكون فيها حرم واذا كان موضع مقطوع
من الجسم كانت في بعضه دلالة على حبه ومنه ومنه وانفسه فكل ما اتصل منه مثله (قال) ولا يخفى أن
يسلم في عين على أنها تدفع اليه بغيره محال لانه لا يستدل على أنها تلك العين اختلف كلها ولم يختلف ذلك
مثل أن يسلف في صاع حنطة على أن يوفيه اياها دقيقا اشتراط كمال الدقيق أو لم يشترطه وذلك انه اذا وصف
جنسا من حنطة وجوده فصارت دقيقا أشكل الدقيق من معنيين أحدهما أن تكون الحنطة المشروطة مائة
فتعطين حنطة تقاربها من حنطة الشام وهو غير المائ ولا يخلص هذا والاخر انه لا يعرف بمكيه الدقيق
لانه قد قيل اذا لم يكن وان يقول الحنطة اماره لها تيمم لم تنس في أصل السلف فاذا كانت له اماره فليس يعرف
غيرنا من وجه آخر من أن يقول الحنطة اماره لها تيمم لم تنس في أصل السلف فاذا كانت له اماره فليس يعرف
عن الحنطة من قيمة الاجارة فيكون سلفا لغيره ولا (قال الشافعي) وهذا وجه آخر يحدهم أنفسه منه هذا
والله تعالى أعلم (قال) وليس هذا كما يسلفه في دقيق موصوف بذر بوضف الشباب ما زوان
فيها لاجل حال انفاض له دقيقا موصوفا وكذلك لو أسلفه في نوب موصوف بذر بوضف الشباب ما زوان
أسلفه في غزل موصوف على أن يعمل به أو بالتميز من قبل أن صفة الغزل لا تعرف في النوب ولا تعرف
حصة لغزل من حصة العمل واذا كان النوب موصوفا عرف حفته (قال) وكل ما أسلفه وكان يصلح
بشيئ منه لا يعرفه فشرطه مصلحا فلا بأس به كإسلافه في نوب ونسي أو سيرا وغيرهما من صبيغ الغزل وذلك
أن الصبيغ فيه كاسل لون النوب في السمرة والابيض وأن الصبيغ لا يغير صفة النوب في دقة ولا صفة
ولا غيرها كما يغيره السويق والبنين (قال) والابيض لا يعرف لونهما وقد يشتران عليه ولا يلحقهما ما ذكرنا
يشتران عليه ولا يخفى أن يسلم اليه في نوب موصوف على أن يصغه مضرجا من قبل أنه لا يوقف على حد
النضج وان لم يكن الشباب ما أخذ من النضج كثر ما يأخذ منه في الذرع وان الصفة وقعت على شئين
متفرقين أحدهما نوب والاخر صبيغ فكان النوب وان عرف مصوغا بحسبه قد عرفه فالصبيغ غير معروف
قد عرف وهو مشترى ولا يخفى مشترى إلى أجل غير معروف وليس هذا كما يسلف في نوب عصب لان الصبيغ زينة
له وان لم يشتر النوب الا وهذا الصبيغ قائم فيه قيام العمل من التسبيح ولون الغزل فيه قائم لا يغيره عن صفته
فاذا كان هكذا ما زوان اذا كان النوب مشترى بلا صبيغ ثم أدخل صبيغ قبل أن يسلف في نوب وعرف
الصبيغ ليميز ما وصف من أنه لا يعرف غزل النوب ولا قدر الصبيغ (قال الشافعي) ولا بأس أن يسلفه
في نوب موصوف وفيه المصغور والقصار معروفة أو مغسولا غسلا نقيما من دقته الذي يسهبه ولا خير
في أن يسلم اليه في نوب عصب أو غسل غسلة من قبل أنه يغسله غسلة بعد ما ينهك وقبله لا يوقف على حد
هذا ولا يخفى أن يسلم في حنطة موصوفا لان الاتلال لا يوقف على حد ما يريد في الحنطة وقد تعرف بالحنطة
حتى لا يوقف على حد صفتها كما يوقف عليها باسلة ولا يخفى السلف في مجرم مطروى ولو وصف وزن النوب
لا لا يشتر على أن يزن النظر في قبض من وزن العود ولا يضبط لانه قد يدخله القرم عاينته له الدلالة
بالنظر بقله على جودة العود وكذلك لا يخفى السلف في الغالة ولا شيء من الادهان التي فيها الاتفال لانه
لا يوقف على صفته ولا قدر ما يدخل فيه ولا يميز ما يدخل فيه (قال) ولا بأس بالسلف في دهن حب البان قبل
أن ينشئ من وزنا أو كرهه منشوا لانه لا يعرف قدر الدش منه ولو وصفه بربع كرهته من قبل أنه لا يوقف
على سد الرخ حال أو كرهه في كل دهن طيب قبل أن يستوفي وكذلك لو سلفه في دهن مطبوخ أو نوب
مطبوخ لانه لا يوقف على حد السلب كالألوان لا يوقف على الألوان وغيرهما من كثر فيه أن ادهان البلدان تتفاضل
في مقام طيب الرخ على الما العروق والقدم في الحنو وغيره ولو شرط دهن بلان قد نسب فلا يخلص كما

تخلص الشيا من ذنوبهم بالمال المحبوس والموت وغير ذلك قال ولا بأس أن يسلف في طلبت أروني من
 شخص أحسن أو أخص أو رخص أو دونه يوسيطه بصفة معروفة ومضرباً ومقرعاً وبصفة
 معروفة وبصفة بالثمن أو أزرقة وبضربة أو حلاً كهو في الشيا وإذا ما بيع على ما يقع عليه اسم البعثة
 والسلف لزمه ولم يكن له دونه (قال) وكذلك كل ما من جنس واحد بصفة واحدة كالسلف والقسم
 قال ولو كان يسلف أن يكون مع شرط السعة وزن كان أصح وإن لم يشترط وياضع إذا اشترط سعة فابصح
 أن يتناعنوا بالبعة وبشي وغيره بصفة وسعة ولا يجوز فيه إلا أن يرفع عنه وهذا من راحة صفته فلا يجوز
 فيها إلا أن يدفع عنها وتكون على ما وصفت (قال) ولو شرط أن يعمل له المستامن تخاس وحديداً أو تخاس
 ورواص لم يجز لهما إلا التخلصان فمعرف قد وكل واحد منهما وليس هذا كالسلف في الثوب لأن الصنف
 في ثوبه زينة لا يفسره أن تضبط صفته وهذا زيادة في نفس الشيء المصنوع قال وهكذا كل ما استنعج
 ولا يخفى أن السلف في قلنسوة محبوسة وذلك أنه لا يسلف وزن حشوها ولا صفته ولا يوفق على حدبها طول
 ولا شئ من هذه الإفراد ولا يخفى أن يسلف في خفين ولا ينعج وزنه وذلك أنها لا يوافق طول
 ولا عرس ولا تضبط طولهما ولا ما يدخل فيهما وإنما يجوز في هذا أن يتناع العلفين والنراكين
 ويتناعر على الحدو على خرازينهم ولا بأس أن يتناع منه عهداً أو قداساً من نحو معروف وبصفة معروفة
 وقدره معروف من النكر والصفو والمعنى والشيء ويشترط أي على ولا بأس أن كانت من قوارير ويشترط
 جنس قواريرها ورغفه وتختاته ولو كانت القوارير من نوع السفة كان أحب إلى وأصح للسلف
 وكذلك كل ما على فربط بطريقه والذي يخلط بغيره التل في بارش ونصال وعقب ورومة والصال لا يوفق
 على حد ما ذكره السلف فعلاً أحسنه قال ولا بأس أن يتناع أجراً بطول وعرض وتخلط ويشترط من طين
 معروف وتخلطه معروفة ولو شرط طمورونا كان أحب إلى وإن تركه فلا بأس أن يشاء الله تعالى وذلك أنه ما
 هو بيع صفة وليس يخلط بالطين بغيره مما يكون الطين غير معروف القدر منه إنما هو يخلطه الله والماء
 مستهلك فيه وإن شئت لم يفسد منه ولا فائدة إنما هي أنه لا يعرف قدر ما يذهب في طبعه من الحطب وأنه قد يتلوهج
 لئلا ين أن يبعثه فيوفيه إياه أجزاؤ ذلك أنه لا يعرف قدر ما يذهب في طبعه من الحطب وأنه قد يتلوهج
 ويسعد فإن استطاد على المشتري كأخذاً بطناً شياً استوجب وإن ألتزمنا بغير ما شرط لنفسه

(باب السلف جعل في أخذ السلف بعض رأس ماله وبعض سلفه)

(قال الشافعي) رجه الله من سلفه ذهاباً طعامه وصرف فعل السلف فاعمله طعاماً في ذمة بائعه فإن شاء
 أخذه كاملاً وفيه إياه وإن شاء تركه كأي تركه سارحاً رقه إذا شاء وإن شاء أخذه بعضه وأظفر ببعض وإن
 شاء أكله منه كله وإذا كان له أن يشله من كله إذا اجتمع على الأقله كان له إذا اجتمع أن يشله من بعضه
 ويكون ما أقامه من كل ما يباع به ما يباع به من كل ما يباع به من كل ما يباع به من كل ما يباع به من كل ما يباع به
 بين السلف في هذا من كل ما يباع به من كل ما يباع به من كل ما يباع به من كل ما يباع به من كل ما يباع به
 طعاماً لا يسلفه على طعاماً غيره أو عرضاً من العروض يجوز أن يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع
 طعاماً فلا يسلفه على طعاماً غيره فإذا أخذ غيره فمقدماً قبل أن يتوفيه وإذا
 أتاه منه أو من بعضه فالأقالة ليست ببيع إنما هي نقض بيع تراشياً بنقض الأقدمة الأولى ويجب لكل
 واحد منهما على صاحبه فإن قال قائل ما ألحق في هذا قالنا بين والمعول مكنته بدينه فإن قال قائل فيه أن
 عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل روى عن ابن عباس عن عطاء وعمر بن دينار
 (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي فأخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء كان لا يرى بأساً أن
 يقبل رأس ماله منه أو يشتري أو يأخذ بعض السلعة وينظره بما عاقب (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي

غير مالك فله بثلث
 منقعة نفسه لأرقته
 كما يملك المحسن عليه
 منقعة المال لأرقته
 ويجوز على المحسن أن
 تملك المال كما يجوز على
 المقتن أن يملك العبد
 (قال) الشافعي ويمن
 المحسن وإن لم يبعث
 لأن عرض الله عنه هو
 المصدق بأمر النبي صلى
 الله عليه وسلم ولم يزل على
 صدقته فيما يملكه حتى
 قبضه الله ولم يزل على
 رضى الله عنه على صدقته
 حتى أتى الله تعالى ولم
 تزل طمعة رضى الله
 عنها على صدقته حتى
 تحبس الله رضى
 الشافعي رجه الله بربا
 ذكره في أن فالله
 بنت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صدقة
 مالها على أبي بن حاتم
 وبني المطلب وأن علياً
 كرم الله وجهه يدين
 ليهم وأحل معهم غيرهم
 (قال الشافعي) رجه
 الله وينو هاتين رجه
 المطلب محسرة عليهم

الصدقات المفروضة
ولقد حفظ الصدقات
عن عسدد كثير من
المهاجرين والانصار
ولقد حتى الى عدد من
اولادهم وأهلهم أهم
كانوا يتولونها حتى ما
ينقل ذلك العائسة
منهم عن العائسة
لا يتخلفون فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان أتم ما عسدا
بالدينسة ومكة من
الصدقات لعلى
ما وصفت به من
تصدق به من المسلمين
من السلف بلونها حتى
ما رواه عن نقل الحديث
فيها كالشكف (قال)
واحتج بحجج حديث
شرح ابن محمد صلى
الله عليه وسلم جاء
بالسلف ان الحبس فقال
الشافعي الحبس الذي
جاء بالطلاق مصل الله
عليه وسلم لو كان
حديثا ثابتا كان على
ما كانت العرب تحبس
من العيرة والوصيلة
والحلام لانها كانت

قال أخيرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج أنه قال لعطاء أسلف دينار في عشرة أفراس فبعثت
أفادني منه ان شئت خمسة أفراس وأكتب نصف الدينار عليه ديناً فقال نعم (قال الشافعي) لانه اذا
أقاله منه عليه عسداً من مال ما أقاله منه وسواء انتقدته وتركه لانه لو كان عليه مال حال كان أن يأخذ
وأن ينظر فيه متى شاء (أخبرنا الربيع) قال أخيرنا الشافعي قال أنس بن سعيد بن سالم عن ابن جريج
عن عسرون ديناراً كان لأبي راساً أن يأخذ بعض رأس ماله وبعضاً طعماً وأن يأخذ بعضاً طعماً ويكتب
ما بقي من رأس المال (أخبرنا الربيع) قال أخيرنا الشافعي قال أخيرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ذلك المعروف أن يأخذ بعضه طعماً وبعضه دينار (أخبرنا الربيع) قال
أخيرنا الشافعي قال أخيرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء رجل أسلف نراق طعماً فذاع الى عن الزبوي
فقال لا إلا رأس ماله أو زنه (قال الشافعي) قول عطاة الزبوا لا يباع البرأض حتى يستوفى فكله يذهب
مذهب الطعام (أخبرنا الربيع) قال أخيرنا الشافعي قال أخيرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء طعماً
أسلف فيه فباعه فدعا الى طعمه غيره ففرق ليس الذي يعطى على الذي كان له عليه ففعل قال لأبى
بذلك ليس ذلك يبيع عندك قضاء (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء من شاء الله تعالى وذلك أسلفه
في صفة ليست بعين فلا يباع بصفته فباعه فباعه قال سعيد بن سالم ولو أسلف في رأس ماله فأنه
برأيه فلا يباع به وهذا اختيار في ذهابه (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله كما قال سعيد قال ولو كان
لوحسبته ما تفرق استرأها عاقدت نارا فاعطاهما ألف درهم لم يجر ولم يجز فيه الا اقالته فإذا أقاله صار له
عليه رأس ماله فإذا برئ من الطعام وصارت له عليه ذهب تبايع بعد بالذهب ما شاء أو تبايع قبل أن يفرقا
من عرض أو غيره

(باب صرف السلف الى غيره)

(أخبرنا الربيع) قال أخيرنا الشافعي قال روى عن ابن عمر وأبي سعيد أنهما قالان سلف في بيع
فلا يصرفه الى غيره ولا يبيع حتى يقبضه قال وهذا كآروي عنه ان شاء الله تعالى وفيه دلالة على أن
لا يباع حتى يبيع حتى يقبض وهو موافق قولنا في كل بيع أنه لا يباع حتى يستوفى (أخبرنا الربيع) قال
أخيرنا الشافعي قال أخيرنا سعيد بن سالم بن ابن جريج عن عطاة أنه سئل عن رجل ابتاع دعة فأنه ونقد
ثم اغلها رآها، ضهافاً أن يحولها بيعها في سلعة غير ما قبل أن يقبض منه، الثمن قال لا يصلح قال
كله جاء به على غير الصفة وتصور لهما، مع ما في سلعة غيرها بيع للسلعة قبل أن يقبض قال ولو سلف رجل
رجل درهم في مائة صاع خنصة وأسلف صاحبه درهم في مائة صاع خنصة وصفة الخنطين واحد وتصور لهما
واحد أو مختلف لم يكن بذلك بأس وكان لكل واحد منهما على صاحبه مائة صاع بذلك الصفة والى ذلك الاجل
ولا يكون واحد منهما قصاصاً من الآخر من قبل أن يلوحت الخنطة بالسلعة قصاصاً كان بيع الطعام قبل
أن يقبض وسبع الدراهم بالدراهم لان دعهما في يومين مختلفين نسبة ومن أسلف في طعام بكيل أو وزن
خل السلف فقال الذي له السلف كل طعامي أوزنه وأعره عسداً حتى أتاك فأنه فعل فسرقت الطعام
فهو من ضمان البايع ولا يكون هذا اقتضام رب الطعام ولو كاله البايع للشرى بأمره حتى يقبض أو
يقبضه وكيله قبيحاً البايع من ضمانه حينئذ

(باب التبايع في السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز التبايع في السلف أو قال رجل له من أشتاق منك عانة يناراً تنقدكها
مائة صاع الى شهر على أني التبايع بعد تفرقنا من مثاقا الذي تبايعنا فيه أو أنت بالتبايع أو كلاً بالتبايع لم

أجر جسد فها بذهب أجرة أكثر من أدنى ما يقع عليه أدنى اسم الجود ثمزة وكذا الوسيلة في صغر أجر جسد
فيما به أجرة أكثر ما يقع عليه أقل اسم الجود ثمزة ولكن الوسيلة في صغر أجر فاعطاه أبيض وأبيض
يسقط لما لا يسقط للأجر بل يترتب إذا اختلف الزمان فيما يسقط له أحد اللونين ولا يسقط له الآخر بل يتم
المشتري بالمازلة اسم السعة وكذلك إذا اختلفا فيما تبين في الأعيان بالأول بل يتم المشتري بالمازلة
بعض ما سلف فيه فلما لا يتبين بين الأولين (١) مما لا يسقط له المشتري فلا يكون أحدهما غشياً فيه
من الآخر ولا أكثر ثمنا وإنما يشترط أن لا يفرق فلا أثر له في الأول

(باب ما يلزم في السلف مما يخالف الصفة)

[illegible]

(باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في حنطة أرض رجل بعينها بصفة لان الاقد قد تصيبها في الوقت الذي جعل فيه السلف فلا يلزم البائع أن يعطيه صفته من غير هالان البيع وقع عليها ويكون قد انتفع عنه في أمر لا يلزمه والبيع ضرر بان لا الشافعي يبيع عن الخراج بل ببيع صفة الجبل أو غيره لأجل وقتكون مضبوته على البائع فإذا ادعى صفته عرض حال فله أن يأخذ منها من حيث شاء فالوا كان خارجا من البيع أو غير كان أخذ من مال غيره أو لم يأخذ (قال الشافعي) وهكذا شرطه ما فعله بعينه ونتاج رجل بعينه وقريه بعينه فمعه وتولس الشافعي بغيره من السلفين إذا لم يكن مروجاً لبيع ينقطع إذا لا يختلف في الشيء الذي جعل فيه فإما وإذا شرط الشيء الذي الأغلب منه أن لا يؤمن انقطاع أصله لم يجز قال وهكذا المؤسلف في ابن مائه رجل بعينه وبكيل معلوم وصفه لم يجز وإن أخذ في كله وحلجه من ساعته لأن الاقد قد تأتي عليه قبل بفرغ من جمع ما سلف فيه ولا يفرق في من هذا الا كما وصفت ثلاث في النكاح يسع عن لا يضمن صاحبها شأنها غيرا ان هلك ما انتقص البيع أو نفع صفة مأمونة من نفعها من أيدى الناس في حين حله فإما أن كان ينقطع من أيدي الناس فالسلف فيه فاسد (قال الشافعي) وإن سلف سلفا فاسدا وأفضى فاداه أو أتلفه كرمه منه ان كان له مثل أوقيته ان لم يكن له مثل ويصح رأي من ماله فله هذاه المال كله وقوله

(باب اختلاف المسلف والمسلف في السلم)

(قال الشافعي رحمه الله) ولو اختلف المفسر والمفسر في الفرقال المشتري افسطنك مائة دينار في مائتي
صاع خنطة وقال البائع اسأيتني ما يؤد بتدري مائة صاع خنطة اختلف البائع والله ما به مائة التي تجب
منه الا ما تصاع خنطه فاحل للبشري ان شئت فقل عليه المائة الصاع التي اقرضه وان شئت فاحل
ما اختلفت منه مائة صاع وقد كان يعلم ما في صاع له من مدع عدلته له ملك عسل المائة دينار بالمائة

نفسد مراثيها ولا
يجوز أن يجر جهاد من
ملكه إلا إلى مالك
منصف يوم يجر بها
إليه فإن لم يسهلها على
من يهدم كانت
جحشمة أبدا فإذا
أقرض المصدق بها
عليه كانت جحمة أبدا
ورددت على أقرب
الناس إلى صفى
الجموع رجع وهي على
ما شرط من الأثرة
والتسليم والتواضع
بين أهل الغنا والحاجة
ومن أخرج من أخرج
منها صغفوره إليها
بصفة (ومنها) في الحاجة
إليها والصدقات غير
الزكوات وله إبطال
هذا علم يقضيها
للمصدق على المؤمنين
ولا فان قضيا للمؤمنين
تقوم مقامه بأمره فهي

(١) قوله مما لا يصلح له
المشتري الخ: كذا في
النسخ ولعل الصواب
مما يصلح للمشتري الخ:
فتأمل كتبه مطبوعه

الصاع وأنت منكر فإن حلف تفاسقا البيع (قال الشافعي) وكذلك لو اختلفا فيما اشترى منه فقال
أسلكتك ما حتى دينار في مائة صاع غير وقال بل أسلفتني في مائة صاع ذرة أو قال أسلفتك في مائة صاع بردي
وقال بل أسلفتني في مائة صاع حمراء أو قال أسلفتك في سلعة موصوفة وقال لا تحرب بل أسلفتني في سلعة غير
موصوفة كان أقول فيه كما وصفت لك يحلف البائع ثم يخبر المشتري بأن يأخذ بما أقره البائع بالإعين
أو يحلف فبرأ من دعوى البائع ويقام حلفان (قال الربيع) (١) أن أخذ المبتاع وقد نكر البائع فإن أقر
المبتاع ثم قال البائع - له أن يأخذها أو لا فلا يحلف له إذا نكره والسلف بنفسه بعد أن يتصلحا (قال
الشافعي) وكذلك لو تصادقا في السلعة واختلفا في الأجل فقال السلف هو إلى سنة وقال البائع هو إلى
سنتين حلف البائع وخبر المشتري فإن رضى والا حلف وتقام حلفان كان الثمن في هذا كله ذنا بيا وبدرهم
رد منها أو طعنا ما رد منه فإن لم يوجد ردته وكذلك لو كان سلفه سلعة غير مكيلة ولا موزونة ففانته رديتها
قال وهكذا القول في بيع العيان إذا اختلفا في الثمن أو في الأجل واختلفا في السلعة المبسطة فقال
البائع بعكس ما عدل عدا بألف واستهلكك العبد وقال المشتري اشترته منك بخمسة وأعطاك العبد ثلثا فلورد
فيه العبد وأن كانت أقل من الخمسة أو أكثر من ألف (قال الشافعي) وهكذا كل ما اختلفا فيمن
كبل وجوده وأجل قال ولو تصادقا في البيع والأجل فقال البائع لم يضمن من الأجل شيء أو قال قضى
منه شيء يسير وقال المشتري بل قد مضى كله أو لم يبق منه الا شيء يسير كان القول قول البائع مع عبته وعلى
المشتري البينة (قال الشافعي) رحمه الله ولا ينفسخ بيعه في هذا من قبل تصادقا في الثمن والمشتري
والأجل فأما ما اختلفا فيه في أصل العقد فيقول المشتري اشترت الي شهر ويقول البائع بعكس الي شهرين
فأنهما باعنا فثان ويترادان من قبل اختلفا فيما يفسخ العدة والأجل لم يختلفا (قال الشافعي)
وكرجل استأجر رجلا سنة بعشرة دنائير فقال الأجير قد مضت وقال المستأجر لم يرض فاقول
المستأجر وعلى الأجير البينة لأنه مقر بشئ يدعي المخير منه

(باب السلف في السلعة بعينها ما ضره أو غابته)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو سلف رجل رجلا مائة دينار في سلعة بعينها على أن يرضى السلعة بعد يوم أو
أكثر كان السلف قابلا ولا يجوز بيع الأعيان على أنها مضمونة على بائنها بكل حال لأنه لا يمتنع من فواتها
ولا بان لا يكون لصاحبها السبيل على أخذها متى شاء ولا يجوز له إعادتها وإنما إذا دفع البعثة أو كان إلى أجل
لأنها قد تنف في ذلك الوقت وإن قل فيكون المشتري قد اشترى غير مضمون على البائع بصحة موجودة بكل
حال يكلفها بائنها ولا ملكه البائع شيئا بعينه يتسلط على قبضه حين وجبه وقد رضى قبضه (قال الشافعي)
وكذلك لا يشكاري منه راحلة بعينها موصلة الكراء على أن يركبها بعد يوم أو أكثر لا ينفذ تلف وبصياها
ملا يكون فيها تركوب معه ولكن يسلفه على أن يرضى له حوله معروفة ويبيع الأعيان لا تصح إلى أجل
انحمال الرجل ما ضمن من البيوع بصفة وكذلك لا يجوز أن يقول أبيعك باري هذا بعددك هذا على أن
تدفع الي عدل بعد شهر لأنه قد هرب وي تلف وينصف الي شهر (قال الشافعي) وفساد هذا خرج من
بيع المسكين وما وصفت وأن الثمن فيه غير معلوم لأن المعلوم ما قضه المشتري أو ترك قبضه وليس البائع
أن يحول دونه قال ولا بأس أن أبيعك عبدي هذا أو فعه ليل بعد موصوف أو عيدين أو عيبرا وغيرين
أو خشيته أو خشيته إذا كان ذلك موصوفا مضمونا لأن حتى في سفة مضمونة على المشتري لا في عين تلف
أو تنقص أو تقوت فلا تكون مضمونة عليه

له وبيض الطعل أو هو
خسل أو يكر عاتنة
رضى الله عنهما حداد
عشرين وسقا فلما
مرض قال وددت أنك
كنت قبضته وهو اليوم
مال الوارث (ومنها) بعد
الوفاة أو ما ياله إبطالها
ما لم يت

(باب العمري من
كتاب اختلافه
ومالك)
(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان عن
عمر بن دينار عن طاوس
عن جبر المدري عن
زيد بن ثابت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه جعل العمري

لوارث ومن حديث
جابر رضى الله عنه أنه
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تمروا ولا ترقسوا

(١) قوله قال الربيع
أن أخذه المبتاع إلى
عارة الربيع - هذه
ناية هكذا في التنسخ
التي بأيدينا على ما فيها
فحرف كتبه معصمه

فن امرشاً وأورقه

فموسيل المبرات

(قال الشافعي) رحمه

الله وهو قول من يدين

نابت وجابر بن عبيد

الله وابن عمر وسليمان

ابن يسار وعروة بن الزبير

رضي الله عنهم وبه أقول

(قال الزهري) رحمه

الله معنى قول الشافعي

عندي في العمري أن

يقول الرجل قد سعت

داري هذلك عرك أو

حياتك وأجعلك لك

عري أو رقي ويدفعها

اليه فهي ملك للمر

ثوث عنه أن مات

(باب عطية الرجل ولده)

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا مالك عن

الهريرة عن جدين

عبد الرحمن وعن جدين

الزمان بن بشير جديناه

عن أننعان بن بشير

رضي الله عنه أن أبا أبي

به إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال أفي

يحدث ابنك هذا غلاما

كان لي فقال رسول الله

(١) قوله فانه يترك

أكله وشربه كذا بالاصول

التي يدينها والمغني على

ترك أكله وشربه جديدا

كما هو معلوم مما بعده

كتبه مصنفه

(باب امتناع ذي الحق من أخذ حقه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حل حق المسلم وحقه حال وجبه من الوجوه فندعا الذي عليه الحق الذي له الحق إلى أخذ حقه فامتنع الذي له الحق فعلى الوالي جبره على أخذ حقه ليراد الدين من دينه ويؤدى إليه ماله عليه غير متعصلا للأداء شيئا ولا مدخل عليه ضرر إلا أن يشاء رب الحق أن يبرئ من حقه بغير شيء يأخذه منه فيأمر بأمره إياه (قال الشافعي) فإن عاد إلى أخذ حقه قبل محله وكان حقه ذهبا أو فضة أو نحاسا أو تبرا أو عر ضاعبرا كحول ولا مشروب ولا ذي روح يحتاج إلى العلف أو النفقة جبرته على أخذ حقه منه إلا أن يبرئه لانه قد جاءه بحقه وزيادة تعجيله قبل محله واستأنظر في هذا إلى تعريفه فإن كان يكون في وقته أكثر فبما أو أقل قلت للذي له الحق أن شئت حبسته وقد يكون في وقت أحده أكثر فبما منه حين يدفعه وأقل (قال الشافعي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت قلت أخبرنا أن أنس بن مالك كاتب غلاما له على نجوم إلى أجل فأراد المكاتب تعجيله يعق فامتنع أنس من قبولها وقال لا أخسها إلا بعد محله فأتى المكاتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال عمران أنس يريد البراءة فكان في الحديث فامر به عمر بأخذها منه وأعتقه (قال الشافعي) وهو يشبه القياس (قال) وإن كان مسلم فبما كروا أو مشروبالا يجبر على أخذه لانه قد بدأ كله وشربه جديدا في وقته الذي سلف له فإن محله ترك أكله وشربه (١) وأكله وشربه تغيرا بالقدم في غير الوقت الذي أراد أكله أو شربه فيه (قال الشافعي) وإن كان حيا لا أعتقه به عن العلف والرعي لم يجبر على أخذه قبل محله لانه يلزمه فيه مؤنة العلف والرعي إلى أن ينتهي إلى وقته فدخل عليه بعض مؤنة وأما ما سوى هذا من الذهب والفضة والتمر كله والياب والخبث والطيان وغير ذلك فإذا دفعه برئ منه وجبر المدفوع إليه على أخذه من الذي هو له عليه (قال الشافعي) فعلى هذا الباب كله وقباسة لأعله يجوز فيه غير ما وصفت أو أن يقال لا يجبر أحده على أخذه شي هو له حتى يحل له فلا يجبر على دينار ولا درهم حتى يحل له وذلك أنه قد يكون لأخذه ويكون متلفا لما صار في يده فظن أن يكون مضبوطا على ملي من أن يصير اليه ففتلف من به وجوه منها ما ذكرنا ومنها أن يتقاسمها ذو أو يسأله ذو رحم لم يعلم ما صار إليه لم يتقاسمها ولم يسأله فاما ما سأل من هذا الباب إذا حال في أن الرجل يكون له الدين على الرجل فموت الذي عليه الدين فقد دفعون ماله إلى غرماه وإن لم يرد به ولا يجبر صامرا إن الورثة ووصية المواريث لهم ويجبرونهم على أخذه لانه خير لهم والسلف يذلف دين الميت في بعض هذا

(باب السلف في الرب فبند)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا سلف رجل رجلا في رطب أو عنب إلى أجل بطيان له فهو جائز أن نفد رطب أو العنب حتى لا يبق شي منه بالبلد الذي سلفه فيه فقد فعل السلف بالحيار فإن شارب ربيع باق من سلفه كان سلفه مائة درهم في مائة قد أخذت حتى يرجع بخصم من وإن تأخر ذلك إلى رطب قابل ثم أخذ به مثل سلفه رطب وكله وكذلك العنب وكل أكله رطبة تنفذ في وقت من الأوقات وهذا وجه قال وقد قلنا أن سلفه مائة درهم في عشرة أصع من رطب فأخذ خمسة أصع ثم نفد الرطب كانت له الحصة الأصع بخصم درهم إلا حصصا من الثمن فانفد البيع فباقي من الرطب فرد إليه حصص درهم (قال الشافعي) وهذا مذبح والله تعالى أعلم ولو سلف في رطب لم يكن عليه أن يأخذ به سرا ولا يفتحه وكان له أن يأخذ رطبا كله ولم يكن عليه أن يأخذ الاصصا غرما من شدة الحاجة لمع بعض ولا عطش ولا غير وكذلك العنب لا يأخذ الاصصا غرما من شدة الحاجة لمع بعض ولا عطش ولا غير

[illegible]

(كتاب الرهن الكبير ۞ إباحة الرهن)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدانوا بينكم على أجل مسمى فكتبوا وليكتب بينكم كاتب بالعدل وقال عز وجل إن كنتم على شرف لم تعدوا كتابا فخرن مقبوضه (قال الشافعي) فكان يينا في الآله الامم الكتاب في الحضرة والسفر وقد كثر الله بارأه الله الرحمن إذا كانوا مسافرين ولم يجدوا كتابا فكان معقول والله اعقبها لهم اثم وبالكاتب والرهن احتاطا بالسلامة في العزول والمطلوع عليه بان لا يسيء وبذلك لا انه فرض عليهم ان يكتبوا ولان يأخذوا منها ما يقول الله عز وجل فان لم يعثكم بعضكم بعضا فليؤتيه الله ما يشاء وما كان الله معترضا له شيئا والسفر يقول الله اعواجز وحرمة الله والله اعقب الحضرة وغيره اياه من الحق والرهن في الحق والرهن في الحق والسفر وما قلتم من هذا ما اعلم فيه خلافا وقد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في درعه في الحضرة عداي اليهم اليهودي وقيل في سلف والسلف مال (قال الشافعي) أخبرنا الدارودي عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عداي اليهم اليهودي (قال الشافعي) وروى الامشش عن ابراهيم عن الاودع عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم مات درعه مهمومة (قال الشافعي) فان الله جل ثناؤه ما رهن في الدين والدين حتى لازم فكل حق مما عاقل اولزم وجهه من الوجه وما رهن الرهن في وجهه ولا رهن في مال الزنم فلو اذن رجل على رجل رجل حقا فزاعه وسالعه وروهنه رهننا كان الوجه مفسد لانه لا يجوز للمسلم على الاذن فلو اذن دار على رجل حتى اذنا ذنبتا به او بايعتني فمات دينه او بايعه لم يكن رهنه لان الزنم كان لم يكن للرهن حتى واذن الله عز وجل به فيها كان للرهن حتى الحق دلالة على ان لا يجوز الا بعد لزوم الحق او معه فاما انه فاذا لم يكن حتى فلا رهن

(١) وتبرهن في اختلاف المرافقين باب السلم فإذا كان الرجل على رجل طعام السلم هفه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فإن أخذته كان يقول هو مائز بلغان عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل ويه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم وأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) زعمته وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكة فعليه موصوف الخأجل معلوم فهل الأجل قراضا بيان بتفاحا للبيع كله كان حازرا وإذا كان هذا حازرا حازرا بتفاحا لصفاء البيع والبيعة والتفاحا وقيل سنه هذا ابن عباس فإنه يه بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القضاة وقد عطفه فيه غيره قال وأسلم الرجل في السلم هه فإن أخذته كان يقول لأخيه أنه غريم معروف ويه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول بأنه يه ثم يرجع أبو يوسف إلى قول ابن أبي ليلى وقال إذا بين موانع الأهم فقال أنخذوا جنودا ويهوهوا (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل الرجل في سلم يوزن وصفه وموضع ومن سن معلوم ومن سن ذلك الشيء فالسلف حائز

صلى الله عليه وسلم أكل
وإنك تأخذ مثل هذا
قال لا فقال النبي صلى
الله عليه وسلم فأرجعه
(قال الشافعي) رحمه
الله وجمعت في هذا
الحديث أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم
قال أليس يسرك أن
تكونوا في البهايل سواء
فقال بلى قال فأرجعه
(قال الشافعي) ربه
الله به تأخذ وفيه
حسن الأدب في أن
لا يفضل فعرض
في قلب المفضول شيء
يتعصب من به فان القرابة
تتبع بعض بعضا
فإنشأ بعضه ومنها
أن اعطاه بعضهم جائز
ولو لذلك أمثال صلى
الله عليه وسلم فأرجعه

ومنها أن لا والله أن
يرجع فيما أعطى ولده
وقد فضل أبو بكر عائشة
رضي الله عنهم ما نزل
فضل عمر عما رضى
الله عنهم ما شئ أعطاه
بإياه وفضل عبد الرحمن

(باب نايته الرهن من القبض)

قال الله عز وجل فمران مقبوضة (قال الشافعي) فلما كان معقولا أن الرهن غير مخلوك الرقبه للرهن ملك السبع والمخلوك المنفعة ملك الاجارة لم يجز أن يكون رهنا لانما انا الله عز وجل من أن يكون مقبوضا واما لم يجز فلما الرهن مالم يقبضه الرهن منه منعه منه وكذلك لو اذنه في قبضه فلم يقبضه المرتهن حتى يرجع الرهن في الرهن كان ذلك له لما وصفت من أنه لا يكون رهنا الا بان يكون مقبوضا وكذلك كل ما لم يتم الا بامر من فليس يتم ما بعده ما دون الآخر مثل الهبات التي لا تجوز الا بالمقبوضة وما في معناها ولو مات الرهن قبل أن يقبض المرتهن الرهن لم يكن للرهن قبض الرهن وكان هو والقرماء فيه أسوة ولو لم يمت الرهن ولكنه أفلس قبل أن يقبض المرتهن الرهن كان المرتهن والقرماء فيه أسوة لانه لا يملكه ولو تمس الرهن وأذهب عقله قبل أن يقبض المرتهن الرهن ولا يملكه على قبضه لم يكن للرهن قبض الرهن ولو أقبضه الرهن ايا في حال ذهاب عقله لم يكن له قبضه ولا يكون له قبض حتى يكون جائزا لمر في ماله يوم رهنه ويوم قبضه الرهن اياه ولو رهنه اياه وهو بصورته أقبضه اياه وقد اذله الجرحه فالرهن الاول لم يكن رهنا الا بان يحدده رهنا ويقبضه اياه بعد ان يفلأ الجرحه وكذلك لو رهنه اياه وهو غير مجموع ولم يقبضه حتى يجرحه لم يكن له قبضه منه ولو رهنه عبدا فلم يقبضه حتى يهرب العبد وسلطه على قبضه وان لم يقدر على قبضه ولو رهنه عبدا فالرهن بالاسلام فاقبضه اياه مرئيا أو أقبضه اياه غيره فاقبضه اياه فاقبضه المرتهن بحاله ان تاب فهو رهن وان قتل على الرده قتل بحق لزمه موخر ج من ملك الرهن والمرتهن ولو رهنه عبدا ولم يقبضه حتى رهنه من غيره وأقبضه اياه كان الرهن الثاني الذي أقبضه حصصا والرهن الذي لم يقبض كما يمكن وكذلك لو رهنه اياه فلم يقبضه حتى أعتقه كان حرا خارجا من الرهن وكذلك لو رهنه اياه فلم يقبضه حتى كاتبه كان خارجا من الرهن وكذلك لو رهنه اياه أو صدقه اسرا أو أقر به رجل أو دبره كان حرا جازا من الرهن في هذا كله (قال الربيع) وفيه قول آخر انه لو رهنه فلم يقبضه المرتهن حتى يدركه أنه لا يكون حرا جازا من الرهن بالتدبير لانه لو رهنه بعد ما ذكره كان الرهن جائزا لانه ان يبعه بعد ما دبره فلما كان له بيعه كان له أن رهنه (قال الشافعي) ولو رهن رجل رجلا عبدا وامرات المرتهن قبل أن يقبضه كان الرب الرهن منعه من ورثته فان تأسسه له لم يهردها ولو لم يمت الرهن ولكنه غلب على عقله فولى اياها كله لم يهردها فان شاء الرهن منعه الرجل المولى لانه كان له منعه المرتهن وان شاء سلمه له بالمرن الاول كما كان له أن سلمه للمرتهن ومنعه اياه ولو رهن رجل رجلا جارية فلم يقبضه اياها حتى وطنها ثم أقبضه اياها بعد الوطء فظهر بها رجل أقر به الرهن كانت خارجة من الرهن لانها لم تقبض حتى جلت فلم يكن له أن يرهنها بحبل منه وهكذا لو وطئها قبل الرهن ثم ظهر بها رجل فأقر به منعه من الرهن وان كانت قبضت لانه رهنها محلا ولو رهنه اياها غيرة ذات زوج فقبضها حتى تزوجها السد ثم أقبضه اياها فالزوج جاز وهو رهن بها ولا يمنع زوجها من وطئها بحال واذ رهن الرجل الرجل الجارية فليس له أن يزوجه ما دون المرتهن لان ذلك ينقص منها وينع اذا كانت حلالا وصل الحق بينهما وكذلك المهرين فأبهمازوج قال النكاح مفسوخ حتى يجتمع عليه ولو رهن رجل رجلا عبدا وسلطه على قبضه فاجر المرتهن قبل أن يقبضه من الرهن أو غيره لم يكن مقبوضا (قال الشافعي) أخيرا سعيد بن سالم عن ابن جريح أنه قال لعطاء رثمت عبدا فاجرته قبل أن أقبضه قال ليس بمقبوض (قال الشافعي) ليس الاجارة قبض وليس برهن حتى يقبض واذا قبض المرتهن الرهن انفسه أو قبضه احد بامر فهو قبض قبض وكيله (قال الشافعي) أخيرا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عمرو ابن دينار أنه قال اذا ارثمت عبدا فوضعت على يد غيرك فهو قبض (قال الشافعي) واذا ارثمت ولي

ابن عوف ولدا م كلهم ولو اتصل حديث طابوس لا يحل لها وب أن يرجع فيها وب الاولاد فيما يب لولده لقت به ولم أر ذواها غير وب ان يستتب من مثله ولا يستتب (قال) ويجوز صدقة التطوع على كل أحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذها لما رفع الله من قدره وأبانه من خلقه اما تحريمها ولا يملك يكون لاحد عليه بدلا معنى الصدقة لا يراد ثوابها ومعنى الهدية يراد ثوابها وكان يقبل الهدية ويرى لها تصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة ولنا هدية

(كتاب القطة)

(قال الشافعي) رجه الله أخيرا ما كان عن ربيعة عن يزيد بن مولى المنبعت عن يزيد بن خالد الجعفي رضى الله عنه قال جاز رجل الى رسول الله صلى الله

المجبرة أو إلحاقه بالمجبر ففرض إلحاقه كمقبوض وإلى المجبر للمجبر كمقبوض غير المجبور نفسه وكذلك
قبض إلحاقه . وذلك لأن وكل إلحاقه من قبض للمجبر أو وكل إلى المجبور من قبضه فقبضه
له قبض الرجل غير المجبور لنفسه وللراهن منع إلحاقه من المجبور من الرهن مالم يقبضه . ويجوز أن يهاجم
ول المجبر عليه له ، وهما عليه في الشفرة وذلك أن يبيع له ما فغسل ورهنه فاما أن يسلط لهما
ورهنه فلا يجوز عليهما وهو ضمن لأنه لا فضل لهما في السلف ولا يجوز رهن المجبور لنفسه وإن كان
نظره كالاجبور بعه ولا شر أو لنفسه وإن كان نظره

(قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما يخرج من الرهن وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رحمه الله . قال الله تعالى فمن مقبوضة قال الشافعي إذا قبض الرهن مرة واحدة فقد تم
وصار المرتهن إلى يده من غرماء الراهن ولم يكن للراهن انخراجه من الرهن حتى يبرأ مما في الرهن من الحق كما
يكون البيع مضموناً لمن البائع فإذا قبضه المشتري مرة صار في ضمانه . فإن ردّه إلى البائع بآداة أو بدعيه فهو
من مال البائع ولا ينسخ ضمه بالبائع ولا تكون الهبات وما في معناها غير آداة فلا قبضها الموهبة مرّة
أعلاها إلى الواهب أو أكرها منه أو من غيره لم يخرجها من الهبة . وسواء إذا قبض المرتهن الرهن مرة واحدة
على الراهن بآداة أو غير ذلك ما لم ينسخ الراهن الرهن أو كان في يده ما وصفت (قال الشافعي)
أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرهنت رهنًا فقبضته ثم أجزته منه قال نعم وعنديك إلا
أنك أجزته منه . قال ابن جريج فقلت لعطاء فأفلس فوجده عندك فقلت أنت أحق به من غرمائه . قال
الشافعي . يصفى لما وصفت من أنك إذا قبضته مرّة ثم أجزته من رهنه فهو كذلك أجزته منه لأنه لا رد له
بعد القبض لا يخرج من الرهن . قال ولا يكون الرهن مقبوضاً إلا أن يقبضه المرتهن أو أحد غير
الراهن بأمر المرتهن فيكون وكيله في قبضه . فإن أرهن رجل من رجل رهنًا أو كل الرهن الراهن أن يقبضه
له من نفسه قبضه له من نفسه لم يكن قبضاً ولا يكون وكيله في قبضه لغيره في قبض كالرهن عليه
حق فوكله بأن يقبضه له من نفسه فضل فهو له لم يكن ريثاً من الحق كما يبرأ منه لو قبضه وكيل غيره
ولا يكون وكيله في قبضه في حال الإلحاق التي يكون فيها وإلّا لم يقبضه . وذلك أن يكون له من صغير
فيشترى له من نفسه ويقبضه له أو يهبه لثبوت قبضه فيكون قبضه من نفسه قبضاً لأنه يقوم مقام
إثبه . وكذلك إذا رهن ابنه رهنًا فقبضه من نفسه . فإن كان ابنه بالغاً فغير مجبور لم يخرج من هذا شيء إلا أن
يقبضه ابنه لنفسه أو وكيل لابنه غير أبيه . وإذا كان لرجل عبد في بدرجل ودبعة أو داراً ومتاع رهنه إياه
وأذن له قبضه فباعه عليه مدة عتقه فما أن يقبضه وهو في يده فهو قبض فإذا أضر الراهن أن المرتهن
قد قبض الرهن فصدقه المرتهن أو ادعى قبضه فالرهن مقبوض وإن لم يره الشهود . وسواء كان الرهن غائباً
أو حاضرًا وذلك أن الرهن قد يقبضه المرتهن بالبدل الذي هو به فيكون ذلك قبضاً إلى خصلة أن تصادقا
على أمر لا يمكن أن يكون مثله مقبوضاً في ذلك الوقت وذلك أن يقول الشهود أني قد رهنته اليوم مداري
التي يصرونها بكتة وقبضاً فعلياً أن الراهن أن كان اليوم لم يكن له بكتة من يومه مداري في يده
المعنى ولو كانت الدار في يده بكتة أو ودبعة كانت كهي لم تكن في يده لا يكون قبضاً حتى تأتق عليها
مدة يمكن أن تكون في يده بالرهن دون الكراء أو الدبعة أو الرهن معها أو مع أحدهما أو كونهما في يده
غير الراهن غير كونهما في يده بالرهن فأما إذا لم يؤت وقتاً أو بآداة رهنه دار بكتة وقبضها قال الراهن أنها
رهنته اليوم وقال المرتهن بل رهنها في وقت يمكن في مثله أن يكون قبضها قبض أمره وعمل القبض
فأقول قول المرتهن أبدأ حتى يصدق الراهن بما وصفت من أنه لم يكن في يده . ولو أراد الراهن أن أحلف

عليه وسلم فأنه عن
القبضة فقبل اعرف
عقاصها وكذا هم
عشر فها سنة فإن جاء
صاحبها أو الأئمان لها
وعن عمر رضي الله عنه
تخوذاً (قال الشافعي)
رحمته الله وهذا أقول
والبشر لا بل لهما
ردان المساء وإن
تباعدت وبعيشتان أكثر
عشهما بلاراع فليس
له أن يعرض لواحد
منهما أو لثلاثة
يدفعان عن أنفسهما
فإن وجد هاتفي مهلكة
فلهما أو غرمهما
إذا ما صاحبهما (وقال)
فيما وصفت له لا أعلم
سمع منه وإن قيل
والغالب والمجرب كالبكر
لأن كاهل القوى عتق من
صفار السباع بعد الأثر
في الأرض ومثلها الطير
للسرجل والأرنب
والطائر لعدده في
الأرض واستباحته في
السرعة (قال)
وبأكل القبضة التي
والفقير ومن تحمله

له الرهن على دعواه أنه أقره بالقبض ولم يقبض منه فعلمت أنه لا يكون رهنه حتى يقبضه والله سبحانه وتعالى أعلم

(ما يكون قبضاً للرهن ولا يكون وما يجوز أن يكون رهناً)

(قال الشافعي) رحمه الله كما كان قبضاً لليوع كان قبضاً للرهن والهبات والصدقات لا يختلف ذلك فيجوز رهن الدابة والعدو والدنانير والدراهم والأرضين وغير ذلك ويجوز رهن الشخص من الدار والشخص من العبد ومن السفن ومن المؤن ومن الثوب كما يجوز أن يباع هذا كله والقبض فيه أن يسلم إلى من يهتبه لأحاطل دونه كما يكون القبض في البيع وقبض العبد والثوب وما يجوز أن يأخذه من يهتبه من يدرأه وقبض ما لا يجوز من أرض ودار وغراس أن يسلم لأحاطل دونه وقبض الشخص مما لا يجوز كقبض النخل أن يسلم لأحاطل دونه وقبض الشخص مما يجوز مثل السفن والمؤن وما أشبهه ما أن يسلم للرهن فيه أحاطه حتى يضعه للرهن والراهن على بدعيل أو في بدل الشربك فما التقى ليس رهن أو بدل الرهن فإذا كان بعض هذا فهو قبض وإن صيرها للرهن إلى الراهن أو إلى غيره بعد القبض فليس بأخراج لها من الرهن كما وصفت لا يجزى بها إلا صحر الرهن أو أراض من الخ الذي به الرهن وإذا أقر الراهن أن الرهن قد قبض الرهن وأدعى ذلك المرتهن حكمه بأن الرهن تام وإقرار الراهن ودعوى المرتهن ولو كان الرهن في الشخص غائباً فالراهن أن الرهن قد قبض الرهن وأدعى ذلك المرتهن أجزأه إلا أنه قد قبضه وهو غائب عنه فيكون قد قبضه قبض من أمره قبضه ولو كان لرجل عبد في يد رجل باجراً أو ودعية فرهه أباه وأمره قبضه كان هذا رهنه إذا مات علمه ساعة بعد أن يهتبه الله إليه وهو في يده لأنه مقبوض في يده بعد الرهن ولو كان العبد الرهن غائباً عن المرتهن لم يكن قبضاً حتى يحضره فلما أحضره بعد ما أذن له قبضه فهو مقبوض كما يبيع أباه وهو في يده وأمره قبضه قبضه بأه في يده فيكون البيع تاماً ولو مات مات من مال المشتري ولو كان غائباً لم يكن مقبوضاً حتى يحضر المشتري بعد البيع فيكون مقبوضاً بعد حضوره وهو في يده ولو كانت له عنده ثياب أو شيء مما لا يزول بنفسه ودعية أو عارية أو باجراً فرهه أباه وأذن له في قبضها قبل القبض وهي غيبات عن منزله كان هذا قبضاً وإن كانت غائبة عن منزله لم يكن قبضاً حتى يحدث لها قبضاً (١) وإن كان رهنه أباه في سوق أو مسجد وهي في ستره وأذن له في قبضها لم يكن قبضاً حتى يصير إلى منزله وهي فيه فيكون لها حينئذ قبضاً لأنها قد خرجت من منزله بخلافه إلى سدها وغيره ولا يكون القبض إلا ما حضره الرهن لأحاطل دونه أو حضره موكبه كذلك ولو كان الرهن أرضاً أو داراً غائبة عن المرتهن وهي ودعية في يده وقد وكل بها فاذن له في قبضها لم يكن مقبوضاً حتى يحضرها المرتهن أو وكيله بعد الرهن مسألة لأحاطل دونه إلا إذا كانت غائبة عنه فقد يحدث لها ما نهته فلا تكون مقبوضة أبداً إلا بأن يحضرها المرتهن أو وكيله لأحاطل دونه ولو مات عليه في هذه المسائل مدة يمكنه أن يبعث رسولاً إلى الرهن حيث كان قبضه فادعى المرتهن أنه قبضه كان مقبوضاً لأنه قبضه وهو غائب عنه وإذا رهن الرهن رهنه وأراض الرهن والمرتهن بعدل يضعه على يده فيقال العدل قد قبضه ثم اختلف الراهن والمرتهن فقال الراهن إن قبضه لث العدل وقال المرتهن قد قبضه في القول قول الراهن وعلى المرتهن الدية أن العدل قد قبضه لأنه وكيل فيه ولا قبل فيه شهادة لأنه يشهد على فعل نفسه ولا يفتن المأمور بقبض الرهن بغير رده المرتهن شيئاً من حقوقه كالأفلس غرعه أو هلك الرهن الذي أقرته فقال قبضه ولم يقبضه لأنه لم يقبض له شيئاً وقد أساء في كذبه ولو كان كل ما ذكر من الرهن في يدي المرتهن يفتن الراهن فرهه أباه قبل أن يقبضه منه وأذن له في قبضه قبضه كان رهنه لو كان مضروباً على الغائب والغيب حتى يدفعه إلى المضروب شيئاً أو يرهه المضروب من ضمان الغيب ولا يكون أمره بالقبض لنفسه برأفته من

الصدقة وتصرم عليه
قد أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أبي
ابن كعب رضي الله عنه
وهو من أسير أهل المدينة
أزكاً يسره ومحدصة
فيها ثيابون ديناراً أن
يأكلها وأن عليها رضي
الله عنه ذكر كرتي صلى
الله عليه وسلم أنه وجد
ديناراً فأمره أن يعرفه
فلم يعرف فأمره النبي
صلى الله عليه وسلم أنه
أمره بدفعه إليه وعلى
رضي الله عنه من تحرم
عليه الصدقة لأنه من
صلبة بني هاشم (قال
الشافعي) رحمه الله ولا
أحب لأحد ترك لقطه
وحدها إذا كان أمناً
عليها فعرها ستعلى
أبواب المساجد والأسواق
ومواضع العلم وتكون
(١) قوله وإن كان
رهنه أباه لا يختص برفقه
مما لا يزول بنفسه الخ
قاله فإن كان رهنه
أباه أو شيء مما يزول
بنفسه في سوق الخ
وتأمل كتيبته معجبه

شمان الغصب وكذلك لو كان في يديه شره فاسد لانه لا يكون كلبا لرب المال في شيء على نفسه الا ترى انه لو امره ان يقبض لنفسه من نفسه حقا فقبضه وهلك لم يبرأ منه ولكنه لو رهنه اياه وبيع اضعا على يدي رجل كان الغصب والمشتري شراء فاسدا برين من الشمان باقرار وكيل رب العبد انه قد قبضه با مهرب العبد وكان كافر ارب العبد ما قد قبضه وكان رهنا مقبوضا ولو قال الموضوع على يديه الرهن بعد قوله قد قبضته لم يقبض لم يصدق على الغاصب ولا المشتري شراء فاسدا وكان برينان الشمان كايما ولو قال رب العبد قد قبضته منه وكان مقبوضا باقرار الموضوع على يديه الرهن انه قبضه ولو رهن رجل رجلا عبدا من اعدا واطع ابا اوعيدا ودارا اودارين فقبض احدهما لم يقبض الاخر كان الذي قبض رهنا بجمعه مع الحق وكان الذي لم يقبض خارجا من الرهن حتى يقبضه اياه الرهن ولا يشهد الذي قبض بان لم يقبض الذي معه في عقدة الرهن وليس كالبيع في هذا وكذلك لو قبض احدهما ومات الاخر او قبض احدهما ومنعه الاخر كان الذي قبض رهنا والذي لم يقبض خارجا من الرهن وكذلك لو وهب له دارين او عبدا من اودار او عبدا فاقبضه احدهما ومنعه الاخر كان له الذي قبض ولم يكن له الذي منعه وكذلك لو لم يمنه ولكنه غلب عنه احدهما لم تكن الهبة في الغالب تامة حتى يسقط على قبضه فقبضه با مهرب واذا رهنه رهنا فاقبض الرهن عيبا ما كان عبدا فاعوذا وقطع اواى عيب اصابه فاقبضه اياه فهو رهن بحاله فان قبضه ثم اصابه ذلك العيب عند المرحمن فهو رهن بحاله وهكذا لو كانت دارا فله هبت واساطا فتعطلت له وشعر وانهدمت عنه كان رهنا بحاله وكان للمرحمن منع الرهن من بيع وشبخله وبيع بناء الدار لان ذلك كانه داخل في الرهن الا ان يكون الرهن الارض والبناء والشجر فلا يكون منع مالم يدخل في رهنه ولو رهنه ارض الدار ولم يسم له البناء في الرهن او ماطا ولم يسم له الفراس في الرهن كانت الارض له رهنا دون البناء والفراس ولا يدخل في الرهن الاماسي داخله ولو قال رهنك بناء الدار كانت الدار له رهنا دون ارضها ولا يكون له الارض والبناء حتى يقول رهنك ارض الدار ونعما وجميع عمارتها ولو قال رهنك ما تحلى كانت الفضل رهنا ولم يكن ما سواها من الارض ولا البناء عليها حتى يكتب رهنك ما تحلى بمحدوده ارضه وغرابه وبناء وكل حق له فيكون جميع ذلك رهنا ولو قال رهنك بعض داري او رهنك ثقتا او جزءا من دارهما لم يكن هذا رهنا ولا قبضه جميع الدار حتى يسمى كم ذلك البعض والشخص او الجزر بعاء او اقل او اكثر ثم يبيع كالا يكون يباع وكذلك لو قبضه الدار ولو قال رهنكها الاماشة انا وان شئت انا والجزء منها لم يكن رهنا

(ما يكون اخراجا للرهن من يدى المرحمن وما لا يكون)

(قال الشافعي رحمه الله وجاع ما يخرج الرهن من يدى المرحمن ان يبرأ الرهن من الحق الذي عليه الرهن يدفع او ابرأ من المرحمن له او يسقط الحق الذي به الرهن وجوه من الوجوه فيكون الرهن خارجا من يدى المرحمن عاندا الى ملكه رهنه كما كان قبل ان يرهن او يقول المرحمن قد مضى الرهن او اطلته او اطلت حتى فنه ولو رهن رجل رجلا اشيا مثل دقيق وابل وغنم وعروض ودارهم ودنانير بائ درهم او الف درهم وما ينذر او الف درهم وما يتي دنارا ويعبر او طعما فندفع الرهن الى المرحمن جميع ماله في الرهن كلها الا درهم واحد او اقل منه او بية حنطة او اقل منها كانت الرهن كلها باقية وقيل لا يسيل للرهن على شيء منها ولا لغيره ما يتي دنارا حتى يستوفى المرحمن كل ماله فيقال ان الرهن صفقة واحدة لا ينشك بعضها قبل بعض ولو رهن رجل رجلا بارية فقبضها المرحمن ثم اذن الرهن في رهنه فانه لا ينشكها الا اذنه في وطئها فم يطأها او وطئها فاحمل فيه رهنه بحاله لا يخرجها من الرهن (١) الا ان يذنه فيها وصفت كالأمره ان يعتق عبدا لنفسه فاعتقه عتق وان لم يعتقه فهو على ملكه بحاله وكذلك

أكثر من يه في الجعة التي اصابها ما يعرف غصاها وكها وعددها ووزنها وحلتها ويكتبها ويشهد عليها فان جاء صاحبها والا فم في بعدة على أنه متى جاء صاحبها في حياته أو بعلموته فهو غريم ان كان استهلكها وسواء قليل القطة وكثيرها فيقول من ذهب له دنائره ان كانت دنائره ومن ذهب له دراهم ان كانت دراهم ومن ذهب له كذا ولا يسفها فينزاع في قضيتها او يقول حيلة ان في يدى لقطعة فان كان موليا عليه لسه او مضى فيها القاضي الى قوله وفعل فيها ما يفعل (١) قوله الا ان يذنه له فيملا وصفت أي ويشعل بدليل قوله كما لو امره الخاق في حنة لا يخرجها من الرهن ان يذنه أي بدون أن يفعل كاهو واضح كتبه محققه

ولودها للزمن الى الراهن بعد قبضه اياها بالزمن منزهة واحدة فقال استغنى من وطئها وخذمتها كانت
 منزهة عما عليها لا تخترج من الزمن فان حلت الجارية من الوطء فوالت أو ان سقطت سقطا فبدان من خلفه
 شيء فهي أم ولد لها من الزمن وعارضة من الزمن وليس على الراهن أن يأتي به برهن غيره لانه لم يتعد
 في الوطء وهكذا أذن له في أن يضربها فاضربها فانت لم يكن له عليه أن يأتيه بسدل منها يكون رهنها
 مكانها لانه لم يتعد عليه في الضرب واذا رهن الرجل الرجل أمة فاجروا اياها ووطئها الراهن أو اغتصبها
 الراهن نفسها فوطئها فان لم تلده فهي رهن بحالها ولا عقر للزمن على الراهن لانها أمة لراهن ولو كانت بكرًا
 فنقصها الوطء كان للزمن أخذ الراهن بما نقصها يكون رهنًا معها أو نقصا صامن الحقن ان شاء الراهن كما
 تكون جنابته عليها وهكذا لو كانت ثيبًا فاضاها ونقصها بنقصه قيمة وان لم ينقصها الوطء فلا شيء
 للزمن على الراهن في الوطء وهي رهن كالحى وان حبست وولدت ولم يذنبه في الوطء ولا مال له غيره فانقصها
 قولان أحدهما ان لا تناع ما كانت حبلى فاذا ولدت بيعت ولم يبيع ولدها وان نقصتها الولادة شيئا فليس
 الراهن مانعها الولادة وان ماتت من الولادة فعلى الراهن أن يأتي بقيةتها بحصة تكون رهنًا مكانها أو
 قصاصتي قدر عليها لو يكون حاله اياها أكبر من أن يكون رهنًا ثم أعتقها ولا مال له غيره فانقصها
 العتق وناع بلحق وان كانت تسرى الفألة فاهى مرهونة بعتة يسع منها بقدر المال ما وفي ما بقي رقيقا
 لسيدها ليس له أن ينهاها وتعتق عوته في قول من أعتق أم ولد ليعتق سيدها ولا تعتق قبل موته ولو كان
 رهنه اياها ثم أعتقها لم تلد ولا مال له يسع منها بقدر الدين وعتق ما بقي مكانه وان كان عليه من يحيط بحاله
 عتق ما بقي ولم يبيع لأهل الدين والقول الثاني أنه اذا أعتقها فاهى مرة أو ألوها فاهى أم ولد لها فاتباع
 في واحد من الخالين لهما ما وقد ظم نفسه ولا يسي في شيء من فتيها وهكذا القول فيباشره من الرقيق
 كلهم كورهم وانهم واذا بيعت أم الولد في الزمن بما وصفت فلكه السيد فهي أم ولد له بذلك القول
 ووطئها وهاو عتقه بفراذن الزمن مخالفه لذن الزمن ولو اختلفا في الوطء والعق فقال الراهن ووطئها
 أو عتقها باذنك وقال الزمن ما أذنتك فالقول قول الزمن مع عتقه فان نكل الزمن حلف الراهن
 لقد أذن له ثم كانت خارجة من الزمن وان لم يحلف الراهن أحلفت الجارية قد أذن له بعتها أو ووطئها
 وكانت مرة أو أم ولد وان لم تحلف في ولا السيد كانت رهنًا بحالها ولو مات الزمن فادعى الراهن عليه
 أنه أذن له في عتقها أو ووطئها وقد ولدت منه أو أعتقها كانت عليه البينة فان لم يقم بينة فهي رهن بحالها
 وان أراد أن يحلفه ورثة السيد أحلفوا ما علوا اياهم أذن له لم يزدوا على ذلك في البينة ولو مات الراهن
 فادعى ورثته هذا أحلف لهم الزمن ما أذن للراهن في الوطء والعق كما وصفت أو لو أهدا كنه اذا كان
 مفلسا فاما اذا كان الراهن موصيا فخذ قبلة الجارية منه في العتق والا يلاذ ثم يخبرين أن تكون قيتها
 رهنًا مكانها وان كان أكبر من الحق أو قصاص من الحق فان اختار أن يكون قصاصا من الحق وكان فمه فضل
 عن الحق رد ما فضل من الحق عليه واذا أقرا الزمن أنه أذن للراهن في وطء أمته ثم قال هذا الحبل ليس منك
 هو من زوج رهنها اياها من عبد فادعاه الراهن فهو رهنه ولا عين له لا النسب لاحت به وهي أم ولد له
 باقراره ولا يصدق الزمن على نفي الولد عنه وانما عتق من اختلافه أنه لو أقر بعد دعوته الولد أنه ليس
 منه ألحق الولد وجاءت الجارية أم ولد فلا معنى لبعثه اذا حكمت بخارج أم الولد من الزمن ولو اختلف
 الراهن والزمن فقال الراهن أذنت في ووطئها فوالت وقال الزمن ما أذنتك كان القول قول الزمن
 فان كان الراهن معسرا والجارية حبلى لم تتبع حتى تلد ثم تباع ولا يباع ولدها ولو قامت بينة أن الزمن
 أذن للراهن من مذمة كرهها في وطء أمته وماتت ولدها كان يكون من السيد في مثل تلك المدة فادعاه
 فهو ولده وان لم يكن أن يكون من السيد بحال وقال الزمن هو من غيره بيعت الأمة ولا يباع الولد بحال
 ولا يكون الولد رهنًا مع الأمة واذا رهن رجل رجلا مئة ذات زوج أو زوجة بعد الراهن باذن الزمن

الملقط فان كان عبدا
 امرضها السيد
 فان علمها السيد فأقرها
 في يده فهو صامن لها
 في رقبته (وقال)
 فيما وضع خطه لأجله
 سمع منه لا عزم على
 العبد حتى
 قبل أن له أخذها قال
 المرنى الاول أقبس
 اذا كانت في القصة
 والعبد عتق ليس
 بنى ذمة (قال
 الشافى) رحمه الله
 فان لم يعلم السيد
 فهي في رقبته ان
 ابتاعها قبل السنة
 ونسدها دون مال
 السيد لان أخذ
 القصة عدوانا بما أخذ
 اللقطة من ذمة (قال
 المرنى) هذا أشبه بأصله
 ولا يخلو سيده من أن
 يكون عليه فاقرار
 اياها في يده يكون
 تعدا فيكفى لا يفتنها
 في جوع ماله أو لا يكون
 تعدا فلا تعدو رقبته
 عبده (قال الشافى)
 رحمه الله وان كان حرا

لم ينزع زوجها من وطئها والبناء بها فان ولدت فالولد انوار يج من الرهن وان حلت ففهي اقوان أحدهما
لا تبايع حتى تنزع جملها ثم تكون الجارية رهنا والولد انوار من الرهن ومن قال هذا قال انما ينعت من
بيعهما حتى يولد لهما ولولا ذلك لما كان الرهن الا اذا بيعت في الرهن فان سأل الراهن أن يباع وبس
التي كان له الرهن فذلك له والقول الثاني انها تبايع حتى وتحكم الولد الحكم الام حتى يفارقها فادافرها فهو
خارج من الرهن واذا رهن الرجل الرجل مارية قدس له أن يزوجه دون المرتهن لأن ذلك ينقص عنها
وبيع اذا كانت حامل وحل الحق من بيعها وكذلك ليس للرهن أن يزوجه الا له ان يملكه او كذلك العبد
الرهن وابها زوج العبد او الامة فالنكاح مفسوخ حتى ينفقه على الزوج قبل نفقة النكاح واذا
رهن الرجل الرجل رهنا الى أجل فاستأن الرهن المرتهن في بيع الرهن فأنه في فبهاه فالباع حاز
وليس للرهن أن يبايع من غنمه شيئا ولا أن يأخذ الرهن برهن مكانه والماله بيعه أن يرجع في اذنه فالباع
فان يرجع فباعه بعد رجوعه في اذنه فالباع مفسوخ وان لم يرجع وقال انما اذنته في أن يبعه على
أن يعطى غنمه وان كنت لم اقل له انفذت البيع ولم يكن أن يعطى من غنمه شيئا ولا أن يجعل رهنا مكانه
ولو انما خلت فقال اذنته وشروط أن يعطى غنمه وقال الراهن اذني لم يشرط على أن اعطه غنمه قال
القول قول المرتهن مع غنمه والبيع مفسوخ فان مات العبد أخذ الراهن المشتري بقضته حتى يجعلها رهنا
مكانه ولو صادقا على أنه اذنته يبعه على أن يعطى غنمه لم يكن أن يبعه لانه لم ياذن له في بيعه الا على أن
يجعله حقه قبل محله ولو قامت شبهة على أنه اذنته أن يبعه و يعطى غنمه فباعه على ذلك ففدت البيع
من قبل فساد الشرط في دفعه حقه قبل محله بأخذ الرهن فان مات العبد في يد المشتري عوت فعلى المشتري
قته لان البيع فيه كان مردوا وتوضع قته رهنا الى الاجل الذي اقبله الا أن يتزوج على الذي اقبله
بشقيه قبل محله تطوعا مستائفا لا على الشرط الاول ولواذنته أن يبيعه على أن يكون الماله رهنا
البيع وكان كالمسألة قبلها التي اذنته فيها أن يبعه على أن يفضه غنمه في رد البيع فكان فيه غير ما في المسألة
الاولى انه اذنته أن يبيعه على أن يرهنه غنمه وشي غنمه غير معلوم ولو كان الرهن حتى حال فاذن
الراهن للرهن أن يبيع الرهن على أن يعطى حقه فالباع حاز وعليه أن يدفع البعث الرهن ولا يبيع عنه
منه شيئا فان هلك في يده اخذته بجميع الحق في ماله كان أقل أو أكثر من الرهن وانما اخذته رهنا لانه
كان عليه ما شرط عليه من بيعه وايضا حقه قبل شرط ذلك عليه ولو كانت المسألة بحاله فاذنته في بيع
الرهن ولم يشترط عليه أن يعطى غنمه كان عليه أن يعطى غنمه الا أن يكون الحق أقل من غنمه فيعطى الحق
ولو اذنت المرتهن الراهن في بيع الرهن ولم يحصل كان له الرجوع في اذنه مالم يبيع فذا يباعه ثم البيع ولم
يقض غنمه أو قبضه فأراد المرتهن اخذته غنمه على أصل الرهن لم يكن ذلك لانه اذنته في البيع وليس له
البيع وقض الغنم لنفسه فباع فكان ينكح على غنمه وقبضه او كان اذنته في فسخ الرهن ففسخه وكان
عن العبد مالا من مال الراهن يكون المرتهن فيه وغنمه من غنمائه أو لا واذنته في بيعه قبل بيعه فهو
على الرهن وله الرجوع في اذنته الا أن يكون قال قد فسخت فيه الرهن أو ابطلته فاذا قال لم يكن له
الرجوع في الرهن وكان في الرهن كثر غير يبيع واذا رهن الرجل الرجل الجارية ثم وطئها المرتهن اقيم عليه
الحق وان ولدت فولد مرقى ولا يثبت نسبه وان كان كرهها فغلبه المهر وان يكرهها فلا مهر عليه وان
ادعى جهالة لم يعذر بها الا أن يكون من أصل حديثا أو كان باده ثالثة أو ما أشبهه ولو كان رب الجارية اذنته
وكان يجهل درى عنه الجارية ولو ادعى عليه فقيهم يوم سقطوا هم أحرار وفي الرهن قولان أحدهما أن عليه
مهر مثلها والاخر لا مهر عليه لانه باعها وبقي ملكها لم تكن له أم ولد وتبلغ الجارية ونوبت هو والسيد
للاذن (قال الربيع) ان ملكها يومئذ كانت أم ولده فانزله له أو دها هو يملكها (قال الشافعي) ولو
ادعى أن الراهن المالك وهبها له قبل الوطء أو باعها اياها أو عسر اياها أو تصدق بها عليه أو اقضه كانت أم

غير أم من دينه فيها
قولان أحدهما أن
بأمر زوجها إلى أم من
وبأمر المأمون
والمناقذ بالانذار بها
والقول الآخر
لا يزوجها من يده وانما
منعنا من هذا القول
لان صاحبها لم يرضه
(قال المزني) فإذا
امتنع من هذا القول
لهذه اللة فلا قول له
الا الاول وهو أولى
الحق عندى وبالله
التوفيق (قال المزني)
رحمه الله وقد قطع في
موضع آخر بان على
الامام اخراجها من
يده لا يجوز فيها غيره
وهذا أولى به عندى
(قال الشافعي) والمكاتب
في القطة كالحر لان
حاله يسلمه والعبد
نصف حر ونصفه
عبد فان التفت في
اليوم الذي يكون فيه
حتى ينفقه أو يترقى
يده وكانت بعد السنة
كألو كسيفه مالا لان
له وان كان في اليوم
الذي سيده اخذها

منه لان كسبه فيه
لسد (قال) ويضيق
المنطق اذا عرف الرجل
العفاص والوكاهو والعدد
والوزن وكسيع في

نفسه انه صادق ان
يعطيه ولا اجبره عليه
الاينة لانه قد يصيب
السقة بان يسمع المنطق
بعضها ومعنى قوله
صلى الله عليه وسلم
اعرف عفاصها ووكاهها
وانه اعلم (١) لان يؤدى
عفاصها ووكاهها معا
وليعلم اذا وضعها في
ماله انها القطعة وقد
يكون يستدل على
صدق المعرفة ارايت
لو وصفها عشرة
أعطونها ونحن نعلم
أن كلهم كاذب الا
واحدا فيعرفه فيمكن
أن يكون صادقا وان
كانت القطعة طعاما
ربما لا يسيق فيه أن
يأكله اذا خاف فساد

وفيرسله (وقال)

(١) قوله بالهاش لان
يؤدى الى كذا بأصلي
بأدبنا وله سقط منقد
يكون لان يؤدى الى
بدليل ما بعده وحرره
معه

وله وتخرج من الرهن اذا صدقه الرهن أو قامت عليه بئنه ذلك كان الرهن حيا أو مستاوان لم يتمه
بئنه بدعواه بالخيار بئنه وله عرقى اذا عرف ملكها الرهن لم يخرج من ملكه الا بئنه تقوم عليه واذا اراد
المزمن أن يخلصه ورثة الرهن على علمه فيباعدى من خروجها من ملك الرهن اليه (قال الربيع) وله
في البيع قول آخر انه يفسق بئنه بدعواه الخلدو بغير صدقائها

(جواز شرط الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أن الله تبارك وتعالى في الرهن مع الدين وكان الدين يكون من بيع وسلف وغيره
من وجوه الحقوق وكان الرهن جائزا مع كل الحقوق بشرط في عقد الحقوق أو أراهم بعد ثبوت الحقوق
وكان معقولا أن الرهن زيادة ويقتضى الحق لصاحب الحق مع الحق ما دون فيها حلال وأنه ليس بالحق
نفسه ولا جزم عدد فلان رجل باع رجلا شيئا بألف على أن يرهنه شيئا من ماله يعرفه الرهن والمزمن
كان البيع جائزا ولم يكن الرهن تاما حتى يفتقه الرهن المزمن أو من يتراضن به معا ومتى ما أقضاه له
قبل أن يرضاه الى الحاكم فليس لازم له وكذلك ان لم يفتقه بئنه فكره البائع كان البيع تاما (قال الشافعي)
وان ارتفع الى الحاكم ولم يفتقه الرهن من أن يفتقه المزمن لم يجبره الحاكم على أن يدفعه اليه لانه لا يكون
رهنه الا بئنه عليه وكذلك لو وهب رجل لرجل هبة فلم يدفعها اليه لم يجبره الحاكم على دفعها اليه لانها
لا تنهى الا بالقبض واذا باع الرجل الرجل على أن يرهنه فلما دفع الرهن الى البائع لم يترط
لفظ قبض الخيارات في تمام البيع بل رهن أو رد البيع لانه لم يرض بئنه المشتري دون الرهن وكذلك لو رهنه
رهونا فاقبضه بعضها ومنعه بعضها وهكذا لو باعه على أن يعطيه جلا بئنه فلم يحمل بها الرجل الذي
اشترى حلت حتى مات كانه الخيارات في تمام البيع بلا جيل وأفضه لانه لم يرض بئنه دون الجيل ولو
كانت المسئلة فالحال اراد المشتري فبيع البيع ففقه الرهن أو الجيل لم يكن فاقله لانه لم يدخل عليه هو
نقص يكون به بالخيار لا البيع كان في كسبه أو دفعه من أو ذمه غير فقط ذلك فبرز عليه في ذمته
شي لم يكن عليه ولم يكن فيه انفسا لبيع لانه لم ينقص من الثمن شي يفسده البيع انما ينقص شي غير
الثن وثيقة للرهن لا مال ولم يشرط شيئا لفساد نفسه البيع وهكذا اذا في كل حق كان لرجل على رجل
فشرط له فنه رهنه أو جلا فلان كان الحق عوضا أعطاه اياه فهو كالبيع وله الخيارات في أخذ العوض كما كان
له في البيع وان كان الرهن في أن أسلفه فلما باع البيع أو كان له عليه حق قبل أن يرهنه بل رهنه ثم رهنه شيئا
فلم يفتقه اياه فلفظ بماله وله في السلف أخذ معنى شامه وفي حق غير السلف أخذ معنى شامه ان كان حالا
ولو باعه شيئا بألف على أن يرهنه رهنا بئنه أو يعطيه جلا بئنه أو يعطيه رهنا من رهن وجيل أو ما شاء
المشتري والبائع أو ما شاء أحدهما من رهن وجيل بغير تسمية شيء بعينه كان البيع فليدا لجهالة البائع
المشتري أو أحدهما عاتارا طارئا ألا ترى أنه لو جاءه بمجمل أو رهن فقال لأرهنه لم يكن عليه حجة اياه
وعنى رهنه بعينه أو جلا بئنه فاعليه ولو كان باعه بيعا بألف على أن يعطيه ماله يعرفه رهنه فاعطاه
ايدها فلم يفتقه لم يكن له نقض البيع لانه لم يفتقه شيئا من شرطه التي عرفها معا وهكذا لو باعه بيعا بألف
على أن يرهنه ماله فاقضى بئنه أو من قدم عليه من غيبته بئنه أو ما شاء هذا كان البيع مفقوا جائلا
معنى المسئلة قبلها أو أكثر وان ائتمرت منه شي على أن يرهنه شيئا بعينه ثم مات المشتري قبل أن يدفع الرهن
الى المزمن لم يمكن الرهن رهنا ولم يكن على ورثته دفعه اليه وان تعلقوا واداروا معهم ولا صاحب وسببه
فقد فاقله فهو رهنه وله بيعه مكانه لانه قد حصل وإن لم يفتقه ماله فالبائع بالخيار في نقض البيع أو ائتمره
ولو كان البائع المسترط الرهن هو المالك كان ذمته الى أجله ان كان مؤجلا ومالا ان كان حالا وقام ورثته
مقلقه فان دفع المشتري اليه الرهن فالبائع تام وان لم يدفعه اليه فلم يملكه الخيارات في نقض البيع كما كان لا يملك

فيما وضعه بخطه لأعليه
 سمع منه انما في
 فساد اجبتان
 يدعيه ويقع على
 تصرفه (قال المزي)
 هذا أولى القولين به
 لان النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول لا تقطع ثأناك
 بها إلا بعد سنة إلا أن
 يكون في موضع
 مهلكة كالسنة
 فيكون له على غيره
 إذا ما داهم (قال)
 بخطه لأعليه
 ما إذا وجد الشاة
 البس سر أو دابة أو
 ما غابت بالسر أو في قرية
 فمضى لقتله يعرفها
 سنة وإذا حم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 سؤال الإبل فمن
 أخذها ثم أرسلها ضمن
 (قال) ولا جعل لمن
 يابها بقر ولا ضالة إلا
 أن يجعل له وسوا من
 عرف يطلب الشवाल
 ومن لا يعرفه ولو قال
 لرجل إن جئتني بعدي
 فلك كذا ولا توشل
 (١) قوله فاهم البس
 برهن الحق كذا الأصول
 التي عندنا بزبان غير
 رهن وتأمّل كتبه
 معصود

فيه أو اتخذه إذا كان الرهن فالتا (قال الشافعي) إذا كان الرهن فالتا أو السلعة أو الثمرة فالتا تحيط به
 الخيارات أن يثبه فما أخذته أو ينقضه فما أخذته كما أحله له له باع عبد أفت قال المشتري بآثرته
 بمضائه وقال البائع بآثرته وبآثرته جعلته إن شاء أن يأخذها أو يره للمشتري وإن شاء أن يأخذته وبه
 أن يحلف على ما أدى المشتري ولا أحلفه منها لأنه لا بدعي عليه المشتري برأيه من حق كادى هناك
 المشتري برأيه مما زاد على خمائة (قال الشافعي) ولو باع رجل رجلا بعبا بن حال أو ألى أجل أو كان له
 عليه حق فلم يكن له رهن في واحد منهما ولا بشرط الرهن عند عقد واحد منهما ثم تطوع له المشتري بأن
 رهنه شيئا منه فرهنه أباه فقبضه ثم أراد الرهن أن يخرج الرهن من الرهن لأنه كان متطوعا به لم يكن له ذلك
 إلا أن يشاء المرتهن كالأ يكون له لو كان الرهن بشرط وكذا لو كان رهنه رهننا بشرط فقبضه أباه ثم زاده
 رهننا آخره أو رهننا فقبضه أباه ثم أراد أن يخرجها أو يخرج بعضها لم يكن ذلك له ولو كانت الرهن نسوي
 اشتعاف ما هي مروه يثبه ولو زاده رهننا أو رهنه رهننا ثم واحدة فقبضه بعضها ولم يقبض بعضها كان
 ما أئنه رهننا وما لم يقبضه غيره ولم ينتقض ما أئنه بغيره بغيره وإذا باع الرجل الرجل السبع على أن
 يكون المسع نفسه رهنًا للبائع فابيعه مفسوخ من قبل أنه لم يملكه السلعة إلا بان تكرر بحسبة عن المشتري
 وليس هذا كالسلعة لنفسه رهنه أباه الأ ترى أنه لو هب له سلعة لنفسه جاز وهو لو اشتريه من شاعل أن
 يهبه له بغير وسواء تشارطا أو رهنه على يد البائع أو عدل غيره وإذا مات المرتهن فالرهن بحاله
 فلو رهنه قبله ما كان له وإذا مات الرهن فالرهن بحاله لا ينتقض عونه ولا موتها ولا موت واحد منهما قال
 ولو رهنه الرهن إذا مات فيه مال الرهن من أن يؤد ما فيه ويخرج من الرهن أن يباع عليهم ما دين أبيهم قد
 حل ولهم أن يأخذوا المرتهن ببيعهم ونحوهم من حيث عني البيع لأنه قد يفتقر حصة وتنف فلا تامة
 أبيهم وقد يكون فيه الفضل عمارهم به فيكون ذلك لهم ولو كان المرتهن غائبا قام الحام بهم ببيع الرهن
 ويجعل حقه على يد عدل أن لم يكن له وكسبل يقوم بذلك وإذا كان الرجل على الرجل الحق فالرهن ثم
 رهنه رهننا فالرهن جاز كان الحق حالا أو ألى أجل فإن كان الحق حالا أو ألى أجل فقال الرهن أرهنك على
 أن تردني في الأجل ففصل فالرهن مفسوخ والحق الحال مال كما كان والمؤجل إلى أجله الأول بحاله
 والأجل الآخر باطل وبغير ما الرهن في الرهن الفاسد أسوأ المرتهن وكذلك لو بشرط عليه تأخير الأجل
 وبشرط عليه أن يسعه شيئا أو يسلفه أداما أو يعمله بغير على أن رهنه ولم يجر الرهن ولا يجوز الرهن في
 حق وأجبه له حتى تطوع به الرهن بل لا يفتقر على المرتهن ولو قال له بغير عيذك بمائة على أن
 أرهنك مالنا ثم فحقك الذي قبضه رهننا كان الرهن والبيع مفسوخا كله وذلك البديقي يدى المشتري كان
 ضمان القبضه ولو أقر المرتهن أن الموضوع على يديه الرهن قبضه بغيره ما لم أقبل قول العدل لم يقبضه إذا
 قال المرتهن قد قبضه العدل

(اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن)

(قال الشافعي) رهنه الله وإذا كانت الدار أو العبد أو العرض في يد رجل فقال رهنه فلان على كذا
 وقال فلان ما رهنه لك ولكني أودعتك أباة أو وكنت به أو غصبت به فاقول بقول رب الدار والعرض والعبد
 لأن الذي في يده شره عليه ويدي عليه فمضاه لا يكون فيه دعوا إلى السنة وكذلك لو قال الذي هو في يده
 رهنه بآثره وقال الذي عليه لك على ألف ولم أرهنه بآثره بآثره كان القول قوله وعليه ألف بل رهنه كما
 أقر ولو كانت في يد رجل داران فقال رهنه ما فلان بآثره وقال فلان رهنك أحداهما أو ما بينهما بآثره
 كان القول قول رب الدار الذي زعم أنها (١) ليست برهن غير رهن وكذلك لو قال رهنك أحداهما بآثره
 لم يكن رهننا إلا بآثره وقال الذي هبنا يديه رهنه بآثره وقال رب الدارين بل رهنك أحداهما بغير

ذوق وثالث مثل ذلك
فما اجمعها فكل
واحد منهم ثلث ما حقه
له انشقت الاجمال او
اختلفت

(باب النقاط المنبذ)
يوجد معه الشيء بما
وضع خطه لا اعلم مع
منه ومن مسائل شتى
مستهماته لفظا

(قال الشافعي) رجه
انقصا وضع خطه
ما وجد تحت المنبذ
من شيء فدون من
ضرب الاسلام او كان
قربا منه فهو لفظه او
كان دابة ففى ضالة
فان وجد على دابته او
على قرائه او على نوبه
مال فهو له وان كان
ملتقطه غير نفعه زرع
الحاكم منه وان كان
نفعه وجب ان يشهد
بما وجد له وانما يشهد
بما حقه بالانفاق منه
عليه بالعرف وما
أخذ منه الملتقط
وانفق منه عليه بغير
ضمان الحاكم فهو
له ما وجد على
الحاكم ان ينفق عليه
من مال الله تعالى فان
يفعل حرم تصدعه على

صاحبها فلم تكن واحدة منها رهنا وكانت عليه ألف باقر رهنا ولا يجوز في الأصل أن يقول رجل
لرجل ارحل احدى داري هاتين ولا يسهما ولا احدى عدي هذين ولا احدى بني تخذين ولا يجوز ان
حتى يكون مسمى بهينه ولو كانت دار في يد رجل قال رهنا فلان بالف ودفعها الى وقال فلان رهنته
اياها بالف ولما دفعها اليه فصدقها ففصمها وتكلم اها من رجل فانه فيها او تكلم اها من فوقها
ولم يدفعها اليه ففصمها بالرهن فاقول قول رب الدار ولا تكون رهنا اذا كان يقول ليست برهن فيكون القبول
قوله وهو اذا اقر بالرهن ولم يقضه المرتهن فليس برهن ولو كانت الدار في يد رجل فقال رهنتها فلان
بالف دينا رواه ائمتنا وقال فلان رهنته اياها بالف درهم او ألف فلس وانقضته اياها كان القول قول رب
الدار ولو كان في يد رجل عبد فقال رهنته فلان بمائة وصدقه العبد وقال رب العبد رهنته اياه
بشيء القبول قول رب الدار والقول للعبد ولو كانت المسئلة بحالها فقال ما رهنته بمائة ولكي يعكس
بما لم يكن العبد رهنا ولا اياها اذا اختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو ان عبدا بين رجلين
فقال رجل رهنتاني بمائة وثوبتني فصدقه احمدهما وقال الاخر ما رهنته شيء كان نصفه رهنا تخمين
ونصفه ثابرا من ثمن فان شهد بشئ لم يصح بالعبد عليه دعوى المرتهن وكان عدلا عليه اختلف
المرتهن معه وكان نصيبه منه رهنا تخمين ولا شيء في شهادة صاحب الرهن يحرم به الى نفسه ولا يدفع بها
عنه فارد بشهادته ولا رد بشهادته لرجل له عليه شيء وشهد له عليه غيره ولو كان العبد بين اثنين وكان
في يد اثنى ودعا اتهما رهنتهما معا بمائة فاقرا الرجلان لاحدهما اتهما رهنته وحده تخمين واكثر
دعوى الاخر لم يزد مسامحا اقرا به ولم يزد بهما الاكثر من دعوى الاخر ولو اقر الهمام عايله لهما رهنا وقال
هرهن تخمين ودعا اتهما لم يزد بهما الا ما اقرا به ولو قال احد الرهنتين لاحد المرتهنين رهنا كه أنت
تخمين وقال الاخر لا رهنتك رهنا كه أنت تخمين كان نصف كل واحد منهما من العبد وهو
رب العبد رهنا الذي اقره بمائة وعشرين تخمين اقراره على نفسه ولا تخمين اقراره على غيره ولو كان بين
تخمين شهادة فشهد كل واحد منهما على صاحبه ونف اجرت شهادة هما جعلت على كل واحد منهما حصة
وعشرين دينارا باقراره وخمسة وعشرين أخرى شهادة صاحبه اذا حلف المدعي مع شاهده واذا كانت
في يد رجل ألف دينار رهنتها فلان بمائة دينار وألف درهم وقال الرهن رهنتها دينارا واحدا
او بعشرين درهم قال قول الرهن لان المرتهن مقره على ألف دينار ومدع عليه حقا القول قوله فيما
ادعى عليه من الدين اذا كان القول قول رب الرهن المدعي عليه الحق في أنه ليس برهن بشئ كان اقراره
بأنه برهن بشئ او في أن يكون القول قوله فيه واذا اختلف الرهن والمرتهن فقال المرتهن رهنتي عبدا
سالمناة وقال الرهن رجل رهنتك عبدا موقعا بعشرة حلف الرهن ولم يكن سالم رهنا بشئ وكان
صاحب الحق عليه عشرة دنانير ان صدقه بان موقة لرهن بها فهو برهن وان كسبه وقال بل سالم برهن بها
لم يكن موقة ولا سالم رهنا لا يبرهن من أن يكون موقة رهنا ولو قال رهنتك داري بألف وقال الذي يتحلفه
بل اشترت بثمانك الثوب وتصدقنا على قبض الالف تحلفا وكانت الالف على الذي أخذها بالرهن ولا يسع
وهكذا لو قال لرهنتك داري بألف أخذت بثمانك وقال المقر له بالرهن بل اشترت بثمانك عبدا بهذه الالف
تحلفا ولم تكن الدار رهنا لا العبد سعا كانت له عليه ألف بالرهن ولا يسع ولو قال رهنتك داري بألف
وقبض الدار ولم يقبض الالف منك وقال المقر له بالرهن وهو المرتهن بل قبضت الالف فقول قول
الرهن بالرهن بان عليه ألفا فغلبت به وتحلف ما أخذ الالف ثم تكون الدار راسخ من الرهن لانه يأخذ
ما يكون به رهنا ولو كانت رجلا على رجل ألف درهم فرهنه به دار نقال الرهن رهنتك هذه الدار
بالف درهم وقال المرتهن بل بالف درهم مائة كان القول قول الرهن وعلى المرتهن البينة وكذلك

لوقال رهنكها بألف درهم وقال المرنين بل بألف دينار فقال قول الراهن وكل ما لم أتيتك عليه الا بقوله جعلت القول فيه قوله لانه لو قال لم أرهنكها كان القول قوله وانما كان رجل على رجل اثنان احدهما برهن والاخر غيره رهن ففضاه اثنان فاختلعا فقال القاضي قضيتك الالف التي بالرهن وقال القاضي بل الالف التي بلارهن فاقول قول الراهن القاضي الا ترى انه لو جاء بألف قال هذه الالف التي رهنكها بها فضضا كان عليه استلام رهنه ولم يكن له حصة عنه بان يقول لي عليك ألف آخر ولو حصة عنه بعد فضضه كان متعديا بالنسب وان هلك الراهن في يديه ضمن قيمته فاذا كان هذا هكذا لم يحزن ان يكون القول لا قول دافع المال والله اعلم

﴿جماع ما يجوز رهنه﴾

(قال الشافعي) وجه الله كل من جاز بيعه من بالغ حرجه مجموع جاز رهنه ومن جاز له ان يرهن او يرهن من الاجرار البالغين غير المجموع عليهم جاز له ان يرهن على الثمن وغيره لا يجوز له بيعه وله بيعه بكل حال فاذا جاز رهنه في ماله كان له رهنه بالثمن ولا يجوز ان يرهن الاب لا يرهن ولا يرهن الابن ولا يرهن الابن الا بغيره فخل لهما فاما ان يسلط الملهما برهن فلا يجوز له وابهما فصل فهو ضمن لما سلف من ماله ويجوز للكتاب والمأذون له في التجارة ان يرهنا اذا كان ذلك مسلا حلالا للموازي دافعه فاما ان يسلط او يرهنا فلا يجوز ذلك لهما ولكن يبيعان ففصلان او يرهنا وان ومن قلت لا يجوز ان يرهن الا بغيره فضل لنفسه او يرهنه او ابنيه من ابي ولد وولي بنهم ومكاتب وعبدما ذونه فلا يجوز ان يرهن شيئا لان الرهن امانة والبر لا يرهن فلا يرهن بكل حال نقص عليهم ولا يجوز ان يرهنا الا بغيره لا يجوز ان يودعوا اموالهم من الضرورة لا يجوز ان يودعوا اموالهم وما ائتمنوا ذلك ولا يجوز رهنه الا في قول من زعم ان الراهن مضمون كله فاما ما لا يضمن منه فرهنه غير نظرا له قد يتلف ولا يرهن من الحق والذکر والائتمن والمسلم والكافر من جميع ما وضع لا يجوز رهنه ولا يجوز سوا ما يجوز ان يرهن المسلم والكافر والمسلم ولا كره من ذلك شأ الا ان يرهن المسلم الكافر مصحفا فان فعل لم افسد وضمنه على يد عدل مسلم وجرت في ذلك الكافران امتنع واكره ان يرهن من الكافر العبد المسلم صغيرا او كبيرا ثلاثا للمسلم تكون رهنه عنده بسبب تسلط عليه الكافر ولا تسلط الكافر المسلم بخير براا ويقتصر على فعل فرهنه منه لم افسد الراهن قالوا واكره من الامة الدالية والمقاربة البلوغ التي يشتمى مثلها من مسلم الاعلى ان يقضها المرنين ويقرها في يدي مالكاها او يضيها على يدي امرأة او يحرم للبارية فان رهنها مالكاها من رجل واقضها لايامه افسد الراهن وهكذا الزوجها من كافر غير ابي اجبر الكافر على ان يضيها على يدي عدل مسلم وتكون امرأة افسد الراهن ولو لم تكن امرأة وضعت على يدي رجل عدل معه امره اعدل وان رضى الراهن والمرتهن على ان يضيها للبرية على يدي رجل غير اموالهم على اغيرهما ان رضيا بعدل توضع على يديه فان يضيها اخترت لهما عدلا الا ان يراضيا ان تكون على يدي مالكاها والمرتهن فاما ما سوي بني آدم فلا كره رهنه من مسلم ولا كافر حيوان ولا غيره وتدرهن التي صلى الله عليه وسلم رهنه عند ابي الشعم الهمدي وان كانت المرأة بالغة رشيدة بكرة او نسيان جاز بيعها ورهنها وان كانت ذات زوج جاز رهنها وبيعها غير ذلك زوجها ورهنها ولها مالها اذا كانت رشيدة مال زوجها ماله وان كات المرأة ورجل مسلم او كافر حرا وعبد مجموعين يجوز رهنه من يرضاهما واحدهما كالا يجوز بيعه واذا رهن من لا يجوز رهنه فهو فسوخ وعامله ومارهن كالمهر من ماله لا سبيل للرهن عليه واذا رهن المجموع رهنه فلا يقضه هو ولا يرهن من المرنين ولم يرفع الى الحاكم فضضه حتى يقضه عنه اظفر فرضي ان يكون رهنها رهن الاقل لم يكن رهنها حتى يشتد رهنها بعد ذلك الحرج ويقضه المرنين فاذا فعل فالرهن جائز واذا رهن الرجل الراهن وقضه

من عسره حتى يقام بكفائه فخير من بقي من المائت ولو امر الحاكم ان يستلف ما ائتمق عليه يكون عليه دينه فنادى في قبل منه اذا كان مثله قصدا قال المرنين لا يجوز قول احد فيما يملكه على احد لانه دعوى وليس كلامين يقول فسيروا قال الشافعي ولو وجد رجلان قتل شاة اقرعت بينهما في خرج سهمه دفعت اليه وان كان الاخر غير االه اذ لم يكن مقصرا عما فيه مصلحته وان كان احدهما مقبلا للمصر والاخر من غير اهله دفع الى القبر وان كان قرويا ودوا دفع الى القبر لان القبر غير له من البادية وان كان عبدا وحرا دفع الى الحرة وان كان مسلما ونصرا نسا في مصره احد من المسلمين وان كان الاقل دفع الى المسلم وجعلته مسلما واعلمته

من ههنا المسلمين حتى
يعرب عن نفسه فاذا
اعرب نفسه فاستنتج
من الاسلام لم يمين الى ان
اقتله ولا احبوه على
الاسلام وان وحيدى
مدينة اهل النمة
لاسلم فيهم فهو حى
في القاهر حتى يصف
الاسلام بعد البلوغ ولو
اراد الذى انتقله
الطن به فان كان يؤمن
ان يسرقه فقتله والا
منه وجنابته خطأ
على جماعة المسلمين
والجنابة عليه على
عائلة الجاني فان
قتل عددا فلامام القود
أو العقل وان كان جرما
حسب له الجراح حتى
يلبغ فيقتار القود أو
الارض فان كان معنوها
فقير اجبت للامام
ان يأخذ له الارض
وينصفه عليه وهو في
معنى الحر حتى يبلغ
فقير فان أقر بالرق
قلته ورجعت عليه
بما أخذته وجعلت
جنابته في عنقه ولو

المرتهن وهو غيب مجبور ثم حجر عليه فالرهن بحاله وما حب الرهن أحق به حتى يستوفى حقه ويجوز رهن
الرجل الكثير الدين حتى يصف السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يصف السلطان ماله وإذا رهن الرجل غير
المجبور على الرجل المجبور عليه الرهن فان كان من بيع فالباع مفسوخ وعلى الراهن رد ماله وان وجد أو
قوته ان لم يوجد والرهن مفسوخ اذا انفسخ الحق الذي بالرهن كان الرهن مفسوخا بكل حال وهكذا ان
أكرادار أو أرمنا أو دابة ورهن المكسرى المجبور عليه بذلك رهنا فالرهن مفسوخ والكراه
مفسوخ وان سكن أو ركب أو عمل فعله أجرته وكراه مثله الله والدار بالمال يبلغ وهكذا أسلفه
المجبور بالارهنه غير المجبور رهنا كان الرهن مفسوخا لان السلف باطل وعليه رد السلف بعينه وليس له
انفاق حتى منه فان أنفق فعليه مثله ان كان له مثل أو قوته ان لم يكن له مثل أو رهن فقصته من جهة
الشروط في الرهن أو فساد الرهن أو فساد البيع الذى وقع به الرهن لم أكلف الراهن أن يأتى برهن غير محال
وكذلك ان كان الشرط في الرهن والبيع محصا واستحق الرهن لم أكلف الراهن أن يأتى برهن غيره قال
وإذا تابع الرجلان غير المجبورين البيع فالمدورون أحدهما به صاحبه رهنا فالبيع مفسوخ والرهن
مفسوخ وجاع علم هذا ان ينظر كل حق كان جميع الاصل فيجوز به الرهن وكل بيع كان غير ثابت ففسد
فيه الرهن اذا لم يثبت المشتري ولا المبتى ما يبيع أو أكرى لم يملك المرتهن الحق في الرهن انما ثبت الرهن
لراهن بما يثبت عليه ما علمه فإذا بطل ما علمه بطل الرهن وإذا بدل رجل رهنه بعد ابعده أو دارا
ندار أو عرضا ما كان بعرض ما كان وزاد أحدهما الآخر فدنا برأيه على أن رهنه الزائد بالناظر رهنا
معه وما يبيع والرهن جائز اذا قبض وإذا ارتهن الرجل من الرجل الرهن وقبضه لنفسه أو قبضه غيره
بأمره وأمر صاحب الرهن فالرهن جائز وان كان القابض ابن الراهن أو امرأته أو ابنا أو من كان من قرابته
وكذلك لو كان ابن المرتهن أو أحداهن سميت أو عبد المرتهن فالرهن جائز فلما عبد الراهن فلا يجوز قصه
للمرتهن لان قبضه بعد ماله كقصه عن نفسه وإذا رهن الرجل الرجل عبدا فأنفق عليه المرتهن بغير أمر
الراهن كان منطوقا ورهنه أرضا من أرض الخارج فالرهن مفسوخ لانها غير مملوكة فان كان بها غراس
أو شجر فالرهن فالغراس والبساتين وان أدى عنها الخارج فهو منطوق بأداء الخارج عنها لا يرجع به على
الراهن الا أن يكون دفعه بأمره ف يرجع به عليه وبثل هذا الرجل يشكرا الارض من الرجل فقد تكارها
فقد دفع المكسرى الارض كراهة عن المكسرى الاول فان دفعه بالثمن رجعه به عليه وان دفعه بغير الثمن فهو
منطوق به ولا يرجع به عليه ويجوز الرهن بكل حق لزوم صدقا أو غيره وبين الذى والحرى المستأمن
والمستأمن والمسلم كما يجوز بين المسلمين لا يختلف وإذا كان الرهن بصدقة فطلق قبل الاستحلال بطل نصف
الحق والرهن بحاله كما يثبت الحق الذى في الرهن الا قبلا والرهن بحاله وإذا ارتهن الرجل من الرجل
رهنا بغير أمانة فليس له الرجوع به بغير أمانة فليس له الرجوع به بغير أمانة فليس له الرجوع به بغير أمانة
بالأمانة والدارهم ثم يشتريهما أو يقر فيضاهما صاحب الحق ولا يجوز رهن المقارض لان الرهن غير
مضمون الا أن يثبت رهن المال المقارض برهن دينه معروف وكذلك لا يجوز رهنه الا أن يثبت رهن المال
ان يبيع بالدين فاذن باع بالدين فالرهن لا يذيله ولا يجوز رهنه الا أن يثبت رهنه بالمال فان رهنه عن غيره
فهو رهن ولا يجوز الرهن

(العيب في الرهن)

(قال الشافعي) ربه الله تعالى الرهن رهنا فمن في أصل الحق لا يجب الحق الا بشرطه وذلك أن يبيع
الرجل الرجل البيع على أن رهنه الرهن بسمائه فاذا كان هكذا كان الرهن عيبا في دينه أو عيبا في
فعله بنقص ثمنه وعلم المرتهن العيب قبل الارتهان فلا خيار له والرهن والبيع ثابتان وان لم يعلم المرتهن

فردمنا في غلبها وطبها رهنه كالآن بالذره رهنه في يده رهنه فان كان من التمر شئ يخرجه رهنه
 اباؤك يخرجه بسد غريمه فلا يتبرأ فارجع الاول المرهون لم يصر الرهن في الاول ولا في الخارج
 لأن الرهن حينئذ ليس بمعروف ولا يجوز الرهن فيه حتى يقطع مكاه أو يشترط أنه يقطع فيه قبل أن
 يخرج الثمرة التي يخرجه بعده ثم لا يتبرأ حتى قبل أن يتحل أي من الرهن الاول أم لا فإذا كان هذا جاز
 وإن ترك حتى يخرج بعده ثم لا يتبرأ حتى تعرف فمما أقول أن أحد هؤلاء يفسد الرهن كأي فسد البيع
 لا في لأعرف الرهن من غير الرهن والثاني أن الرهن لا يفسد والقول قول الرهن في قدر الثمرة المرهونة
 من المقتطعة بها كالو رهنه منقطعة أو تراها منقطعة منقطعة الرهن أو تركه القول قوله في قدر المقتطعة التي
 رهنه مع يمينه (قال الربيع) والشافعي قول آخر في البيع أنه إذا باع عترة أقرض يمينه حتى يحدث ثمره أخرى
 في يمينه أو التبرأ من المبيع قبلها كان البايع بالخيار بين أن يسلم الثمرة الحادثة مع المبيع الاول
 فيكون قد زاد خيرا أو ينقض البيع لأنه لا بد من بيع ما يحدث من الثمرة والرهن عندئذ يفسد فان رضى
 أن يسلم ما زاد مع الرهن الاول يفسد البيع لأنه لا بد من بيع ما يحدث من الثمرة والرهن عندئذ يفسد فان رضى
 في يمينه كان الزرع يبدى بيمينه تمام يكن ثابتا في يده إذا تركه لم يخرز الرهن لأنه لا يعرف الرهن منه
 الخارج دون ما يخرجه بعده فان قال قائل ما الفرق بين الثمرة تكون طلعا وبخاصرا ثم نصبر عليها
 عظاما وبين الزرع قبل الثمرة واحدة إلا أنها تعظم كيكبر العبد المزروع بعد الصغور يمين بعد الهزال
 وإذا قطعت لم يبق من ثمرتها شئ يختلف والزرع يقطع أعلاه ويستغلف أسفله ويباع منه شئ قبله بعد قطعه
 فلهذا جرمته مع الرهن والثاني في الثمرتين الثمرة لا يجوز أن يباع منها ما يفسد إلا أن يفسد مكاه فصله ثم
 تباع القسمة الأخرى بيمينه أخرى وكذلك لا يجوز رهنه إلا كما يجوز بيعه وإذا رهنه ثمرة في الرهن سقها
 وصلحها وجدادها وتيسرها كايكون عليه نفقة العبد وإذا أراد الرهن أن يقطعها قبل أن يقطعها
 أو أراد الرهن في ذلك من كل واحد منها ذلك حتى يجمعها عليه وإذا بلغت إلى الجبر الرهن على قطعه إلا أن
 ذلك من صلاحها وكذلك لو أوى المرتهن جبر فلما سارت فراعوضت على يد الموضوع على يده الرهن أو
 غيره فان أوى العدل الموضوع على يده بأن يتلوع أن يضمها في منزله الأكبر أو قبل الرهن على أن يأمز
 يخرجه لأن ذلك من صلاحها فان حشبه والأكبر على ذلك لا يجوز أن يرهن الرجل شيئا لا يملك بيعه
 حين رهنه إماما وان كان باقي علمه مضمحل بعدها فهو مثل أن رهنه حين الإعتقال أن ولده على أنها إذا
 ولده كان رهننا ومثل أن يرهنه ما ولدت أمته أو ما شته أو ما أخرجه نخله على أن يقطعها مكاه ولا يجوز
 أن يرهنه ما ليس ملكه تمام وذلك مثل أن يرهنه ثمرة قد بد صلاحها لا يملكها بشره وأصول نخلهما
 وذلك مثل أن تصدق عليه وعلى قوم بصفاتهم ثم يخل وذلك أنه قد يحدث في الصدقة معه من ينقص حقه
 ولا بد من رهنه ولا يجوز أن يرهن الرجل الرجل جارية متهمة لم تدبغ لأن ثمنها لا يملك الم تدبغ ويجوز أن
 يرهنه إماما إذا دبت لأن ثمنها بعد دباغها يملك ولا رهنه إماما قبل الدباغ ولو رهنه إماما قبل الدباغ ثم رهنها
 الرهن كانت خارجة من الرهن لأن عقده رهنها كان وبيعها لا يملك وإذا واهب الرجل حبة أو تصدق
 عليه بصدقة غير محرقة فهو رهن قبل أن يقبضها ثم قبضها فهي خارجة من الرهن لأنه رهنها قبل يتم ملكها
 فإذا أحدث شهرها بعد القبض جازت قال وإذا وصى له بعد بيعه مات الموصي فرهنه قبل أن تدفعه
 إليه ولو رهنه كان يخرجه من الثلث لأن الرهن جائز لأهلبس أو رهنه منه إماما إذا خرجه من الثلث والقبض
 وغير القبض فهو رهن والواهب والمصدق متع من الصدقة ما يقبض وإذا ورث من رجل عبدا ولا ورث
 له غيره فرهنه فله رهنه ما لا يملك العبد بالمرأى وكذلك لو اشتراه فقد عتقه ثم رهنه قبل قبضه وإذا رهن
 الرجل مكانه فهو رهن المكاتب قبل الحكم بفسخ الرهن فالرهن مفسوخ لأن ما انتقل إلى عقد الرهن لا إلى
 الحكم وإن اشتري الرجل عبدا على أنه بالخيار فلا فرهنه فالرهن جائز وهو موقوف عليه ويجب البيع

منها يمينه أنه من في رهنه

جعلته للذي كان يدينه

أولا وليس هذا كمثل

المال ودعوه في العلم

والعبد الذي هو ماله

أن الذي إذا ما وروى

في دار الاستعانة بالحق

به أسبغت أن يفسد

مسألة في الصلاة عليه

وأن أمره في البيع

والإسلام من غير الجبر

(وقال) في تصحيب

الدعوى أما يفسد

مسألة لا لا يملك كالمال

(قال المزني) عندى

هذا أولى بالحق لأن من

ثبت له حقه لم يزل حقه

بالدعوى فقد ثبت

للاسلام أنه من أهله

وجرى حكمه عليه

بالدفع فلا يزول حق

الاسلام بدعوى

مشرك (قال الشافعي)

رحم الله) فان أقام

بينه أنه ابنه بعد أن

عقل ووصف الاسلام

أحفظه وعتقه أن

ينصرف فإذا بلغ ما عتق

من الاسلام يكن

رهنه تملكه وأحببه

في القيد وإذا كان الحارل بالبيع وأباليق والمشتري فنه قبل مضي الثلاث وقبل اختيار البائع أنفاز البيع ثم مضت الثلاث وأخبارا المشتري أنفاز البيع فانه منسوخ لانه انقضى بملكه على الصغير غير ما ولأن رجلين وبارحلان لا أعيد فبقسمهما حتى يرضى أحداهما بعدا من العبد الثلاثة أو يعيد ثم قابس شركة واستخلص منه العبد الذي يرضى أو العبدان كانتا أنصافا مبرومة له لأن الذي كان ملكا متهما أنصافا من ملكه بعد الرهن خارج من الرهن لأن الرهن لا يجدد فمروا ولو استحق صاحب وصيتهما أن يشارخا في بيعه فمضى من الرهن ما ربي في الرهن حتى من أنصاف مبرومة لها (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه جعلها النصفه بملك كلهما وكذلك البيع (قال) وهذا أنه جعله بملك الثاني ولأن رجلا له أخوه وأخته فأت أخوه فدره داره وهو لا يعلم أنه مات ثم قامت ابنته بأنه كانت سيال برهن الدار كان الرهن بالدار ولا يجوز الرهن حتى يرهن وهو ما وعلم الرهن أنه ملك وكذلك لو أت ولدك وكنت بشرا هذا العبد فقد رهنه كان كل شيء إلى فوجد حداثته في له يكن رهننا قال فان قال الرهن حتى علم أنه قد صار له عيرات أو شرا قبل أن يرهنه أحلف الرهن فان حلف فمضى الرهن وان نكل فحلف الرهن على ما دعي ثبت الرهن كذلك ولو أخضعه لباشرته فمضى الرهن لأن هذا لا يقدركه كنت تملكه بشرا وان فرضه على عبده مع الكفاية أوفيه أو فوضه لغيره فمضى الرهن فكذلك إن رأى عبدا فباعه قال كنت تملكه كذا الشاير برهنه ما ربي والمرهن فان كانت فيه نفى له رهن فلا يكون رهنها وان كانت فبها وذلك لو كان العبد صدوق في يد الرهن ودعيه وقته ثاب فقال د كنت جعلت ثابى التي كذا في هذا الصدوق فهي رهن وان كانت فيه ثاب غيرها أو ثاب مذهبها ليس برهن فكلت فيه الثاب التي قالها ناهي لغيره فليست برهن وهكذا لو أت فدرته ثابى أو فوضه لغيره أو ثابى لغيره فمضى رهنها وكذلك كان الرهن برهنه والمرهن لا يعرف ولا يكون الرهن أبدا لا ما عرفه الرهن والمرهن وعاد الرهن أم ملكه بحل يعه ولا يجوز أن يرهنه ذكره على رجل لان ذكر الرجل يثبت ملكه انما هو شهادة على رجل يرضى عنه والثى الذي يملكه ليس عين فأت يجوز رهنها انما لايعان القاطعة ثم لا يجوز حتى تكون معلومة عند الرهن والمرهن مبرومة ولأن المالك بائعاً أو ميراثا كان غايه لا يعرف قدسره فضعه رجل يرضى به أو غيرها مبرمه ثم رهنه المالك قابض والمالك لا يعرف قدسره لم يرضى به وان قبضه المرتهن حتى يكون عالما برهنه على المرتهن والله اعلم

(الزيادة في الرهن والشرط فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذ أهرن رجل رجلا همتا وقبضه المهرتهن ثم أراد أن يهرن ذلك الزهن من غير الزهن أو فضل ذلك الزهن لم يكن فذلكه وإن فعل لم يهرن الزهن الآخر لأن المهرتهن الأول صار علثا عن وقتته حتى تباع فستوفى حقه ولو هرنه إله بألف ثم أهرن المهرتهن أن يزد ألتافا فيجعل الزهن الأول رهنا بجامع الألف الأولى فيجعل لم يهرن الزهن الآخر وكان موهوبا بألف الأولى وغير موهون بالألف الآخره لأنه كان رهنا بجامع الألف الأولى فلم يستحق الألف الآخره من وقتته على سيد ولو عرماه إله ألتافا حتى أولأ لإيشه هذا الرجل يتكاري المنزل سنة بعشرة ثم يتكاريه ألسنة التي تلبه بعشرين لأن السنة الأولى غير ألسنة الآخره ولأنهم بعد ألسنة الأولى رجع بعشرين إلى التي حظ ألسنة الآخره وهذا زهن واحد لا يجوز أهرن إله إله ألتافا لمقتنين ولأن زهن مرتين بشئتين مختلفتين قبل أن يهرن كالألحوز مرتين أن يتكاري الرجل دارا سنة بعشرة ثم يتكاريه ألتافا السنة بعينها بعشرين لأن الألف بقسم الكراه الأولى

وأخيه ورجاء رجوعه
(قال الرزقي) رحمه الله
قياس من جعله
مسلمًا أن لا يرد إلى
التصانيف (قال
الشافعي) رحمه الله
ولادعوه لأهل الألبانية
فإن أضافه امرئًا
كل واحدة منهما
بينه إناهم أجمع
إلى واحدة منهما حتى
أرهبه القافة فإن أخفوه
واحد حتى زوجوا ولا
بنفسه إلا بالامتنان (قال
مؤلفه) رحمه الله يخرج
قول الشافعي في هذا
أن التأليف في هذا
الزوج فلما لم يفتقه
القافة بالرأى كان
زوجها قرنا بلفظه
ولدها ولا بنفسه إلا
بعان (قال الشافعي).
رحمه الله وإذا دعي
الرجل المقط أنه عبده
أقبل السنة حتى تشهد
أهملها رامة فلان
نفسه وأقبل أربع
شهور وأتممت حتى
أقبل شهوده أنه عبده
لأنه قد رى في يده

ولا يتابعها بما تممت بتابعها بما تسبب الآن يفسخ البيع الاول ويجود ببيعها فان اراد ان يبيع به الرهن الآخر مع الاول فبيع الرهن الاول وجعل الرهن بالثمنين ولو لم يفسخ الرهن وأشهد المرتب ان هذا الرهن سيده بالثمنين حازت الشهادة وكان الرهن بالثمنين اذا لم يعرف كيف كان ذلك فاذا تصادفان هذا رهن ثان بعد الرهن الاول لم يفسخ لما وسفت وكان رهنه بالالف وكانت الف الاخرى بغير رهن ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فوهنه بها بعد سائر الرهن لانها كانت غير واجبة عليه وكذلك لو زاده ألفا اخرى ووهنه به امرها كان الرهن جائزا ولو أعادها الفاروهنه بها ثم قال له بعدد الرهن اجعل لي الف التي قبل هذا رهنها معها ففعل لم يجز الا بما وسفت من فسخ الرهن وتجد بدينهم بهما معا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم بلارهن ثم قال له زدني الفاعلى أن اوهنك بهما معا رهنها بغير فائه ففعل كان الرهن مفسوخا لانه أسلفه الا خر على زيد بقدره في الاولى ولو كان قال بغير عدا بألف على أن أعطيكم بها بالالف التي لا على بلارهن دارى رهنها ففعل كان البيع مفسوخا واذا شرط في الرهن هذا الشرط لم يجز لانها زائدة في سلفا وحصة من بيع بجملة ولو ان رجلا ارث من رجل رهنه بألف وبقضه ثم زاده رهنه بثلث الف ووهنه بثلث الف كان الرهن الاول والاخر جائزا لان الرهن الاول بجملة بالالف والرهن الآخر زائدة لم تكن للرهن حتى جعلها للرهن فكان جائزا كالجواز ان يكون له حتى بلارهن ثم رهنه بغيره شيئا فيجوز

باب ما يفسد الرهن من الشرط

(قال الشافعي) رهنه الله تعالى بروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه الرهن مركوب ومحلول وهذا لا يجوز نفسه الا ان يكون الركب والمحل للمالك الرهن لاقرتهن لانه انما يملك الركب والمحل من مال الرقة والرفقة غير المنفعة التي هي الركب والمحل وادارهن الرجل الرجل عبدا أو دارا أو غيره ذلك فسكنى الدار أو جارة العبد وخدمته الرهن وكذلك منافع الرهن الرهن ليس للرهن من ماله فان شرط المرتب على الرهن ان له سكنى الدار أو خدمة العبد أو منفعة الرهن أو شيئا من منفعة الرهن ما كانت أو من أى الرهن كانت دارا أو حولا أو غيره فالشرط باطل وان كان أسلفه الفاعلى أن رهنه به امرها وشرط المرتب لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لان ذلك زائدة في السلف وان كان باعه ببيعها بألف وشرط البائع للشرى أن رهنه بغيره رهنه وان شرط المرتب منفعة الرهن فالشرط باطل لان زائدة في منفعة الرهن حصة من التي غير مرفوعة والبيع لا يجوز الا بما يعرف ألا ترى أنه لو رهنه دارا على أن للرهن سكنى الدار يفسخ حقه كانه ان يقضيه حقه من الفدو بعد سنتين ولا يعرف كم ثمن السكن وحصة من البيع وحصة البيع لا يجوز الا مرفوعة فساد من أنه بيع واجارة ولو جعل ذلك مرفوعا فقال أرهنك دارى سنة على أن لك سكنى الدار تلك السنة كان البيع والرهن فاسدا من قبل أن هذا بيع واجارة لا عرف حصة الاجارة الا ترى ان الاجارة لا تنقضي بان يستحق المسكن أو يتقدم فلو قلت تقوم السكنى وتقدم السبعة للسنة بالالف ففسخ حقه حصة السكنى من الف و جعل الف ببيعها معا ولو أجل للشرى شيئا داخل عينا أن شئ من ملكك بألف فاستحق أحدهما فم تجعل للشرى شيئا في هذا الباقي وهو لم يشتره الا مع غيره ألا ترى أنك لو قلت بل اجعل له الخيار فدخل عينا أن ينقص بيع الرقة بآن يستحق معها كرا ملبس هومك رقيقة الا ترى ان المسكن اذا تهدم في أول السنة فان قيمته كراه السنة في أولها لم يعرف قيمة كراه آخرها لا قد بطل ورض وانما يقوم كل شئ بسوق يومه ولا يقوم ما لم يكن له سوق معلوم فان قلت بل أقوم كل وقت مسمى وأقول ما بين حتى يحضر فأقومه قيل لك أففضل مال هذا حتى يتساقط يده هذا الى

فشهد أنه عبده
(وقال) في موضع آخر
ان أقام بينة أنه كان
في يده فقبل التقاط
المنقط أرفقته له (قال
المرتبي) هذا خلاف
قوله الاول وأولى بالحق
عندي من الاول (قال
الشافعي) رهنه الله وإذا
بلغ القسط فاسترى
وباع ونكح وأصدق ثم
أقر بالرق لرجل أرتنه
ما يلزمه قبل اقراره وفي
الزامه الرق قولان
أحسدها أن اقراره
يلزمه في نفسه وفي
الفصل من ماله عما
رته ولا يصدق في حق
غيره ومن قال أصدق في
الشك قال لانه مجهول
الاصل ومن قال
القول الاول قاله في
امره تكتم ثم أقوت
بطل لرجل لأصدقها
على افساد النكاح ولا
ما يجب عليها الزوج
وأجعل طلاقه اياها
ثلاثا وعدتها ثلاث
حضر وفي الوفا عدة
أمة لانه ليس بنكاحي

أجل وهو لم يزوج له قال فان شبه على أحد بان يقول قد تغير هذا في الكراهة اذا كان منفردا فبكتري منه المتزل
سنة ثم يندم المتزل بعد شهر فبده عليه بما بقي قبل نكاحه ولكن حصة الشهر الذي أخذ منه مرفوعة لا ما
لا تفرقه الا بعد ما يعرف بان يضي وليس معها بيع وهي ابنة كلها ولورين رجل جلازها على أنه
ليس الرهن من بيعه عند حصول الحق الا بكذا وأليس له بيعة الا بعد ان يبلغ كذا أو يز بدله وأليس له بيعة
ان كان رب الرهن غائبا وأليس له بيعة الا ان يأنه فلا ان أو يقدم فلا ان أو ليس له بيعة الا بمنازعة الرهن
أليس له بيعة ان هذا الرهن قبل الاجل أو ليس له بيعة بعد ما حصل الحق الا بشهر كان هذا الرهن في هذا
كله فاسدا لا يجوز حتى لا يكون دون بيعة مثالي عند حصول الحق (قال الشافعي) ولورنه عبد اعلى ان الحق
ان حل والرهن مرض لم يبيعه حتى يصح أو ان يخطب لم يبيعه حتى يمين أو ما شبه هذا كان الرهن في هذا كله
مفسونا ولورنه ما طاع على ان ما انما يحاط فهو داخل في الرهن أو أرضا على ان ما زرع في الأرض فهو
داخل في الرهن أو ما نسي على ان ما نكحت فهو داخل في الرهن كان الرهن المعروف بعينه من الحائط
والأرض والمناسبة وهما لم يدخل معه ثم الحائط ولا زرع الأرض ولا نتاج المناسبة اذا كان الرهن يمتد
واجب قبل الرهن (قال الربيع) وفيه قول آخر اذا رهنه حصة طاع على ان ما انما يحاط فهو داخل في الرهن
أو أرضا على ان ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن فالرهن مفسوخ كله من قبل الله رهنه ما يعرف
ولا يعرف وما يكون وما لا يكون ولان كان يعرف قد رما يكون فلما كان هكذا كان الرهن مفسونا
(قال الربيع) القسم أو يبي (قال الشافعي) وهذا رجل رهن دارا على ان يز يدسمعهاد او امثلها
أو بعد اقبته كذا غير ان السبع ان وقع على شرط هذا الرهن فبغ الرهن وكان البايع انما رلاه منته
ما بشرط ولورنه منسوبة على ان لا يربها ليهناوتسها أو ما طاع على ان ما انما يحاط فهو داخل في الرهن
أو ادرا على ان لا يركها كراهها كان الرهن جائزا لان هذا السبدوان لم يشترطه (قال الشافعي) كل شرط
اشترطه المشتري على البايع هو لا يشترى لو لم يشترطه كان الشرط جائزا كذا الشرط وذلك انه لو لم يشترطه

(جاء ما يجوز ان يكون رهون ما لا يجوز)

(قال الشافعي) رهنه الله الرهن المقروض من يجوز رهنه ومن يجوز ان رهنه ثلاثة أصناف صحيح وآخر
مطلوع وآخر فاسد فاما الصحيح منه فكل ما كان ملكه تاما لراهنه ولم يكن الرهن جن في عتق نفسه جناية
ويكون الجنى عليه أحق رقبته من مالكه حتى يستوفى ولم يكن المثل أو جب فيه حقا لغريمه ما كان من رهن
ولا رهن ولا بيع ولا كالة ولا جارية أو ولده أو برهوا لاحقة القبره يكون أحق به من سبد حتى تنقضي تلك
المنة فاذا رهن المالك هذا رجلا وقضه المرنه فهذا الرهن الصحيح الذي لا علقه به وأما المطلوع والرجل
ملك العبد أو الامة أو الدار فيصني العبد أو الامة على آدمي جناية عبدا أو خطا أو يحنث على مال آدمي فلا
يقوم الجنى عليه ولا يملك الجناية عليه ما حتى يرهنها ما ملكها أو يرضها المرنه فإذا ثبتت البينة على الجناية
قبل الرهن أو أقر بها الرهن والمرنه فالرهن باطل مفسوخ وكذلك لو اخطأ بطر الجناية الجناية عن العبد
أو الامة أو صالحه سدها منها على شيء كان الرهن مفسونا لان في الجناية كان أو يحنث في رقابها من
مالكها حتى يستوفى حقه في رقابها أو في جانيته أو فقه ماله فإذا كان أو يحنث في رقابها من مالكها ما حتى
يستوفى حقه في رقابها لم يجوز له ملكها رهونها ولو كانت الجناية تسوي دينارا وهما يسويان أو فاقا ما كان
ما فضل منها رهونها وهذا أكثر من ان يكون مالكها رهونها ما بشر ثم يرهنها بعد الرهن بغيره فلا يجوز الرهن
الثاني لانه يحول دون بيعها وادخال حق على حق صاحبها المرنه من الأول الذي هو أحق به من مالكها
وسواء رهنها المرنه بصدقه الجناية أو قبل علمها أو قال آثره ولو لم يفضل عن الجناية أو لم يفضله
فلا يجوز الرهن وفي رقابها جناية يحنث وكذلك لا يجوز ان رهنها وفي رقابها رهن يحنث ولا يفضل من

الوفاء حتى يلمزها له
وأجعل له قبله الأفراد
ولذو له الخبائر فان
أقام على الشكاح كان
ولدمريقا وأجعل
ملكها المرنه بانها
أمتة (قال المرنه) رهنه
الله أجمعت العلماء
ان من رهن حتى رهنه
ومن ادخله يبيعه
بدعواه وقد رهنها
حقوقه باقره ارفليس
لها ابطالها بدعواها
(قال الشافعي) رهنه
الله ولو اقر القبط بأنه
عبد لفضل وقال
الفلان ماله ملكه فطعن
أقر لغريمه يارق بصدقه
أقبل افراده وكان حرا
في جميع أحواله

(اختصار القراض
عما سمعته من
(الشافعي) ومن الرسالة
وعما وضعه على نحو
مذهبه لان مذهبه
في القراض يجوز قول
زبدن ثابت
(باب من لا يرهون)

(قال المرنه) وهو من
قول الشافعي ان لا يرهون

ورهن رجل رجل رجلا عبدا أو دارا عبدا ففقدناه إياها الأدرهما ثم رهنها غيبه لم تكن رهنا إلا آخر
 لأن الدار والعبد قد ينقص ولا يدري كم انتقصه بقل أو يسكن ولورهن رجل رجلا عبدا أو دارا ففقدتهما
 المرتهن ثم أقر الراهن أنهما جناية بل الرهن جناية وادعى ذلك ولجناية فقها قولان أحدهما أن القول
 للراهن لأنه بشر يحمي في عتق عبده ولا يثبت منه دين المرتهن وقيل يحلف المرتهن ماعلم الجناية قبل رهنه
 فإذا حلف وأنكر المرتهن أو لم يقر بالجناية قبل رهنه كان القول في إقرار الراهن بأن عبده جنى قبل أن يرهنه
 واحدا من قولين أحدهما أن العبد رهن ولا يثبت من ماله شيء وإن كان موسرا لأنه اتخا أقر في شيء واحد
 بحقيقين لرجلين أحدهما من قبل الجناية والأخر من قبل الرهن وإذا قل من الرهن وهو له الجناية في رقبته
 بأقرار يسد أن كانت خطأ أو عمد الاقصاص فيها وإن كانت عدا فمما قصاص لم يقبل قوله على العبد إذا لم
 يقر بها والقول الثاني أنه إن كان موسرا أخذ من السداد الأقل من قيمة العبد أو الجناية فدفع إلى الجاني
 عليه لأنه يقر بان عتق عبده سقيا تلفه على الجاني عليه برهنه بأموكان كن أعتق عبده وقبضت وهو موسر
 وقبل ضمن الأقل من قيمته أو الجناية وهو رهن بماله ولا يجوز أن يجرى من الرهن وهو غير مصنف على
 المرتهن وإنما أنفق على الجاني عليه لاعتق المرتهن وإن كان معسرا فمما رهن بماله متى خرج من
 الرهن وهو في سلكه فالجناية في عتقه وإن خرج من الرهن يبيع في ذمة سيده الأقل من قيمته أو الجناية ولو
 شهد شاهد على جانيه ما قبل الرهن والرهن عدا فحلف على الجاني عليه مع شاهد وكانت الجناية أولى
 بهما من الرهن حتى يدعوى الجاني عليه جانيه ثم يكون ما فضل من غنمه رهنه ما كتبهما ولو أراد الراهن أن
 يحلف فليدفعنا لم يكن ذلك لأنه لا نالحق الجناية في رقابها لغيره ولا يحلف على حق غيره ولورهن رجل رجلا
 عبدا فربقه حتى أقر بعتقه أو بجنايته رجل أو برهن فيه قبل الرهن فأقره ما أقره العبد لم يكن رهنا وإنما
 الرهن انما يثبت الرهن فيه إذا قبض ولورهنه العبد وقضه المرتهن ثم أقر الراهن بأنه أعتقه كان أكرم
 إقراره بأنه جنى جناية فإن كان موسرا أخذت منه قيمته فمما رهنه وإن كان معسرا وأنكر المرتهن بيع
 له منه بقدر رهنه فإن فضل فضل عتق الفضل منه وإن برئ العبد من الرهن في ملك المقر العتق عتق وإن
 بيع فذلك سيده بأي وجهه ماعن عتق عليه لأنه مقر أنه حر ولورهنه جارية وقبضها ثم أقر بوطئها قبل الرهن
 فإن لم تأت ولد فهي رهن بماله وكذلك لو قامت بينة على وطئه إياها قبل الرهن لم تخسر من الرهن
 حتى تأتي ولد فإذا جاءت ولد فقد قامت بينة على إقراره بوطئه إياها قبل الرهن خرجت من الرهن وإن أقر
 بوطئه قبل الرهن ومات ولد لأقل من ستة أشهر من يوم كان الرهن فهو يائه وهي خارجة من الرهن (قال
 الربيع) قال أبو يعقوب البوابي وكذلك عدى إن ماتت ولدا كثيرا مثل له النساء وذلك لأربع سنين
 الحنفية الولد وإن كان إقراره بالوطء قبل الرهن قال الربيع وهو قولنا أيضا (قال الشافعي) وإن جاءت
 بوليلة ستة أشهر من يوم كان الرهن أو أكثر فأقر الراهن بالوطء كان كإقرار سيدها بعتقها أو أضعف وهي
 رهن بماله ولا يتابع حتى تلد ولدها ولا حر بإقراره ومتى ملكها فهي أم ولده ولو لم يتر الرهن في جميع
 المسائل ولم يسكن فقبل أن تكثر وحلفت جعلنا الرهن رهنك وإن لم تحلف أهلكنا الراهن لكان ما قال
 قبل رهنك ولا يخرجنا الرهن من الرهن بالعق والحجارة بأنها أم ولده وكذلك أن أقر بها بجناية فلم يحلف
 المرتهن على علمه كان الجاني عليه أولى بهما منه إذا حلف الجاني عليه أو وليه ولو اشترى أسفة فزها وقبضت ثم
 قال هو والبيع انك اشتريتها على شرط فلا ذكر أنه كان الشراء على ذلك الشرط فأسد كان فيها قولان
 أحدهما أن الرهن مفسوخ لأنه لا رهن إلا ما علق وهو لم يعلق ما رهن وهكذا لو رهنها ثم أقر أنه غصبها من
 رجل أو باعها ما قبل الرهن وعلى الراهن اليمين بما ذكر للرهن وليس على المقر له جمين والقول الثاني أن
 الرهن جائز بماله ولا يسد على أفساد الرهن وقبأ فربه قولان أحدهما أن يقرم الذي أقره بأنه غصبها

الجمعة والخاتمة بنت
 الأم بنت الأم والمجدة
 أم أب الأم والمثل وابن
 الأخ لأم والتم أخو
 الأب لأم والمجدد أو
 الأم ولد بنت وولد
 الاخت من هو أبعد
 منهم والكافرون
 والمملوكون والقاتلون
 عدا أوسطا ومن عي
 موه كهل ولا يزوجون
 ولا يجيبون ولا ترث
 الاخوة والاخوات
 من قبل الأمع الجسد
 وإن علا ولا مع الولد
 ولا مع الأب وابن
 سفلى ولا ترث الاخوة
 ولا الاخوات من كانوا
 مع الأب ولا مع الابن
 ولا مع ابن الابن وإن
 سفلى ولا ترث مع الأب
 أبواه ولا مع الأم جينة
 وهذا كله قول الشافعي
 ومعهنا

(باب الموارث)

(قال الربيع) رحمه الله
 والزوجة النصف فإن
 كان للثب ولد أو ولد له
 وإن سفلى له الربع
 وللزوجة الربع فإن كان

منه فقهما فان رجعت اليه دفعت الى الذي اقره بهما ان شاوره القصة كانت اذا رجعت اليه سئل العلى اقر
 انه باعها اياه ومردودة على الذي اقره اشتراها منه ثم افسادها فقال الربيع وهذا أصم القولين (قال
 الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا أو أمة قد ارتد عن الاسلام واقضها المهرين كان الرهن فيها مبيعا
 وبستانا فان تابا والاقتل على الردة وهكذا لو كان قطعاً الطريق قتلان وقطاعاً الطريق قتلان وهكذا لو كان سرقاً قطعاً
 وهكذا لو كان عليه ماحد أقيم وهما على الرهن في هذا كله لا يختلفان سقط عنهما الحد وأعطى بحال لان
 هذا حق لله تعالى عليهما ليس بحق لأدبى في رقابهما وهكذا لو تابا شامدا كرت بعد الرهن لم يختر جامن الرهن
 بحال ولورهنهما ما وقد خبا بانه كان صاحب الجنابة أو لم يضمن السيد الراهن فان أعفاهما أو فداها
 سيدهما وكانت الجنابة قليلة فبيع فيها أحدهما فليس بارهن من قبل أن صاحب الجنابة كان أحق بهما
 من المهرين حين كان الرهن ولو كانا رهنا وقبضنا ثم جنبا بعد الرهن ثم برئنا من الجنابة بقعوم المني عليه أو
 ولها وصلى أو أوى وجهه برئنا من البيع فيما كانا على الرهن بحالهما لان أصل الرهن كان مبيعا وإن الحق في
 رقابهما قد سقط عنهما ولو أن رجلا رد عبده ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لأنه قد ثبت للعبدة عتقا قد بلغ
 بحال قبل حلول الرهن فلا يسقط العتق والرهن غير جائز فان قال قد رجعت في التدبير أو أبطلت التدبير
 ثم رهنه فقهما قولان أحدهما أن يكون الرهن جائزا ونظرا لوقال بعد الرهن قد رجعت في التدبير قبل أن
 أرهنه كان الرهن جائزا ولو قال بعد الرهن قد رجعت في التدبير وأثبت الرهن لم يثبت الا بان يحددها بعد
 الرجوع في التدبير والقول الثاني أن الرهن غير جائز وليس له أن يرجع في التدبير الا بان يحددها بعد
 ملكه ببيع أو غير فيطل التدبير وإن ملكه ثانية فزهره جاز رهنه لأنه ملكه بغير الملك الاول ويكون هذا
 كحق في الغاية لا يبطل الا بان يخرج العبد من ملكه قبل أن يبيع وهكذا العتق في الوقت من الاوقات ولو
 قال ان دخلت الدار باقتل ثم رهنه كان هكذا ولو كان رهنه عبدا ثم رهنه بعد الرهن كان التدبير موقفا
 حتى يحل الحق ثم يقال ان أردت أن أثبت التدبير فافض الرجل حقه أو أعطه قيمة العبد المدبر فضمن حقه
 وإن لم تزد فارجع في التدبير بأن تبيعه فان أثبت التدبير بعد محل الحق أخذنا من ثمنه فبقيته فدفعتها
 اليه فان لم يتجدها بيع العبد المدبر حتى يقضى الرجل حقه وانما ينبغي أن أخذ القيمة منه قبل محل الحق أن
 الحق كان الى الأجل لو كان العبد سالما من التدبير لم يكن للرهن بيعه ولم يكن التدبير عتقا أو فسادا
 تلك وكان يمكن أن يبطل فتركت أخذ القيمة منه حتى يحل الحق فيكون الحكم حينئذ ولورهن رجل عبده
 ثم برئه ثم مات الراهن المدبر فان كان له وفاء بقضى صاحب الحق حقه منه عتق المدبر من الثلث وإن لم يكن
 له ما يقضى حقه منه ولم يدع مالا الا المدبر يبيع من المدبر بقدر الحق فان فضل منه فضل عتق ثلث ما بقي من
 المدبر بعد قضاء صاحب الحق حقه وإن كان له ما يقضى صاحب الحق بعض حقه قضيه وبيع من العبد
 الرهن المدبر بقدر ما بقي من دينه وعتق ما بقي منه في الثلث (قال الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا
 فدا عتقه السنة أو أكثر منه كان الرهن مفسوخا للعتق الذي فيه وهذا حال المدبر أو أكثر ماله
 لا يجوز الرهن فيه بحال ولورهنه ثم أعتقه السنة أو أكثر منه كان القول فيه كالقول في العبد رهنه
 ثم برئه واداره عبدا اشتراها فاسدا فالرهن باطل لانه لم يملك ماله رهنه ولو لم يرفع الراهن الحكم الى
 الحاكم حتى يملك العبد بعد اقراره على الرهن الاول لم يكن ذلك له ما حتى يجعده فيه رهنه مستقلا
 بعد الملك الصحيح ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا الرجل غائب حتى أوطر لم يمت وقضى المهرين ثم بعد ذلك
 أن الممت أصم به الراهن فارهنه بوجه لا يرهقه ولا يملكه ولوله الراهن كان الرهن مفسوخا لا يجوز
 حتى رهنه وهو يملكه ولو لم تقم بئنه وادعى المهرين أن الراهن رهنه اياه هو يملكه كان رهنه وعلى المهرين
 ماله منه الا وهو يملكه فان نكل عن البيع خلف الراهن ماله هو يملكه ثم كان الرهن مفسوخا ولو
 رهن رجلا رجلا عبدا حقا كان الرهن جائزا ما بقي عتقا بحاله فان حال الى أن يكون خلا ومن أوصيا

لبيت ولد أو ولد ولد وإن
 سئل فلها الثمن والمراثة كان
 والثالث لا يبيع رهنه
 في البيع إذا لم يكن ولد
 وفي الثمن إذا كان ولد
 واللام الثلث فان كان
 للثمن ولد أو ولد أو
 اثنتان من الاخوة أو
 الاخوات فضا عبدا
 فلها السدس الا في
 فرضين احدهما
 زوج وأبوان والاخرى
 امرأة وأبوان فله يكون
 في هاتين الفرضين
 للام ثلث ما بقي بعد
 نصيب الزوج والأزوجة
 وما بقي فلابد للثمن
 النصف ولا يثنى
 فصاعدا الثلثان فاذا
 استكمل البنات
 الثلثين فلا يثنى لثبات
 الابن الا أن يكون للثمن
 ابن ابن فيكون ما بقي
 له ولئن في درجته أو
 أقرب الى الثمن منه
 من ثلث الابن ما بقي
 لذكر مثل حظ
 الانثيين فان لم يكن
 للثمن الابنة واحدة
 وثنتان أو ثلث ابن

فلا يثبت التصرف
وليت الأبن أو شات
الأبن السدس تركله
الثلاثين ونسقط بنات
ابن الأبن إذا كن أسفل
منهن إلا أن يكون
معهن ابن ابن في
درجتين أو أبعد منهن
فيكون مائتي له وإن في
درجته أو أقرب إلى
المبت منه من بنات
الأبن عن لم يأخذ من
الثلاثين شيئا لذكرك
مثل حظ الاثنين
ويسقط من أسفل من
الذكر فإن لم يكن الابنة
واحدة وكان مع بنت
الأبن أو بنت الأبن ابن
ابن في درجتين فلا
سدس لهن ولكن ما يبي
له ولهن لذكر مثل حظ
الاثنين وإن كان مع
البنت أو البنات الملب
ابن فلا نصف ولا ثلثين
ولكن المال بينهم
لذكر مثل حظ
الاثنين ويسقط جميع
ولد الأبن وولد الأبن
بناتة ولد السلب في كل
أدالم يكن ولد ملب

لا يسكر كثيره والرهن بجماله وهذا كعده رهنه ثم دخله عيبا ورهنه معيافا ذهب عنه العيب أو مرسا
فصح فالرهن بجماله لا يتغير بتغيره إلا بدن الرهن بعينه وإن حال إلى أن يصير مسكرا لا يجل في رهنه فالرهن
مقبوض حاله إلى أن يصير حرما لا يصح بيعه كرهو لورهنه عبد الخات العبد ولورهنه عصيرا فصح فيه
الرهن خلا وأصلها أوماء فصار خلا كان رهنا بجماله ولو صار خرا ثم سب فيه الرهن خلا وأصلها أوماء فصار
خلا خرج من الرهن حين صار خرا ولم يجعل لمالكه ملكه ولا لخلل الحرج عندي والله تعالى أعلم أبدا إذا قدمت
بعل آدمي فإن صار العصور خرا ثم صار خلا من غير صنعة آدمي فهو رهن بجماله ولا أحسبه يعود خرا ثم يعود
خلا من غير صنعة آدمي إلا بأن يكون في الأصل خلا فلا ينظر إلى تصرفه فيما بين أن كان عصيرا إلى أن
كان خلا ويكون انقلابه من الخلاوة والحوضه منزلة انقلاب عنها كما انقلب عن الخلاوة الأولى إلى غيرها ثم
يكون حكمه حكمه مبصره إذا كان غير صنعة آدمي ولو تباعا الرهن والمرتهن على أن رهنه عصيرا بعينه
فرهنه أبدا وقبضه ثم صار في يده خرا ثم من أن يكون رهنا ولم يكن للبائع أن يفسخ البيع لفساد الرهن
كالرهن عبد أو خات لم يكن له أن يفسخه بموت العبد ولو تباعا على أن رهنه هذا العصور فرهنه أبدا فها هو
من ساعته يكره أن الخلاوة ليرتهن الرهن ولو اختلفا في العصور فقال الرهن رهنه كعصيرا ثم عاقد في
يدخل خرا وقال المرتهن بل رهنه خرا فصح قولان أحدهما أن القول قول الرهن لأن هذا يحدث
كإلزامه عدا فوجب عليه ما حدث مثله فقال المشتري بعينه وبه العيب وقال البائع حدث عندك كان
القول قوله مع عينه ومن قال هذا القول قال بهراق الخروا لرهن به والبائع لازم والقول الثاني أن القول
قول المرتهن لأنه يقره أنه قبض منه شأ على رهنه بحال لأن الحرج يحرم بكل حال وليس هذا كالعيب الذي
يجل ملك العبد وهو به والمرتهن بالخيار في أن يكون حقه ثابتا بالرهن أو يفسخ البيع وإذا رهن الرجل
الرجل الرهن على أن ينتفع المرتهن بالرهن أن كانت دارا سكنها أو دابة تركها فالشرط في الرهن بالحل ولو كان
اشترى منه على هذا فالبايع بالخيار في فسخ البيع أو إقراره بالرهن ولا شرط له فيه ولا يفسد هذا الرهن إن شاء
المرتهن لأنه شرط زائد على الرهن بطلت لا الرهن (قال الربيع) وفيها قول آخر أن البيع إذا كان على هذا
الشرط فالبيع منتقض بحال ولو هو أصحهما (قال الشافعي) ولا بأس أن يرهن الرجل الرجل الأمانة وله أولاد
صغيران هذا ليس بتفرقة منه

(الرهن الفاسد)

(قال الشافعي رحمه الله) والرهن الفاسد أن يرهن الرجل من الرجل مكاتبه قبل أن يجوز ولو جاز لم يكن على
الرهن حق يحمده رهنًا يقبضه بعد مجزئه ولو ارتهن منه أم ولده كان الرهن فاسدا في قول من لا يبيع أم
الولد أو يرهن من الرجل ما لا يجل له بيعه مثل الخمر والميتة والخنزير أو يرهن منه ما لا يملك فيقول أرهنك
هذا الدار التي أنا فيها يسكن ويقبضه أباه أو هذا العبد الذي هو في يد عاريه أو باجارية ويقبضه أباه على أن في
أشترته ثم يشتريه فلا يكون رهنا ولا يكون شي رهنًا حتى ينعقد الرهن والقبض فيه معا والرهن مال له يجوز
بيع قبل الرهن ومعه ولو عقدا الرهن وهو لا يجوز له رهنه ثم أقبضه أباه وهو يجوز رهنه لم يكن رهنا حتى يجمع
الأمران معا وذلك مثل أن رهنه الدار وهي رهن ثم يفسخ الرهن فيها يقبضه أباه وهي خارجة من الرهن
الأول فلا يجوز الرهن فيها حتى يحمده رهنًا يقبضها به وهي خارجة من أن تكون رهنا لرجل أو ملكا لغير
الرهن ولا يجوز أن يرهن رجل رجلا ذكر حتى يله على رجل قبل ذلك الذي عليه ذكر الحق أو لم يقبله لأن أذكر
الحقوق ليست بعين فأنفة للرهن فيها الرهن وأنها هي شهادة حتى في ذمة الذي عليه الحق فالشهادة
ليست ملكا والأمانة بعين ليست ملكا فلا يجوز والله تعالى أعلم أن يجوز الرهن فيها في قول من أجاز بيع

[illegible]

والام فلا نصف ولا اثنين
ولكن المال بينهم
لذا كرمثل حذا الاثنين
وقسقط الاخوة
والاخوات للاب والاخوة
والاخوات للاب غزلة
الاخوة والاخوات للاب
والام اذا لم يكن احد من
الاخوة والاخوات
للاب والام الا في فريضة
وهي زوج وام واخوة
لام واخوة لاب وام
فيكون الزوج النصف
ولام السدس والاخوة
من الام الثلث وبشارتهم
الاخوة للاب والام في
ثلثهم كرههم وانما هم
سواء فان كان معهم اخوة
لاب لهم روا ولاخوات
مع البنات ما بقي ان تبقى
شي والاقل شي لهن
وبمين بذلك عسبة
البنات وللاب مع الولد
ولله الابن السدس
فريضة وما بقي بعد اهل
الفريضة لله وذالم
يكن ولله وانما
هو عسبة له المال والعدة
والجدتين السدس (قال)
وان قرب بعضهم دون

ما اقرب له ولودفع رجل الى رجل حقا فقال قدره منك عمامه وقبضه المهرين ورضي كان الرهن فمافيه
ان كان فيه شيء منقصا من قبل ان المهرين لا يدري مافيه أرايت لو لم يكن فيه شيء أو كان فيه شيء لاقيمة
له فقال المهرين قبلته وانا ارى ان فيه شيئا فاذن ان لم يكن الرهن مالم يعلم والرهن لا يجوز الا معلوما وكذلك
جواب عافيه وخرطة بما فيها وابت عافيه من المتاع ولورثته في هذا كله الحق دون مافيه أو قال الحق
ولم يسم شيئا كان الحق رهنا وكذلك البيت دون مافيه وكذلك كل ماسي دون مافيه وكان المهرين بالخيار
في فتح الرهن والبيع ان كان عليه أو ارضاهن الحق دون مافيه وهذا في أحد القولين والقول الثاني ان
البيع ان كان عليه مفسوخ بغير كل حال فاما انخرطة فلا يجوز الرهن فيها الا بان يقول دون مافيه لان الظاهر
من الحق والبيت انهما قيمة والظاهر من انخرطة ان لا قيمة لهما او انما يرا دبرهن مافيه قال ولورهن
بجل من رجل تخلوا من رأوس المهرين الترفا للتمسك به من الرهن كان طلعا أو بسرا أو كيف كان فان كان
قد خرج طلعا كان أو غيره فاشترطه المهرين مع التخل فهو جائز وهو رهن مع التخل لأنه عين ترى وكذلك
لورهن الترف بعد ما خرج ورؤى جازا رهنه تركه في تحفه حتى يبلغ وعلى الرهن سقيه والقيام بما لا بد له
منه مما لا يثبت الا بهو يصلح في خبره الا به كايكون عليه نفقة عدة اذ رهنه ولورهن رجل رجلا تخل لا لآخرة
فيها على ان ما خرج من رهنه رهن أو ماشية لانتاج معها على ان ماتت رهنه كان الرهن في الترة والنتاج
فالسداد لارهن شيئا معلوما وبما مجهولا ومن اجاز هذا في الترة زينه والله أعلم ان يجوز ان رهن الرجل
الرجل ما خرجت تحفه العام ماتت ماشيته العام وزينه ان يقول ارضاهن ما حدثت في من تخل أو ماشية
أو ترة تخل أو رأولا ماشية وكل هذا لا يجوز فان ارهنه على هذا فالرهن فاسد وان اخذه من الترة شيئا فهو
مضمون عليه حتى يرشده وكذلك وله الماشية او فته ان لم يكن له مثل ولا يفسد الرهن في التخل والماشية
التي يبيعها بما يفسد ما شرط معها في قول من اجاز ان رهنه عدين فبعد احدى ما حرا أو بعدا أو فوق آخر
فبغير الجاز وبذلك ردهم وفيها قول آخر ان الرهن كله يفسد في هذا كما يفسد في السويع لا يختلف فاذا
جعت مفعلة الرهن شيئا احدى ما حرا والآخرة جاز فسد امعاويه باخذ الرهن وقال هو اوضح القولين
(قال الثاني) واذا رهن الرجل رجلا كالمجهول لا لآخرة وكذلك كل ما لا يصلح بعه لا يجوز رهنه ولو
رهنه بجل ودينته لم يدفع لم يجز الرهن ولودفعت بعد لم يجز فان رهنه اياها بعد ما دفعت جاز الرهن لان بيعها
في تلك الحال بجل ولورثت رجل مع ورثة غيب اذ افرهن حقه فيها لم يجز حتى يسميه نصفا او ثلثا او سهما
من اسهم فاذا سعى قبضه المهرين جاز واذا رهن الرجل الرجل شيئا على انه ان لم يأت بالحق عند محله
فالرهن يبيع للرهن فالرهن مفسوخ والمهرين فيه اسوة القرماء ولا يكون بيعا له بما قال لان هذا الارهن
ولا يبيع كايحوز الرهن أو البيع ولهما في يد المهرين قبل محل الا محل لم يضمن المهرين وكان حقه بجماله
كالارضين للرهن الصريح ولا القاسد وان هلا بعد محل الا محل في يده ضمنه بجمته وكانت قبته حصصا بين
اهل الحق لا في يده بيمين فاسد ولو كان هذا الرهن الذي فيه هذا الشرط ارضاهن في ما قبل محل الحق فلع
بناهم ان لا يبيع قبل ان يبعه بيمين فاسد فكان بان يبيع قبل ان يؤذنه بالبناء فلاذ قلعه ولو بناه بعد محل الحق
فالمعقول انهما والعمارة للذي عرسى على صاحب البقعة في العمارة فاعلم ان خرج منها وليس ان يخرجها
بغير قبعة العمارة لان بناءه كان بالذنه على البيع القاسد ولا يخرج من بناءه باذن رب البقعة الا بجمته فانما
واذا دفع الرجل الى الرجل المتاع في كل ما اشترى منك أو اشترى منك فلان في يومين أو سنتين أو أكثر
أو على الاذنه المتاع موهون به فالرهن مفسوخ ولا يجوز الرهن حتى يكون معلوما حتى معلوم وكذلك
لودفعه المرءا بغيره عن نفسه أو غيره ثم قال كل ما كان على من حق فهذا المتاع موهون به مع
التمسك أو كل ما صار على من حق فهذا امر موهون به كان رهنا بالعمارة المعلومة التي قبض عليها ولم يكن
مرهونا بما صار عليه وعلى فلان لا نه كان غرمه معلوم حين دفع الرهن فبان ذلك المتاع في يد المدفع ع

بعض فكانت الاقرب
من قبل الام فبهى أولى
وان كانت الا بعد
شاركت في السدس
وأقرب الملاي من قبل
الاب تنجب بعداهن
وكذلك تنجب أقرب
الملاي من قبل الام
بعداهن

﴿باب أقرب العصة﴾
(قال المزيني) وجه الله
وأقرب العصة البنون
ثم بنو النضير ثم الـ

(زيادة الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله وآذاهن الرجل الرجل الجارية بحلي فولدت وأغبر جلي فحلت وولدت فالق
 خار ج من الرهن لان الرهن في رقة الجارية دون ما يحدث منها وهكذا آذاهنه الماشية مختصة فنجبت وأغبر
 مختص فغضت ونجبت فالخار خار ج من الرهن وكذلك لورنه شاة فنه ذالان خار ج من الرهن لان الذان
 من الرثة (قال الربيع) وقفعيل القيل اذا كان مباحين رهنها فهو رهن معها كما يكون اذا عاها كان
 القيل مشترها وكذلك نتاج الماشية اذا كانت مختصا وولد الجارية اذا كانت جلي يوم رهنها فاحدث بعد
 ذلك من القيل فليس رهن (قال الشافعي) ولورنه جارية عليها حلي كان الحلي خارجا من الرهن وهكذا لو
 رهنه فخلوا وأغبر فأقترت كانت الرثة خارجة من الرهن لانها غير الشجرة قال وأصل مفعول رهنه ان الرهن
 حقيقة الرهن دون غيره وما يحدث منه ماقدره غيره وهكذا لورنه بعد ما عا كسب العبد كان
 الكسب خارجا من الرهن لانه غير العبد والولد والتامع والولد وكسب الرهن كله للرهن كسب الرهن أن
 يفتس شاة رهنه وآذاهن الرجل الرجل عبد افدعه له هو على يده رهن ولا ينعى سيده من أن يؤجر من
 شاة فان شاء الرهن أن يحضر جاريته حضرها وان أراد سيده أن يتخدمه مغل ينعى به فنه فلذا كان الليل
 أوى إلى الذي هو على يده وان أراد سيده أخراجه من البذل لم يكن له أخراجه الا بإذن الرهن وهكذا ان
 أراد المثل رهن أخراجه من البذل لم يكن له أخراجه منه وادام مرض السيد أدخل الرهن بفقته وادامات أخذ
 بكفة لانه مالكه دون المثلين وأكرهه في الامه الا أن وضع على يدى امرأة ثقة ثلاثين (ر) علما راجل
 غير ماله وما لآفسيه رهنها ان رهنها كان لا يرجل الموضوعة على يدى أهل آخر فنه رهنها على ما يمكن
 عنه سدسها والاعلى ان لا يتجاوز إلى شيء رهنه بها فآخر رهنها ونعت الرجل غير سيدها فنه المثل علما
 لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتجاوز لمرأته رهنه (قلت وأما ما عا فتعقب علما وان أرا
 سيدها أخذها فتخدمه لم يكن ذلك ثلاثا بل هو ينفق بها حتى أن يحياها فان لم يرد ذلك الرهن فنواضعها على
 يدى امرأته أمثال وان لم يقع على راعي ذلك ولو شرط السيد للزهر أن تكون على يده أو يد رجل غيره ولو

(١) قوله وإذا كان
الاقراء أئزمت الخ كذا
بالاسول التي بأيدينا
وفها سقط لا يخفى ولعل
الأصل وإذا كان الاقرار
من أحدهما أئزمت الخ
وحرر اه

(٢) قوله ثلانيغيب
وكذا قوله بعد الغيب
وقوله تغيب عليها كذا
بالاصول يغيب مضممة
فرسماء أو ياء بدون
نقط والتائب للعنبي
والغمة الغيب بياء
موحدة مثناة من
أغب علينا التي هي بعد
أخرى وحده اه متصية

الاخوة للاب والام
ان لم يكن بعد فان كان
جد شرا كهزم في باب
الخدم ثم الاخوة للاب ثم
بنو الاخوة للاب والام
ثم بنو الاخوة للاب
فان لم يكن أحد من
الاخوة ولا من بنهم ولا
بن بنهم وان سفلوا
فالم الاب والام ثم الم
الاب ثم بنو السم للاب
والام ثم بنو السم للاب
فان لم يكن أحد من
العمومة ولا بنهم ولا بن
بنهم وان سفلوا فعم
الاب والاب فان لم
يكن فعم الاب والاب فان
لم يكن فنهم وبنو بنهم
على ما وصفت في عمومة
و بنهم و بن بنهم فان
لم يكونوا فعم الجد للاب
والام فان لم يكن فعم
الجد للاب فان لم يكن
فنهم و بن بنهم
على ما وصفت في عمومة
الاب فان لم يكونوا
فأرفعهم بنو وكذلك
تفعل في العصبة اذا وجد
أحد من ولد الميت وان
سفل لم يورث أحد من

لواحد منهن ثم سألوا اجها بالخرجته الى امرأة ثم لم يجزأ بدا أن يحلوهما رجل غير مالكة وعلى سيد
الامة انفقها بحد وكفها بمائة وهكذا ان رهنه دابة تعلف فعله عليها وتأوى الى المرتين أو الى الذي وضعت
على يد بولاعه مال الدابة من كراشها ورؤوسها وإذا كان في الرهن دزومك فقل الرهن جلب الرهن وركوبه
(أخيرا) سفيان عن الأشعث عن صالح عن أبي هريرة قال الرهن مراكب ومحبوب (قال الشافعي)
يشبهه قول أبي هريرة والله تعالى أعلم من رهن ذات دابة وتظهر لم يمنع الرهن دهرها وتظهر هالان له وقبها
وهي محبوبة ومراكبه كما كانت قبل الرهن ولا يمنع الرهن رهنه باهمن الدر والتظهر الذي ليس هو الرهن
بالرهن الذي هو غير الدر والتظهر وهكذا اذا رهنه مائة راعة فعلى ربه عارها وله حطبها وتالجها وتأوى الى
المرتين أو الموضع على يده وأذا رهنه مائة وهو في دابة فأجذب موضعا وأراد المرتين حبسها فافلس
ذلك وقاله ان رخصت أن يتجبع بهار بها لا يجبر أن تشهها على يدى عدل يتجبع بها اذا طلب ذلك
رهبها وإذا أراد رب الماشية الضعفة من غير جذب والمرتين المقام قبل الرب الماشية ليس لك انخراجها من
البلد الذي رهنته بالامن ضرر عليها ولا ضرر عليها فكل رسلها من شئت وان أراد المرتين الضعفة من غير
جذب قبله ليس لك الشح بولها من البلد الذي ارهنته بالامن ويضره مالها الامن ضرورة فتراضا من شئت
عن يقم في الدار ما كانت غير محببة فان لم يسع لاجبر على رجل تأوى اليه وان كانت الارض التي
رهنها باهمن محببة وغيرها أخصب منها لم يحبر واحد من على نقلها منها فان أجذب فاختلف تجبعها
الى بلد من مذهبين في الخسب فسأل رب الماشية أن تكون معه وسأل المرتين أن تكون معه قبل ان
احتجما معا بلد فليس مع المرتين أو الموضع على يده وان اختلف دار كما اختلفا فحاجر على عدل
تكون على يده في البلد الذي يتجبع اليه وب الماشية لتتفع رسلها وأهملها على البلد في ضرها
لم يجس على سفل الرهن في رقابها ورسلها وحق المرتين في رقابها واذا رهنه مائة عليها سوف وأشعر ووبر
فان أراد الرهن أن يحبر فذلك لأن صوفها وأشعرها ووبرها كالبن والتناج وسواء كان الدين حالا ولم
يكن أو قام المرتين بضعه أو لم يقم كايكون ذلك سواء في اللين (قال الربيع) وقد قيل ان صوفها اذا كان
عليها وبرها فهو رهن معها ويحبر ويكون معها هي هونا لا لا يتخلط به ما يحدث من الصوف لان ما يحدث
الرهن (قال الشافعي) واذا رهنه دابة أو مائة فأراد أن ينزى عليها أو في ذلك المرتين فليس ذلك للرهن
فان كان رهنه مائة كراشا فأراد أن ينزى بها فله أن ينزى بها لان ائزاه من متنعها ولا تنقص فيه عليها وهو
على متنعها وإذا كان فيها مراكب ويكرى لم يتنع أن يكره ويعلفه واذا رهنه عسدا فأراد الرهن
أن يزوجها أو مائة فأراد أن يزوجها فافلس ذلك لأن عن العدا والامة ينقص بالتزويج ويكون مقسدا لها
يشترى وعهدتها وكذلك العبد ولورهنه عدا أو مائة صغير لم يتنع أن يعذرهما لان ذلك متنعها وهو
صلاهما وبادق في أمتها وكذلك لو عرض لهما ما حتما في فة الى فتح العروق وشرب الدواء أو عرض
للدواب لمتناج به الى علاج الساطر من تودج وتزنيغ وتغريب وما أشبه لم يتنع وان امتنع الرهن
أن يعالجها دواء أو غيره لم يعجره فان قال المرتين أنا أعالجها أو أحسبه على الرهن فليس ذلك وهكذا
ان كانت مائة فحبر لم يكن للرهن أن يمنع الرهن من علاجها ولم يعجر الرهن على علاجها وما كان
من علاجها يتنع ولا يضرب من أن يعجزها في غير ما يرضى أو يعجزها في القطران مسكنا فمتناج
بضعه الجلدية أو بخر خذمه أو يطعمه سوقا فلان أو ما أشبه هذا فتنزع المرتين بعلاجها
به لم يتنع منه ولم يرجع على الرهن به وما كان من علاجها يتنع أو يضرب من فتح العروق وشرب الدواء
الكبار التي قد تقتل فليس للرهن علاج العدا ولا الهوان فعل وعطيت ضمن الآن باذن السبله به
واذا كان الرهن أرضا لم يمنع الرهن من أن يزرعها الزرع الذي يطلع قبل محل الحق أو معه وفيما لا يتنع من
الزرع قبل محل الحق قولنا أحدهما أن منع الرهن في قول من لا يحبر بيع الارض منزعة دون الزرع

من زرعها ما بنيت فيها بعد جعل الحق وإذا تعدى فزرعها بنسب الرهن ما يبث فيها بعد جعل الحق لم
يقطع زرعه حتى يأتي بجعل الحق فإن قصاه ترك زرعه وإن بيعت الأرض من روعة بفلقت وقاسمته لم يكن
له قطع زرعه وإن لم تبلغ وقاسمته إلا بأن يقطع الزرع أمر بقلعه إلا أن يجده من ينثر بهامته بمقه على أن يقطع
الزرع ثم يدعيه إن شاء منطوعا وهذا قول من أجاز بيع الأرض من روعة والقول الثاني لا ينع من
زرعها بمال و ينزع من غراسها بنائها إلا أن يقول ما أقطع ما أحدث إذا جاءه الأجل فلا ينع منه وإذا رهنه
الأرض فأراد أن يحد فباعها أو وأرأف كان العين أو البئر بذبحها أو لا تنقص عنها جع ذلك وإن
كانت تنقص عنها ولا يكون قبلي بقي منها عوض من نقص موضع البئر والعين بأن يصير إذا كانا أقل
ثمنه قبل يكونان فيه منعه وإن تعدى عمله فهو كالمثل في الزرع لا يدفع عليه حتى يحصل الحق ثم
يكون القول فيه القول في الزرع والغراس وهكذا كلما أراد أن يحد في الأرض المهرهونه أن كان
لا ينقصها ينع منه وإن كان ينقصها منعه ما بقي ولا يكون ما أحدث فيها داخل في الرهن إلا أن يدخله
الرهن فكان إذا أدخله لم ينقص الرهن لم ينع منه وإن كان ينقصه منعه وإذا رهنه فخلل ينع منه أن يارها
و يصير ما يعني يقطع حر بها أو كثرها ككل شيء انتفع به منها لا يقتل الفحل ولا ينقص عنه نصفها ينع
ما قتل الفحل وأضر به من ذلك وإن رهنه فخلل في النثر به منه فخللات فأراد نحو يلحق إلى موضع غيره
تحويلهن وإن زعموا أن لا كثرهن الأرض والفحل أن كثرهن الأرض والفحل أن يترك من يمكن له
مع بعض قنله أو منع منفعته تحول من النثر به حتى يتي فيها ما لا يضر بعضه بعنا وإن زعموا أن لا تحول
كله كان خيرا للأرض في العاقبة وأنه قد لا ينبت لم يكن لرب الأرض أن يحول كله لأنه قد لا ينبت وتعامله أن
يجول منه ما لا تنقص في نحو يله على الأرض وله كل كاه وهكذا أراد أن يحول مساهمة فإن لم يكن في ذلك
نقص الفحل أو الأرض ترك وإن كان فيه نقص الأرض أو الفحل أوهما لم يترك فإن كانت في النثر بخللات
فقتل الأكرهن الأرض أن يقطع بعضهن ترك الرهن وقطعه وكان جميع الفخلة المله طوعه فبعضها
وجارها رهننا حاله وكذلك قالوا بما كان من جريد الهالك كانت قائمه لم يكن لرب الفخلة قطعها وإن ماسوى
ذلك من غيرها وسر بها الذي لو كانت قائمه كان لرب الفخلة زرع من كرائف ولغير الرب الفخلة خارجا من
الرهن وإذا قطع منها شأفا فبنته في الأرض التي هي رهن فهو رهن فيها لأن الرهن وقع عليه وإذا أخرجه إلى
أرض غيرها لم يكن ذلك له إن كان له ثمن وكان عليه أن يبيعه فيجعل عنه رهنها أو دفع عليه ولوقال المرتين
في هذا كله لا الرهن أقطع الضر من فخلل لم يكن ذلك عليه لأن حق الرهن بالملك أكثر من حق المرتين
بالرهن (قال الشافعي) وإذا رهنه أو شال فخلل فيها أخرجهت فخلل فالفحل خير من الرهن وكذلك ما بنيت
فيها ولو قال المرتين له أقطع الفحل وما خرج قبل أن أدخله في الرهن منطوعا لم يكن عليه قطعها بكل حال لأنها
ترد للأرض خيرا فإن قال لا أدخلها في الرهن لم يكن عليه قطعها حتى يجعل الحق وإن بلغ في الأرض دون
الفحل حق المرتين لم يقطع الفحل وإن لم تبلغه قبل لرب الفحل ما أن يوقيه حقه بمائش من أن تدخل مع
الأرض الفحل أو بعضه وأما أن يقطع عنه الفحل وإن فليس بدون الناس والمسئلة بمجالها بيعت الأرض
بالفحل قسم الثمن على أرض يضاف بها للفحل وعلى ما بلغت فية الأرض والفحل فأعطى مرتين الأرض
ما أصاب الأرض والغرام ما أصاب الفحل وهكذا لو كان غور من الفحل أو أحدث بنات الأرض وهكذا جمع
الغراس والفحل والزرع ولورهنه أرضا وفخلل ثم اختلفا فقال الرهن قد ثبت في هذه الأرض فخلل لم يكن
رهنه وقال المرتين ما ثبت فيه إلا ما كان في الرهن أربه أهل العلم فإن قالوا قد ثبت مثل هذا الفحل
بعيد الرهن كان القول قول الرهن مع منعه وما ثبت خارج من الرهن ولا ينزع حتى يجعل الحق ثم يكون
القول فيه كما وصفت فإن قالوا لا ينبت مثل هذا في هذا الوقت لم يصدق وكان داخل في الرهن لا يصدق

ولدايته وإن قرب وإن
وجدا حدم ولدايته وإن
سفل لم يرث أحد من
ولجده وإن قرب وإن
وجدا حدم ولجده
وإن سفل لم يرث أحد
من ولدايته وإن
قرب وإن كان بعض
العصبة أقرب باب
فمأوى لأب كان
أولاب وأم وإن كانوا
في درجة واحدة إلا أن
يكون بعضهم لأب وأم
فالذي لأب وأم أولى
فاذا استوت قرابتهم
فهم شركاء في الميراث
فإن لم تكن عصبة
برحمهم ثم بالسوى
العقب فإن لم يكن
فأقرب عصبة مولا
الذكور وإن لم يكن
فبئ المال

(باب ميراث الجد)

قال والجدة لا يرث
مع الأب فإن لم يكن
أب يلد عنه الأب
إن لم يكن الميت ترك
أحدا من ولد أبيه
الأدين أو أحدا من
أمهات أبيه وإن عالت

الفريضة الا في

فر يشتر زوج وأبوين

أو امرأة وأبوين فله

إذا كان فيها مكان

الاب جد صلا لا

الثالث كملها وما بقى

فلجد بعد نصيب

الزوج أو الزوجة

وأمهات الاب لا يرثن

مع الابوين مع الجد

وكل جد وإن علا

فكل جد إذا لم يكن

حدود في كل حال الا

في حجب أمهات الجد

وإن بعدن فالجد

يجب أمهاته وإن

بعدن ولا يجب

أمهات من هو أقرب

منه الا في بلته وإذا

كان مع الجد أحسن

الاخوة أو الاخوات

للاب والام وليس معهن

من له فرض مسمى

فلمس أما أو اخت أو

ثلاثاً أو اثناً واختافان

زادوا وكان للجد ثلث

المال وما بقى لهم وإن

كان معهن من له فرض

مسمى زوج أو امرأة

أو أم أو جدة أو بنت

الاعلى ما يكون مثله وإذا ادعى أنه غراس لا واسطة مثبت مثلاً أيضاً فإن كان يمكن أن يكون من الغراس ما قال فهو خارج من الرهن وإن لم يكن يمكن فهو داخل في الرهن ولو كان الاختلاف فيه بشئاً فإن كانت جائت عليه مند يمكن أن يكون بيني في مثلها بحال فالتقول قول الراهن وإن كانت ثبات عليه مند يمكن أن يكون بيني في مثلها بحال فالتقول قول الراهن وإن كانت حامت عليه مند يمكن أن يكون بعض البناء فيها وبعض لا يمكن أن يكون فيها كان البناء الذي لا يمكن أن يكون فيها داخل في الرهن والبناء الذي يمكن أن يكون فيها خارجاً من الرهن مثل أن يكون جدار طوله عشرة أذرع يمكن أن يكون أسله وقدر ذراع منه كان قبل الرهن وما فوق ذلك يمكن أن يكون بعد الرهن وإذا رهنه شجر أصغار فذكر فهو رهن بحاله لأنه رهنه بعينه وكذلك لو رهنه غراساً فبلغ كان رهنها بحاله وإذا رهنه أرضاً فخلا فاقطعت عنها وأنها ديمت ودفتر مشربها لم يجز الرهن أن يصلح من ذلك شيئاً ولم يكن للرهن أن يصلح على أن يرجع به على الراهن كان الراهن غائباً أو حاضراً وإن أصله فهو متطوع وأصله حراً وإن أراد أصله بشئ يكون صلاحه متطوعاً وإذا كان أخرى فليس له أن يصلح به وعلمه الضمان إن فسد له متعدياً متعدياً منه وإذا رهنه عبداً أو أسمة فغاب الراهن أو مرض فأنفق عليه ما فهو متطوع ولا تكون له النفع حتى يقضى بها الحاكم على الغائب ويجعلها ديناً عليه لأنه لا يجعل أن تات ذوات الارواح بغير حق ولا حرج في امانة المالا روح فمن أرض وبنات والدواب وذوات الارواح كلها كالعبداً كانت مما تعلق فان كانت سواهم رعت ولم يزرع بعلمها لان السواهم هكذا اتخذ ولو نساوكت هزل ولا وكان الحق حالاً فله رهن أخذ الراهن يبيعها وإن كان الحق إلى أجل فقال المهر من مهرها والراهن يبيعها فيبيع لحومها وأجلوه مالاً يكن ذلك على الراهن لان الله عز وجل قد عذب لها العتق فيفسن حالها به ولو أصابها مرض حرج أو غيره لم يكلف علاجها لان ذلك قد ذهب بغير العلاج ولو أوجب مكانها حتى تبين ضرره عليها فكف عنها التبعة بها إذا كانت التبعة موجودة لانها إنما تتخذ على التبعة ولو كان مكانها عصف من عصفه تعلق بها وإن كانت التبعة خيراً لها لم يكلف صلاحها التبعة بها لانها لا تملك على العصف ولو كانت المشاة أو أورد أو نجسة أو غرداى فاستقرت مكانها فمسأل المهر من الراهن أن يتجسس بها إلى موضع غيره لم يكن ذلك على الراهن لان المرض قد يكون من غير المرئ فإذا كان الرئ موجوداً لم يكن عليه ابداله بغيره وكذلك الماء وإن كان غير موجود كالف التبعة إذا قدر عليها الا أن يتطوع بأن يعطفها فإذا الرهن الرجل العبد وشرط ماله رهنها كان العبد رهنها وما قبض من ماله رهن وما لم يقبض خارج من الرهن

ضمان الرهن

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن أبي عدلى عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نافع الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه غنمه وعليه غرمه قال الشافعي أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه قال الشافعي وجهنا أن أخذ وفيه دليل على أن جميع ما كان رهنه ما كان رهنه غير مضمون على المهر من لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال إذا قال الرهن من صاحبه الذي رهنه فإن كان منه شيء فغضاه منه لامن غيره ثم زادنا كدنه فقال له غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامته وزادته وغرمه عليه ونفسه فلا يجوز فيه الآن أن يكون ضمانه من مالكه لامن ماله رهنه الا ترى أن رجلاً لو ارهن من رجل ثياباً بدوهم بسودهم فما أولئك الخاتم قال فل يذهب درهم المهر من الخاتم كان قد زعم أن غرمه على المهر من لان ذممه ذهبه وكان الراهن يرث من غرمه لأنه قد أخذ من المهر من ثم لم يفرقه شيئاً وأحال ما عا به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله والله تعالى أعلم لا يعلق الرهن لا بصفة المهر من بأن يدع الراهن قضاء

حسنة عندئذ ولا يستحق مرتبه خدمته ولا منفعة فيه بارتهاه اياه ومنفعة لرائه لان التي صلى الله عليه وسلم قال هو من صاحبه الذي رهنه ومنفعة من غنه واذا اخضر رسول الله صلى الله عليه وسلم رهنه رهن فلا يجوز ان يكون من الرهن مضمون ومنه غير مضمون لان الاشياء لا تعدو ان تكون امانة اوق حكمها فانظر ههنا كوخني من الامانة سواء او مضمونة فظاهر ههنا كوخني من المضمون سواء ولولم يكن في الرهن خبر يتبع ما حاز في القياس الا ان يكون غير مضمون لان صاحبه دفعه غير مغلوب عليه وطلد المرتهن على حبسه ولم يكن له اخرجاه من بيده حتى يوفيه حقه فيه فلا والله لان مضمون من قبل انه انما يضمن ما تعدى الملبس بحبسه من غيب او بيع عليه فلابد له اوعار به ثمك الانتفاع به بدون مالكها فيضمنها كما يضمن السلف والرهن ليس في شيء من هذه المعاني فاذا رهن الرجل رجل شأ فحقه المرتهن فلهذا الرهن في يد القاض فلا ضمان عليه والحق ثابت كما كان قبل الرهن (قال الشافعي) لا يضمن المرتهن ولا الموضوع على يده الرهن من الرهن شيئا الا يبايضا يضمن فيه الوديعة والامانات من التدي فان تعديا فيه فهاضمانان ومالم يتعديا فالرهن بمنزلة الامانة فاذا دفع الراهن الى المرتهن الرهن ثم سأل الرهن ان يرد له البه فامنع المرتهن فلهذا الرهن في يده لم يضمن شيئا لان ذلك كله اذا قضى الرهن المرتهن الحق او اخلاله به على غيره ورضي المرتهن بالحالة او اراء المرتهن منه بأى وجه كان من البراءة ثم سأل الرهن فحبسه عنه وهو يمكنه ان يؤده البه فلهذا الرهن في يد المرتهن فالمرتحن ضامن لقية الرهن القصة ما بلغت الا ان يكون الرهن كرا او زنا او جملته فيضمن مثل ما هلك في يده لانه لم يعد بالحبس وان كان رب الرهن أجرو فسا لمرتحن اذ ضمن عندئذ أجروده اليه فلا يمكنه ذلك أو كان الرهن غائبا عنه يعلم الرهن فلهذا الرهن في القصة بعد براءة الراهن من الحق وقيل يمكن المرتحن ان يرد له لم يضمن وكذلك لو كان عبدا فاقب أو جلا فشره ثم رتب الراهن من الحق لم يضمن المرتحن لانه لم يحبس ويده يمكنه والصحيح من الرهن في الفاسد في أنه غير مضمون سواء كان يكون المضاربة والصحة والفساد في أنها غير مضمونة سواء ولو شرط الراهن على المرتحن أنه ضامن للرهن ان هلك كان الشرط باطلا كالجواز له أو اذعه فشرط أنه ضامن كان الشرط باطلا واذا دفع الراهن الرهن على أن المرتحن ضامن فالرهن فاسد وهو غير مضمون ان هلك وكذلك اذا مضاربه على أن المضارب ضامن فالمضاربة فاسدة غير مضمونة وكذلك لو رهنه وشرط ان لم يأت به بالحق الى كذا فالرهن له بيع فالرهن فاسد والرهن لصاحبه الذي رهنه وكذلك ان رهنه دارا بانف على أن رهنه اجني داره ان عجزت دار فلان عن حقه او حدثت فيها حدث ينقص حقه لان الدار لا تخو مرة رهن ومرة غير رهن ومروية بما لا يعرف ويفسد الرهن لانه انما يبيع شيئا فاسد ولو كان رهنه داره بالف على أن يضمن له المرتحن داره ان حدثت فيها حدث فالرهن فاسد لان الراهن يرض بالرهن الاعلى ان يكون له مضمونا وان هلكت الدار لم يضمن المرتحن شيئا

(التعدي في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا دفع الرجل الى الرجل مائة رهنه فاقبله ان يخرج من البلد الذي ارتهنه بالاذن سيده فان اخرجته بغير اذنه سدد المتاع فلهذا فهو ضامن لقية يوم اخرجته لانه لو لم يتعدى فيه فاذا اخذت قيمته خبر صاحب المتاع ان تكون قصاصا من حقه عليه أو تكون مروية حتى يحل حق صاحب الحق ولو اخرجته من البلد بخروجه الى صاحبه ولم يقض حقه فيه يرى من الضمان وان كان حقه بالرهن فان قال صاحب المتاع دفعته اليك لو اذنت عندئذ امسيت فتغيرت امانتك بتعديك باخراجه اياه فانما يخرج من الرهن لم يكن له اخرجاه من الرهن وقيل ان شئت ان يخرج به الى عدل فتجمع أنت وهو على الرضا به اخرجته الا ان يشاء ان يقره في يديه وهكذا لو لم يتعد باخراجه فتغيرت حاله كان عليه اذ دفع الرهن اليه

بأن قال في الفرض
المسمى بالتصفى وأقل
من التصفى بدأت
بأهل القرائن ثم قاسم
الجسد ما بقي أختار
أختين أو ثلاثا أو اثنا
وأختا وان زادوا كان
العبد ثلث ما بقي وما بقي
فلا اخوة والاخوات
للد كمر مثل حفظ
الاثنين وان كثر
الفرض المسمى بأكثر
من التصفى ولم يحاوز
الثلاثين قاسم أختا أو
أختين فان زادوا فليد
السبع وان زادت
القرائض على الثلاثين
لم يقاسم الجسد أختا ولا
أختا وكان له السدس
وما بقي فلا اخوة
والاخوات للد كمر مثل
خط الاثنين فان عالت
القرينة فالسدس
لجود العول بدخل
عليه منه ما يدخل
على غيره وليس يعال
لاحد من الاخوة
والاخوات مع الجد الا
في الاكسدية وهي
زوج وام واخوات لاب

واما بسوء حال في دينه أو افلاس ظهر منه ولو استتم المرتهن في هذه الحالات من أن يرضى بعدل بشئ من ماله
بديه جبر على ذلك لتغيره حاله حين دفع البسه إذا أتى الراهن أن يشره في يديه ولم يتغير المرتهن من حاله
بالتعدي ولا غيره مما ينصير إليه إلا ما نوه وسأل الراهن أن يتخرج من يديه الرهن لم يكن ذلك وهكذا الرجل
يوضع على يديه الرهن فتغير حاله عن الأمانة فأيها ما دعا إلى إخراج الرهن من يديه كان له الرهن لأنه ماله أو
المرتهن لأنه ماله من عمله ولو لم يتغير حاله فدعا أحدهما إلى إخراجهما من يديه لم يكن له ذلك إلا باجتماعهما
عليه ولو اجتمع على إخراجهما من يديه فالتزم به ما أراد الرهن فسخ الرهن لم يكن له فسخه أو أراد المرتهن
قبضه لم يكن له وإن كان أمثالان الراهن لم يرض أمانته وإذا دعا إلى الرجل بعينه فتراضيه أو اثنين أو امرأة
فلهما وضعه على يدى من تراضيه وإن اختلفا فمن يدعوان إليه قبل لهما اجتماعا فإن لم يفعلا اختار
الحاكم الأفضل من كل من عاوا أحدهما إليه إن كان ثقة فدفعه إليه وإن لم يكن واحدا ممن دعوا إليه ثقة
قبل ادعوا إلى غيره فإن لم يفعل اختار الحاكم له ثقة فدفعه إليه وإذا أراد العدل الذي على يديه الرهن الذي
هو غير الراهن والمرتحن رد به بلاعة أو ألعنة والمرتحن والراهن حاضرا فنقل ذلك ولا يجبر على حسيه وإن كانا
غائبين أو أحدهما لم يكن له إخراجهما من يديه نفسه فإن فعل تغير أحدهما الرهن فذلك ضمن وإن جاء
الحاكم فإن كان له عذر أخرجه من يديه وذلك أن يبدوله سلفاً أو يحدث له وإن كان مقبلاً فسل أو علة
وإن لم يكن له عذر أمره بحسبه إن كانا قريبا حتى يقدم أو يولد فإن كانا غريبين لم أرعله أن يضطر إلى
حسبه وانما هي وكالة توكيل بالابتعا فله فيها ونسأله ذلك فإن طاب نفسه بحسبه ولا أخرجه إلى عدل
غيره وتعدى العدل الموضوع على يديه الرهن في الرهن وتعدى المرتحن سواء ضمن مما ضمن منه المرتحن
إذا تعدى فإذا تعدى فأخرج الرهن تلقى ضمن وإن تعدى المرتحن والراهن موضوع على يدى العدل
فأخرج الرهن ضمن حتى يرد على يدى العدل فإذا رده على يدى العدل برئ من الضمان كما يبرأ منه لو رده إلى
الراهن لأن العدل وكل الراهن وإذا أعار الموضوع على يديه الرهن فذلك فهو ضمن لا يمتنع والقول في
فته قوله مع عينة قال كان الرهن لولوة صافية وزنها كذا فقيمتها كذا فقيمتها باقى ما تقع عليه تلك الصفة
ثمنا وأردته فإن كان مادي مثله أو أكثر قبل قوله وإن ادعى المالك أن يكون مثله لم يقبل قوله وقومت ذلك
الصفة على أقل ما تقع عليه ثمنا وأردته بغيره مع عينة وهكذا إن مات فأوصى بالراهن إلى غيره كان لأيهما
شاه إخراجها لهما رضى أمانته ولم يتغير على الرضا بامانة غيره وإن كان من أسند ذلك إليه إذا غاب أو عند
موته ثقة ويحققان على من تراضيا أو ينصبا لهما الحاكم ثقة كما وصفت وإذا مات المرتحن فإن كان ورثته
بالعين فأمرو بمقامه وإن كان فهم صغير فقام الوصى مقامه وإن لم يكن وصى ثقة فقام الحاكم مقامه في أن يصير
الرهن على يدى ثقة

(بيع الرهن ومن يكون الرهن على يديه)

(قال الشافعي) ربه الله وإذا أنهن الرجل من الرجل العبد بشرط عليه أن له إذ احل حقه أن يبيعه لغير
له يبيع بالأن يضر ربه العبد أو يوكل معه ولا يكون وكيلاً ببيع نفسه فإن باع نفسه فالباع مردود
بكل حال ولو ألقا كمن حتى يأمر من يبيع ويحضره وعلى الحاكم إذا ثبت عنه بينة أن يأمر ببيع العبد أن
يبيع فإن امتنع أمر من يبيع عليه وإذا كان الحق إلى أجل فتعدى الموضوع على يديه الرهن فباعه قبل
محل الحق فالباع مردود وهو ضمان لثبته إن فات ولا يكون الدين حالا كان البائع المرتحن أو عبد الرهن
على يديه ولا يبيع الحق المؤجل بتعدى البائع له وكذلك لو تعدى بأمر الراهن ولو كان الرهن على يدى عدل
لا حقه في المال ووكله الراهن والمرتحن يبيع كان له أن يبيعه ماله بشئ أو كاله أو بهاءف وكانه لم يكن
لله يبيع بفسخ الوكالة ويبيع الحاكم على الراهن إذا سأل ذلك المرتحن وأدابع الموضع على يديه

(باب ميراث المرتد)

(قال) وميراث المرتد
ليث مال المسلمين ولا
يرث المسلم الكافر
واختير الشافعي في المرتد
بان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم واحتج على من
ورث ورثته المسلمين
ماله ولم يورثه منهم فقال
هل رأيت أحدا لا يرث
ولقد الان يكون قاتلا
ويزنه ولله وانما أثبت
الله المسوار يث لانيته
من الاماء حبث أثبت
للوارث ثلاثا من الابناء
(قال المزني رحمه الله)
قد زعم الشافعي أن
نصف العبد اذا كان
حرارته أو اذ اذ مات ولا
يرث هذا الصنف من
أيضا مات أو وفلم
يورثه من حيث يورث
منه والقياس على قوله
أنه يرث من حيث يورث
(وقال) في المرأة اذا
طلقت زوجها تملنا
مريضاً فيها قولان
أحدهما تزهره والآخر

الرهن باذن الراهن والمرتهن والحاكم بالبيع بما لا يتغيبان أهل البصرة قاله مردود وكذلك ان باع
الحاكم بذلك فيسعه مردود واذا باع بما يتغيبان الناس بعه باذن الراهن والمرتهن بالبيع قاله لازم وان
وجد أكثر مما باعه ولو باع بشئ يجوز فله يشارك بعه حتى ياتي من يز بدقل الزيادة ويدل بالبيع فان
لم يفضل فيسعه مردود لانه قد باع بشئ قد وجد أكثر منه وله الرد واذا حصل الحق وسأل الراهن ببع
الرهن وأى ذلك المرتهن أو المرتهن وأى الراهن أمرهما لهما كما بالبيع فان امتنعاً أمر عدل لافاع واذا
أمر القاضى عدل لافاع أو كان الرهن على يدى غير المرتهن فباع بأمر الراهن والمرتهن فهلك الثمن لم يضمن
البائع شيئاً من الثمن الذى هلك في يديه وإن سأل الموضوع على يده الرهن البائع أجروشه لم يكن له لانه
كان متطوعاً بذلك كان ممن يتطوع مثله أو لا يتطوع ولا يكون له أجر الا بشرط وليس الحكم ان كان
يجب عدل لبيع اذا أمره متطوعاً ان يجعل لغيره أجزاً وان كان عدل لبيعوه يدعو الراهن والمرتهن
بعديل وأيهما جاءه بعديل يتطوع ببيع الرهن أمره ببيعوه وطرح المؤنة وان لم يجده استأجر على الرهن
من ببيعوه وجعل أجره في ثمن الرهن لانه من صلاح الرهن الآن يتطوع به الراهن أو المرتهن واذا تصدى
البائع بحبس الثمن بعذقه اياه أو باعه بدين فهرب المشتري أو ما أشبه هذا ضمن قيمة الرهن قال أبو
يعقوب وأبو محمد عليه في حبس الثمن مثله وفي بعه بالدين قيمته (قال الشافعي) واذا بيع الرهن فالمرتهن
أولى بثمنه حتى يستوفى حقه فان لم يكن فيه فواء حقه حاص غراما الراهن بما بقي من ماله غير مروهون
واذا أراد ان يحاصمهم قبل ان يباع رهنه لم يكن له ذلك ووقف مال غيره حتى يباع رهنه ثم يحاصمهم بمفضل
عن رهنه وان هلك رهنه قبل ان يباع أو غنمه قبل ان يقضه حاصمهم بجميع رهنه واذا بيع الرهن لرجل
فهلك ثمنه فتنضم من الراهن حتى يقضه المرتهن وهكذا لو بيع المقتراهم بطهم بعه فوقف بحسب بينهم
فهلك من مال المبيع عليه دون غرامته وهر من مال المبيع عليه حتى يستوفى غرامته واذا رهن
الرجل داراً بألف فأتى الراهن بطلب المرتهن بعه فافترقا لهما كما ببيعها فبعت من رجل بألف فهلك
الالف بدى العدل الذى أمره الحاكم بالبيع وجاء رجل فاشتق الدار على الميت لافضن الحاكم
ولا العدل من الف الف التى قبض العدل شيئاً هلاكها في يده لانه أمين وأخذ المستحق الدار وكانت ألف
الرهن في ذمة الراهن حتى وجد مالا أخضعها وكذلك ألف المشتري في ذمة الراهن لانها أخذت بثمن
ماله فلم يسلمه المالك حتى وجد مالا أخضعها وعهده على الميت الذى يبعث عليه الدار وسواه كان
المبيعة عليه الدار لا يجد شيئاً غير الدار أو وسراق أن العهدة عليه كهي عليه لو باع على نفسه
وليس الذى يبع له الرهن بأمر من العهدة بسبل (قال الشافعي) وبيع الراهن والأرضين والحوان
وغیرهما من الرهن سواء اذ اسلمت الراهن والمرتهن العدل الذى لا حقه له الرهن على بيعها باع بغير
أمر السلطان (قال الشافعي) ويتأني بالرباع والأرضين لانه ياد أكثر من ثابته بغيره فان لم يتأني باع بما
يتغيبان الناس مثله جاز ببيعوه وان باع بما لا يتغيبان الناس مثله لم يجز وكذلك لو باع بما لا يتغيبان الناس
بثمنه لم يجز وان باع بما يتغيبان الناس مثله جاز لانه قد تشكك في فرصة في بعهته بالبيع وقد يتأني فيضاني في البيع
والثاني بكل حال أحسن في كل شئ يبيع غير الحيوان وغير ما يفسد فاما الحيوان وطلب الثعلب فلا يتأني
به واذا باع العدل الموضوع على يده الرهن وقال قد دفعت ثمنه الى المرتهن وانكر ذلك المرتهن
فالقول قول المرتهن وعلى البائع البينة بالدفع ولو باعه ثم قال هلك الثمن من يدى الناس القول قوله فيما
لا يدعي فيه الدفع ولوقبل له بيع ولم يسأل له بيع بدين فباع بدين فهلك الدين ~~صكان~~ ضامناً لا تصدى
في البيع وكذلك لو قاله بيع بدراهم والحق بدراهم فباع بدين أو كان الخردنا بدين فقبل له بيع بدين فباع
بدراهم فهلك الثمن كان له ضامناً وان لم يهلك قاله ببيع في هذا كله فسوخ لانه يبيع نقد ولا يعل مال رجل

مختلفه ولو اختلف عليه الرهن والمرتهن فقال الرهن بيع بمنابر وقال المرتهن بيع بداهم لم يكن له أن يبيع واحد منهما حالق المرتهن في ثمن الرهن وحق الرهن في رقبته ونعته وجاء لما حكم حتى يأمره أن يبيع بقدر البلد ثم صرفه فيه الرهن فيه أن سكان دنابرا أو دراهم ولو باع بعد اختلافهما بالمرهين أنه كان ضامنا وكان البيع مردودا لأن كلامهما قافي الرهن ولو باع على الأمر الأول ولم يختلفا بعد عليه بما الحق به كان البيع جائزا ولو بيعت بالرهن إلى بلد فيبيع فيه واستوفى الثمن كان البيع جائزا وكان ضامنان هلك ثمنه وانما أجزت البيع لأنه لم يتعد في البيع أنما تعدى في إخراج المبيع فكان كن باع عبد افخرج ثمنه فيجوز البيع بالذن سيدو يضمن ثمنه بالخارج بلأمر سيده

(رهن بالدين الشي الواحد)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا رهن الرجل العبد جلا وقضيه المرتهن منه ما فالرهن جائز فان رهنه معناه أقضيه أحدهما العبد ولم يقضه الآخر فالنصف المقبوض مرهون والنصف غير المقبوض غير مرهون حتى يقض فاقض كان مرهونا وإذا أبرأ المرتهن أحد الرهين من حقه أو اقتضاه منه فالنصف الذي علكه البري من الحق خارج من الرهن والنصف الباقي مرهون حتى يسبرأ رهنه من الحق الذي فيه وهكذا كل ما رهنه مع عبدا كان أو عبدا أو متاعا أو غيره وإذا رهنه عبد رهنه واحد فهو كالعبد الواحد فان ترأضال الرهنا أن يصير أحد العبد رهنه لأحدهما أو الآخر لأخر فقضاه أحدهما وسأل أن يقض له العبد الذي صار إليه لم يكن ذلك له ونصف كل واحد من العبدين خارج من الرهن والنصف الآخر في الرهن لانهما دفعا للرهن صفقة فكل واحد من الرهين مرهون النصف عن كل واحد منهما فلس لهما أن يقتضاهما عليه ولا يخرجان حقه من نصف واحد منهما إلى غيرهما وحق القاضي منهما الرهن خارج من الرهن فلو كان كل واحد منهما مرهنا أحد العبدين على الانفرد ثم تقارقا العبدين فصار الذي رهنه عبد الله ملكا بدو الذي رهنه من ذلك العبد الله فقضاء عبد الله وسأله فليعده الذي رهنه زيد لأنه صار له لم يكن ذلك له وعبد الله الذي رهنه فصار له بدخارج من الرهن وعبد زيد الذي صار له مرهون بحاله حتى يقتضه بدلان زيد رهنه وهو علكه فلا يتجزى من رهن زيد حتى يقتضه زيد أو يبرأ زيد من الحق الذي فيه ولو كان عبدا بين رجلين فرهناهما رجلا فقتل أحدهما رهن عن محمد ومومن رهن عن عبد الله زاداهما شرطا أن ينأدى البت قبل صاحبه فله أن يقض نصف العبدين أو له أن يقض أي العبدين شاء كان الرهن مفسوخا لأن كل واحد منهما لم يجعل الحق محضا في رهنه دون رهن صاحبه فكل واحد منهما في شرط صاحبه مرهون مرة على التكال وخارج من الرهن بغير راءة من رهنه من جميع الحق ولو كانت المسئلة بحالها وشرط له الرهن أن الله إذا قضى أحدهما ما عليه فلا يقض له رهنه حتى يقضى الآخر ما عليه كان الشرط فيه باطلا لأن الحق أن يكون خارجا من الرهن إذا لم يكن فيه رهن غيره وأن لا يكون رهنه الأب امر معلوم أن يكون مرهونا بما غير معلوم وشرط فيه أنه رهن غير معلوم على الخطأ فكون مرة خارجا من الرهن إذا قضى ما عا غير خارج من الرهن إذا لم يقض أحدهما ولا يدري ما بقي على الآخر وقد كانا رهنين متفرقين ولو كانت المسئلة بحالها فقتلوا أن أحدهما ما أدى ما عليه دون ما على صاحبه خرج الرهنان معا وكان ما يسبق من المال بغير رهن لأن الذي أدى على أبيهما بقي الدين ولو رهن مرة وأحدهما خارج من الرهن أخرى بغيره لاني لا أدري أبيما يؤدي وعلى أبيهما بقي الدين ولو رهن رجل رجلا عبد الله سنة على أنه ان جاءه بالحق إلى سنة والأفاد خارج من الرهن كان الرهن فاسدا وكذلك لو رهنه عبدا على أنه ان جاءه بحقه عند حله والاخر العبد من الرهن وصارت داره رهنه لم تكن الدار

لارته والذي يلزمه أن لا يرهنا لانه لا يرهنا باجتماع لاقطاع التكاح الذي به يتوارثان فكذلك لارته كالارته لان الناس عنده يرون من حيث يورثون ولا يورثون من حيث لا يورثون

(باب ميراث المشتركة)

(قال الشافعي) رجه الله قلنا في المشتركة زوج وأموأخوين لام وأخوين لاب وأم الزوج والنصف واللام للزوج وللأخوين للام الثلث وبشرهم بسوا الأب والأم لان الأب بالنصف سقط حكمه وصار كأن لم يكن وصاروا بنى أمهما (قال) وقال لي محمد بن الحسن هل وجدت الرجل مستعلا في حال ثم تاقى حالة أخرى فلا يكون مستعلا (قلت) نعم ما قلنا نحن وأنت نعم ما قلنا نحن وأنت من أن زوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطلاقات

معه الذي يقبض أن يخرج عبد من أولئك العبيد منه أقل من نصف الرهن لم يكن له ذلك وكان عليه أن يكون نصيبه رهنا حتى يستوفى الرهن آخره ونصيب كل واحد مما رهنه من الرهن وذلك نصيب الذي قبض حقه ولو كان ما رهنه ثيابا أو درهما أو طعاما سواء قضاه أحدهما ما عليه فأراد أن يأخذ نصف الرهن وقال الذي ادعى في بدل مثل ما أخذ منك بلا قيمة فذلك له ولا شبهة إلا أن في الرهن في هذا المعنى الواحد فإذا رهننا الذهب والفضة والطعام الواحد أدى أحدهما ورهنى شريكه مقبضه كان على المرتهن دفع ذلك كله لأنه قدر بثمن حصته كلها من الرهن وأن ليس في حصته إشكال إذا أخذ منها ما بقي وأما لا تحتاج إلى أن تقوم بغيرها ولا يجوز أن يجبر رهن أحدهما وقد قبض ما فيه رهن آخر لم يقبض ما فيه

(أن الرجل للرجل في أن يرهن عنه مالا ذن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عنه عبد الأذن فإن لم يسم بكم رهنه أو سمى شيئا رهنه فنه فيه وإن كان كان قبضته لم يجز الرهن ولا يجوز حتى يسمي مالك العبد لما رهنه به ورهنه الرهن عامسي أو باقل منه مما أذن له أن يرهنه عنه فإنه يرهنه بغيره بخلافه لأنه قد أذن له بالخمس أو أكثر ولو رهنه عنه دينار أو دينار لم يجز من الرهن حتى وكذلك لو أبطل المرتهن حصته من الرهن فما زاد على المائة لم يجز وكذلك لو أذن له أن يرهنه عنه دينار فرهنه عنه دينار فرهنه بغيره بغير الرهن كما لو أذن له أن يبيع عنه درهم ببيع عامته دينار أو بعامته دينار ببيع للخلاف ولو قال المرتهن قد أذنت له أن يرهنه فرهنه عنه دينار وقال مالك العبد ما أذنت له أن يرهنه إلا بخمس دينار أو مائة درهم كان القول قول رب العبد مع عبته والرهن مفسوخ ولو أذن له أن يرهنه بعامته دينار فرهنه به إلى أجل وقال مالك العبد ما أذنت له إلا أن يرهنه به نقد كان القول قول مالك العبد مع عبته والرهن مفسوخ وكذلك لو قال أذنت له أن يرهنه إلى شهر فرهنه إلى شهر وكان القول قوله مع عبته والرهن مفسوخ ولو قال أذنت له أن يرهنه بعامته فرهنه بغيره أو أقل أو أكثر كان الرهن مقسوما على الرهن بالضعف أن شبه منه بالبيع لأنه أذنت له أن يبيعه فمقبوض في حق عبده فلا يجوز أن يضمن عن غيره إلا ما عجل ضمه له ولو قال أذنت له عنه دينار فرهنه به إلى السنة فقال أردت أن يرهنه نقدا كان الرهن مفسوخا لأنه أن يأخذ إذا كان الحق في الرهن نقدا فإذا أذن له ماله كان القول قوله والرهن مفسوخ لأنه قد نوى المائة نقدا فقال أذنت له أن يرهنه بالمائة إلى وقت يسميه كان القول قوله والرهن مفسوخ لأنه قد نوى المائة على الرهن بعد سنة فيكون أيسر عليه من أن تكون مائة ولا يجوز أن يذلل الرجل بأن يرهن عبده حتى يسمي ما يرهنه به والأجل فيما يرهنه به وهكذا لو قال رجل لرجل ما كان لك في فلان من حق فقد رهنه بك عبدي هذا أو داري فآرهن مفسوخ حتى يكون علما كان على فلان والقول قوله أبدا وكل ما جعلت القول قوله فله فعله المبر فيه ولو علمه على في فلان فقال لا أي ما شئت رهن وسلطه على قبض ما شاء منه فقبضه كان الرهن مفسوخا حتى يكون معلوما ومقبوضا بعد العلم لأن يكون الخيار إلى المرتهن وكذلك لو قال الرهن فدرهته أي ما شئت فقبضه ألا ترى أن الرهن لو قال أردت أن أرهنه لك أرى قال المرتهن أردت أن أرهنه عبدا أوقال الرهن اخترت أن أرهنه عبدي وقال المرتهن اخترت أن رهنني دال على أن الرهن وقع على شيء يعرفه معا ولو قال أردت أن أرهنه لك أرى فقال المرتهن فأنأقبل ما أردت لم تكن الدار رهننا حتى يعبده بعد ما يعلتها بعد ما يرهنا ويقبضه أبدا وإذا أذن له أن يرهن عبده حتى يسمي فقبضه المرتهن حتى يبيع الرهن في الرهن لم يكن له أن يشبهه أبدا وإن فعله فآرهن مفسوخ (قال الشافعي) ولو أذن له فأقبضه ما يراه أو دفعه الرهن لم يكن فله وأن أراد الأذن أخذ الرهن بانفكا كان الحق حالا

لأسمه حقوقهم ونظرا ما بقي فإن كانت أمه مولدا وله عتاقه كان ما بقي ميراثا لوالى أمه وإن كانت عريبة أو لا ولها كان ما بقي لجماعة المسلمين وقال بعض الناس فيها بقولنا ألا في خصله إذا كانت عريبة أو لا ولها عصمت عتق أمه واحتجوا برأيه لا تنته وقالوا كيف لم يجعلوا عتق أمه كعتق أمه كعتق ماله مولى أمه (قلنا) بالامر الذي لم ينفذ فله من فيه ولا أنتم تركتم فيه قولكم ليس المولود المعتق تلد من مملوك ليس وله ما عتق ولا لها كأنهم أعقروهم ويقفل عنهم مولى أمهم يكونون أولاد في التزويج لهم قالوا نعم قلنا فإن كانت عريبة أتكون عصمتا عتق ولها ما عتقون عنهم أو يزوجون البنات منهم قالوا قلنا فإذا كان

في الحال الاول

موالى الام يقومون
مقام العصبة في ولاء
مواليهم وكان الاخوال
لا يقومون ذلك المقام
في بنى أختهم فكيف
أنكرت ما قلنا والاصل
الذي يذهنا اليه واحد

رحمه
(قال السافقي)
رحمه الله اذ مات المجوسى
وبنته امرأته أو أخته
أمه نظرا الى أعظم
السبين فورئها به
القين الأخر أو أعظمهما
أنبتهما بكل حال فاذا
كانت أم ختا ورئها
بأنها أم وذلك لان الام
تبيت في كل حال
والاخت قد تزول
وهكذا جمعوا فيهم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأوى الدين الحال والأدين الموحل بانه رجعه به إلا أن ذنق الرهن على
الرهن حالا ولأواه بغيرائه حالا كالدين أو موصلا كان متطوعا بالاداء وبمكن له الرجوع به على الرهن
ولو اختلفا فقال الرهن الذي عليه الحق أدبتهني فبصر أمرى وقال الآن ذنقه بالرهن فعدايت عنك
بأمره كان القول قول الرهن المؤدى عنه أنه الذي عليه الحق ولأن المؤدى عنه سر بدأن بدينه مالا يلزمه
الإقرار أو يبينه تثبت عليه وشهد المرتهن الذي أدى اليه الحق على الرهن الذي عليه الحق أن ماله
بعد الآن ذنقه بالرهن أدى عنه بأمره كانت شهادته خاتمة يخلفه ما دل برقم من الحق شي وليس
هنا شي يحرمه صاحب الحق أن ينفسه ولا يدفع عنها فأشهادته به وكذلك قال كان في الحق شي فسد
صاحب الحق المرتهن لؤوى الدين بأنه الذي بذل الرهن الذي عليه الحق بآبته بانه كان في الحق شيء
ولأن الرجل أن يرهن عبده بأنه مرفعه عن عبده آت ختم اختلفا فقال مال الصد أذنت لك أن يرهن
سالم فترت مامر كان قول الرهن ما رثت الأسلاك وما وادى أذنته بالقول قول مالك العبد وساراك
خارج من الرهن ولو اجتمع على أنه أنه أن يرهن سالم ما عانة فله رهنها وبها قال مالك العبد ما ترك أن
ترهنه من فلان فترهنت من غيره كان القول قوله والرهن مفسوخ لأنه قد بذل في الرجل التمتع بخص ماله
ولا بذل في غيره وكذلك قول مالك بعه من فلان جماعة فباعته من غيرها على أو أكثر لم يجز بيعه لأنه أن ذنقه
في بيعه فلان ولم يأن ذنقه في بيع غيره وإذا ذنق الرجل الرجل أن يرهن عبده فلو أن ذنق آخر أن يرهن ذلك
العبد بعه فترهنت كل واحد منهما على الانفرد أو عا جها رهنه أو لأولاه من الأول جائز ولا ترهني فمفسوخ
وان تداعى المرتهن في الرهن فقال أحدهما رهنى أول وقال الآخر رهنى أول وصديق واحد منهما الذي
رهنه أو كذبه أو صدق الرهان الأول ما دون لهما مال الرهن أحدهما وكذا إذا اختلفا قبل قبول الرهن
ولاشهادهما بمال لهما يجز أن إلى أنفسهما ويدفعان عما أحجزا أن الهاء الذي يدعى أن يرهنه صحيح
يجز أن لنفسه موزع البيوع على الرهن وأن يكون في البيوع على ما كان الرهن فاعلم أن ماله سواء
وأما الذي ينفسه صحيح فان يقول رهنى فأن خرفني فعد أن يكون لك مال الرهن الآن ذنقه بالرهن أن
ياخذها فبطل الرهن وان رهنه بالغرم من أحد صدق مالك العبد المرون أحد الغرمين فالقول قوله لان
الرهن ماله وفي رهنه نقص عليه لا تمنعه وان لم يعلم مالك العبد ولم يدرك الرهنين أو لأولاه من
في العبد ولو كان العبد المرون من رهنه تنازعا في أيدهما معا أو أتاها كل واحد منهما بدينه كان في قبول
وقت الشيطان وتقابل على أنه كان رهنيا فبأحدهما قبل آخر فلا رهن وان وقت وتقابل على أنه
كان رهنيا لأحدهما قبل الآخر كان رهنيا للذي كان في يده أولا وأي المرتهن أراد أن أحلفه الآخر
على دعواه أحلفته وان أراد أن أحلف لهما ماله أحلفته على عليه وان أراد أو أحدهما أن أحلفه
راهنه لم أحلفه لأولاه فشر أو لأو دعاهم أن يرهه فإقراره ولم يأخذه بدعواه ولو أن رجلا رهنه صاحبين وافر
لكل واحد منهما بقضه كماله رهن فادعى كل واحد منهما رهنه وقضه كان قبل رهنه صاحبين وقضه
يقض واحد منهما بقضه دعواه وليس الرهن في يدى أحدهما فصدق الرهن أحدهما دعواه أو قال قول
كان أو لأولاه كالتسبة الأولى من قول الرهن وبمكن على الرهن أن يعطيه رهنه وغاؤه ولا فترهنت ولو أن

الراهن

غيرها لانفسها (قال)
بلى قلنا وغيرها خلافتها
قال نعم قلنا فاذا انتصفتها
بنفسها فهذا خلاف
ما نعتبها الله تعالى به
أورأت ماذا كانت أما
على الكيال كيف يجوز
أن تعطى بعضها
دون الكيال تعطى أما
كاملة وأختا كاملة
وهما بذات وهذا دين
واحد قال فقد عطلت
أحد الحقين قلنا لم
يسكن سبل الى
استعمالهما الاختلاف
الكتاب والمعتول لم يجز
الاقتيل أصغرهما
لا كبرهما

(باب ذوى الارحام)

(قال المرتضى) رحمه الله
احتجاج الشافعي فيمن
يؤول الآية في ذوى
الارحام قال لهم الشافعي
لو كان تأويلها كما عزم
كتمت قضايتوها قالوا
فما عتاهوا قلنا تورث
الناس بالخلف والنصرة
ثم توارثوا بالاسلام
والهجرة ثم فتح الله
تبارك وتعالى ذلك بقوله

الراهن أكثر معرفة أجهما كان أولا وسأل كل واحد منهما مائة وادى عليه أنه كان أولا أحلف بالله ما بعد لم
أجهما كان أولا وكان الرهن مقبوسا وكذلك لو كان في أيديهما معا ولو كان في أيدي أحدهما دون الآخر
وصدق الراهن الذي ليس الرهن في يده كان فيه أقول أن أحدهما أن يقول قول الراهن كان الحق الذي
أقره الراهن في العبد أقول من حق الذي زعم أن رهنه كان آخر أو كثر لان زعمه لا يبرأ من حق الذي
أنكر أن يكون رهنه آخر ولا تصنع كينونة الرهن ههنا في يد شيئا لان الرهن ليس عليك بكونه في يده
والآخر أن يقول قول الذي في يده الرهن لانه عاك بالرهن مثل ما عاك المرتهن غيره

(الرسالة في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل الى الرجل متاعا فقال له ارهنه عندي فلان رهنه عنده فقال
الدافع انما أمرته أن يرهنه عندي بعشرة وقال المرتهن جاني برسالتك في أن أسلف عشرين فأعطيت اباهما
فكذبه الرسول قال يقول قول الرسول والمرسل ولا تنظر الى قيمة الرهن ولوصدقه الرسول فقال قد فقت منك
عشرين وقد فقت الى المرسل وكذبه المرسل كان القول قول المرسل مع عينة ما أمره بالاعتسرة ولا دفع الاله
هي وكان الرهن بعشر وهو كان الرسول ضامنا للعشرة التي أقر يقضها مع العشرة التي أقر المرسل يقضها ولو
دفع اليه من يده رهنه عندي ورجل وقال الرسول أمرتني برهن الثوب عند فلان بعشرة فرفهته وقال المرسل
أمرتك أن تسلف من فلان عشرة بنصير رهن ولم أذن لك في رهن الثوب قال قول صاحب الثوب
والعشرة ضالة عليه ولو كانت المسئلة بحالها فقال أمرتك بأخذ عشرة سلفا في عدي فلان وقال الرسول بل
في يدي هذا أو بعدك هذا العبد غير الذي أقر به الأمر قال قول الأمر والعشرة ضالة عليه ولا رهن فيما
رهن به الرسول ولا فيما أقر به الأمر لانه لم يرهن إلا أن يجد دافعه رهنه ولو كانت المسئلة بحالها فدفع المأمور
الثوب والعبد الذي أقر الأمر به رهنه كان العبد موهونا والثوب الذي أنكر الأمر به أمره رهنه
خارجا من الرهن ولو أقام المرتهن البينة أن الأمر أمر برهن الثوب وأقام الأمر البينة أنه أمر برهن
العبد دون الثوب ولم يرهن المأمور العبد وأنه نهى عن رهن الثوب كانت البينة بينة المرتهن وأجرت له
ما أقام عليه البينة رهنه لاني إذا جعلت بينهما صدقة معا لم تكذب ببينة الراهن أنه نهى عن رهنه ولا أنه أمر برهن
بانوب الثوب أمره رهنه فقد تكون صدقة بلا تكذب ببينة الراهن أنه نهى عن رهنه ولا أنه أمر برهن
غيره لانه قد ينهى عن رهنه بعدما يأذن فيه رهن فلا ينفسخ ذلك الرهن وينهى عن رهنه قبل رهن ثم
يأذن فيه فذا رهنه فلا يفسخ ذلك الرهن فإذا كانتا صدقتين بحال لم يحكم لهما حكم التضاد بين الشين
لا تكونان أبدا الا واحداهما كاذبة

(شرط ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرجل عبدا مائة ووضع الرهن على يدي عدل على أنه أنه
حدث في الرهن حدث ينقص عنه من المائة أو فوات الرهن أو تلف قلنا له مضمونة على أجنبي وما ينقص
الرهن منضمون على أجنبي أو على الذي على يده الرهن حتى يستوفي في صاحب الحق رهنه أو يضمن الموضوع
على يده الرهن أو أجنبي ما ينقص الرهن كان الضمان في ذلك كله ساقطا لانه لا يجوز الضمان الا بشئ معلوم
الآثرى أن الرهن ان وفي لم يكن ضمانا لشيء وان نقص ضمن في شرطه فيضمن مرة دينار او مرة ثمانين دينار
ومرة مائة وهذا ضمان مرة ولا ضمان أخرى وضمان غير معلوم ولا يجوز الضمان حتى يكون بأمر معلوم
ولو رهن رجل رجلا رهنه مائة وضمن له رجل المائة عن الراهن كان الضمان له لانه كان الضمان له أن
ياخذ منه بضمانه دون الذي عليه الحق وقيل يباع الرهن وإذا كان رجل على رجل حتى الى أجل فزاد في
الأجل على أن يرهنه رهنه فاقبله اياه فالرهن مقبوس وخو الدين الى أجله الأول

(نداءى الراهن وورثة المرتضى)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا مات المرتضى وادعى ورثته فى الرهن شيئا فاقول قول الراهن وكذا فى القول قوله لو كان المرتضى حيا فاختلفنا وكذا فى القول ورثة الراهن وإذا مات المرتضى فادعى الراهن أو ورثته أن الميت اقضى حقه أو أبراءه فلعلم البينة فالقول قول ورثة الذى له الحق إذا عرف رجل حقا بآدابهم لازم أن كان عليه لا يبرأ منه إلا بأمر صاحب الحق له أو بينة تقوم عليه بشئ يثبتونه بعينه فيلزمه ولو رهن رجل رجلا رهنا بعتاة دينار ثم مات المرتضى وأغلب على عقده فأقام الراهن البينة على أنه قد فاضل حقه الذى به الرهن عشرة وبقيت عليه تسعون فإذا أداها فذلك له الرهن والبايع الرهن عند محله واقتضت منه التسعون ولو قالت البينة قضاء شيئا شبهه وفات البينة أو عندنا المرتضى أنه اقضى منه شيئا ما ثبتت له القول قول ورثته أن كان متافيا أقبر وافيا بشئ ما كان واحفظوا ما تعلمون أمّا كرمته وخذوا ما باقى من حقه ولو كان الراهن الميت والمرضى الحى كان القول قول المرتضى فإن قال المرتضى قد قضيت شيئا من الحق ما أعرفه قيل للراهن إن كان حيا وورثته أن كان ميتا ن ادعى شيئا تسعون احلفنا لم تكن ما سلف برئ منه وقتنا أقبر نرى ما كان شأنا فربه وحلف ما هو أكثر منه قبلنا قوله فيه

(جناية العبد المهرهون على سيده ومالك سيده عدا أو خطأ)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل عبدا فعلى سيده جناية تاتى على نفسه فولى سيده بالخيار بين القصاص منه وبين العفو بلائى فى رقبته فإن اقتصر منه فقد بطل الرهن فيه وان سفاغته بلائى يأخذ منه فالعبد مهران بحاله وان سفاغته بأخذت من رقبته ففيها قولان أحدهما أن جانيته على سيده إذا أتت على نفس سيده كجانيته على الأحنى لا تختلف حتى يمتن ومن قال هذا قال أن غنمتهى إذا أُرُك الولي القودى على أخذ المال أن أبطل الجناية أن الجناية التى رايت العبد المال للورث والورث ليس بمالك العبد ومن جنى فبطل حقه فى رقبته بأنه مالك له والقول الثانى أن الجناية هدر من قبل أن الورث إنما يتكلم بالعبد على ما عظم الجنى عليه ومن قال هذا قال ولأن الميت مالك ما قضى بهادينه ولو كان لسيد ورثان فعفا أحدهما عن الجناية بلأمال كان العفو فى القول الاول ما زوا كان العبد مهران بحاله وان عقا لا سحر عاى بأخذ سبع نصفه فى الجناية وكان للذى لم يعف عن نصفه ان كان مثل الجناية أو أقل وكان نصفه مهران سواء الذى عفا عن المال والذى عفا عن غير شئ فمما وصفت ولو كانت المسئلة بحاله أو للسيد المقتول ورثة صغار وبالقون وأراد بالقون قتله لم يكن لهم قتله حتى يبلغ الصغار ولو أراد المرتضى بيعه عند محل الحق قبل أن يعفوا أحسن الورثة لم يكن ذلك له وكان له أن يقوم بمال الميت عماله قيام من لأرهن له فان حاسب الغرماء فبقى من حقه شئ ثم عفا بعض ورثة الميت البالغين بلأمال بأخذة كان جنى العاقين من العبد رهنا به يباع له دون الترماء حتى يستوفى حقه وإذا عفا أحد الورثة البالغين عن القود فلا سبيل الى القود ويبيع فمصب من لم يبلغ من الورثة ولم يعف ان كان البيع نظرا له فى قول من قال ان غنم العبد ملك بالجناية على مالكه حتى يستوفى لموارثهم من الدية إلا أن يكون فى غنمه فضل عنها فغير ذرها ولو كانت جناية العبد المهرهون على سيده الرهن عدا فمما قصاص لم يأت على النفس كان السيد الراهن الخياط فى القود أو العفو فان عفا على غير شئ فالعبد مهران بحاله وان قال أعفوه أن أخذوا رشا للجناية من رقبته فلس له ذلك والعبد مهران بحاله ولا يكون له على سيده دين وان كانت جانيته على سيده عدا لا فودها أو خطأ ففى هدر لانه لا تحق بجانيته عليه من العبد إلا ما كان له قبل جانيته ولا يكون له دين عليه لأيه مال له ولا يكون له على ماله دين وان جنى العبد المهرهون على عبد السيد جناية فى نفس أو ماله أو ماله فإخبار الى السيد الراهن فإن شام اقتصر منه فى القتل وغيره مما فيه القصاص وان شاء عفا أو باى الوجهين عفا العبد

وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله على ما فرض الله لا مطلقا الأثرى أن الزوج يأخذ أكثرهما بأخذ ذوى الارحام ولا رحمته أو لآثرى أنكم تعطون ابن العم المال كله دون الخال وأعطيت مواله جميع المال دون الاخوال فستر كتم الارحام وأعطيت من لارحمه

(باب الجسد يقاسم الاخوة)

(قال الشافعى) رحمه الله إذا ورث الجسد مع الاخوة لأب والأم أو لأب قاسمهما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث فإذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول يزيد وعنه قبلنا أكثر الفقهاء وقد روى هذا القول عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم قالوا فيه مثل قول يزيد بن ثابت وهو قول الأكثر من فقهاء

البلدان فان قال قائل
فانظرتم ان الجنداب
لخصال منها ان الله تبارك
وتعالى قال من اتاكم
ابراهيم فاقبلوا
النسب اما ولم ينقصه
المسلمون من الدس
وهذا حكمهم للاب
وهجو المجدد بن الام
وهكذا احكمهم في الاب
فكيف جاز ان تفرقوا
بين احكامهم واحكام الاب
فبما وجدنا انهم
يجمعون بين احكامهما
فبما قياسهم للبعد على
الاب لانه لو كان انما
يرتسب من الاب لولدت
ودونه اب او كان قاتلا
او محمولا او كافرا او قالاوة
تأزمه وهو غير وارث
واما وراثته بالعرف
بعض السواضع دون
بعض لابس الامنة
(١) قوله ولو كان الابن
المقتول الخ وقوله ولو
كان الابن مرموا الخ
كذا جميع الأصول
التي يابدين عليها
تكرار من السامع غرور
اه مضمعه

وهي بماله ان عفا على غيبيته وان عفا على مال يأخذه فلا يرد من بماله ولا مال له في رقة عبده ولو كانت
حياة العبد المروء على عبد الراهن مروه عند آخر كان السيد الميار في القود أو في القود بلاش يأخذه
فأبهما اختار فلا له ليس الرهن السيد الجنى عليه ان ينعمه من ذلك وان اختار العفو على مال يأخذه فلا مال
مروه في يدي من مروه من السيد الجنى عليه وان اختار سيد العبد عفو المال بعد اختاره اياه لم يكن ذلك له
لحق الرهن فيه (قوله الشافعي) ويجوز الرهن اجز السيد الراهن ان يأخذ حياية الرهن على عبده
من عتق عبده الجنى ولا يمنع الرهن السيد العفو على غير مال لان المال لا يكون على الجنى عدا حتى يختاره
ولي الجناية واذا جنى العبد المروء على أم ولد الراهن أو مسد برأ ومعتق إلى أجل فهي كعتابه على محله
والعبد مروه بماله فان جنى على مكاتب السيد فقتله عدا فلا سيد القود والعفو فان ترك القود فالعبد
رهن بماله وان كانت الجناية على المكاتب جرمها فلكاتب القود وأما العفو على مال يأخذه وإذا عفا عنه على
مال بيع العبد الجنى فدفع إلى المكاتب أرض الجناية عليه. وإذا حكم للكاتب ان يباعه العبد في الجناية
عليه ثم مات المكاتب قبل بيعه وأجره فليس السيد المكاتب ببيع في الجناية حتى يستوفيهما فكون ما قل من
نعمه المروءين. هنالاه انما العبد ببيع من مكاتبه تلك غير الملك الاول ولو بيع والمكاتب حتى تم اشتراء السيد
لم يكن عليه ان يعيدهم هنالاه ملكه غير الملك الاول وإذا جنى العبد المروء على ابن للراهن أو أخ أو مولى
جنابة تأتي على نفسه والراهن وارث الجنى عليه فللراهن ان يفرق أو العفو على الدية أو غير الدية فإذا عفا على
الدية بيع العبد فخرج من الرهن فان اشتراه الراهن فهو محمول له لا يجر ان يعيده إلى الرهن لانه ملكه بغير
الملك الاول وان قال الرهن أنا سلم العبد وأفخ الراهن فيه وحتى في ذمة الراهن قبل ان تطلوع ذلك
والا تترك عليه ولذا الجهد في بيعه فان فصل من تنه فضل فهو رهن لك وان لم يفضل فالجنى على أبي رهنه
وان ملكه الراهن بشرأه أو تركه منه للرهن لم يكن عليه ان يعيدهم هنالاه ملكه تلك غير الاول وبطل الاول
وبطل الراهن فيفسخ الراهن الا ترى ان رجلا لورهن رجلا عيدا فاستحققه عليه زجل كان خادما من الراهن
وان ملكه الراهن لم يكن عليه ان يعيدهم هنالاه العتق أحدهما أنه اذا كان رهنه وليس له فله رهنه وكان
ان يترهنا السيد لم يكن رهنه والا ترى ان هذا الملك غير الملك الاول وانما عني أن ابطل جنابة العبد
المروء اذا جنى على ابن سيد أو على أحد السيدوارته أن الجنابة انما وجبت الجنى عليه والجنى عليه
غير سيد الجنى ولا رهنه وانما ملكها سيد الراهن عن الجنى عليه عتق الجنى عليه وهذا ملك غير ملك السيد
الاول ولو أن رجلا رهن عبده ثم عدا العبد المروء على ابن نفسه محمول للراهن فقتله عدا أو خطأ أو
جرحه جرم عدا أو خطأ فلا قود بين الرجل وبين ابنه والجنابة مال في عتق العبد المروء فلا يكون السيد ببيع
بها ولا اخراجه من الرهن لانه لا يكون له في عتق عبده من وهكذا لو كانت أمة فقتلت ابنها (١) ولو كان
الزمن المقتول رهنه لرجل غير الرهن للاب بيع العبد الاب القاتل فيعمل عن العبد المروء المقتول رهنه فان
يدعى الرهن مكاه ولو كان الابن مرموا لرجل غير مرمي الاب بيع الاب فيعمل عن الابن رهنه مكاه ولم
يكن السيد عفو له من هذا المبيع عليه قود فقط انما وجب عتقه مال فليس لسيد ان يعفو لمحق الرهن
فيه ولو كان الاب والابن محمولين على رجل ورهن كل واحد منهما رجلا على حدة فقتل الابن الاب كان للسيد
الا ان يقتل الابن أو يعفو عن القاتل بالمال وكذلك لو كان جرعه جرحه فقتله وكان له القود والعفو
بلا مال فان اختار العفو بالمال بيع الابن وجعل غنمه رهنه مكاه مازمه من أرض الجنابة وإذا كان هذا
القتل خطأ والعبد ان مرموا لرجل فمقتل فلاش السيد من العفو ويباع الجنى فيعمل غنمه رهنه
لرهن السيد الجنى عليه لانه لم يكن في عتقه ماله حكم الا لئلا لا يخارقه لولا الجنابة ان عتقها كان أو مسد
وان جنى العبد المروء على نفسه جنابة عدا أو خطأ فهي هدر وان جنى العبد المروء على امرأته أو أم
ولده جنابة فألقت جنينا متافا كانت الامه لرجل فسكها العبد فالجنابة لما لا الجارية يباع فيها الراهن

فعطى قيمة الجنين إلا أن يكون في العبد الرهن فقل عن قيمة الجنين فيساع منه بقدر قوة الجنين وجنابته على الجنين كجنابته على غيره خطأ ليس السدع هو الحق الرهن فيها ويكون ما بين منهرتها وإذاجي العبد المروهن على حرجنابة عدا فاختار الجنى عليه أو ولياؤه العقل يسع العبد المروهن بغيره أو ورق تم اشترى بغيره ابل فدفع إلى الجنى عليه أن كان حيا أو ولياؤه أن كان ميتا وكذلك إذا جناه خطأ وأن اختار أو ولياؤه الفقوعن الجنابة على غيرتى يأخذونه فالعبد مروهن بحاله

(أقرار العبد المروهن بالجنابة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإن رهن الرجل الرجل عبدا وأفضته المرتن فادعى عليه المرتن الله جنى عليه أو على رجل هو وليه جنابة عدا في مثلهما قد فاقر بذلك العبد المروهن وأتكرار الرهن ذلك أول بقره ولم يشكره فاقرا العبد لادلازمه وهو كقيام البينة عليه ولا يكون قوله أن رهنه وهو جاني عليه ابطلا للدعواه الجنابة كانت قبل الرهن أو بعده أو معه وله الخيار في أخذ القودا والعفو لامل أو العفو جال فان اختار القود فذلكا وإن اختار العفو لامل فالعبد مروهن بحاله وإن اختار المال يسع العبد الجنابة في أفضل من غيره كان رهننا وإن أقر العبد بجنابة خطأ أو عدا القود فيها حال أو كان العبد مسلوا المرتن كافر فاقر عليه بجنابة عدا أو أقر بجنابة على ابن نفسه وكل من لا يقاد منه بحال فاقرا رامل لأنه أقر في عبوديته بحال في عتقه وأقراره بحال في عتقه كإقراره بحال على سيده لأن عتقه وما بعته عتقه بحال ليدعما كان ملوكا لسيده وسواء كان ما وصفت من الأقرار على المرتن أو اجنبي غير المرتن ولو كان مكان الاجنبي والمرتن سيد العبد الرهن فاقرا العبد بجنابة على سيده ل الرهن أو بعده وكذله المرتن فان كانت الجنابة معاقبه خاص جازت على العبد فان اقتصر فذلك وإن يقتصر فالعبد مروهن بحاله فإن كانت الجنابة عدا على ابن الرهن أو من الرهن أو وليه فانت على نفسه فاقرها العبد المروهن فاقرا رامل وليه الرهن قتله أو العفو على مال يأخذ في عتقه كما يكون ذلك في الاجنبي والعفو على غير مال فان عفا على غيره مال فهو رهن بحاله ولا يجوز إقرار العبد الرهن ولا غير الرهن على نفسه حتى يكون ممن تقوم عليه الحدود فاما كان ممن تقوم عليه الحدود فلا يجوز إقراره على نفسه إلا في ما فيه القود أو أقر العبد المروهن على نفسه بأنه جنى جنابة خطأ على غيره سيده وصدقه المرتن وكتبه مائة العبد فاقول قول مالك السدع عنه والعبد مروهن بحاله وإذا يسع بالرهن لم يحكم على المرتن بأن يعطى عنه ولا شئنا منه الجنى عليه وإن كان في إقراره أنه أحق بجن العبد منه لأن إقراره يجمع معنيين أحدهما أنه أقر به في مال غيره ولا يقبل إقراره في مال غيره والاخر أنه أقر بالجنى عليه نبي إذا ثبت له فإنه ليس في ذمة الرهن أن يدفع من عنه إلى الجنى عليه فقدر أرض الجنابة وإن جسد مل له أن يأخذ أرض ذلك ممن العبد ولا يأخذ ما قدر من مال الرهن غير من العبد وهكذا لو أتكر العبد الجنابة وسدده وأقر بها المرتن ولو ادعى المرتن أن العبد المروهن في يده جنى عليه جنابة خطأ وأقر بذلك العبد وأتكر الرهن كان القول قوله ولم يخرج العبد من الرهن وصل الرهن أخذ حقه في الرهن من وجهين من أصل الحق والجنابة أن كان يعلم مصادقا ولو ادعى الجنابة على العبد المروهن خطأ لأن له هو وليه وحده أو معه في غيره والجنابة خطأ وأقر بذلك العبد وأتكر السد فاقول فسه قول السد والعبد مروهن بحاله وهي كالمستقلة في دعوى الاجنبي على العبد الجنابة خطأ وإقرار العبد والمرتن بها وتكذيب المالك له

(جنابة العبد المروهن على الاجنبيين)

(قال الشافعي) رجه الله وإذا جنى العبد المروهن أو جنى عليه فجنابته والجنابة عليه بجنابة العبد غير

الرهن

ونحن لانقص الجدة من السدس أقرى ذلك قياسا على الأب يعجبون بها الاخوة لازم وقد يجنب الاخوة من الأم بانه من مسغلة أفصحكمون لها يحكم الأب وهذا يسي أن القرائن تجدد في بعض الأمور دون بعض وقلنا ليس أنما بدلى الحد بقرابة أب الملت بأن يقول الجدة أنأب أب الملت والأخ أنأب أب الملت فكلاهما بدلى بقرابة أم الملت قلنا أفرأيت لو كان أبوه الملت في تلك الساعة أيهما كان أولى بقرائه قالوا يكون لأخيه خمسة أسداس وطلقة سدس قلنا فإذا كان الأخ أولى بكثرة الميراث من بدليان بشرابته فكيف جاز أن يعجب الذي هو أولى بالأب الذي بدليان بشرابته بالذي هو أبعد ولولا الخبر كان القياس أن يعطى الأخ خمسة أسداس والجدسهما كما

ورثها حين مات ابن
الجد وأوالاخ

(كتاب الوصايا عا
وضع الشافعي بخطه
لأعلمه مع منه)

(قال الشافعي) رحمه

الله فيما يروى عن

رسول الله صلى الله

عليه وسلم من قوله ما حق

امرئ مسلم يحتل

مالا لغيره من مسلم

يبتلى بغيره

ووصيته مكتوبة عنده

ويحتل ما لم يعرف في

الاخلاق الا هذا لمن

جهة الغرض (قال)

فاذا أوصى الرجل بمثل

نصيب ابنه ولا ابن له

غيره فله النصف فان لم

يجز الا ابن فله الثلث

(ولو قال) بمثل نصيب

أحد ولدي فله مع

الاثنين الثلث ومع

الثلاثة الربع حتى

يكون كاحدهم ولو

كان ولده رجالا ونساء

أعطيته نصيب امرأة

ولو كانت ابنة وابنة

ابن أعطته سدسا (ولو

قال) مثل نصيب أحد

المروءة والجنابة عليه ومالكه الراهن انقص منه فيقال له ان فديته بجميع أرض الجنابة فأتى متطوع
والعبد مروءة بجنابة وان لم يتفعل لم يجبر على أن يفديه وبيع العبد في جنابته وكانت الجنابة أولى به من
الرهن كانت الجنابة أولى به من ملكك فالرهن أضعف من ملكك لانه أعمد حتى فتهن بالرهن على كل
فان كانت الجنابة لا تنقطع قيمة العبد المروءة ولم تنقطع ماله كان يفديه لم يجبر سده ولا المروءة على أن يباع
منه الا بقدر الجنابة ويكون ما بقي منه مروءة لا يباع كله اذالم تكن الجنابة تحيط بقيته الا اجتماع الراهن
والمروءة على بيعه فاذا اجتمع على بيعه سيع فادبت الجنابة وخبر مالكه بين أن يجعل ما بقي من غنمه قصاصا
من الحق عليه أو يدفعه ما كان العبد له يقوم مقامه ولا يكون تسليم المروءة بيع العبد الجنابة كله وان
كان فيه فضل كبير عن الجنابة فخصمته له رهنه ولا ينفع فيه الرهن الا أن يبطل حقه فيه أو يبرأ الراهن
من الحق الذي به الرهن ولا أحسب أحد يعقل يختار أن يكون غنم عده رهنه مضمون على أن يكون
قصاصا من دينه وتبرأ ذمته عما قص منه واذا اختار أن يكون رهنه لم يكن للرهن الانتفاع بنفسه وان أراد
الراهن قبضه لانتفع به لم يكن ذلك له وليس المنفعة بالثمن الذي هو دأبر ودراهم كالمنفعة بالعبد الذي هو عين
لو باعه لم يجز بيعه ورد بجنابه واذا بيع العبد المروءة في الجنابة أو بعته لم تكلف الراهن أن يجعل مسكناه
رهنه لانه يبيع بحق رهنه لا لانطلاق منه هو له وان أراد المروءة أن يفديه بالجنابة قيل له ان تغفل فأتى
متطوع وليس لك الرجوع عما على مالك العبد والعبد من بجنابه وان فداء بأمر سيده ورضى له ما فداه
رجع عما فداه على سيده لم يكن رهنه الا أن يجعله له رهنه لم يكن رهنه مع الحق الاول (قال الربيع)
معنى قول الشافعي الا أن يرد أن ينفع الرهن الاول فيجعله رهنه كان مروءة واعفاده بذن سيده
(قال الشافعي) وان كانت جنابة العبد الراهن عدا فأراد الجنى عليه أو وليه أن يقتضيه فذله ولا يمنع
الرهن حقا عليه في غنمه ولا في دينه ولو كان جنى قبل أن يرهن ثم قام عليه الجنى عليه كان ذلك له كايكون
له لو جنى بعد أن كان رهنه لا يختلف ذلك ولا يجز منه من الرهن أن يجنى قبل أن يكون رهنه يرهن ولا بعد أن
يكون رهنه اذالم يبيع في الجنابة واذا جنى العبد المروءة وله مال أو اكسبه به الجنابة مالا أو هو به
فخاله لبيد الراهن دون المروءة وحنابته في غنمه كهي في عتق العبد غير المروءة ولو يبيع العبد
المروءة فيل يترقى البائع والمشتري حتى جنى كان للمشتري رد لان هذا عيب حدث به وله رد به بلا عيب
ولو جنى ثم بيع فعل المشتري قبل التفرق أو بعد بجنابته كان له رد لان هذا عيب دلل له ولو يبيع وتفرق
المشايعة ان أخبر أحدهما صاحبه بعد البيع فاختر امضاء البيع تمجنى كان من المشتري ولم يرد البيع لان
هذا حادث في ملكه بعد تمام البيع بكل حاله ولو جنى العبد الراهن جنابة عدا كان للجنى عليه أو وليه الخيار
بين الارش والقصاص فان اختار الارش كان في عتق العبد ببيع فيه كايبيع في الجنابة خطأ وان اختار
القصاص كان له واذا جنى العبد المروءة فله يفديه سده بالجنابة فيبيع فها لم تكلف سيده ان ياتي برهن
سواه لانه يبيع عليه بحق لجنابة لسيده فان كان السيد امر العبد بالجنابة وكان الغنا يعقل فهو أمر ولا يكلف
السيد اذ يبيع فيها أو قبل أن ياتي برهن غير موافق كان العبد مدينا أو يعطى ببيع في الجنابة كالف السيد ان
يأتي بمثل قيمته فثما يكون رهنه ما له الا أن يشاء أن يجعله قصاصا من الحق واذا تم الرهن بالقض كان
المروءة أولى به من غرماء السدو ورهنه ان مات وأهل وصاياه حتى يستوفى حقه فيه ثم يكون لهم الفضل
عن حقه واذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عبد الاذن فترهنه فجنى العبد المروءة جنابة فجنابه في عتقه
والقول في هل يرجع سيد العبد الاذن على الراهن الماذون له عدا لم يرد من جنابته وتلق ان أصابه في
يديه قبل أن يفديه كما يرجع عليه لو ان العبد المروءة عار في يديه لارهن أو لا يرجع قولان أحدهما أنه
عار به فهو شمس له كاشن العار به والاخر أنه لا يعين شيئا مما أصابه ومن قال هذا قال فليس العار به لان

خدمته لسيد الرهن في عنقه كشمسان سيد لوضن عن الراهن والعار بما كانت ستفقد مشغولة عن
معيها وسفقت هذه القامة (١) ومن ضمن الراهن ضمن رجل لورهن الرجل عن الرجل تاعاله بأمر المهرمون
وكان هذا عندي أشبه القوان والله تعالى أعلم

(الحاية على العبد المهرمون فيما فيه قصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وأذاهن الرجل الرجل عده وقضه المرتين فبقي على العبد المهرمون عبد الراهن
أو المرتين أو لغيرهما جناية أتت على نفسه فأنقص في الجناية سيد العبد الراهن ولا ينتظر الحاكم المرتين
ولا ذكبه ليحضر السيدان القصاص إلى السيدون المرتين وعلى الحاكم إذا ثبت ما فيه القصاص أن يخبر
سيد العبد الراهن بين القصاص وأخذ فيه عده إلا أن يعفوا فإن اختار القصاص دفع إليه قاتل عده فإن قتله
قتله بحقه ولم يكن عليه أن يبدل المرتين شأكم له كالأب يكون عليه لو مات أن يبدله مكانه ولو عفا عنه بلا مال
بأخذه من كان ذلك له لا يهدم ملكه فعفاه وإن اختار أخذ فيه عده أخذ القاضى بأن يدفعه إلى المرتين
أن كان الراهن على يده أو من على يده الراهن إلا أن يشاء أن يجعله قصاصا من حق المرتين عليه وإن اختار
ترك القود على أخذ فيه عده ثم أراد عفوا بلا أخذ فيه عده لم يكن ذلك له وأخذت فيه عده فبعت رهنا
وكذلك لو اختار أخذ المال ثم قال أنا قاتل عدي فليس ذلك له وإن اختار أخذ المال بطل القصاص
لأنه قد أخذ أحد الحكمين وترك الآخر وإن عفا المال الذي وجب به بعد اختاره وأخذه ونحوها كتر من قبة
عده ومثله أو أقل لم يجز عفو له وبه شأ قد وجب رهنا فغيره وأذير من المال بأن يدفع الحق إلى
المرتين من ماله غير المال المهرمون أو بأمره المرتين رد المال الذي عفا عنه العبد الجاني على سيد الجاني
لأن العفو براضين من سيد المعفوع عنه فهو كالعطية المقبوضة وانما ردتم العطية حق المرتين فيها فإذا ذهبت
تلك العطية فهن تامة لسيد العبد الجاني بالعفو المتقدم وأذا قضى المرتين حقه مما أخذ من قبة عده لم يفرغ
من المال الذي قضاه سيد المعفوع عنه وإن فضل في يده فضل من حقه رد على سيد العبد المعفوع عنه الجناية
والمال وإن أراد مال العبد الراهن أن يهب المرتين مفضل من حقه لم يكن ذلك له وإن قضى بقية عده
المقتول المهرمون دراهم وحق المرتين دنائير وأخذها الراهن فسد قهها إلى المرتين فأراد الراهن أن يعدها
للمرتين بحقه ولم يرد ذلك المرتين لم يكن ذلك له وسعت فاعطى صاحب الحق وسيد العبد المعفوع عنه مفضل
من أتعاهم أو أتعاهم على أن كان لراهن موسرا أن أسلم عفوة عن المال بعد أن اختاره وأصبح ما صنع
في العبد لو اعتقه وهو موسر أن حكم العتق بخلاف جيع مأسواه أنا إذا وجدت السبيل إلى العتق بد له منه
أمشيه وعفو المال بخلافه فإذا عفا ما غيره أحتج بحق يستوفي حقه كان عفوق حتى غيره ما طلا كما
لو هب عده المهرمون راجل وأقضه إياه وأقضه عليه صدقة بحجة وأقضه إياه كان مانع من ذلك
مرد دأ حتى يقضى المرتين حقه من رهنه والسيد من رهنه يقوم مقام رهنه لا اختانان ولو سخي على
العبد المهرمون ثلاثة أعبد كما على الحاكم أن يخبر سيد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ فيه عده أو
المعفو فإن اختار القصاص فبهم فذلك في قول من قتل أكثر من واحد أو جحدوان اختار أن يقبض من
أحدهم وبأخذ ما لم لاثنين من قبة عده كان له وبايعان فيها كوصفت ويكون من عده من غنما
وهنا كاذرت وإن اختار أن يأخذ من عده من غنما ثم أراد عفا عنها أو عن أحدها كان الجواب فيها
كالجواب في المسئلة قبلها في العبد الواحد إذا اختار أخذ فيه عده من رهنه ثم عفاها وأحب أن يخبر
الحاكم المرتين أو ذكبه احتسابا للاختار الراهن أخذ المال ثم يدهه أو يفرط فيه فهرب العبد الجاني وإن
اختار الراهن أخذ المال من الجاني على عده ثم فرط فيه حتى يهرب الجاني لم يفرغ الراهن شيئا يفرطه

ورتي أعطيه مثل
أطعم نصيبا (ولو قال)
ضعف ما يصب أحد
ولدى أعطيه مثله
مرتين (وان قال)
ضعفين فإن كان نصيبه
مائة أعطيه ثلثمائة
فكنت قدما شعث
المائة التي نصيبه تخرت
مرت بعد مرة (ولو قال)
لقلان أصيب أو حفظ
أوقليل أو كثير من مالي
ما عرفت لكثير حندا
ووجب رد ربع دينار
قطلا قطع فيه السيد
وما تبي درهم كثيرا
يكا فكل ما وقع عليه اسم
نليل وقع عليه اسم كبير
وقيل لورثة أعطوه
ما شئتم ما يقع عليه اسم
ما قال البت (ولو)
أوصى رجل بثلاث
ولا تخر نصفه
ولا تخر ربعه فلم تجز
الورثة قسم الثلث على
(١) قوله ومن ضمن
الراهن التي قوله بأمر
المهرمون كذا بالاصل
التي عندنا وتأمل كتبه
مصححه

الحصص وان اجازوا
قسم المال على ثلاثة
عشر جزءا لصاحب
التصفية ولصاحب
الثلاث اربعة ولصاحب
الرابع ثلاثة حتى
يكونوا سواء في العول
ولو اوصى بغلام لرجل
وهو يساوي خمسة
وبداره لآخر وهما
تساوي القوا بخمسة
لاخر والثالث الف
دخل على كل واحد
منهم عول نصف وكان
لذئله الغلام نصفه
والذي له الدار نصفها
والذي له خمسة
نصفها (ولو) اوصى
لوارث واخنسي فلم
يجزوا ولا اخنسي
النصف ويسقط الوارث
وتجزوا الوصية لمافي
الطن وعافي البطن اذا
كان يخرج لافضل من
سنة اشرهم فان خرجوا
عددا ذكرنا او انا الوصية
بينهم سواء وهم لمن
اوصى بهم (ولو)
اوصى بخدمة عبده
او بعت داره او بئر بستانه

ولم يكن عليه أن يسرع رهنه ما كان
وعلى غيره الرهن ولو جنى حر وعبد على عبد مرهون جناية عبداً كان نصف قيمة العبد المرهون
على الحر في ماله حاله تزوجه فمتهن رهنه الا أن يتطوع الرهن بان يجعله قصاصاً اذا كانت دياره او
دراهم وخير في العبد كما وصفت بين قتله والعفو عنه أو أخذ قيمه بعد من عتقه فان مات العبد الجاني ففسد
بطل ما عليه من الجناية وان مات الحر فتنصف قيمته في ماله وان أفلس الحر فوغر يهر وكل ما أخذ منه كان
مرهوناً والجاني كله في ذمة الرهن لا يبرأ منه بثلث الرهن وتلف العوض منه بمال ولو كانت الجناية على
العبد المرهون جناية دون النفس عفاه القصاص كان القول فيها كالقول في الجناية في النفس لا يختلف
خبر السيد الرهن بين أخذ القصاص أم يسهل أو العفو عن القصاص بلائى أو أخذ العقل فان اختار أخذ
العقل كان وصفت واختار العبد الجاني عليه انما الخيار له لا لاه لأنه عاك بالجناية مالا والمال للسيد
دونه ولو كان الجاني على العبد المرهون عبداً للرهن أو عبداً له وعبد له لغيره ان أو غيره كان القول في عبد غيره
ابنه كان وغيره كالقول في المسائل التي قبله وخير في عبده الجاني على عبده كما يخبر في عبد غيره من القود
أو العفو عن القود بلائى يأخذ ماله انما يدع قودا جعل اله تره وان لم يعف القود الا على اختيار العوض
من المال كان عليه أن يسد عبداً الجاني كان متفردا بجميع أرض الجناية فإذا فعل خير بين ما يجعلها
قصاصاً أو يسلمها رهنه فان كان أرض الجناية ذهباً أو ورقاً كالنق في عليه فشاء أن يجعله قصاصاً ففعل وان كانت
ابلاً أو شاة غنم الجاني فشاء أن يسد عبداً يقضى الرهن منها حتى يستوفى حقه أو لا يبيع من غنم شاة ففعل وان
شاء أن يسد عبداً يجعل غنمها رهنه لا يمكن ذلك لان البدل من العبد المرهون يقوم مقامه ولا يكون أن
يسد البدل منه كالأب يكون أن يسد عبداً يجعل غنمها رهنه لا يسد عبداً بغيره فان قضى بجناية العبد تاجر الجاني
دراهم كانت الدار مرهوناً لا يكون الرهن أن يعمل من العبد المسم في الجناية دراهاً كالجاني في جعلها رهنه
وعلى أن يجعلها رهنه كما يجب عبيدها فإذا كانت جناية عبد الرهن غير للرهن على عبده المرهون في شيء
فقد قصاص دون النفس فهكذا لا يختلف ولو أن رجلاً رهن رجلاً عبداً رهن آخر عبداً فعدا أحده على
الأخر فقتله أو جنى عليه جناية دون النفس فهو قاتل أو فاعل القول فيها كالقول في عبد غير مرهون وعبد اجنبي
يجنى على عبده مخبر بين قتله أو القصاص من جراحه أو العفو بلا أخذ شيء فان عفا العبد مرهون بماله
وان اختار أخذ المال يسد العبد المرهون ثم جعل قيمة العبد المرهون المقتول رهنه ما كان الا أن يشاء الرهن
أن يجعله قصاصاً وان كانت جراحه لرجل أرض جرح العبد المرهون رهنه العبد المرهون كشيء من أصل
الرهن وان كانت الجناية جرحاً لا يبلغ قيمة العبد المرهون الجاني جرح الرهن على أن يسد عنه بقدر
أرض الجناية ولم يجبر على يسد الا أن يشاء ذلك وكان ما بين من العبد رهنه الجاني ولورثى صاحب الحق
الجاني على رهنه وسيد العبد المرهون الجاني ومنه أنه بان يكون سيد العبد الجاني عليه من ريكال الرهن في
السيد الجاني بشدة رقة الجناية لم يحز ذلك لان العبد الجاني عليه ملك الرهن لا للرهن وجبر على يسد قدر
الرهن الا أن يعفو للرهن عنه وإذا رهن الرجل عبداً فافتر العبد بجناية عبد افتر التود وكذب الرهن
والمرتهن فالقول قول العبد الجاني عليه بالخيار في القصاص أو أخذ المال وان كانت عدا القصاص
فما رهنه فافتر الرهن فسد عنه في حال العودية ولو أقر سيد العبد المرهون أو غيره المرهون على عبده
أنه جنى جناية فان كانت عفاه قصاصاً فافتر راسط عن عبده إذا أنكر السيد وان كانت عمالاً قصاصاً
فقد فافتر الرهن لا لم يسد مالاً وانما أقر في ماله (قال أبو محمد) وفيما قول آخر أنه لا يفرج العبد من
يدى الرهن بل يقر السيدان بعد قد رهنه جناية لأصناف فيها لأنه انما يفرق عبد المرتهن أحق
برقته حتى يستوفى حقه فكان السيدان أقرب له للسيد بالجناية أن يكون أحق بالعبد حتى
يستوفى جانيته

(الجنابة على العبد المهرن فبما فيه العتل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا خفي أحسن على عبيد مهران جنابة لا قد ودعها على الجنابي بحال مثل أن يكون الجنابي حرًا إلا بقادمنه ماله أو يكون الجنابي أب العبد الجنبي عليه أجدد وأمه أجدته أو يكون الجنابي لم يبلغ أو معتوها أو تكون الجنابة مما لا فؤديه بحال مثل المأسومة والجانحة أو تكون الجنابة خطأ فبأنك العبد المهرن المخلص في الجنابة وإن أحب المهرن حضر المخصوصة وإذا قضى على الجنابي بالآراء في العبد المهرن لم يكن لسيد العبد المهرن عفوها ولا أخذها أرض الجنابة دون المهرن وغير المهرن بين أن يكون أرض الجنابة فبما صان الدين الذي في عتق العبد أو يكون موضوع المهرن على يد من كان الرهن على يده إلى أن يحل الحق ولا حسب أحدا يعقل يختار أن يكون أرض الجنابة موضوعا غير مضمون على أن يكون قصصا وسواء أنت الجنابة على نفس العبد المهرن أو لم تأت عليها إذا كانت جنابة لها أرض لا قود فبأنك كان أرض الجنابة ذهبا وقصة فسأل الراهن أن يتركه والانتفاع بها كابتلك خدمة العبد وكوب الدابة المهرنة وسكنى الدار وكراهما لم يكن ذلك لأن العبد والدابة والراهن فائقة معلومة لا تتغير والعبد والدابة يتغيران بالضرر وعليهما ورذان إلى من تهنهما أو لا تحوز ولا ضرر في سكرهما على مرتبتها والدانير والدرهم لا مؤنة فهم على راضها ولا منفعة لها إلا بأن تصرف في غيرها وليس الراهن صرف الرهن في غيره لأن ذلك بدله لا دليل له إلى بدلهما وهي تحتلقت وتسبب ولا تعرف عينها وإن كان صلبا غير الرهن من أرض جنابته على إبل وهي موضوع على يد من الرهن على يده وعلى الراهن علقها وصلها ماله أن يكرهها ويتنفع بها كما يكون ذلك في إبل له ورهنها وإن سأل المهرن أن تاع الأبل فتعمل ذهبا أو ورقا لم يكن ذلك له لأن ذلك كعين رهنه اندر ضربه كالموأل الراهن إبدال الرهن لم يكن ذلك وإن أراد الراهن مصلحة الجنابي على عبيد بشي غير ما وجب له لم يكن ذلك لأن ما وجب له يقوم مقامه ومصلحته بغيره إبدال له كان وجب له دنائير فأراد مصلحته بغيره إلا أن يرضى بذلك المهرن فإذا رضى به فما أخذ بسبب الجنابة على رهنه فهو رهن له وإن أراد سيد العبد المهرن العفو عن أرض الجنابة على عبيد لم يكن ذلك إلا أن يرضى به المهرن أو بوجه الراهن حقه متطوعه ولو كانت الجنابة على العبد اكتم من حق المهرن مرارا لم يكن له أن يضع شيئا من الجنابة كالوزاد العبد في يده لم يكن له أن يخرج قبضة زبانه من رقبته إلا أن يتلو عمالك العبد الراهن بأن يدفع إلى المهرن جميع حقه في العبد محالا فإن فعل فذلك فإن أراد المهرن ترك الرهن وأن لا يأخذ حقه حال لم يكن ذلك له وجبر على أخذه إلا أن يشاء إبطال حقه فيسقط إذا أبطله (قال) والجنابة على الأمة المهرنة كالجنابة على العبد المهرن لا تختلف في شيء إلا في الجنابة عليها بما يقع على غيرها فإن ذلك في الأمة وليس في العبد بحال وذلك مثل أن يضرب بطنها فتلقي جنتها فوشد أرض الجنين ويكون لما لك لا يكون مهران معها وإن نقصها قصصا فبما لا حرج له أن يرضى به المهرن على الجنابي شيء سوى أرض الجنين لأن الجنين المحكوم فيه وإن خفي على الأمة جنابة لم يجر له عقل معلوم وفيه حكمه وأقلت جنبا أخذ من الجنابي أرض المهرن أو حكمه بته فكان رهنه من الجارية لأن حكمه بته دون الجنين وكان عقل الجنين لما لكها الراهن لأنه غير داخل في الرهن والجنابة على كل رهن من الدواب كهي على كل رهن من الرقيق لا تختلف في شيء إلا أن الدواب ما نقصها وجرح الرقيق في أعضائها ثم كبر جراح الأخرى في يدهم وفي خصه واحدة أن من خفي على أبيه من البهائم فألقت جنبا ستا فقامت من الجنابي عليها ما نقصها الجنابة عن قبتها تقوم بوجه جنبي عليها وحسن أقلت الحسب فنقصت ثم يفرم الجنابي ما نقصها فيكون مهران معها وإن خفي عليها فألقت جنبا ستا فقامت من الجنابي عليها ما نقصها الجنابة عن قبتها لا يضمن إن كان الفأوقه نقص أمثيا كمن قبة الجنين إلا أن يكون جرحا بدم عينه فيقتعه مع قبة

والأشبه به ما ذكرنا
رهنًا من أسكن من
الملك فأجار المورثة
جنابة لم يجر ذلك
الجنابة بغيره بعد موته
إزهاره أعطوه رؤسا
من رهنه أعطى ماشاء
الوارث ميسا كان أو غير
ميسب ولو لم يكن
رأسا كان له إذا حمله
أقلت (ولو) أوصى
بشئ من ماله قبل
الزينة أعطوه وأشتروها
بغيره كانت أو كبيرة
بغيره أو ما عتق (ولو)
إن عبرا أو نور لم يكن
بسم أن يعطوه ناقصة
بغيره ولو قال عشر
من أو عشر بقصرات
لم يكن لهم أن يعطوه
كسرا (ولو قال)
سيرة أجنال أو ثواب
بغيره لم يكن أن يعطوه
بغيره (فإن قال)
من أبي أعطوه ماشاءوا
(فإن قال) أعطوه بدلية
من ماله فمن الخليل أو
فإن أول الحير ذكر
أو أبي صغيرا أو
عفا وأجينا

(ولو قال) أعطوه كما
من كلامي أعطاه الوارث
أهباشه (ولو قال)
أعطوه طيلان بطولي
وله طيلان للجرب والاهو
أعناهم أهباشه فان لم
يصلح الذي للهوالا
للضرب لم يكن لهم ان
يعطوه الا انى للعرب
(ولو قال) عودامن
عبداني وله عیدان
يضربهما وعیدان
قوى وعصى فالعود
الذى يواجه له للتكلم
هو الذى يضربه فان
صلح لغير الضرب جاز
بل لا يرد وهكذا الزامير
(ولو قال) عودامن
القسى لم يعط قوس
نذاف ولا جلاحق
وأعطى معسولة أى
قوس نبل أو نسل أو
حسبان وتجعل وصيته
في الرقاب في المساكين
ولا يتبدأ منه عتق ولا
يجوز في أقل من ثلاث
رقاب فان نقص ضمن
حصة من ترك فان لم
يبلغ ثلاث رقاب وبلغ
أقل رقتين يحددهما

الجنين كإفيل في الأمة لا يحتلفان والثاني ان عليه الا كبر من قبة الجنين وما تنص أمه ويختلف بينهما وبين الأمة
بعضي عليها فيختلفان في أنه لا قود بين الهائم بحال على جان علمه والآن تدس قود على بعض من بجنى عليهم
وكل جنابة على زهر غير آدمي ولا حيوان لا يختلف (١) سواء فيما حنى على الرهن مانقصه لا يختلف ويكون
رهنه ما بقى من الجنى عليه الا ان يشاء الرهن أن يجعله قصاصا وقبة ما حنى على الرهن غير الا تدس منه ذهب
أو فضة الا أن يكون كبل أو وزن يوجد مثله يتلف منه شيء فيؤخذ منه مثله وذلك مثل خنطة رهن يستهلكها
رجل فضين مثلها ومثل ما في معناها وان حنى على الخنطة المرهونة جنابة تضر عنها بان تعفن أو تحترق
أو تسود ضمن مانقص الخنطة تنقوم معجزة عريضة كما كانت قبل الجنابة والحال التي صارت اليها بعد
الجنابة ثم يضر الخاني مانقصها من الذناتير والدرهم وأى فقد كان الاغلب بالبلد الذي حنى به جبر عليه ولم
يكن له الامتناع منه ان كان الاغلب بالبلد الذي حنى به ذناتير فذنانير وان كان الاغلب دراهم فذراهم وكل
قبة فانما هي بذنانير أو دراهم والجنابة على العبد كله اذ ذناتير أو دراهم لا بل ولا غير الذناتير والدراهم الا ان
يشاء ذلك الخاني والرهن والمرهن أخذ ابل وغيرهما يصح فكون ما أخذ رهنه ما كان العبد الجنى عليه ان
تلفا ومعه ان نقص ويكون ما غرم رهنه ما أصل الرهن الا ان يشاء الرهن أن يجعله قصاصا كما وصفت
واذ حنى الرهن على عبد المرهون كانت جنابته كجنابة الاجنبي لا تبطل عنه بأنه ما لاله لان حق القاعية
ولا تترك لنقص حتى غيره ويؤخذ بل من الجنابة على عبده وأمه كما يؤخذ بها الاجنبي فان شاء أن يجعلها قصاصا
من الحق بطل عن المرتهن بقدر أرى الجنابة وهكذا لو حنى ابن الرهن أو أبوه وامرأته على عبد المرهون
ولو حنى عبد البراهن غير مرهون على عبد المرهون خير الرهن بين أن يفدى عبده بجميع أرض الجنابة على
عبد المرهون متطوعا أو يجعلها قصاصا من الحق أو يباع عبده فيؤدى أرض الجنابة على المرهون فيكون رهنه
معه ولا تبطل الجنابة على عبده عن عبده لان ذلك نقصا للرهن على المرتهن الا ان رهن الرجل الرجل
الواحد العبدين فجنبي أحدهما على الآخر والجنابة خطأ أو عمد لا قود فيه لان الرهن المالك لا يستحق
من ملك عبد المرهون الاما كان له قبل الجنابة وأن المرتهن لا يستحق من العبد الخاني المرهون بالرهن
الاما كان له قبل الجنابة فبهذا صارت الجنابة هدرا وهكذا لو أن رجلا رهن عبدا بألف درهم رهنه أيضا
عبد له آخر ما تدنار أو يحنطه مكلة فجنبي أحدهما على الآخر كانت الجنابة هدرا لان المرتهن مستحق
لها معا بالرهن والرهن ماله لها معا فالجنابة قبل الجنابة وبعدها في الرهن والمالك سواء ولو أن رجلا رهن
عبد له رجلا ورهن عبدا له آخر رجلا غيره فجنبي أحدهما على الآخر كانت جنابته عليه كجنابة عبد اجنبي
مرهون ويختار السيد بين أن يفدى العبد الخاني بجميع أرض جنابة الجنبي عليه فان فعل فالعبد الخاني رهن
بجمله وان لم يفعل بيع العبد الخاني وأدبت الجنابة وكانت رهنه فان فضل منها فضل كان رهنه والمرتهن الخاني
وان كان في الخاني فضل عن أرض الجنابة فشاء الرهن والمرتهن العبد الخاني بيعه معا بيع ورد فضله رهنه
الا ان يتطوع السيد أن يجعله قصاصا وان دعا أحدهما الى بيعه كله وامتنع الآخر لم يجبر على بيعه كله اذا
كان في غن بعنه ما يؤدى أرض الجنابة وجنابة المرتهن وأبى المرتهن وابنه من كان منه بسبيل وعدده على
الرهن كجنابة الاجنبي لا فرق بينهما وان كان الحق خالفا فشاء أن تكون جنابته قصاصا كانت وان
كان الحق قبل فشاء الرهن أن يجعله قصاصا فعل وان لم يشاء الرهن آخر ج الجنابة فكل كانت
موضوعة على يدى العدل الموضوع على يديه الرهن وان كان الرهن على يدى المرتهن فشاء الرهن أن
يخرج الرهن وأرض الجنابة من يديه وكانت الجنابة عبد اذ لا له لان الجنابة عمد اقصر من جان الموضوع
على يديه الرهن وان كانت تبطل لم يكن له اخراجها من يديه الا بان يتغير حاله عن حالة الامانة الى حال تخلفها
واذا كان العبد مرهونا فجنبي عليه فسواء مرى الرهن من حنى العبد من الرهن الا درهما أو أقل وكان في العبد
فضل أوليها من شيء منه ولم يكن في العبد فضل لانه اذا كان مرهونا بكثر فلا يخرج من الرهن الا ان لا يبقى

(١) سواء فيما حنى
على الرهن الخ هذه
العبارة هكذا بالاصول
التي سيدنا ورها فعدل
فيها ايضا اه معصيه

فيه شيء من الرهن وكذلك لا ينجز حصة من أرض الجناية عليه لأنها كرهه. وكذلك لو كانوا عبيدا
مهرهون بملاخرج حتى من الرهن إلا بالبراءة من آخر الحق ولوهرن رجل لرجل نصف عبده ثم جنى عليه
الراهن ضمن نصف أرض جنايته للرهن كما وصفت وبذلك عنه نصف جناية به لأن الجناية على نصفين
نصفه لاحق لاحقه فلا يلزمه لنفسه غريم ونصف للرهن فيمحق فلا يبطل عنه وإن كان مالكه لحق
الرهن فيه ولو جنى عليه أجنبي جناية كان نصفها رهنا ونصفها مسلما للمالك العبد ولو عاقم مالك العبد الجناية
كلها كان عقوبة في نصفها أما لأنه مالك لنفسه ولاحق لاحقه فيه وعقوبة في النصف الذي للرهن
فيمحق مردود ولو عاقم الرهن الجناية دون الراهن كان عقوبة بالمال لأنه لا يكلف الجناية أن تعامل ملكها الراهن
وأما تلك احتسابها بحقه حتى يستوفيه سواء كان حتى الرهن حالا أو إلى أجل فإن كان إلى أجل فقال أما
أجل الجناية قصاصا من حتى لم يكن ذلك له لأن حقه في الرهن وإن كان حالا كان ذلك له إن كان حقه دنائير
وقضى بالجناية دنائيرا أو دراهم فقصى بالجناية دراهم لأن ما وجب لسيد العبد مثل مال الرهن وإن قضى
بأرض الجناية دراهم والحق على الغريم دنائير فقال أجل الجناية قصاصا من حتى لم يكن ذلك له لأن الجناية
غير حقه وذلك لوقضى بالجناية دراهم فحقه دنائيرا أو دنائير له دراهم لم يكن له أن يجعل الجناية قصاصا من
حقه لأن أرض الجناية غير حقه وأما يكون قصاصا ما كان مثلا فاما ما لم يكن مثلا فلا يكون قصاصا ولو كان
حقه أن كرم من قيمة أرض الجناية إذا لم أكره أحد ادعى أن يبيع ماله باكر من قيمته لم كره ب العبد أن يأخذ
بدنائير طعاما ولا طعاما دنائير وأذا جنى عبدا على عديمهون فأراد سيد العبد الجاني أن يسلمه مسترقا
بالجناية لم يكن ذلك على الراهن إلا أن يشاؤا أن يشاؤا أن يشاؤا ذلك ولم يشاؤا للرهن ثم لم يجبر على ذلك للرهن
وكذلك لو شاع ذلك للرهن ولم يشاؤا الراهن لم يجبر عليه لأن حقه في الجناية وأرضه لا يرد بعد وروية العبد
عرض وكذلك لو شاع ذلك للرهن والرهن أن يأخذ العبد الجاني بالجناية وبقيته مثل قيمة العبد أو أكثر
أضعافا أو إلى ذلك ب العبد الجاني لم يكن ذلك لهما لأن الحق في الجناية شيء غير رقبته وأما باع رقبته فمبيع
الحق فيها كما يباع الراهن فمبيع رقبته يرضى منه الغريم حقه

(الرهن المبيع)

(أخبرنا أبو سعيد بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أصل اجازة الرهن في كتاب الله عز وجل وان
كتم على سفرو لم يحدوا كاتبا فله من مقبوضة (قال الشافعي) فالسنة تدل على اجازة الرهن ولا أعلم مخالفا
في اجازته أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه (قال
الشافعي) قال حدثت جلة على الرهن ولم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا رهنا دون رهن وأسم
الرهن يقع على ما ظهره فلا كره وخفي ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم لا يعلق الرهن
بشيء أي أن ذهب إلى ذهب بشئ وإن أراد صاحبه افشكا ولا يعلق في يد الذي هو في يده كان يقول
الرهن قدأ وصلته إلى فهو لي بما أعطيتك فيه ولا يغير ذلك من شرط تشارطاه ولا غيره والرهن الراهن
أما حتى يخترجه من ملكه ويوجه بضم آخره له والدليل على هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والرهن
من صاحبه الذي رهنه ثم يمينه أو كده فقال له غنمه وعليه غرمه (قال الشافعي) وغبه سلامة وزباده وغرمه
عليه ونقصه (قال) ولو كان إذا رهن رهنا بدرهم وهو بسوى درهم فذلك ذهب الدرهم فلم يلزم الراهن
كان انما هلك من مال الرهن لا مال الراهن لأن الراهن قد أخذ درهما وذلك من رقبته فإذا هلك رهنه فلم
يرجع الرهن إلى الرهن بل يرجع شيئا انما ذهبه له مثل الذي أخذ من مال غيره فغرمه محبذ على الرهن لا على

شأنه فضل فضل جعل
الرفعتين أكثر من أحتاج
بمقتضى رقبته ولا يفضل
شيئا لا يبلغ قيمته
ويجزي صغيرها وكبيرها
(ولو أوصى) أن يبيع
عنه ولم يكن حججه
الإسلام فإن بلغ ثلث
بحقه من بلد أجمع
من بلد أو لم يبلغ أجم
عنه من حيث يبلغ
(قال الرزني) رجه
الله الذي يشبه قوله
أن يبيع عن مئة من رأس
ماله لأنه في قوله دين
عليه (قال الشافعي)
رجه الله ولو قال أجموا
عني رجلا بمائة درهم
وأعطوا ما بقي من ثلثي
فلأنا وأوصى بثلث ماله
لرجل بعينه فالوصي
له الثلث نصف الثلث
والصاحب والموصى به عا
يق من الثلث نصف
الثلث ويبيع عنه رجل
بمائة ولو أوصى بمائة
لزوجها أو حر فلم يعلم
حتى وضعت له بعد
موت سيدها أو لدا فإن
تبطل عقوا ولم يكن

أهمهم أمهم أوله حتى تلد
منه بعد قوله ستة
أشهر فأكثر لأن الوطه
قبل القبول وطنا كاح
وروده القبول وطه ملك
فإن مات قبل أن يقبل
أورد قام وزنته مثله
فإن قبلا فاعلم ملكوا
أمة لا يميم وأولاد يميم
الذين ولدت بعد موت
سندها أحرار وأهمهم
مملوكه وإن ردوا كانوا
بمالك وكهت مافعلوا
(قال السري) لومات
أوههم قبل الملك لم يميز
أن يملكوا عنه مالم
تلك ومن قوله أهمل
شؤال ثم قبل كانت
الزكاة عليه وفي ذلك
دليل على أن الملك متقدم
ولو لا ذلك ما كانت عليه
زكاة ماله (قال)
ولو أوصى بمجارية ومات
ثم وهب للمجارية مائة
دينار وهي تسوى مائة
دينار وهي ثلث ماله
البيت ولدت ثم قبل
الوصية فلما قبلته ولا
يجوز زفيا وهب لها
وولدها الأواحد من

الراهن قال وإذا كان غرمه على المرتهن ^{منه} لأمس الراهن وهذا القول خلاف ما روي عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فلا ريب أن أحسن أهل العلم خلاف أن الراهن مالك الراهن وأنه
إن أراد أن يراجعه من يدى المرتهن لم يكن ذلك له بشرط فيه وأنه ما أخذ بنقته ما كان حيا وهو مقتر
في يدى المرتهن وما أخذ بنقته إن مات لا يملكه (قال الشافعي) وإذا كان الرهن في السنة واجماع
العلماء كالراهن فكان الراهن دفعه لأمفصو باعله ولا ياتعاه وكان الراهن إن أراد أخذه لم يكن له وحكم
عليه بما قرره في يدى المرتهن بشرط فأى وجه لثمان الراهن والمحاكم يحكم به بحسبه الحق الذى شرط
له ملكه فيه وعلى ملكه نقته وانما يفتى من تعدى فأخذ ماله أو مسمع شيأ في يده ملكه لعنه مما ملكه
المالك غير جماعه تسلمه وليس له حبسه وذلك مثل أن يتنازع الرجل العبد من الرجل فيدفع اليه عنه وجمعه
البائع العبد فذهبه أنشه الغصب والمرتهن ليس في شيء من هذه الما على لا هو مال الراهن فأوجب عليه فيه
بجافعه من ملكه أباد وعليه تسلمه اليه وانما مال الراهن فلا هو، تعد بأخذ الرهن من الراهن ولا
تتعد بالافلام وضع لثمان الراهن في شيء من حالاته انما هو رجل اشترط نفسه على مال الراهن في الراهن
شرطه لا لا انما استوثق فيه من حقه طلب المنة لنفسه والاحتياط على غرضه لا ليطار لا الراهن
لأنه لو كان الراهن اذاهلك حقه كان ارتداه، انما طهره ان الراهن حقه فيه وان تلفت نفسه ولو كان
هكذا كان شر المرتهن في بعض حالاته لأن حقه اذا كان في ذمة الراهن وفي جيب ماله لا يرد. كان خيرا
لأنه ان يكون في شيء من ماله بقدر حقه فان ملك ذلك الشيء بعينه ملك من المرتهن ورث ذمة الراهن
قال ولم يرد من رجل تبرا الأبا نودى الى غرضه ماله عليه أو عوضا منه يراشيان عليه فملك الغرض المعروض
ويبرأ بغيره، وهو ينقطع ملكه عنه ولا ينقطع صلب الحق بأن يبرئ منه صاحبه والمرتهن والراهن ليسا في
واحد من معاني البراءة ولا البواء (قال الشافعي) فان قال قائل ألا ترى أن أخذ المرتهن الرهن كالاستيفاء
لحقه قلت لا إن استيفاء حقه وكان الرهن جارية كان قديمكها وول له وطوؤها لم يكن له ردها على الراهن
ولا عليه ولو أعطاها فيه الآن تبرا شيأ بان شيأ ما فيها يعاجلها ولا يبرئ مع هذا المرتهن أن يكون حقه على
سنة فأخذه اليوم بلا رضامن الذى عليه الحق قال ما هو باستيفاءه ولكن كيف قلت انه محتبس في يدى
المرتهن بحق له ولا ضمان عليه فيه فقبل له بالتبر وكما يكون المنزل محتسبا بآثاره ثم يتلف المنزل يهدم
أو يغرقه من وجوه التلف فلا ضمان على المكترى فيه وان كان المكترى سلف الكراء يرجع به على صاحب
المنزل وكما يكون العبد موقرا أو البعير مكرى فيكون محتسبا بالشرط ولا ضمان في واحد منهما ولا في آخر
لو كان موقرا فلهلك (قال الشافعي) انما الراهن ونقته كالحالة فلو أن رجلا كانت له على رجل ألف درهم
فكفله بها جماعة عند وجوبها أو بعده كان الحق على الذى عليه الحق وكان الحلاله مضمنا له كلهم
فإن لم يرد الذى عليه الحق كان للذى على الحق أن يأخذ الحلاله كشرط عليهم ولا يبرأ ذلك الذى عليه الحق
حتى يستوفى آخر حقه ولو هلك الحلاله أو غاب أو لم ينقص ذلك حقه ورجع به على من عليه أصل الحق وكذلك
الرهن لا ينقص هلاكه ولا انفصاله حق المرتهن وأن السنة المبينة بأن لا تضمن الراهن ولو لم يكن في سنة كان
انما لم تعلم الفقهاء اختلافوا فصا ومنهم من أتم ملك الراهن وأن يجبسه بحق لا متعبد بالحبسه
دلالة بيته أن الراهن ليس بمضمون (قال الشافعي) قال بعض أصحابنا قولنا في الراهن إذا كان مما يظهر
هلاكه كمثل الدار والخل والعبيد وانما بعضهم فيما يحتج هلاكه من الراهن (قال الشافعي) واسم الراهن
جامع لما يظهر هلاكه وما يحتج وانما جاء الحديث بجله بظاهر وما كان جلته بظاهره فو على ظهوره وجله
الآن تأتي دلالة على جاء عنه أو يقول العامة أنه على خاص دون عام وباطن دون ظاهر ولم نعلم دلالة جاءت
بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنعوا بها ولو جاز هذا لغير دلالة جازلة قال أن يقول الراهن الذى يذهب
بذاهلك هالك حق صاحبه المرتهن الظاهر الهالك لأن ما ظهر هلاكه فليس في موضع أمانة فهو كالرضا

منها بأنه عافيه أو مضمون بشفته وأما ما خفي هلاكه ففرضي صاحبه بدفعه إلى المرتين وقد يعلم أن علاقه
خافي فقد رضى فيه أمانيه فهو آمنه فان هلك لم يهلك من مال المرتين شيء فلا يصح في هذا القول ما ادعى
هذا الوجه إذا جاز أن يصير خاصا لا بدالة (قال الشافعي) والقول الصحيح فيه عندنا ما قلنا من أنه أمانة
هــ ا أو ضمانا دفع صاحبه إياه برضاه وحق واجب فيه كالنكاح ولا يبعد والرجح أن يكون أمانة فلا
اختلاف بين أحدنا ما كان مضمونا فظاهر وحق هلاكه من الأمانة سواء غير مضمون أو أن يكون مضمونا فلا اختلاف
لما عرض له مثله وليس نعرفه مع من قال هذا القول من أصحابنا (قال الشافعي) وقد قال هذا القول
معه بعض أهل العلم وليس في أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة (قال الشافعي) ونالنا
بعض الناس في الرهن فقال فيه إذا رهن الرجل رهنا بمسحوقه فالرهن مضمون فان هلك الرهن نظرنا
فإن كانت هبة ما قل من الدين رجع المرتين على الرهن بالفضل وإن كانت قربة الرهن مثل الدين أو أكرم
لرجع على الرهن بنى ولم يرجع الرهن عليه بشئ (قال الشافعي) كأنه في قولهم رجل رهن رجلا ألف
درهم بمائة درهم فاهلك ألف فمائة غائبة وهو في التسعة أمان أو رجل رهن رجلا بمائة غائبة فان
هلكت المائة فالرهن بمائة ذهبت غائبة وأما رجل رهن رجلا بمائة درهم فاهلك مائة درهم فان
هلكت الخمسون ذهبت الخمسين ثم رجع صاحب الحق المرتين على الرهن بخمسين (قال الشافعي)
وكذلك في قولهم عرض بوسى ما وصفتنا هذا (قال الشافعي) فقتل لبعض من قال هذا القول هذا
قول لا يستقيم هذا الموضع عند أحد من أهل العلم فقال من جهة الرأي لا نكح جعته رهنا وأحدنا مضمونا
مرة كله ومضمونا مرة بعده ومرة بعضه عافيه ومرة يرجع بالسهل فيه وهو قولكم لا مضمون لما يضمن
به ما بين أن ما بيننا يضمن بعنه فان قلت فقيمة ولا بما فيه من الحق فن قلنا هذا لا قبله لا يخبر
بأمر الناس الاخذ به ولا يكون لهم الا تسلمه فالوارى يتناع عن أن يطلب رهنه الله عنه أنه قال يتراد أن
الفضل ملنا فة وإذا قال يتراد الفضل فقد خالف قولكم وزعم أنه ليس بشئ أمانة وقول الله في مضمون
كأنه كان فيه فضل أو لم يكن مثل جميع ما يضمن مما إذا خالف نفسه بشفته (قال الشافعي) فقلنا قد روى بذلك
عن علي كرم الله تعالى وجهه وهو ثابت عندنا برواية أصحابنا فقد نقله القموني قال فان قلنا زعمناه قال يتراد أن
الفضل وأنت تقول إن رهنة الغائبة قد رهنه بمائة غائبة وهو في التسعة أمان والذي روي عن علي رضي الله
عنه أنه أن الرهن بشفته قال فقد روى بنناع عن علي رضي الله عنه أنه قال الرهن بمائة غائبة وإن كان
خاتما من حديد قلنا فأنت أضل منا قلنا قال وأنت قلنا أنت تقول إن رهنة مائة بألف وأخا بما يروى رهنا
بعشرة فقلنا الرهن يرجع صاحب الحق المرتين على الرهن بشفته ما من رأس مائة وبسبعة في الخاتم من رأس
مائة وشريح لا يردوا حدهما على صاحبه تعالى فقلنا قد روى مصعب بن ثابت عن عطاء بن جابر رهن رجلا
فرساقه على الفرس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يذهب حقل (قال الشافعي) فقلنا لا أخبرنا إبراهيم
عن مصعب بن ثابت عن عطاء قال زعم الحسن كذا ثم حكى هذا القول قال إبراهيم كان عطاء يحب
مما روى الحسن وأخبرني به غير واحد من مصعب بن عطاء عن الحسن وأخبرني بعض من أئني به أن رجلا
من أهل العلم روى عن مصعب بن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وسكت عن الحسن فقلنا لا يحب
مصعب بروية عن عطاء عن الحسن فقال زعمه وأنت قلنا حدثنا ولكن عطاء أمر بالافتق من الحسن مرسل
(قال الشافعي) وما يدل على وجوه هذا عندنا عطاء بن كثير وأما أن عطاء بن شبلان قد روى في رجل رهن رجلا
كاه وبشرى فباعها ظهر هلاكه أمانة وبشرى فتراد أن الفضل وهذا لا يروى عنه يتراد أن
مطلقه وما شئت كنفاه فلا نسله أن عطاء شاء الله تعالى لا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا من
خبره يقول لا يرفع أي لم أحدا روى هذا عن عطاء روى في المصعب والذي روى هذا عن عطاء رفعه

قوانين الأول أن يكون
وإحداهما وهذا
من ملك الموصي له ران
ورد ما قلنا أخرجهما من
ملكه إلى المستوله ولدها
وما وجب بهالأنه حدث
في ملكه واتقول الثاني
أن ذلك مما عطله جادنا
بقبول الوصية وهذا
قول منكر لا يقول به
لأن القول إنما هو على
ملك متقدم وليس ذلك
حدث وقد قبل تكون
له الجارية وتولت ولدها
وتولت ما وجب لها قال
المرتفع ربه الله هذا
قول بعض الكوفيين
قال أبو حنيفة تكون
له الجارية وتولت ولدها
وقال أبو يوسف وعمره
إن الحسن يكون له
ثلث الجارية وتولت ولدها
(قال المزني) وأحبال
فـ رسول الشافعي لأنها
وولدها على قبول ملك
متقدم (قال المزني)
وودعنا بقول الثاني
المائة فـ تقدم وإذا
فـ كذلك وقام
الأراد في القدر لمقام

واقف قول شريح ان الرهن عافية قال وبني وافقه قلنا قد يكون الفرس أكثر عافية من الخن ومثله
وأقول ولم يرو أنه سأل عن قبضة الفرس وهذا يدل على أنه كان قاله رأى ان الرهن عافية قال فكيف لم
تأخذ به قلنا لو كان منفردا لم يكن من الرواية التي تقوم عليها فكتب وقدرو يناعت الذي صلى الله عليه
وسلم قولنا يفسر مع مافيه من الحجة التي ذكرنا وصنعنا عنها قال فكيف قلتم عن ابن المسيب منقطعاً
ولم تقبلوه عن غيره قلنا لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً ولا وجدنا ما يدل على تسديده ولا أثره عن أحد
فيما عرفت فبأنه الأئمة معروفون كان مثل حاله قبلنا منقطعاً ولا ينافي ما يدل على تسديده ولا أثره عن أحد
عن الرواية عنه ورسول عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بعض من أطلق من أصحابه المستكر الذي لا يوجد
له شيء يسدده فقررنا بينهم لا تفرق أحاديثهم ولم نجاب أحدًا ولكننا قلنا في ذلك بالدلالة التي على ما وصفنا من
حجة روايته وقد أخبرني غيره وحدثني من أهل العلم عن يحيى بن أي أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديثنا أن أي ذهب قال فكيف لم تأخذوا بقوله على فقه قلنا إذا
ثبت عندنا عن علي رضي الله عنه لم يكن عندنا وعندك وعند أحد من أهل العلم لنا أن نترك ما جتمعنا من
صلى الله عليه وسلم إلى ما جتمعنا غيره قال وقد روى عبد الأعلى التميمي عن علي بن أبي طالب شهادته بقوله قلنا
الرواية عن علي رضي الله عنه بأن يترد الفضل أصح عنه من رواية عبد الأعلى وقد رآنا أصحابكم يضعفون
رواية عبد الأعلى التي لا يعارضها معارض تضعفها سيد فكيف عارضه فيه من هو أقرب من العدة
وأولها (قال الشافعي) وقيل لقال هذا القول قد خرجت فيه محاربت عن عطاء رفعه ومن أصح
الروايتين عن علي رضي الله عنه وعن شريح ورواها عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى قول رويته عن إبراهيم
الجنبي وقد روي عن إبراهيم خلافه وأبراهيم لم يكتف إلى الرواية عنه فزعم لا يلزم قوله وقتل إبراهيم
منقطعاً ما راعى أقوال بني الناس وليس للناس فيه قول الأول وجه وإن ضعف القول لم قاله لا وجه له
بقوى ولا يضعف ثم لا يمتنعون من تضعيف من خالف قول من قال يتراد الفضل أن يقول يدفعه أمارة
ولا يعاوانا دفعه محتسباً في أن هلك أراد الفضل وهكذا كل مضمون بعينه إذا هلك ضمن من ضمنه
فيمت (قال الشافعي) وهذا ضعيف إذ كيف يتراد فضله وهو أن كان كالبيع فهو عافية وإن كان
محتسباً في قيامه أي مضمون وهو لا غصب من المرتين ولا عدوان عليه في حبسه وهو يبيع له
حبسه (قال الشافعي) ووجه قول من قال الرهن عافية أن يقول قدر في الرهن والمرتب أن يكون الحق
في الرهن فإذا هلك عافية لأنه كالبيع من الحق وهذا ضعيف وما لم يراضا بين مالك الرهن على الرهن
إلى أن يملكه المرتين ولو لم يكن يرجع إلى الرهن (قال الشافعي) والسنة ثابته عندنا والله تعالى أعلم بما
قلنا وليس مع السنة حجة لأنها إنما اتبعها مع أنها أجمع الأقوال يستدل بها وتخبرنا (قال) وقيل لبعض من
قال هذا القول الذي حكينا أنت أخطاء بخلاف السنة وأخطاء بخلاف ما قلنا قال وإن خالفنا ما قلنا
قلت عت غلبنا أن زعمنا أنه أمارة يحننا فمأذركنا كفاية منه فكيف عت قولاً
قلت بعينه قال وإن قلت زعمت أن الرهن مضمون قال نعم قلنا فهل رأيت مضموناً قط بعينه فهل
الأدب الذي ضمنه قيته بالأمه ما بلغت قال لا غير الرهن قلنا فالرهن إذا كان عندك مضموناً لم يكن هكذا
إذا كان بسوى ألفا وهو رهن عانة لم يضمن المرتين تسعاً فلو كان مضموناً كما ذكرت قال هو في الفضل
أمن قلنا لو عني الفضل غير مضمون غيره قال نعم قلنا لأن الفضل ليس برهن قال إن قلت ليس برهن قلت أأخذ
مالكه قال ليس أملكه أن يأخذ حتى يؤدي مافيه قلنا قال لأنه رهن قلنا فهو رهن واحد يحنس
بحق واحد بعينه مضمون بعينه أمارة قال نعم قلنا أفقتل مثل هذا القول عن مخالفتك فلو قال هذا غيرك
ضعفته تضعفها سيد أجبنا روي قلت وكيف يكون الشيء الواحد مدفوعاً بالامر الواحد بعينه أمارة بعينه

أبيه فلما رآه باله
متقدم ورواهما
وهب لهما حدث
بسبب متقدم (قال
المرتني) وينبغي في
المسئلة الأولى أن تكون
امره أنه أم ولد له وكعب
تكون أولادها من ول
الوارث أحرار على أبيهم
ولا تكون أمهم مولا
لأبيهم وهو يحنس في ذلك
الأخ أم ولد في ذلك دليل
على أن لو كان ملكاً
له ماله لك وقد قطع
بهذا المعنى الذي قلت
في كتاب الركاة وسهله
كذلك لانه أن شاء الله
تعالى (قال الشافعي)
ولو أوصى له ثلث حتى
بعينه فاستحق ثلثه
كان له الثلث الباقي إن
احتله ثلثه ولو أوصى
ثلثه لساكن نظر إلى ماله
فقسم ثلثه في ذلك الله
وكذلك لو أوصى أبا ربن
في قبل الله فهم الذين
من البلد التي بماله
ولو أوصى له نسب ١٠
أور قبل موت المور

مضمون (قال الشافعي) وقتلنا أرباباً جارية تسوي الفار هنت عانة وألف درهم هنت عانة ألبست الجارية بكالها رهن عانة والألف درهم رهن بكالها عانة قال بلى قلت الكل مرهون منها ليس له أخذه ولادخال أحد رهن معه فيه من قبل أن الكل مرهون بالمائة مدفوع دفعوا وحل بحق واحد فلا يخلص بعضهم دون بعض قال نعم قلنا وعشر الجارية مضمون ونسبة أعشارها أمانة مائة مضمونة وتسعة عانة أمانة قال نعم قلنا فأى شئت عبت من قولنا ليس مضمون وهذا أنت تقول في أكثره ليس مضمون (قال الشافعي) وقيل له إذا كانت الجارية مدفوعة تسعة أعشارها من الضمان والألف كذلك فما تقول إن نقصت الجارية في غناها حتى تصير تسوي مائة قال الجارية بكالها مضمونة تقول فإن زادت بعد النقصان حتى صارت تسوي ألفين قال نعم جازاً من الضمان ويصير نصف عشرها مضموناً وتسعة عشر جزءاً من عشر من مائة مضمون مضمون قلنا نعم هكذا أن نقصت أفضاحت صارت تسوي مائة قال نعم تعود كال مضمونة قال وهكذا جواراً لو رهن يسون عشرة آلاف بالثالث كانت تسعة أعشارهن خارجة من الرهن بضمان وعشر مضمون عنده فقلت لبعضهم لو قال هذا غيركم كنتم شبيهاً أن تقولوا ما يحل لنا أن نتكلم في الفتاوى أنت لا ندري ما تقول كيف يكون رهن واحد بحق واحد بعضه أمانة وبعضه مضمون ثم يزيد فيضرح ما كان مضموناً ويمنه من الضمان لانه ان دفع عندكم عانة وهو يسوي مائة كان مضموناً كله وان زاد ربح بعضه من الضمان ثم ان نقص عاد إلى الضمان ورتعت الله ان دفع جارية رهننا بألف وهي تسوي ألفاً فقلت لا ولاداً يساويون ألافاً الجارية مضمونة كاهلها والأولاد رهن كلهم غير مضمون لا يشترط صاحبهم على أخذهم لانهم رهن وليسوا مضمونين ثم ان مات أحدهم صاروا مضمونين بحساب فهم كلهم مرهون خارجون من الضمان ومرهون داخل بعضهم في الضمان خارج بعض (قال الشافعي) فقول لي هل هذا القول ما يدخل على أحد أقيم من قولكم أعلمه وأشد تنافساً أخبرني أني بعن بعض من نسب إلى العالم منهم أنه يقول لو رهن الجارية بألف ثم أدى الألف إلى المرتهن وقضيانته ثم دعاه بالجارية فهاككت قبل أن يدفعها إليه هلكت من مال الرهن وكانت الألف مسجلة للرهن لانها حقته فإن كان هذا قد صدر واقعاً إلى قولنا وتروا جميع قولهم وليس هذا بذكر مما عوصنا وما يشبهه لمسكتنا عنه (قال الشافعي) فقال لي قائل من غيرهم نقول الرهن بما فيه الأثر أنه لم يدفع الرهن يعني بشئ بعينه ففي هذا دلالة على أنه قد رضى الرهن والمرتهن بأن يكون الحق في الرهن فدل ليس في ذلك دلالة على ما قلت قلنا اتعالم على أن الحق على مال الرهن وثيقة مع الحق كما تكون الحصة قال كله بأن يكون رضائاً شبه قلنا اتعالم على أن بان يتبايعانه فيكون ملكاً للرهن فيكون حينئذ رضائاً بماله ولا يعود إلى ملك الرهن لا ابتداءً يسع منه وهذا في قولنا وقولكم ملكاً للرهن فأى رضائتها وهو ملك للرهن بأن يخرج من ملك الرهن إلى ملك المرتهن فإن قلت اتعالم يكون الرضا إذا هلك فأعابني أن يكون الرضا عند العقد والبيع فالحق قد توافقه البيع كان وهو ملك للرهن ولا يتحول حكمه عيادهم به لان الحكم عندنا وعندك في كل أمر فيه عقدنا فاعلموا على العدة

(رهن المشاع)

(قال الشافعي) رجه الله لأبأس بأن رهن الرجل نصف أرضه ونصف داره وسبعمان أسهم من ذلك مشاعاً غير مقسوم إذا كان الكل معاً ولو كان ماره من منه معاً ولو افرق بين ذلك وبين البيع وقال بعض الناس لا يجوز الرهن المقتبض مقسوماً لا يختلطه غيره واحتج بقول الله تبارك وتعالى فلهن مضمونة (قال الشافعي) قلنا فلم يجوز الرهن المقتبض مقسوماً وقد يكون مقبوضاً وهو مشاع غير مقسوم قال قائل وكيف

كان له قبضه ورده بعد موته وسواء أوصى له بأية ما غيره ولو أوصى له بدار كانت له وما ثبت فيها من أرباحها وغيرها دون ما قبلها ولو اتهمت في حصة الموصى كانت له الأمانة منهم من انفصل غير ثابت فيها (قال) ويجوز نكاح المريض (وقال) في الألاما يلقى الميت من فعل غيره ثلاث حج يؤدي ومال يتصدق به عنه أو دين يقضى ودعاً أجازا نبي صلى الله عليه وسلم الحج عن الميت ونسب الله تعالى إلى الدعاء وأمر برسولة عليه الصلاة والسلام فلا مازلة الحج حاياله ميتاً وكذلك ما تفرع عنه عنده من صدقة (وقال) في كتاب آخر ولو أوصى له ولن لا يوصى بثله قال قائل أنه كأخذه

(الوصية للقرابين ذرى الأرحام)

(قال الشافعي) رجه الله ولو قال ثلثي لقرابتي

بالدراهم

(قال الشافعي) وأما
أودي ر جل بعد
بعينه ثم أوصى به
لأخيه فهو يتيه ما
نصفان ولو قال العبد
الذي أوصيت بفلان
فلان أوصد أوصيت
بأبي أوصيته فلان
فلان كان هذا جوعا
عن الاول الى الآخر
ولو أوصى أن يساع أو
دبره أو وده كان هذا
رحوا ولو أجرة أوعله

أوروجه يمكن رجوعا
ولو كان الموصى به
فعما خلفه بضم أو
طعه دقيفا ودقيفا
فصوبه بضم أو أيضا
رجوعا ولو وصى به
بكله حنطه على بيته
ثم خلطها بخلها يمكن
رجوعا وكانت المكيلة
بجملها

(باب الممرض الذي
يحوز به العطية ولا
يحوز بالخوف غير
المريض)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ممرض كان
الاعاب فيه أن الموت
يخوف عليه فعطيته
إن مات في حكم الوصايا
والافهوك كالصبي ومن
الخوف منه إذا كانت
حي بدأن بصلحها ثم
انقضت ففهم خوف
الاربع فأنها إذا
استمرت بصاحبها رعا
فغيره بوقه وان كان
معها وحس كالمخوف
وذلك بالنسبة إلى الممرض
أو الرعا الدائم أو
الجب أو الخاضعة أو

بالدراهم كان الرهن مثلا أو أقل أو أكثر من الحق وليس هذا ببيع (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من
رجل عبد ارهنه فرهته فالرهن جائز إذا تصادق على ذلك أو قامت به بيته كما يجوز لو رهنه مالك العبد فان
أراد مالك العبد أن يخرج من الرهن فليس له ذلك إلا أن يدفع الراهن أو مالك العبد متطوعا الحق كله
(قال الشافعي) ومالك الراهن أن يأخذ الرهن بافتكا كله متى شاء لأنه أعاره بلا معة كان ذلك قبل محل
الدين أو بعده (قال الشافعي) فان أعاره إياه فقال ارهنه إلى سنة ففعل وقال افكته قبل السنة فقها
قولان أحدهما أنه أن يأخذه ببيع ماله عليه في ماله حتى يعده إليه كما أخذ منه ومن جهة من قال هذا
أن يقول لو أعتك عدي بخدمة سنة كان لي أخذه الساعة ولأستبدن الرب درهم إلى سنة كان لي أخذه
منك الساعة والقول الآخر أنه ليس له أخذه إلى السنة لأنه قد أقر أنه أن يصبر به حقا لغيرهما فهو كالضامن
عنه مالا ولا يشبه أنه رهنه إلى مدة عار به إياه ولا سلفه (قال الشافعي) ولو تصادق على أنه أعاره إياه
رهته وقال أدت لك في رهته بالف وقال الراهن والمرهن أدت لي بأقبن قال قول مالك العبد في أنه
بألف والالف الثانية على الراهن في ماله للمرهن (قال الشافعي) ولو استعار رجلا من عبد من رجل
فرهته من رجل بعينه ثم أتى أحدهما بخمسين فقال هذا ما يلزمني من الحق لم يكن واحد منهما متلفعا
صاحبه وإن اجتمع في الرهن فان نصفه متفكوك ونصفه مرهون (قال الشافعي) وإذا استعار رجل
من رجلين عبد افرهته عاتقه ثم ابخس به فقال له ذلك حتى فلان من العبد حتى فلان مرهون فقها
قولان أحدهما أنه لا يفل إلا ما أقر أنه لو رهن عبد نفسه بمائة ثم جاء بتسعين فقال فلانة عشرة
وأترك العشرين مرهونا لم يكن منه شيء ففكوكا وذلك أنه رهن واحد حتى واحد فلا يفل إلا ما أقر
الآخر أن المال لما كان لكل واحد منهما على نصفه جاز أن يفل نصف أحدهما دون نصف الآخر
لو استعار من رجل عبد اومن آخر عبد افرهتهما جاز أن يفل أحدهما دون الآخر والرجلان وإن كان
ملكهما في واحد لا يتجزأ فأحكماهما في البيع والرهن حكم مالي العبدين المتفرقين (قال الشافعي)
ولولي التيم أو وصيه أن يرهضه إن كان يرهضه عليه فيما لا بد له منه والأذن له في التجارة ولكن لا يملك
والمستأمن أن يرهضه ولو أباح أن يرهضه عند المشرئ والمشرئ عند المسلم كل شيء ما خلا المذهب والرق
من المسلم فأنكره أن يصير المسلم تحت يد المشرئ بسبب شبه الرق والرهن وإن لم يكن زفافا الرقيق
لا يتبع إلا فلا من الدال إن صار تحت يده تصير ماله (قال الشافعي) ولورهن العبد نفسه ولو كان
تكرهه لما وصفنا ولو قال قائل أخذ الراهن بافتكا كما حتى وفي المرهن المشرئ حقه متطوعا أو يصير
في يده بما يجوز له إرهضه فان لم يترأضيا ففكت البيع كان يذهب فأما ما عاوه فلا بأس برهنه من
المشرئ فإن رهن المذهب قلنا أن يرهضه أن ترد المذهب ويكون حقه عليه فذلك لا يترأضيان على
ما سوى المذهب مما يجاوز أن يكون في يدك وإن لم يترأضيه ففكت البيع يشك أن القرآن أعظم من أن
يترك في يد مشرئ بقدرتي إخراجهم من يده وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسه من المسلمين
أطرافهم مني أن يشارف به إلى بلاد العدو (أخرهنا) إراهم وغره عن جعفر عن أبيه أنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم رهن درعه عند أبي السهم اليهودي (قال الشافعي) ويوفى على المرتد ماله فان رهن منه بيا
بعد الوفاء لا يجوز في قول بعض أصحابنا على حال وفي قول بعضهم لا يجوز إلا أن يرجع إلى الإسلام
فيلت ماله فيجوز الرهن وإن رهنه قبل وقف ماله فالرهن جائز كما يجوز ترك سداد الحرب ما مضى في
ماله قبل أن يؤخذ عنه كما يجوز للرجل من أهل الإسلام والدته ما مضى في ماله قبل أن يقوم عليه عريضة
فإذا قاموا عليه لم يجوز ما مضى في ماله حتى يسوقوا حقوقهم أو يرومها (قال الشافعي) وليس للقارس
أن يرهضه أن يملك صاحب المال مكان في المقارضة فضل عن رأس المال أو لم يكن وانما سداد المقارضة

الراهن شيان من الفضل شرطه ان سلم حتى يصير رأس مال المقارض اليه اخذ شرطه وان لم يسلم لم يكن له شيء قال وان كان عبد دين رجلين فأذن أحدهما للآخر ان يرهن العبد فاهن جاز وهو كرهن بجميع الحق لا يملك بعضه دون بعض وفيه قول آخر ان الراهن ان فلك نصيبه منه فهو مفكوك ويجوز على ذلك نصيب بشر كرهن في العبد ان شاء فلك بشر كرهن فيه وان فلك نصيب صاحبه منه فهو مفكوك وصاحب الحق على حقه في نصف العبد الباقي وان لم ياذن شر يك العبد بشر كرهن في أن يرهن نصيبه من العبد فاهن العبد فنصفه مروهون ونصف بشر كرهن في رهنه من العبد مروهون الأثرى أن رجلا لو تعدى فاهن عبد رجل بغير اذنه لم يكن له رهنا وكذلك ينظر الرهن في النصف الذي يملكه الراهن (قال الشافعي) ويجوز رهن الانسب الذي الواحد (قال الشافعي) فان رهن رجل رجلا أو امرأة فولدت أو مائلا فأنشأ أو مائسة فتنازلت فاختلف أصحابنا في هذه افعال بعضهم لا يكون ولد الجارية ولا نتاج الماشية ولا غيرة الحائط رهنا ولا يدخل في الرهن شيء لم يرهنه مالكه قط ولم يوجب فسه حقا للاحد وانما يكون الولد تبعافي السبع اذا كان الولد لم يحدث قط الا في ملك المشتري وان كان الحقل كان في ملك البائع وتبعافي الحق لان العتق كان ولا يولد المملوك فلم يصرا الى أن يكون مملوكا لانه لم يصرا الى حكم الحلية الظاهر الا بعد العتق لانه وهو تبع لامة موثر الحائط انما يكون تبعافي السبع ما لم يورث واذا أرفهه للبائع الا ان يشترط المتابع (قال الشافعي) والعتق والسبع يخالفان الرهن الأثرى انه اذا باع فقد تحول ربة الامة والحائط والماشية من ملكه وحوله الى مالك غيره وكذلك ان اعتق الامة فقد أخرجها من ملكه لشي جعله الله مملوكا نفسها والرهن لا يخرج من ملكه قط هو في ملكه بماله الآثرى انه اذا باع فقد تحول ربة الامة والحائط والماشية كان العبد وقدا خرج من غير كرهن المستأجر حتى يتخففه الى المستأجر بشرطه من مال العبد والمال له وكلاهما الامة فتكون محتسبة عنه حتى فيها وان ولدت اولاد لم تدخل الاولاد في الامارة فكذلك لا تدخل الاولاد في الرهن والرهن بمنزلة ضمان الرجل عن الرجل ولا يدخل في الضمان الامن ادخل نفسه فيه وولد الامة ونتاج الماشية وغير الحائط مما لم يدخل في الرهن قط واخذ بشرطه لا يملك من مازن عن مكره عن ابن طابوس عن ابيه ان معاذ بن جبل قضى فين ارتهن بخلع من الرهن من غرهان رأس المال وذكر سفيان بن عيينة شفيهاه (قال الشافعي) وأحسب مطر فاقاله في الحديث من عام جرسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وهذا كلام محتمل معاني فاطهر معانيه ان يكون الراهن والمرتهن رضيا ان تكون الفترة رهنا أو يكون الدين حالا أو يكون الراهن سبط المرتهن على سبع الفترة واقتضاهن من رأس ماله أو اذنه بذلك وان كان الدين الى أجل ويحتمل غير هذا المعنى فمحتمل أن يكونا رضيا أن الفترة للرهن فناداهما على ذلك فقال هي من رأس المال لا للرهن ويحتمل أن يكونا فواضعا وهذا تقدم ما فعلهم انهما لا يكونان للرهن ويشبه هذه القوله من عام جرسول الله صلى الله عليه وسلم كما أنهم كانوا يقضون أن الفترة للرهن قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم وظهر حكمه فردهم الى أن لا تكون فترة الرهن بل يكون له ظاهره يقتصر عليه وصار الى التأويل لم يجوز لاحد شيء الا على وجهه وكل محتمل معنى لا يخالف معنى قول من قال لا تكون الفترة رهنا مع الحائط اذ لم تسترط (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف لا يكون له ظاهره بخلاف ما عليه قلت أرايت رجلا رهن رجلا حائطا فاهن الحائط للرهن بيع الفترة وحسابها من رأس المال فيكون باعنا لنفسه بلا تسليم من الراهن وليس في الحديث أن الراهن سبط المرتهن على سبع الفترة ويجوز للرهن ان يقبضها من رأس ماله ان كان الدين الى أجل قبل محل الدين ولا يجوز هذا أحد علمه فليس وجه الحديث في هذا الا بالتأويل (قال الشافعي) فلما كان هذا الحديث هكذا كان أن لا تكون الفترة رهنا ولا الولد ولا النتاج أصح الا قول ابن عذدة والله تعالى أعلم (قال الشافعي) ولولا قال الا ان يشترط عند الراهن أن يكون الولد والنتاج والشئ رهنا فنيشبه ان يجوز عندي وانما أجرته على ما لم يكن له ليس بتسليم فلا يجوز ان يملك

القول ويجوز فنيشبه ان يجوز عندي وانما أجرته على ما لم يكن له ليس بتسليم فلا يجوز ان يملك
مخوف وان سهل يملكه
وما أو اثنين وتأتي منه
الدم عند الخلاء لم يكن
مخوفا فان استبرأ بعد
يومين حتى يسهله أو
عنه النوم أو يكون
البطن متخفرا فهو
مخوف فان لم يكن
متخفرا معه زحيرا أو
تقطع فهو مخوف
واذا أشكل شل عنه
أهل البصر ومن ساوره
الدم حتى تنبر عقله
والسريرا والبلغم كان
مخوفا فان استبرأ
به فالج لا أغلب اذا
تطاويله أنه غير مخوف
والسل غير مخوف
والطاعون غير مخوف حتى
يذهب ومن أنفدته
الجراح فمخوف فان لم
تصل اليه ومقتل وان تكن
في موضع حلم لم ينفذه
له او سمع ولا ضرر بان لم
ياتك ولم يرم فغير مخوف
واذا اتخمت الحرب
فمخوف فان كان في
أيدي مشركين يقتلون
الاسرى مخوف (وقال)

في الاملاء اذ اقدم من
عليه قصاص غير مخوف
ما لم يجرحو لانه يمكن
أن يتركو فيصير
(قال الشافعي) الأول
أشبه بقوله وقد يمكن
أن يسلم من التحام
الحرب من كل مرض
مخوف (قال) واذا
ضرب الحامل الطلق
فهو مخوف لانه كالنكف
وأشده وجاؤه تعالى
علم
(باب الوصية)
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يجوز الوصية
الا بالبع مسلم حر
عدل أو امرأه كذلك
فان تفسرت حاله
أخرجت الوصية من
يده وضم اليه اذا كان
ضعيفا امين معه فان
أوصى الى غير ثقة فقد
أخطأ على غيره فلا
يجوز ذلك ولو أوصى
الى رجلين فمات
أحدهما أو تفرقوا بدل
مكانه آخر فان اختلفا
قسم بينهما ما كان
ينقسم وجعل في أيديهما
(١) قوله بواجر الرهن
في نسخة وأجر الرهن
وقوله فلصاحب الرهن
كذا في النسخ التي عندنا
ولعله فلصاحب الحق
ورحمة الله عليه

ما لا يكون وهذا يشبه معنى حديث معاذ والله تعالى أعلم وان لم يكن بالين جدا كان مذهبوا لولا حديث
معاذ ما رأيت يشبه أن يكون عندنا حذرا (قال الربيع) وفيه قول آخر انه اذا رهنه ماشية أو نخلا على
أن ما حدث من الشئ أو التراج أو التزديع كان الرهن باطلا لانه رهنه ما لا يعرف ولا يضرط ويكون ولا يكون
ولا اذا كان كسب يكون وهذا أصح الأقاويل على مذهب الشافعي (قال الشافعي) وقال بعض أصحابنا
التمر والشئ وولد الحاربه رهن مع الحاربه والماشية والحائط لانه منه وما كسب الرهن من كسب أو هوب
له من شئ فهو ملكه ولا يشبه كسبه الجنابة عليه لان الجنابة عن له أو لبعضه (قال الشافعي) واذا دفع
فان مسلم من خاله أو أخرا عن ابن جريج عن عطاء في العبد يكون رهنا فبعثه سيده فان العتق باطل أو مردود
(قال الشافعي) وهذا له وجه وجهه أن يقول قائله اذا كان العبد بالحق الذي جعله فيه عتقا لبيته وبين
أن يأخذ ساعة يتخذه فهو من أن يعتقه أو بعد فلذا كان في حال لا يجوز له فيما عتقه وأبطل الحاكم فيها
عتقه ثم فكره بعد لم يعتق بعتق قد أبطل الحاكم (قال) بعض أصحابنا اذا عتقه الرهن نظرت فان كان
له مال في بقية العبد أخذت فبته منه فبعثه رهنا وانفذت عتقه لانه مالك قال وكذلك ان أبرأه صاحب
الدين أو فاضاه فرفع العبد الى مالكه وانفصح الدين الذي في عتقه أو أنفذت عليه العتق لانه مالك وانما العلة التي
منعت بها عتقه حتى غيره في عتقه فلما انفصح ذلك أنفذت فيه العتق (قال الشافعي) وقد قال بعض الناس
هو حر ويسرى في قبته والذي يقول هو حر يقول ليس لسيد العبد أن يبيعه وهو مال له ولا رهنه ولا يقبضه
ساعة واذا قبل لم يهره وما لا قد باع بغيره فخصا قال فمحق لغيره حال بيته وبين أن يخرج من الرهن
فقبل له فادامته أن يخرج من الرهن بعوض يأخذ منه له أن يؤده الى صاحبه أو يعطيه يهره
مكانه أو قال أبيع له لا ينفذ ثم ادفع الرهن فقلت لا لا الرهن منعت ومنعت وهو مالك أن يرهنه من غيره
فأبطل الرهن ان فعل ومنعت وهو مالك أن يتخذه ساعة وكانت تحتك فيه أو قد أوجبت له شيئا لغيره
فكفأ جزئه أن يعتقه فيخرج من الرهن الاخراج الذي لا يعود فيه أبدا لقد منعت من الأقل وأعطيته
الاكثر فان قال أسعفه فالاستعفاء أضاعه اطلق العبد والرهن أرايت ان كان الدين حالا أو الى أي يوم فاعتقه ولعل
أنها جائز عن أن كسبه تنفذ في أي شئ نسى أو أرايت ان كان الدين حالا أو الى أي يوم فاعتقه ولعل
العبد ماله ولا مال له والامة فيسقط هذا أو يسرى فيه مائة سنة ثم لعله لا يؤدي منه شيء ثم لعل الرهن
مفلس لا يجبر رهنا فقد ألتفت حتى صاحب الرهن ولم ينتفع رهنه فتمت جعل الدين بهلك لإهلاك الرهن
لانه فيه زعيم ومرة تنظر الى الذي فيه الدين فيغيره عتق صاحبه وتلق فيه حق التريم وهذا أقول متباين
واغايير من الرجل بمحقه فيكون أحسن حالا من لم يرهن والمرتهن في أكثر قول من قال هذا أسوأ حالا من
الذي لم يرهن وما شئ يسرى على من يستغف بئنه من أن يسأل صاحب الرهن أن يعيره ياه اما يتخذه أو
رهنه فاذا أرى قال لا يخرج من ماله فاعتقه تلف حق المرتهن ولم يجسد عند الرهن وفاء (قال الشافعي)
ولا أدري أراهم يرجع بالدين على التريم الملتقى أم لا (قال الشافعي) فان قال قائل لم أجزت العتق فيه اذا
كان له مال لم تقبل ما قال فيه عتقا لانه كل مال لا يجوز عتقه الا لعله حتى غيره فاذا كان عتقه ياه تلف حتى
غيره لم أجزه واذا لم يكن يتلف لغيره حقا كنت أخذ العوض منه وأصبر رهنا كيه وفقد ذهبت العلة التي
بها كنت مبتلا للعتق وكذلك اذا أدى الحق الذي فيه استغفاه من المرتهن أو أبرأه ولا يجوز الرهن الا مقبوضا
وان رهنه رهنا فاضه هو ولا لعله لا يرضع على يده فالرهن مفسوخ والقبض ما وصفت في صدر الكتاب
مختلف قال وان قبضه ثم أعاده ياه وأجره ياه هو وأل العبد فقتال بعض أصحابنا لا يخرج هذه من الرهن
لانها أعاده ياه في شأنا أخذها واذا أجزه فهو كالاجني (١) بواجر الرهن اذا أذن له سيده والاجر والملك

فإذا كانت المالك فليصاحب الرهن أن يأخذ الرهن لأن الأجرة منه حقة وهكذا نقول (قال الشافعي)
فإن تباع على أن رهنه فرهته وفقش وأرهنه به البيع فكل ذلك جائز وإذا رهنه فليس له إخراجه
من الرهن فهو كالشمان يجوز بيعه البيع وعند (قال الشافعي) فإن تباع على أن رهنه عبد فأذا هجر
فالبائع بائنه إرفق فسخ البيع أو أوثاقه لأنه قد باعه على وثيقة فلم يتم له وإن تباع على رهنه فلم يقبضه فالرهن
منسوخ لأنه لا يجوز إلا مشبوضاً

(جناية الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى الاجنبي على العبد المرهون جناية تنلفه أو تنلف بعضه أو تنقصه
فكان لها الرث فقال العبد الراهن انقص منها وان أحب المرتهن حضوره أحضره فإذا قضى له بأرض
الجناية دفع الأرض إلى المرتهن إن كان الرهن على يديه أو إلى العبد الذي على يديه وقبل للراهن إن أحببت
فله إلى المرتهن قصاصاً من حقه عليه وإن شئت فهو موقوف في يديه رهناً أو في يد من على يديه الرهن إلى
محل الحق (قال الشافعي) لأحب أحداء بعقل يختار أن يكون من ماله شيء يقف لا يقبضه فينتفع به إلى
محل الدين ولا شيء له بوجه من الوجوه موقوفاً أو مضموناً تلفت بالبلاضمان على الذي هو في يديه وكان
أصل الحق ثابتاً كما كان عليه على أن يكون قصاصاً من دينه (قال الشافعي) فإن قال الراهن أنا أخذت
الأرض لأن ملك العبد فليس ذلك له من قبل أن ما كان من أرض العبد فهو ينقص من غنمه وما أخذ من
أرضه فهو يقوم مقام يده لا عوض من يده والعوض من البدن يقوم مقام البدن إذا لم يكن للملكه أخذ
بدن العبد كذلك لا يكون له أخذ أرض يده ولا أرض شيء منه (قال الشافعي) وإن جنى عليه ابن المرتهن
فجنايته كجناية الاجنبي وإن جنى عليه المرتهن فجنايته أيضاً كجناية الاجنبي إلا أن مالك العبد يجزئ
بين أن يجعل ما يلزمه من ثمن العقل العبد قصاصاً من دينه أو يقرره رهناً في يديه إن كان الرهن على يديه وإن
كان مشبوضاً على يدى عدل أخذ ما يلزمه من عقبه فدفع إلى العبد (قال الشافعي) فإن جنى عليه عبد
المرتهن قبل الرهن أقدم عبدك بجميع الجناية أو أسله ببيع ففداء فالرهن بالخيار بين أن يكون الفداء
قصاصاً من الدين أو يكون رهناً كما كان العبد وإن أسلم العبد سبع العبد ثم كان غنمه رهناً كما كان العبد
المجنى عليه (قال الشافعي) وإن جنى عبد المرتهن على عبد الراهن المرهون جناية لا تبلغ النفس فالقول
فيها كالقول في الجناية في النفس بخيرين أن يقضيه بجميع أرض الجناية أو يسله ببيع ففداء فأن أسله ببيع
ثم كان غنمه كما وصفت لك (قال الشافعي) وإن كان في الرهن عبدان فبني أحدهما على الآخر فالبنتا هدر
لأن الجناية في عتق العبد لا في مال سيده فإذا جنى أحدهما على الآخر كما جنى على نفسه لأن المالك
الراهن لا يستحق إلا ما هو له رهنه فله سيده فالسيد لا يستحق من العبد الحائلي إلا ماله والمرتهن لا يستحق من العبد
الحائلي أيضاً إلا ما هو له من رهنه وما هو رهنه (قال الشافعي) وإن كان الرهن أمة فقلت ولا يجزئ عليها
ولها فأنها كعبد السيد وجنى عليها لانه خارج من الرهن (قال الشافعي) وإن جنى عبد الراهن على عبده
المرهون قبل أن ينفذ عبدك وعبدك المتلف كله أو بعضه من رهنه بحق لغيرك فيه فأنت بالخيار
في أن تقضى عبدك بجميع أرض الجناية فإن فعلت فأنت بالخيار في أن يكون قصاصاً من الدين أو رهناً
مكان العبد المرهون لأن البذل من الرهن يقوم مقامه أو تسلم العبد الحائلي فبيع ثم يكون غنمه رهناً مكان
المجنى عليه (قال الشافعي) فإن جنى الراهن على عبده المرهون فقتله جنى على عبد لغيره فله حق رهنه
لانه متع منه سيده ويبيعه فيكون المرتهن أحق بثمنه من سيده ومن غرمائه فقال أنت وإن كنت خيت
على عبدك فبذاتك عليه إخراجك من الرهن أو نقصه فإن شئت فأرث جنايتك عليه ما بلغت قصاصاً
من دينك وإن شئت فله يكون رهناً مكان العبد المرهون قال وذلك إذا كان الدين حالاً فما إذا كان إلى

نصفين وأمر بالاحتفاظ
على أن ينقسم وليس
للموصى أن يودي بما
أوصى به إليه لأن
الميت لم يرث الموصى
إليه الآخر ولو
قال فإن حدث
بوصي حدث فقد
أوصيت إلى من أوصى
إليه لم يجز لأنه أمانة
أوصى بها لغيره
(وقال) في كتاب اختلاف
أبي حنيفة وابن أبي
ليلى إن ذلك جائز إذا قال
قد أوصيت إليك بركة
فلان (قال المزني)
رحمه الله وقوله هذا
يرافق قول الكوفيين
والمذنبين والذي قبله
أشبه بقوله (قال الشافعي)
ولا راية للموصى في
انكاح بنات الميت
(ما يجوز للموصى أن
يصنعه في أموال
اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه
الله ويجزئ الرضى من
مال اليتيم كل ما زعمه من
زكاته له وجناته وما
لا غناه به عنه من نفقته

أجل فيؤخذ الأرض فيكون رهنا إلا أن يترافيا الجاني الرهن والمرتهن بأن يكون قصاصا (قال الشافعي) وإن كانت الجناية من أجنبي عد فالجاء العبد الرهن أن يقتضيه من الجاني أن كان بينهما قصاص وإن عرض عليه الصلح من الجناية فليس يلزمه أن يصلح وله أن يأخذ القود ولا يسد مكانه غيره لأنه يشبه القصاص وليس يتعدى في أخذه القصاص وقال بعض الناس ليس له أن يقتص وعلى الجاني أرض الجناية أحب أوزره (قال الشافعي) وهذا القول بعيد من قياس قوله هو يجوز عتق الرهن إذا عتق العبد ويسبى العبد والذي يقول هذا القول يقتض العبد من الحر وزعم أن الله عز وجل حكم بالقصاص في القتل وسأوى النفس بالنفس ويؤمن أن ولي القاتل لو أراد أن يأخذ في القتل العمد الذي لم يكن ذلك من قبل أن الله عز وجل أوجب له القصاص إلا أن يشاء ذلك القاتل وولي المقتول فيصطالحا عليه (قال الشافعي) فإذا زعم أن القتل يجب فيه بحكم الله تعالى في القتل وكان وليه يراد بالقتل فنهى إياه فقد أبطل ما زعم أن فيه حكما ومنع السد من حقه (قال الشافعي) فإن قال فإن القتل يبطل حق المرتهن فيقتدك قد أبطل حق الرهن وكذلك لو قتل نفسه أو مات بطل حق المرتهن فيه وحق المرتهن في كل حال على مالك العبد فإن كان انما ذهب إلى أن هذا أصح لهما معا فقد أبطل المقتول على نفسه فأخذ منه مالا وانما عليه عنه قصاص ومنع السيد عما زعم أنه أوجب له وقد يكون العبد منه عشرة دنانير والحق في السنة فيقطع به رجل لرغبته فيه ألف دينار فقال مالك العبد هذا أفضل كثيرا أخذه فتقتضى دينه ويقول ذلك له الغريم ومالك العبد يحتاج فيه زعم قال هذا القول الذي أبطل القصاص للنظر للمالك والمرتهن أنه لا يكره مالك العبد يبعه وإن كان ذلك نظر الهامع ولا يكره الناس في أموالهم في إخراجها من أيديهم بمعايير بدون إلا أن يلزمهم قود للناس وليس المرتهن في يسهه حتى يجل الأجل (قال الشافعي) فإن قيل العبد الرهن جناية فسد بغيره بأن يفقه بأرض الجناية فإن فعل فالعبد رهن بماله أو بسله بياض فإن أسله لم يكلف أن يجعل مكانه غيره لأنه انما أسله حتى وجب فيه (قال الشافعي) فإن كان أرض الجناية أقل من قيمة العبد المسلم فبيع عليه أرض جانيته ورد ما بقي من ثمن العبد رهن (١)

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وإذا أرتن الرجل رهنه فأنوضعه على يدي عدل رضاء صاحبه فهلك الرهن من عند العدل وقبضه والدين سواء فإن أباحنقة كان يقول الرهن بمقامه وقبض العدل والدين وهذا أباحنقة وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الرهن كما هو الرهن من ماله لأنه لم يكن في يدي المرتهن إنما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه منه أو قبضه عدل رضاء به فهلك الرهن في يديه أو في يدي العدل فساء الرهن أمانة والدين كما هو لا ينقص منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا وإن مات الرهن وعلمه دين والرهن على يدي العدل فإن أباحنقة كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الرهن بين الغرماء والمرتهن بالخصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من الغرماء وقوله ما جاعل عليه واحد (قال الشافعي) وإذا مات الرهن وعليه دين وقدر رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فساء والمرتهن أحق بثلث هذا الرهن حتى يستوفي حقه فيه فإن فضل فيه فضل كان الغرماء مشركا فيه وإن نقص من الدين حاص أهل الدين بما بقي له في مال الميت وإذا رهن الرجل الرجل الرهن دارا ثم استحق منها ينقص وقد قبضها المرتهن فإن أباحنقة كان يقول الرهن بأماله ولا يجوز رهن دارا يأخذ سفلتي عنه في كل رهن فأسد وقع فأسد أقصاص المال أحق به حتى يستوفي ماله بياض له وسكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن الجاني وقال أبو حنيفة وكيف يكون ذلك وإنما كان رهنه نصيبا غير منقسم (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان =

وكسوته بالمعروف
وإذا بلغ الحلم ولم يرشد
زوجه وإن احتاج إلى
خادم ومثله يتخدم
اشتريه ولا يجمع له
امرأتين ولا جاريتين
الوطء وإن اتسع ماله
لأنه لا يصح في جارية
الوطء فإن أكثر
الطلاق لم يزوج سوى
والعتق مردود عليه
(قال المزني) رجه
الله هذا آخر ما وصفت
من هذا الكتاب أنه
وضعه بخطه لأعلم أحدا
سعه منه ويضعه
يقول لو قال أعطوه كذا
وإذا من دنانير أعطى
دينار من ولوم بقل من
دنانير أعطوه ما شأوا
أثنين
(كتاب الودعة)
(قال الشافعي) رجه
الله وإذا أودع رجلا
ودعة فأراد مسرقا فلم
يشق بأحد يجعله عنده
فسارق بها رجا أو جبرا
ضمن وإن دفعها في منزله
ولم يعلم بها أحد يأنه
على ماله فهلك ضمن

(التقليس)

(أخبرنا الرازي) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أما رجل أفلس فأردك الرجل ماله بعينه فهو أحق به (قال الشافعي) وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أردك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به (أخبرنا) محمد بن اسمعيل بن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلد الزبني وكان قاضيا بالمدينة أنه قال حدثنا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا قد أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أما رجل مات وأفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بعينه (قال الشافعي) ويحدث مالك أن أنس وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد وحدث ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر الثقفي أن أخذ ما يليق من الدار هنا بجميع الدين الذي كانت الدار هنا وهنا ولابد أن تقسم شقص معلوم متاع جاز ما حاز أن يكون سعا حاز أن يكون هنا والقض في البيع مثل القبض في الرهن لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن وإذا وضع الرجل الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الاجل ثم مات الرهن فانما يباحضه كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الرهن يسلطه على لا يسلط الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس أن يبيع ويقتطع الرهن وصار بين العرياء والسلطان أن يبيع في مرض الرهن ويكون للرهن خاصة في قياس قوله (قال الشافعي) وإذا وضع الرهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له بيعه ما كان الرهن حافذا مات لم يكن له البيع إلا بأمر السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وإن رضى بأمته في بيع رهن فقد تحول ملك الرهن لغيره من ورثته الذين لم يرضوا أمته والرهن بحاله لا ينفك من قبل أن الورثة انتماء لملكوا من الرهن ما كان له الرهن مالك فإذا كان الرهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث ولو كان يفسخه من الدين غير الرهن أو كالتلو بطلت لم يسلط الرهن وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أجرة هان الرهن فانما يباحضه كان يقول قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والقله للرهن قضاء من حقه (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دفعها للرهن أو وعدل وأذن بكتاها فابتاعها كان الكراء للرهن لا مال الدار ولا تخسر به هذا من الرهن وإنما نعتنا أن نحصل الكراء هنا أو قضاها من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس المرهون الأثرى أنه لو باع دارا فاستأجرها واستغلها ثم ردها بعيب كان السكن والقله للرهن ولو أخذ من أصل الدار رهن لم يكن له أن يرد حلالا ما قدس الدار من أصل البيع والكراء والقله للسكن أصل البيع فلما كان الرهن أغرا من ردة الدار كانت رغبة الدار الرهن الآلة شرط للرهن فيها قال يجوز أن يكون التماس الرهن أو السكن لا للرهن من المالك الرقة كما كان الكراء والسكن للرهن المالك الرقة في حينه ذلك (قال الشافعي) وإذا ارتهن الرجل ثلث دارا أو دفعها وقض الرهن فالرهن حائز ما حاز أن يكون بيعا وقض إلى البيع حاز أن يكون هنا وقض إلى الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دفعها ففرضها للرهن وأذن له ربا الدابة والداران ينتفع بالدار أو الدابة فانتفع بهما لم يكن هذا إخراجا له من الرهن وماله ذل ولا إخراجا من الرهن وإنما هذا منفعته للرهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء ملكه الرهن دون الميراث وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض الميراث الأصل ثم أذن له في الانتفاع عالم بهن لم يفسخ الرهن الأثرى أن كراء الدار وخراج العبد للرهن

وإذا أودعها غيره وصاحبها حاضر عند سفره ضمن فان لم يكن حاضرا فأودعها أمينا بوعده ماله لم يضمن وإن تعدى فيها ثم ردها في موضعها فهلكت ضمن ثم روجه بالعدي من الأمانة ولو أودع عشرة دراهم فأنفق منها درهما ثم ردها ولو ضمن درهم فأنفقها أو دعه داهم وأمره بعلها وشبهها فأمر من فعل ذلك بما في داره كما يفعل بدوله لم يضمن وإن بعثها إلى غيره داره وهي تنفق في داره ضمن وإن لم يأمره بعلها ولا بشعبها ولم يبعثها فبها منه إذا ألت على من لها ثم أكل أو تشرى بهلكت ضمن وإن لم تكن كذلك قتلت برضين وببغى أن باقي المال كسختي بركن من يقضي منه النفقة عليها ويكون دينها على أبيها فان أنفق على غيره ذلك فهو متطوع

ولو أوصى الورع الدائم
بعض فان كان غير
أمين ضمن فان انقل
من مقره أملة الغير
أحلهن وان شرط
أن لا يخرجها من هذا
الموضع فأخرجها من
غير ضرر ضمن فان
كان ضرورة وأخرجها
الحزب لم يضمن ولو قال
المدعي لو كان في
غيبتي أن الزمان على أنه
قد كان في تلك الناحية
ناراً أو بئس القول
فوقم عنه ولو قال
دفعتم الـفان بأمرنا
فالقول قول المدعي ولو
قال دفعتم البك
فالقول قول المدعي ولو
تزوجوا من خرسك
أقرزا أو شل حزمهم
يضمن فان لم يكن حرزا
لهما ضمن ولو أخذهما
رجل على أخذهما
يضمن ولو شرط أن
يلتد علي صدقون
هي مئة فردد عليه أن
قد ادمرتا ولو قال
ودعي شيئا ما قال قد
كث استوعقت

وفي حديثنا أن آدمي ما في حديث مالك والشافعي من جهة التفليس وتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء وحدهما بأبنا متصلان . وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم إن أدرك ماله بعته فهو أحق به من أن يجعل لصاحب السلفة إذا كانت سلته فأعته بعته بقض السبع الأول فما أنشأه لأجل للشفيع التشفيع أن ملأنا كل من جعل له شيء فهو إليه أنشأه وأخذ وإن شافرك وإن أصاب السلفة نقض في دينها عواراً وقطع وأغيره وأزاد ذلك كله سواء . يقال بالسلفة أنت أحق بسلته من الغرماء أن شئت لأننا إنما جعل ذلك أن اختاروا ب السلفة نقضا للسلفة الأولى بحال السلفة الآن . قال وإذا لم يجعل لورثة النفس والى في حيا بعته دفعه عن سلته إذا لم يكن هو ربي المنة بأدع عن نفسه لم يجعل لغرمائه أن يدفعوا عن السلفة وأن شافوا لم يجعل فيهم دفعه عنه . كما يدور غرماء أو يكونوا استطوعين الغرم بمجايد دون عنه نفس على الغرم أن يأخذها من غير صاحب دينه أو يكون ذلك لهم لأن ما فاضل عنهم فاضل عنهم وأن لم يدور عنه لم يكن عليه أن يقضى ذلك منه وتبرأ منه صاحبه أو يكون ذلك لهم لأن ما فاضل عنهم فاضل عنهم وأن لم يدور عنه لم يكن لهم يلزم ومن قضى عليه أن يأخذ المال منهم خرج من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أولآئله قد وجده عن ماله عند مفلس فإذا استعاه أيدقصدته ما جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يملكه من المولى والمولى وذلك أن المولى أو أعطى ذلك الغرم حتى يحمله ما من ماله يدفعه إلى صاحب السلفة فيكون عنده غير مولى بعه وبغيره على قضاء غرماء أو تخرون رجوعاً عليه فكان قدمنه سلته التي جعل لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الغرماء كلها أو أعطاهم العوض منها والعرض لا يكون إلا بالمات والسلمة أن تمت قضي ههنا قضاء محالاً أذ جعل العوض من شيء قائم ثم زاد أن قضى بأن أعطاه ما لا يسلم له لأن الغرماء أنما زادوا خلوها من ماله وكانوا أسوة وسلته وكانت منفرد دونهم من المولى فجعله يعطى على أن يأخذ فضل السلفة في غرماء غرماء أو تخرون رجوعاً عليه في تلك السلفة . فإن قال قائل إنما أخذ ذلك من غير مولى بعه . قيل فإذا كان تطوعه في سلم جلته في ماله تطوع على عوض السلفة والمتطوع من لا يأخذ عوضاً ما زلت أن جعلته السلفاً لا يجوز وغرراً لا يفعل (قال النبي صلى الله عليه وسلم) وإذا باع الرجل من الرجل بخلافه غراً أو لمع قدر استثناءه السلفاً وقضيه المشتري با كل الثمن أنفلس المشتري كان البائع أن يأخذ ما طه لاه عن ماله ويكون أسوة الغرماء في حصة الثمن الذي وقع عليه البيع فأنتم كلكه المشتري من أصل الثمن يقسم الثمن على الحائط والتميز نظر كمية الثمن من أصل البيع فإن كان الربع أخذ الحائط بحصته وثلثه ثلثاً ربع الثمن ورجع بقية الثمن وهو الربع وانما بقية وقضيه لا يوم أهله لأن إذا كانت في ماله وقضيه سائلاً أو السلف بجمله ثم أصابته ما يجزى بحصته من أصل ثمنها أصابته في ملكه بعد قبضه ولو كان بابه الحائط والتميز فاضل من أصل المشتري والثمن الرب أو قرض قائم أو برز لا دعي الأخرى كان له أن يأخذ والفضل لاه عن ماله وأن زاد ما يبيع به الجارية الصغيرة فبأخذها كبيعها زائدة ولو لا بعضه وأدرك بعضه زاد أبعته أخذ المدرك وتبعه بحصة ما باع من الثمن يوم باعه أبيع الغرماء (قال الشافعي) وهكذا الوابع وباضفار أو نوى قد خرج أو زرع قد خرج أو لم يخرج جمع أرض فأفلس وذلك كما زاد المدرك أخذ الأرض وجميع ما باعه زاد المدرك أو أضاف رجوع بحصته من الثمن يوم وقع البيع أو يكون له المشتري من جارية أو عبداً بغير ما مضى وأمرض شفا في دينه أو أعتقه ورجع بدينه إلى المشتري يسع ولو كان العبد وأمرض وقد شافى أو سقى بغير ما مضى أو كان له حصصاً كبيراً لا يبيع ماله ولا يدفعه منه لأن المستدين وكذلك أخذ ما باعه أو أخذ ما باعه أو أخذ ما باعه من المشتري الذي أئتمكه أو هو به مالا أخذ البائع العبد أو أخذ الغرماء مال العبد وليس بالبائع لانهما زرع ومال من مال المشتري أنملكه البائع ولو كان العبد لم يسع به ماله واستثناء المشتري فأنتم تلك المشتري ماله أو هلك في يد العبد فسواء

ويرجع البائع بالعبد فأخذهم دون الغرامو بقيمة المال من البيع بحاصه الغراماء ولو باعها سائلا لأمر
فيه فأنتم بفس المشتري فإن كان الثمر يوم ففس المشتري ماورا وأغري ماور رفساواو الثمر للمشتري ثم يقال الرب
الفضل ان شئت الففضل لك على أن تفر الثمر فيها الى الجداد وان شئت فذع الفضل وكن أسوة الغرامو وهكذا
لو باعها أسوة فولدت ثم ففس كانت له الامة ولم يكن له الولد ولو ففس والامة حاسل كانت له الامة واجل يسع
عليكها (١) كما ياله الامنة ولو كانت السلعة أسوة فولدت له أو لأب أو لأب فلان الففس الغريم ثم ففس الغريم
رجع بالام ولم يرجع بالأولاد لانهم ولدوا في ملك الغريم وانما نقضت البيع الاول بالافلاس الحادث واختيار
البيع نقضه لأن أصل البيع كان مفسوما من الأصل ولو كانت السلعة دارا فبئيت أو بقعة ففترست
ثم ففس الغريم يردت البائع بالدار كما كانت والبقعة كما كانت حين بيعها ولم أجعل له ان يادعها لئلا يتكن
في صفقة البيع وانما هي متى تميز من الأرض من مال المشتري ثم خيرة بين أن يعطى قيمة العارة والقراس
و يكون ذلك له أو يكون له ما كان من الأرض لابعار فيها وتكون العارة الحادثة بتابع الغرامو سواء بينهم
الآن بناء الغرامو والغريم أن يفعوا البناء والغرامو وضمنوا الرب الارض مانقص من الأرض القليل فيكون
ذلك لهم ولو كانت السلعة شيا متفرقا مثل عبيد أو بيل أو ثياب أو طعام ففس ملك المشتري بعضه ووجد
البائع بعضه كانت له البعض الذي وجد بصفته من الثمن ان كان تصفا من النصف وكان غير بيمان الغراماء
في النصف الباقي وهكذا ان كان أكثر وأقل قال واذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل لاه عين
ماله فالبعض عين ماله وهو أقل من الكل ومن ملك الكل ملك البعض الا أنه اذا ملك البعض نقص من
ملكه والنقص لا ينعمه الملك ولو باع بغيره من رجل أرضا فترسها ثم ففس الترم فابعد الأرض أن
ياخذ الأرض بقيمة الثمن والقراس وأبى الغريم والغراماء أن يفعوا القراس وسجلوا الأرض اليهم لم يكن
رب الأرض الا الثمن الذي باع به الأرض بحاصه الغراماء ولو باعها على غير ثم ففس ثم ففس كان رب
الأرض يخلص ان شاء أن ياخذ أرضه ويبقى الثمر فيها الى الجداد اذا أراد الغريم والغراماء أن يفعوا فيها الى
الجداد ففعل في وليس للغريم منه وان أراد أن يدعها أو يضرب مع الغراماء بما كان له فعل وكذا لو باعها
أرضا بغيره فزعهما ثم ففس كان مثل الحائط يبعه ثم يفر الفضل فان أراد ب الأرض أو ب الفضل ان يقبلها
وبقى فيها الزرع الى الحصاد والتجار الى الجداد ثم عطف الفضل قبل ذلك بأى وجه ما عطف بفعل الاديين
أو بأمر من السماء أو ما نسل ففترق الأرض وأبطلها ففصان ذلك من ربه الذي قبلها لامن الففس لانه
عند ما قبلها صار ملكا لها ان أراد أن يبيع باع وان أراد أن يهب وهب فان قيل ومن أين يجوز أن ملك
المرشدا لآبته ججع ملكه فيه لان هذا ملكه الذي جعلته لأخذه ملكا تاما لا يحول بينه وبين جوار
الفضل والجبر يدرك ما أضمر بمر الففس ويحول بينه وبين أن يحدث في الأرض بمر أو شيا بغير فضل بزرع
الففس قيل له لا تقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الأرض بمر أو شيا بغير فضل بزرع
فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ملك المتاع والفضل وملك البائع الثمر الى الجداد قال ولو سلم رب الأرض
الأرض للففس فقال الغراماء الحصد الزرع وبه ففعلوا وعطسنا ثم وقال الففس لست أقبل وأما أدع الى أن
يحدث ذلك أننى الى الزرع لا يحتاج الى الماء ولا المؤنة كان القول قول الغراماء أن يبيع لهم ولو كان
يحتاج الى السقي والملاص ففطرق رجل للغريم بالاتفاق عليه فأنزع نفسه ذلك وأسلمها الى ربي الاتفاق
عليه وادحق ظن أن ذلك ان سلم سكتي لم يكن للغريم الغريم ان شاء الزرع الى الحصاد وكان للغراماء بعه واذ جعل له
رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل لاه عين ماله فالبعض عين ماله وهو أقل من الكل ومن ملك الكل ملك
البعض الا أنه اذا ملك البعض نقص من ملكه والنقص لا ينعمه الملك قال ولو كانت السلعة عبد فاخذ نصف

فقال ضمن وان شرط
أن يربطها في كسبه
فأمسكها بيه ففعلت
لم يضمن وبده أحرز وإذا
هناك وعند ودبعة
بعضها ففهم لربها وان
كانت بغير عنها مثل
ذئب سيرا أو ما لا يعرف
بعضه حاصر برب الودبعة
الغراماء ولو ادعى رجلان
الودبعة مثل عبد أو
بغير فقال هي لأحدنا
ولأدري أبى أو قيل
لهم اهل تدعى شيئا
غير هذا بعه فان قال
لا أخلف السوءع بالله
ما ندري أبى ما هوس
ووقع ذلك لهما جمعا
حتى يصطالحا فبه أو
يقسم أحدهما بينة
وأبى ما حلف مع
تقول صاحبه كان له
(١) قره عليكها لا
عليك به الامة هكذا في
التنصيح ان يدينه أو ليل
الصواب عليكها عا عا
به الامة كما هو واضح
كسبه صحيحه

ختم ثم أفلس الغريم كان له نصف العبد بشرى بكاه للغريم وبيع النصف الذي كان للغريم لغريمه دونه على
 المثال الذي ذكرته ولا يردهما أخذنا لاه مستوفى لما أخذه ولو عبت أنه برد شيئا ما أخذ جعلته له لو أخذ
 الثمن كله أن يردوا يأخذ بجلته ومن قال هذا فهذا خلاف السنة والقاس عليها ولو كانا عدينا أو تو بين
 فباعها بعشرين فقبض عشرة وبقى من ثمنها عشرة كان شرى بكاهما بالنصف يكون نصفهما له والنصف
 للغريم يباع في دينه ولو كانت المسئلة بما لها فاقضى نصف الثمن وهما نصف المبيع وبقى أحدا ثوبين
 أو أحد العبدين وبقتهما سواء كان أحق به من الغريم من قبل أنه عين ماله عند عدمه والذي قبض من الثمن
 انما هو بدل فكما كان ولو كانا اثنين أخذنا ثم أخذ بعض البديل وبقى بعض السلعة كان ذلك كقباهما معا
 فان ذهب ذاهب إلى أن يقول البديل منهما معا فقد أخذ نصف ثمن ذاهب نصف ثمن ذاهل من شيء بين ما قلت
 غير ما ذكرت قيل نعم أن يكونا جميعا ثمن ذاهل ثمن ذاهل في القيمة فيباعان صفقة واحدة ويقضان
 ويقض البائع من ثمنهما بحسن وهما لك أحد الثوبين ويجوز بالآخر عينا فورد بالنصف الباقي ولا يرد شيئا
 أخذوا يكون ما أخذ من الهالك منهما ولو لم يكونا معا وكانا هاتين فخذ تسعين وفات أحدهما كان الآخر
 رهنا بالعشرة الباقية وكذلك يكون لو كانا اثنين ولا يعرض الثمن علم بما ولكنه يجعل الكل في كاهلها الباقي
 في كلهما أو كما يكون ذلك في الرهن أو كما لو أعيد رهنا بمائة فأدى تسعين أو كما لو أعيد رهنا بعشرة لا يخرج من ثمنه
 أحد من الرهن ولا شيء منه حتى يستوفى آخره فلما كان البيع في دلاله حكم التي صلى الله عليه وسلم
 موقوفان أخذت من الأربع بعه فأخذ فكان كالمزني فبته وبقى أكثر من حال المزني في معنى السنة (قال الشافعي)
 لا يباع عليه ما يباع الرهن فستوفى حقه وورث فضل الثمن على مالكه فكان في معنى السنة (قال الشافعي)
 في الشرى بكن يفسد أحدهما لا يلزم الشرى بل الآخر الذي يفسد إن شاء الله فإنه أوهما معا
 فيكون كدين إذا أنه بذنه بالشرى كانت وشركة المفوضة باطلة لا شركة الواحدة

قال الله تبارك وتعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مطلق التقى ظلم
 فلم يجعل على ذي دين مبدلا في العسرة حتى تكون الميسرة ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حمله ظلمنا
 إلا بالتقوى فإذا كان معسر فهو ليس من عليه سبيل إلا أن يوسر وإذا لم يكن عليه سبيل فلا سبيل على إجارته
 لأن إجارته على دينه وإذا لم يكن على دينه سبيل وانما السبيل على ماله لم يكن إلى استمهال سبيل وكذلك لا يجبس
 لأنه لا سبيل عليه في ماله هذه وإذا قام الغرماء على رجل فأرادوا أخذ جميع ماله ترك له من ماله قدر ما لا غناه
 به عنه وأقل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب وقد قيل إن كان أقسمه حسن أنفق عليه وعلى أهله كل
 يوم أقل ما يكفهم حتى يفرغ من قسم ماله وترك لهم نفقته يوم بقسم آخر ماله وأقل ما يكفيه من كسوته
 في شتاء كان ذلك أو صيف فإن كان له من الكسوة ما يبلغ ثوبا كثيرا بيع عليه وترك له ما وصفت لك من
 أقل ما يكفيه منها فإن كانت ثيابا كما يغتفر إلى مجاوزة القدر أشرى من ثمن أقل ما يكفيه مما يلبس أقصد من
 هرق على محل له ومن تزامم مؤنته في وقت ذلك شتاء كان أو صيفا أو مات فكن من ماله قبل الغرماء وحفر فيه
 وقبر وأقل ما يكفيه ثم أقسم فضل ماله وبيع عليه مسكنه وخادمه لأن من له الخدم بدأ وقد قيل المسكن قال
 وأذنبت عليه جناية قبل التفليس فلم يأخذ أرشها إلا بعد التفليس فالغرماء أحق بحماهم إذ قبضها
 لأنها مال من ماله لأنهم بعثوه ولو بعث بعد التفليس هبة لم يكن عليه أن يقبلها أو قبلها كانت لغريمه
 دونه وذلك كل ما أعلمه أحد من الأئمة من متفقوا به فليس عليه قبوله ولا يدخل ماله شيء إلا بقبوله إلا
 البراءة له لو ورث كان مالكا ولو كان يدين له دفع المبرات وكان لغريمه أن يأخذ من يده ولو جنت عليه جناية عدا
 فكان له الخيارات أن أخذ الأرض أو القصاص كان له أن يقتصص ولم يكن عليه أن يأخذ المال لأنه لا يكون مال الكا

(مختصر من كتاب
 قسم الشيء وقسم
 الغنائم)

(قال الشافعي) رحمه
 الله أصل ما يقسم به
 الولاية من جمل المال
 ثلاثة وجوه أحدها
 ما أخذ من مال مسلم فظهرها
 له فذلك لاهل الصدقات
 لا لاهل النية والوجهان
 الآخران ما أخذ من مال
 مشرك كالأهاليين
 في كتاب الله تعالى
 وستة رسوله صلى الله
 عليه وسلم فظهرها فآخذها
 الغنبة قال تبارك
 وتعالى واعلموا أن ما غنمتم
 من شيء فإن لله خمسة
 والرسول الأية والوجه
 الثاني هو الشيء قال
 الله تعالى ما أفاء الله على
 رسوله من أهل القرى
 الآية (قال الشافعي)
 رحمه الله الغنمة والاقية
 يجزئان في أن قسم معا
 الخمس من جميعهما إن
 ساء الله تعالى له في
 الأثنين معاصوا ثم
 تفسر في الأحكام

أوصفني صباغ بآخرة فاختار صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه أخذه فان زاد على القصار فيه خمسة دراهم وكانت
اجارته فيه درهما أخذ الدرهم وكان شر بكاها في الثوب لصاحب الثوب وكان صاحب الثوب أحق به من
الغرماء وكانت الاربعة الدراهم فاشترى بها القصار وصاحب الثوب وإن كان عمله زاد في الثوب
درهما واجارته خمسة دراهم كان شر بكاها لصاحب الثوب بالدرهم وضرب مع الغرماء في مال الغلس بأربعة
دراهم ولو كانت تزيد في الثوب خمسة دراهم والاجارته درهم أعطينا القصار درهما يكون به شر بكاها
لثوب والغرماء أربعة يكونون به في الثوب شركاء فان قال قائل كيف جعلته أحق باجارته من الغرماء في
الثوب فاجعلته أحق بها اذا كانت زائدة في الثوب فضعها لصاحب الثوب لم يكن للغرماء أن يأخذوا
ما زاد على هذا في الثوب دونه لانه عين ماله فان قالوا يا مالها اذا كانت أزديع من اجارته لم تدفعها اليه كاهما
واذا كانت أنقص من اجارته لم تقسمه به عليهما كاجعلها في البيوع فلما انتهت ليست بعين بيع يقع
فاجعلها هكذا وانما كانت اجارته من الاجارات لم تفرم للغرماء فلما وجدت تلك الاية زائدة جعلته
أحق بها لانها من اجارته كالرهن له الا ترى انه لو كان له رهن يسوي عشرة بدرهم أعطته منها درهما
والغرماء تسعة ولو كان رهن يسوي درهما بعشر بدرهم أعطته منها درهما وجعلته بحاص الغرماء تسعة
فان قال قائل فماله يكون في هذا الموضع أولى بالرهن منه بالبيع قلت كذلك ترعمن أنت في الثوب يخطئه الرجل
أو يغشاه أن يحسبه عن صاحب حتى يعطيه أجره كما يكون له أن يحسبه في الرهن حتى يعطيه ماله لان
له فيه عملا فاشاء ان يملكه البعني بوفيه العمل فان قال قائل فاما تقول أنت قلت لا تجعل له حسيبه
ولما لمحب الثوب أخذه وأمر ببيع الثوب فأعطى كل واحد منهما حقه اذا أفلس فان أفلس صاحب
الثوب كان الخياط أحق بما زاد على في الثوب فان كانت اجارته أكثر مما زاد على في الثوب أخذ ما زاد
على في الثوب لانه عين ماله وكانت بقية الاجارة تدفع الى الغرماء بحاص به الغرماء وان لم يقبل وسد على
له ثوب فلم يرض صاحب الثوب بكونه في الخياط أخذ ماله منها حتى يقضى بينهما ما وصفت
أو يباع عليه الثوب فعطى الخياط اجارته من ثمنه وبه أقول والقول الثاني أنه غريم في اجارته لان ما عمل
في الثوب ليس بعين ولا شيء من ماله زائد في الثوب انما هو أثر في الثوب وهذا يوجهه قال واذا استأجر
الرجل احرار في حانوت أو زرع أو شجر باجارته معلومة ليست مما استأجره عليه اما عكيلة طعام مضمون واما
بذهب أو ورق أو استأجر حانوتا ببيع فيه زرا أو استأجر رجلا له عبدا أو رعى له غنما أو يروض له بعير
أفلسه الاجارة أسوة الغرماء من قبل أنه ليس لواحد من هؤلاء الاجراء شيء من ماله مختلط بهذا الزاد فيه
كزيادة الصبغ والقصار في الثوب وهو من مال الصباغ وزيادة الخياط في الثوب من مال الخياط وعلمه وكل
شيء من هذا غير ما استأجر عليه وغير شيء فاما في استأجر عليه الا ترى ان بقية الثوب غير مبيع وفيه
مصبوغا وقتنه يخطئ وغيره مقصور وقتنه يخطئ ومقصور امره وقتنه يخطئ فبالعامل فيه وليس في الثياب
التي في الحانوت والتي في الماشية التي تربي ولا في العبد الذي يعلمه شيء فاما من صنعته غيره فعطى ذلك صنعته أو
ماله وانما هو غريم من الغرماء ولا ترى انه لو تولى الزرع كان الزرع والماء والارض من مال المستأجر وكانت
صنعتة فيه انما هي القاد في الارض ليست بشيء زائد فيه والزيادة فيه بعد شيء من قدر الله عز وجل ومن مال
المستأجر لا صنعت فيها الا لاجير أو لا ترى أن الزرع لو هلك كانت اجارته والثوب لو هلك في يديه لم يكن له
اجارته لانه لم يسلم عمله اليه من استأجر ولو تكادى رجل من رجل أرضا واشترى من آخرها ثم زرع في الارض
بذره ثم فليس الغرماء بعد الحصاد لكن رب الارض ورب الماشية ليس بغيره لغيره وليس باحق بما يجزى من
الارض ولا ماله وذلك انه ليس له ما فيه من مال الحب الذي يعمان مال الغرماء لان مالههما فان قال
قال فقد نفعنا بما عدا في أرض هذا قلنا عين المال للغرماء لانها والماء مستهلك في الارض والزرع

عليه وسلم خاصة دون
المسلمين فكان ينفق
منها على أهله نفقة سنة
فما فضل جعله في
الكرع والسلاح عدة
في سبيل الله ثم توفي
عليه وسلم فويلها أبو بكر
عجل ما ويلها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ثم ويلها عمر عجل ما ويلها
به رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبو بكر
فولست كاهما على أن
تعلمها بغير ذلك فان
عجزت عما فادفعها
الى أكفيتها (حال
النافي) وفي ذلك دلالة
على أن عمر رضي الله
عنه حكى أن أبا بكر
هو أمضا ما بقي من
هذا الاموال التي
كانت بيد رسول الله صلى
الله عليه وسلم لما رأيا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعمل به فيها وأنه لم
يكن لهما ما يورثه
عليه من القى ماله
صلى الله عليه وسلم
وأهلهما أسوة المسلمين

عن موجوده والارض غير موجوده في الزرع وصيرفه فيها ليس بكنيته منها فبه قطع عليه من ماله ولو عني رجل
فقال اجعلهما أحق بالطعام من الغرامد دخل عليه أنه أعطاهما غير من الماله ثم أعطاهما معا على أن
قال قائل قال الحال فسه فثلاث زعم أن صاحب الزرع وصاحب الارض وصاحب الميه كذا فكلم بعض
صاحب الارض وصاحب الماء وصاحب الطعام فان زعم أنه لهما حتى يستوفيا حقهما فقد اطل بعض
الغرام من مال الزارع وهو لا يكون أحق بذلك من الغرام الا بعد ما يفسد القمح فان قيل نعم فليس وعنده
حظته ليست فيها أرض ولا ماء ولوا فليس والزرع يظل في أرضه كان لصاحب الارض أن يحاص الغرام
بقدر ما أخامت الارض في بدى الزارع الى أن أفلس ثم يقال للفلس وغرامه ليس للوا لانه من استمتعوا
بأرضه وله أن يفسخ الاجاره الآن الآن تطوعوا فاندفعوا لاجاره مثل الارض الى أن يحصد الزرع فان
لم تفعلوا فافعلوا عنه الزرع الآن يتلوع بتركه لكم وذلك لتجعل التفتيش فسما البسيع وسما الاجاره
ففي فسخنا الاجاره كان صاحب الارض أحق بها الآن يعطى اجاره مثلها لان الزارع كان غير متعهد قال
ولو باع رجل من رجل عبد افترقه ثم فليس كان المرثين أحق به من الغرام يباع به منه بقدر حقه فان بقي
من العبد بقية كان البائع أحق بها فان قال قائل فاذا جعلت هذا في الزرع فكيف تجعله في القصاره
والغسله كالزهر ففعله أحق به من رب الثوب قبل له لا فترها فان قال قائل وان يترقا فلنا القصاره
والغسله شئ يزده القصار والغسل في الثوب فاذا أعطينا اجارته والوا ياد في الثوب فقد أوفينا ماله بعينه
فلا نعطيه أن كرمته في الثوب ويجعل ما بقي من ماله في مال غيره قال وهلاك الثوب عند القصار وانما
لم يجعل له على المستاجر شيئا من أنه انما هو ياد في الثوب فبأنه ياد في الثوب فبأنه ياد في الثوب فبأنه ياد في الثوب
لهذا ليس ياد في العبد ولكنه انما ياد في شئ في رقبته بنسبه فان مات العبد كان ذلك في ذمة مولاه
الراهن لا يطل بعت العبد كاتطل الاجاره به لاد الثوب فان قال فقد يجتمعان في موضع ويترقان في
آخر قبل نعم ففهم بجمع ما حث اجتماع وتفريق بينهما حيث اختلفا الا ترى أنه اذا رهن العبد فجعل المرثين
أحق به حتى يستوفى حقه من البائع والغرام فقد حكمنا له في بعض حكم البيع ولومات العبد ردنا
المرثين بحقه ولو كان هذا حكم البيع بكاله لمرثي الرهن بشئ فانما جعنا بينه وبين البيع حيث اشتبه
وفرقي بينهما حيث اختلفا ولو استأجر رجل أرضا فقبض صاحب الارض اجارته كلها وبقي الزرع فيها
لا يستحق عن السقي والقصاص عليه وفلس الزارع وهو الرجل قبل لمرثاه ان تطوعت بأن تنفقوا على الزرع
الى أن يبلغ ثم تبعوه وتأخذوا نفقتكم مع مالكم فذلك لكم ولا يكون ذلك لكم الا بان رضاهم بالزرع
المفلس فان لم يرضه فستأن أن تطوعوا بالصام عليه والنفقة ولا ترجعوا بشئ فعلتم وان لم تشاؤوا وشتتم فيسوق
بمحاله تلك لا تجبر على أن تنفقوا على مال الزيدون قال وهكذا لو كان عبد فرض بيع من بضاعه وان
قلنا نعم قال واذا اشترى الرجل من الرجل عبدا أو دارا أو ثوبا أو شيئا ما كان بيعه من بضاعته حتى
فلس البائع فالشترى أحق به بما يباع به ذلك ولازم له كره أو كره الغرام ولو اشترى منه شيئا موصوفا من
ضرب السلف من رقيق موصوفين أو ابل موصوفه أو طعام وغيره من بيع الصفه ودفع اليه الثمن كان أسوة
الغرام فبما له عليه ولو كان الثمن لبعض (١) ما اشترى من هذا عبدا بعينه أو دارا بعينها أو شيئا بعينه بطعام
موصوفا الى أجل أو غيره كان البائع للدار المشتري بها الطعام أحق بداره لانه باع متشترى بخارج
من بيعه وكذلك لو سقي في الطعام ففسته مصوغه معروفة أو ذها أو ثوبا أو راعيا ثم افسدها فاعلمه بقرها
الغرام أو البائع كان أحق بها فان كانت مما لا يعرف أو استهلك فهو أسوة الغرام واذا اشترى الرجل
من الرجل الدار ثم فليس للمكرى فالكراء ثابت الى مدته ثبوت البيع مات المفلس أو عاش وهكذا قال
بعض أهلنا حيث أنى الكراء وزعم في التراء أنه اذا مات فاعلمها أسوة الغرام وقد فسخنا فاعلمه واحد من
الناس في الكراء ففسته اذا مات المكرى أو المكرى لان ملك الدار قد تحول لغير المكرى والمنفعة قد

وكذلك سيرتها وسيرة
من بعدهما وقدمتى
من كان ينسحق عليه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم أعلم أحدا
من أهل العلم قال ان
ذلك لو رثتهم ولا نألف
في أن يجعل تلك
التفقات حيث كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يجعل ففسول
غلات تلك الاسوال
فبما فيه صلاح الاسلام
وأهله قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا تقسم ورفتي دينار
ما تركت بعد نفقة ألى
ومؤنة تامل فهو صدقة
قال فصار في أيدي
المسلمين من قبل ربح
عليه نفسه حيث قسمه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأربعة أخماسه
على ملبأينه وكذلك
ما أخذ من شرك
جزية وصلح عن أرضهم
أو أخذ من أموالهم اذا
اختلوا في بلاد المسلمين
أومات منهم ميت
لاوارثه أو ما أشبهه
(١) قوله ولو كان الثمن
بعض ما اشترى الخ
كذا بالاصل وتامل اه
مصححه

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يخرج من رأس

وإذا أفلس الغريم بحال القوم قد عرفه الغريم كله وعرف كل واحد من القرماء الكل واحد منهم فندفع الى غرمائه ما كان له قبل أو أكثره فان كانوا اثناعوام ادفع اليهم من ماله بحالهم عليه أو يرويه بحالهم عليه حين قبضوا منه فهو يرى مبلغ ذلك من حقوقهم ما يبلغ قليلا كان أو كثيرا ولكل واحد منهم من ذلك المال بقدر ماله على الغريم فليصاحب المائتين سمان وأصاحب المائة ستم وان كان دفعه اليهم لم يسبأ ويعوم ولم يبرهه وبقى عليه ما لا يبلغه من ماله فهذا الاسبوع لهم ولا رهن فان لم يكن يسع فباعد غرماء آخرون دخلوا معهم فيه وكذلك لو كان اثناعوام دفعه اليهم والمال ماله بحاله الا أنهم ضامنون له بقبولهم اياه على الاستقائه فان لم يفت استوف فيه البيع ودخل من حديث من غرمائه معهم فيه وان كان يسع فالمفلس بالتأخير بين أن يكون له جميع ما يسع به بقبضونه ومن حديث من غرمائه ما دخل عليهم فيه أو يفتهم فيه المال ان كان فالتباضعهم من دينه وما كان فالتباضعهم فليبيع مردود فيه الا أن يكون وكلهم يبعه فيوزع عليه البيع كما يجوز على من وكل يسع وكسبه واذا يسع مال المفلس لغرماء أقاموا عليه دينه ثم أقاد بعد ما لا واسد حدثت دينا فقام عليه أهل الدين الا بخروا أهل الدين القاضى لزمه يشرب فيه كل واحد منهم بقدر ماله عليه وهكذا لو جرح عليه القاضى ثم باع ماله وقضى غرماء ثم أقاد ما لا وادان دينا كان الاولون والا آخرون من غرمائه سواء في ماله وليس يجوز عليه بعد الجرح الاول ويسع المال لانه لم يجز عليه لسفه انما جرح وقتل يسع ماله فاذا مضى فهو على غير الجرح قال ولو كانت المسئلة بحالها وحضره غرماء كانوا غسدا دينا أو قبل قبله الاول أدخلنا القرماء الذين دينا أو قبل قبله الاول في ماله الاول على الغرماء الذين اقتسموا ماله بقدر ما لكل واحد عليه ثم أدخلناه أولئك الذين كانوا والاخرين المتدخل هؤلاء عليهم والغرماء الاخرين معافي المال المسجدة التي فليست اياه الثانية بقدر ما بقي لا وذلك وما هؤلاء عليه سواء واذا باع الرجل الرجل السلعة وقبضها المشتري على أنها بالخيار فلا تافلس البائع أو المشتري أو هيا قبل الثلاث فذلك كله سواء ولهما اجازة البيع وردده ولاهما شأنا رده وانما عمت أن لهما اجازة البيع لانه ليس يسع حادث الا ترى أنهم لم يردوه كل ما في البيع وردوا اجازة حتى تغضى الثلاث بماز ولو لم يتفقوا ولم يردوا واحد منهم ما حتى تغضى الثلاث كان البيع لازما كالبيع بالخيار قال وقد وجد من ماله عند مفلس كان أحق به ان شاء وسواء كان مفلسا فتركه أو أراد الغرماء أخذه أو غير مفلس لانه لا يمكنه الا أن يشاء فلا جبره على ملك ما لا يشاء الا الميراث فانه لو ورث شأ فمرد لم يكن له وكان الغرماء أخذوا كما يأخذون سائر ماله ولكل واحد منهم الاجازة البيع ورد في أيام الخيار أحب ذلك الغرماء وأكرهوا لان البيع وقع على عين فيها خيار قال ولو أسلف رجل في طعام أو غيره نصفه فجعلت وفلس فأراد أخذه دون النصف لم يكن له اذا لم يرض ذلك الغرماء لانه باخذنا لم يشتر قال ولو أعطى خيرا ماسلفا على فان كان من غير جنس ماسلف عليه لم يكن عليه أخذه وان أراد ذلك الغرماء لان الفضل هبة وليس عليه ان يهب ولهم أن يأخذوا عليه الغريم ما عليه بعينه وان كان من جنس ماسلف عليه لزمه أخذه اذا رضى ذلك الغرماء وان كره لانه لا ضرر عليه في ان يادة وذلك في العيد وغيره مما لا تكون الزيادة بخلافه غير الزيادة بخلافه الا على الزيادة يسلم له التمس

الغنية قبل الجنس شيء غير الساب للقاتل قال أو قتادة رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين قال فلما التقينا كانت للسجين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علل رجلا من المسلمين قال فاستدرك حتى أتته من ورائه ففترسته على جبل عاتقه ضربة فأقبل على نفسي ضمة وجئت منهم راجع الموت ثم أدركه الموت فارتضى فليقت عمر فقال ما بال الناس قلب أمراهم ثم ان الناس رجوعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيله عليه دينه فله سلبه فمقت فقتل من ينهدل ثم جلست يقول أو قبل ثلاث مرات فقال صلى الله عليه وسلم ما بال يا أبا قتادة فالتصمت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله

باب كيف ما يبلغ من مال المفلس

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي للهاكم اذا أمر بالبيع على المفلس أن يجعل استبايع عليه ويأمر المفلس بمحضور البيع أو التوكيل بحضوره ان شاء وأمر بذلك من حضر من الغرماء فان ترك

ذلك المبيع عليه والمبيع له أو بيعهم باع الامين وما يباع من مال ذي الدين ضمان أحدهما ضرهون قبل أن يقام عليه والآخر غير ضرهون فإذا باع المرهون من ماله دفع عنه إلى المرتهن ساعة يبيعه إذا كان قد أثبت رهنه عند الحاكم وحلف على ثبوت حقه فإن فضل عن رهنه شيء وقته وجيع ما يباع مما ليس برهن حتى يجمع ماله وغرماء يفرق عليهم قال وإذا باع رجل رهنه فبخر عن مبلغ حقه دفع اليه ما نض من ثمن رهنه وكان في باقي من حقه أسوة الغرماء ولو كان ذوالدين رهن غره رهنه فأنفق بقضه المرتهن حتى قام عليه الغرماء كان الرهن مفسوخا وكان الغرماء أسوة وكذلك لو رهنه رهنه وقضه ثم دفعه صاحب الحق أو رهنه رهنه فأسد أو وجه من الوجوه لم يكن رهنه وكان فيه أسوة الغرماء ولو رهنه رجلين معا كانا كل رجل الواحد ولو رهنه رجلا فقبضه ثم رهنه آخر بعد فاعطى الأول جيع حقه وبقيت من ثمن الرهن بقية لم يكن لا تخريفها إلا ما سائر الغرماء لا لا يجوز له أن يرهن الآخر شيئا قدره فصار غير جائز الا رهنه قال ولو رهن رجل رهنه فأنفق بقضه المرتهن وأفلس الرجل الراهن فأنفق بقضه ويكفر رهنه فأنفق بقضه فهو مال من مال الغلس ليس أحد من غرمائه أحق به من أحد هم فيه معا أسوة قال ولا يجوز رهن الترفي رؤس النخل ولا الزرع فأما لانه لا يقبض ولا يعرف ويجوز بعد ما يجتهد في قبض

(باب ما جاء فيما يبيع مما يباع من مال صاحب الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا ينبغي الساكن أن يبيع من ماله الفري حتى يحضروه ويحضر من حضر من غرمائه فبإسألهم فيقول أنتم أوعا من أضع عن ما بعت على غيركم لكم حتى أفرقه عليكم وعلى غيركم كان له حتى معكم فإن أجمعوا على نقضه لم يعد وإن أجمعوا على غير نقضه لم يقضه لأن عليه أن لا يولي الأمانة لأن ذلك مال الرهن حتى يقضى عليه ولو فضل منه فضل كان له ولو كان فيه نقص كان عليه وله بطر لعمه دين الغريم بعض من يرضى بهذا الموضوع على يديه وأن تفرقوا فادعوا إلى نقض شهما قال وكذلك أكثر إذا قبلوا ولم يكن منهم أحد يطلب على ذلك جعلا وأن طلبوا جعلا جعلا إلى واحد لكون أقل في الجعل وكان عليه أن يختار خيرهم لهم وفائت أن كان معهم ويقول للغرماء احضروه فأحصوا أو وكوا من شئهم ويقول ذلك الذي عليه الدين ويطلب أن يكون الموضوع على يديه المال ضامنا بأن يسلفه سلفا حالا فإن فعل لم يجز له أو مائة وهو يجد السبل إلى أن يكون مضموما وأن وجد نقمة مليا بضمه ووجدا وثقته لا يضمنه دفعه إلى الذي ضمنه وإن لم يدعوا إلى أحد أو دعوا إلى غير نقمة اختار لهم قال وأحب إلى قفين وفي هذا أن يرضق من بيت المال فإن لم يكن له يجعل له شأ حتى يشارطوهم فإن يرضقوا الجهد لهم ولم يعطه شيئا وهو يرضق ثقتهم قبل أقل منه وهكذا يقول لهم فمن يبيع على ما يباع عليه عن يرضق أحدان كالمنه ما ما أو نفعه إلى موضع يسوق وكل ما فيه صلاح المبيع أن جاور المال أو هم عن يرضق ذلك لم يدخل عليهم غيرهم وإن لم يأتوا الاستأجار عليه من يكفيه بأقل ما يجد وإذا بيع مال الغلس لغير بعينه أو غرماء بغيرهم فسواءهم ومن شئت معهم حافلة قبل أن يقسم المال ولا ينبغي أن يدفع من ماله شيئا إلى من اشتراه إلا بعد أن يقبض منه الثمن وإن وقع على يد عدل أو يدى البائع حتى يأتي المشتري الثمن فهلك فن مال الغلس لا يضمنه المشتري حتى يقبضه فإن قبضه المشتري مكانه ولم يعل البائع ثم هرب أو أسهك فأنفس فذلك من مال الغلس لأن مال أهل الدين وكذلك أن قبض العدل عن ما اشترى أو بعهده فأنفسه إلى الغرماء حتى هلك فن مال الغلس لا يكون من مال الغرماء حتى يقبضوه والعهد فيما يباع على الغلس لأنه يبيع له ملكه في حق إرضه فهو يبيع له وعليه وأحق الناس بأن تكون العهدة عليه مالا المال المبيع ولا يضمن القاضي ولا أمينه شأ ولا عهدة عليهم ولا على واحد منهم وإن بيع لغير من مال الغلس شيء ثم استحق رجوعه في مال الغلس

وسلب ذلك القليل
عندى فأرضه منه
فقال أبو بكر رضي الله
عنه لا والله أنه لا يمد
إلى أسد من أسد الله
تعالى يقاتل عن الله
وعن رسوله فيعطيك
معه ففعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم
صدق فأعطاه إياه
فأعطاه بعت الدرع
واعتبه مخرفا في بني
سلة فله لأول مال
تأثله في الاسلام
وروي أن شبرين علقمة
قال بارز رجل باع
القادسية فبلغ سله
أثنى عشر ألفا فظن فيه
سعد (قال الشافعي)
رحمته فأنى لا أشك
فيه أن يعطى السلب
من قتل مشركا مقبلا
مقتلا من أي جهة
قله بارز أو غيره بارز
وقد أعطى النبي صلى الله
عليه وسلم سلبا مرحب
من قتله بارز وأبو
قناة غدير بارز ولكن
المقتولين مقبلان
ولقتهما مقبلين

ثوب يكون عليه
وسلاحه ومنطقه
وفرسه ان كان واكبه
او مسكه وكل ما اخذ
من يده (قال الشافعي)
رجسه الله والنفل من
وجه آخر نفل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
من غنيمة قبل تجديعها
بغيرها وقال سعيد بن
السبكي كما يعطون
النفل من الجسد (قال
الشافعي) رجسه الله
نفلهم النبي صلى الله
عليه وسلم من جسده كما
كان يصنع بناتر ماله
فبما فيه صلاح المسلمين
وما سوى سبهم النبي

صلى الله عليه وسلم من
جميع الجسد لمن حمله
الله تعالى فينبغي للامام
ان يعتد اذا كسرت
العدو واشتدت شوكته
وقبل من بلزائه من
المسلمين فينقل منه
اتباعه رسول الله
صلى الله عليه وسلم
والألم يفعل وقدرى
في النقل في البداة
والرجعة التلثي

لازمه ويدخل من أقره في هذه الحال مع غرمائه الذين أقرهم قبل وقف ماله وقامت لهم البيعة ومن قال
هذا القول قال أحمله فبأنه على المريض يقر بحق زمة في مرضه فيدخل المقر له مع أهل الدين الذين أقرهم
في الحصة وكانت لهم بيعة فبأنه لا يحفل بالشاس ويدخله أنه لو أقر بشئ مما عرفه أنه لا جنح غصبه إياه
أو أودعه أو كان له وجه زمة الإقرار ومن قال هذا قاله في كل من وقف ماله وأجاز عليه ما أقر به بما في يده
وغير ذلك في حالة تلك كما يحسن في الحال قبلها يوه أقول والقول الثاني أنه أن أقر بحق زمة بوجه من الوجوه
في شئ في ذمته أو في شئ مما في يده جعل إقراره لازما له في مال إن حدث له بعده هذا وأحسن ما يحسنه
من قال هذا أن يقول وفي ماله هذا في حالة هذه لغرمائه كرهنه ماله لهم فيسبون فحطون حقوقهم فإن
أنه ليس بقباس على المريض بوقف ماله ولا على المحجور فيسقط إقراره بكل حال ويدخله أن الزمان لا يكون
لا يعرف ولا غرماء أعطاء غرماء ويدخله أن رجلا لو كان مشمردا على الفسق وكان صائغا أو غسالا
مفسدا في يدخل من مال وثواب من مال جعلت الثياب والحلي له حتى وفي غرماء محقوقهم ويدخل على
من قال هذا أن يزعم هذا في دلالة يوضع على يدها الجوارى من ألف ذنانير وهي مرفوعة بها التحق كبير
شئ يقتل يجعل الجوارى ويبعهن عليها ويدخل عليه أن يزعم أن الرجل عاكف يديه وإن لم يدعه
وليس ينبغي أن يقول هذا أحد فان ذهب رجل إلى أن يترك بعض هذا ترك الشاس واختلف قوله ثم لماله
بزومه لا يبيع عليه عبدا كراهة ابن فقال الغرماء أراد كسره لم يقبل قوله فيباع ماله وعليه غنيمته
ولا يصدق في قوله وهذا القول مدخول كثير الدخول والقول الأول قولنا وأسأل الله عز وجل التوفيق
والخيرة بوجهه (١)

(باب ما جاء في هبة النفس)

(قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا هب الرجل هبة لرجل على أن يبيعه فقبل الموهوبه وقبض ثم أنفلس
بعد الهبة فقبل أن يبيعه من أجاز الهبة على الثواب خيرا الموهوبه بين أن يبيعه أو يرد عليه هبته إن كانت
فاقية بعينها لم تنتقص ثم جعل الواهب الخيار في الثواب فإن أتابه فبها وأضعاف قيمتها لم يرض جعله أن

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها

وأحسن الرجل في الدين وفسله القاضي فباع في الحين واشترى وأعتق أو صدق بصدقة أو وهب هبة
فإن أحسنه كان يقول هذا كله جائزا ولا يباع شئ من ماله في الدين وليس بعد النقل شئ إلا ترى أن
الرجل قد قبض اليوم وبيع غد أم لا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شرائه ولا عتقه ولا هبته
ولا صدقته بعد النقل فليبع ماله وليقبضه الغرماء وقال أبو يوسف مثل قول ابن أبي ليلى ما خلا العتاقة
في الجسر وليس من قبيل التفليس ولا يجوز شيئا سوى العتاقة من ذلك إذا باع حتى يقضى دينه (قال الشافعي)
يجوز بيع الرجل جميع ما أحدث في ماله كان ذا دين أو غير ذي دين وذو فداء أو غير ذي فداء حتى يستعدي
عليه في الدين فإذا استعدي عليه ثبت عليه شئ أو فرمته بشئ انتهى القاضي أن يحجر عليه ماله ويقول
قد حجرت عليه حتى أقضى دينه وفسله ثم يحصى ماله بأمره بان يجتهد في السوم وأمره بان يسويه ثم
ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الجرحته وعاد
إلى أن يحوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين غيره وما أسماه من ماله في الحلة التي جرح فيها
عليه ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود

يرجع في هبته وتكون للفرما وان آله أقل من هبتها فرضي أجاز رشاده وان كره ذلك الغرماء (قال الشافعي) وفيه قول آخر أنه اذا وعت فالبه باطلة من قبل آله لم يرض أن يعطيه الا بالعوض فلما كان العوض يبيع ولا كانت الهبة باطلة كالأوباع بين غير معلوم كان البيع باطلا فهذا ملكه بعوض والعوض مجهول فكان البيع أشبه من قبل أن يبيع بعوض وهذا بعوض فلما كان مجهولا بطل (قال الشافعي) ولو فانت الهبة في بدى الموهوبه فخا آله فرضي به فأنزل وان لم يرض فله قيمته هبته ولو وهب رجل لرجل هبة لينبسه الموهوبه ثم أنفلس الواهب والهبة فأنهبعثها تن جعله على هبته أو شاب منها كان الثواب الى الواهب فان رضى بقليل وكره ذلك غرماء وماز علمهم وكذلك لو رضى ترك الثواب وقال لم أهبط الثواب وان لم يرض بعتها كان على هبته سواء نقصت الهبة أو زادت وفيها قول آخر ليس له أن يرجع فيها وان فانت عوت أو بيع أو عتق فلا شيء للواهب لانه ما ملكه اباهوا ولم يشترط عليه شيئا وإذا كان على هبته فانت فلا شيء له لأن الذي قد كان له قد فوات ولا يشترط له شيء بعينه كما يكون على شفعة فتنلف الشفعة فلا يكون له شيء

(باب حلول دين الميت والدين عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وله على الناس دين أو أجل فمضى الى أجلها انقضى بمرته ولو كانت الدين على الميت الى أجل فلم أعلم تخلفا حلفت عنه عن ثلث بانها حالة تخص بها الغرماء فان فضل فضل كان لاهل الميراث وصاها كان له (قال الشافعي) والله أعلم أن يكون من جهة من قال هذا القول مع متابعتهم عليه أن يقولوا لما كان غرماء الميت أحق بماله من حياته منه كأثره ما بعد وفاته من ورثته فلو تركت دينهم الى حلولها كما يدعيها في الحلية كنا متبعين الميت أن تبرأ نفسه ومنعنا الوارث أن يأخذ الفضل عن دين غريم أبيه ولعل من يجتهد أن يقولوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفس أرم من معلقة بدنه حتى يقضى عنه دينه (أخبرنا) إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدنه حتى يقضى عنه دينه (قال الشافعي) فلما كان كفته من رأس ماله دون غرمائه ونفسه معلقة بدنه وكان المال ملكا له أشبه أن يجعل قضاء دينه لأن نفسه معلقة بدنه وليجز أن يكون مال الميت زائلا عنه فلا يصح له أن يرضى ولا أن يورثه وذلك أنه لا يجوز أن يأخذ ورثته دون غرمائه ولو وقف الى قضاء دينه علق روحه بدنه وكان ماله معرضا أن يهلك فلا يؤدى عن نعمته ولا يكون لورثته فلم يكن فيه منزلة أولى من أن يجعل دينه ثم يعطى ما بقي ورثته

(باب ما حل من دين المفلس وما لم يحل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أنفلس الرجل وعليه دين أو أجل فقد ذهب غير واحد من المفتين عن حلفت عنه التي أن دينه التي الى أجل حاله حلول دين الميت وهذا قول ترجحه من أن ماله وقف وقب مال الميت وحل دينه وبين أن يقضى من شاء وكذلك يصرحون من يبيع ما أقرب له حل كما يصنعون ذلك بالرض يسخرها من أقره بئى مع غرمائه وكذلك يصرحون من يبيع ما أقرب له حل كما يصنعون ذلك بالرض بقر يعموت وقد جعل على بيع حل دينه ويؤخر الدين دينهم متأخرة لأنه غير ميت فأنه قد علق والميت لا علق والله تعالى أعلم قال وما كان للميت من دين على الناس فهو الى أجله لا يحل ماله بوجه ولا يتغلبه

واحدة والرابع في
الآخرى وروى ابن عمر أنه
نقل نصف السدس
وهذا يدل على أنه ليس
للتقل حد لا يجاوز
الامام ولكن على
الاجتهاد

(باب نفريق القسم)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ما حل بما غنم
من أهل دار الحرب من
شيء قل أو كثر من دار
أو أرض أو غنم ذلك
قسم الا الرجال البالغين
فلا مام فبهم مختار بين
أن يقتل أو يقتل أو
يفادى أو يسي وسيل
ماسي أو أخذ منهم من
شيء على الخلافة وسيل
الفتية وقادى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
رجلا برجليه وبنيتي
للإمام أن يعزل خمس
ما حصل بعد ما وصفتنا
كاملا ويشر أربعة
أجزاء لاهلها ثم

يجب من حضر
القتال من الرجال
المسلمين البالغين ويرضخ
من ذلك لمن حضر من

(باب ما جاء في حبس النفس)

أهل الثمة وغير البالغين
من السبلين والنساء
فتبطلهم شأنا لهم وهم
يرضون لمن قاتل أكثر
من غيره وقد قيل
يرضون لهم من الجميع
ثم يعرف عدد الفرسان
والرجال الذين حضروا
القتال فيضرب كما
ضرب رسول الله صلى
الله عليه وسلم لفرس
سهمين وفسل فرسهما
والراجل سهم واحد
على الفرس شيئا إنما
ملكه صاحبه لما
تكلف من الخيانة
واحتل من مؤنته
وقد أتت تعالى إلى
اختناكهم ودون
حضر خرسين فأكثر
لم يسطر إلا واحد لأنه
لا يلحق إلا واحد ولو
أهم لاثنتين لأهم لراك دابة
غير دابة الخيل وينبغي
للإمام أن يتعاهد
الليل فلا يدخل إلا
شديدا ولا يدخل حطما
ولا جعما شديدا ولا
ضرا (قال المزني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل مال يرى في يده ويظهر منه شيء ثم قام أهل الدين عليه
فأثبتوا حقوقهم فإن أخرجهم مالا أو وجدته ناهي بلغ حقوقهم أعطوا حقوقهم ولم يحبس وإن أظهر له
مال ولم يوجد له ما يبلغ حقوقهم حبس وبيع في ماله ما قدر عليه، من شيء فإن ذكر حاجته دعى بالينة عليها
وأقبل منه البينة على الحاجة وإن لاثني له إذا كانوا عدولا خايرين به قبل الحبس ولا أحسنه يوم أحسنه وبعد
مدة أقامه في الحبس وأحلفه مع ذلك كله بالله ماعلا ولا يجادل فرمائه قضاء في نقد ولا عرض ولا يوجه
من الوجوه ثم أخليه وأمنع غرامه من زوجه إذا خليته ثم لا أعيد لهم إلى الحبس حتى يأتوا بينة أن قد
أفاد ما لا فإن جاءوا بينة أن قدره في يده مال سألته فإن قال مال مضاربة لم أعمل فيه وأعلمت فيه فلم ينض
أولم يكن لي فيه فضل قبل ذلك منه وأحلفته إن شأوا وإن يجد حبسته أن يضاحني يأتى بينة كما جابها
أول مرة وأحلفته كما أحلفته فيما أحلفه في واحدة من الحبستين حتى يأتى بينة أو سأل عنه أهل الخبرة
به فيخبروني بجاحته ولا غاية لحبس أكثر من الكشف عنه حتى استقر عند الحاكم ما وصفت لم يكن له حبس
ولا ينبغي أن يعقل المسئلة عنه قال وجميع ما رزقه من وجه من الوجوه سواء من حنابة أو ودعة أو نقد
أو مضاربة أو غير ذلك يخاصون في ماله ما لم يكن رجل منهم مال بعينه فإخذه منه ولا ينسركه فيه غيره
ولا يرضخه الحرفي دين عليه إذا لم يوجد له شيء ولا يحبس إذا عرف أن لاثني له لأن الله عز وجل يقول وإن
كان ذو عسرة فختر أول ما يمسره وأن الحبس الترميم وأحلف ثم حضرا ثم يحد له حبس ولا ين
الآن يحد له يسر بعد الحبس فيحبس الثاني والأول وإذا حبس وأحلف وفسل وحل ثم أفاد ما لا جاز
له فيها أفاد ما صنع من عتق وبيع وهب وغيره حتى يحد له السلطان وفقا آخر لأن الوفاء الأول لم يكن
وقفا لا غير يرشيد وإنما وقف لبعنه ماله وبقيته بين غرامته فأفاد آخر أفاد وقف عليه وإذا قل الرجل
وعليه عرض موصوفة وعن من يبيع وسلف رجانية ومهر امرأه وغير ذلك مما رزقه وجهه فكله سواء
بحسب أهل العروض فبقيت يوم فسل فأصاهم اشتري لهم به عرض من شرطهم فإن استوفوا حقوقهم
فذلك وإن لم يستوفوا أو استوفوا أنصافها أو أقل أو أكثر ثم حدث له مال آخر فلا هل العروض أن يقف
لهم ما بقي من عروضهم عند التفليس الثانية فيشتري لهم لأن لهم أن يأخذوا عرضهم إذا وجدوا له مالا
وبعضها إذا وجدوا كلها إذا وجدوا

(باب ما جاء في الخلاف في التفليس)

قلت لا يحد الله أهل خالف أحد في التفليس فقال نعم فالتفليس في التفليس فزعم أن الرجل
إذا باع السلعة من الرجل بقدا إلى أجل وقبضه المشتري ثم فسل والسلمة فاقبضه بعينه انتهى ما لم ين
المشتري يكون البايع فها وغيره من غرامه سواء فقلت لا يحد الله وما الحج به فقال قال قائل منهم
أرأيت إذا باع الرجل أمة ودفعها إلى المشتري أو ماله إلى المشتري ملكها جميعا لعله ولو طواه قلت بلى قال
أرأيت لو طواه فوفيت له أو أبعها أو عتقها أو صدق بها ثم فسل آخر من هذا شيئا فعملها رقبا قلت لا
أقول لأنه ملكها جميعا قلت نعم قال فكيف تنقض المالك الصبي فقلت تنقضه على اثنين في ولا
الآن ولا سل عليه الآن ينقضه قال وما هو قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفأرأيت أن لم أئتم
الآن انظر قلت أفأرأيت أن موضع الجهل أو المعانة قال إنما رواه أبو هريرة وحده فقلت ما تعرفه
عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية الأعرابي هريرة وحده وإن في ذلك لكفاية ثبتت مثلها السنة قال
أفوجدنا أن الناس يثبتون لاهرير رواية لاهرير وما غيره وألقه قلت نعم قال وابن جني قلت قال أبو

هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها فأخذنا نحن وأنته ولم يروه أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم تثبت روايته غيره قال أحل ولكن الناس أجمعوا عليها فقلت فذلك أوجب البصمة عليك أن يجمع الناس على حديث أبي هريرة وحده ولا يذهبون عنه إلى تونه بن الله عز وجل يقول حرمت عليكم أمهاتكم والآب وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم وقلت له وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ولغ الكب في الماء أحدمكم فليغسله سبعاً فأخذنا بحديثه كله وأخذت بحديثه فقلت الكب بنفس الماء القليل إذا ولغ فيه ولم تونه بن أبانقة تدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في الهرة أنها لا تنكح الماء ويمنع وأنت تقول لا تأكل الهرة فتصعل الكب قياساً عليها فلا تنكح الماء ولغ الكب ولم يروه إلا أبو هريرة فقال قبلنا هذا لأن الناس قبلوه قلت فإذا أتوا في موضع وسواضع وجب غسله وعلمهم قبول خبره في موضع غيره والأفانث تحكم فتقبل ما شئت وترد ما شئت فقال قد عرفنا أن أبا هريرة ذوى أشيا لم يروها غيره مما ذكرت وحديث المصرة وحديث الأجير وغيره أفتعبل غيره انفراداً به قلت نعم أو سعد بن الحديري روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فصرنا نحن وأنت بعد أن تأمر بلامن قول الله عز وجل وأوأحقه يوم حصاده ولم يذكر قبله ولا ولا كثيراً من قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقى السماء العشر وفيما سقى بالإناء نصف العشر قال أحل قلنا وحديث أبي نعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع لا يروى عن غيره علمه الأمن وجه عن أبي هريرة وليس بالمشهور المعروف الرجال قبلنا نحن وأنت وخالفنا الكبيرين واحتجوا بقول الله عز وجل قل لا أجد فيها أوصى إلى محرماً على طاعم يطعمه الآية وقوله وقصدك لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ويقول عائشة وابن عباس وعبيد بن عمير وعثمان بن مائة أرواحاً تبيت بها ليلة في تأويل ولا حديث عن غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال أما ما وصفت فكما وصفت قلت فإذا حاسمت هذا لم تجعله حجة قال ما كانت جنتنا في أن لا تقول قولكم في التعليل الأهذا قلنا لا لا لأنه لا في قد وجدته تقول وغيره وتأخذ بحديثه قال أخرنا فادرونا عن أبي طالب رضي الله عنه شيها يقولنا قلنا وهذا مما لا جنة فيه عندنا وعندك لأن مذهبا معاً إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء أن لا جنة في أحدهم قال فأنالنا لم نعلم إلا بكر ولا عمر ولا عثمان رضي الله عنهم فصاروا يروى في التعليل قلنا لا يروى عنهم ولا واحد منهم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ولا تنكح كل ذي ناب من السباع قال فكيف كنا بطريق عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا قلنا نفقه الكفاية الغنية عما سواها وما سواها هم أهل الأصابع معاً بنشأن وأفقه انتبها وكانت به الحاجة إليها وان خالته تترك وأخذت السنة قال وهكذا تقول قلنا في الجلة ولا في ذلك في التفرع قال فإني لم أنفرد بماعت على قد شركتي فيه غير واحد من أهل ناحيتي وغيرهم فأخذوا بأحاديث وردوا أخرى قلت فإن كنت جدهم على هذا فاشركهم فيه قال إذا بنيتي أن أكون بالخارج أعلم قلت فقل ما شئت فإنك ذهبت ذلك من فقهه فانتقل عن مثل ما ذهبت ولا تجعل النجوم قال فإني سألت عن شيء قلت فسل قال بيف نقضت الملك الصحيح قلت أترى السلسلة موضعاً في روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وليكي أحب أن تعلمني تجد مثل هذا غير هذا قلت نعم رأيت داراً بها ثلثها نفعه ليس المشتري مالكا يجوز بيعه وهبه وصدقه وصدقه فيما ابتاع ويجوز له هدمه وبنائه قال نعم قلت فإذا جاءه الذئبة أخذ ذلك من هوف يده قال نعم قلت أترك نقض الملك الصحيح قال نعم ولكني نقضت بالسنة وقلت رأيت رجل يصدق المرأة الأمة في دفعها إليها والغنم فتلد الأمة والغنم ليس أن

وجه الله الغنم الكبير والضرع الصغير ولا أعقبوا وأخوان أغفل فدخل رجل على واحدة منها فتقبل لابسهم لأنه لا يفتي غناء الخليل التي يسهم لها ولا أعلمهم فيما مضى على مثل هذه وأما يسهم للفرس إذا حضر صاحبها شئ من الحرب فارساً فأما إذا كان فارساً إذا دخل بلاد العدو ثم مات فربه أو كان فارساً بعد انقطاع الحرب وجمع التنية فلا يضرب له ولو جاز أن يسهم لأنه ثبت في الدواوين حين دخل لكان صاحبها إذا دخل ثبت في الدواوين ثم مات فدل الغنية أحق أن يسهم ولو دخل يرمي الجهاد فريض ولم يقاتل أسهمه ولو كان رجل أجبر يريد الجهاد فقد قبل بسهمه وقيل بخبر بين أن يسهمه وقطرح الإجارة أو الأجارة ولا يسهمه وقيل برضه (قال) ولو ألفت اليهم

مات الرجل أو المرأة قبل أن يدخل عليها كان ما أحدهما الهاتيل موت واحد منهما يكون لها عتق الأمة
وسمها أو بيع الماشية وهي جميعه الملك في ذلك كله قال بلى قلت أفرأت أن طلقة هاتيل تنقذ في الحارة
ولا التني شتا وهو في يد غيره لمخاله قال ينقض الملك ويصير له نصف الحارة والعين أن لم يكن أولاداً ونصف
فيمتلكان كل كان له أولاد لأبائهم حيدوا في ملكها قلنا وكيف تنقض الملك الجميع قال بالكتاب قلنا فإنا نزال
عتق في مال المغلس شتا الإدخل عتق في الشفعة والصدائق مثله أو أكثر قال بخي في كتاب أسنة
قلنا وكذلك عتق في مال المغلس سنة فكيف حالقتها قلت الشافعي قالوا فقلت في مال المغلس إذا كان حياً
ومخالف فيه إمامات ومختلف فيه حديث ابن شهاب الذي قد سمعت (قال الشافعي) قد كان فيما قرأتنا على
مالك أن ابن شهاب أخبر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إجماع رجل
باج متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شتا فوجده بعينه فهو أحق به فان مات المشتري
فصاحب السلعة أسوة الغرماء فقال لي فلم تأخذ به هذا قلت لانه مرسل ومن خالفنا نحن حكيت قوله وان
كان ذلك ليس عندى له وعذر بخالفه لانه رد الحديث وقال فيه قول واحد أو أتيت الحديث فلما صرتم
الى نفر بعه فارتدوا في بعض رؤا فقتلوا في بعض فقال فلم تأخذ به حديث ابن شهاب فقلت الذي أخذت
به الأول فيمن قبل أن ما أخذت به موسوم بجميعه التي صلى الله عليه وسلم بين الموت والأفلس وخذيت
ابن شهاب ينقطع قول من خالفه غير علم يكن مما يشتهى أهل الحديث فلو لم يكن في ترك حجة الإلهاء انبغى لمن
عرف الحديث تركه من الوجهين مع أن أبابكر بن عبد الرحمن يروي عن أبي هريرة حديثاً ليس فيه ما روى
ابن شهاب عنه مرسلان كان روى كله فلا أدري عن روائه ولعله روى أول الحديث وقال براه آخر (قال
الشافعي) وموجود في حديث أبي بكر بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه انتهى بالقول فهو أحق
به أشبه أن يكون مازاد على هذا قول من أبي بكر لارواة وان كان موجوداً في سنة النبي صلى الله عليه وسلم
أن الرجل يبيع السلعة من الرجل لكونه مالكاً ليس يجوز له فيها ما يجوز لأبي المال في المال من وطء أمة
وبيعها وعتقها وان لم يدفع عنها فاذا أفلس والسلعة بعينها في يد المشتري كان للبائع السليط على نقض
عقده البيع لكونه لا يستشع أخذ الشفعة وقد كان الشراء حصصاً كان المشتري لما فيه الشفعة لومات
كان لا يستشع أخذ الشفعة بمن ورثته كماله أخذها من يديه فكيف لم يكن هذا الذي يحدد من ماله عند
معدوم وان مات كان لا يبيع ذلك في حياته ماله وكافنا في الشفعة وكيف يكون الورثة ملكون عن الميت
منع السلعة وانما عنه ورثوها ولم يكن ليست منعهم أن ينقض بائعها البيع إذا لم يعط ثمنها كاملاً فلا يكون
الورثة في حال ما ورثوا عن الميت إلا ما كان لأب أو أقل منه وقد جعلت الورثة أكثر مما للورث الذي عنه
ملكوه ولو جاز أن يفرق بين الموت والحياة كان الميت أولى أن يأخذ الرجل عين ماله منه لأنه ميت لا يفسد
شتاً أبداً والحى نفس فترى أقاربه وأن يقضى دينه فضعفتم الأقوى وقومهم الأضعف وتركتم بعض
حديث أبي هريرة وأخذت به بعضه قال فليس هذا ما رويتم قلنا وان لم يرووه فقد رويته عن ثقة فلا يؤمنه
أن لا يرووه وكثير من الأحاديث لم يرووه فلم يوهنه ذلك

(ب) بلوغ الرشد وهو الخمر (١)

(قال الشافعي) رجع الله الحال التي يبلغ فيها الرجل والمرأة رشدهما حتى يكونا بائناً أموالهما قال الله عز وجل
عن زوجهم وابتلوا النكاح حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوا
أموالهم بما أنفقوا (قال الشافعي) فدللت هذه الآية على أن النكاح ثابت على الشافعي حتى يجمعوا
خمسين بلوغ والرشد قال بلوغ استكمال خمس عشرة سنة الذكر والابن في ذلك سواء إلا أن يحتل الرجل
أو تحيض المرأة قبل خمس عشرة سنة فيكون ذلك البلوغ ودل قول الله عز وجل فادفعوا إليهم أموالهم على

أسير قبل تحجز الغنمية
فقد قيل يسهم له وقيل
لا يسهم له إلا أن يكون
قتال فيقتال فأرى أن
يسهم له ولو دخل تجار
فقتلوا لم أر بأساً أن
يسهم لهم وقيل
لا يسهم لهم ولو باعهم
مدد قبل تنقض الحرب
فخضروا منها شتا فقلت
أو هم شركوهم في الغنمية
فإن انقضت الحرب ولم
يكن القنينة مانعاً لم
يشركوهم ولو أن
قائداً فرق جنده في
وجهين فغنت إحدى
الفرقتين أو غنم العسكر
ولم تقنم واحده منهما
شركوهم لأنهم جيش
واحد وكأهم ربه
لصاحبه قد مضت
خيل السليبي فغفوا

(١) كتب السراج
السليبي ما نصه الخبر
هو في الأصل بعد
الخلاص في الجنس
والصدقات الموقوفات
وهذا موضع في الترتيب
وفيه بلوغ الرشد اه
نقله مصححه

أثم إذا جعوا البلوغ والرشد لم يكن لاحدا أن يلى عليهم أموالهم وكأولاً ولاية أموالهم من غيرهم
 ونماز لهم في أموالهم ما يجوز لمن خرج من الولاية بمن ولى نحر جنبها أولم يول وان ذكر والا ثم فيه مساواة
 والرشد والله أعلم بالصالح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة وصالح المال وانما يعرف اصطلاح المال بان
 يختبر النية والاختيار يختلف بقدر حال المختبر فان كان من الرجال ممن يستدل بفضائل الناس استدل
 بمخالفة الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعد حتى يعرف أنه يحب توفيره ماله والى باذنه وان لا ينفقه
 فيما لا يعود عليه نفعه كان اختياره هذا قريبا وان كان ممن يبان عن الاسواق كان اختياره ا بعد قليل لمن
 اختيار الذي قبله (قال الشافعي) ويدفع الى المولى عليه نفقة شهر فان احسن انفاقها على نفسه واحسن
 شراء ما يحتاج اليه منهمامع النفقة اختبر بشئ يسير يدفع اليه فاذا اونس منه توفيره وعقل يعرف به حسن
 النظر لنفسه في ابقائه ماله دفع اليه ماله واختيار المرأة مع علم صلاحها بقله مخالفتها في البيع والشراء اهد
 من اقلها لغيره ها النساء وذو والمحامير بما عتلى ما وصفنا من دفع النفقة وما يشتري لها من الادم وغيره
 فاذا انساها من اكلها لم تعطى من نفقتها كما وصفت في الغلام البالغ فاذا عرف منها صلاح دفع اليها البسر
 منه فان هي اصلته دفع اليها ماله اتمكت ا لم تنكح لا يزيد رشدها ولا ينقص منه النكاح ولا تركه كما لا يزيد
 رشدها ولا يخلو ولا ينقص منه وأهم ما نكح وهو غير رشيد وولده ولى عليه ماله لان شرط الله عز وجل أن
 يدفع اليه اذا جع البلوغ والرشد وليس النكاح واحد منهما وأهم ما صار الى ولاية ماله فله ان يشعل في ماله
 ما يفعل غير من اهل الاموال وسواء في ذلك المرأة والرجل وذات زوج كانت أو غير ذات زوج وليس
 الزوج من ولاية مال المرأة بسبل ولا يختلف أحد من اهل العلم علمته أن الرجل والمرأة اذا صار كل واحد
 منهما الى أن يجمع البلوغ والرشد سواء دفع أموالهما اليها لمالهما من التامى فاذا صار الى أن يتفرقا
 من الولاية فهما كغير ما يجوز لكل واحد منهما في ماله ما يجوز لكل من لا يولى عليه غيره فان قال قائل
 المرأتان الزوج بمفرقة للرجل لا تقضى المرأتان ماله بائنا غير أن زوجهما قبله كتاب الله عز وجل في أمره
 بالدفع الى البتاني اذا بلغوا الرشد بدل على خلاف ما قلنا لان من أخرج الله عز وجل من الولاية لم يكن
 لاحدا ان يلى عليه الا بحال يحدث له من سفه وفساد وكذلك الرجل والمرأة ا وحق يانه لمسلم في ماله فاما
 ما لم يكن هكذا فالرجل والمرأة ا فان فرقت بينهما فقبل ان تأتي بفرق على فرق بين المجتمع فان قال
 قائل فقد درى أن ليس للمرأة أن تعطى من ماله بائنا غير أن زوجها قبل قد قسمنا مولى شاب فدلنا
 أن نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الاثر ثم المقول فان قال فذكر القرآن فلنا الآية التي أمر
 الله عز وجل بدفع أموالهم اليهم وسوى فيها بين الرجل والمرأة ولا يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر لازم فان
 قال أفخص في القرآن دلالة على ما وصفت سوى هذا قبل نعم قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن
 تمسوهن وقد فرغتم لهن فريضة فنصف ما فرغتم الا أن يعفو أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفو
 أقرب للقوى ولا تنسوا الفضل بينكم ان الله تعالى على بصيرة فدلنا هذه الآية على أن الرجل ان يسلم
 الى المرأة نصف مهرها كما كان عليه أن يسلم الى الاجنبيين من الرجال ما وجب لهم وثلث السنة على أن
 المرأة مسطرة على أن تعفو من ماله وان بد الله عز وجل الى العفو ذكر أنه أقرب للقوى وسوى بين المرأة
 والرجل فيما يجوز من عفو كل واحد منهما ما وجبه يجوز عفو اذا دفع المهر كله وكان له أن يرجع
 بنفسه ففقد حاز واذا لم يدفعه فكان لها أن تأخذ نصفه ففقدت حاز لم يفرق بينهما في ذلك وقال عز وجل وأما
 النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مساكين (١) في ابايتهم ما فرض
 لهن من فريضة على أزواجهن بدفعونه اليهن دفعهم الى غيرهم من الرجال من وجبه عليهم حتى يوجه
 وحل الرجال اكل ما طاب أنساؤهم عنه نفسا كما حل لهم ما طاب الاجنبون من أموالهم عنه نفسا وما طابوا
 هم لا لأزواجهم عنه نفسا لم يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهم والاجنبيين غيرهم وغير أزواجهم فبما أوجبه

بأوطاس غنائم كثيرة
 وأكثر العساكر بحيثين
 فشركوهم وهم مع
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولكن لو كان
 قوم مقبين ببلادهم
 نفرت منهم طائفة
 فغضبوا لم ينشروهم
 وان كانوا بينهم قريبا
 لان السرايا كانت
 تخرج من المدينة
 فتغنم قسلا ينسركهم
 اهل المدينة ولو ان
 اماما بعث جيشين على
 كل واحد منهما قائد
 وأمر كل واحد منهما
 أن يترجيه ناحية غير
 ناحية صاحبه من بلاد
 عدوهم فغنم أحد
 الجيشين لم ينسركهم
 الاثرون فاذا اجتمعوا
 فغنموا جميعين فغنم
 كيبش واحد

(باب تفسير
 التمس)

(قال الشافعي) رحمه الله

(١) قوله فجعل في
 ابايتهم الخ وكذا بالنسبة
 التي عندنا ولعل في
 زائمتين التاسع اه
 معجمه

(٢٥ - الام. ط١)

يفضل أحد على أحد
حضر القتال أو لم يحضر
الاسم في الغنية
كسهم العامة ولا فقير
على غنى ويعطى الرجل
سهمين والمرأة تسهما

لانهم اعطوا باسم
 القرابة فان قيل فقد
 اعطى صلى الله عليه
 وسلم بعضهم مائة
 وسق وبعضهم اقل قيل
 لان بعضهم كانوا اولاد
 فاذا اعطاهم خله وحظ
 غيرهم فاعطاهم اكثر
 من غيره والله اعلى
 حصته ما حكى من
 النسوة ان كل من
 لقينته من علماء
 اهلنا لم يختلفوا في
 قلان باسم القرابة
 اعطوا وان حصدت
 جسيمين من مطعم
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سبهم في
 القري بن بنى هاشم

(١) هذه الترجمة نقلها
هنا السراج البلقيني من
تراجم السواريت التي
جرت عليها نسخ الربع
كنه معصية

يعرف حاله بما مضى قبله ومغذو بعده فيعرف كيف هو في عقله في الأخذ والإعطاء وكيف هو في دينه والرجل القليل الخاطئة للناس يكون اختياره أبطأ من اختيار هذا الذي وصفه فإذا عرفت خاصيته في مدة أو كان أبطأ من هذه المدة فقلوه وجدوا نظره لنفسه في الأخذ والإعطاء ويبدو له أنه صالح في دينه حسن النظر لنفسه في ماله فقد صار هذا إلى الرشد في الدين والمماش ويؤمر وليه ما يدفع ماله ما ألهما (قال الشافعي) وإذا اختير النساء أهل العدل من أهلها ومن يعرف ماله بالصلاح في دينها وحسن النظر لنفسها في الأخذ والإعطاء صارت في حال الرجلين وإن كان ذلك منها أبطأ منه من الرجلين لقلته خلطتها بالعامة وهومن الخاطئة من النساء الخارجة إلى الأسواق المعتمنة لنفسها أهل منه من العائمة لنفسها كما يكون من أحد الرجلين أبعد فإذا بلغت المرأة الرشد والرشد كما وصفت في الرجل أمر وليه ما يدفع مالهها إليها (قال الشافعي) وقد رأيت من الحكماء من أمر باختيار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع المثل القليل من ماله فإن أصعب دفع فيه ما بقي وإن أفسد في كان الفساد في القليل أسره من في الكل ورأيت هذا وجه من الاختيار حسنا والله أعلم وإذا دفع إلى المرأة ماله والرجل فسوء كانت المرأة تكرأ أو متروجة عند زوج أو تبتا كما يكون الرجل سواء في حاله وهي تلك من ماله ما ملك من ماله ويجوز لها في ماله ما يجوز له في ذلك عند زوج كانت أو غير زوج لا فرق في ذلك بينها وبينه في شيء مما يجوز لكل واحد منهما في ماله فكذلك حكم الله عز وجل فيها وفيه دلالة السنة وإذا تكهت فصد أقوال من ماله ما تصنع به ما شئت كما تصنع عباس ومن ماله

(باب الخلاف في الجبر)

(قال الشافعي) رجع الله تعالى القنا بعض الناس في الجبر فقال لا يجبر على حرب ولا على حبة بالنساء كانا سقيمين وقال لي بعض من يذهب عن قوله من أهل العلم عند أصحابي أسأل من أين أخذت الجبر على الحرين وهما ما كان لا مولى له فاذكرت في كتابي أو معناه أو بعضه فقال فانه دخل عليك فيه شيء فقلت وما هو قال أرايت إذا عنت المحجور عليه عبده فقلت لا يجوز عتقه قال ولم قلت لا يجوز للمولود ولا للمكاتب أن يعتقا قال لا إلتاف لماله قلت نعم قال أفليس الطلاق والعتاق لهما وجه واحد قلت من ذلك له وكذلك باع رجل فقال له بعت وأقر لرجل يمتي فقال بعت لزمه البيع والاقصرار وقبل له ليعتق لنفسه وعليها قال أفنفس العتق والطلاق قلت نعم عندنا وعندك قال ونف وكلاهما إلتاف للمال قلت له إن الطلاق وإن كان فيه إلتاف للمال فإن الزوج مباح له بالنكاح شيء كان غير مباح له قبله ويجعل الولي يحجر من ذلك المباح ليس يحجر به لمال يملكه غيره إنما هو يحجر به بقوله من قوله أو فعل من فعله وكما كان مسلما على الفرج دون غيره فكذلك كان مسلما على تحريمه دون غيره ترى أنه يثبت فلا يثبت عنه أمره أو يبيعها فلا يخل لتبيع به من يبيع ويورث عنه عبده ويبيع عنه عبده ويبيع عنه فليكن غيره أو ينفقه في نفسه يبيعه ويبيع فليكن غيره فالعبد مال حال والمرأه غير مال حال أنما هي متعة لا مال مولود تنفقه عليه وينفق الله الأثرى أن العبد يؤذن له في النكاح والتجارة فتكون له الطلاق والإسالة دون سدهم ويكون التي يسدها أخذ ماله كله إذا لم يكن عليه دين لأن المال ملك والفرج بالنكاح متعة لا ملك كالسائر وقوله تأولت القرآن في العين مع الشاهد من نصبت عندنا وأوله فأبطلت فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجدت القرآن ينزل على الجبر على البائع فتركته وقلت أنت تقول في الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال قولاً وكان في القرآن نزل به يحتل خلاف قوله في الظاهر قلنا قوله وقلنا نأخذ على نكاح الله عز وجل ثم وجدنا صاحبكم يروى الجبر عن ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلفهم ومعهم القرآن قال وأي صاحب قلت أخبرنا محمد بن الحسن وأخبره من أهل

وبسعى المطلب (قال الشافعي) رحمه الله ويرفق ثلاثة أخماس الجنس على من سعى الله تعالى على البتاني والمساكين وابن السبيل في بلاد الإسلام يحصون ثم يوزع بينهم لكل نصف منهم سهم لا يعطى لأحد منهم سهم صاحبه ففقهني رسول الله صلى الله عليه وسلم باب هرواهي فاختلف أهل العلم عندنا في سهمتهم من قال يرزق على أهل السهمان الذين ذكرهم الله تعالى معه لأن رأيت المسلمين قالوا فبين سعى له سهمهم الصدقات فلم يوجد رد على من سعى معه وهذا مذهب بعض ومنهم من قال ينسبه الإمام جبراً على الاعتقاد للإسلام وأهله ومنهم من قال ينسبه في الكراع والصلاح والذي اختار أن ينسبه الإمام في كل أمر حصص به

المدنى الحديث أو هبنا عن يعقوب بن ابراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال اتبع عبد الله بن جعفر
سبعاً فقال على رضى الله عنه لا تمن عثمان فلا يجزى عليك فاعلم بذلك أن جعفر قال في بيان أثره
في بيعه قال على عثمان فقال اجزى هذا فقال الزبير بن الأشتر بكة فقال عثمان اجزى رجل شر به
الزبير فبقي رضى الله عنه لا يطلب الجرا أو هو راءه أو الزبير كان الجرا بالمال قال لا يجزى جرياً وبذلك
عثمان بل كاهم يعرف الجرا في حديث صاحبك قال فان صاحبنا أبو يوسف رجوع إلى الجرا قلت ما زاده
رجوعه إليه فوجه لا وجهه تركه أباه ان تركه وقد رجوع إليه فقلت أعل كيف كان مذهبه فيه فقال وما أنكرت
قلت زعمت أنه رجوع إلى أن الجرا إذا في ماله رشديون من فاستبى وباع ثم تغيرت حاله بعد رشده أحدث
عليه الجرا وكذلك قلنا ثم زعم أنه إذا أحدث عليه الجرا بطل كل بيع باعه قبله وشرأه أفرايت الشاهد
بعد رشده فيجوز زعمه أنه ثم تغير حاله أن ينقض الحكم بشهادته أو ينفذ ويكون متغيراً من يوم تغير قال فقد قال
ذلك فأذكرناه عليه (قال الشافعي) فقال فهل خالف شأماً تقول في الجرا والتأجير من الرجال والنساء
أحسب أن أحسابك قلت أما أحسب من متقدمي أصحابي فلم أحفظ عن واحد منهم خلافنا ثم قلت وقد
بلغني عن بعضهم مثل ما قلت قال فهل أدركت أحداً من أهل ناحيتك يقول بخلاف قولك هذا قلت قد
روى لي عن بعض أهل العلم من ناحيتنا أنه خالف ما قلت وقلت وقال غيرنا في مال المرأ إذا تزوجت رجلاً قال
فقال فيه ما ذكرت ما لا يشر أن لا تسمع ثم حكته شياً كنت أحفظه وكان يحفظه فقال ما يشك
الخطأ في هذا على سماع يعقل (قال الشافعي) فزعم في زاعم قال هذا القول أن المرأ إذا تزوجت
رجلاً ما تزوجت بغيره أن تستري بها ما يتجهز به مثلها وكذلك لو تزوجت بغيره فأن طلقها قبل
أن يدخلها خرج عليها نصف ما اشترت (قال الشافعي) وبلغني عن أبيه أن يقيمها أو تزوجت بغيره فأن طلقها
فأن قال قال قائل فما يدل على من قال هذا القول قبله يدخل عليه أكثر ما يدخل على أحد أو على غيره
فإن قال ماله قبله قال الله عز وجل وإن طلقوهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة
نصف ما فرضتم وما فرض ودفع ما تدين بغيره فزعم قائل هذا القول أنه مرد نصف ما فرض لهن فريضة
وهذا خلاف ما جعل الله تبارك وتعالى له فإن قال قائل انما قلناه لا أن تزوجت وأن اجاعها (قال الربيع)
يعنى أن واجباعها أن تجهز بها أعطاها وكان عليه أن يرجع نصف ما تجهز به في قولهم وفي قول
الشافعي لا يرجع إلا نصف ما أعطاها ذاتها كانت أو غيرها لأنه لا يوجب عليها أن تجهز إلا لأن نشأ وهو معنى
قول الله تبارك وتعالى نصف ما فرضتم

(الصلح)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أملى علينا الشافعي رحمه الله قال أصل الصلح أنه عينة البيع فما جاز في
البيع جاز في الصلح وما لم يجز في البيع لم يجز في الصلح ثم تشعب ويقع الصلح على ما يكون له من الجراح
التي لها أثر بين المراء وتزوجها التي لها عليه صداق وكل هذا يقوم مقام الثمن ولا يجوز الصلح عندى
الأعلى (سمر مرفوع) لا يجوز البيع الأعلى امر معروف وقد روى عن عروة بن رضى الله عنه الصلح جائز بين
أشبهين الأصل حال حل أو لم يحل ولا من الحرام الذي يقع في الصلح أن يقع عندى على المجهول الذى
لو كان بيعاً كان حراماً وأما ذات الرجل وورثته امرأة أو أولاد أو كلاًه فصالح بعض الولاة بعضها ما وقع
الصلح على معرفة من المصالح والمصالح حقوقهم أو أقرزهم حقوقهم وتفاضل المسلمين قبل أن
يتفرقا فالصلح جائز وإن وقع على غير معرفة منهم ما يخلع حقهم أو حتى المصالح بينهما من الصلح لا يجوز
بيع مال امرئ لا يعرفه وإذا أدى الرجل على الرجل البعوى في الفيد أو غيره أو أدى عليه حصة عدا
أو دخل فاصلة مما عدى من هذا كله أو من بعضه على شيء فبعضه منه فإن كان الصلح والمضى عليه بشر الصلح

الاسلام وأهله من مد
نور أو عداد كراخ
أوسلاخ أو أعطاه أهل
البلاد في الاسلام ففلا
عند الحرب وغير الحرب
إعسداد السرب يادنى
نور في الاسلام وأهله
على ما صنع فيه رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فله أعطى المؤسسة
ونقل في الحرب وأعطى
عام حسين فغرامين
أصحابه من المهاجرين
والانصار لاجل حاجته
وفضل وأكرم أهل
حاجة وزى ذلك كله
من سهمه والله أعلم
ومما احتج به الشافعي
في ذوى القربى أن يرى
حديثاً عن ابن أبي ليلى
قال لقيت علياً رضى
الله عنه فقلت له بأى
وأى ما فعل أبو بكر
وعمر في حكم أهل
البيت من الجس فقال
على أما أبو بكر رحمه
الله لم يكن في زمانه
أجسان وما كان فقد
أوفاه وأما عمر فمروى
به عن عائشة حاء ممال

السوس والاهواز أو

قال مال فارس الشافعي

يشك وقال عرف

حديثه مطراً وحديث

آخراً في المسكين .

خلفه فان أحبتهم تركتم

حسبكم خلفكم في خلف

المسكين حتى يأتيتم مال

فأوفيتكم بحسبكم منه

فقال العباس لاطعمه

في حقا فقدلت بأنا

الفضل السنان أخى

من أجاب أمير المؤمنين

ورفع خلفه المسكين قفوفى

عمر قيل أن يأتيه مال

في فضيلته وقال الحكم

في حديث مطر

أو الآخران عمر رضى

الله عنه قال لكم حقا

ولا يبلغ على اذكر

أن يكون لكم كله فان

شتم أعطيتمكم منه

بقدموا رضى لكم فأبينا

عليه الا كله فإني أن

يعطى كله (قال

الشافعي) رحمه الله

للأزارع في مسهم ذى

القرى ليس مذهبه

الكلية على أنه يدرج

الكلية في كل شيء

جائز بما يجوز به البيع كان الصلح نقداً أو شيئاً . وإذا كان المدي عليه ينكره فالصلح باطل وهما على أصل
 حقه ما يرجع المدي على دعواه المعطى بما أعطى . وسواء إذا أفسدت الصلح قال المدي قد أنزلت بما
 ادعت عليك أو لم يقله من قبل أنه انما أراد على أن يتله ما أخذ منه وليس هذا بكثير من أن يبيعه البيع
 الفاسد فإذا لم يتله لنفسه رجع كل واحد منهما على أصل ما كره كما قال قبل أن يتأبعا فإذا أراد الرجلان
 الصلح وكره المدي عليه الاقرار فلا بأس أن يقرر رجل أحبني على المدي عليه بما ادعى عليه من جناية أو
 مال ثم يردى ذلك عنه صلحاً فيكون صحيحاً وليس للمدي أعطى عن الرجل أن يرجع على المصلح المدي
 عليه ولا المصلح المدي أن يرجع على المدي عليه لأنه قد أخذ العوض من حقه الآن بعقد صلحه ما على
 فساد فيكونون كما كانوا في أول ما نادى عاقل الصلح . قال ولو ادعى رجل على رجل حقا في دار فأقره بدعواه
 وصلحه من ذلك على ابل أو بقر أو غنم أو رقيق أو زمر صوف أو دنانير أو دراهم موصوفة أو طعام إلى أجل
 مسمى كان الصلح جائزاً كما يجوز لزوم بيع ذلك إلى ذلك الأجل . ولو ادعى عليه شخصان داراً فأقره به ثم صلحه
 على أن أعطه بذلك شيئاً ثم رغب من الدار لكلاً أو سكنه له عدد سنين فذلك جائز كما يجوز لزوم اقتداء أو تكرار
 شقها في دار ولكنه لو قال أصالحك على سكني هذا المسكن ولم يسم وقتاً كان الصلح فاسداً من قبل أن هذا
 لا يجوز كالأبداً حتى يكون إلى أجل معلوم . وهكذا الوصلحه على أن ينكر به هذه الأرض سنين بزعمها أو
 على شخص من دار أخرى من ذلك وعرف جائز كما يجوز في البيع والكره وإذا لم يسمه كالأبداً يجوز في
 البيع والكره . (قال الشافعي) ولو أن رجلين اشترعا ثياباً أو جثلاً على طريق نافعة فباعا صاهم رجل لبيعه
 منه فصالحه على شيء على أن يده كان الصلح باطلاً لأنه أخذ منه على ما لا يملك ونظر فإن كان لشرائه غير
 مضر حتى ينشئ وينشئ وان كان مضراً منه وكذلك لو أراد شرائه على طريق رجل خاصة ليس نافذة
 أو قوم فصالحه أصالحوه على شيء أخذوا منه على أن يده بدعوه بشرعه كان الصلح في هذا باطلاً من قبل أنه
 انما اشترعه في حيداً بنفسه وعلى هواء لا يملك ما ختمه ولا موافقه . فان أراد أن يثبت خشية أو يبيع منه
 وينهم الشرط فلا يجعل ذلك في خشب يجعله على جدرانهم وجدارهم فيكون ذلك شره على خشب ويكون
 الخشب بأبعاله موصوفاً أو موصوفاً الموضع أو يعطيه شيئاً على أن يقره بالخشب بشرعه ينهدون
 على أنفسهم أنهم أقره والله يجعل هذا الخشب ويبلغ شرعه بحيث عرفونه فلا يكون لهم بعده أن ينزعوه
 قال وإن ادعى رجل حقا في دار أو أرض فأقره المدي عليه وصلحه من دعواه على خدمة عبد أو ركوب دابة
 أو زرع أرض أو سكنى دار أو شيء ما يكون فيه الإجازات ثم مات المدي والمدي عليه أو أحدهما قال الصلح
 جائز ولو رثه المدي السكني والركوب والزراعة والخدمة وما صلحه عليه المصلح . (قال الشافعي) ولو
 كان الذي تلف الدابة التي صلح على ركوبها أو السكن الذي صلح على سكنه أو الأرض التي صلح على
 زراعتها فان كان ذلك قبل أن يأخذ منه المله المشياً فهو على حقه في الدار وقد انتقضت الإجارة
 وإن كان بعدما أخذ منه شيئاً من الصلح بقدماء . فإذن كان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وانتقض من الصلح
 بقدماء حتى يرجع به في أصل السكن الذي صلح عليه . قال وهكذا الوصلحه على عبد بعينه أو ثوب بعينه
 أو دار بعينها فإن بقضه حتى هلك انتقض الصلح ورجع على أصل ما أقره به . ولو كان صلحه على عبد نصفه
 أو ثوب نصفه أو ثوب نصفه أو دنانير أو دراهم أو كسبل أو وزن نصفه ثم صلح الصلح عليها وكان عليه مثل النصفه
 التي صلحه عليها . ولو صلحه على ربع أرض شيئاً من دار معلومة جائز . ولو صلحه على أذن من دار مسمدة
 وهو يعرف أذن الدار ويصرفه الصلح جائز وهذا كغيره من أجزاء . وإن كان صلحه على أذن وهو
 لا يعرف الأذن كله لم يجز من قبل أنه لا يدري كم قدر الأذن فيها لثالث أو ربعاً أو كذا وأقل . ولو صلحه على
 طعام جزأف أو دراهم جزأف أو عبد جزأف فاستقر ذلك قبل القبض أو بعده بطل الصلح وإن هلك قبل
 القبض بطل الصلح . ولو كان صلحه على عبد بعينه ولم يرد العبد فله خيار الرجوع فإذا اختار أخذه حار الصلح

وان اختار رد رد الصلح (قال الربيع) قال الشافعي بعد لا يجوز شراء عبد بعينه ولا غيره الى أجل
 في يكون له خيار أو يمتن من قبل أن البيع لا يعدو بيع عين زاهال المشتري والباع عند تباعها وبيع صفة
 مضمونة الى أجل معلوم يكون على صاحبها أن يأتي بها من جميع الارض وهذا العبد الذي بعينه الى أجل ان
 نفي بطل البيع فهذا امر بترفيه البيع ومرة بطل فيه البيع والبيع لا يجوز الا أن يرفق على كل حال
 (قال الشافعي) وهكذا كل مصلحه عليه بعينه عما كان غائبا عنه فله فيه خيار الى أربعة (قال الربيع)
 رجوع الشافعي عن خيار رؤية شيء بعينه (قال الشافعي) ولو قبضه فله في يده وبه عيب رجوع بقبضه
 العيب ولو لم يجدهما ولكنه استحق قصصه أو سهم من ألف سهم منه كان نقاض العبد لخيار في أن يجوز
 من الصلح بقدر ما في يده من العبد ويرجع بقدر ما استحق منه أو ينقض الصلح كله (قال الربيع)
 الذي يذهب اليه الشافعي أنه اذا بيع الشيء فاستحق بعضه بطل البيع كله لان الصفقة جعت شئين حللا
 وحراما فبطل كله والصلح مثله (قال الشافعي) ولو ادعى رجل حق في دار فاره رجل اجني على المدي
 عليه واصله على عبد بعينه فهو جائز وان وجد العبد عياف رده أو استحق لم يكن له على الاجني شيء ورجع
 على عرواف الدار وهكذا الوصلح على عرض من العروض ولو كان الاجني صلحه على ذاتها أو دراهم
 أو عرض بصفة أو وعد بصفة فدفعه اليه ثم استحق كان له أن يرجع عليه على تلك الذناب والدراهم وذلك
 العرض بثلث الصفة ولو كان الاجني انما صلحه على ذاتها بأعانتها فمضى مثل العبد بعينه بعبه اياها
 وان استحق أو وجد عياف ردها لم يكن له على الاجني ثباعة وكان له أن يرجع على أصل دعواه والاجني
 اذا كان مصلح بغير ان المدي عليه فطوع عما على عنه فليس له أن يرجع به على صاحبه المدي عليه وانما
 يكون له أن يرجع به اذا أمره أن يصلح عنه قال ولو ادعى رجل على رجل حق في دار فاصله على بيت
 معروف سنين معلومة بسكنه كان جائزا أو على مصلح معروف بسكنه عليه كان جائزا فان انهم البيت أو
 الصلح قبل السكنى يرجع على أصل حقه وان انهم بعد السكنى ثم من الصلح بقدر ما سكن وان انقض
 منه بقدر ما بقي ولو ادعى رجل حق في دار وهي في يد رجل عارية أو ديرة أو كراء فاصداق على ذلك وفات
 به مينة فلا خصومة بينه وبين المدي في يده ومن لم ير أن ينقض على الغائب لم يقبل منه في يافته وأمره ان
 تخاف على يمينته الموت أن تشهد على شهادتهم ولو أن الذي في يده أقرله بدعواه لم يقض له بأقرله لانه أقرله
 فيما لا خلاف له ووصلحه على شيء من دعواه فالصلح جائز والمصلح متطوع والجواب فيه كالجواب في المسائل
 قبلها من الاجني يبالغ عن الدعوى ولو ادعى رجل على رجل شيئا لم يسه فاصله منه على شيء لم يجز الصلح
 وكذلك لا يجوز لو ادعى في شيء بعينه حتى يقره فإذا أقر جاز ولو أقر في دعواه التي أجلها فقال أنت صادق
 فيما ادعيت على فاصله منه على شيء كان جائزا لم يجز لو صادقا على شراء العبد لا يقولها وان لم يسه
 الشراء فقال هذا ما اشتريت منك بمائة وعرفت فلا يباعه في قلبك بعد ذلك في شيء ما اشتريت منك ولو كانت
 الدار في يد رجلين فبدا عياكلها فاصطالحا على أن لا حدهما الثالث ولا تحال لثلاثين واثنتين الدار ولا تحال
 ما بقي فان كان هذا بعدا فقرارهما جائز وان كان على الجدة فلا يجوز وشاعلي أصل دعواهما ولو ادعى
 رجل على رجل دعوى فاصله بها على شيء بعدما أقرله بدعواه غير أن ذلك غير معلوم مينة تقوم عليه فقال
 المصلح الذي ادعى عليه فاصله من هذه الارض وقال الآخر بل مصلحتك من ثوب فالقول قوله مع عينة
 ويكون خصمه في هذه الارض (قال أبو محمد) أصل قول الشافعي أنهم اذا اختلفا في الصلح فخالفا
 وكان على أصل خصوصهما مثل البيع سواء اذا اختلفا فخالفا لم يكن بينهما بيع بعد الامعان (قال
 الشافعي) ولو كانت دار بين ورثة فادعى رجل فيها دعوى وبعضهم غائب أو حاضر فأقرله أحدهم ثم صلحه
 على شيء بعينه بذاتها ودراهم شهوة فالصلح جائز وهذا الوارث المصلح متطوع ولا يرجع على اخوته بشئ

اذا كان منصوباً
 كتاب الله مينا على
 اسان نبيه صلى الله
 عليه وسلم أو فعله أن
 عليهم قوله وقد ثبت
 سهمهم في آيتين من
 كتاب الله تعالى وفي فعل
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم غير الثقة
 لامراضه في اعطاه
 التي صلى الله عليه
 وسلم غنيا لادن عليه
 في اعطاه العباس بن
 عبد المطلب وهو في
 ثمنه له يقول عامة
 في المطلب دليل
 في أنهم استحقوا
 لقرلة لا بالحاجة كما
 على التنية من
 حضرة هال بالحاجة
 بذلك من استحق
 الميراث بالقرابة
 بالحاجة وكيف جاز
 أن ترد ابطال البين
 مع الشاهد بأن تقول هي
 بخلاف ظاهر القرآن
 وليست عقالة ثم تجد
 سهم ذي القربى
 منصوباً في آيتين
 كذا في الصلح ومهما

بما أدى عنهم لانه أدى عنهم بغير أمرهم إذا كانوا متكررين لدعواه ولو صالحه على أن يحقه له دون اخوته
فإنما اشترى منه حقه دون اخوته وان أنكر اخوته كان لهم خصما فان قدر على أخذ حقه كان له وثائق
لهم الشفعة معه بقدر حقوقهم وان لم يقدر عليه رجع عليه بالصلح فأخذ منه وكان لا خرفا لأقره به
نصيبه من حقه (قال الشافعي) ولأن دارا في يد رجلين وزناها فادى رجل فيها قفا أنكر أحدهما
وأقر الآخر وصالحه على حقه منها خاصة دون حق أخيه فالصلح جائز وإن أراد أخوه أن يأخذ بالشفعة مما
صالح عليه فله ذلك ولأن رجلين ادعى دارا في يد رجل وقال لهي ميراث لنا عن أينا وأنكر ذلك الرجل
ثم صالح أحدهما من دعواه على شيء فالصلح باطل قال ولو أقر لأحدهما فصالحه من ذلك الذي أقره به على
شيء كان لأخيه أن يدخل معه قفيا أقره بالنصف لأنهما نسب ذلك إلى الله بينهما نصيبين ولو كانت المسئلة
بجهاها فادى كل واحد منهما عليه نصف الأرض التي في يده فأقر لأحدهما بالنصف وبجهد الآخر كان
النصف الذي أقره له دون الجميع وكان الجميع دعى خصوصته ولو صالحه منه على شيء كان ذلك له دون صاحبه
ولو أقر لأحدهما بجميع الأرض وإنما كان بدعي نصفها فان كان لم يقل لا خربان به النصف فله الكل
لارجع به عليه الآخر وان كان في أصل دعواه أنه زعم أن له النصف ولهذا كان له أن يرجع عليه
بالنصف قال ولو ادعى رجلان رجل دارا ميراثا فأقر لهما بذلك وصالح أحدهما من دعواه على شيء
فليس لأخيه أن يشركه فيها صالحه عليه أنه أن يأخذ بالشفعة ولو ادعى رجل على رجل دارا فآقر له بها
وصالحه بعد الاقرار على أن يسكنها الذي في يده فقهى عارية أن شاء أمها وإن شاء لم ينهها وإن كان لم يقدر
له الا على أن يسكنها فالصلح باطل وصالحه على أصل خصوصتها ولو أن رجلا اشتري دارا فبناها مسجدا
ثم جازل فادعاه فأقر له بأن المسجد بدعي فان كان فضل من الدار فضل فهو له وإن كان لم يصدق
بالمسجد فهو له ورجع عليه ببقية ما هد من داره ولو صالحه من ذلك على صلح فهو جازل قال وإن أنكر
المدعى عليه فأقر بالزمن المسجد والدار بين أظهرهم وصالحوه كان الصلح جائزا ولذا باع رجل من
رجل دارا ثم ادعى فيها رجل شافا فالبائع له وصالحه فالصلح جائز وهكذا لو غصب رجل من رجل
دارا فباعها أو لم يبعها وادى فيها رجل آخر دعوى فصلحه بعد الاقرار من دعواه على شيء كان الصلح جائزا
وذلك لو كانت في يد عارة أو ودوعة وإذا ادعى رجل دارا في يد رجل فأقر له بها ثم جحد ثم صالحه
فالصلح جائز ولا يشترط الجحد لأنها ثبتت له بالاقرار الاول إذا تصادقا أو قامت بينة بالاقرار الاول فان أنكر
المصالح الأخذ من الدار أن يكون أقره بالدار وقال إنما صالحته على الجحد فالقول قوله مع عينه والصلح مردود
وهما على خصوصتهما ولو صالح رجل من دعوى أقره بها على خدمة عبدة فقتل خطأ انتقض الصلح ولم
يلن على المصالح أن يشترى له عبدا غيره بخدمة ولا على رب العبد أن يشترى له عبدا غيره بخدمة قال
وهكذا لو كان له سكنى بيت فهدمه انسان أو أنهم ولو كان الصلح على خدمة عبده سنة فباعه المولى
كان للشرى انقباضا إن شاء أن يجبر البيع ويكون لهذا الملك ولهذا الخدمة فعل وإن شاء أن رد البيع
ردوه ولا خدش وفيه قول ثان أن البيع منتقض لا يحول بينه وبينه ولو كانت المسئلة بجهاها فآخذ حقه
السيد كان العتق جائزا وكانت الخدمة عليه إلى منتهى السنة ترجع بها على السيد لأن الجارية بيع من
البيع عندئذ لا تملكه مادام المستاجر مالما قال ولصاحب الخدمة أن يخدمه غيره وبأجره غير من مثل
عله وليس له أن يخرجهم من المصرا إلا بإذن سيده ولو ادعى رجل في دار دعوى فأقر بها المدعى عليه وصالحه
منها على عقد فبقيته ما تدرهم وكانت يدورهم والعبدة سنة فقبض المصالح العبد حتى جرى حرا وعقد فسواء
ذلك كله والمصالح التلبار في أن قبض العبد ثم يهديه أو يسله فبإيعاز أو ردعه على سيده ينتقض الصلح وليس
له أن يبيع من الصلح بقدر المائة ولو كان قبضه ثم جرى في يده كان الصلح جائزا وكان كعبدا شتره ثم جرى

سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فترده
أرأيت لو عارضك
معارض فأنبتهم
ذى القصر فيوأسط
اليتامى والمساكين
وابن السبيل ما جئت
عليه الا كهي عينك

(فترقى ما أخف من
أربعة أخماس النية
غير الموقوف عليه)

(قال الشافعي) رجه
الله ويغني الولدان
يخصي جميع من في
السندان من القاتلة
وهم من قد احتلم أو
استكمل خمس عشرة
سنة من الرجال ويخصي
الزيرة وهم من دون
الاحتلم ودون خمس
عشرة سنة والنساء
صغيرهم وكبيرهم
ويعرف قدر نفقاتهم
وما يحتاجون اليه من
مؤنتهم بقدر ما يش
شاهدهم ببلداتهم
ثم يعطى القاتلة في كل
عام عطاءهم والأزربة
والنساء ما يكفونهم
لستهم في كسوتهم

في يده قال ولو كان وجدا للبعد عما لم يكن له أن يردوه بحبس المائة لانهما صفة واحدة لا يكون له أن يردوها إلا معا ولا يجبرها إلا معا إلا أن يشاء ذلك المرد عليه ولو كان استحق كان له الخيار أن يأخذ المائة بنصف الصلح ويردها لأن الصفة وقعت على شئين أحدهما ليس البائع وليس المشتري أحدهما له وفي العيب أحدهما له أن يشاء (قال الربيع) أصل قوله أنه إذا استحق بعض المصالح أو المبيع بطل الصلح والبيع جميعا لأن الصفة جفت شئين حلالا وحراما فبطل ذلك كله (قال الشافعي) ولو كان الاستحقاق في العيب في الدراهم وإنما يباعه بالدراهم بأعينها كان كره في العيب ولو يباعه بدراهم بمسماة رجع بدراهم مثلها ولو كان الصلح بعد زاده لا أخذ العبد في ما فاستحق العبد انتقض الصلح وكان على دعواه وأخذت به الذي زاده الذي في يده الداران وجده فأنما أوقفه أن يجردهم شيئا ولو كانت المسئلة بحالها أو بقاها بغير العيب جازم يكن له أن ينقض الصلح وهذا مثل رجل اشترى عبدًا ثم خرج عنه قال ولو كانت المسئلة بحالها في العيب والثوب فوجد الثوب عيبا فله الخيار بين أن عسكه أو يردوه وينقض الصلح لا يكون له أن يرد بعض الصفة دون بعض ولو استحق العبد انتقض الصلح إلا أن يشاء أن يأخذ ما عيب العبد ولا يرجع بقية العبد (قال الربيع) إذا استحق العبد بطل الصلح في معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان الصلح عبدا ومائة درهم وزاده الذي عليه عبدا أو غيره ثم خرج للعبد الذي قضى أهما كان حرا بطل الصلح وكان رجل اشترى عبدا ثم خرج حرا ولو كان العبد الذي استحق الذي أعطاه المدي أو المدي عليه قبل الذي استحق في يده العبد انتقض الصلح إلا أن رضى بتركه نقضه وقول ما صار في يديك مع العبد فلا تتركه على نقضه وهكذا أجمع ما استحق مما صلح عليه ولو كان هذا المصالحا استحق العبد المسلم في الشيء الموصوف إلى الأجل المعلوم بطل السلم (قال الشافعي) ولو كان المسلم يدين بصفة واحدة فاستحق أحدها كان السلم إليه للخيار في نقض السلم ورد العبد الذي في يده أو انقضاء البيع ويكون عليه نصف البيع الذي في العبد نصفه إلى أجله (قال الربيع) يبطل هذا كله وينسخ (قال الشافعي) وإذا كانت الدار في يدي رجلين كل واحد منهما في منزل على حدة فندعيا العرصة فالعرصة بينهما نصفين لانهما في أيديهما معا وإن أحب كل واحد منهما أن يملكه صاحبه على دعواه فإذا أحلفا في بينهما نصفين ولم يجلها وأصلها على شيء أخذ أحدهما من الآخر فإمره بحقه جاز الصلح وهكذا لو كانت الدار منزلا أو منزلا السفلى في يدي أحدهما يبيعها والعلو في يدي الآخر يندعيا فندعيا عرصة الدار كانت بينهما نصفين كما وصفت وإذا كان الحسد بين دارين أحدهما رجل والاخرى لا أثر بينهما حدر ليس متصل ببناء واحد منهما اتصال الشبان أنهما وصلتا أو متصل ببناء كل واحد منهما فتدعاه ولا يثبت لهما اتصال وكان بينهما نصفين ولا تنظر في ذلك إلى من إليه الخوارج ولا الدواخل ولا أنصاف البن ولا بعقائد النمط لانه ليس في شيء من ذلك دلالة ولو كانت المسئلة بحالها أو أحدهما فيها حذوع ولا شيء لا يجرى عليه أحلفته أو أقررت الجذوع بحالها وجعلت الجدار بينهما نصفين لأن الرجل قد يرفق بجدار الرجل بالجدوع بأمره أو بغيره وأمره ولو كان هذا الحائط متصلا ببناء أحدهما اتصال الشبان الذي لا يحدث مثله إلا من أول الشبان ومنقطع من بناء الآخر جعلته الذي هو متصل ببناء الذي هو متقطع من بناءه ولو كان متصلا اتصالا أحدث مثله بعد كمال الجدار يخرج حصة بنة ويندخل أخرى أطول منها أحلفته ما وجعلته بينهما نصفين وإن تدعيا في هذا الجدار ثم اصطط الحائط على شيء يتصادق منها على دعواهما أجزت الصلح وإذا قضيت بالجدار بينهما جعل واحد منهما أن يرفع فيه كوتولا يبنى عليه بناء إلا أن صاحبه ودعوتها إلى أن تقسم بينهما شأ أن كان عرضه ذراعا أعطت كل واحد منهما مليرا في طول الجدار ثم قلت له إن شئت أن تزيد من عرض دارك أو يثبت شيئا آخر ليكون لك جدارا خالصا

ونفقاتهم طعاما وأوقيته دراهم أو ذاتها يعطى المذخور شيئا ثم يزداد كلما كبر على قبضه مؤنته وهذا يستوي لانهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطاء باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس ثم أفان المنة في بعض البلدان أقل فتعاق بعض ولا أعلم أحصاها فاختاروا في أن العطاء للمنة حيث كانت أنما يكون من الشيء وقالوا لا بأس أن يعطى الرجل لنفسه أكثر من كفايته ونفق أن عررض الله عنه بلغ في العطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل لنفسه ومنهم من قال خمسة آلاف بالمدينة ووفر وإذا غري وليست بأكثر من الكفاية إذا غري عليها الجسد الغري (قال الشافعي) وهذا كلكفاية على أنه يغزو وإن لم يغزو كل سنة

(قال) ولم يختلف
أحدنا في أن ليس
للمالك في العمامة حق
ولا الأعراب الذين هم
أهل الصدقة واختلفوا
في التفصيل على
السابقة والنسب فتم
من قال استوى بين
الناس فإن أبا بكر رضى
الله عنه حين قال له عمر
أتجعل الذين جاهدوا
في سبيل الله بأموالهم
وأ أنفسهم وجبروا
ديارهم كن دخل في
الاسلام كما فقال أبو
بكر إنما عملوا لله وإنما
أجروهم على الله وإنما
الدين بالباغ وسوى على
ابن أبي طالب رضى الله
عنه بين الناس ولم
يفضل (قال الشافعي)
رجع الله وهذا الذي
أختاره وأسأل الله
التوفيق وذلك أفي
رأيت الله تعالى قسم
الموارث على العدد

(١) قوله ولا يخبر إذا
بني وسواء كذلك الأصول
التي عندنا وتأمل
مصححه

فذلك لأن شئت تقهر به ولا تقاسم منه فأقرره وإذا كان الجدار بين رجلين فهدمهما ثم اطلعا على
أن يكون لأحدهما ثلثه ولا تخزن لثامه في أن يجعل كل واحد منهما ما شاء عليه أذابه فالصلح به باطل
وان شأ أقسم بينهما أرضه وكذلك أن شاء أحدهما دون الآخر وان شأ تركاه فإذا بنيهما لم يجز لأحد
منهما أن يغير فيه ما يولوا كوة الأبناء من صاحبه (قال الشافعي) وإذا كان البيت في يد رجل فدعا آخر
واطلعا على أن يكون لأحدهما سلطحة ولا بناء عليه والسفل للأخر فأصل ما ذهب إليه الصلح أن
لا يجوز إلا على الأقرار فان تقاررا أجزت هذا بينهما وجعلت لهذا عاقبه ولهذا سفله وأجزت فيها أقرره به
الأخر ما إذا أقر أن له أن يبنى عليه ولا يخبر إذا بنى (١) وسواء كان عليه علوم أو جزء أو امتلى أقراره
ولأن رجلا باع عاقبة لبناء عليه على أن يشتري أن يبنى على جداره ويسكن على سلطحه وسى منتهى البناء
أجزت ذلك كما أجزان يبيع أرضا لبناء فيها ولا فرق بينهما إلا في خصلته أن من باع دارا لبناء فيها لم يشتري
أن يبنى ما شاء ومن باع سلطا بأرضه أو أرضا ورأس جدران احتجبت إلى أن أعلم كسبيل البناء لأن من
البناء ما لا تحمله الجدران قال ولو كانت دار في يد رجل في سفلها درج إلى علوها فتدعى صاحبها
السفل والعلو والدرج والدرج بن صاحب العلو فهي لصاحب العلو دون صاحب السفل بعد الألاعان
وسواء كانت الدرج معقودة أو غير معقودة لأن الدرج إنما تتخذ من أن ارتفع عما تحتها ولو كان الناس
يتخذون الدرج في كل شيء ويجعلون ظهورهم لدرجة لا يطرئ من الطرق جعلت الدرج بين صاحب السفل
والعلو لأن فيها مئذنين أحدهما بيد صاحب السفل والاخرى بيد صاحب العلو بعدما أحلفهما وإذا
كان البيت للسفل في يد رجل والعلو في يد آخر فتدعى عاقبة فالسفل بينهما في يد كل واحد منهما وهو
سقف السفل مانع له وسط العلو وأرضه فهو بينهما مئذنين بعد أن تكون بينه وبينه سقفه فاعطيه وإذا
اصطالحا على أن ينقض العلو والسفل لعله فبما أوفى أحدهما أو غير لعله فذلك لهما وبعد أن معا البناء كما
كان ويؤخذ صاحب السفل بالبناء إذا كان هدبه على أن يبنيه أو هدبه بغير علة وإن سقط البيت لم يجز
صاحب السفل على البناء وأن طوع صاحب العلو بأن يبنى السفل كما كان وبني عليه كما كان فذلك له وليس
له أن يمنع صاحب السفل من سكنه ونقض الجدران له متى شاء أن يهدمها ومتى جاءه صاحب السفل بقعة
بناؤه كان له أن يأخذ منه ويصير البناء لصاحب السفل إلا أن يختار الذي يبنى أن يهدم بناءه فيكون ذلك
له وأصل لصاحب العلو أن يبنيه بقضاء قاض وإذا أصادق على أن صاحب السفل امتنع من بناءه ومناه
صاحب العلو بغير قضاء قاض فجاز كهم بقضاء قاض وإذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستعملت حتى
انتشرت أغصانها على دار رجل فعلى صاحب النخلة والشجرة قطع ما شرب على دار الرجل منها إلا أن بناء
رب الدار تركه فان شأ تركه فذلك له وإن أراد تركه على شيء يأخذ منه فليس يجاز من قبل أن ذلك أن
كان كراهة أو شراه فاتحاهم كراهة أو أرض له ولا قرار ولا بأس بتركه على وجه المهر وف وإذا تدعى
رجلا في عينة أو بئر أو نهرين أو غيلين دعوى فاصطالحا على أن أبا كل واحد منهما ما يحب من
دعواه في إحدى العينين أو البئرين أو النهرين أو ما يحب على أن لهذا أهله العين تامة ولهذا أهله
العين تامة فان كان بعد أقرا منهما فالصلح جائز كيجوز شراء بعض عين بشره بعض عين وإذا كان
النهر بين قوم فاصطالحوا على إصلاحه بيناء أو كبس أو غير ذلك على أن تكون النفقة بينهم سواء ذلك جائز
فان دعا بعضهم إلى عمله وامتنع بعضهم لم يجز للمتنع على العمل إذا لم يكن فيه ضرر وكذلك لو كان فيه
ضرر لم يجز والله أعلم وبالله لولا أن شتمت نخل قوموا العاروا فهدموا ما معهم ومضى شتم
أن تهدموا العارة هدمتها وهاؤا أن تملكوا العارة دونه حتى يعطيك ما يلزمه في العارة وتلك ما معهم

وهكذا العين والبئر وإذا أدى رجل عود خشبة أو ميزاب أو غير ذلك في حدار رجل فصلحه الرجل من دعواه على شيء جائز إذا أقره به ولو أدى رجل زرعاً في أرض رجل فصلحه من ذلك على دراهم سمية فذلك جائز لأنه أن يبيع زرعاً أخضر من فصله ولو كان الزرع رجلين فادى رجل فيه دعوى فصلحه أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يجز هذا على أن يقطع منه شيئاً حتى يرضى وإذا أدى رجل على رجل دعوى في دار فصولح منها على داراً وعبد أو غيره فله فيها خيار الرقبة كما يكون في البيع فإن أقر أن قدراً قبل الصلح فبإختياره إلا أن يتغير حاله التي رآه عليها قال وإذا أدى رجل على رجل دراهم فأقره بها ثم فصلحه على دينار فإن ثمة أيضاً قبل أن يتفرق جاز وإن تفرق قبل أن يتقابضاً كانت له عليه الدراهم ولم يجز الصلح ولو قبض بعضاً وبقي بعض جاز الصلح في قبض وانتقض فيما لم يقبض إذا رضى ذلك المصالح الأخذ منه الدنانير (قال الرازي) وفيه قول آخر أنه لا يجوز شيء من الصلح لأنه مصلحه من دنانير على دراهم يأخذها فكان هذا مثل الصرف لو بقي منه درهم انتقض الصرف كله وهو معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع وإذا أدى رجل شصاً في دار فأقره به المدي عليه مصلحه على عبد بعينه أو ثياباً بعينها أو موصوفة إلى أجل سمي فذلك جائز وليس له أن يبيع ماصالحه من ذلك قبل أن يقبضه كما لا يكون له أن يبيع ما اشتري قبل أن يقبضه والصلح يبيع ما جاز فيه جاز في البيع وما رد فيه رد في البيع وسواء موصوف أو بعينه لا يبيعه حتى يقبضه وهكذا كل ماصالح عليه من كبل أو عين موصوف ليس له أن يبيعه منه ولا من غيره حتى يقبضه لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام إذا ابتاع حتى يقبض وكل شيء ابتاع عندنا بغيره وذلك لأن مضمون من مال البائع فلا يبيع ما مضاه من ماله غيره وإذا أدى رجل على رجل دعوى فأقره بها فصلحه على عشرين بأعينهما فقبض أحدهما ومات الآخر قبل القبض فالصالح بالخيار في رد العبد ورجوع على حقه من الدار أو إجازة الصلح بحصة العبد المقبوض ويكون له نصيبه من الدار بقدر حصة العبد المثلت قبل أن يقبضه ولو كان الصلح على عديفت بطل الصلح وكان على حقه من الدار ولو لم يمت ولكن رجل جن عليه فقتله خبيرين أن يجيز الصلح ويتبع الخاني أو رد الصلح ويتبعه رب العبد البائع له وهكذا لو قتله عبد أو حر ولو كان الصلح على خدمة عبدة فقتل العبد فأخذ ماله كفيته فلا يجيز المصالح ولا رب العبد على أن يعطيه عبد ماله فإن كان استخدمه شيئاً جاز من الصلح بقدر ما استخدمه وبطل من الصلح بقدر ما بطل من الخدمة ولو لم يمت العبد ولكنه جرح جرحاً فاختار سيده أن يدفعه يباع كان كالموت والاستحقاق ولو أدى رجل على رجل شصاً فأقره به فصلحه المقر على مسيل ماء فإن سمى له عرض الأرض التي يسيل عليها الماء وطراها ومتمها جاز إذا كان على الأرض لم يجز إلا بأن يقول يسيل الماسق كذا وكذا لو لم يعلم كذا لا يجوز الكراه إلا في وقت معلوم وإن لم يسم إلا بسيل الميزج ولو فصلحه على أن يسقي أرضه من شهر أو عين وقتاً من الأوقات لم يجز ولكنه يجوز له لو فصلحه بثلاث العين أو ربها وكان ثلث العين وهكذا لو فصلحه على أن يسقي ماشية شهران ماله لم يجز وإذا كانت الدار لرجلين لأحدهما ثلث الماشية لآخر فله ما ساحب النصيب الكثير إلى القسم وكرهه صاحب النصيب القليل لأنه لا ينبغي له منه ما ينتفع به أجبرته على القسم وهكذا لو كاتب بين عدد فكان أحدهم ينتفع والآخر لا ينتفعون أجبرتهم على القسم الذي دعا إلى

فسوى فقد تكتون
الاخوة متفاضلي
الغناء عمن السقي
الصلح في الحياة والحفظ
بعد الموت ورأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسم إلى
حضر الوعدة من
الأربعة الأجاس على
العدد فسوى ومنهم
من يغني غاية الغناء
ويكون القنوح على
بدنه ومنهم من يكون
محمضاً لما غير نافع وأما
ضارب الجبن والهرجة
فلما وجدت الكتاب
والسنة على التسوية كما
وصفت كانت التسوية
أولى من التفضيل على
النسب أو السابقة ولو
وجدت الدلالة على
التفضيل أرجح بكتاب
أوستة كنت إلى
التفضيل بالدلالة مع
الهوى أوسع (قال
الشافعي) وإذا قرب
القسم من الجهاد
ورخصت أسعارهم
أعطوا أقل ما يملئ
من سعدت داره وغلا

سعره وهذا ان تغاضل
عدد العيلة تسوية على
معنى ما يلزم كل واحد
من الفريقين في الجهاد
اذا اراده وعليهم ان
يفرروا اذا غشروا ويرى
الامام في اغراضهم رايه
فان استغنى بجياده
بعد ددوكة من قربه
اغراضهم الى اقرب
المواقع من مجاهدتهم
واختلف اصحابنا في
اعطاء الذرية ونسبها لاهل
التي معهم من قال يعطون

واحب من يجنهم
فان لم يفعل فزنتهم وتزيم
رجالهم فلم يعطهم الكفاية
فقطهم كال الكفاية
ومنهم من قال اذا عطروا
ولم يقاتلوا فليسوا بذلك
اولى من ذرية الاعراب
ونسائهم ورجالهم
الذين لا يعطون من التي
(قال الشافعي) حدثني
سفيان بن عيينة عن
عمر بن دينار عن الزهري
عن مالك بن اوس بن
الحذافان ان عمر بن
انطاب رضى الله عنه
قال ما أحد الا له في

القسم وجعل الاخرين نصيبهم انشاؤا واذا كان الضرر عليهم جميعا لم اقسما انما يقسم اذا كان احدهم
بصير الى منفعة وان قلت (١)

(الحوالة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي املاه قال والقرول عندنا والله تعالى أعلم ما قال مالك
ان أنس ان الرجل اذا حال الرجل على الرجل يحق له ثم أفلس الحال عليه أو مات لم يرجع الحال على المحيل
أبدا فان قال قائل ما طلبة فيه قال مالك بن أنس أخبرنا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من طغل الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على ما يفتن فأن قال قائل وما في هذا
مما يدل على تقوية قولك قبل أن رأيت لو كان المحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن الحسن إذا أفلس المحال
عليه في الحبة أو مات مغلسا (١) بصير المحال على من أحيل أو أيسلوا أحيل على مفلس وكان حقه نالما
من المحيل هل كان يزاد بذلك الا خبرنا ان أمير المفلس والافقة حيث كان ولا يجوز الا أن يكون في هذا
اما قولنا اذا برئت من حقك وضعت غنيري فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مضبوطة واما لا تكون الحوالة
جائز فكيف يجوز أن يكون برئنا من دينك اذا احتلكت وحلفت ما لشيء حتى برئنا فان أفلس
عند علي بن يقطين بمصدر نتمنه بأمر فقد ثبت به جائز بين المسلمين واحج محمد بن الحسن بأن عثمان قال
في الحوالة والكفالة يرجع صاحبه لآتي على مال مسلم وهو في أصل قوله بطل من وجهين ولو كان ثابتا عن
عثمان لم يكن فيه حجة إنما شئت فسمه عثمان ولو ثبت ذلك عن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه وإذا
أحال الرجل على الرجل باق فأفلس الحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للمحال أن يرجع على المحيل من
قبل أن الحوالة تتحول حق من موضعه الى غيره وما تحول لم يعد والحوالة المتخلفة الصالحة ما تحول عنه لم يعد
الا بعد بدوته عليه وتأخذ الحال عليه دون المحيل بكل حال (٢)

(١) وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) وإذا ادعى الرجل الدعوى
قبل الرجل في دار أو دين أو غير ذلك فأنكر ذلك المدعي قبله الدعوى ثم سألهم من الدعوى وهو منكر لذلك
فان ما حنيفة كان يقول في هذا جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الإنكار وقال أبو حنيفة
كف لا يجوز هذا وأجوز ما يكون الصلح على الإنكار اذا وقع الاقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي)
وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى فأنكر المدعي عليه ثم صالح من دعوته على شيء وهو منكر فالقياس
أن يكون الصلح باطلا من قبل أن لا يصح الصلح الا بما يجوز به السويع من الأمان الحلال المعروفة وإذا
كان هذا هكذا عندنا وعند من أجاز الصلح على الإنكار كان هذا عموما والعوض كله ممن ولا يصح أن يكون
العوض الأمانة صادق عليه والعوض والمعوض الآن يكون معناه في هذا أثر يلزم منه فيكون الأثر اولى من
القياس ولست أعلم فيه أثرا يلزم منه قال الشافعي وبه أقول وإذا صالح الرجل الطالب عن المطالب
والمطالب متغيب فان ما حنيفة كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول
الصلح مردود لأن المطالب مستغيب عن الطالب وهكذا لو أقر بدعيه وهو متغيب كان قوله ما جاعلا في
ما وصفتك (قال الشافعي) وإذا صالح الرجل الرجل وجعل وهو غائب أو أقر وصاحب الحق وهو غائب
فذلك جائز ولا يطل بالتغيب شيئا جاز في الحضور لأن هذا ليس من معنى الأكره الذي أورد

(٢) وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة والكفالة والدين (ولو كانت حوالة فالحوالة معقول فيها
أنها تتحول حق على رجل الى غيره فإذا تحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه الا بعد بدوته
عليه وتأخذ الحال عليه دون المحيل بكل حال (وفي الترجمة المذكورة أيضا) وإذا أفلس المحال

(١) قوله هل يصير
الحال على من أحيل كذا
بالاصول التي يدينها
وحده كتبه معصمه

(باب الضمان) (۱)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وإذا تحمل أو تكفل الرجل عن رجل بالدين فمات الجبل
أبسل يحمل الدين فلا يحمل (٢) عليه أن يأخذ بماله به فإذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والجبل ولم
يكن لورثة الجبل أن يرجعوا على الممول عنه بما دفعوا عنه حتى يحمل الدين وهكذا الوات الذي عليه الحق
كان الذي له الحق أن يأخذ منه ماله فإن عجز عنه لم يكن له أخذه حتى يحمل الدين وقال في الجملة (أخبرنا
الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال إذا تحمل أو تكفل الرجل عن رجل بالدين فمات
محمل قبل أن يحمل الدين فلا يعمل عنه أن يأخذ بماله به فإذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والجبل
لم يكن لورثة الجبل أن يرجعوا على الممول عنه بما دفعوا عنه حتى يحمل الدين وهكذا الوات الذي عليه
الحق كان للذي له الحق أن يأخذ منه ماله وإذا عجز عنه لم يكن له أن يأخذ حتى يحمل الدين (قال الشافعي)
وإذا كان الرجل على الرجل المال مكفلة به رجل أو خرف الممل أن يأخذ بها وكل واحد منهما
لا يراي كل واحد منهما حتى يستوفي ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإذا كانت الكفالة بشرط كان الشرط
أن يأخذ المكفل على ما شرط له ودون ما لم يشرط له وإذا قال الرجل للرجل ماقض لي به على فلان أو
ينهدك به عليه فهو دأما أشبه هذا فإنه لا ضمان لم يكن ضمانا لشي من قبل له قد قبضه ولا يقضى
ويُسبَله ولا يسبَله فلا يلزمه شيء مما يشبهه وجوده فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضمانا وإنما يلزم الضمان
بما عرفه الضامن فأما ما يعرفه فهو الحق فإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما عرفه ويعرف أن هو
فأضامن له لأن تركه المشيئة وأما تركه كفضل العبد المأذون في التجارة فالكفالة ماطلة لأن
الكفالة استسلاف مالا لا كسب مالا فإذا كانت عنه أن يستأنس منه ماله شيئا قل أو كثر فكذا كفله عنه أن
يكفل فيقرم منه ماله شيئا قل أو أكثر أخبرنا ابن عيينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة
ابن الحراق قال جلت جالة ثابت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنته فقال بقبيصة المسئلة حرمت الأفي
على رجل يحمل جملته قلت المسئلة ترك الحديت (قال الشافعي) ولو أقر رجل أنه كفله
على مال من غيره وانكر المكفول له الخیار لينة بينهما فن جعل الأقرار واحدا حلقه ما كفل إلا على
أنه بالخيار أو أرمو الكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه يعضد ما أقره أرمو لمزمه ما مضى أزمه الكفالة
بعد أن يحلف المكفول له لقد جعله كفالة بلا خيار فيه والكفالة بالنفس على الخیار لا تجوز وإذا
عازت بغير خيار فنفس يلزم الكفالف بالنفس مال إلا أن يسمى مالا كفل به ولأن الزم الكفالة بخد ولاقصاص
ولا عقوبة لا تلزم الكفالة إلا بالاموال ولا كفل به عازر بخلاف جرح عذ فان أراد القصاص فالكفالة
مطلبة وإن أراد أن يجرح فهو له والكفالة لازمة لأنها كفالة بمال وإذا اشترى رجل من رجل دارا
فضمن له رجل عهدتها أو خلاصها فاستصحت الدار يرجع المشتري بالعين على الضامن إن شاء لأنه ضمن له
عليه فإن أباحضته كان يقول لا يرجع على الذي أماله حتى يموت المالك عليه ولا يتركه مالا
وكان ابن أبي بلباس يقول أنه يرجع إذا أنقص هذا بده بأخذ به أبو يوسف (قال الشافعي) الحوالة
تحويل حق فليس له أن يرجع وذكر في الكفالة وإذا أمال الرجل على الرجل مطلق فأفلس المحتال
لنفسه وأما ولائتي له لم يكن لئصال أن يرجع على المحيل من قبل أن الحوالة تتحول حق من موضعه
غيره وما تحول بعدد الحوالة تتحالف المصلحة

(١) هكذا ترجم السراج البلقيني وقال ترجم عليه في الاصل الكفالة والجمالة اه

هذا المال حق الأهل
 ما ملكتم أيمانكم
 أعطه أوتعه (قال
 الشافعي) وهذا
 الحديث يحتمل معاني
 منها أن يقول إن أحد
 عني (أي) من جملتهم
 حاسبهم من الصدقة
 أو عني (أي) ممن
 أهل المال الذين ينفون
 الأول في مال النسوة
 أو الصدقة حتى وكان
 هذا أولى معانيه فإن
 قيل ما دل على هذا قيل
 قول رسول الله صلى
 عليه وسلم في الصدقة
 لا تحتلها لنفسي ولا
 لأبي ولا لعمي ولا
 لأحد منكم ولا لأحد
 من آل أبي طالب ولا
 من آل عبيد (قال)
 ومن هنا عن رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم أن الأعراب لا يعطون
 من المال (قال)
 ومن هنا عن رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم أن الأعراب لا يعطون
 من المال (قال)
 ومن هنا عن رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم أن الأعراب لا يعطون
 من المال (قال)

(١) قوله في الهامش بمعنى
حاجة كذا الأصل ولعله
بمعنى ذي حاجة أى محتاج
ونأمل اه معجزة

(٢) قوله فله معجزة
عليه هكذا فى النسخ
فى هذا الموضع وسأأتى
بعد أسطر فله معجزة
عنه والمسئلة واحدة
فى الموضوعين فحسرت
الصواب من أصل جميع
كتبه معجزة

خلاصها وخلص مال يسلم وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيل بنفسه ثم أخذ منه كفيل آخر بنفسه ولم يبرأ
الاول فكلاهما كفيل بنفسه (١)

(١) وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والحالة والدين وإذا كان الرجل على رجل دين فكفله به
عن رجل فان أباح نفسه كان يقول للعالم أن يأخذ أيهما شاء فان كانت حوالته لم يكن له أن يأخذ الذي
أحاله لأنه قد أبرأ منه هذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الأصل فيه ما جعله
حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأ من المال إلا أن يكون المال قد توى قبل الكفيل ف يرجع به على الذي عليه
الأصل وإن كان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهما شاء في قوله ما جعلا
الشافعي وإذا كان للرجل على الرجل المال وكفله به رجل آخر فرب المال أن يأخذ ماله وكل واحد
منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يتسوى ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فان كانت الكفالة بشرط كان
الفرع أن يأخذ الكفيل على بشرط به دون الم بشرط له وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيل بنفسه ثم
أخذه بعد ذلك آخر بنفسه فان أباح نفسه كان يقولهما كفيلان جميعا به يأخذو كل ابن أبي ليلى يقول
قد برئ الكفيل الاول حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيل بنفسه
ثم أخذه كفلا آخر بنفسه ولم يبرأ الاول فكلاهما كفيل بنفسه وإذا كفل الرجل الرجل من غير
سمى فان أباح نفسه كان يقول هو ضامن له وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
في ذلك لأنه ضمن شأهم ولا غير سمي وهو أن يقول الرجل للرجل ضامن فمضى به به القاضي عليه من
شئ وما كان له عليه من حق وما شهد له به اليهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) وإذا
قال الرجل للرجل ماضى الله القاضي على فلان أو شهد له به عليه شهود أو ما أشبه هذا فان ضامن لم يكن
ضامنا حتى من قبل أنه قد بقضى له ولا يقضى ويشهد ولا يشهد فلا يلزمه شئ مما شهد به فلما كان
هذا هكذا لم يكن هذا ضامنا وإنما يلزمه الضمان بما عرفة الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المظاهرة وإذا
ضمن الرجل دين ميت بعموته ومما لم يترك الميت وقام ولا يشاء ولا قفلا ولا كثيرا فان أباح نفسه كان
يقول لاضمان على الكفيل لأن الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن به يأخذ وقال
أباح نفسه ان ترك شيا من الكفيل بعد زيارته وإن كان ترك وقامه وضامن لجميع ما تركه (قال
الشافعي) وإذا ضمن الرجل دين الميت بعدما برقه وعرف له هو الضمان له لازم ترك الميت شئ أو لم
يترك وإذا كفل العبد المأذون به في التجارة بكفالة فان أباح نفسه كان يقول كفالته بالمائة لا بمائة معروف
وليس يجوز له العرف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول كفالته بما تارة لا بمائة من التجارة (قال الشافعي)
وإذا كفل العبد المأذون به في التجارة بكفالة فالكفالة بالمائة لأن الكفالة اسم لرك مال لا كسب مال فإذا
كانت عنه ان يسلم ماله شيا قل أو كثر فكذلك فبئنه أن يشكفل فيغير من ماله شيا قل أو كثر (وقد ذكر
الشافعي) حجة العبد في تراجم الكفالة وسياق ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى والمراد به جعل الكفالتين
بعضهم ببعض (٢) وفي الدعوى والبيان (قال الشافعي) وإذا أدى رجل على رجل كفالة فقبض
أموال الجدا آخر فان على المدعي الكفالة البينة فان لم يكن له بينة فعلى المتكدر اليه فان خلفه في ضمان
نكل عن البينة ردت العين على المدعي فان خلفه ربه ما دعي عليه وان نكل سقط عنه ضمان الكفالة
بالتضرع منه وقال أبو حنيفة على مدعي الكفالة البينة فان لم يكن بينة فعلى المتكدر اليه فان خلفه في
وان نكل رتبته الكفالة (٣) وفي تراجم الإيجان من خلف أن لا يشكفل عال فشكفل نفس رجل على

أهل التي كانوا في زمان
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يعزل عن
الصدقة وأهل الصدقة
يعزل عن أهل التي
(قال الشافعي) والعطاء
الواجب في التي لا يكون
الاتباع بطلب مشبه
القتال (قال) ابن عمر
رضي الله عنهما عرضت
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام أحد وأنا
ابن أربع عشرة سنة
فردني وعرضت عليه
يومئذ فنفذ وأما أن
تجس عشرة سنة فأجازني
وقال عمر بن عبد العزيز
هذا فرق بين المقاتلة
والزينة (قال الشافعي)
فان كلها أعني
لا يشكفل على البينة
أبدا أو متقصر الخلق
لا يشكفل على القتال أبدا
لم يرض له فخرش
المقاتلة وأعطى على
كفاية القام وهو شبه
بالزينة فان فخرش
فيعجز ثم من خرج من
المقاتلة وان مرض
لو يلا رجعي اعطى

(الوسيلة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي إمامه قال وإذا وكل الرجل الرجل وكله فليس الوكيل أن وكل غيره مرض الوكيل أو أراد الغنية أو لم يرد إلا أن الموكل رضي وكانته ولم يرضه وكله غيره وإن قال له أن وكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل وإذا وكل الرجل الرجل وكله ولم يشل له في الوكالة أنه وكله بأن يقر عليه ولا يصلح ولا يرى ولا يهب فإن فعل فافعل من ذلك كله ما لم يكن له فلا يكون وكله فمالم يوكله وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حذنه أو قصاص قبلت الوكالة على تثبيت البيئة فإذا حضر الحد أو القصاص لم أحده ولم أقصص حتى يحضر الحد وله والمقتصص من قبل أنه قد بعزله فيسقط القصاص ويعفو وإذا كان الرجل على رجل مال وهو عنده فباعه رجل فذكر أن صاحب المال وكله وصدقه الذي في يده المال لم أحبه على أن يدفعه إليه فإذا دفعه إليه لم يبرأ من المال بشئ إلا أن يقر صاحب المال بأنه وكله أو تقوم بينه عليه بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة ديناً على رجل لم يحبه الذي في يده المال أن يعطيه أبداً وذلك أن إقراره بإيابه إقراره منه على غيره ولا يجوز إقراره على غيره وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشئ أثبت القاضي بينه على الوكالة وجهه وكله حضره الخصم أم يحضره معه وليس للخصم من هذا سبيل وإذا تمرد الرجل الرجل وكله بكل قليل وكثيره ولم يرد على هذا قاله غيره عزاً من قبل أنه وكله يبيع القليل والكثير ويحفظه ويدفع القليل والكثير وغيره فلما كان يحمل هذه المعاني وغيرها لم يجز أن يكون وكله لا حتى يبين إلى كالات من بيع أو شراء أو دية أو خصومة أو عارة أو غير ذلك (قال الشافعي) وأقبل الوكالة من المأخض من الرجال والنساء في العذر وغير العذر وقد كان على رضي الله عنه وكل عند عثمان بن عفان بن جعفر رضي حاضر فقبل ذلك عثمان وكان وكل قبل عبدالله بن جعفر رضي بن أبي طالب ولا أحبه إلا كان وكله عند عمر ولعل عند أبي بكر وكان على يقول إن الخصومة لهما وإن الشيطان يحضرها (١)

(جاء ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أقر ما عر عند الذي مسبه الله عليه وسلم بالزنا فرجه وأمر أن يمس أن يغدو على امرأته قبل أن اعترفت بالزنا فاجها (قال الشافعي) وكان هذا في معنى ما وصفت من حكم الله تبارك وتعالى أن لا يرو عليه ما أمهرهم القول وأنه أمين على نفسه فمن أقر من الباتين غير المغلوبين على عقولهم بشئ من ماله عقر به في يده من حصد أو قتل أو قصاص أو ضرب أو قطع لم يمس ذلك الإقرار بما كان (وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها) قال وإذا أعطى الرجل الرجل مائة دينار بعهده لم يمس بالثمن ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة فإن ما خسرته الله كان يقول هو ياتر به بأخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأخوذ ضمن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع فإذا خرج من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فله وذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من القيمة لم يضمن ثمن القيمة الباقية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ (قال الشافعي) وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقل بعت ولا بسمئة ولا عارة من ثمن فقد أودى بسمئة قال يبيع على التقيد فإن رجعها بسمئة كان له نقض البيع بعد أن يخلف بالله ما وكله أن يبيع الانقضاء فإن فاتت قال نعم ضمن لقيمة فإن شاء أن يضمن المأخوذ ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع له شيء على المشتري وإن ضمن المشتري رجع المشتري على البائع الفضل بعد هذا (١) البع من البع لا يبيع إلا بما أخذ منه إلا أن يبيع من قيمة السلعة التي أتلفها إذا كان البيع قبلاً لم يمس

الشيء من مال وكاتب وحسبى عن لاشناه لأهل التي عنه رزق مثله فإن وجد من يفي غناؤه وكان أميناً بأقل لم يرد أحداً على أقل ما يجحد لأن منزلة الوالي من رعيته منزلة والي القيس من ماله لا يهبط منه عن الدنيا لشم الأهل ما يصدو عليه من ولى على أهل الصدقات كان رزقه مما يخذ من الأسي من التي عليها كالأسي من الصدقات على التي (قال) واختلف أصحابنا وغيرهم في قسم التي وذهبوا مذهباً لا يحفظ عنهم نصبرها ولا أحفظ أبهم قال ما حكي من القبول دون من خلفه وما حكي ما حضر من معاني كل من قال في التي شتاً فتمهم قال هذا المال لله تعالى دل على من نطقوا " والى فقره في بيع من سمي

أو جمل ما يجوز أن كان أو غير مجبور عليه لأن كل هؤلاء ممن عليه الفرض في بدنه ولا يسقط إقراره عنه فيما
لزمه في بدنه لأنه لا يتم تجبر عليه في ما له لا بدنه ولا عن العبدان كان ما لا تفره لأن التلق على بدنه بشئ يلزمه
بالقرش كان يلزمه الوضوء للصلاة وهذا لا أعرفه من أحد سمعت من أرضي خلافا وقد أمرت
عائشة رضي الله تعالى عنها بعد أقرب السرقه ففقط وسواء كان هذا الحد لله أو بشئ أوجه الله لا دعي (قال
الشافعي) وما أقرب به الحران البالغان غير المجبورين في أموالهما بأي وجه أقرب لهما كما أقرب به وما أقرب به
الحران المجبوران في أموالهما لم يلزم واحد منهما في حال الحظر ولا بعد في الحكم في الدنيا ويلزمهما فيما
يتبع ما بين الله عز وجل تأديته إذا شرا من الحرة من أقراله به وسواء من أي وجه كان ذلك الإقرار
إذا كان لا يلزم إلا أموالهما بحال وذلك مثل أن يشرا بجنابة خطأ أو وعد لأفصاف فيه أو شرا واعتق
أو بيع أو استهلاك مال فكل ذلك ساقط عنهم في الحكم (قال الشافعي) وإذا أقر أحد فيه قصاص
لزمه ولو لولي القصاص إن شاء القصاص وإن شاء أخذ ذلك من أموالهما من قبل أن علم ما قرض في أنفسهما
وإن من قرش الله عز وجل القصاص فلما فرض الله القصاص دل على أن لولي القصاص أن يعفو
القصاص وبأخذ العقل ودلت عليه السنة فزيم المجبور على ما باله من أقرب به وكان لولي القتل الخيار
في القصاص وعفوه على مال يأخذ من مكانه وهكذا العبد البالغ فيما أقرب به من جرح أو نفس القصاص
فلو قبل القتل أو الجرح روح أن يقتض منه أو يعفو القصاص على أن يكون العقل في عتق العبد وإن كان
العبد ما لا يسد (قال الشافعي) ولو أقر العبد بجنابة عبد الأقسام فيها أو خطا لم يلزمه في حال العبودية
مهاشئ ويلزمه إذا عتق ومات في ماله (قال الشافعي) وما أقرب به المجبوران من غصب أو قتل وغيرهما
ليس فيه حد بطل عنهما ما يفسد عن المجبورين الحزين بكل حال وبطل عن العبد في حال العبودية
ويلزمه أورش الجنابة التي أقر بها إذا عتق لأنه إنما بطلت عنه لأنه ملكه في حال العبودية لأن من جهة تجرى
على الحرق ماله (قال الشافعي) وسواء ما أقرب به العبد المذون له في التجارة أو غير المذون له فبها والمعامل
من العبد والمقصود إذا كان بالغه مغلوب على عقله من كل شئ إلا ما أقرب به العبد فيما وكل به وأذن
له فيه من التجارة (قال الشافعي) وإذا أقر الحران المجبوران والعبد بسرقة في ماله القلع قطعوا معا
ولزم الحزين غرم السرقة في أموالهما والعبد في خنقه (قال الشافعي) ولو بطلت القرع من المجبورين
لصبر والعبد لانه يقر في بدنه لم أقطع واحد منهما لأنهما لا يسلطان الامعاء ولا يحققان الامعاء (قال
الشافعي) ولو أقر واحد بسرقة بالقة ما بطلت لا قطع فيها لبطلت عنهم معان المجبورين لأنهما متوعان
من أموالهما وعن العبد لانه يقر في عتقه بلا حد في بدنه وهكذا ما أقرب به المرء من هؤلاء في حال ردته ألزمته
إياه كما ألزمه ما يقبل رده.

﴿ إقرار من لم يبلغ الحلم ﴾

(قال الشافعي) رجسه الله تعالى وإذا أقر من لم يبلغ الحلم من الرجال والنساء من النساء ولم يستكمل
نفسه عشرة سنين حتى لله أو حق لا دعي في بدنه أو ماله فذلك كله ساقط عنه لأن الله عز وجل إنما خاطب
بالفرائض التي فيها الأمر والنهي العاقلين البالغين (قال الشافعي) ولا تنظر في هذا إلى الآيات والقول
قول القرآن قال لم يبلغ والبيئة على المدي (قال الشافعي) وإذا أقر لفتي المشكل وقدر أحد لم يستكمل
خمس عشرة سنة وقف إقراره فإن حاض وهو مشكل فلا يلزمه إقراره حتى يبلغ خمس عشرة سنة وكذلك
إن حاض ولم يستكمل لا يجوز إقراره لفتي المشكل بحال حتى يستكمل خمس عشرة سنة وهذا سواء في الأحرار
والمعتاك إذا قال سنن المملوك أو أواله في لم يبلغ وقال المملوك أو أواله في قد بلغت فاقول قول النبي
والمملوك إذا كان يشبه ما قال لأن كان لا يشبه ما قال لم يقبل قوله ولو صدقه أبوه الأثرى أنه لو أقرب به وأهل

له على قدر ما يرى من
استحقاقه من الحاجة
إليه وإن فضل به عنهم
على بعض في العطاء
فذلك تسوية إذا كان
ما به على كل واحد
منهم مدخلته ولا يجوز
أن يعطى متغا منهم
ويحرم متغا منهم
قال إذا اجتمع المال
نظر في مصه المسلمين
فروى أن يصر في المال
إلى به الضانف
دون بعض فإن كان
الصف الذي يصره
إليه لا يستغنى عن شئ
مما يصره فهو كان
أرفق بجماعة المسلمين
صره وحرم غيره وشبه
قول الذي يقول هذا
أنه أن طلب المال متغاف
وصكان إذا حرمه
أحد الصنفين تماسك
ولم يدخل عليه خلة
مضرة وإن سادى
يتبعه وبين الصنفين
الآخر كائنه على الصنف
الأخر له مفره أعطاء
الذين فيه من الخلة المضرة
كله (قال) ثم قال

بحسب أن مثله لا يبلغ خمس عشرة لم يحزن أن أقبل إقراره وإذا بطلته عنه في هذه الحال لم ألزمه الحر والامه لولم
بعده البلوغ ولا بعد العتق في الحكم ولم يلزمهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يؤدوا إلى العباد في ذات

حقوقهم

﴿ إقرار المملوك على عقله ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى من أصابه مرض ما كان المرض فغلب على عقله فأقر في حال الغلبة على
عقله فأقره في كل ما أقر به ساقط لأنه لا فرض عليه في حاله تلك وسواء كان ذلك المرض بشئ أم لا وشربه
لشداويه فأذهب عقله أو عارض لا يدري ما سببه قال الشافعي ولو شرب رجل خرا أو نبذ لسكر
فسكر لزمه ما أقر به وفعل بماله ولا دبر ما سببه لأنه من نلزمه الفراض ولا نلزمه عليه حراما وحلالا وهو أمر مما
دخل فيه من شرب الخمر ولا يسطع عنه ما صنع ولا نلزمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب في شرب الخمر قال
الشافعي ومن أكره فأقر به فذهب عقله ثم أقر لم يلزمه إقراره لأنه لا ذنب له فيما صنع قال الشافعي
ولو أقر في صحته أنه فعل شأنا في حال ضربه على عقله لم يلزمه في ذلك حد بحال لأنه لا ذنب له
أنه قطع رجلا أو قتله أو سرق أو قذف أو زنى فلا يلزمه قصاص ولا قطع ولا حد في الزنا ولو لم يمتلأ العقل أو
المجروح إن شاء أن يأخذ من ماله الأرض وكذلك السرقة أن يأخذ قيمة السرقة وليس للحد في شيء لأنه
لا أرض للحد في شيء فكذلك المبلغ إذا أقر أنه صنع من هذا في السفر لا يختلف إلا ترى أنه لو أقر في حال غلبته
على عقله وصفره فأقلته عنه ثم قام عليه عليه بينة أخذت منه ما كان في ماله دون ما كان في عقله فأقره
بعده بالبلغ أكره من يبنه لو قامت عليه ولو أقر بعد الحرة أنه فعل من هذا شأنا وهو مملوك بلغ ألزمته حد
المملوك فيه كله فإن كان قد فاضلته أربعين أو زاد حدة خسين ونفثه نصفته إذا لم يجد قبل إقراره
أو قطع يده أو وجده عمدا اقتصاصه من الأمانة المقصصة لأخذ الأرض وكذلك لو قتله وكذلك
لو أقر أنه فعل به مملوك يقتص منه لأنه لو جنى على مملوك وهو مملوك فأعتق ألزمته القصاص إلا أنه يخالف
الحرفي خصلته ما أقر به من مال ألزمته إياه نفسه إذا اعتق لأنه إقرار كإقرار الرجل بجنابة خطأ فأجعلها
في ماله دون عقله ولو قامت عليه بينة بجنابة خطأ لم يلزم عنه وهو مملوك ألزمته سيده الأقل من قبله يوم
جوز والجنابة له أعنفه حال بعثته دون بيعه

﴿ إقرار الصبي ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى وما أقر به الصبي من حديثه عز وجل أو ألد أو وسق في مال أو غيره
فأقره ساقط عنه وسواء كان الصبي مأذونا له في التجارة أو ذنبا له به أو له من كان أو ما لم ولا يجوز
لما كان يأن في ذنبيه في التجارة فإن فعل فأقره ساقط عنه وكذلك شراؤه بعهده ميسوخ ولو أجزأه فإقراره
إذا اذن له في التجارة أجزأه أن يأن به أو له بطلاق امرأته فالزمه أو أراهمه في شرب رجلا فأجده أو يجرح
فأقتص منه فكان هذا وما شابهه وأولى أن يلزم من إقراره لو اذن له في التجارة لأنه شئ ففعله بأمر إياه وأمر
أبيه في التجارة ليس يأن بالإنفاق بعينه ولكن لا يلزمه شئ من هذا ما يلزم البالغ بحال

﴿ الإكراه وما في معناه ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل الامن أكره وقليه مطمئن بالإيمان الآية قال
الشافعي والكفر أحكام كفران الزوجة وأن يقتل الكافر وبغض ماله فلما وضع الله عنه سقطت عنه
أحكام الإكراه على القول كله لأن الاكراه سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه وما يكون حكمه بحسبه

بعض من قال إذا صرف
مال النية إلى ناحية
فسد ما هو من الأخرى ثم
جاءه مال آخر أعطاها
إياه دون الناحية التي
سددها فكان به ذهب
إلى أنه انما جعل أهل
الخطية وأخبرهم حتى
أوفاهم بعد قال
ولا أعلم أحدا منهم قال
يعطى من يعطى من
الصدقات ولا يجاهد
من النية وقال بعض
من أحفظ عنه وإن
أصاب أهل الصدقات
سنة فملك أموالهم
أنفق عليهم من النية
فإذا استغنى عنه منعوا
النية ومنهم من قال
مال الصدقات هذا
القول يرد بعض حال
أهل الصدقات قال
الشافعي رحمه الله
والذي أقول به وأحفظ
عن أروى من جعت
أن لا يشرع المال إذا
اجتمع ولكن يشم
فإن كانت نازلة من
عسود وجب على
المسلمين القيام بها وإن

عليه (قال الشافعي) والاكرام ان يصبر الى ثلثي نيتي من لا يقدر على الاستماعة من غيره. المثل الاول اوص
 او سئل على واحد من هؤلاء ويكون المكره يخاف خوفه عليه دلاله انه ان امتنع من قول ما امر به يبلغ
 به الضرب المزمع اولا كقوله او اتلاف نفسه (قال الشافعي) فاذا خاف هذا اسقط عنه حكم ما كره عليه
 من قول ما كان القول شرعا او يباحا او قرارا لرجل بحق او حدا او قرارا استحاج او عتق اياه بالحق او اعدا
 واحد من هذا وهو مكره فاقى هذا احدث وهو مكره لم يلزمه (قال الشافعي) ولو كان لا يبيع في نفسه
 انه يبلغ به شيئا مما وصفت لم ينع ان يفعل شيئا مما وصفت انه يسقط عنه ولو اقره ففعله غير نائف على
 نفسه الزمته حكمه كله في الملاف والنكاح وغيره وان حبس بخاف طول الحبس او بدت فاف طول التمسيد
 او اوعد بخاف ان يقع به من الوعيد بعض ما وصفت ان الاكرام اسقط به عقده عنه ما كره عليه (قال
 الشافعي) ولو فعل شيئا له حكم فاقر بعد دفعه انه لم يخف ان وفي له بعد انزيمته ما احدث من اقرار او غيره
 (قال الشافعي) ولو حبس بخاف طول الحبس او وعد فقال طنت في اذا امتنع مما كرهت عليه بل نلت
 حبسا اكثر من ساعة او لم نلت عقوبة خفت ان لا يسقط الماتم عنه فعيافه ما تم مما قال (قال الشافعي)
 فاما الحكم فيسقط عنه من قيل ان الذي به الكره كان ولم يكن على يقين من التخلص (قال الشافعي)
 ولو حبس ثم خلى ثم اقر زيمه الاقرار وهكذا الضرب بغيره او شرا ان تخلى فاقر ولم يشق له بذلك ولم
 يوجد له خوف له سبب فاحدث شيئا لم يزمه وان احدث له امر فهو بعد سبب الضرب والاقرا سقط عنه قال
 واذا قال الرجل لرجل اقرت بك بكذا او انكره فاقول قوله من عني وعلى القدره البينة على امر اياه غير
 مكره (قال الربيع) وفيه قول آخر ان من اقر بشيئ لم يزمه الا ان يسلط له كان مكرها (قال الشافعي)
 وسئل قوله انا كان بحبس او ان شهدوا انه غير مكره واذا شهد شاهدان ان فلانا اقر فليزنا وهو بحبس
 بكذا اولي سلطان بكذا فقال المشهور عليه اقرت لعم الحبس ولا كراهه السلطان فاقول قوله مع عني
 الا ان تشهد البينة انه اقر عند السلطان غير مكره ولا يخاف من شيئ سواه اقر غير مكره ولا بحبس بسبب
 ما اقره وهذا موضوع ينصفه في كلب الاكرام مثل الربيع عن كلب الاكرام فقال لا اعرفه

(جماع الاقرار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز عندى ان ازم احدا اقرارا الا بين المعنى فادله
 معنيين الزمته الاقل وجعلت القول قوله ولا ازمه الاظهار ما قر به بينا وان عني الى التمسيد غير ظاهر
 ما قال وكذلك لا اتفق السبب ما قر به اذا كان لكلامه ظاهر يحتج بخلاف السبب لان الرجل قد يحجب
 على خلاف السبب الذي كلف عليه لما وصفت من (١) احكام الله عز وجل فيما بين العباد على الظاهر (١)

(١) باب من اقر انسان بشيئ فكيفه المقره وليس في السراج (وفي اختلاف العراقيين في باب
 المواريث لما ذكر اقرار بعض الورثة لوارث قال القياس انه لا ياخذ شتمان قبل انهما اذما بحق عليه
 في ذلك الحق مثل الذي اقره به لانه اذا كان وارثا بالنسب كان موروثا فاذما ثبت النسب سحتي يكون
 موروثا لم يجز ان يكون وارثا وذلك مثل الرجل يقر انه باع داره من رجل بالثمن فسد المقره بالبيع لم
 ينسب الدار وان كان باعها فسد كان اقر بانها لصدقه ملكه وذلك انه لم يقر بانها كانت لملكه الا وهو
 يحاول عليه ما يشي فليست ان تكون ملوكه عليه سقط الاقراره (قال شحات) شيخ الاسلام ابد الله
 تعالى وهذا النص يقتضي انه لو اقر بدين عليه او ان هذه الدار ملكه بهته ونحوها ومطلقا انه لا يكون
 الحكم كذلك وقد اختلف الاصحاب في هذه الصورة والآن يرجع عنهم الفاء الاقرار وتترك الفع في هذا النص
 وفي وجه آخر ياخذ القاضي ويحفظه بما على بقاء ان اقراره هذا الثاني قد يتعاني بالتعليل المذكور في

غيره بعد في دارهم
 وبه بالتغير على جميع
 من نشبه اهل القى
 وغيرهم (قال الشافعي)
 رحمه الله اخيرا غير
 واحد من اهل العلم
 انه لما قدم على عمر
 ابن الخطاب رضى
 الله عنه مال اضرب
 بالبرق فقال له صاحب
 بيت المال لا تدخله
 بيت المال قال لا ورب
 الكعبة لا يابى تحت
 سقبي بيت حتى اقمه
 فامر به فوضعه في
 المسجد ووضعت عليه
 الاطاع وحرمه رجال
 من المهاجرين والانصار
 فلما اصبح غدا معه
 العباس بن عبد المطلب
 وعبد الرحمن بن عوف
 اخذوا يداها
 او احدها اخذ بيده
 فلما رآه كثره الانطاع
 عن الاسموال فرأى

(١) قوله من احكام
 الله فكذلك الاصول التي
 يدينها عليه سقط لفظان
 او اجزاء بعد من وعبر
 اذ معصيه

﴿الافرار بالشئ غير موصوف﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل لفلان على مال أو عندي أو في يدى أو قد استهلك من ماله أو قال عظميأ جادا أو عظميأ عظميأ فكل هذا سواء يسأل ما أراد فان قال أودت ديناراً أو درهما أو أفل من درهم ما يقع عليه اسم مال عرض أو غيره فالقول قوله مع يمينه وكذلك ان قال مالا صغيراً أو صغيراً جسداً أو صغيراً صغيراً من قبل أن يجمع ما في الدنيا من متاعها يقع عليه قبل قال الله تبارك وتعالى فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل وقيل ما فيها يقع عليه غلب الثواب والعقاب قال الله عز وجل وان كان متقال حبة من خول أنبتاهم أو كفي شاحسين وكل ما أتى به عليه وعذب يقع عليه اسم كثير وهكذا ان قال له على مال وسط أو لا قليل ولا كثير لان هذا اذا ما في الكثير كان فيها وصفت أنه أقل منه أجوز وهكذا ان قال له عندي مال كثير قليل ولو قال لفلان عندي مال كثير الا مالا قليلاً كان هكذا ولا يجوز اذا قال له عندي مال الا ان يكون بقي له عنده مال فأقل المال لازمه. ولو قال له عندي مال وافر وله عندي مال نافع وله عندي مال مغن كان كله كما وصفت من مال كثير لانه قد بقي القليل ولا يغني الكثير وبني القليل اذا ورثه فسه وأصله وبنفس الكثير (قال الشافعي) فاذا كان المقر بمذابحاً قلته أعط الذي أقررت له ما شئت مما يقع عليه اسم مال واحلف له ما أقررت به فيما أعطته فان قال لا أعطه شيئاً جبرته على أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم مال مكانه وحلف ما أقرره بأكثر منه فاذا حلف ما أقرره غيره وان امتنع من العين قلت الذي يدعي عليه ادع ما أحببت فاذا ادعي قلت للرجل احلف على ما ادعي فان حلف برئ وان أيا قلته له اردد العين على المصدق فان حلف ما أعطته وان لم يحلف ما أعطه شيئاً كبراً حتى يحلف من ترك كبراً (قال الشافعي) وان كان المقر بالمال غائباً أقره بمن صنف معروفه كفضة أو ذهب فقال القر له أن يعطى ما أقرره به فلتان شئت فانتظر مقدمه وتكتبك إلى الحاكم الذي هو به وان شئت أعطيتك من ماله الذي أقرره ما يقع عليه اسم المال وأشهد به عليك فان ما أقرره بأكثر منه أعطيت الفضل كما أعطيتك وان لم يقر بأكثر منه فقد استوفيت وكذلك ان جحد فقد أعطيتك أقل ما يقع عليه اسم مال وان قال مال ولم ينسبه إلى شيء لم يعطه الا أن يقول هكذا وحلف أو عوت فتخلف ورثته ويعطى من ماله أقل الاشياء قال وهكذا ان كان المقر حاضر انقلب على عقبيه ويحلف على هذا المدي ما رى مما أقرره به وجه من الوجوه ويجعل الغائب والمخلوب على عقبيه على حجة ان كانت له (قال الشافعي) وشئ هذا ان أقرره بهذا ثم مات وأجعل ورثة الميت على حجة ان كانت لبت حقه فمما أقرره به (قال الشافعي) وان شاء المقر له أن تخلف له ورثة الميت فضلاً لحلفهم الا أن يدعي عليهم فان ادعاه أحلفهم بما يعلون بأهم أقرره بشئ أكثر مما أعطته

﴿الافرار بشئ محدود﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال الرجل لفلان على أكثر من مال فلان لرجل آخر وهو يعرف مال فلان الذي قال له على أكثر من ماله أو لا يعرفه أو قال له على أكثر مما في يديه من المال وهو يعرف ما في يديه من المال أو لا يعرفه فسواء أسأله عن قوله فان قال أودت أكثر من ماله على حلال والحلال كثير ومال من نفع البيع والثالث بغير المقر له أخذ وهذا مع ضعفه شاهد من النص المذكور بغير آثار الشافعي رضي الله عنه انما ألغى الافرار في صورة يكون فيها عاتق من الجانبين له وعليه فاذا كان عليه لاله لا يلغى الافرار والذين رجحوا الاول أن يقولوا انما ذكر الشافعي صورة البيع ليقبس عليها افرار بعض الورثة لو ان لا تكتب المقر غير غنيابتي الافرار معه إم

منتظرا لم ير مثله
الذهب فيه والياقوت
والزبرجد والؤلؤ
يتلألأ في فقال له
أحدهما والله والله ما هو
يوم بكاء لكسه والله
يوم شكرو وسرور فقال
اني والله ما ذهبت
حيث ذهبت ولكن
والله ما كثره في يدي
قطا الواقع باسمهم
ثم أقبل على القبلة
ورفع يديه إلى السماء
وقال اللهم اني أعوذ
بك أن أصكون
مستودعا في أصم
تقول مستدرجه
من حيث لا يعلمون ثم
قال ابن سراقه بن
جعثم فأنه أشعر
الزراعين دفقهما
فأعطاهما سوارى كسرى
وقال ليسهما ففعل
فقال قل الله أكبر فقال
الله أكبر قال فقل الحمد
لله الذي سلمهما كسرى
ابن هرثم وأبى سهما
سراقه بن جعثم
أعربيا من بني مدنج
وأما أبى سهما فالحال

فلان الذي قلته على أكثر من ماله حرام وهو قليل لان تاع الدنيا قليل لقلة بقائه ولوقال قلته على أكثر لانه عندى أبقى فهو أكثر باسقام مال فلان وما في يده لانه يتلفه فيقبل قوله مع عيئه ما أراد أكثر في العدد وفي القيمة وكان مثل القول الاول وان مات أو خسر أو غلب ومثل الذي قاله عندى مال كثير ولوقال لفلان على أكثر من عدما بقي في يده من المال أو وعدد ما في يفلان من المال كان القول في أن عله أن عدما في يفلان من المال كذا قول المفسر مع عيئه فلو قال علمت أن عدما في يده من المال عشر دراهم فأقررت له بأحد عشر حلف ما أقربه بأكثر منه وكان القول قوله ولوقال المفسر له شهادته قد علمت أن في يده ألف درهم لم أزمه أكثر ما قال ان علمت (١) من قبل أنه يعلم أن في يده ألفا فخر ج من يده وتكون لغيره وذلك لو علم بنسبة أنه قال له أو أن الشهود يقولون تشهد أنه ألف درهم فقال له على أكثر من ماله كان القول قوله لأنه قد يكذب الشهود ويكذبه بما ادعى أنه من المال وان اتصل ذلك بكلامهم وقد يصل لوصد فهم أن ماله هلك فلا يلزمه مما لم يزمه إلا ما أحطنا أنه أقربه ولوقال قد علمت أن له ألف دينار فأقررت له بأكثر من عدما فلو كان القول قوله وهكذا قال أقبرت بأكثر من عدما حسب خطة أو غيره وكان القول قوله مع عيئه ولوقال رجل رجل على ألف دينار فقال لك على من الذهب أكثر ما كان عليه أكثر من ألف دينار ذهباً والقول في الذهب الردي وغيره المضروب قول المقر لو كان قال على ألف دينار فقال لك عندى أكثر من ماله لم أزمه أكثر من ألف دينار وقلته كم ماله فان قال ديناراً ودرهم أو فلس أزمته أقل من دينار أو درهم أو فلس لأنه لا يكذب به أن له ألف دينار وكذلك لو شهدت له بنسبة بذلك فأقر بعشود السنة أو قبل لأنه قد يكذب البينة ولا يلزمه ذلك حتى يقول قد علمت أنه ألف دينار فأقررت بأكثر من ذهبها وان قال له على منى أزمته أى منى قال وأقل ما يقع عليه اسم منى مما أقربه

﴿الافرار للعبد والمجبور عليه﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أفر الرجل لبعده رجل مأذون في التجارة أو غيره مأذون له فيها بشئ أو لم يأذره لمججورين أو غير مججورين لزمه الافرار لكل واحد منهم وكان السيد أخذ ما أقربه له عليه ولو لم المجبورين أخذ ما أقربه للمجورين وكذلك لو أقربه (٢) لجنون أو زمن أو مستأمن كان له ما أخذ به فلو أفر رجل لبلاد الحرب بشئ فغير مكره أزمته إفراره وكذلك ما أقربه الأسرى إذا كانوا مستأمنين ببلاد الحرب لاهل الحرب وبعضهم لبعض غير مكره أن يذهب ذلك كالأزمنة المسلمين في دار الاسلام قال وكذا الذي والحربى المستأمن يشر للسلام والمستأمن والذي أزمه ذلك كله

﴿الافرار للبهائم﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أفر الرجل لبعير رجل أو لبدائه أو لبدائه أولهذه البعير أولهذه الدابة أولهذه الدار على كذا لم أزمه شيئاً أقربه لان البهائم والطائرا لا تخلش شيئاً بحال ولوقال على سبب هذا البعير أو سبب هذه الدابة أو سبب هذه الدار كذا وكذا لم أزمه إفراره لأنه لا يكون عليه سببها شئ إلا أن بين وذلك مثل أن يقول على سببها أن أملت على أو أملت على أو أملت على وهي لا تحمل عليه ولا يحمل عليها لوصول الكلام فقال على سببها أني جنت فيها بحانة أزمته كذا وكذا كان ذلك إقراراً بالملكها لانه لا يملك وكذا لو قال السيد على سببها كذا وكذا أزمته ذلك ولو لم يذ على هذا لانه نسب الافرار للسيد وأنه قد يلزمه سببها شئ بحال فلا يملكه عنه وأزمه بحال ولوقال للسيد هذه الناقة على سبب حالي فلها

الذى يصلى الله عليه وسلم قال لسرافقة ونظير الذى ذراع عيئه كان بك وقد لبست سوارى كسرى ولم يجعل له الاسوار به وجعل يثاب بعض ذلك بعضاً ثم قال ان الذى أدى هذا الأمين فقال قال أنا أشركك أنا أمين الله وهم يؤدون اليك حاديت الى الله فإذا رمتهم فمضوا قال صدقت فرفقه قال الشافعي وأخبرنا الثقة من أهل المدينة قال أنفق عمرضى الله عنه على أهل الرماة في مقامهم حتى وقع مطر فترحلوا فخرج عمرضى الله عنه راكباً اليهم فرأى يتنظر اليهم كيف يترحلون (١) قوله ان علمت كذا بالاصل ولعله صرف عن اصله فتأمل وحرره معجبه (٢) قوله وكذلك لو أقربه لجنون أو زمن الخ كذا بالاصول التى عندنا وأعله تحريف من التابعين والصواب نجوى أو من الخ وحرره معجبه

كذلك لم يزل به ما لا يكون عليه بسبب ما في بطنها شيء أبدا لانه ان كان جلا في بطنه يحسن عليه حباية لها حكم
لانه لم يسقط فان لم يكن جل كان أبعد من أن يزنه شيء بسبب ما لا يكون بسببه غرم أبدا

(الاقرار لما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل هذا الشيء بصفه في بده بعد أودار أو عرض من العروض
أو ألف درهم أو كذا وكذا مكالحة لخطه لما في بطن هذه المرأة لآخرة أو أم ولد أو رجل واحد أو فاب
الجل أو ولبه الخس في ذلك وأن أقر بذلك لما في بطن أمقر جل خالف الجارية الخس في ذلك فإذا وصل
المقر أقراه بشيء فاقراه لازم له ان ولدت المرأة ولدا حيا لاقل من ستة أشهر بشيء ما كان فان ولدت ولدين
ذكر أو أنثى أو ذكرين أو أنثيين فما أقر به من نصفين فان ولدت ولدين حيا وميتا فما أقر به كله لشيء منها
فان ولدت ولدا أو ولدين ميتين سقط الاقرار عنه وهكذا ان ولدت ولدا حيا أو أنثى لكال ستة أشهر من يوم
أقر سقط الاقرار لانه قد يحدث بعد اقراه فلا يكون أقرا بشيء (قال الشافعي) وإنما أجزت الاقرار إذا علمت
أنه وقع بشره قد علم وإذا أقر لأمه أو لولدت التي أقر لجلها ولدين في بطن أحد هاهنا قبل ستة أشهر ولا يتر
بعد ستة أشهر فالأقرار بما زلهما معا لا يتم ما حل واحد قد نزع بعضه قبل ستة أشهر وحكم بخلافه بعده
حكمه فإذا أقر لما في بطن امرأة فضر بجل بطنها فألقت حينئذ ميتا سقط الاقرار وان ألقت حيا لم
يكن فان كانت ألقت حيا بعد علم أنه غلق قبل الاقرار ثبت الاقرار وان أشكل أو كان يمكن أن يغلق بعد أن
يكون الاقرار سقط الاقرار (قال الشافعي) وإنما أجزت الاقرار لما في بطن المرأة لان ما في بطنها عاقل
بالوصية فلما كان عاقل لم يسل الاقرار له حتى يصف الاقرار الى ما لا يجوز أن يملكه ما في بطن المرأة
وذلك مثل أن يقول أسلفني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم وأجل عني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم
فقرمها أو ما في هذا المعنى مما لا يكون لما في بطن المرأة محال قال ولكن لو قال لما في بطن هذه المرأة
عندي هذا العبد أو ألف درهم غصبت اباهما زيه الاقرار لانه قد يوصي له بما أقر له به فغصبه اباه ومن هذا
أن يقول نكحته اباه وشله أن يقول أسلفته لانه قد يوصي له لما في بطن المرأة بشيء يستلفه وهكذا لو قال
أسلفته عليه أو أهلكته وليس هذا كما يقول أسلفته ما في بطنها لان ما في بطنها لا يسلف شيئا ولو قال
لما في بطن هذه المرأة عندي ألف أوصي به بما أتي كاتله عنده فان بطلت وصية الجمل بأن ولدت ميتا كسب
الألف درهم لو رثه أباه ولو قال أوصي به بما أفلان التي بطلت وصيته كانت الألف لورثة الذي أقر به أو لم يمس
له ولو قال لما في بطن هذه المرأة عندي ألف درهم أسلفتها أبوها وغصبتها أباه كان الاقرار لا يملكه كان
أبوه ميتا في موروثه عنه وان كان حيا ففيه له ولا يزنه لما في بطن المرأة شيء ولو قال له على ألف درهم
غصبتها من مله أو كانت في ملكه فازنمت الاقرار يخرج الجنتين ميتا فسال وارثه أخذها ميتا المقر
فان جدها حيا لم يجعل عليه شيئا وان قال أوصي به بما أفلان له فغصبت أباه وأقرت نفسها كان يارثت الى
ورثة فلان فان قال قد ورثت لهذا الخن ذاري أو قد صدقت بها عليه أو رثته اباهم لم يزن من هذا شيء لان
كل هذا لا يجوز لجنتين ولا عليه وإذا أقر الرجل بما في بطنها بطل الاقرار باطل

(الاقرار بغصب شيء في شيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غصبت كذا في كذا بعتر قوله في غير المقصود وذلك مثل
أن يقول غصبت ثوبا أو عبدا أو ماعدا في رجب سنة كذا فأخبر بالجنس الذي غصبه فيه أو الجنس الذي أقره
غصبه أو كذا لكان قال غصبت كذا في كذا أو في حصرا أو في أرض فلان أو في أرضك فدهني الذي
أصاب الغصب أن الذي فيه غير الذي أقر أنه غصبه اباه انما جعل الموضع الذي أصاب الغصب فيه دلالا على

فدمت عنه فقال
رجل من محارب
حصفة أشهد أنها
انحسرت عنك ولست
بأب أمية فقال عمر
رضي الله عنه وبأن
ذلك لو كنت أنفق
عليهم من مالي أو مال
الخطباء انما أنفق
عليهم من مال الله عز
وجل

(ما لم يوص عليه
من الارضين فضل ولا
ركاب)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ما صولح عليه
المشركون بغصبه فقال
خيل ولا ركاب فبطل
سبيل التي على فحبه
وما كان من ذلك من
أرضين ودورهم
وقال السليل يستقل
ويقدم عليهم كل عام
كذلك أبدا (قال)
وأحب ما ترك عمر
رضي الله عنه من بلاد
أهل البكر هكذا أو
شيئا استطالب أنفس
من ظهر عليه بخيل
وركاب استركوه

أغصبه فيه كاجعل الشهد لالة على أنه غصب فيه كقولك غصبتك حنطة في أرض وغصبتك حنطة من
أرض وغصبتك زنتا في حب وغصبتك زنتا من حب وغصبتك مسقنة في بحر وغصبتك مسقنة من بحر وغصبتك
بعيرا في مري وغصبتك بعيرا من مري وبعيرا في بلد كذا من بلد كذا وغصبتك كشفا في خيل وكشفا من خيل
يعنى في جماعة خيل وغصبتك عبدًا في أماء وعبدًا من أماء يعنى أنه كان مع أماء وعبدًا في غنم وعبدًا في ابل
وعبدًا من غنم وعبدًا من ابل كقوله غصبتك عبدًا في سقاء وعبدًا في ريس أن السقاء والريس هما غصب
ولكنه وصف أن العبد كان في أحدهما كما وصف الله كان في ابل أو غنم وهكذا أن قال غصبتك حنطة في مسقنة
أو في جراب أو في غرارة أو في صاع فهو غاصب الحنطة دون ما وصف أنها كانت فيه وقوله في مسقنة وفي جراب
كقوله في مسقنة وفي جراب لا يختلفان في هذا المعنى قال وهكذا الوال غصبتك ثوبًا فهو غاصب الثوب أو ثوبا في
جراب أو عشرة أو ثواب في ثوب أو ثوب في عشرة أو ثواب أو ثوب في ثوب لا يختلف كل هذا قوله في
كذا من كذا سواء فلا يضمن إلا ما أقر بنفسه لا ما وصف أن الغصوب كان فيه قال وهكذا الوال غصبتك
قصاص خاتم أو خاتم في قص أو سفي في جالة أو جالة في سيف لأن كل هذا قد يكون على السيف فينزع الفص من
الخاتم والخاتم من القص ويكون السيف معلقا للجالة لا مشدودا إليه ومشدودا إليه فينزع منه قال وهكذا
أن قال غصبتك حلقة من سيف أو حلقة في سيف لأن كل هذا قد يكون على السيف فينزع قال وهكذا أن قال
غصبتك شارب سيف أو نعله فهو غاصب لما وصفت دون السيف ومثله لو قال غصبتك طيرا في قصص أو طيرا في
شبكة أو طيرا في شناق كان غاصبا للطير دون القص والشبكة ومثله لو قال غصبتك زنتا في جرة أو زنتا
في زرق أو سقاء في عكة أو شهدا في جونة أو غرا في غربة أو حجلة كان غاصبا للزيت دون الحفرة والريق والعسل
دون العكة والشهد دون الجونة والتريدون القرية والحجلة وكذلك لو قال غصبتك جرة في ريت وقصافيه طير
وعكة فهما من كان غاصبا للجرة دون الزيت والقصص دون الطير والعكة دون السن ولا يكون غاصبا لهما معا
الآن بين بقول غصبتك عكة وسننا وجره زنتا فإذا قال هذا فهو غاصب الشئين والقول قوله أن قال
غصبتك سننا في عكة أو سننا وعكة لم يكن فهما من فالقول قوة في أى من أقر به وأى عكة أقر بها وإذا
قال غصبتك عكة وسننا وجره زنتا كان غاصبا للعكة بسننا والقول في قدر سننا في أى عكة أقر بها
قوله وإذا قال غصبتك سرجا على حمار أو حنطة على حمار فهو غاصب السرج دون الحمار والحنطة دون
الحمار وكذلك لو قال غصبتك حمارا على سرج أو حمارا سرجا كان غاصبا للحمار دون السرج وكذلك
لو قال غصبتك ثوبا في عبة كان غاصبا للثياب دون العبة وهكذا الوال غصبتك عبة في ثياب كان غاصبا
للبعة دون الثياب

﴿القرار بغصب شوهدود غير عدد﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للرجل غصبتك شيئا لم يرع ذلك فالقول في الشئ
قوله فإن أنكر أن يكون غصبه شيئا لم يرع ما لم يرع أنه يقر به بما يقع عليه اسم حق فإذا امتنع حبسه حتى
يقر به بما يقع عليه اسم حق فإذا فعل فإن صدقه المدعى والأحلفه ما عصبه إلا ما ذكرتم أو برأه من غيره ولو
مات قبل يقر بشئ فالقول قول دول وثقه ويحلفون ما عصبه غيره ووقف مال المستعصم حتى يقر والله بشئ
ويحلفون ما عاوا غيره وإذا قال غصبتك شيئا ثم أقرب بشئ بآثر ما لم يرع أنه يقر به أو بغير الزامه لم يجر
ولا يلزمه إلا ذلك الشئ فإن كان الذي أقر به مما يحل أن يملك بحال جبر على دفعه إليه فإن فات في يد جبر
على أداء بقية إليه إذا كانت له قبة والقول في بقية قوله وإن كان لا يحل أن يملك أحلف ما عصبه غيره
وليجبر على دفعه إليه وذلك مثل أن يقر أنه غصبه عبدا أو أمة أو دابة أو ثوبا أو فلانا أو حمارا فيصير على دفعه

استطاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم
أنفس أهل بني هوازن
فتر كواحقهم وفي
حديث جرير بن عبد
الله عن عروضى الله
عنه أنه عوذه من حقه
وعوذه امرأته من
حقها بغيرها كالليل
على ما نقله قال
الشافعي قال الله
تبارك وتعالى أنا
خلفناكم من ذر
وأبى وجعلناكم
شعوبا لآية قال
وروى الزهري أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم عرّف عام
حين بن كل عشرة
عر بفا قال وجعل
رسول الله صلى الله
عليه وسلم للهاجر بن
شعابا وللاوس شعابا
وللغزرج شعابا قال
وعقد رسول الله صلى
الله عليه وسلم الآلية
فقد للقبائل في ليلة
فقبيلة حتى جعل في
القبيلة آية كل لواء
لأهل وكل هذا للتعرف

الناس في الحرب بينهم
 فتنة المؤنة عليهم
 ما تساهم وعلى الزمان
 كذا في نفس من
 نأوردوا ما في
 وعلى ما في
 الأولى أن يصدر
 جلد القاتل
 على من غاب
 جسد من
 أهل القتل
 (في الثاني)
 الله وأخبر
 من أهل العلم
 من أهل المدينة
 من قاتل

بعضهم أحسن اقتصادا
للمسألة من بعض
وقد زاد بعضهم على
بعض أن عزى الله
عنه لما دون الديوان
قال أبا بني هاشم
قال حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يعطهم فزني المظنب
فإذا كانت السبق
الهاشمي قدسده على
المظنب وإذا كانت في
المظنب فتمه على
الهاشمي فوضع الدين

(١) قوله وهي هي مخاطبة
كذابا بالاصول التي بأيديها
واعلمه سقط من الملاح
لفظ أو مستفيدة من

[illegible]

﴿الاقراء بغضب شي ثم يدعي العاصب﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل الله غصب الرجل أرضاً ذات غراس أو غرس بذات غراس أو أداراً أو بناءً أو غير ذلك من ما أو يتفكك هذا أرضاً والارض لا تحتمل وإن كان البناء والأغراس قد تحتمل فإن قال الرجل بالغصب بعد قطعه الكلام أو موعه أو غمر أو قربت بشئ غصبته لم يكف ذلك سواء القول بقوله أو أي دفعه إليه بذات اللغص ما يقع عليه اسم ما أقره به فلس له عليه غيره وإذا ادعى المقر سواء أحلف الغاصب ما غصبه غيره أو قال القول قوله فإن مات الغاصب فالقول قول ورثته فإن قالوا لا يعلم شيئاً قبل للنسب ادع ما شئت من هذه الصفة في هذا البلد فإذا ادعى قبل الورثة أحلفوا ما تعلمونه هو فإن حلفوا برؤا ولا يزعمهم أن يعطوه بعض ما يقع عليه اسم ما أقر به الغاصب فإن تكو أحلف الغاصب واستحق الذي وإن أقر الغاصب أن يحلف والورثة وقف مال الميت حتى يقطعه الورثة أقل ما يقع عليه اسم ما وصفت أقره غصبه ويحتملون ما تعلمونه غصبه غيره ولا يسلم لهم ما نالوا إلا ما وصفت ولو كان الغاصب قال غصبته داراً عكة ثم قال أقرت ما لم يابل وما أعرف الدار التي غصبته ماها قبل أن أعطيته داراً عكة ما كانت الدار وحلقت ما غصبته غيرها ثم وإن امتعت وادعى داراً أصبتها قيل أحلف ما غصبته أيها فإن حلف برئت وإن تحلف حلف فاستدعيها وإلا استعاضت من الميتين حيث أحسب الدار أحسب نفعها داراً وتحلف ما غصبته غيرها (قال الشافعي) وإذا أقرت غصبه ما لا يحتمل من عبد أو دابة أو ثوب نفعها داراً وتحلف ما غصبته غيرها (قال الشافعي) وإذا أقرت غصبه ما لا يحتمل من عبد أو دابة أو ثوب أو طعام أو زهيب أو فضة قال غصبته كذا كذا لا يحتمل ما وروى عنه وكشفه الغاصب وقال ما غصبته بهذا الإقرار أو قول الغاصب لا دابة لم يقله بالغصب إلا بالرد إلى أي فإن كان الدابة أقره غصبه منه دنائير أو درهم أو ذهبا أو فضة أخذ بأن يدفعه إليه مكانه لأنه لا مؤنة لحمله عليه وكذلك أقره سلفه دنائير أو درهم أو ناعه ماها سلفاً أخذ بها حيث طلبه بها (قال الشافعي) وكذلك ألف باقر أو زربجد أو لؤلؤ أو قرنه

غصبه ابابيلد بؤخنيه حيث قام به فان لم يقدر عليه فقته وان كان الذي أقر أنه غصبه اباه ببلد عدا أو ثيابا أو متاعا له مؤنة أو حيا أو أرويقا أو غيره فاجعل هذا ومثابه مؤنة جبر المقصوب أن يؤكل من بقية غصبه بذلك البلد فان مات فقص ففته بنك البلد وأما غصبه ففته بالبلد الذي أقر أنه غصبه اباه بذلك البلد الذي يحاكمه ولا كفته لو كان طعاما أن يعطيه مثله ذلك البلد تفاوت الطعام الآن يترافض بما عافا غير بينهما ما ترافضا عليه (قال الشافعي) ومثل هذا الشاب وغيره مما فقه مؤنة قال ومثل هذا العبد يغصبه اباه بالبلد ثم يقول المقصوب قد أتى العبد وأفت بقضيه عليه ففته ولا يجعل شي من هذا ربا عليه وإذا قضيت له بقيمة الغائبة عنه عبدا كان أو طعاما أو غيره لم يحل للغاصب أن يتكلم منه شيئا وكان عليه أن يحضر سيده الذي يغصبه منه فإذا حضر سيده الذي يغصبه منه جبر سيده على قبضه منه ورد الثمن عليه فان لم يكن عند سيده منه قلته به اباه يعاجل بدراجه عليه أن رتبته ما حتى يحل له ملكه فان لم يفعل بعث العبد على سيده وأعطيت المقصوب مثل ما أخذته فان كان فيه فضل رددت على سيده وان لم يكن فيه فضل فلا شيء رز عليه وان نقص عنه عما أعطا بغير سوق رددته على سيده بالفضل (قال الشافعي) وان كان لسيده غرام لم أشركهم في غن العبد لأنه عبدا قد أعطى الغاصب فته قال وهكذا أصبح غرامة المقصوب ان مات المقصوب وأحكم للغاصب العبد الا أن يصنع ذلك بهم في مال المبت لا أموالهم وهكذا الطعام يغصبه فقصه ويختلف أنه هو والثياب وغيرها كالبلد تختلف فان كان أحضر العبد ميتا فهو كأن لم يحضره ولا راد الحكم الاول وان أحضره ميتا في عيب كان مرفضا أو موصدا ففته الحسيده وحسبت على الغاصب خراجهم من يوم غصبه وما نقصه العيب في يده وأزنته ما وصفت (قال الشافعي) ولو أحضر الطعام بغيره أزمته الطعام وجعلت على الغاصب ما نقصه العيب ولو أحضره قدرته حتى صار لا يتعصره ولا فته أزمته الغاصب وكان كتلفه وموت العبد عليه مثل الطعام ان كان له مثل أو فته ان لم يكن له مثل ولو قال الحاكم اذا كان المقصوب من سجد وغيره غائبا للغاصب أعطه فته ففعل ثم قال للمقصوب حله من حبسه أو صير ملكه بطيعة نفسك وللقاصب اقبل ذلك كان ذلك أحب الي ولا أجبروا واحدنا على هذا

(الاقرار بغصب الدار ثم بيعها)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل غصبت هذه الدار وهذا العبد أو أي شيء كان من هذا كتب اقراره وأشهد عليه وقد باعها قبل ذلك من رجل أو وهبها له أو تصدق بها عليه وقضها أو وقفها عليه وأعلى غيره فقهها قولان أحدهما أن يقال لصاحب الدار ان كان للبينة على ملك هذه الدار أو اقرار الغاصب قبل اخراجها من يده الى من أخرجها إليه أخذ ذلك بها وان لم يكن له البينة لم يجز اقرار الغاصب في ذلك لأنه لا تملكها يوم أقر فيها وقضتها للمقصوب بقيتها لأنه يقر أنه استهلكها وهي ملكه وهكذا كان عبدا فاقضته وهكذا لو ولي عليه رجلا أن يغصب دارا بعثها فأقر أنه غصبها من أحد هادوهي ملكها ثم أقر ألا ترأه غصبا منه وهو عليها وان الاول لم يملكها فاقض بالدار الاول لأنه قد ملكها باقراره وقضتها لا ترأه قد أقر أنه قد أنفقها عليه قال وهكذا كل ما أقر أنه غصبه رجلا ثم أقر أنه غصبه غيره والقول الثاني أنها اذا كانا لا يدينان له غصبهما الا الدار والتي التي أقر به لهما فهو الاول منهما ولا شيء للقر له أخرج حال على الغاصب لهما ما يبرئانه من عين (١) ما يبرئه ومن قال هذا قال أربابنا أن أقر أنه باع هذه الدار بألف ثم أقر أنه باعها لأخر بألف والدار لا تروى إلا قالوا يجعلها بالدار ولا يتعمل إلا ترأه غصبا فته باعها بألف منها لأنه أنفها أو أرايت لو عتق عبدا ثم أقر أنه باع من ربه قبل العتق أن يجعل العتق فته وبغض العتق أو أرايت لو باع عبدا ثم أقر أنه كان عتقه قبل بيعه أن يقض البيع أو يتم انما يكون للعبد عليه أن يقول له

على ذلك وأعطاهم عطايا النبيلة الواحدة ثم استوت له بنو عديس ومن قبل قدم النسب فقال عبد شمس اخوة ابي صلى الله عليه وسلم لا يسه وأمدون نزل فقدمهم ثم عابني نزل فلونهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أمد ابن عبد العزى أصهار الذي صلى الله عليه وسلم وفيهم منهم المطين وقال بعضهم هم حلف من الفصول ونهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكر سابقا فقد قدمهم على بني عبد الدار ثم دعا

بني عبد الدار فلونهم ثم انقضت له زهرة فدهاها لنوع عبد الدار ثم استوت له بنو عديس فقال في تسميتهم من حلف الفصول

(١) قوله من عين ما يبرئه كذا بالاصول التي عندنا ولعل لفظ عين محرف عن غير وحر كنه معصية

فدعني حرافا عني شيء أرايت لومات فقال ورثته قد بعثت أبا نحرافا عينا منه أوز يادة ما يزنك بأنتك استهلكته أكان عليه أن يعطيهم شيئا أو يكون انما أقر شيء في ملك غيره فلا يجوز اقراره في ملك غيره ولا يصح باقراره شيئا

(الاقراء بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أنه غصب هذا العبد أو هذا الشيء بعينه من أحد هذين وكلاهما يدعيه ويرغم أن صاحبه الذي ينازعه فيه لم ينزع منه شيئا قط وسئل عن المقر بالغصب قبل أن أقررت لأحدهما وحلفت ألا تخفوه لذي أقررت له به ولا تنأه إلا خر علفا وإن لم تقر لم تخبر على أكثر من أن تخلف بالله ما تدرى من أيهما غصبته ثم يخرج من يديك فهو قفلهما ويجعلان خصامه فإن أقام ما عليه بيته لم يكن لواحد منهما دون الآخر - فإن أحدى البيتين تكذب الآخرى وكان بحاله قبل أن تقوم عليه بيته ويخلف كل واحد منهما صاحبه أن هذا العبد غصبناه - فإن حلفا فهو موقوف ابتداء حتى يسطعها فيه فإن حلف أحدهما ونكل الآخر - كان للحالف وإن أقام أحدهما عليه بيته دون الآخر - خر علفه لذي أقام عليه البيته ولا تباعه على الغاصب شيء مما وصفت - ولو قال رجل غصبت هذا الرجل بعينه هذا العبد أو هذا المأمة فأقر الرجل أنه غصبه أناهما معا قبل لأقر أحلف أنك لم تغصبه أيهما شئت وسأله الآخر - فإن قال أحلف ما غصبته وأحداهما لم يكن ذلك له وقبل أحدهما له بأقرارك فأخلف على أيهما شئت فإن أبي قبل الذي أحلف على أيهما شئت فإن حلف فهو له وإن قال أحلف عليهما معا فلي لأدى عليه أن حلف ولا لأحلفا لذي أحلف فليأمله معا - فإن فاق في بدء أو أحدهما فالحكم كقولنا كالحسين إلا أن إذا أزمناه أحداهما فتمت بيمينه بالقرعة فإن أبا معا لحلفا وسأل الغصوب أن يقر أو يقره فحلف بالحق أو لا يقره فأخلف أحدهما قال وإن أقر الغاصب بأحدهما المصوب أنه حدث بالغصب عيب فالقول قول الغاصب مع عينة ما كان ذلك مما يشبه أن يكون عند الغصوب (١)

(العارية)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال قال العارية كلها مضونة الدواب والريق والدور والشياب لا فرق (١) باب اقرار الورثة أو بعضهم وارث من التمسب أو من قبل الزوجة وأقرار الورثة أو بعضهم بالدين وليس في التمسب وفيه خصوص قهنا في التمسب والوارثين من اختلاف العاريين (٢) وإذا أقرت الاخت وهي لآب وأم وقد ورثت معها العصة باغلاب فإن أبا حنيفة كان يقول نعطه نصف ما في يدها لأنها أقرت أن المال كله بينهما مضين فما كان في يدها منه فهو بينهما تضمان وهذا بأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطه مما في يدها شيئا لأنها أقرت بما في العصة وهو سوا ما في الورثة كلها بما قال أبا حنيفة (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك اخته لآب وأم وعصبته فأقرت الاخت بأخ فالحق أن لا يأخذ شيئا وهكذا كل من أقر به وارث فكان اقراره لا يثبت نسب فالحق أن لا يأخذ شيئا من قبل أنه إنما أقر به بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر به لآب وأم إذا كان وارثا بالنسب كان موروثا به وإذا ثبت النسب بحق يكون موروثا به بمجرد أن يكون وارثا له وذلك مثل الرجل يقر أنه ما عدا من رجل فحده المقر به بالحق لم نعطه الدار وإن كان أباهما فذكر أن أقر أباهما فصارت ملكا له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكا له إلا وهو موقوف عليه بهائى - فليأخذ أن تكون مملوكة عليه سقط اقراره ومثل الرجلين يتبعان العبد فقتلان في عنه وقد تصاد فاعلى أنه قد جرح من ملك المالك إلى ملك المشتري فليأخذ بيمينه لآب وأم ما عزم عليه ملكه به سقط اقراره فلا يجوز أن يثبت المقر به بالنسب حتى وقد أحلفنا أنه لم يقر به به من دين ولا وصية اه

والمطيعين وفيهما كان التي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكر آية وقيل ذكر صبرا فقصدتهم على مخزوم ثم دعا مخزوما ولونهم ثم استوثق منهم وجرح وعدى بن كعب فقتل ابتداء يعني فقال بل أقر نفسي حيث كنت فإن الاسلام دخل وأمرنا وأمر من يسلم منهم واحد ولكن انظر روابين جمع وسهم فقتل قدم يعني جمع فقتل بنهم وكان ديوان عدلى وسهم مختلط كالدمعة الواحدة فلما خلصت اليه دعوته كبر تكبيرة عالية ثم قال الحمد لله الذي أوصل إلى حظي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعا عامر ابن زوى (قال الشافعي) فقال بعضهم إن أبا عبيد بن عبد الله بن الجراح الشهري رضي الله عنه لما رأى من فقه عليه قال كل هؤلاء دعي أما هي فقال يا أبا عبيد

بين شيئا منها فن استعاز بها فتنقلب في وجهه فله أوبى فله فهو ضامن له والأشياء لا تكون مضمونة
أوغیر مضمونة فإكان تم اغتصب لمثل الغصب وما أشبهه فإكان مظهر من إهلاكه وما حق فهو مضمون على
القاص والمستغلف بحسبه أوم جنة أو غير مضمونة مثل الوديعه فإكان مظهر من إهلاكه وما حق فهو مضمون على
فيها قول المستودع مع تنبهه وحالنا بعض الناس في الغصارة فقال لا يضمن شيئا إلا ما عدى فيه فقبل من
أمن قاله فزعم أن شرط خطابه وقال لا يضمن شيئا إلا ما عدى فيه فقبل من
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أمر أئمة أهلنا في الله عليه وسلم من صفوان
وان لم يشرطه ليرض من ثلثا ذات إذا تزلزل فقلت قال وأمن قال لا يضمن شيئا إلا ما عدى فيه فقبل من
قال بل قلنا نحن نقول في الوديعه إذا اشتبه المستودع أنه ضامن أو إذا لم يشرط قال لا يكون ضمانا قلنا فما
تقول في المستغلف إذا اشتبه الله به ضامن قال لا يشرط له ويكون ضامنا قلنا وما يرد الأمانة إلى أصلها
والنابون إلى أصله ويطلب الشرط فيها بغيره أوالأمن قلنا لا يضمن شيئا إلا ما عدى فيه فقبل من
شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا عدى فيه فلا يضمن له ولا يضمن له إلا ما عدى فيه فقبل من
صفوان لأنه كان مشركا لا يشرط له ولا يضمن له إلا ما عدى فيه فقبل من
بلا يشرط العهدة وحالنا بعض الناس في الغصارة فقال لا يضمن شيئا إلا ما عدى فيه فقبل من
فهل قال هذا أحدنا في هذا كناية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما عن حال العارية مضمونة
وكان قول أبي هريرة في غير استعارة مضمونة ولو اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة كسر بها
إلى موضع كذا وكذا فركبها بكذا وقال الرا كسر كبتها عارية مملوك قال القول قول الرا كسر بعينه ولا كراه
عليه (قال الشافعي) بعد القول قول رب الدابة وله كراه المثل وقال أبو هريرة وقال رب الدابة غصبتها
كان القول قول المستعير (قال الشافعي) (١) ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف فان خالف فلا يخرج
من الضمان أبدا الأبدع الوديعه إلى غيرها ولو ردّها إلى المكان الذي كانت فيه لا يضمنها لأن ابتداءها كان أمينا
نخرج من حد الأمانة فلا يجدها رب المال استمداها إلى أربحي بدفعها إليه (١)

(العصب)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي إذا شق الرجل الرجل ثوبا بشفافه أو كسرا بأخذ ما بين
طرفه طولا وعرضا أو كسره مناعفره أو كسره كسرا صغيرا أو جنى له على علك فاعماه وقطع بدنه وشجعه
موضحة فذلك كله سواء يقتوم المناعع كله والحياوان كله غير الرقيق صبيحا ومكسورا وصبيحا ومجروحاً فبدن
من جرحه ثم يعلى مالاً المناعع والحياوان فنقل ما بين قيمته صبيحا ومكسورا ومجروحاً فيكون ما جرى عليه من
ذلك ملكا لثمنه أو لم يفعه ولا علة أحد الجانبين شأني عليه ولا يزول مال المالك إلا أن يشاء ولا يملك
رجل شيئا إلا أن يشاء إلا في المرات فأمن جنى عليه من العبيد فقتوم صبيحا قبل العبد ثم يسر
(١) وفي اختلاف العراقيين في باب العارية وأكل العلة (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل أرضا
بين فيهما ولم يوقت وقته بدله أن يخرجها بعد ما بين أن يحنف قال لا يضمن شيء من العلة ولا يضمن شيء من
انقص ساطع وهذا ما أخذ به أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقمة البنين والنساء
لأمر وكذلك بلغنا عن سحر فأنقحه قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقمة البنين والنساء
قولهم ما جعنا (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل بشيء من الأرض بين فيهما فبأنه لا يضمن
لصاحب الشيء أن يخرج من شأنه حتى يعطيه فبأنه ما جعنا فخرج ولو وقته وقفا فقال أميرها
عشر سنين وأدت إلى الساء مطلقا كان هكذا ركنه وقال فان انقضت العشرة السنين كان عليه أن
تنقص شأنه كان ذلك عليه لأنه لم يغير أفعاله غير نفسه اه

اصبر كما صبرت أو كما
قومك فن تملك منهم
على نفسه لم تمنعه
فأما أنا بنو عدى
فما ملك أن أحببت
على أننى قال فقدم
معونة بعد بني
الحارث بن فهر ففضل
هم بن بني عبد مناف
وأسد بن عبد العزى
وشجر بن بني سهم
وعدى شي في زمان
المهدى فافترقوا فأمر
المهدى بني عدى
فقدموا على سهم وجمع
أسبقه بهم (قال فاذا
فرغ من فريش بدنت
الاتصار على العرب
لمكانهم من الاسلام
(قال الشافعي) الناس
عباد الله فأولاهم أن
يكونوا مقدما أفرهم
(١) قوله ولا يضمن
المستودع إلا ما عدى فيه
أن هذا من باب الوديعه
لا العارية لكنه ثبت
هنا في نكتة فاقبناه
كذلك لأنه يأتي في
الوديعه بعينه باللفظه
كسبه معصية

[illegible]

جارية فماتت في بيته. ونأوا قتلها لئلا يذنبوا في الحلالين جميعا كذلك قال وإذا غصب الرجل الرجل جارية فباعها فماتت في يد المشتري فالمغصوب بالخيار في أن يضمن الغاصب قبة جارية في أكرما كانت قبة من يوم غصبها إلى أن ماتت. فإن ضمنه فلا يضمن للمغصوب على المشتري ولا يضمن الغاصب على المشتري إلا قبة الا ان كان يباعها في يوم قبة. يضمن الغاصب للمشتري. فان ضمنه فمضمون لقبة جارية للمغصوب لا أكثر ما كانت قبة. من يوم قبضها إلى أن ماتت في يده ورجع المشتري على الغاصب بفصل ما ضمنه الغاصب من قبة الجارية على قبتها يوم قبضها. والمشتري وبفضل ثمن أن كان قبضه منه على قبتها حتى لا يلزمه في حال الاقبتها. قال وان أراد المغصوب اجازة البيع لم يجز له ما لم يكن له فاسدا ولا يجوز للمالك الفاسد الا بتبديع. وكذلك لو ماتت في يد المشتري فأراد المغصوب أن يبيعها لم يجز. وكان للمغصوب قبتها ولو ماتت في يد المشتري أو لادافات بعضهم وعاش بعضهم خيرا للمغصوب في أن يضمن الغاصب والمشتري وان ضمن الغاصب لم يكن له سبيل على المشتري وان ضمن المشتري وقدمت الجارية بوجهه عليه بقية الجارية يومه راقية ولا دهاق يوم سقطوا أحيا ولا يرجع عليه بقية من سقط منهم ميتا ورجع المشتري على البائع بجمع ما ضمنه الغاصب لاقبة الجارية يومه راقية ولا دهاق. ولو وجدت الجارية حية أخذها الغاصب ورفقها وصداقها ولا يأخذها. قال فان كان الغاصب هو أصابها فقلت منه أو لادافعات بعضهم ومات بعض أخذ الغاصب الجارية وقية من مات من أولادها في أكرما كالواقعة والاحياء فاسترقهم وليس الغاصب في هذا كالشترى المشتري مغرور والغاصب بغيره الاند. وكان على الغاصب أن يردع الشبهة الحدود والمهر عليه (قال البيهقي) فان كانت الجارية أطاعت الغاصب بوني تعلم أنها حرام عليه وأنه زان بها فلا مهر لأن هذا مهر بغي. وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي وإن كانت تلقن من أن الوطء حلال فعليه مهر مثلها وإن كانت مغصوبة على نفسها فصاحب المهر هو زان وولده يقيق. قال فان قال أرايت الغاصب إذا اختار اجازة البيع لم يجز له البيع قبله ان شاء الله تعالى البيع انما يلزم رضا المالك والمشتري الا ترى أن المشتري وإن كان رضي بالبيع فله مغصوب جارية به كما كان لو لم يكن فيه بيع. وأنه لا حكم للبيع في هذا الموضوع الاحكام الشبهة وان الشبهة تعلم لمالك المغصوب فإذا كان للمغصوب أخذ الجارية ولم ينفع البيع المشتري فهي على المالك الا لا للمغصوب وإذا كان المشتري لا يكون له حبسها ولو علم أنه باعها غاصب غير موكل استرق ولده فلا ينبغي أن يذهب على أحد أنه لا يجوز على المشتري اجازة البيع الا بان يحدث المشتري رضا بالبيع فيكون بيعا مستأنفا. فان شبهه على أحد بأن يقول ان رب الجارية لو كان أذن ببيعها لم يبيعها فإذا أذن بعد البيع فلم يلزم. قيل له ان شاء الله تعالى ان شاء الله قبل البيع اذا بيعت بقطع خياره ولا يكون له رد الجارية وتكون الجارية لمن اشتراها ولو أخذها لم يكن له قبة ولدها لانها جارية للمشتري وحلال للمشتري الاصابة بالبيع والهبة والعق. فإذا بيعت بغير أمره فله رد البيع ولا يكون له رد البيع الا بالسلعة لم تملك وحرام على البائع البيع وحرام على المشتري الاصابة بالبيع واسترق ولده. فإذا باعها أو أعتقها لم يجز بيعه ولا عتقه فالحكم في الاذن قبل البيع ان الماذن في البيع كالبايع المالك وأن الاذن بعد البيع انما هو بتبديع. ولا يلزم البيع الجسد الا رض البائع والمشتري وهكذا كل من باع بغير وكالة أو زوج بغير وكالة لم يجز له الا بتبديع أو ترك. فان قال قائل لم يلزم المشتري المهر وطوؤ في الظاهر كان عنده حلالا وكيف ردته بالمهر وهو الواطئ. قيل له ان شاء الله تعالى أما لرائنا له المهر فلما كان من حق الجماع اذا كان بشبهة يدرأ فيه الحد في الأمة والحرة أن يكون فيه مهر كان هذا جماعا يدرأ به الحد ويلحق به الوالد الشبهة. فان قال وانما جامع ما ملك عند نفسه قلنا اقلنا الشبهة التي درأنا بها الحد لم تحكم فيها للمالك لان رد هارقيقا ويجعل عليه قبة الولد والولد اذا كان بالجماع

الذي

آخرها عاملا بأخذها
فيه وقال أبو بكر
المدين رضي الله عنه
لومعوني عساقا فما
أعطوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فالتهم
عليها (قال) فإذا أخذت
صدقة مسلم دعي له
بالاجر والبركة كما قال
تعالى وصل عليهم أي
ادع لهم (قال)
والصدقة هي الزكاة
والأغلب على أقواء
العامة أن لا تمر عسرا
ولما شبهة صدقة والورق
زكاة وقد سعى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
هذا كله صدقة فما
أخذ من مسلم من زكاة
مال ناض أو مائنة
أوزع أو زكاة فطر أو
تصدرك أو صدقة
معدن أو غيره مما
وجب عليه في ماله
بكتاب أو سنة أو إجماع
عوام المسلمين فعنده
واحد وقسم واحد
وقسم المثل في هذا
قائل بما أخذ من مشرك
نقوة لاهل دين الله

وله موضع غير هذا
الموضع وقسم الصدقات
كما قال الله تعالى انما
الصدقات للفقراء
والساكنين والعالمين
عليها المثلثة فلو قسم
وفي الرقاب والغارمين
وفي سبيل الله وان
السبيل ثم اكد
وشدها فقال فرسدة
من الله الآية وهي فرسدة
ثمانية لاصرف منها
سهم ولاترى من
اهله ما كان من اهله
احد يستحق ولا يخرج
عن بلد وفيه اهله
وقال صلى الله عليه
وسلم لعاذر بن جبل رضى
الله عنه حين بعته فان
اجابوا فاعلمهم ان
عليهم صدقة تؤخذ
من اغنيائهم فتدفع الى
فقرائهم قال الشافعي
وترخصه من لم يوجد
من اهل السهمان على
بين وجدهم يجمع
اهل السهمان اثم
اهل حاجة الى اهلهم
منها واسباب حاجتهم
مختلفة وكذلك اسباب

الذى ارادها مباحا فان شئنا فقيهم كان الجماع عشرة اولاد او اكثر لان الجماع لازم وان لم يكن ولد فاذ شئنا
الولد انهم بسبب الجماع كانا الجماع اولى ان نضمنه اياه وتضمن الجماع هو تضمن الصدق فان قال
قائل ودف الزمته فقه الاولاد لان لم يدرهم السيد الاموى قبل لما كان السيد علي الجارية وكان
ما ولدت حملوا كعليها اذا ولدت بغريمه فكان على الغاصب درهمين ولدا فلم يردهم حتى ما تواضعت فيهم
كما يضمن قية اهلهم لومات ولما كان المشتري وطها بشبهة كان سلطان المصوب عليهم فيما يشوم مقدمهم
حين ولدوا فقد نبئت له قيمتهم فسواء ما تاولوا وعاشوا لانهم لم يواسوا ولم يسترقوا قال واذا اغتصب الرجل
الجارية ثم وطها بعد الغصب وهو من غير اهل الجهالة اخذت منه الجارية والعقروا قيمه عليه حد الزنا فان
كان من اهل الجهالة وقال كنت ارا في اهلنا من اراى هذا جعل عزز ولم يحد واخذت منه الجارية والعقروا
قال واذا اغتصب الرجل الجارية بغيرها فسدوا بها في الموسم او على منبر او تحت برداب حتى الغصب
فهي في هذه الحالات سواء فان جنى عليها اجنبي في بدالمشتري والغاصب جنابة تأتي على نفسها او بعد عنها
فاخذ الذي هي في يده يدرش الجنابة ثم استحقها المصوب فهو بالخيار في اخذ ارض الجنابة من يدى من
اخذها اذا كانت نفسها او تضمنه قيمتها في ما وصفتنا وان كانت جرحا فهو بالخيار في اخذ ارض الجرح
من الخاني والحار يمين الذي هي في يده او تضمن الذي هي في يده ما نقصه الجرح والغنا ما بلغ وكذلك ان
كان المشتري قتلها او جرحها فان كان الغاصب قتلها فليالها كعالمه الا كثر من قيمتها وقتلها او جرحها في
اكثر ما كانت قيمة لان لم يزل لها ضامنا قال وان كان المصوب ثوبا باعاه الغاصب من رجل فليبعه ثم استحقه
المصوب اخذته وكان له ما بين قيمته يوم اغتصبه وبين قيمته التي نقصه اياها البس كان قيمته يوم غصبه عشرة
فنفقه البس خصه قيا غرضه وخمسة وهو بالخيار في تضمين الاريس المشتري والغاصب فان ضمن الغاصب
فلا سبيل له على الادبس وهكذا ان غصب دابة فركب حتى انضبت كانت له دابته وما نقصت عن مالها
حين غصبها ولست انظر في القيمة التي تغير الاسواق انما انظر الى تغير بدن المصوب فلوان رجلا غصب
رجلا عبدا صحه ما بقيته ما زدت بار فرض فاستحقه وقيته من رضا خسون اخذ عبده وخمسين ولو كان الرقيق
يوم اخذناه غنى من مهنه غصبه وكذلك لو غصبه صبي لم يولد اقيمة دينار يوم غصبه فشب في يد الغاصب
وشل او عور وغلا الرقيق او لم يغل كانت قيمته يوم استحقه عشرين ديناروا اخذته وتوتمناه جميعا واشل
او اوعور ثم رددته على الغاصب بفصل ما بين قيمته جميعا واشل او اوعور لانه كان عليه ان يدفعه اليه جميعا
فما حدث به من عيب ينقصه في يده كان ضامنا له وهكذا لو غصبه ثوبا بجديدا قيمته يوم غصبه عشرة فلبس
حتى اخلق وغلت الثياب فصار باوى عشرين في اخذ الثوب ويقوم الثوب بجديدا وخلقنا ثم اعلى ففصل
ما بين القبتين قال ولو غصبه جد اقيمة عشرة ثم رددته بجديدا قيمته خمسة لخص الثياب لم يضمن شأمن
قبل انه رده كما اخذناه فان غصبه على احد بان يقول قد ضمن قيمته يوم اغتصبه فالتبعية لا تكون مضونة بدا
الافاق والتوب اذا كان موجودا بماله غير غائبا وانما انصير عليه القيمة بالتقوت ولو كان حين غصب كان
ضامنا لقيته لم يكن للمصوب اخذ ثوبه وان زادت قيمته ولا عليه اخذ ثوبه ان كانت قيمته سواء او كان اقل
قيمة قال واذا غصب الجارية فاصحابها من النساء او بختانية فاصحابها سواء واصحابها ذلك عند
الغاصب او المشتري بثلث مما اصحابها من العيوب التي من النساء ما سلبت بها في العيوب التي يمتنع عليها
الادميون قال واذا غصب الرجل الجارية فليجلبها واخذ ما نقصها العيب من المشتري فان ارجعها المشتري عيب
فاذهبها اخذها وكان بالخيار في اخذ ما نقصها العيب من المشتري فان ارجعها المشتري عيب
بشيء لرب الجارية بان يأخذ ما نقصه العيب الحادث في بدالمشتري من المشتري فان اخذ من المشتري
ربيعه بدالمشتري على الغاصب وبمنه الذي اخذ منه لانه لم يلم اليه المشتري وسواء كان العيب من النساء

[illegible]

استقامت فقام معان
تخلفته خلفاً اتبعوا
الفرقة الضعفة الذين
الانزعج عنهم وقال
مناجيه وأهل الأيون
الناس (وقال) في
الجديد زماناً أو
غيره من سائل أو
تستغنى (قال الشافعي)
والساكن السؤال
من لسانه في حرفة
الانزعج منه ومعا ولا
تقنه وعياله وقال
في الجديداً قال
كان أوعى قال
المرضى (الذين) شبه قوله
مأالة في الحديث
قال لأهل هذين
٥٠٠٠ من استحقها
بعضي العدم وقد يكون
السائلين من يقل
معلمهم والمخفف
بين من يتقده بعظمته
قال قال كان رجل
جديد يعلم الزك
أههم مكتب
بعضي عاله أو عاله

[illegible]

فان شها بالجناب فهدا بارز به في اختلاف القول وان زعم انما لا تشبه الجناب بالجناب فافات
 فله بعد فهدا قد عادت فصارته رفاثة ولو كان هذا بغير فهدا فاض فاض بغير رجل رجل دابة أو
 كراما فهدا تعدى عليها فاضعت ثم اصطفاها من فهدا على شئ يكون كسوم فهدا الدابة أو شها أو أفل
 فالقول فهدا كالتقول في حكم الفاض لا فهدا فاضا على ما لم يفسد القاصب فهدا كان ما به غير متك
 كان الصلح وقع على غير ما علم أو عربر الدابة ولو كان القاصب قال له انما اشتريها منك وهي في يدى قد
 فهدا فاضا فهدا باها بشئ قد عرفت قل أو كثر فالباع جازر ان جاء القاصب بالدابة معبوبة عبا يحدث مثله فزعم
 انه لم يكن آء وأن البائع دلس له به كان القول قول البائع معبوبة الان بغير القاصب الشئ على انه كان في
 يد المصنوب البائع أو يكون العيب مما لا يحدث مثله فيكون له رد الدابة ويكون للمصنوب ما انفسه على
 القاصب فان قال المتعدى بالعيب أو في الكرامة ان الدابة ضاعت فاما ادفع اليك فهدا فقبل ذلك منه بغير
 فهدا فاض فلا يجوز في هذا والله اعلم الا واحد من قولين أحدهما ان يقال هذا بيع مستأنف فلا يجوز من
 قبل انه لا يجوز بيع الموق أو يقال هذا بدل ان كانت ضاعت أو تمت فبيوز لان ذلك بارز به في أصل
 الحكم فن ذهب هذا المذهب ان ادعى بان الدابة لم تضرع ان يكون لرب الدابة أخذها وعلى رعا أخذ
 من قبل انه انما أخذها كان بارز به لو كانت ضائعة فلما لم تكن ضائعة كان على أصل ملكه أو يقول قائل
 قولنا انك تقول لما رضى بقوله وترك استعلافه كما كان الحاكم متخلفا لوضاعت فلا يكون له الرجوع على
 حال فاما ان يقول قائل ان كانت عند القاصب وانما كذب لأخذها فله المشتري أخذها وان لم تكن عند
 القاصب ثم وجدها فليس للمشتري أخذها فهدا لا يجوز في وجهه الوجه لان الذي انفق كان جازرا
 بكل حال حاله ولم يضرع وان كان جازرا لم تكن موجودة فمتنعضا اذا كانت موجودة فهدا موجودة فهدا
 الحائز بها بالمراد في أحدهما ولا رد في الأخرى وان كان فهدا فهدا فهو مردود بكل حال وهذا القول
 لا يارز ولا فهدا ولا جازر على معنى فهدا في آخر (قال الشافعي) واذا باع الرجل من الرجل الجارية أو البعد
 وقضيه منه ثم أقر البائع لرجل آخر أنه عبده غصبه منه أو أتمته غصبها منه قلنا لا لقره بالقاصب ان أتم
 بيته على العبد دفعا اليك أيهما أتمت عليه البيته ونفسا البيع وان لم ينفق بيته فافاد البائع لك اثبات
 حق للعلى نفسه وإبطال حق لغيره قد ثبت عليه قبل اقراره لك ولا يصدق في إبطال حق غيره وصدق
 على نفسه فضمن لك فهدا أيهما أقر بأنه غصبك الا أن يجد المشتري العيب أو يكون خافقه بغيره بخلافه
 العيب وخافقه في الشرط فاذا رده كان على المقر ان يسلمه اليك وان صدقه المشتري أنه غاصبه ورجع
 عليه بالثمن الذي أخذ منه ان شاء (قال الشافعي) واذا اغتصب الرجل من الرجل عبدا فباعه من رجل
 ثم لم يكتسب البائع ذلك العبد عبرات أو هبة أو بشره صحيح أو وجهه ملكا كان ثم ارادته فهدا البيع
 الاول لا يباع ما لا يملك فان صدقه المشتري أو قامت بيته فهدا البيع منتقض ارادته أو لم يرد له يباع ما لا يجوز له
 البيع وان لم يرد بيته وقال المشتري انما ادعت ما يفسد البيع فالقول قول المشتري مع عبته فان قال
 البائع بعثت ما أملك ثم قامت بيته أنه اغتصبه ثم لم يصدق البيع فهدا البيع منتقض ان البيع
 انما تنفذ في هذا الوقت البائع لا عليه فهدا بغيره عبا رجعه العبد الى ملكه فيكون متهودا لا عليه
 وقد اكذبهم فلا ينتقض البيع في الحكم لا كذابه بيته وينبغي في الورع ان يجدد بيعا أو رده المشتري
 قال وان كانت البيته شهدت فكان ذلك يخرجهم من أيديهم جميعا قبل البيته لا نعلمها عليه قال وان باعه
 وقضيه المشتري ثم اعترفه فقلت بيته بغيره وكان المصنوب أو ورثته فاما رد العتق لان البيع كان ولدا
 ورثته الى المصنوب ولولم تكن بيته وصدق القاصب والمشتري المدي أنه غصبه لم يقبل قول واحد منهما في
 العتق ومضى العتق ورددنا المصنوب على القاصب بقيمة العبد في أكثر ما كان بقيمة وان أحب ردناه على
 المشتري المعنى فان رددنا على المشتري المعنى رجع على القاصب البائع عما أخذ منه لانه قد أقر باع

بأخذها فلما علمنا
 من له فهدا على ما
 لا يدين أخذها وشرب
 عررضي الله عنه ليسا
 فأعجبه فأخبر أنه من
 نعم الصدقة فأدخل
 ادبها فاستقاه (قال)
 وبطل العاقل بقدر
 غابته من الصدقة وان
 كان موسرا أنه يأخذ
 على معنى الأجرة
 (قال) والرفقة فلو بهم
 في منقصة الأضرار
 ثم بان ضرب مسلولون
 أنراف مطاعون
 مجاهدون مع المسلمين
 فيقوى المسلولون بهم ولا
 يرون من ينابهم ما يرون
 من نيات غيرهم فاذا
 كانوا هكذا فآرى أن
 يعلموا من سهم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 وهو نجس الخبيث
 ما يتألفون به سوى
 سهامهم مع المسلمين
 وذلك ان الله تعالى جعل
 هذا السهم خالصا لبيته
 صلى الله عليه وسلم وفرد
 في مصلحة المسلمين
 (واضح) بان النبي

صلى الله عليه وسلم
أعطى الزاوية يوم حنين
من الجنس مثل عينة
والأفرع وأصابعها
ولم يوسط عباس بن
مرداس وكان شريفا
عظيم الغناء حتى
استعجب فأعطاه
التي صلى الله عليه
وسلم (قال الشافعي)
رجع الله ما أراد ما أراد
القوم لاحتل أن يكون
دخل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم منه
شيء حين رغب عما صنع
بالهلبين والناصار
فأعطاه ما معني
ما أعطاهم واحتل أن
يكون يرى أن يعطيه
من ماله حيث رأى أن
يعطيه لأنه صلى الله
عليه وسلم خالص التقوية
بالعطية ولا يرى أن قد
وضع من شرفه فله صلى
الله عليه وسلم قد أعطى
من جنس الجنس النفل
وغير النفل لأنه وأعطى
صفوان بن أمية ولم يسم
ولكنه أعاد أداة
فقال فيه عند الهزعة

مالا يملك والوا لم يوقف من قبل أن المعتبر بقرائه أعنى مالا يملك قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية
فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها موصوبة بجاه الموصوب فأراد أجازة البيع لم يكن البيع جائزا من
قبل أن أصل البيع كان غير مالا يكون لاحدا أجازة المحرم ويكون له ببيع بدعي حلال وهو غير الحرام
فإن قال قائل أ رأيت لو أن امرأ عار جارية بته وشرط لنفسه فيها التبرار ما كان يجوز البيع ويكون له أن
يختار أمضاه فليزم المشتري بأن له التبرار دون البيع قيل بلى فإن قال خافرق بينهما قيل هذا مباح ما كانها
يسعلا ولا وكان له التبرار على شرطه وكان المشتري غير عاص لله ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها
مغصوبة بعاصم الله وهذا باع بالنسبة وهذا مشتمر مالا يملك فلا يقاس الحرام على الحلال لأنه ضد
الأثرى أن الرجل المشتري من رجل الجارية عار بته ولو شرط المشتري التبرار لنفسه كان له التبرار كما يكون
للبيع إذا شرطه أن يكون للمشتري الجارية المغصوبة بته الخافرق أخذها وردها فإن قال قائل ولو شرط
الغاصب التبرار لنفسه فإن قال لا من قبل أن الذي شرط له التبرار لا يملك الجارية فليس ولكن الذي يملكها
لو شرط له التبرار فإن قال نعم قيل له أفلا ترى أنها تختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحداهما للآخر في
كل شيء على الآخر قالوا لا غصب الرجل من الرجل الجارية فأقر الغاصب بأنه غصب جارية وقال أنها عشرة
وقال الغاصب بثمنها ما قاله قول الغاصب معي ولا تقوم على الصفة من قبل أن التمتع بم على الصفة
لا يسطر فتكون الجارية ثمان بصفة ولون ومن بينهما كثير في القيمة بشئ يكون في الروح والفضل واللسان
فلا يسطر إلا بالعامة فقال الرب الجارية بته ورضت والأفق بصفة فإن أقام بصفة أخذته بصفة وإن لم يقمها
أحلفه الغاصب وكان القول قوله ولو أقام عليه شاهدان بأنه غصبه حار بته فحلف الجارية بته بديه ولم
يثبت الشاهدان على قيمتها كان القول في قيمتها قول الغاصب مع غيره ولو صنفها لشاهدان بصفة أنها
كانت بصفة صنفها أن قيمتها أكثر مما قال الغاصب كان القول قول الغاصب لأنه قد عيّن أن يكون ثمنا ما قاله
تخفى بصير بها ثمنها إلى ما قال الغاصب فإذا أمكن ما قال الغاصب بجهال كان القول قوله مع غيره وهكذا
قول من يفر من ثمنها من الدنيا بأي وجه ما دخل عليه القرم إذا أمكن أن يكون القول قوله كان القول قوله
ولا يؤخذ منه خلاف ما أقره الابينة الأثرى أن يجعل في الأكثر من الدعوى عليه القول قوله فلو قال
رجل غصني أو لي على دين أو عتدته وديعة كان القول قوله مع غيره ولم تلزمه شيئا بشره فإذا أعطاه هذا
في الأكثر كان الأقل أولى أن تعطيه إياه وفيه ولا يجوز القيمة على الأثرى وذلك أنك تدرك ما وصفت من علم
أن الجارية بشئ تكونان في صفة واحدة ما أكثر غنم من الأثرى بشئ غير بعيد فلا تكون القيمة الأعلى
ما عورن أو لأثرى أن يباعوا بن لا أولى القيمة بته الأهل العله في يومه الذي يقوّمونه فيه ولا يجوز لهم من
القيمة بشئ كيشقوا عن الغائلة والاداء ثم يقسوهم غيره ثم يكون أكثر ما عندهم في ذلك تأخر قدر القيمة على
قدما يرى من سرعومه فإذا كان هذا هكذا لم يجز التقوى على الغيب فإن قال قائل فصفه كذا ولا عرف قيمته
فلنارب التوب ادع في قيمته ما شئت فإذا فعل قلنا للغاصب قد ادعى ما شئت فإن عرفته فأداه به بلايين وإن لم
يعرفه فأقر بما شئت تحلف عليه وتدفعه إليه فإن قال لا أحلف قلنا فردا العين عليه فيحلف عليه
ويستحق ما ادعى أن ثبت على الانتفاع من العين فإن حلف بعد أن بين هذه فقد جاء بما عليه وإن امتنع
أحلفنا للمدعي ثم الزنا بدعي ما حلف عليه فإن أراد العين بعدعين المدعي لم تعطه إياها فإن جاز بصفة على
أقل مما حلف عليه للمدعي أعطيناها بالجنة وكانت السنة الأولى من الجهنن الفاجرة قال وإذا غصب رجل من
رجل مباحا أو ثرا أو أداما فاستولكه فعليه منه أن كان بوجده مثل مجال من المجال وإن لم يوجد له مثل
فعليه قيمته أكثر ما كان قيمة القط قال وإذا غصب رجل من رجل أصلا فأقر أو غنما فأنزلت وأصل بين
شروطها قبلها البها كالناب الأصل والتمم وكل ما فيه أن يأخذ ما شئته وأصله من الغاصب أن كان بجعله حين

غصبه أو خيرا وان نقص أحداه والنقصان ورجع عليه بجميع ما تلف من الثمرة فأخذ منه مثلها ان كان لها مثل والقيمة ان لم يكن لها مثل وقبته ما تلف من نتائج الماشية ومثل ما أخذ من لبنها أو قبته ان لم يكن له مثل ومثل ما أخذ من صوفها وشعرها ان كان له مثل والقبته ان لم يكن له مثل قال وان كان أعلقها أو هناها وهي جرب أو استأجر عليها من حفظها أوسقى الأصل فلائتي له في ذلك (قال الشافعي) وأمسك ما يحدث الغاصب فيها الغنم شتان أحدهما عين موجودة وعين موجودة لا تخير والثاني أثر العين موجودة فأما الأثر الذي ليس بعين موجودة فمثل أو صنفان الماشية بنفسها أصغارا والرقيق بنفسهم أصغارا بهم عرض فداوهم به وتعظم نفقته عليهم حتى ياتي صاحبهم وقد أنفق عليهم أو غنم أو غنمهم وأعماله في أثر عليهم لا عين لا ترى أن النفقة في الدواب والأعبد النما هو شيء ممل به الجسد لا شيء قائم بعينه مع الجسد وانما هو أثر وذلك الثوب بنفسه ويكمله وكذلك العين بنفسه قبيله بالماء ثم يضره بلنا فاما هذا كله أثر ليس بعين من ماله ويسد فلائتي له فيه لأنه ليس بعين ثم يضره فاما العين تزيد قيمته ولا هو موجود كالصبي في الثوب فيكون شريكه والعين الموجودة التي لا تبسبب أن نفس الرجل الثوب الذي قيمته عشرة قد ادمم بنفسه زعفران فزيد في قيمته خمسة فقال الغاصب ان شئت أن تستخرج الزعفران على أن الماشية من الماشية من الثوب وان شئت فانت شريك في الثوب الثالث فليصاحب الثوب ثلثه ولا يكون له غير ذلك وهكذا كل صبي كان قائما فزاد فيه وان صبه بصبي يزيد ثم استحق الصبي قائما يقوم الثوب فان كان الصبي زائد في قيمته شتال أو أكثر فكذا وان كان غير زائد في قيمته قبل له ليس له ههنا مال زاد في مال الرجل فتكون شريكه فان شئت فاستخرج الصبي على أن الماشية من الماشية من الثوب وان شئت فدفعه قال وان كان الصبي مع ناقص الثوب قبل له أنت ضررت بصاحب الثوب وأدخلت عليه النقص فان شئت فاستخرج صبيك وتضمن ناقص الثوب وان شئت فلائتي لك في صبيك وتضمن ناقص الثوب بكل حال قال ومن الشيء الذي يخلطه الغاصب بما اغتصبه لا يتبرئ منه ان بنفسه مكان يتخفصه في زيت مثله أو خمر منه فقال الغاصب ان شئت أعطته مكانا زيت مثله زينه وان شئت أخذ من هذا الزيت مكانا لا كان غير مرد اذا كان زيت مثله زينه وتكونت ثلثه كفضل اذا كان زيتك أكثر من زينه ولا خال القصب لانه غير منقوص فان كان صب ذلك المكيال في زيت شمر من زينه ضمن الغاصب مثل زينه لانه قد انتقص زينه بتصريفها هو وشمر زينه وان كان صب زينه في بان أو شروق أو دهن طيب أو سم أو عسل ضمن في هذا كله لانه لا يخلص منه الزيت ولا يكون له أن يدفع اليه مكيالا مثله وان كان المكيال من خمر من الزيت من قبل أنه غير الزيت ولو كان صب في ماء ان خلصه منه حتى يكون زيتا لافيه وتكون مخالطة الماء غير ناقصة له كان لازما لنقصه أو بقيله وان كانت مخالطة الماء ناقصة في العاجل والتفتت كان عليه أن يعطيه مكيالا مثله مكياله (قال الربيع) ويعطيه هذا الزيت بعينه وان نقصه الماء ورجع عليه بنفسه وهو يعني قول الشافعي (قال الشافعي) ولو اغتصب زيتا فخلطه على النار فنقص كان عليه أن يسله اليه وانقص مكياله ثم ان كانت النار تنقصه شتال القيمة كان عليه أن يفرقه بنفسه وان لم تنقصه شتال القيمة فلائتي عليه ولو اغتصبه حنطة جديدة خلطها برديته كان كأوصفت في الزيت يفرقه مثلها غسل كيلها الا ان يكون يقدح على أن يفرقها حتى تكون مروفة وان خلطها بثلثها أو بأجود كان كأوصفت في الزيت قال وخالطها بشعر أو ذرة أو صبغ غير الخلطة كان عليه أن يؤخذ بتبريد حاجتي يسلمها الله بعينها مثل كيلها وان نقص كيلها شأتمته قال واغتصب حنطة جديدة فاصلمها بماء أو عسل أو كذا أو دخلها نقص في عينها كان عليه أن يدفعها اليه وقبته ما تقدمه ما تقوم بالمال التي غصبها أو حال التي دفعها ثم يفرق فضل ما بين القيتين قال ولو غصبه دفقا خلطه بدقيق أجود منه أو مثله أو أورد كان كأوصفت في الزيت قال وان غصبه زعفران أو زعفران

أحسن مما قال بعض من أسلم من أهل مكة عام الفسخ وذلك أن الهزج خمسة كانت في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين أول النهار فقال له رجل غلبت هوازن وقتل محمد صلى الله عليه وسلم فقال معاوية ابن أبيه بيقول الحضر فوافقهم من قريش أحب إلى من ريمين هوازن ثم أسلم قومه من قريش وكان كانه لا شئ في أسلامه والله تعالى أعلم (قال الشافعي) فإذا كان مثل هذا وأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب إلى قتاده بأمره مني الله عليه وسلم (وقال) فائق كان هذا السهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث يرى فقد فعل ههنا مرة وأعلى من سهمه بخير رجلا من المهاجرين

والانصار لانه يهضعه
حيث رأى ولا يلقى
أحد اليوم على هذا
اللقى من الغيبة ولم
يلفنا أن أحدا من
خلفه أعطى أحدا
بعده ولو قيل ليس
للفرق في قسم الغيبة
شهم مع أهل السهمان
كان مذهب الله أعلم
(قال) ولولف في قسم
السيدات مهم والذي
أحفظ فيهم من متقدم
عدي بن حاتم
جاء إلى بكر الصديق
أحبس بثلاثين من
الابل من صدقات
قومه فأعطاه أبو بكر
منها ثلاثين بغير
أمره أن يلقى بخلاف
ابن أبي السبع الجماعه
من قومه فجاء بزهاده
القبيل إلى أبي بله
حسنا والذي يكاد
يعترف القلب
بالاستدلال بالآخبار
أنه أعطاه بالامتنان منهم
للولفة ما زاد مرغبا
فيما صنع والمالتاف
به غيره من قومه من لم

(١) قوله فان زعت
لعل صوابه كانك زعت
المعروف بكتبه معصيه

كان رب الثوب بالخمار في أن ياخذ الثوب مسبوغا لانه زعفرانه وثوبه ولا شيء له غير ذلك ويقوم ثوبه أيضا
وزعفرانه ببعضهما فان كانت قيمته ثلاثين قديم ثوبه مصبوغا زعفران فان كانت قيمته خمسة وعشرين من قيمته
خسة لانه أدخل عليه النقص قال وكذلك إن غصبه متجاوزا لوقته فاعده كان للغصوب الخمار في أن
ياخذ مصدوا ولا شيء للغاصب في الحطب والقدر والعمل من قبل أن ماله فيه أو لا عين أو يقوم به العمل
منفردا والسهم والدقيق منفردان فان كان قيمته عشرة وهو مصدوقه سبعة غرم له ثلاثة من قبل أنه
أدخل عليه النقص ولو غصبه دله وشعره فغلف الدابة الشعر والدابة والشعر من قبل أنه هو المستهلك
وليس في الدابة عين من الشعر ياخذها غافيا منه أثر قال ولو غصبه طعاما فأطعمه ياء والمغصوب لا يعلم
كان مطبوخا بالاطعام وكان عليه ضمان الطعام وان كان المغصوب يعلم أنه طعامه فأكله فلا شيء له عليه
من قبل أن سلطه على الطعام كان على أخذ طعامه فقد أخذه قال ولو اختلعا فقال المغصوب أكلته ولا أعلم
أنه طعامي وقال الغاصب أكلته وأنت تعلمه فاقول قول المغصوب مع يمينه إذا أمكن أن يكون يعني ذلك
وجه من الرجوع (قال أبو بصير) وفيه قول آخر أنه إذا أكله عالم أو غير عالم فقد وصل إلى الشيء ولا شيء
على الغاصب إلا أن يكون نقص عنه فيه شيئا يرجع عنه نقص العمل (قال الشافعي) وإن غصبه ذبا
لحل عليه فعلمنا أو حديدا أو فضة أخذ شيئا من الثمن وإن نقصت النار ذبها من الثمن ما نقصت النار وزن
ذهب وسلم البسه ذهب ثم تفرقا فان كانت النار نقصت من ذهبه شيئا في القيمة ضمن له ما نقصته النار في القيمة
قال ولو سلمه مع ذهب مثله أو حديد أو أورد أن كان هذا عمالا يتركون القول فيه كالقول في الزيت قال
ولو اغتصبه ذبا فجعله فضيا ثم أضاف إليه كلبسان ذهب غيره أو قضبان من نحاس أو فضة من مذهبها ثم
دفع البسه فضيه أن كان على الوزن الذي غصبه ثم نظرا له في تلك الحال والله في الحال التي غصبه ما فيها
معاش فان كانت قيمته مئزره أقل منها حين غصبه ضمن له فضل ما بين القيتين وإن كانت مثله أو أكثر
أخذ ذبها ولا شيء له غير ذلك ولا للغاصب في الزيت أن يذللان الزيت من عمل انما هو أثر قال ولو غصبه شاة فأنزى
عليها ناسا لحامات جلد كانت الشاة والولد للغصوب ولا شيء للغاصب في عشب التبن من قبل شيئين أحدهما
أنه لا يحل من عشب الغنم والآخر أنه انما هو شيء أقره فيها فالتب الذي أقره في غيره والتب الذي أقره في غيره
على انما يحل له رب الشاة قال ولو غصبه نقر ذهب فضره هل نقر كان له نقره وان ياخذ الدنانير أن كانت
مثل وزن النقر وكانت مثل قيمة النقر أو أكثر ولا شيء للغاصب في زيادة عمله لأن عمله انما هو أثر وان كانت
ينقص وزنها أخذ الدنانير وما ينقص الوزن قال وان كان قيمتها تنقص مع ذلك أخذ الدنانير وما ينقص الوزن
وما ينقص القيمة قال وان غصبه خشبة فشقها ألواحا أخذ رب الخشبة الألواح فان كانت الألواح مثل قيمة
الخشبة أو أكثر أخذها ولا شيء للغاصب في زيادة قيمة الألواح على الخشبة من قبل أن ماله فيها أثر لا عين وان
كانت الألواح أقل قيمتها من الخشبة أخذها وفضل ما بين القيتين قال ولو أنه عمل هذه الألواح أو أباد ولم يدخل
فيها شيئا من عهده كان هكذا ولو أدخل فيها من عهده حديد أو خشب غيرها كان عليه أن يضمنه من مال
المغصوب ثم يدفع إلى المغصوب ثمنه ماله وما نقص ماله إذا مضى منها خشبه وحديد له الآن شاء أن يدفع له ذلك
مشطوعا قال وكذلك لو أدخل على مائة من سبعة أو بنى على لوح منها حديد أو كان عليه أن يؤخذ خيط
ذلك حتى يسهل إلى صاحبه وما نقصه قال وكذلك الخيط يخط به الثوب وغيره فان غصبه خيطا فخط به جرح
إنسان أو صواب من قيمته ولم يكن للغصوب أن يبيع خيطه من إنسان ولا حيوان حتى كان قال فائل ماعرف
بين الخيط فخط به الثوب وفي الخراجة أفسد الثوب وفي الخراجة أفسد الثوب وفي الخراجة أفسد الثوب وفي الخراجة
أنطى من الجرس أفسد الجرس (١) فان زعت أن أحدهما يخرج مع الفساد والآخر لا يخرج مع الفساد
فقبل له أن يهدم الجدار ووقع اللوح من السقنة ونقض الخياطة ليس جرم على مالكها لأنه ليس في شيء
منها روح تنلف ولأنهم قالوا كان مبالا لكها كان مبالا بالحق أن ياخذ حقه منها واستخرج الجرح الخيط

يشق منه مثل ما يثب
به من عدي بن حاتم
(قال) فآرى أن يعلى
من مسم المؤافسة
فلوهم في مثل هذا
المعنى أن زلت بالسلب
ثلاثة وإن نزل أن شاء
الله تعالى وذلك أن
يكون العدو موضع
مناط لا يشاله الجيش
الإيوة ويكون بأزاء
قوم من أهل الصدقات
فأعان عليهم أهل
الصدقات المأبسة
فأرى أن يعقروا بسهم
سبيل الله ممن
الصدقات وأما أن
لا يقاتلوا إلا بالان يعقروا
سهم المؤافسة أوما
يكفهم منه وكذا
إذا اتسل العدو وكانوا
أقوى عليه من قوم
أهل الوى بوجهون
إليه بعدد بارهم ونقل
مؤانهم وشمعون عنه
فان لم يكن مثل ما
وصفت مما كان في
زمن أبى بكر رضى الله
عنه من امتناع أكثر
العرب بالصدقة على
(١) قوله لم تكن الخ كذا
بالأصول والامر سهل
(٢) قوله فأتا يستدل
الخ كذا في بعض الأصول
وفي بعضها فأتا يستدل
الخ باللام وبعد فتمرد
كتبه معجبه

من الجرح تلف الجروح وألم عليه وبجرم عليه أن تلف نفسه وكذلك يحرم على غيره أن تلفه إلا ما أذن
الله تعالى فيه من كسر والقتل وكذلك ذوات الأرواح ولا يؤخذ الحق بعصبة الله تعالى وإنما يؤخذ بما
لم يكن لله عصبة (قال الربيع) وفي قول آخر أن كان الخط في حديق لا يؤكل فلا يزعم أن الذى صلى
الله عليه وسلم نهى أن تصب بالهائم وأن كان في حيوان يؤكل يزعم الخط لانه حلالة أن يذبحها أو يأكلها
(قال الشافعي) قلت أرايت أن كان الفاصب عصرا وقد صبح الثوب صغافيقه ثم قال أنا أغله
حتى أخرج صغيفي منه لم يمكنه (١) أن يحمله فيصق على ثوبى وهو مصير بذلك قال وأذن الحر على العبد
جناية تكون نفسا أو أفل جلتها عاقلة الحران كانت خطا وقامت جهابضة فان قال فأن وكيف ثبتت
العاقلة جناية حر على عبيد قيل لما كانت العاقلة تعقل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جناية الحر
على الحر في النفس وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جناية الحر على الخنين وهو نصف عشر نفس دل
ذلك على أن ما جنى الحر من جناية خطا كانت على عاقلته وعلى أن الحكم في جناية الحر خطا يختلف
للحكم في جناية الحر العبد وفيما استهلك الحر من عروض الأدميين فان قال فأن لم يجعل العبد
عرضا من العروض وانما فيه شبه كما يكون ذلك في العروض قيل جعل الله عز وجل على القاتل خطا
نحو ربيعة ودية مسلة إلى أهل المقتول فكان ذلك في الأدميين دون العروض ولم أعلم خلافا
في أن على قاتل الحر ولأن الرقبة في مال القاتل خاصة فلما كانت
الدية في الخطا على العاقلة كانت دية كما كانت فيه ربيعة وإن داخل في جلة الآية وجلة
السنة وجلة القياس على الإجماع في أن فيه عتق ربيعة فان قال قائل فدينه ليست كدية الحر قيل
والديات مسنة الغرض في كتاب الله تعالى وميسنة العدد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
الأحكام (٢) فأتا يستدل به هذا خبرا الأثرى أن العاقلة تعقل دية الحر والحر والعاقلة تختلفان دية
المهودى والنصراني والمجوسى وهم عندنا على المسلم فكذلك تعقل دية العبد وهي قيمته فان قال قائل
ما الفرق بين العبد والحر واليه في شيء غير هذا قيل نعم بين العبد والحر العامة القصاص في النفس وعندنا في
النفس وفيما دونها وليس ذلك بين عبيد بل لو قتل أحدهما صاحبه وعلى العبد فرائض التي من تحريم
الحرام وتحليل الحلال وفهم حرمة الاسلام وليس ذلك في الهائم فان كان الجاني عبدا على حر أو عبد
لم تعقل عنه عاقلة ولا سبده وكانت الجناية في عنقه دون ذمة سبده يباع فيها يدفع إلى الولى الجني عليه دية
فان فضل من غنمه شيء رضى صاحبه فان لم يفضل من غنمه شيء أو لم يبلغ الدية بطل ما بين منه لأن الجناية
إنما كانت في عنقه دون غيره وزل أن يضمن سيده عنه والعاقلة في الحر والعبد لا أعلم فيه خلافا وفيه
دلالة على أن العقل إنما حكمه بالجاني لا بالجني عليه الأثرى أنه لو كان الجاني عليه ضمنت عاقلة لسيده العبد
ثم العبد إذا قتل الحر فلما كانت لا تضمن ذلك عنه وكانت جناية الحر على العبد سواء في عنقه كانت
كذلك جناية الحر على العبد والحر سواء على عاقلة وكان الحر يعقل عنها كما تعقل عنه قال وإذا استعار
الرجل من الرجل الدابة إلى موضع فتعسدى بها إلى غيره فغطبت في التعسدى وبعد ما ردها إلى الموضع الذى
استعارها منه قبل أن تصل إلى مكانها ينظر لها ضمان لا يجر من الضمان إلا أن يوصالها إلى المكانها
سأله وعلة الإكرام حدث عدي بن هارم عن أنس قال وإذا تكارى الرجل من الرجل الدابة من مصر
إلى أيلة فتعسدى بها إلى مكة فماتت مكة وقد كان قد ضمه من رحلتها عشرة فتعسدت في الركوب حتى صارت
بأيلة ثم خست في شمسها فماتت بأيلة فأتا يفتن فتمت من الموضع الذى تعسدى بهما منه فما أخذ كراهة إلى
أيلة الذى أكرامه وأخذ فتمت من بأيلة خمسة وأخذ فماتت كرمها بعد ذلك فبين بأيلة إلى مكة كراهة
مثلهما على حساب الكراهة الأولى قال وإذا ذهب الرجل لرجل طعاما فكله الموهوب له أو ماله بسبه

الزدة وغيرها لم أر أن
يعطى أحد منهم
المؤلفة بل طبعه أن
يسر لأتباعه وأتباع
رضي الله عنهم أعطوا
أحد أتباعي الإسلام
وقد أغنى الله قلبه الحمد
الإسلام أن يتألف
عليه (وقال في
الجديد) لا يعطى
مشرك يتألف على
الإسلام لأن الله تعالى
يخزل المسلمين أموال
المشركين لا للمسلمين
أموال المسلمين ويجعل
صدقات المسلمين
مردودة فيهم (قال)
والربا الكائنات
من غنائم الصدقات
والله أعلم ولا يعتق
بشد يئندأهتفه
فيستري ويهتق
(والعالمون) صفات
صنفان أو في محلهم
أو معروف وغير معصية
ثم خبروا عن أداء ذلك
في العسر والضيق
فيقولون في غيرهم
الجزءهم فإن كانت
لهم عرض فيفتنون

حتى أبلاه وذهب ثم استعصر رجل على الواهب فالمستحق بالمبارق أن يأخذ الواهب لانهب ألبان
ماله فإن أخذته بخل طعامه أو قبة ثوبه فلا ينال الواهب على الموهوبه إذا كانت هبة الباغع ثوباً وبأخذ
الموهوبه بخل طعامه وخفتوه لأنه هو المتهلله وإن أخذته فقداً لفق أن يرجع الموهوبه على
الواهب وقبل لأرجع على الواهب لأن الواهب لم يأخذ منه عوضاً فيرجع بعوضه وأعماله ورجل غره
من أمره قد كان له ألا يقبله قال واد استدار الرجل من الرجل ثوباً لها وأشهر من قلبه فاخته
ثم استعصر رجل آخر أخذ وقبة مانقصة الياس من يوم أخذ منه وهو بالخيار أن يأخذ ذلك من المستعير
الواهب أو من أكله شئوا فإن أخذ من المستعير الواهب وكان النقص كما في قدم يرجع به على من
أأخذه من أن النقص كان من فعله وعلى من فعله ما بشئ فيرجعه وإن ضمنه المستعير الواهب أن يزعم
أن العار به ضلوة قال لأعير أن يرجع به على المستعير لأن ضماناً من زعم العار به يغيبه وضلوة
لم يجعل له أن يرجع عليه بشئ لأنه سطره على الياس وهذا قول بعض المتشرقيين والقول الآخر أن قاس
قول بعض أصحابنا الحارزين وهو موافق لأارويه يأخذ ولو كانت المسئلة بحالها غير أن مكان العار به
أن المستعير ينكر أي الثوب كان الجواب فيها كالجواب في الأولى لأن المستعير إذا ضمن شأرجع به على
المكرى لأنه غرم من شئ أخذ عليه عوضاً وأعماله على أن ذلك ما حله بعوض ويكون راب الثوب أن
يأخذ قبة إزاره ثوبه قال واد إذا دى الرجل قبل الرجل دعوى فإل أن يحلفه المدعى عليه أحلفه
القاضي ثم قبل البينة من المدعى فإن ثبتت عليه بينة أخذته بها كانت البينة العادلة أولى من البين
الفاجرة وسواء كانت بينة المدعى المستحلف عذراً بالبد أو غشاعته فلا بد وهذا واحد من وجهين
أما أن يكون المدعى عليه إذا حلف بى نكرى حال قامت عليه بينة أو لم تقم وأما أن يكون انكاره بى شاملاً
تقم عليه بينة وإذا قامت بينة فالحكم عليه أن يؤخذ منه هالوليس لقرب الشهود بعدهم معنى ولكن
الشهود لم يعدوا إلا كفى به ما بين الأولى ولم تعد عليه عين وأعماله حلفه إلا أن الحلف على المدعى عليه
حكماً أحدهما أن لا يكون عليه بينة تكون قبة غره عينه أو يكون عليه بينة فالحكم هذا الحكم
ويكون الحكم عليه أن يؤخذ منه البينة العادلة ما كان الدعى مدعى عليه بينة أو كثر منه قال واد
غصب الرجل من الرجل فحلفه فدققناظر فإن كانت قبة الدقيق مثل قبة الحنطة أو أكثر فلا بد
القاصب إلى بادة وأغله لأنه لم ينقصه شئاً وإن كانت قبة الدقيق أقل من قبة الحنطة يرجع على الغاصب
بفضل ما بين قبة الدقيق والحنطة ولا شئ للقاصب في البين لأنه أنما غلبوا في قولنا (١)

[illegible]

(مسئلة المستكرهه)

[illegible]

(وقال القسب من اختلاف العراقيين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غصب الرجل الجارية فباعها
 بعقها المشتري فإن أحسنه كان بقول السبع فيها واعتق باطل لا يجوز له أن يباع مالا عا^ث وأعتق
 مالا عا^ث وبهذا أخذ بعض أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول عتقه حائز على الغصب الشيعة (قال
 الشافعي) رحمه الله وإذا غصب الرجل الجارية فعتقها أو باعها ممن اعتقها أو اشتراها فإفلاسا
 فاعتقها وأعيانها اعتقها فالباع باطل وإذا باطل البيع بغير عتق المتابع في غير ماله وهي مملوكة
 للمالك الأول التابع بها باطل ولو نتجها لأخر غير شتر باقا ذكر وأعتقها أو باعها فإفلاسا ما كان عليه
 المالك الأول التابع كله باطل ويؤخذ أن البيع إذا كان بيع المالك الأول الصعي المأفلاسا ما كان عليه الثاني على ملكها
 ولا يجوز بيعه بغيره باطل ولا بيع من باع ماله فعتقه والبيع إذا كان فاسدا المأفلاسا فمن اعتق ما لا يملكها
 بغير عتقها وهذا اشتري الجارية فوطئها فاستحق رجل فقضى له أن يباعها فباعها فاعتقها كان عليه ما لا يملكها
 حتى لو طئها فوطئها فاستحق رجل فقضى له أن يباعها فباعها فاعتقها كان عليه ما لا يملكها
 للمهر وباشى وكان ابن أبي ليلى يقول الوألى المهر على ما ذكرنا^ث من قوله ورجع على البائع
 يائين والمهر له أن قدر مهرها فأخذل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما حدث
 وهو الذي وطئ أو أربأ^ث وابعه أو باعها فوطئها فاعققت رجل فعتقه بعتقه أليس أعجز يرجع على البائع
 يائين وإن كانت العتمة كعتمة والذي كان الشافعي ذكره من ابن أبي ليلى أنه يأخذ العتمة من فتيها وأنصف
 المشتري فجل المهر نصف ذلك وقد كتبه ابن الزبالي (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري
 الرجل الجارية فوطئها ثم استحق رجل أخذها وهو مرفها من الوألى وأخذت له سرورها لا يشكره
 متلفا ورجع المشتري على البائع يائين الجارية في الغرض ومن باعها للمهر أليس هو الذي أبا^ث الجارية
 منه لا ليس استلحقه هو أو قال قال من ابن أبي ليلى أنه قد قيل له ما تفتنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 ولا يكون المص الجارية على من غره^ث ولا هو لا يستل إلا لامة ولو كان يرجع على من غره لم يكن الرأ^ث
 عليه مهر لا فائدة تكون غارته لا يجب له ما لم يرجع به عليها

١٦١. فَبَرَزُوا فَمُهَاجِرًا
 لِأَعْدَائِهِمْ حَتَّىٰ يَبْرُؤُوا
 مِنَ الَّذِينَ نَمَّ لَا يَقِينُ لَوْ كُنُوا
 يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ الْغَيْبِ
 وَصُنْعِ الْأَوَّلَىٰ صَلَاحٌ
 ذَاتِ بَيْنٍ وَمَهْدُورٌ
 وَلَهُمْ عُرُوشٌ مُّجْمَلَةٌ
 جَلَالُهُمْ أَوْعِيَانَهُمْ
 يَصْبَتْ أَسْمَانُ لِلْغَيْبِ
 هَؤُلَاءِ وَبَشَرٌ لِّقَابِهِمْ
 وَأَنْ لَّا يَشْفَعُوا لِيُطْعَمُوا
 كَمَا يُطْعَمُ أَرْحَامُهُمْ
 كَمَا يُطْعَمُ أَهْلَ الْحَاجَةِ
 مِنَ الْعَالَمِينَ حَتَّىٰ
 يَقْضَىٰ أَمْرُهُمْ (وَأَجِبْ)
 بِأَنْ يَكْفُرُوا بِالْخَلْقِ
 قَالَ تَحْبِلُثَ حَالَةً
 فَأَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتَهُ
 فَقَالَ تَوَدُّهَا عَسَلًا أَوْ
 نَجْمًا فَجَاهَلْتُهَا أَقْدَمَ
 نَجْمَ السَّقْفَةِ فَجَاهَلْتُهَا
 الْمَسْئَلَةُ سَوْتُ الْأَفَى
 ثَلَاثَ رَجُلٍ تَحْبِلُ
 بِحَالَةٍ خَلَّتْ أَلْفَ الْمَسْئَلَةِ
 حَتَّىٰ يَبْرُؤُوا مِنْ عَسَلٍ
 وَرَجُلٌ أَمَانَةٌ فَاقْدَأْ وَرَجُلٌ
 شَكْلَةٌ مِنْ ذَوَى
 الْخِيَامِ فَوَسَّيْتُهَا
 فَأَتَيْتُ وَأَحْبَبْتُهَا

الفصل

فعلته عليه قبل الاجل فلا حث عليه لانه مكره واذا حلف ليعمل فعلا ولم يسم اجلا فامكنه ان يفعل ذلك فلم يفعل حتى مات او فات الذي حلف ليعمل به انه حاث

(كتاب الشفعة)

[illegible]

(مالایقہ فیہ شفاء)

(١) قال الشافعي أخيراً للثقة عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن حمزة عن أبي بكر بن محمد
قال الشافعي (أخبرنا الربيع) قال الشافعي أخيراً للثقة عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن حمزة عن أبي بكر بن محمد

(٢) قال الشافعي

السبله حتى يصيب
سدادامن عيش أو
فوسوما من عيش ثم
يعسل ويحل أماته
ياخذه فاجنحت له
ظلمته له الصدقة
يصيب سدادامن عيش
أو فوسوما من عيش
ثم يسك وماسوى ذلك
من السبله فهو صحت
رجه (قال الشافعي)
رحمه فهذا قلت في
الغاريين وقول النبي
عليه السلام وهو محل
له السبله في الفاقة
والحاجة يعني والله أعلم
من سهم الفقراء
والساكنين للغاريين
وقوله حتى يصيب
سدادامن عيش يعني
والله أعلم أصل السبله
وقوله الذي سئل الله
عليه وسلم لأجل
الصدقة نفى الإكسبة
لغاري في سبله والله أعلم
عليها وأقامه أورجل
اشترى ما به لأورجله
بارسكين فصدقني
المسكين فصدقني
المسكين نفى فهذا قلت

بأخبار والمتاع فلا شفعة حتى يسلّم البائع المشتري وإن كان الخيار للشري دون البائع فقد خرجت من ملك
البائع برضا وجعل الخيار للشري فبها الشفعة (قال الربيع) وفيما قول آخر أن لا شفعة فيها حتى يختار
المشتري أو يقر بأبام الذي كان له الخيار فيتم له البيع من قبل أنه إذا أخذها بالشفعة منع المشتري من
الخيار الذي كان له (قال الشافعي) وكل من كانت في يده أرفاس تغلها ثم أخذها فجعلها له لا يبرئهم
رجع المشتري على الذي في يده الدار والأرض بجميع الغلة من يوم ثبت له الحق ويؤنه يوم شهد به دعائه
كان له لا يوم يقضى له به إلا ترى أنه لا معنى للمكس اليوم الأمانت يوم شهد به ودعائه وتماثل الغلة
بالضمان في الملك الصحيح لأن الغلة بالضممان في الملك حدثت من شيء للمالك كان له لغيره (قال
الشافعي) وإذا اشترى الرجل شقصا لغيره ومشفعة لم يزم له شيء من نسيان أحلف بالله
ماتت النسيان ولا شفعة إلى أن يقيم المشتفع بيته فيؤخذ له بيته ورهوه شراء وحديثه لأن الذكر
قد يكون في السفر الطويل والنسيان قد يكون في المدة القصيرة (قال الربيع) وإذا كان الرجل حصة
في دار فاشتراكه وهو نائب فباع ورثته قبل القسم أو بعده فهو ربي شفعته ولا يقطع على الشفعين
لأنه كل من يشترى بكماله غير مقاسم (١)

(١) باب الشفعة من كتاب اختلاف الحديث واختلاف العراقيين في اختلاف الحديث
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي
سليمان بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الشفعة عن معمر بن الزهري عن أبي سليمان بن عبد الرحمن عن
جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل عنه لا يخالفه (قال الشافعي) أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن جبر عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفعة فيما
لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (قال الشافعي) فهم إذا أخذوا فنقول لا شفعة فيما قسم ابتداء
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلينا أن الدار إذا كانت مساعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها فليس
عليك أخذها منسأ وأن قل الأوصاف منه فلا تدخل المشتري على الشريك للبائع هذا الرجل كان
الشري بل أحق به منه بالن الذي ابتاعه المشتري فإذا قسم الشري كان فباع أحدهما نصيبه باع نصيبه لا حظ
في شيء منه لغيره وإن كانت طريقتهم واحدة لأن الطريق غير البيع (قال الشافعي) كما لم يكن الشريكتها
في الطريق في الشريكتين في الدار المقسومة فكذلك لا يؤخذ بالشر في الطريق شفعة في دار بائنتين
فهم (قال الشافعي) وقد روي حديثان ذهب صنفان من تنسب إلى العلم وكل واحد منهما ما في الحديث
منهنا أما أحدهما أن سفيان بن عيينة أخبرنا عن إبراهيم بن موسى عن عمرو بن الشري عن أبي
وافع بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيار جني شفعته (قال الشافعي) فقال الذي سألتنا أن نذكر
هذا الخبر فأقول للشر في البيع بقاسم شفعة والخيار ما لم يقسم شفعة كان لا مطلقا ولا مطلقا إذا لم يكن بينه
وبين الدار التي يبيع طريق واحدة وإن لم يمسها بينهما فاحتج بأن أبو رافع يرى البيعة للذي يبيعه في دار
والبيعة مقسومة لأنه ملاصق (قال الشافعي) فقلت أبو رافع فيما روي عنه متطوع جامع فقال
وكيف قلت كان على أبي رافع أن يعطيه البيت بشئ قبل بيعه به أم لم يكن له الشفعة حتى
يبع به قال بل لبسته الشفعة حتى يبيعه أو رافع قلت وإن باع أبو رافع فأما ما أخذ بالشفعة من المشتري
قال نعم قلت وتو الذي اشتريه لا ينفقه البائع ولا أن على أبي رافع أن يضع من ثمنه شأ قال
نعم قال الشافعي فقلت أنتم لم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع قال فقد رآه له الشفعة قلت وإن
رأى له الشفعة في بيته ما كان علينا في ذلك شيء عارض حديثنا أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم =

يعطى الغازي والعالم
وإن كانا غنيين والغارم
في الحسالة على ما أبان
عليه السلام لأعما
ويقبل قول ابن السليل
أنه عاجز عن السلالة
غير قوي حتى تعلم قوله
بالمال ومن طلبه
يعزوا أعطى ومن طلب
بأنه غارم أو عبد الله
مكتسب لم يعط إلا البيعة
لأن أصل الناس أنهم
غير تاريين حتى يعلم
غيرهم والعبد غير
مكتسب حتى تعلم كتابته
ومن طلب بانه من المولفة
لم يعط إلا بأن يعلم ذلك
وما وصفت أنه يستحق
به وبهم سيل الله كما
وصفت يعطى منه من
أراد الغزو من أهل
الصدقة فقيرا كان أو
غنيا ولا يعطى منه
غيرهم إلا أن يحتاج إلى
الدفع عنهم فعطاه من
دفع عنهم الشريك لأنه
يدفع عن جماعة أهل
الاسلام وابن السليل
عند ابن السليل من
أهل الصدقة الذي يريد

البدغير بله لا امر بزمه

(باب كيف تفرق بين قسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي للساعي أن يأمر بأحصاء أهل السهمان في عمله حتى يكون فراغه من قبض الصدقات بعد تضاف أسمائهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون إليه ويوصي مصادره في يديه من الصدقات فيعمل من مهم العاملين بقدر ما يحتاجون بأعمالهم فإن جازهم العاملين رأيت أن يعطهم سهمهم العاملين ويرزهم قدر أجور أعمالهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من ثلثي الغنمة ولو أعطاهم ذلك من السهمان رأيت ذلك شقاً إلا ترى أن حال الشبيه يكون بالوضع فيسأجر عليه إذا شفعه من يحوطه وإن أقر ذلك على كثير منه (قال المزني) هذا أولى بقوله لما حجب به من مال النبي (قال الشافعي) ونقض ججع السهمان على أهلها كما وصف أن شاء الله تعالى كان القدر

(باب القراض)

(أخبارنا أربع) بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله إذا فع الرجل إلى الرجل ما لا قراض فأدخل معه من المال غلامه وبنه وبين القارض وغلام رب المال فكل مملوك غلامه فهو ملك له لا ملك لغلامه أعمال العبد شيء يضاف إليه لا ملك صحيح فهو كغيره بشرط له ثاني الربح والقراض ثلثه

يؤاخذ بما عارض بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فأما رأي رجل فلا يفرض به حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت أليس تسبعه حين يحكي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفته لا ما أعطى من نفسه قال بل هكذا أحكمته عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت وأما له لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى كأن يطوعه بما ليس عليه قال جلس على أن أجاب أعطاه ما راع عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه بما ينبغي به فما أعطى به قال لا يجوز في هذا قلت ولا يرى عليه أن له شفعة فيما يرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقالت نحن نأخذ وأنت تقول أن قول النبي صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفته لا يحتمل إلا معنيين لا ثالث لهما قال وما هي قلت أن يكون أحاب من ميثاقه يعني أكثرهم إن يكون أراد أن الشفعة تكون جازاً وأراد عرض الجيران دون بعض فإنه كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم خرج عما أراجه ناساً إلا لآلئ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أجاجع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما قسم يدل على أن الشفعة للجار الذي يقدم دون الجار القاسم (قال الشافعي) وقالت حديث آخر فعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه رجله وقال نحن النبي صلى الله عليه وسلم متصوص لا يحتمل لأولاً قال فيما المعنى الثاني الذي يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم قال أن تكون الشفعة لكل من لزمه اسم جوار وأنت تزعم أن الجوار بعون دار من كل جانب وأنت تقول عندنا ولا بما تأولت من جديدك ولا بهذا المعاني قال لا يقول بهذا أحد قلت أجل لا يقول بهذا أحد وذلك لما على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض وأما لا تكون إلا لآلئ القاسم قال فينتع لهم الجوار على الشر بل قلت نعم وعلى الاصط على غير المصاح قال الشر بل يفرد باسم الشر بل قلت الجمل والملاصق يفرد باسم الملاصقة دون غيره من الجيران ولا يمنع ذلك واحد منهم أن يقع عليه اسم جوار قال أفنوجب هذا ما يدل على أن اسم الجوار يقع على الشر بل قلت زوجتك التي هي قرينتك يقع عليها اسم الجوار قال جل من النافعة كتبت بين جارتين يعني ضربتين وقال الله عني

(قال الشافعي) رحمه الله وروى غيرنا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطية عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفته بنظرهما وإن كان غائباً إذا كانت الطريق واحدة (قال الشافعي) فذهب بعض الصرخين إلى أن قال الشفعة لا تكون إلا للشر بل وهما إذا اشتركا في طريق دون الدار وإن اقتسما لدار لشر يكن (قال الشافعي) فيقال له الشر يكن في الدار أو في الطريق دون الدار فإن قال في الطريق دون الدار قيل له فمجهول الشفعة في الدار التي ليس فيها شر بل في الدار التي ليس فيها شر لا يرى في الدار أحاباً في الدار وكان وضفي في الشر أمعها داراً أخرى لا شر بل فيها ولا في =

(ما يجوز من القراض في العروض) (قال الشافعي) وجهه الله خلاف ما قبل من أسس في قوله من البوسع ما يجوز إذا تفاوت أمده وتفاضل وإن تقارب بوجه (قال الشافعي) كل قراض كان في أصله ما عدا فلقه قراض العامل فيه أجروته ولز بالمال المبال ور بعه لا نأذا أفسدنا القراض فلا يجوز أن يجعل إسارة قراض والقراض غيره معلوم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الإجارة إلا بالمرعوم (١) (قال الشافعي) والبوسع وجهان خلال لا روي مراد وسواء تفا حش رده أو تباعد النحر من وجهين أحدهما خبر لازم والأخر قياس وكل ما قسناه حللا حكمه حكم الحلال في كل حالته وكل ما قسناه حراما حكمه حكم الحرام فلا يجوز أن نرذئ ما حرمناه قياسا من ساعته أو يومه ولا نرده بعدما نئسناه الحرام لا يكون حلالا بطلون الستون وأما ما يكون حراما وحلالا بالعدد

طريقها تكون الشفعة في الدار أو في الشريك قال بل في الشريك دون الدار التي ضمت مع الشريك قلت لا يجوز فيها شفعة إذا جمعتما الصفقة وفي أحدهما شفعة قال لا قلت فكذلك بل إن كان يقول إن بيعت الطريق وهي ما يجوز بيعه وقسمه فيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار (قال الشافعي) فإن قال فإما ذهبت في الحديث نفسه قبل معناه بعض أهل العلم بالحديث يقول بخلاف أن لا يكون هذا الحديث مصفوطا قال من أين قلت أنما رواه عن جابر بن عبد الله وقد روي أبو سلمة عن جابر بن عبد الله مفسرا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت خلدن فلا شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما وافق قول أبي سلمة ويختلف ما روي عبد الملك (قال الشافعي) وفيه من الفرق بين الشريك وبين المقاسم ما وصفت جلته في أول الكتاب فكأن أولى الأحاديث أن يؤخذ عنه عندنا والله أعلم لأنه أنشأ أسنادا وأثبتها لغيره النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجها في الفرق بين المقاسم وغير المقاسم

(وفي اختلاف العراقيين) وإذا تزوجت امرأة على شقة في دار فإن أباحتها كان يقول لا شفعة في ذلك لأحدويه بأحد وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة بقيمة ذلك منه وقال أبو حنيفة كيف يكون ذلك وليس هذا شراء يكون فيه شفعة إنما هذا انكاح أو بيت ووطئها قبل أن يدخل بها كالمشفيع منها وبها يأخذ القيمة أو بالمهر وكذلك إذا اختلعت بشقة من دار في قولها ما جعلا (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة نصف من دار غير مقسومة فأراد شريك المترجيع الشفعة أخذها بضمه مهور مثلها ووطئها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان لزوج الرجوع بنصف من الشفعة وكذلك لو اختلعت بشقة في داره ولا يجوز أن يتزوجها بشقة إلا أن يكون معلوما بحسبها بالمتزوج بها كما قد علمت من الصادق فإن تزوجها على شقة غير محسوبة ولا معلوم كان لها صدق مثلها ولو يكن فيه شفعة لأنه ما يهرم بمول فثبت انكاح ويضمن المهر ورذ في به ويكون لها صدق مثلها وإذا اشترى الرجل دارا وبنى فيها بناء ثم جاء الشفيع بطلبها الشفعة فإن أباحتها كان يقول بأخذ الشفيع الدار وما أخذ صاحب البناء النقص وبها يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار ما أخذ الشفيع ويجعل عليه قيمة البناء ومن الدار الذي اشتراه صاحب البناء الألف لا شفعة فأذا ثبت الذي اشتراه بوجه البناء اليوم وإن شئت فقلع الشفعة لا يكون له الألف لأنه بنى غير تعد ولا يكون عليه مدم ما بنى وإذا اشترى الرجل أرضا وأدارها فأباحتها شفعة كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم بالبناء فإن طلب الشفعة والألف لا شفعة له وبها يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالثلاثة أيام بعد عمله (قال الشافعي) وإذا بيع الشخص من الدار والشفيع حاضر عالم فطلب مكانة له الشفعة وإن أخر الطلب فذكر عبدنا من مرض أو امتناع من وصولها إلى المكان

والفقراء يعرف الناس
بشدة حال الرجال
ويأخذ العادون عليها
بفدرا جودهم في مثل
كفائهم وقيامهم
وأمانتهم والمؤنة عليهم
فأخذ لنفسه بهذا
المعنى ويعطى العريف
ومن يجمع الناس عليه
بقدر ثباته وكفائه
وذلك خفي لآية في
بلايه وكذلك المؤنة
إذا احتج إليهم
والمكاتب ما بين
أن يمتنع وأن يدفع إلى
سببه كان أحب إلى
ويعطى الغازي الجولة
والسلاح والنفقة
والكسوة وأن اتسع
المال زيدوا الفيل
ويعطى ابن السبيل
قدر ما يبلغه البلد الذي
يريد من نفقته وجولته
إذا كان البلد بعيدا أو
كان ضعيفا وإن كان
البلد قريبا وكان جلدا
الأغلب من مثله لو كان
غنيا إلى الهبة أعطى
نزوته ونفقته بلا جولة
فإن كان يريد أن يذهب
ويرجع أعطى ما يكفيه
في ذهابه ورجوعه من
النفقة فإن كان ذلك
يأتى على السهم كله
أعطيه كله إن يكن

(الشرط في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لو أقرضت بالشيء جزأ فالأقرض ولا تعرفه
فإن كان هكذا لم يحزن أن أقرضت إلى مدين من المدين وذلك أني لو دفعته إليك أقرضتهم على أن تعيل بها
سنة فعت بها واشترت في شهر بعافا فربحت ألف درهم ثم اشتريتها بثلثيها كنت قد اشتريتها على ما كنت
غير مفروق ولعلني لا أرضى بشرى كذلك فيه واشترت برأس مال في لا أعرفه لعلني لو أضرت لي أمك عليه أولا
أر بدان يغيب عني كله فجميع أن يكون القراض مجهولا عندى لا في لا أعرف كبراس مالي ونحن لم نجز
بجزأ ويجمع الله يزيد على الجزأ أني قد رضيت بالجزأ ولم أرض بأن أقرضك لذا لعلني لم أعرفه
أوجب سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفعته لا وقت في ذلك إلا أن يتكفه وعليه العين ما ترك
ذلك رضا بالتسليم للشفعة ولا ترك خلفه فيه فإن كان غائبا فالقول نفسه كهو في معنى الحاضر إذا أمكنه
الطريق أو التوكيل ولم يكن له حابس فإن ترك ذلك انقطعت شفيعته وإذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من
المشتري ونقده الثمن فإن باحشفة رضى الله عنه كان يقول للعهد على المشتري الذي أخذ المال وبه أخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول للعهد على البائع لأن الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري الشفعة (قال الشافعي)
وإذا أخذ الرجل الشفعة من المشتري فمعه منه على المشتري الذي أخذ منه وعهدته المشتري على
بالبه انما تكون العهدة على من قبض المال وقض منه المبيع الأثرى أن البائع الأول ليس بمالك ولو
أرأى أن أخذ الشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان يبرأ إلى المشتري منه من عبء بعله المشتري فان علم المشتري
بعد أخذه بالشفعة كان له رده أخيرا أو البيع قال قال الشافعي وإذا كانت الشفعة للثمن فإن باحشفة رجه
الله تعالى أن يقول له الشفعة فإن كان له وصى أخذها بالشفعة وإن لم يكن له وصى كان على شفعته إذا أدرك
فإن لم يطلب الوصي الشفعة بعد بعله فليس للثمن شفعة إذا أدرك وكذلك الغلام إذا كان أو بهجابه بأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة للصغير وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى الشفعة للثمن الذي يقاسم وهي
بعد للثمن الذي قاسم والطريق واحد بينهما وهي بعده للعار الملاصق وإذا اجتمع الجيران وكان التساقط
سواء فهم شركاء في الشفعة. وكان ابن أبي ليلى يقول يقول أي حشفة حتى كتب إليه أبو العباس أمير المؤمنين
بأمره أن لا يقضى بالشفعة الأنشريك لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضى الأنشريك لم يقاسم وهذا
قول أهل الجبل وكذلك يلفظنا على وابن عباس رضى الله عنهم (قال الشافعي) وإذا بيع النقص
من الدار والبيت فشفعة وللشركة في جبرأ به فلو للبيت والأب أن يأخذ الذي يلبان بالشفعة إذا
كانت غنمة فإن لم يفعلها فإذا بلغان بابا أو لهما كان لهما الأخذ بالشفعة فإذا بلغا بعد البلوغ فتركا
الترك الذي لو أحصت البيع في تلك الحال فتركا أن تقطعت شفيعتهما فخذ انقطعت شفيعتهما ولا شفعة إلا
فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة وذلك لو اتفقوا الدار والأرض وتركوا بينهما ما لم يقاتوا تركوا
بينهم ما لم تكن شفعة ولا واجب الشفعة فيما قسم لشريك في طريق ولا ماء وقد ذهب بعض أهل
العصرة إلى جملته قولنا فقال لا شفعة إلا للقبيل القوم الشراكة فإذا بقيت من القوم طريق جملته كلهم
أو مشرب جملته لهم كانت الدار والأرض مقسومة فيها بالشفعة لأنهم شركاء في كل من الملك وروا
جلدنا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في شريكها المعنى أحسبه
يتمثل شيئا بهذا المعنى ويحتمل خلافه قال الجراحى يسبقه إذا كانه الطريق واحدة وإنما معنى
من القول بهذا أن المصلحة أو المأزق يرجع ما جارا وإن بعض جهل بيننا وروى عن عطاء بن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الشفعة شائس فيه هذا أو بسبه خلافة فإن اثنين إذا اجتمعا في رواية جارك وكان
الثالث ورافعها وإلى يلبس في الحدوث إذا احتلف عن الثالث وكان المصنف الذي منعنا الشفعة فيها
قسم فأما هذا المنسوم الأثرى أن أنظر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة لها ما يقسم فإذا

سهم من مائة سهم
سهم ابن السبيل لم يزد
عليه (قال) ويقسم
للعامل بمعنى الكفاية
وابن السبيل يعني
السلعة التي لو أعطيت
الفاعل وابن السبيل
والغازي بالاسم لم يقطع
عن العامل اسم
العامل مالم يعزل ولا
عن ابن السبيل اسم ابن
السبيل مادام محتازا
أورثا الاحتياز ولا عن
الغازي ما كان على
الشخص للزور وأي
السهم فضل عن أهله
رد على عددمن يقي من
عددمسلمان كان يقي
فسراهم مسا كنهم
يستغوا فاعزهمون
لم تقض كل دولتهم
فقسم ما بقي على ثلاثة
أشهم فان استغنى
الغازيون رد باقي سهمهم
على هذين النبيهين
نصفين حتى تقضى
للهيهم بالان واتحادى
ذلك لان الله تعالى
جعل هذا المال لساكن
له من الامتين بعينه
يرد اليه كآثره عدا
الامين ووصاياهم
لأورثي من اجل

(١) قوله ولا طر كذا
بالاصول بدون نقط
ولعل صوابه ولا شرط
وقوله من أصل
انطوى كذا في نسخة
منقولة وفي أخرى
بدون نقط وتأمل وحذر

(السلف في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا دفع الرجل إلى الرجل مال القراض أو باعته منه بضاعة فان كان عقد القراض على أنه يحمله له الضاعة والقراض فليس بغيره ان لم يعمل فيه ولم يعمل فيه له أجره والرجل صاحب المال وان كانا قاضيا صاوما لم يشترط من هذا شيئا لم يعمل فيه بضاعة والقراض جائز ولا يقسم بحال غير أنما هو في الفتاوى لا يقسم لغيره ادعى عليه ولا لغيره ولا عدا لما ذكرنا كرهنا له ما لم يقسم به القراض ولا نقسم بالعقد الذي يحل بشئ نعلقه وقدمت العقد ولا طر (١) انما تقسم عما عقدت عليه الامام حدث بعدها (قال الشافعي) اكرمهما كرماءك ان باخذ الرجل مال القراض ثم يسأل صاحب المال أن يسلفه اليه (قال الشافعي) وانما كرهته من قبل أنه لم يرد القراض من ضلته ولم يعرف المسلف كم أسلف من أجل (٢) انطوى

== ونحو هذا الحديث فلا شفعة ولا تحدا قال بهذا القول بخرجان أن يكون فصل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود قال في التماسا حديثا فيما وقعت فيه الحدود لانه قد بقي من المأثم شيء لم يقع فيه الحدود قبل فصل الحد ذلك الذي انما جعل في الشفعة فان أحصل فاحملها فيه ولم تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد اتبعنا الظاهر وان لم يجعل فلا يجعل الشفعة في غيره وقال بعض المشرقين الشفعة الجارية والنشر إذا كان الجار فلا شفعة أو كان بين الجار والسبعة ودار السبعة فلا شفعة خرجت ما كانت إذا لم يكن فيها طريق فافقه وان كان فيها طريق فافقه وان شافت فلا شفعة للبنا قلنا البعض من يقول هذا القول على أي شيء اعتمدت قال على الاثر بخبر النبيين عيشة عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن النضر عن ابي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسفحة فقبله فهذا لا يخالف حشدنا ولكن هذا جهة وحدتنا مضى فالجواب لا يخالف حديثكم قلنا الشرى الذي لم يقاسم يسمى جارا ويسمى المقاسم ويسمى من ينتقل ينفذ أو يتفرع دارا رافقه بحرف في هذا الحديث الاما قلنا من أنه على بعض الجيران دون بعض وإذا قلنا لم يحز ذلك بقا على غيرنا الأدلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فأذا وقعت الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجسة الجارة أحق بسفحة على بعض الجيران دون بعض وأنه الجارة الذي لم يقاسم فان قال ونسب العربي الشرى جارا قبل ثم كل من كان بينه وبين صاحبه قبله جارا قال فادلى على هذا قوله قال جل من المأثم من النافعة كتبتين جارا من قبل فضررب أحداهما الأخرى يعطى فألقب جنتا متافقتي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرة وقال الأعشى لأمراته • أمارت ابني فأنت طالقسة • فقبله فأت إذا قلت هونا على بعض الجيران دون بعض ثم تأت فيه دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تجعله على من يلزمه اسم الجوار وحديث ابراهيم بن ميسرة لا يحمل الا على أحد المعنيين وقد خالفهم ما عان زعمت أن الدار يتاع وينها وبين دار الرجل رجة فيها ألف ذراع فأكرادها لم يكن فيها طريق فلا تقسم فيها الشفعة وان كانت بينهما طريق فلا تقسم فيها الشفعة جعلت الشفعة لدار بعد الجار من وسعتا آخرهما وزعمت أن من أوصى لجماعة قسم وصيته على من كان بين داره وداره لم يكون دارا فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية إذا خالف حديث ابراهيم بن ميسرة الذي اجمعت عليه قال فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلنا نعم وما يشرنا بعد ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول ما أحد قال فن قال به قبل عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما وقال من التايع عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله وغيره وإذا اشترى الرجل الدار وسمى أكرما أخذها فيه ذلك الشفع ثم علم بعد ذلك أنه أخذها بدون ذلك فان باقية كان يقول هو لي شفعة لانه أسلمها كثر من البني وبها أخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة لانه قد سلم وروى الحسن بن سارة عن الحكم بن مجاهد عن ابن عباس ==

خات الموصى له قبل
الموصى كانت وصيته
راجعة إلى ورثة الموصى
فلما كان هذا المال
مخالفًا لما يورث جهنا
لم يكن أحدهما أولى به
عندنا في قسم الله تعالى
وأقرب من محي الله
تعالى هذا المال
وهو له من حصة من
محي الله تعالى هذا
المال ولم يبق مسلم
محتاج الأول حتى سواه
أما أهل الثاني فلا
يدخلون على أهل
الصدقة وأما أهل
الصدقة الأخرى فهو
مقسم لهم صدقتهم ولو
كررت لم يدخل عليهم
غيرهم وواحد منهم
يستمقها فكأنوا
لا يدخل عليهم غيرهم
فكذلك لا يدخلون على
غيرهما كأنهم غيرهم
من يستحق منها شيئاً
(قال) وإن استثنى
أهل عمل بعض ما قسم
لهم وفصل عنهم ففضل
رايت أن ينقل الفضل
منهم إلى أقرب الناس
بهم في الجوار ولو شئت
السمان قسمت على
الحسار دون النسب
وكذلك إن شئت لم يبق
غيرهم فهم معهم في

(الحاشية في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله كإفالم الإقوله بمحض المال حتى
بحاسبه فإن كان عنده صاد فأفلا يصير بمحضه للمال ولا يصير
(مسئلة البضاعة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال إذا ابتاع الرجل مع
الرجل بضاعة وتعدي فاشترى شيئاً فإن هلك فهو ضامن وإن وضع فمافهو وضامن وإن ربح قال ربح
لصاحب المال كله إلا أن يشاء تركه فإن جدد في بيه السلعة التي اشتراها عمله فهو بالخيار في أن يأخذ رأس
ماله أو السلعة التي ملكت عمله فإن هلك تلك السلعة قبل أن يشارأ جدهما يضمن له الرأس المال
من قبل أنه لم يشتتر أن يملكها فهو ولا يملكها إلا باختياره أن يملكها وللقول الثاني وهو أحد قوليه أنه إذا
تعدي فاشترى شيئاً للمال بعينه فهو بعه فالشراء ما مل والبسع مريد وإن اشترى عمال لا بعينه ثم نفذ
المال فهو متعدي بالتقو والربح له والخسران عليه وعليه مثل المال الذي تعدي فيه فتنسده ولصاحب المال
أن وجد في يد البائع أن يأخذته فإن تلف المال فصاحب المال خير إن أحب أخذته من الدافع وهو القراض
وإن أحب أخذته من الذي تلف في يده وهو البائع

(المسألة)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال معنى قوله إن شئتم فلكم وإن شئتم فلي
أن يخرص الفضل كله خرصه ما لم يوق وعشره وأوق وقال إذا صارت ثمران قسمت عشرة وأوق فصحت
منها مائة وثق فيقول إن شئتم فذمت لكم النصف الذي ليس لكم الذي أباكم يحق أهله على أن تعجبوا
في تحسينه وتفاخر من غير اسمه بعينه ولكم أن تأكلوها وتبيعوها وطب كيف شئتم وإن شئتم فليكون
هكذا في نصيبكم فأسر وتسلون إلى أنصباكم وأضمن لكم هذه المكيلة (قال الشافعي) وإذا كان البياض
وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي بن عبد السلام أنه ما قال لا لشفعة إلا للشرى لم يقسم الجاهل
أوطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن السريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق
بسقيته ما كان أوحشية عن أبي أمية عن السورين بخزيمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفعته (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل النصب من الدار فقال أخذه
بائنة فسلم ذلك له الشفع ثم علم الشفع بعد أنه أخذه بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة وليس تسلمه
بقاطع شفعته إنما سلم على من فلما علم ما هو دونه كان له الأخذ بالشفعة ولو علم بعد أن التئ أكثر من الذي
سلمه لم يكن له شفعة من قبل أنه إذا سلمه بالأقل كان لا كراً وفي أن يسلمه
(وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف العراقيين) وإذا وهب الرجل الرجل الهبة وقبضها دانا أو أراضا
ثم عوضه بعد ذلك منها عوضاً وقبض الواهب فإن أحضفه رحمه الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه
شفعة وبه يأخذ وليس هذا بعلة الشراء وكان أبي ليلى يقول هذا بعلة الشراء وأخذ الشفع بالشفعة
بقيمة العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعاً (قال الشافعي) وإذا
وهب الرجل لرجل شقصاً من دار فقبضه ثم عوضه الموهوب له شقصاً فشفقه الواهب سئل الواهب فإن قال
وهبها للتواب كان فيها شفعة وإن قال وهبتها لغير تواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا
كله في قول من قال الواهب للتواب إذا قال أردته فأما من قال لا لتواب الواهب أن لم يشترطه في الهبة فليس له
الرجوع في شيء وهو لا التواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر إذا وهب واشترط التواب للهبة ما مل
من قبل أنه اشترط عوضاً وهو لا وإذا وهب لغير التواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وقبضه
وهو معنى قول الشافعي رحمه الله

كانوا أهل ياديه عند
 الخمسة يتصرفون مرة
 ويتخلطون أخرى
 فأحب الى أولسها
 على النسب اذا استوت
 الحالات واذا اختلفت
 الحالات فالجوار الى
 من النسب وان قال من
 تصدق أن لساقرأه
 على غيره الماء وهم
 كما وصفت مختلطون
 في الخمسة قسمين
 الثابت والمشاشر ولو
 كانوا الطرف من ياديتهم
 فكانوا الزم له قسمتهم
 وكانت كاللذاهم وهذا
 اذا كانوا ما أحصل
 خمسة لدار لهم يقرون
 بها فان كانت لهم
 دار يكونون لها الزم
 فانما السهم على الجوار
 بالدار (وقال في الحديث)
 اذا استوى في القرب
 أهل تسهم وعدي
 قمت على أهل تسهم
 دون العدي وان كان
 العدي أقرب منهم دارا
 وكان أهل تسهم منهم
 على سفر تقصر فيه
 المسألة قمت على
 العدي اذا كانت دون
 ما تقصر فيه المسألة
 لا تسهم أولى باسم
 حضرتها وان كان

بن اشعاف الفل جارية المساقاة لا يجوز في الاصل وان كان منفردا عن الفضل له طريق غيره لم تجز فيه
 المساقاة لم تصم الا أن يتكرى كراهوا قليل ذلك وشبهه لاحد فيه الاموصف وليس لساقي الفضل أن
 يزرع البياض الا بأن حاشا الفضل وان زرعها فهو متعدهو كن زرع أرض غيره قالوا ان كان دخل على
 الاجارة بان له أن يعمل ويحفظ بان له شيا من الثمار قبل أن يبدو صلاح الثمرة والاجارة فاسدة وله اجرة
 فيها عمل وكذلك ان كان دخل على أن ينكح من المونة شيا غيره على يده وتكون اجرة شيا من الثمار
 كانت الاجارة فاسدة فان كان دخل في المساقاة في الحالين معا ورضى رب الحائط أن يرفع عنه من المونة
 اقلا باسم للمساقاة على هذا قال وكل ما كان مستزادا في الثمن من اصلاح للدار وطريق الماء وتصرف
 الجريد وابار الفضل وقطع الحشيش الذي يضر الفضل أو ينشف عنه الماسحة يضر بغيره ما جاز شرطه على
 المساقاة وأما سدا الحفار فليس فيه مستزاد لاصلاح في الثمرة ولا يصح شرطه على المساقاة فان قال فان
 أصح الفضل أن يسد الحفار كذلك أصح لها أن يبنى عليها حطار يكن وهو لا يصح في المساقاة وليس هذا
 الاصلاح من الاستزادة في شئ من الفضل انما هو دفع الدخول (قال الشافعي) والمساقاة جارية في الفضل
 والكرم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ فيها بالقرص وساقى على الفضل وشرها بجميع ما حاشا
 دونه وليس هكذا شئ من الثمر كرهه دونه سائل وهو متفرق غير مجتمعة ولا يجوز المساقاة في شئ غير الفضل
 والكرم وهي في الزرع ان يغرس أن تجوز ولو جازت اذا هجر عنه صاحبه جازت اذا هجر صاحبا الارض عن
 زرعها أن يزارع فيها على الثالث والرابع وقد نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وقال اذا أجزأ المساقاة
 قبل أن تكون غرا يراضى رب المال والمساقاة في أثناء السنة وقد تحققت الثمرة فيسقط على العامل وتكر
 فيها أخذ كثر من عمله اشعافا كانت المساقاة اذا بدا اصلاح الثمر وحل بينه وظهره جاز قالوا جاز رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المساقاة فأجزأها باجازه وجرم كراه الارض البيضاء ببعض ما يصرح منها فجزأها بغيره
 وان كانا قد يجتمعان في أنه انما العامل في كل بعض ما يصرح الفضل أو الارض ولكن ليس في سنته الا انماها
 وقد يستقران في أن الفضل شئ قائم معروف أن الاغلب منه أنه يشر ومالك الفضل لصاحبه والارض البيضاء
 لاشئ فيها فانما انما يحدث فيها شئ بعد لم يكن وقد أجاز المسلمون المضاربة في المال بدفعه ربه فيكون
 للمضارب بعض الفضل والفضل بين وأقرب من الامان من أن يخطئ من المضاربة وكل قد يخطئ ويقبل ويكثر
 ولم يميز المسلمون أن تكون الاجارة لاشئ معلوم ودلت السنة والاجماع أن الاجارات انما هي شئ لم يعلم انما
 هو عمل يحدث لم يكن حين استأجره قالوا اذا ساقى الرجل الرجل الفضل فكان فيه بياض لا يوصل الى
 عمله الا بالله دخول على الفضل فكان لا يوصل الى سقيه الا شرب الفضل الماء وكان فيه يتميز بدخل فسبق
 وبدخل على الفضل جاز أن يساقى عليه مع الفضل لا منفردا وحده ولولا خبره في شئ صلى الله عليه وسلم
 أنه دفع الى أهل بيته (١) على أن لهم النصف من الفضل والزرع له النصف فكان الزرع كما وصفت بين
 ظهراني الفضل لم يميز فاما اذا انفرد فكان بياضا يدخل عليه من غير أن يدخل على الفضل فلا يجوز المساقاة
 فيه قليلا كان وكثيرا ولا يجعل فيه الا الاجارة

(الشرط في الرقيق والمساقاة)

(قال الشافعي) ربه الله ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيره والمساكين وعملها لامل لني صلى الله عليه
 وسلم قبا غيرهم وادان كان يجوز للساق أن يساقى لفلان على أن يعمل فيه عمال الحائط لارباب الحائط رضى
 ذلك ما كان بشرط رقة السواقي الحائط يعملون فيه لفلان على من فيه وعمل من لغيره فمردوا وان لم تجز الا
 بأن يكون على الداخل في المساقاة العمل كله لم يميز أن يعمل في الحائط أحد من رقيقه وجواز الامر من أشبه

(١) قوله الى أهل
 خيرا ما الذي في أبي
 داود دفع الى يهود خبير
 محل خبير وأرضها على
 على أن لا يخل كتبه مصحبه

الامور عندنا والله أعلم قال ونفقة الرقيق على ما اشار عليه وليس نفقة الرقيق باكثر من اجرتهم فاذا حازان يعملوا للساقين فبعضا من يعملوا بفقر نفقة والله أعلم

(المزارعة)

أهل بيته من
ما تضرع فيه الصلاة
والعدوى أقرب إليهم
سبقت على أهل بيته
لأنهم بالبادية غير
خارجين من اسم
الجوار وكذلك
في النعثة حاضر
المسجد الحرام (قال
الشافعي) وإذا ولي
الرجل الجوار فكيف
فيهما على فراخ
وجارها معا فان مات
فأقرب إليه من
أبى إلى أن لا يولد
لأنه الحاسب عليها
وعلى بعض من فعل
نفسه وفي شك من فعل
غيره وأول من يعطى
من أهل البيت ثلاثة
لأن الله تعالى ذكر
من جباهة كل
أعلى اثنين وهو بعد
الثالث ضمن لثلاثهم
وإن أوجه الغير
يلزم لأن عليه
أعداله أعلى أهل
الاسم وإن ترك الجوار
وإن أعطى قرابته من
السهمان من لائزته
نفعته كان أحق بها
من العبد منه وذلك
أنه بمن قرابته
أكثر ما يعلم غيره
وكذلك طاعة

أخبرنا قال يبيع من سليمان قال قال الشافعي السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى أحدهما أن تجوز المعاملة في الفحل على الشيء بما يجوز فيها وذلك اتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الأصل موجود ويبدعه مالك إلى من طامه عليه أصلاً بغير أن يكون العامل به له المصلحة للفحل بعض الثمرة ولرب المال بعضها وأما جزأها المرافعة فيسألي المعاملة على الفحل ويجذب المال يدفعه إليه إلى المخاصر يصل فيه المخاصر فيكون له بعض الفحل الذي يكون في المال المخاصرة فلا يقاس على سنة والمطهر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما بما جازهما أولى أن تجوز من المعاملة على الفحل وذلك أنه قد لا يكون في المال فضل كبير وقد يختلف الفضل فيه اختلافاً كثيراً من غير الفحل فليأخذ المختلف فليأخذ المختلف فإذا اختلفت تقارب اختلافها وإن كانا قد يجتمعان في أهماميتين معا يكثر الفضل فهما يوقل ويختلف ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا تجوز المرافعة على الثلث ولا ربع ولا جزئين من أجزاء وذلك أن المزارع يقبض الأرض بغيره أصلاً فلا يزرع غير سمهته فلهما زرعاً واحد وليس بأصل ولا جزء هرق من الفحل لأجابه ولا يجوز أن يستأجر بالرجل على أن يدفع له شيئاً إلا بغيره أصلاً قبل أن يجعله المستأجر لأجابه سنة السنن وخلافه الأصل والمال يدفع وهذا إذا كان الفحل منفرداً والأرض للزراع منفردة ويجوز كراء الأرض للزراع بالذهب والنقصة والعروض كما يجوز كراء المنازل وأجرة العبيد والحر وأذا كان الفحل منفرداً فاعمل عليه رجل وشركه أن يزرع ما بين ظهراني الفحل على المعاملة وكان ما بين ظهراني الفحل لا يفي الأمن وماه الفحل لا يوصل السلامان حيث يوصل إلى الفحل كان هذا جازاً وكان في حكمه الفحل ومنه ما من الفرد والكرنفان أو كان الزرع منفرداً عن الفحل فليطرق بوقع منها أوما يشرب متى شرب به لا يكون شر به بالفحل ولا شر بالفحل وله التحمل المعاملة عليه وإجازته وأنه وذلك أنه في حكم المرافعة لا حكم المعاملة على الأصل وسواء قبل الباش في ذلك أو أكثر قال قال مالك على ما وصفت وهذا مزارعة قيل كانت خير فخلا وكان الزرع فيها كما وصفت ففعلت ذلك أصلاً على مصلح أهلها على الشطرين عمره والزرع وهو في ذلك عن النفر من المعاملة ففعلت ذلك اتباعاً وجزأها ما وردت نادراً وفقر شافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم في هذا القول لا يفتقران من الإقرار أو بما وصفت فليأخذ من تابع عمره الفحل سنين ذهب ولا فنة ولا غير ذلك (أخبرنا) ابن عيينة عن جدي بن قيس عن سليمان بن حنين عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) سفيان بن عمار عن دينار عن جابر بن عبد الله يقول سمعت ابن أبي بريع يبيع الفحل معاومة (قال الشافعي) وإذا اشتد الحر الجحان من عند أحدهما الأرض ومن عندهما الماء والذر ومن عندهما الماء والبرق ومن عند أحدهما ثمرات المعاملة على زرعها أو يزرع أحدهما أخرت الأرض فهو بينهما أصنافاً ولا جرمه أحدهما عليه كثرهما لا خلاف وتجوز المعاملة في هذا الألفي معنى واحد أن يزرع أحدهما عنوان الزرع بالماء بالبرق وغيره وأما إذا كان يزرع الأرض بغيره فليأخذ من يزرع فاعلم في هذا الوجه من أن يكون الزرع معطفاً أو يزرع بغيره مساواة رب الأرض فيكون بالبرق من عند الأول أو الثاني والحفظ أو ما يكون حلالاً من صلاح الزرع فليأخذ على هذا أقسمة فإن زرعها أقل من بغيره ففقت وإن زرعها هو ما يعلن ففقت وسلم

الصداقة والعروسة

وقبل التي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنها من بريرة تنطق بالصدق لا صدقة وإذا كان منهم غارمون لا أموال لهم فأنالوا أعطنا الغرم والعسر قبل أن نأتمنوا بكم على المعين شتمنا فإذا أعطناه بلع العسر فغرمنا أنه أن أخذوا مما في يده حقوقهم وإذا أعطناه بحسن الغرم أحببت أن يتولى دفعه عنه والآخر كما يعطى المكاتب فإن قبل ولم يعطى يحسن قبل الفقير ممكن ولكن قبيح يجمعهما اسم يتفرق بهما اسم فلا يجوز أن يعطى إلا بأحد المعينين ولو ما ذلك بأن يعطى رجل بفقره غرم وبأه ابن سبيل وغارم مؤلف فيعطى بهذه المعاني كلها فالفقير هو المكاتب ومعه أنه لا يكون غنيا بحرفة ولا مال فذا جاعا معاقمه لم يفتن بها من غير الإذن يفرق بين حاله سمعان يكون التفسير الذي في يدك (١) من هذا الخبر (٢) هو الزيادة المنية عليه قبل (٣) قوله يفتن فلهذا كان كذا الأصل ويكون من أصل صحيح فيجيبه

فأعطاهما بها وأمر بها أخذت من خراجها إلا أن يكون صلح على غير هذا فتكون على ما صلح عليه قال ولو شرط رب الأرض أو متقبلها أو والى الأرض المتصدق بها أن الزارع لزعه مسلما لأعشر عليه فبه فالعشر عليه من أجل أنها من زارة فائدة لأن العشر إنما هو على الزارع وقد بقل وبكثر فإذا ضمن عنه مالا يعرف فسدت الأجرة فإن أدرك قبل أن يزرع فسقطت الأجرة وإن أدركت بعد ما يزرع فله زعوه وعليه كما مثل الأرض ذهبا أو فضة بالأغلب من نقد البلد الذي تشكروا به كان ذلك أفضل عملا كراهية أو أكثر قال وإذا كانت الأرض عنوة فتقبلها رجل فخير من عمارتها وأدام خراجها قبله إن أدبت خراجها تركت في يديك وإن لم تؤده فسقطت عنك وكنت مفلسا وجدين المال عندك ودفعت اليك من يؤدى خراجها قال والمعدل على العشر مثل ماله على الصدقات لأن كلهما صدقة فله بقدر أجر مثله على كل واحد منهما أو على أيهما عمل قال وإذا اقتضت الأرض عنوة فجميع ما كان عامرا فيها للذين قصوها وأهل الخس فإن تركوا حقوقهم منها للجماعة السلبين ففقد لهم وما كان من أرض العنوة متواترها فله من أحياها من السلبين لأنه كان وهو غير ملوك لمن فزع ماله ففقد ملكه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحياها متواترها فله ولا يترك ذى حيلة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله لمن أحياها من السلبين فلا يكون للذى أن عاكث على السلبين ما تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أم ملك لمن أحياها من أرضها وإذا كان قصها صلحها فهو على ما صلحوا عليه

(كرام الأرض البيضاء)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي ولا بأس بكرام الأرض البيضاء بالذهب والورق والعروض وقول سالم بن عبد الله كروا فاعلموا في نفسه أن الكرامة بالذهب والورق ولا بأس به أعاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن كرامتها بعض ما يخبر عنها ولا بأس أن يكرى الرجل أرضه البيضاء بالقرى وكل ثمرة يحصل بها إلا أن من الناس من كره أن يكرى بها بعض ما يخبر عنها ومن قال هذا القول قال إن زدرعت حنطة كرهت كرامها بالحنطة لأنه منى أن يكون كراؤها بالثلث والرابع وقال غيره كراؤها بالحنطة وإن كانت إلى أجل غير ما يخبر عنها لأنها حنطة، وصورة لا يزرعها إذا جاء بها على صفة أن يعطيه مما يخبر عنها من الأرض ولو جاءت الأرض بحنطة على غير صفتها لم يكن للكرى أن يعطيه غير صفة وإذا تجهل الكرى الأرض كرامة على الحنطة فلا بأس بذلك في القولين معا قال ولا تكون المساقاة في الموز ولا القصب ولا يخل بها مما إلى أجل لا يخل بها إلا أن يكرى القصب جزو الموز يحسنه ولا يخل أن يباع ما لم يخلق منها وإذا لم يخل أن يسعها مثل أن يكونا بصفة لم يخل أن يباع منهما ما لم يكن منها بصفة ولا غير صفة لأنه في معنى ما كرهنا أن يزرع لأنه لا يخلق قط (١) ولا بأس أن يتكرى الرجل الأرض لزوع بحنطة أو ذرة أو غير ذلك مما يملك الأرض أو لا يملكه مما يكرى بغيره أو لا يملكه مما يكرى بغيره بجهة العبد والداراد الض ذلك كله قبل دفع الأرض أو بيع دفعها كل ما حازته الأجرة في البيت والرقب جائزته الأجرة في الأرض قال وأما النبي صلى الله عليه وسلم من الزارة بعض ما يخبر عن الأرض فبارى حقه فاما ما أساء العلم في حديثه ودفع الأرض إلى صاحبها فليس في معنى ما منى النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه أو ما منى ما منى النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه أن تكون الأجرة بشئ (٢) فلهذا يكون الأشياء ويكرى الغنم أو ما منى ما منى النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه وهذا يفسد من وجهين إذا كان الأجرة من وجه أنه يسهل التكيل والأجرة لا تهل بهذا ومن وجه أنه يسهل الصدقة ولو كان معروف التكيل وهو يسهل التسليم لم يخل الأجرة بل إذا ما أفاق هذا المعنى فلا بأس به ولو شرط الأجرة إلى أجل ولم يسم لها أجلا ولم يتقاضا

السعد ما تمرا زكلكم
 هرقى بالاسم نان كاك
 الجهد بل، بن، اسهل
 التي ضرب على
 التي في الشرو ولم
 سبط ذلك قال لا أغزو
 واحتاج اعطى قل
 هاجر بدوي واقرض
 وغزا امرن اهل
 التي هو في ذاك
 استاذن في العلم
 يكن ان باخذ من
 الصدقات حق يخرج
 من الشيء ويعود الى
 الصدقات يكون ذلك
 وان لم يكن رقاب ولا
 مؤانسة ولا عار من
 اشئت القسم على
 خمسة اسم اجاسا
 على ما وصفت فان
 ضافت الصدقة تمت
 على عدد الصدقات
 ويقسم من كل منها
 على قدر اربعة اقسام
 ولا يعطى احسن اهل
 منهم وان اشئت حاجت
 وقيل ما يصيب من سهم
 غير مصفى ينفق في يوم
 فضل ان كان متعسفا
 ويقسم فان جمع حق
 اهل السهم في يوم
 او بقرة اوتبة او دينار
 او درهم او اربعه فيه
 انشأ من اهل
 السهم ان اكر

نبتت الاراضى من طعام لانتنة الارض او غيرهم نبتت الارض او هو ما نبتت الارض غير الطعام او غير
اذهب او فسد فلا راس الاشارة اذ نبتت الارض وان لم يقبض الاشارة كانت الى اكل او غير اكل وان
شرطها شي من الطعام بكل ما اخترجه الارض كحتمها حياطلا وطوبى للرجل لو كان طعاما مرصوفا
ما نبتت من قبل ان الطعام بكل معلوم الكيل مرصوف معلوم الصفة وانه لا زرع لتاجر حرجت الارض
شبابا ولم يخرجه وقد تفرج الارض طعاما مرصفت فلا ينزله المزارع ويدفعه ويدفعه بالنصفه فعلى
هذا الباب كله وقاسه (قال الشافعي) اذا تشاركى الرجل الارض ذات الماهى والعن او التبريد اكل او غير
ليل او اقبل او لا ياربى ان يزرعها فعلى التبريد والصفر وغيره احدى القلتين والماهى ما لم يقبض
الاه فذهب قبل الفلحة الثانية وارادوا زرع الارض بذهب الماهى فذلكه ولو لم يقبض من كل واحد اربعة
ما زرع ان كان خمسة الزرع حدثت احدى النصف او الثلثين واقل او اكثر ادى ذلك وسقطت
عنه خمسة الزرع والثاني الذى انقطع الماهى قبل ان يكون وهذا مثل العار بكتره ما يقبضها من خمسة
ثم تهدى في آخرها فكون على خمسة ما سكن ويتصل عنه حمة ما يقدر على سكنه فالما اذا كان لاصلاح
الزراع الا ان كان له الى لاصلاح المسكن اذ به واذا تشاركى الرجل من الرجل الارض السنة على ان
يزرعها ما شاء فزرعها وانقضت السنة وفيما يزرع لم يبلغ ان يحدد فان كانت السنة قديمة فيها ان يزرع
زرعها بذهبها فالكرا ما يزرع وليس الرب الزرع ان يثبت زرعها وعليه ان يثقله من الارض الا ان يشاء
رب الارض ثم كره بذهب او بعد للافلاف في ذلك وان كان شرط ان يزرعها بذهبها من الارض بذهب
او يستقبل قبل السنة فانه اخر الوقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فذلك ايضا وان كان كراهها
مذهي اقل من شرطه وان يزرعها ما يشاءه يتركه حتى يستبعد فكان بهاءه لانه ان كان به بذهب
في مثل هذه المدة التي تكارها لها بالكرها فاسد من قبل ان تثبت بينهما شرطها ولو ائتمت على رب الارض
ان يبيع زرعها بعد انقطع الماهى ليطل شرط رب الزرع ان يتركه حتى يستبعد وان ثبت زرعها حتى
يستبعد اطلت شرط رب الارض فكان هذا كرا فاسدا اول رب الارض كرا من قبل زرعها اذ زرعها بذهب
الزراع حتى يستبعد وان زرعها قبل زرعها فسقطت الكرا بينهما واذا تشاركى الرجل من الرجل الارض
التي لا ماله والى اثنى عشر نفقة السهم او السائل ان حدث فاصبح كراها الا على ان يكرها باها ارضا
بضاه لا ماله ما يستعمل او المكرى ما شاءه سنة الا لى ولا يفرس فيها واذا وقع على هذا الكرا
فأما ما منها من سئل او شرط زرعها بذهب او يزرع او يملكها فالكرا له وكذا فان كان شرطه
ان يزرعها وقد كثر زرعها بغيره بل ما لم يكن ان يشترى لها ما لم يرضع كراها باها ارضا بضاه
لها ليعا ان يزرعها ان شاء او يقبل ما شاءه من الكرا ولو زرع او لم يزرع وان اكرها ما يملك
ان يزرعها قبل ارضها بضاه لا ماله او ما يملك ان يزرعها بذهب او يملك بذهب فالكرا فاسد
في هذا كله فان زرعها فله ما زرعها بغيره اجرتها (وقال الربيع) فان كان قال انقضت الكرا في هذا
قبل من قبل ان تنالها بالمسألة فيسقط الكرا وقد يبيع فتم الكرا فلما كان من يزرع ومن لا يزرع
بطل الكرا (قال الشافعي) واذا تشاركى الرجل الارض ذات التبريد والتيل وغيره ما يملو الارض على
ان يزرعها زرعها مرصوف على ذلك الزرع لاصبح الا بان يزرعها التيل لكرها ولا تشر بغيره
هذا الكرا هو فسخته اذا كانت الارض يضاها ثم يرضع حتى يملو الارض علوا يكون بها او يملك
بالزرع بها فلا تشاركى بينهما بذهبها بالما تشاركى لاه في ذلك الزرع او يملك بها ما يزرع
من الارض قد يزرع او يكرها او الماهى على ما يقدر بذهبها لاصبح في ذلك الزرع او يملك بها ما يزرع
وان كان قد يزرع ولا يضره كرهت الكرا الا بعد ان تحلوا وكل من اجزته كراهه او سعه اجزته التقديس
وان تشاركى الرجل الارض لزرعها فزرعها او لم يزرعها حتى جاءها التيل او زاد او ساهى حتى يذهب

الارض تنتقض الكرا من المستأجرو رب الارض من يوم تلفت الارض ولو كان بعض الارض تلف وتلف بعض
لم يتلف ولم يزغ قرب الزرع بالخيار ان شاء ما بقي حصته من الكرا وان شاء رد هالان الارض لم تسلم له
كلها وان كان زرع اطل عنه ماتلف ولزمته حصته ما زرع من الكرا وهكذا كراه الدو واثمان المتاع
والعلم اذا جئت الصفة منه مائة صاع بين معلوم فتلف شخص صاعا فالشئى بالخيار ان ياخذ
الخمسين بحصته من الثمن او رد البيع لانه لم يسلم له كله كالشئى (قال الشافى) واذا اكترى الرجل
الارض من الرجل بالكرا المبيع ثم اصابها غرق منعه الزرع او ذهب بها سبل او غصبها قبل ينه ويدينها
سقط عنه الكرا من يوم اصابها ذلك وفي مثل الدار يكتريها سنة ويقتضها فتنه في أول السنة واخرها
والعديس باجره الموت في أول السنة واخرها فيكون عليه من الاجارة بقدر ما سكن واستخدم ويسقط
عنه ما بقي وان اكرامها ما يشاء يصنع فيها ماشاء اوله يذكر انه اكترها للزرع ثم انحسر الماء عنها في
ألم لا يدرك فيها زرعها فلو بالخيار بين ان ياخذ ما بقي حصته من الكرا او رد له لانه قد انتقض مما اكترى
وكذلك اذا اكترها للزرع وكذا لو للزرع ان يفي ان له ان رد هالان شاء وان كان مريها ما فأنفس زرع
او اصابه حريق او ضرب او جرد او غير ذلك فهذا كله مئة على الزرع لاعلى الارض فالكرا له لازم فان
احسن ان يحد زرعها بعد ان كان ذلك يمكنه وان لم يمكنه فهذا انصب به في زرع لم ينسبه الارض
فالكرا له لازم وهذا ما علق في المباحة في الترتيب بها الرجل فصلها بالمباحة في يد قبل ان يمكنه رد هالان
ومن وضع المباحة ثم انشأ ان لا يصنعها منها فان قال قائل اذا كانتا تحتين فما بال احدهما وضع
والاخرى لا توضع فان من وضع المباحة الاولى فالتا يصنعها بالبر وبانه اذا كان البيع جائز في شراء القرية
اذا بدا صلاحها وكما هي تحت فالتا يصنعها بالبرية الكرا الذي يقضى به الدار ثم غير به أشهر ثم تلفت الدار
فيسقط عنه الكرا من يوم تلفت وذلك ان العين التي اكترى واشترى تلفت وكان الشرا في هذا الموضع
انما يتبرئ لانه الى ان يجد والمكترى الارض لم يشتر من رب الارض زرعها انما اكترى ارضا الا ترى انه
لو تركه لم يزغ عنها حتى تفي السنة كان عليه كراؤها ولو اراد ان يزغها بشئى نعم تحت الارض حتى لو مر
به سبل لم يزغ كان ذلك ولو انكارها حتى اذا انحصرت فاصاب الارض حريق فاحترق الزرع لم يرجع
على رب الارض بشئى من قبل له لم يتلف شئى كان اعطاه له انما تلف شئى يضعه الزارع من ماله فانو تكارى
منه دارا فاحترق البر والمال به غير وقت الدار ساقه لم ينتقض سكها كان الكرا له لازم لو يكن احتراق
المتاع من معنى الدار بسبل واذا انكارى الرجل من الرجل الارض سنة مسبة او سنة هذه فزرعها
وحصدت من سنة هذه شهر او كثر او اقل لم يكن رب الارض ان يخرجها من يده حتى تكمل سنته
ولا يكون له ان ياخذ جميع الكرا الا يشاء المكترى جميع السنة وسواء كانت الارض ارض المظ
أراض السقي لا قد يكون فيها ينفع من زرع وغيره وسبل ومطر ولا يؤمن من المطر على حال ولما علق
سوى هذا لا ينفعه المكترى واذا استأجر الرجل من الرجل الارض لم يزغها فصار اذ ان يزغها شئى او شأ
من الجرب يسوى القسم فان كان الذي اراد ان يزغها بالبر والارض اضرازا اكتر من اضرار ما شرب له
يزرع بنقاصه روفه في الارض او فاسده الارض بحال من الاحوال فله زرعها ما اراد بهذا المعنى كما
يكترى منه الدار على ان يسكنها فيسكنها منه وان كان ما اراد زرعها بنقصا وجهه من الوجوه اكتر من
نقص ما شرب له ان يزغها لم يكن له زرعها فان زرعها فهو ومعدور بال بالخيار بين ان ياخذ منه
الكرا الذى سعى له وماقتن زرعها الارض عما ينقصه الزرع الذى شرط له او ياخذ منه كرا مثلها في
مثل ذلك الزرع وان كان فالتا وقت يمكنه فيه الزرع كان رب الارض قطع زرع ان شاء من زرعها المكترى
مثل ذلك الزرع الذى شرط له او لا يضرب اكتر من اضراره واذا انكارى الرجل من الرجل البعير ليعمل عليه

اعطوه وشرب له بينهم فيه
ولم يبدل بغيره كالمطاه
من اوصى له سبه
وكذلك ما يوزن او يكال
واذا اعطى الاولى من
وصفنا ان عليه ان
يعطيه ثم علم الله غير
مستحق تزغ ذلك منه
الى اهله فان فات فلا
ضمان عليه لانه امين
لن يعطيه وبأخضه
للاعضه دون بعض
لانه كلف فيه الظاهر
وان توفى ذلك الرب المال
فقط بقران احدهما
انه بعضن والاخر
كالواى لا يضمن (قال)
السزى ولم يختلف قوله
في الزكاة ان رب المال
يضمن (قال الشافى)
ويعطى الولا زكاة
الاسوال الظاهرة
القرى والزرع والمعدن
والماشية فان لم يات
الولا لم يبع اهلها الا
قسمها فان جاء الولا
بعد ذلك لم ياخذ وهم
بها وان راوا احد فلا
باس ان يحلفوه الله
لقصد شئى اقلها
وان اعطوه سب كاة
التعاضات والظيرة
والزكاة بجرهم ان شاء
الله وانما يستحق اهل
السهم يسوى العالمين

مقتسم يوم يكون
الشمس

(باب بسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله يعني لوالى الصدقات أن بسم كل ما أخذ منها من بقر أو بابل أو أخذها وبسم الغنم أصول أذانها وبسم الغنم ألف من ميسم الأبل والبقر ويجعل الميسم مكتوباً لله لأن مالكها إذا هلكه تعالى كتبت لله وبسم الجوزة مخالف لبسم الصدقة لا تأتيت مسافراً لا إلى صاحبها لأنها وكذلك بلعنا من عمال عمر بن عبد الله عنهم كانوا يسبون وقال أسلم لبرسان في الظهر ناقة عمه فقال عمر رضي الله عنه دفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها يضطربون بالليل قال قلت كيف تأكل من الأرض قال عمر إنهم لهم الجزية أو من هم الصدقة قلت لأبل من نعم الجزية فقال عمر أردت والله أكلها فقلت أن عليها بسم الجزية

(١)

قوله أن أرتب

الناس إلى كذا بالاصل

وغيره كتب بمصحه

تسميته على رطل فطما الحبل عليه تسميته على رطل حديد أو نكاري يصل عليه حديد الحبل عليه قرطاً وزنه ثلث البعير فهو من من قبل أن الحديدي يجمع على ظهره استجماعاً لا بجمعه القرط فيه يثقل وأن القرط يثقل على ظهر البعير انتشاراً لا بشتاره الحديدي فيجعله يثقل وأصل هذا أن يتقارداً أكثر منه بعيراً على أن يجعل عليه وزناً من شيء يسهل حمل عليه وزنه من شيء غيره فإن كان الشيء الذي جعل عليه بخلاف الشيء الذي شرط أن يجعله حتى يكون أضر بالبعير منه ثقل فمن وإن كان لا يكون أضر به منه وكان مثله أو أضر إن لا يثقل البعير حمله فثقل لم يضره وكذا إن نكاري دابة لم يكن لها حمل عليها غيره مثله في الخفة أو أخف منه فهكذا الأضيق وإن كان أثقل منه ثقل فمن وإن كان أعنف ركوباً منه وهو مثله في الخفة فأنظر إلى العنف فإن كان العنف شتلياً لم يركب الناس وكان متلفاً فمن وإن كان كركوب الناس لم يضره وذلك (١) أن أركب الناس قد يختلف ركوب ولا يوقف الركوب على حدة الآلة إذا فعل في الركوب ما يكون خافه من ركوب العامة ويختلفا فثقل الدابة فمن وإذا نكاري الرجل من الرجل أرضاً عشرين على أن يزرع فيها ما شاء فلا يمنع من شيء من الزرع محال فإن أراد الفرس الفرس غير الزرع لأنه يبقى فيها بقاؤه لا يبقاؤه الزرع ويصدق منها ما لا يصدق الزرع فإن تكرارها مطلقاً عشرين ثم أخفها فبها يزرع فيها وبغير سر كرهت الكراهة فوضعت ولا يثبت هذا السكن شيء على وجه الأرض وهذا على وجهها وبها فإذا تكرارها على أن يضرس فيها يزرع ما شاء ولم يزرع على ذلك فالتكرار ما شاء وإذا اقتضت سنة لم يكن لب الأرض قلغ غراسه حتى يعطيه فبته في اليوم الذي يخرجه منها قائماً على أصوله وبزهره أو غيره ورزب الفرس إن شاء أن يقلعه على أن عليه أقله ما ينقص الأرض والفراس كالتكرار إذا كان نازلاً من ماء الأرض مطلقاً لم يكن لب الأرض أن يقلع البناء حتى يعطيه فبته قائماً في اليوم الذي يخرجه (قال الشافعي) وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض يزرعها وفيها نخلة أو مائة نخلة أو أقل أو أكثر وقد رأى ما استأجره من البياض زرع في البياض ولم يكن له من ثمر النخل قليل ولا كثير وكان ثمر النخل لب النخل ولو استأجره منه بألف دينار على أن له ثمر نخلة يسوي درهمها أو أقل أو أكثر كانت الأجرة فله من قبل أنها انقضت عقدته واحدة على حلال ومحرم فالخلال الكراهة والحرام غير النخلة إذا كان هذا قبل أن يبدو صلاحه وإن كان بعد ما يبدو صلاحه فلا بأس به إذا كانت الخطة بعينها (قال الشافعي) وسواء في هذا أكثر الكراهي للأرض أو الدار وقلت البراءة وكثرة وأقل الكراهة كما كان لا يحمل أن تبلغ ثمر نخلة قبل أن يبدو صلاحها وكان هذا ما يجرى كثيراً بجرم كثر ما يجرم قليلاً وسواء كانت الفضل متواتراً واحداً في الأرض أو مجمعة في ناحية أو متفرقة (قال الشافعي) وإذا نكاري الرجل الدار أو الأرض إلى السنة كراهة فاسد أو فريز ع الأرض ولم ينتفع بها ولم يسكن الدار ولم ينتفع بها إلا أنه قد قبض عند الكراهة ومضى السنه لم يكره مثلاً كما كان يلزمه أن انتفع بها الأرض أن الكراهة لو كان يجرى بها لم ينتفع بواحد منها حتى يفتي سنة لزومه الكراهة كله من قبل أنه قبضه وبالله متعنته فتملأ حقه فلا يسقط ذلك حتى قرب الدار عليها فلما كان الكراهة فاسداً إذا انتفع به المكثري رذالي كراهة مثله كان حكم كراهة مثله في الفاسد حكم الكراهة الصحيح وإذا نكاري الرجل من الرجل الدار سنة فقبض المكثري ثم قبضه باليهام لا يبقو عليه سلطان أو من يرى أنه يبقو عليه سلطان فسوا لا كراهة عليه واحد منها ولو أراد المكثري أن يكون خصماً للغاصب لم يكن له خصماً إلا به كماله من رب الدار وذلك أن الخصومة للغاصب إنما تكون في رقة الدار فلا يجوز أن يكون خصماً إلى الدار إلا بالدار أو وكيل رب الدار والكراهة لا يسلم المكثري إلا بأن تكون المكثري ما كان للدار والمكثري لم يكتف على أن يكون خصماً وكان ذلك جائزاً أرباباً لو خاصمه فيها من فانيين

لما كان

قال فاض بها عسر
فقصرت قال فكنت
عنده عصفان تسع فلا
تكون فأكسمة ولا
طريقة الا جعل منها
في ثلث العصفان فبعث
بها الى أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم ويكون
الذي يبعث به الى حفصة
رضي الله عنها من آخر
ذلك فان كان فيه
نقصان كان في حنظلها
قال فجعل في ثلث
العصفان من لحم ثلث
الجوزود فبعث به الى
أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وأمر بما بقي
من اللحم فمضغ فصفا
عليه الماسجرين
والانصار (قال) ولا أعلم
في الميسر علة الآن
يكون ما أخذ من الصدق
معلوما فلا يستريح
الذي أعطاه لانه خرج
منه كما أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم عر
رضي الله عنه في فارس
حل عليه في سبيل الله
فرأى بايعان لا يستريح
وكأثر الماسجرين
تقول منازلهم كمالهم
تركوها لله تعالى

(١) قوله وأوقف له كذا
بالصل والكلام مستقيم
بدونه فتركه صحيحه

العلم أن يحكم بينهما فجعل على المكثري كراه ولم يسلم له
يوكة أو أوبيت أو قر رب الدار بأنه كان غصبا من الغاصب لا يملك الكراه أو رأيت أو أفسر المكثري أن رب
الدار غصبا من الغاصب أيقض على رب الدار أنه غاصب فأمره غصبا مالك ولا وكيل فهل يعدو المكثري إذا
قبض الدار ثم غصبت أن يكون الغصب على رب الدار ولم تسلم المكثري المنفعة بل مؤنة عليه كما أكرى فان
كان هذا فكذلك أفسوا غصبا من لا يقوى عليه سلطان أو من يقوى عليه سلطان ولا يكون عليه كراه لانه
لم يسلم له المنفعة أو يكون الغصب على المكثري دون رب الدار وتكون ذلك شيئا أصيب به المكثري كما أصاب
ماله فلهزمه الكراه غصبا منه من يقوى عليه السلطان أو من لا يقوى عليه وإذا ابتاع الرجل من الرجل
العبد ودفعه اليه الثمن ولم يدفعه واغترافا عن راض منهما ثم مات العبد قبل أن يقضيه المشتري وان لم يحل
البائع ينسبه ويمنه كان حاضرا عندهما قبل البيع وبعد متى توفي العبد فالعبد من مال البائع لا من مال
المتاع وان حدث للعبد عيب كان المتاع بالخيار بين أن يقضى العبد أو يرد وكذلك لو اشتراه وقضيه كان
الثن دارا أو عبدا أو ذهابا عما بينهما أو عرضا من العروض فكل الذي ابتاعه العبد مما وصفا في يدي
مشتري العبد كان البيع منتهضا وكان من مال مالكه فان قال قائل فلهذا هذا العبد وهذا العرض ثم
لم يحدث واحده منهما ما يوليه من يملكه لا يكتفي بكون من مال البائع حتى يسلمه للبتاع فقليل للأمر
الين بما لا يختلف الناس فيه من أن من كان بدمم لرجل مضموه عليه أن يسلمه اليه من دين عليه أو حتى
لزمه من وجبه من الوجوه أو رضى جنابة أو غيرها أو غصبا أو أي شيء ما كان فأحضره ليدفعه الى مالكه حتى
فيه عرضا بعتة أو غير عنه فهل في بدها بدمم لا يملكه في بدها أو لم يحل بدها من بين صاحبه وكان ضله منه
حتى يسلمه اليه ولو أتاها بعد احضاره بأه في مكان واحد وما واحد أو سنة أو أقل أو أكثر ان ترك الحول
بعد الدفع لا يضر من عليه الدفع الا يدفع فكان أكره ما على المتابعين أن يسلم هذا ما باع وهذا ما اشترى
به قبلما يدفعه لغيره من ضمان بحال وقال الله جل وعلا وأول النساء فانهن تحلف فلو ان امرأ
تكره امرأه واستقرت بها ماله أو لم يحل بينها وبين قبض صداقها ولم يدفعه اليها لم ير أنه بان يكون واجدا له وغير
مائل دونه وان تكون واجدة له غير محول بينها وبينه وقال الله عز وجل وأقيموا الصلوات وأول الزكاة فلو
ان امرأ أحضر مالا كين وأخبرهم أن لهم في ماله درهم آخرها باعها من زكاة ماله فأرضوهوا ولم يحل
بينهم وبينها بغيره من أن تكون مضموه عليه حتى يؤدبها ولو تلفت في بدها تلفت من ماله وكذلك لو ظهر
للصلاة فقام بدها ولا يصح البخر من فرضها حتى يسلها ولو وجب عليه أن يقتص من نفسه من دم أو
جرح فاحضر الذي له القصاص وخلى بينه وبين نفسه أو خلى الحاكم بينه وبينه فلم يقتص من نفسه لم يضر
هذا ما عليه من القصاص ثم لا يخرج أحدهما مما قبله الا بان يؤدبه الى من هو له أو بغيره الذي هو له
وهكذا أصل فرض الله جل وعز في جميع ما فرض قال الله عز وجل وفيه مسئلة الى أهله فجعل التسليم الدفع
لا لا يوجد وترك الحول والدفع وقال في البناء فان أنتم منهم رشتا فادفعوا اليهم أموالهم وقال النبي صلى
الله عليه وسلم وأتذا القرى سقة والمسكين وابن السبيل ففرض على كل من صار اليه حتى لم أسمع
له (١) أن يكون مؤدبه وأدأؤدفعه لا ترك الحول دونه وسواء دعاه الى قبضه أو لم يدعه مالم يرضه فغير أنه
بالرأه أو يقضيه منه في مقامه أو غير مقامه ثم يودعه اياها وإذا قبضه ثم أودعه اياها فضا منه من مالكة (قال
الربيع) يرد القاضيه وهو المشتري (قال الشافعي) وإذا أكرى الرجل من الرجل الأرض والدار
كراهيها حتى يعلم سنة أو أكثر ثم قبض المكثري مالا كثرى فلكراهه لا يزم دفعه من يقضيه الا أن
يشترطه الى أجل فيكون الى أهله فان سلمه ما كثرى فقد استوفى وان تلف رجع مما قبض منه من الكراه
كله كما يستوفى فان قال قائل فكيف يجوز أن يكون يدفع اليه الكراه كله ولعل الدار أن تلف أو
الارض قبل أن يستوفى قيل لا أعلم يجوز غير هذا من أن تكون الدار التي ملك منتهما صدقوة اليه

فستوفي المنفعة في السدة التي شرطته وأولى الناس أن يقول بذهاب زعم أن المأثمة موضوعة وقد دفع
 البايع الثمن إلى المشتري ولوشاء المشتري أن يشطرها كلها أقطعها فلما كان المشتري أثار كمالها وإن رجح
 أن تكون خيرا له فلفرجع بحصة ما تلف كان في الدار التي لا يقدر على قبض منفعته إلا في مدة تأخر عليها
 أولى أن يجعل الثمن للمكسري حالا كما يجعله للثمرة إلا أن يشترط له إلى أجل قال قال قائل من قال هذا قبل
 عطائه أي يباح وغيره من المكسري فان قال فاستجبت على من قال من المشتري إذا شرطها فهو على
 شرطها ما وإن لم يشرطها فكلها ماعليه يومه حصه من الكراء كان عليه أن يدفع كراء يومه قبله من قال
 هذا زعمه في أصل قوله أن يحجز الدين بالدين إذا لم يقل كقولنا أن الكراء يلزم بدفع الدار لانه لا يوجد في هذا أبدا
 دفع غيره وقال المنفعة تأتي يوما بعد يوم فلا يجعل دفع الدار يكون في حكم دفع المنفعة قبل فالمنفعة
 دين لم يأت والمال دين لم يأت وهذا الدين بالدين وسواء كانت أرض نسل وأغرها وأرض مطر (قال)
 وإذا تكسري الرجل المسلم من الذي أرض عشر أو ثمان فعليه فيما أخرجت من الزرع الصدقة فان قال
 قائل فالحاجة في هذا قبل لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة من قوم كانوا يعلكون أرضهم من المسلمين
 وهذه أرض من زرعهم من المسلمين فأتوا زرع ما لا يعلون من الأرض وما كان أصله فشا وغشمة فان أعتبل
 ذكره مخاطب المؤمنين بأن قال لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها
 وخاطبهم بأن قال وآتاهم يوم حصاده فلما كان الزرع ما لم من مال المسلم والحصاد حصادا لم يحببه
 الزكوة وجب عليه ما كان لا يعلون من الأرض فان قال فهل من شيء توضع فيه هذا قيل نعم الرجل يتكسري
 من الرجل الأرض وأعطاه ما يعلون من الأرض في زرعها الصدقة كما يكون عليه لو زرع كما يكون عليه نفسه
 فان قال فهذا مال المشرك قبل فكذلك يتكسري في الأرض الموقوفة على أبناء السبيل وغيرهم من
 لا يعرف بعينه وانما يعرف بصفته فتكون عليه في زرعها الصدقة فان قال هذا هكذا ولكن أصل هذا لم
 أولسليم وأصل ذلك للمشرك قبل لو كانت لمشرك ما حل لنا إلا ما طيب نفسه ولكن لما كانت عنوة وأصلها
 كانت مال المسلمين فأنعمت أموالهم من الذهب والفضة فتكون عليها الصدقة كما يكون علينا فيما ورثنا من
 آبائنا من ملكهم قدنا قطع عنهم فصار لنا وكذلك الأرض فان قال قائل فهي لقوم غير معروفين قبل هي
 لقوم معروفين بالصفة من المسلمين وإن لم يكونوا معروفين بأعيانهم كما تكون الأرض الموقوفة لقوم معروفين
 فان قال فلما أخرج يؤخذ من قبل ولو أن الخراج كراء كراء الأرض الموقوفة وكراء الأرض الرجل حرم
 على المسلم أن يؤدى خراجا على الأئمة أنه أن يأخذ منها خراجا ولكنه انما هو كراء الأثر أن الرجل
 يكسري الأرض الشيء الكثير فلا يحسب عليه ولله يخفف عنه من صدقتها شيء إلى مدى من كرائها (قال)
 الشافعي) فإذا ابتاع الرجل من الرجل عبدا فصادقا على البيع والقبض واختلفا في الثمن والصدقة قائم
 تخالفا وتراذلا فإن كان العبد تخالفا فاعادوا إذا فدية العبد وإذا كان قائما وهما يتصادقان في البيع ويختلفان
 في الثمن رد العبد بعينه فكل ما كان على إنسان أن يرد بعينه ففادته ببقته لأن القيمة تقوم بمقام العين إذا
 قامت العين فإذا كان هذا في كل شيء فما أخرج هذا من تلك الأشياء لا يجوز أن يفرق بين الجميع في المعنى
 لا يجوز يلزم وهكذا في الدور والأرضين إذا اختلفا قبل أن يسكن أو يزرع تخالفا وتراذلا فإذا اختلفا
 بعد الزرع والسكن تخالفا وتراذلا فدية الكراء أو سكن بضرار فدية ما سكن وفسخ الكراء فيما يسكن
 وإن تكسري أرضا زرع فزرها لوقية له سنة أو أكثر تخالفا وتفاضلها فيما بقي ورد كراءها لعلها يزرع قال
 وإذا أكرت الرجل من الرجل الدابة بعشرة تصاد على الكراء ومبلغه واختلفا في الموضع الذي تكسري
 الدابة فقال المكسري أكثر بها إلى المدة بعشرة وقال المكسري أكثر بها بعشرة إلى أية لها فان لم يكن ركب
 الدابة تخالفا وتراذلا وإن كان ركبها تخالفا وكان رب الدابة كراءها لعلها يركبها إلى الموضع الذي ركبها إليه وفسخ

(قال الشافعي) رحمه
 الله قال بعض الناس
 لا مؤثمة فيعبر
 سهمهم وسهم سبيل
 الله في الكراء والسلاح
 في نفور المسلمين وقال
 بعضهم إن السبيل من
 مر يقاسم في البلد الذي
 به الصدقات وقال
 أيضا حيث كانت
 الحاجة أكثر فهي
 واسعة كقوله ذهب إلى أنه
 يؤخذ فيهم يشعرون
 على العدد والحاجة
 لأن لكل أهل صنف
 منهم مسموما ومن
 أحسن ما من قال إذا
 تحمل أهل الصدقة
 وأجبت آخرون نقلت
 إلى المحدثين إذا كانوا
 يخاف عليهم الموت كان
 يذهب إلى أن هذا مال
 من مال الله عز وجل
 فبما لأهل السهمان
 لمعنى صلاح عبادة الله
 على اجتهد الإمام
 وأحسبه يقولون ونقل
 سهمان أهل الصدقات
 إلى أهل التي أمان جهدا
 وضاق إلى الله وينقل
 التي إلى أهل الصدقات
 أن جهدا وضاق
 الصدقات على معنى
 إرادة صلاح عبادة الله
 (قال الشافعي) وإنما
 قلت بخلاف هذا القول

لان الله جل وعز جه
 المال حسن احدهم
 في قسم الصدقات التي
 هي مفسدة فسماعا
 الله ثمانية اقسام
 ووكدها مائة سنة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بان تؤخذ من
 أغنيائهم قدر على فقرهم
 لا فقراء غيرهم وغيرهم
 فقراء فلا يجوز في ما عدى
 والله أعلن ان يكون فيها
 غير ما قلت من أن
 لا تنقل عن قوم وفيهم
 من يستحقها ولا يخرج
 سهم ذي سهم منهم إلى
 غيره وهو يشقه
 وكيف يجوز أن يسمى
 الله تعالى أصنافا فيكون
 موجودين معا على
 احدهم وسهم غيره
 ولو ما هذا عندى جاز
 أن يجعل في سهم واحد
 جميع سهام سبعة ما فرض
 تقسم ويعطى واحد
 ما لم يفرضه والذي
 يخالفنا يقول لو أوصى
 بثلاثة لفقراء بثي فلان
 وعلمى بثي فلان رجل
 آخر وبثي سليل بثي
 فلان رجل آخران
 كل منصف من هؤلاء
 يعطون من ثلثه وأن
 ليس لوصى ولا وال
 أن يعطى الثلث منها
 (١) قوله إذا كان بعض
 ما بقى كذا لا يصل ولا
 يحق استقامة الكلام
 بدون بعض أن لم
 يخرج من البعض
 لغيره منه

الكرام في ذلك الموضع لان كلهم مدموع ومدي عليه لان الكراء بيع من اليوع وهذا مثل معنى قولنا
 في اليوع واذا استأجر الرجل من الرجل الارض ليزرعها فقرفت كلها قبل الزرع وبيع بالاجارة لان
 المنفعة لم تسلم وهي مثل الدار تدم قبل السكنى فان غرق بعضها فهذا انقص دخل عليه بما كثرى
 وله الخيار بين حبسها بالكرام او ردها لانه لم يسلمه ما كثرى كما كثرى كما يكون في الدار وانهم يبيعونها
 أن يحبس ما بقى حصته من الكراء كان انهم نصفها فأراد أن يبيع في نصفها الباقي نصف الكراء فذلك
 له لانه انقص دخل عليه فرضي بالنقص وان شاء أن يخرج ويبيع الكراء كان ذلك له إذا كان (١) بعض ما بقى
 من الدار والارض ليس مثل ما ذهب (قال الشافعي) وكذلك لو اشترى مائة اربع طعاما فلم يستوفها حتى
 تلف نصفها في يدى البائع كان له ان شاء أن يأخذ النصف نصف الثمن (قال الربيع) الطعام عدى
 خلاف الدار ينهدم بعضها لان الطعنة شيء واحد والدار لا يكون بعضها مثل بعض سواء مثل الطعام (قال
 الشافعي) وأصل هذا أن يتناول السعة فإذا وقعت على شيء يبيعها ويجوز أن يبيع بعضها دون بعض
 قلنا بعضه قلت فبذلك وان وقع على شيء لا يبيع مثل عبد اشترىه فلم يقضه حتى حدث به
 عيب كنت فيه بالخيار بين أخذ جميعه أو أن رده لانه لم يسلم فقتضيه غيره فبذلك قال قائل ما فرق
 بين هذين قيل لا يكون العبد يبيع من الغيب ولا العبد يبيع من العبد فقد يكون المكن متبعضا
 من المكن من الدار والارض وكذلك إذا اشترى الرجل من الرجل الارض عشرين عمارة لم يميز
 حتى يسمى لكل سنة شيئا معلوما وإذا كثرى الرجل من الرجل أرضه أو داره فقال أكثر مما يملك
 سنة يبنوا أو أكثر ويسمى السنة التي يكثر بها ولا السنة التي ينقطع اليها الكراء فالكراء فاسد لا يجوز الا على
 أمر يفرضه المكري والمكري كما لا يجوز البيع الا على ما عرف وهذا كلام يخجل أن يكون الكراء فيه
 ينقض الى مائة سنة أو أكثر وأقل ويخجل أن يكون سنة ويخجل أقل من سنة فكان هذا كراء محجولا
 ينقصه قبل السكنى فان فات فيه السكنى جعلت فيه على المكري أجر مثله كأن أكثر مما وقع الكراء
 أو أقل إذا باعنا أصل العقد فهو صيرناه قيمة لم يجعل الباطل دليلا على الحق (قال الشافعي) فإذا ذرع
 الرجل أرض رجل فأدى أن رب الأرض أكراماً وأعارها ما هو بهرب الأرض فالقول قول رب الأرض
 مع عينه ويقع الزرع وزرع وعلى الزارع كراء مثل أرضه الى يوم يقطع زرع (قال الشافعي) وسواء كان
 ذلك في ان الزرع أو في غيرها به إذا كان زارع الارض المدي للكرام حبسها عن مالكها فالحكم عليه
 حكم الغاصب وإذا اشترى الرجل من الرجل أرضا فها زرع وغيره لا يستطيع اخراجه منها الى أن يحصد
 فالكراء مفسوخ لا يجوز حق يكون المكري يرى الارض لاثال دونها من الزرع ويقضها لاثال دونها
 من الزارع لانها لم تجع له يساع اليوع فلا يجوز أن يبيع لرجل عينا لا يقدر البائع على قبضه حين يجب
 له ودفع الثمن ولأن لم يجعل على المتاع والمكثري الثمن ولعل المكثري أن يتلف قبل أن يقبضه ولا يجوز أن
 نقوله له الثمن دين الى أن يقبض فذلك دين بدن (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الارض والدار قبل
 أن يكثر بهما ويقضهما ولكن يكثرى الارض والدار ويقضهما كما هما لاثال بينه اوصى حدثت
 واحصى ما حدثت بيع من منفعة بيع المكثري حصته من الكرام من يوم حدث الحادث وهكذا العبد
 وجميع الامارات وليس هذا بيع ولسف انما السلف أن تتعقد العقد على ايجاب بيع ولسف بين
 المتبايعين فيكون الثمن غير معلوم من قبل أن يبيع حصته من السلف في أصل ثمنه لا تعرف لان السلف
 غير معلوم (قال الشافعي) وكل ما جازك أن تشتريه على الانفراد جازك أن تشتريه على الانفراد والكرام
 بيع من اليوع وكل ما لم يجزك أن تشتريه على الانفراد لم يجزك أن تشتريه على الانفراد ولأن رجلا
 أكثر من يدخل أرضا يشاء ليعيشها شبرا فاقام على أنه الشبر وأرضه كان في الشبر ربع بالغ وأرض

أول يكن فيه كان هذا كراما جازا كما يكون سباعا أنرا (قال الربيع) يريد أن لصاحب الأرض البيضاء
 الشجر وأرض النضر (قال الشافعي) ولو تكثر الأرض بالقرى دون الأرض والشجر فإن كانت القرية
 تدخل في سهاها بالكرامها وإن كانت لم يدخل في سهاها بل الكرامها قال الله تبارك وتعالى ولا تأكلوا
 أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض مكرم وقال عز وجل ذلك بأنهم قالوا اتعاضوا
 مثل الرأب أو أكل الله البيع وحرم الربا فكانت الآية من مطلقين على إحلال البيع كله إلا أن تكون دالة من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في إجماع المسلمين الذين لا يمكن أن يحلوا معنى ما أراد الله يخصه بغير
 بيع دون بيع فتمسك القول الذي صلى الله عليه وسلم فيه لأنه المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله أصا
 وعاما وبهذا الدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير شئ من أحدهما المتفاضل في التقدير والأخر النسبة
 كلها وذلك أنه يحرم الذهب بالذهب إلا متلا مثل بدينه وكذلك الفضة وكذلك أثمانها من الطعام الخسنة
 والشعر والترو الخ فترم في هذا كله معنيان المتفاضل في الجنس الواحد وأباح المتفاضل في الجنس
 المختلفين ورم فيه كله النسبة فقلنا الذهب والورق هكذا لأن نصفه في الشعر وثلثا كل ما كان ما كروا
 ومشر وأهكذا لأنه في معنى ما نص في الشعر وما سوى هذا فاعلى أمل الآية من إحلال الله البيع حلال
 كله المتفاضل في بعضه على بعض بدأ بدو نسبة فكانت لتأجيل دلالة مع ما وصفا منها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم ابتاع عبدا بعدين وأجاز ذلك على من أبي طالب وابن المسيب ابن عمرو وغيرهم رضي الله عنهم ولم
 يكن فيه هذا التبرع بما جاز فيه القول على هذا المعنى أو قول ثان وهو أن يقال إذا كان الشئ من
 صنف واحد فلا يجوز إلا أن يكون له سواء وعنايهين وثلاث على كل يكون الذهب بالذهب وإذا اختلفا
 فلا بأس بالتفاضل بدأ بدو آخره في نسبة كما يكون الذهب بالورق والبر بالخطبة ثم ليحجز أن يباع بغير
 بغيرين بدأ بدين قبل أنهما من صنف واحد وان اختلفت رطلهما وتجانها وإذا لم يحجز بدأ بدين كانت
 النسبة الأولى أن لا يجوز فإن قال قائل قد يختلفان في الرحلة وكذلك التمر قد يختلف في الخلوة والجلود على
 يكون الممن البردي خير من المدين من غير ولا يجوز الامتلا مثل بدأ بدو لا تقرر أن يبع ما على
 صاحبها في الصدقة لأنه من جنس وكذلك البعير من جنس يجمعان على صاحبها في الصدقة وذلك الذهب
 منه ما يكون المتعالي من ثلاثين درهما لحدوته ومنه ما يكون المتعالي من أقل منه بكثير لتفاضلهم ولا يجوز
 وإن تفاضل أن يباعا الامتلا مثل بدأ بدو ويجمعان على صاحبها في الصدقة فأما أن تحرى الأشياء كلها
 قياسا عليه وأما أن يفرق بينها وبينه كما قلنا وبالدلائل التي وصفنا وبأن المسلمين أجمعوا على أن الذهب
 والورق لبيان فبما سواهما يختلف ما سواهما فاما أن يتحكم المتحكم فيقول مرة في شئ من الجنس
 لا يجوز الفضل في بعضه على بعض قياسا على هذا ثم يقول مرة أخرى ليس هو من هذا فإن كان هذا جازا
 أو جازا لكل امرئ أن يقول ما خطر على قلبه وإن لم يكن من أهل العلم لا تطار إلى بدو وان وافق أنرا
 أو يخالفه أو قياسا أو يخالفه فإذا جاز لأحد الأخذ بالآخر وكرهوا الأخذ بما سواهم وكرهوا أن يبيع بها معنى إلا
 أن يقول امرؤ عايشا وهذا يحرم على الناس (قال الشافعي) الأجرة كأدوية بيع من البيع على أن يباع
 أن سائر العبدية بخدمة ذنائبه فقبل الدنانير وتكون إلى سنة أو سنتين وأعوشر شئ فلا بأس أن كانت
 على خمسة ذنائبه أن تؤاجر بها عبدك من رب الدنانير إذا قبض العبدولين من هذا شئ بدنانير
 الحكم المستأجر أن يدفع إلى المستأجر له نقدا غير أن صاحبه يستحق الأجرة في مدة تأتي ولولا أن الحكم
 فيه هكذا أجازت الأجرة بدين أدام قبل أن هذا دين بدين ولا عرف لها وجب التجوز فيه وذلك أني قلت
 لأتبع الأجرة لا لا يملكها المستأجر من المنفعة ما يكون له حصته من الثمن كانت الأجرة مستندة بالمنفعة
 دين فكان هذا دنانير ولوقت يجوز أن تستأجر منك عبدا بعمدة ذنائبه ثمها فإذا مضى الشهر دفعت

دون صنف وإن كان
 أحوج وأقصر من
 صنف ثان لا يزدق
 بما سعى له وإذا كان
 هذا عندنا وعند قائل
 هذا القول فيما أعلى
 لا يمين أن لا يجوز أن
 يعطى الأعلى ما أعطوا
 فعمداه الله أول أن
 لا يجوز أن يعطى إلا
 على ما أعطى (قال)
 وإذا قسم الله إلى ورس
 رسول الله صلى الله عليه
 ولم أن أربعة أخلصة
 لمن أو جفى في الغنية
 للفراس ثلاثة أشهر
 والراجل شهر ولم
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فضل لا غناء على
 من دونه ولم يفضل
 للمسلمين الفارس أعظم
 الناس غنما على جبان
 في القسم وبسماز
 فالتفاضل في قسم الصدقات
 وقد قسمها الله تعالى
 أبين القسم قطعي
 بضادون بعض ونقلها
 عن أهلها المتحابين
 إلى التي غيرهم لأن كانوا
 أحوج منهم أو
 بشركهم معهم أو
 نقلها عن صنف منهم
 إلى صنف غيره (أرأيت)
 لوفاء قائل نعم ما عمل
 عزو كثير أو جفوا

على عذر أو تبرأ غيبه
فأخذنا ما وجعته عليه
فأخسبه على أهل
الصدقات المحتاجين
إذا كان عام سنة لا نهم
من عيال الله تعالى هل
الجنة عليه إلا أن من
قسم الله به يقي فهو أولى
به وإن كان من لم يقسم
له أخرج منه وهكذا
يفضي أن يقال في أهل
الصدقات وهكذا لأهل
المساريت لا يعطى
أحد منهم غير ولا
يتم من سهمه فقروا
لغيره وقضى معاذ بن
جبل رضي الله عنه أيا
رجل انتقل من
خلاف عشرته إلى
غيره بخلاف عشرته
فعشره وصدقته إلى
أهله
أن جعل صدقته
وعشره لأهل خلاف
عشرته لم يقل لقربانه
دون أهل الخلاف
والآخره رأى أن
الصدقة إذا ثبت لأهل
خلاف عشرته لم تقو
عندهم صدقته وعشره
بمقتضى ما كانت كما
يذهب لأن قيل
فقد جاء عدلين حاتم
أيا بكر رضي الله عنه

البك العشرة كانت العشرة بنا وكانت المنفعة دينا فكان هذا بنا وبين ولوقت أدفع البك عشرة وأقبض
العبد بخدمة شهر كان هذا سابقا في ثوب غير موصوف وسلفا غير مقبوض على صاحبه وكان هذا في هذه
المعاني كلها المطال الاجارات وقد أجازها الله تعالى وأجازتها السنة وأجازها السلطان وقد كتبنا تثبيت
أجازتها في كتاب الاجارات ولولا أن ما قلت كلفت أن دفع المتاجر من دار وعبداء المتاجر دفع العين التي
فيها المنفعة فيصير في الاجارة للثقة والتأخير لأن هذا قد ينفذ وقد يدين ما جارت الاجارات بحال أبدا فان
قال قائل فهي لا يقدر على المنفعة فيها إلا في مدة تأتي قلنا قد عقلت أن الاجارات منذ كانت هكذا فان حكمها
حكم الطعام يتباع كسلفا فتشترى في كسبه فلا تأخذ منه فانيا أبدا لا بعد بائى وذلك أنه لا يمكن فيه غير هذا
وكذلك السكنى والخدمة لا يمكن فيها أبدا غير هذا فاما من قال من أجاز الاجارات يجوز أن يستأجر العبد شهرا
بدينار أو شهرين أو ثلاثة ثم قال ولا يجوز أن يكون في عيك دينار فاستأجر منك به لان هذا دين بدين فاذى
أجاز هو الدين بالدين إذ كانت الاجارة دينا لا شئ والذي بطل هو الذي ينبغي أن يميز من قبل أنه يجوز
أن يكون في عيك دينار فاستأجر منك دواهم ويكون كسوته عليك كقبضك ايام من يدى ولا يجوز أن
يعطيك دواهم بدينار ثم جمل وزعمه في الشرف أنه قد زعم في الاجارة أنه قد زعم في الاجارة أن يكون الحكم
أن يقد فيها جمعا أو دين فيها جمعا فان جاز هذا لغيره أن يجعله نصفها جملته وهو يوافق ما نصت جعله
نقدا (قال الشافعي) البيوع الصعبة صنفان بيع عين براها المشتري والبائع وبيع صفة مقبوضة
على البائع وبيع ثالث وهو الرجل يبيع السلعة بعينها غائبة عن البائع والمشتري غير مقبوضة على البائع ان
سلب السلعة حتى يراها المشتري كان فيها خيار باعها باعها على صفة وكانت تلك الصفة التي باعها باها
أو مخالفة لتلك الصفة لان بيع الصفات التي تلزم المشتري ما كان مضمونا على صاحبه ولا يتم البيع في هذا
حتى يرى المشتري السلعة فصاروا يتفرقان بعد البيع من مقامهما الذي أضافه فثبت يتم البيع ويجب
عليه الثمن كما يجب عليه الثمن في سلعة حاضرة اشتراها حتى يتفرقا بعد البيع عن راض فليزنها ولا يجوز
أن تباع هذه السلعة بعينها إلى أجل من إلا حال قرر بس ولا يبعد من قبل أن تعاين بالاجل ويجوز فيه ما حل
صاحبه وأخذ من شتره ولم يره بكل وجه فأما بيع لم يلزم فلا يجوز أن يكون إلى أجل وكيف يكون على
المشتري دين إلى أجل ولم يره به بيع ولم يره فأن تطوع ففقد فيه على أنه ان رضى كان نقدا والثمن وان
حفظ رجوع البائع لم يكن بهذا بأس وليس هذا من بيع وسلف ولأن أسلفك في الطعام إلى أجل فأخذ
منك بعد مجيء الأجل بعض طعام وبعض رأس مال فان ذهب ذهاب إلى أن هذين أو أحدهما أو با كان في
مثل معناه أو معنى واحد منهما من بيع وسلف فليس هذا من ذلك بسبل الأثرى أن معقولا لا شئ فيه في
المحدث إذا كان اتعاهى عن بيع وسلف فأتعاهى أن يجمع ما بينهما أن يجمع ما معقول وذلك أن الاتعاهى
لأنحل الامعولة فإذا اشترى شيئا بعشرة على أن أسلفك عشرة وتسلفك عشرة فهذا بيع وسلف لان
الصفة جعتهما معلوم السلف غير معلوم السلف فيه حصص من الثمن غير معلومة ولا ترى بأن لا بأس بان
أشرك على حدته وأسلفك على حدته فأتعاهى أن يكونا بشرط مجموعين في صفة فاما إذا أعطيتك عشرة
فأعني على ما تفرق إلى أجل خلقت فأتعاهى عليك المائة فان أخذتها كانها على ما لي وان أخذت بعضها في
بعض ما لي وأصلها بما بقي منها أحدا شئى لم يكن على ولم يكن في أصل عقد البيع فيصير به البيع وإذا جاز
أن أشرك منها فلما يكون هذا أحداثا أو لا تكون على جاز هذا في بعضها (قال الربيع) قال الشافعي
البيع معان لا ثالث لها أحدها بيع عين براها البائع والمشتري عندته ابهاهما وبيع مضمون بصفة
معلومة وكل معلوم وأجل معلوم والموضع الذي يفض فيه (قال الربيع) وقد كان الشافعي يميز بين
السلعة بعينها غائبة بصفة ثم قال لا يجوز من قبل أنها قد تنلف فلا يكون يتم البيع فيها فلما كانت غيرة

والشئرى بمجماعه

السهمان من العرب
ولعلم استغنوا فقلنا
الى أقرب الناس بهم
وكانوا بالمدنية (فان
قيل) فان عمررضى الله
عنه كان يحمل على ابل
كثيرة الى الشام والعراق
فانماهى والله اعلم من
نعم الجزر لانه انما
يحمل على ما يحمل من
الابل واكثرها ارض
الابل لا تحمل احدا
وقد كان يعطى الى عمر
بنع الجزر فيعقب
فيتناعم بالاحلة
فصل عليها (وقال)
بعض الناس مثل قولنا
في ان ما اخذ من مسلم
فسيله سبل الصدقات
الصدقات ورواها
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وفي
الركاز الخمس وقال
المعادن من الركاز وكل ما
أصيب من دفن الجاهلة
من شئ فهو ركاز ثم عاذ
لمشدد فيه فأبطله
فرغمه انه اذا وجد ركازا
فواسمه فها منه وبين
الله تعالى ان يتيمه ولو الى
أن يرد عليه بعد
ما أخذ منه ويؤدعه
فقد أبطل بهذا القول

(١) قوله ان فيه كمال
الشرط كذا لا أصل
ولعل الواب الى
فنه كالمطرب الى اللمة
الى الخ وتأمل كته

وهو أعلم معنى ما سبق واتضح رافع الشئ عن كراهتها الثالث والرابع وذلك كانت تكبرى وقد يكون
سالم مع عن رافع الشئ بوجه فرأى أنه حديثه عن الكراء بالذهب والورق في راء الكراء بالذهب والورق باسا
لانه لا يلزم أن الارض تكبرى بالذهب والورق وقد بينه غير مالك عن رافع انه على كراء الارض ببعض ما يخرج
منها (أخبرنا) مالك عن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأل عن استكراء الارض بالذهب والورق
فقال لا بأس به (أخبرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه شبيهه أخبرنا مالك عن أنس عن ابن شهاب عن
سالم عن أبيه مثله أخبرنا مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف تكراى أرضا فلم تزل يسد حتى هلك قال
ابنه فما كنت أراها الا لله من طول ما مكثت يسد حتى ذكرها عند موتها فأمر بابقاضه حتى بقي عليه
من كراهتها من ذهب وورق (قال الشافعي) والامارات صنف من البيوع لان البيوع كلها اتحاهي فمكث
من كل واحد منها صاحبها على ما المستاجر المنفعة التي في العبد والبيت والدابة الى المدة التي اشترط
حتى يكون أحق بالمنفعة التي ملكها من مالكها وعلى ما مالكا الدابة والبيت والعرض الذي أخذ منه وهذا
البيع نفسه قال فان قيل قد تختلف البيوع في أنها بيعاً عامتها وأنها غير عين المدة (قال الشافعي) قال الشافعي
فهى منفعة معقولة من عين معروفه فهى كالعين (قال الشافعي) والبيوع قد تختلف في معنى أنها مالكة وتختلف
في أحكامها ولا يتبعها اختلافها في عامة أحكامها وأنه يفسق في بعضها الأمر وينسحق في غيرهم أن تكون
كلها بيعاً عامتها لا يحمل البيع ويخرجها ما يحرم البيع في الجسلة ثم تختلف بعدد في معان أخرى لا يبطل
صفتها بخلاف صنفها في بعض أمور بخلافه صاحبها وان كان قد يتفقان في معنى غير المعنى الذي اختلفا فيه
فالبيوع لا تحل الارضان من البائع والمشتري ومن معلوم وعندنا لا يخفى الا بان يفرق البائع والمشتري من
مقايهما أو أن يفرق أحدهما صاحبه بعد البيع فبما جازاة البيع فبما جازاة البيع فبما جازاة البيع فبما جازاة البيع
لا يحمل إيماناً بشاهاذه بالذهب وان تفاضلت الذهب الاشلا على يد ابلو زانون ثم يكون ان
تصار فانه باورق فلا بأس بالفضل في أحدهما على الآخر ما يد فان تفرق المتصار فان الأولان أو هذان
فقبل أن يتقاضا انتقض البيع بينهما ويكون المتبايعان السلعة سوى الصنف يتبايعان الثوب بالثمن
ويشترى الثوب بالمشتري ولا يدفع الثمن الا بعد حين فلا يفسد البيع ويكون السلف في الشئ المضمون الى
أجل بيع الثوب والمشتري غير حال على صاحبه الا أنه يكون مضطراً ويشترى فيما كان يكون غير هذا
من البيوع التي جازت في هذا مع اختلاف البيوع في غير هذا وكل ما يقع عليه جملة اسم البيع ولا يحمل
الا براض منها فكلها في هذا واحد في سواء تختلف (قال الشافعي) وقبض الامارات التي يجب
به على المشتري دفع الثمن كما يجب دفع الثمن اذا دفعت السلعة المشتراة بعينها أن يدفع الشئ الذي فيه المنفعة
ان كان عبد استأجر دفع العبد وان كان يبراد دفع البعير وان كان سكن دافع المسكن حتى يستوفى المنفعة
التي قيل كمال (١) الشرط الى المسد التي اشترط وذلك أنه لا يوجد دفع الا هكذا فان قال قائل هذا دفع
ما لا يعرف فهذا من علمه الى الجهة التي انطلقوا الاجارات (قال الشافعي) والمنفعة من عين معروفة فاته
الى مدة كدفع العين وان كانت المنفعة غير عين ترى فهي معقولة من عين وليس دفع المنفعة دفع الشئ الذي به
المنفعة وان كانت المنفعة غير عين ترى حين دفعت فأولى أن يفسد البيع من ملك المنفعة وان كانت غير عين
واذا أصح أن يملكها من السلعة والمسكن وهي غير عين ولا مشبوهة فلم تقسدها زعمهم فأفسد حالها وان
كانت غير عين فهي كالعين بأنها من عين فكانت شئ انتفعوا به من عين معروفة وجاهز المسلمون له فدفعه اذا
دفع كالا يستطاع غيره ولو أن يقوم مقام الدفع من الاعيان والدفع أخف من ملك العقدة لان العقدة تفسد
في فعل الدفع والدفع يفسد ولا تفسد العقدة فإذا جاز أن يكون ملك المنفعة معروفة وان كان غير عين فمن
عين فبغيره وان كان يملكه من الاعيان جاز أن يكون الدفع للعين التي فيها المنفعة يقوم مقام دفع الاعيان اذا
دفع العين التي فيها المنفعة فهو كدفع العين اذا كان هذا الذي لا استطاع فيها غيره أبداً (قال الشافعي)

فقال قولنا في اجازة الاجارات بعض الناس رشح بدوها وحكي فيها بالانار وزعم ان صاحبها جعله فيها حقة على من خالفنا في ردّها لا يقصر حجتها ثم عدلنا ثبت منها فقال فيها افاول ككاهه عند نقض بعض ما ثبت منها وتوهم ما ندد فقال الاجارات عاجزة وقال اذا استأجر الرجل من الرجل عبدا او مولا لا يمكن له ان يأخذ المؤاجر بالاجارة وانما يحسنه من الاجارة بقدر ما استخدم العبد او سكن المسكن كانه تكملي يثبتا لثلاثين درهما في كل شهر فمال يسكن لم يجب عليه شيء ثم اذا سكن وما فقد وجب عليه درهم ثم هكذا على هذا الحساب (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول انظر واجاع الفقهاء باجازه الاجارة ثابت عندنا وعندك والاجارة ملا من المستأجر للنفعة ومن المؤجر للعرض الذي بالنفقة والبيع وانما هي تحويل المالك من شيء للمالك غيره وذلك الاجارة فقال منهم قائل لما ليس بالاجارة يبيع قلنا وكيف زعمت انها ليست ببيع وهي تملك شيء بملك غيره قال الا ترى ان لها اسما غير البيع قلنا وكيف يكون البيع ايهما تفضل تعرف دون البيع والبيع يجمعهما مثل الصرف والسلم يعرفان بالاسم ببيع وهما من البيع عندنا وعندك قال فكيف يبيع مقبوله لا يبيع قلنا وليس قد نفع نحن وانتم البيع على الغيب الى المدة البعد في السلم ونوقعها ايضا على الرب ويكيل والرب قد ينشد ثم تخبرنا انت المشتري اذا لم يقض حتى يشهد في رده الى رأس ماله وان تركه الى الرب قال فاما انخرمنا عن غلته الى السنة اخرى وامار جرح العير الى رأس ماله بعد حبه وقد كان عليه ربا اكبر لم يعلم ولم يقض ماله كاملا ولم يكن في ربه رأس ماله قال هذا كله مضمون قلنا وليست قد جعلته مضمونا ثم صرت الى ان تحكم له في المضمون باحد حكمه من تخبره انت في ان رد رأس المال ويطلب ما وجبه له الرب بعد انما يتفق به السلم اليه ولم ينفع السلم وامان وتخبره له عن غلته بلا طيب من نفسه السنة اخرى فقال هذا كله ما قلت ولكن لا جد غيره فقلت فاذا كان احدى غير فبه حقة فكيف لم تجعل له الذي هو اوضح واين ونحن لا نجد فيه غيره حجة قال وما ذلك قلنا عن ان البيع يجوز ويحل غنما مقبوضا وان القبض يختلف فنه ما يقض بالرد ومنه ما يدفع اليه الفتح وذلك في الدور ومنه ما يجلي المالك بين المشتري وهو لا يفلق عليه ولا يقبض بيده وذلك مثل الارض المحدثه ومنه ما هو مشاع في الارض لا بدري ثم رقبها وامر غير بها غير ان شريك في كل ما ومنه ما هو مشاع في العبد لا ينفع له ابدأ وكل هذا يقال له دفع يقض به الثمن ويحب دفعه ويتره البيع وهو قرض مختلف وذلك انه لا يوجد فيه مع اختلاف غير هذا فلو قال المشتري نصف العبد البيع يتم مقبوضا والقبض ما يكون منفصلا لغيره فواليس يكون في نصف العبد قبض فانما انقض البيع قلت القبض يختلف فاذا لم يكن دون نصف العبد حائل وسله اليك فهذا القبض الذي لا يستطاع غيره في هذا ومن دفع الدفع الذي لا يستطاع غيره فقد وجبه الثمن بالنفقة التي في العبد بالاجارة لا يستطاع دفعها الا بان يسلم العبد او المسكن فاذا دفعتم لا يستطاع غيره فلم لا يجب ما قاله بالنفقة ما بين هذا الفرق وقبض الاجارة انما هو دفع الذي فيه الاجارة وطلابه فاذا دفع الدار وسلت فله سكنه الى السنة واذا دفع العبد وسلفه خدمته الى سنة تتركه وخدمته حركته بخلاف العبد وليست في الدار حركته بخلافه انما خدمته فيها بحلته اياها ولا يستطاع ابدان دفع ماله المستأجر غير تسليم ما فيه النفقة اليه وسلامة ما فيه النفقة حتى يتم النفقة الى مدها فان قال قائل فلهذا ليس قد دفع الاعان النفقة اليه الاعيان يدفع ربي وهذا يدفع لاري قيل وما يختلف دفع الاعان فيه فتكون عن تسليم ما فيه ما عندك وتصفى فاذا رأتها كنت بالخيار وقد كانت عندنا بعتا عننا مضمونة كاسلم مضمون ولو يكون السلم بالنفقة بغير عنه ويحب نفسه وانما هو صفة لآخرين فاذا اراد المسلم نقض البيع او السلم اليه لم يكن ذلك واحدا منهما وانما به السلم اليه فقال المسلم لا ارضى قلت له ليس ذلك اذا جاء على الصفة التي شرطت لم يكن لك خيار قال بل في قد فعل هذا كله ولكن الاجارات مقبوضة قلنا مقبوضة كاسلم مقبوض موصوف قال

الاستغنى في اخذه وحكي الله في نفسه لمن جعله الله ولو جاز ذلك جازي جميع ما وجبه الله لمن جعله له (قال) فانما روي عن الشعبي ان رجلا وجد أربعة أو خمسة آلاف درهم فقال على رضى الله عنه لا تقضي فيها قضاء بينا اما اربعة اجاس فلان وتجنس لثلاثين ثم قال وانيس مردود عليك (قال الشافعي) رحمه الله فهذا الحديث ينقض بعضه بعضا اذا زعم ان عسلا قال والحسن السجلين فكيف يجوز ان يرى السجلين مال رجل شيئا ثم يرد عليه او يديعه وهذا عن علي مستكر وقد روي عن علي رضى الله عنه بسند متصل انه قال أربعة اجاس لك وانتم انيس في قضاء أهل هذا الحديث انسبه بمحدثي رضى الله عنه لعل علما عليه آمنا وعلى اهل اهله فزار من أهل السهمان فامرهم ان يصفه فيهم (قال الشافعي) رحمه الله وهم بخالفون ماروي عن الشعبي من

هو وان كان موصوفاً بعينه بصير الى أن يكون عتاقاً لم يكن عتاقاً وهو لم يفرل يكون فيها خيراً كما يكون
في الاعيان التي لم تر قال فهي على الصفة قلنا لم لا تجعل ما اشتري ولم يرم غير السلم وقد وصف كما وصف
السلم اذا جاعل في الصفة يلزم كما يلزم السلم قال البيوع قد تختلف قلنا نعم اختلفت في بعضها مع اختلافها في النكاح
وتريد أن لا تجعلها مع اختلافها قلنا لا وان اجزئها فهي صارت عتاقاً قلنا الصفة في السلم قبل
يكون التبرع مفسدة موصوف بها شيء لم يخلفي بعد من ثياب وطعام قال ولكنها تقع على عين فتعرف قلنا
فلا جارة في عين قائم تكون في ذلك العين فأنه تعرف فان زعمت أن الجارة انما هي منفعة والمنفعة مفسدة
وقد يختلف فلما اجزئها ولم نقل فيها قول من ردها وعينت من ردها ونسبته الى الجهالة قال لانه ترك السنة
واجباع الفقهاء وليس في السنة ولا اجماع الفقهاء الا التسليم ولا تضربه الامثال ولا تدخل عليه
الغايبس قلنا قلنا اجمع الفقهاء على اجازتها وصروها ملك منفعة معقولة وان كانت لا تكون شيئاً كال
ولا يوزن ولا يدرع واجزؤها مفسدة وأوجوها كأوجوها غير هامن البيوع ثم صرت الى عيب قولنا فيها وأنت
تخبر فيها قولنا نقول مستقيم على السنة والآثار ومرة تخبر بحجة من ابطالها فإذا قيل ان كانت
في هذه فاطلها وان لم تكن فيه حجة فلا تخبر به قلت لا اظنها انهم السنة واجماع الفقهاء فان قال
قال قد عجم من خطا في ابطالها وأجزها كأجزها انقضاه فقد اجازوها وإذا اجازوها فلا يجوز عتاقها
يكونوا لا اجزوها الا على أنها قبلت منفعة معقولة وما كان على نقد بوجبه في الأصرات الى حجة من ابطالها
فان قال قال فكيف صيرت هذا قضاء والقض ما صير في يد صاحبه الذي قبضه ويقطع عنه ملك الذي
دفعه قبله ان الدفع من المالك ان ملكه يختلف الا ترى أن رجلاً لو ابتاع بوعاء دفع اليه اقامتها ثم
حاجه الى القاضى قضى عليه بدفعها فان كان عبد أو ثوباً وشيئاً واحد اسلمه اليه وان كان شيئاً بغيره بعينه
فكان طعاماً ثبت استرجعه كله بكل على أن كل مدبر درهم قال كله فكان يقبضه شيئاً بعد شيء لاجلة
قبضه الواحد في قضى عليه بدفع كل منصف من هذا كما استطاع قبضه فكذلك قضى عليه بدفع الاجارة
كما استطاع ولا استطاع فيها كزمن السلم الذي فيه المنفعة الى الذي ملك فيه المنفعة والمنفعة فيها معروفة
كالشراء الى دار المشاعة معروف بحساب وفي غيره فان قال قائل فان الذي فيه المنفعة يسلم ثم يرد
المزلة أو يمرت العبد فتكون وأجبت عليه بدفع ماله وهو مائة ثم لا تستوفى بالمائة الاخر بعضها ويكون
المزلة قد انتفع بالثمن قلنا بذلك رضى المتأخر قال ما رضى الأمان يستوفى قلنا ان قدر على الاستيفاء
فذلك وان لم يقدر أخذ ماله قال وأي شيء ينسبه هذان البيوع قلنا ما وصفنا من السلم ادفع لهذا مائة
درهم في رطب ففى الربط ولم يوف منه شيئاً فهو الذي أن يقول لي خذ رأس مائة وقد انتفع به المسلم اليه
أو آخر ما لا يدع منه سنة بلا ضمانك الى سنة أخرى فإذا قلت قد انتفع على فان أخذته فقد أخذت منفعة
مالي بلا عرض أخذته وان آخره سنة فقد انتفع على سنة بلا طلب نفسي ولا عرض اعطيه منه قال
لا أحد الا هذا فان قلت مالي وسدقي السلم اليه بأنه غيب منى حتى مضى الربط قلت لا أحدشاً أعدبك
عليه لانك مضيت امانته قلت ما مضيت الا بالاستيفاء وقد كان بقدر على أن يوفى قلت وقد قال الربط
الذي يوفى منه قيل قال ما مضيت امانته الا الذي ضمن الربط كذا معلوماً بعينه من شيء بعينه المسلم اليه
فهو وهو يعلم ولم ينع في السلم اليه الذي ضمن الربط كذا معلوماً بعينه من شيء بعينه المسلم اليه
سكن اولي ان يبيع منه في السلم المتأخر وهو يقول في الربط يبتاع الشيء من الرجل والشيء المتأخر يبيع به
غائب من المتأخرين ويدفع المشتري الى المشتري منه الثمن والماهي أن يسلم البائع للمشتري ما اشترى منه
وأن يمد به ويدفع اليه فنه ثم هلك الشيء المتأخر فيقول يرجع المشتري الثمن ولقد انتفع به رب السلعة وما أخذ
رب المال عوضاً فيقول المشتري أنت رديت بذلك ولقد كانت السلعة هلكت فلما لم يتم انقض البيع وانما
رضيت بقبضها يقول الباقي الربط يتكلم المراد بعد غفلة وليس بالعلم يدخل بها واخذها بها وادخلها بها

وجهين أحدهما أنهم
يرجعون أن من كانت
له مائة درهم فأس
الواي أن يعطيه مائة
أن يأخذ شيئاً من
السهمان المقسومة بين
من حصى الله تعالى
ولامن المصدق تطوعا
والذي يرجعون أن عليا
ترك له خمس ركاز بدرهم
له أربعة آلاف درهم
ولعل أن يكون له مال
سواها يرجعون أنه اذا
أخذ الواي منه واجبا
في ماله ليسكن له ان يعود
عليه ولا على أحد
بغيره ويرجعون أن لو
وليها ولم يكن له
حسبها ولا دفعها الى
أحد يعوله قال
الشافعي رحمه الله
واذا كان له أن يكتمها
ولواي أن يرد ماله
فليس بواجب عليه
وتركها وأخذها سواء
وقد اطلوا بها في القول
السنة في أن في الركاز
التي وأبطلوا من
قسم الله من أهمل
السهمان الغائبة فان
قال لا يصح هذا الا في
الركاز قبل فان قيل لا
لا يصح في الركاز يسلم
فيما سويها فان من
صدقه وامسح وعنى

زور ورق فاقطعه عليه
الا كهي علك واقه
سجده وتعالى أعلم

(مختصر في الشكاح
الجماع مع من كاب
الشكاح وما جاء في امر
النبي صلى الله عليه وسلم
وازواجه)

(قال الشافعي) رحمه
الله ان الله تبارك
وتعالى لما خص به
رسوله صلى الله عليه
وسلم من وجبه وان
يشه وبين خلقه عما
فرض عليهم من طاعته
اقض عليه شيئا
خففه عن خلقه ما يريده
به ان شاء الله فربه
واباح له ان يشاء حظره
على خلقه زبادة في
كرامته وتبيننا الفضل
في ذلك ان كل من ملك
روجة فليس عليه
معيصها وامر عليه
الصلاة والسلام ان
يعجزه فطاعته
فقال تعالى لا يحل لك
النساء من بعد قالت
عائشة رضي الله عنها
ما مات رسول الله صلى
الله عليه وسلم حتى أحل
له النساء قال كانهما
نعتي اللاتي حظرهن
عليه قال تعالى
وامرات مؤمنات

هو الذي يلزمها فاذا فعلت جبرته على دفع العبد لها و يكون ملكه له حصصا فان باعته او وهبت او اعطت
او ورثت او كانت حازلة لها ملكا ثم فان ملكها قبل يكون من هذا شي يرجع بنصف العبد فكان شر كها
فيه فقد زعمت ان ملكها فيه تام كما يتم ملك من دفع العبد لها بعد ثم انتقض ملكها في نصفه فان قيل ان
كيف يتم ملكها ثم انتقض قلت ليس في هذا قياس هو لم يدخل فيها فلها نصف المهر اذا ملكها فان قيل
ان كيف ينتقض نصفه رابت ذلك جهلا من بقوله وقتل هذا بما يختلف فيه الفقهاء وزعموا بضائه اذا
اشترى عبدا فدللس فيه عيب كان ملكا حصصا ان باع او وهب او اعطى فان لم يفعل فشاء حصه بالعب
حصه وان لم يشأ حصه وشاء انتقض البيع وقد كان تاما انتقضه وقد بيع الرجل الشقص من الرجل فيكون
المشتري تام الملك لا سيل البائع عليه ولا على أخيه منتمو يكون له ان يبيع ويهب ويصنع ما يصنع وذلك المال
في ماله فان كان له شقيق فأراد أخذه من يده بالثمن الذي اشتراه به وان كان كراهه أخذه وقد جعل بين
وانت ملكا تاما وما يؤخذ به الثمن ثم ينتقض بأسباب بعد تمامه فكيف عبت هذا في الاجارة وان ما نقوله في
الاجارة اذا افات الشيء الذي فيه المنفعة فلم يكن الى الاستيفاسيل ويرد المستأجر ما بقي من حقه كما يرد
لواشترى سفينة طعام كل فقير كذا فاستوفى عشرة أفرقة ثم استهلكها ثم هل ما بقي من الطعام رددته عايني
من المال والزمناه عشرة بمحضها من الثمن وانت انتقض الملك والاعيان التي فيها الملك فاقطع ثوبا بأك أحد
بهذا قلت هذا من امر الناس فان كان في نقض الاجارة اذا كانت العين فيها المنفعة قد افات عيب انتقض
الملك والعين الملوكة فاقطع أعيب فان لم يكن فيه عيب فسه جهل (قال الشافعي) ثم قالوا فيها ايضا ان
دفع المستأجر الاجارة كماله الى المجر قبل أن يسكن البيت أو يركب الدابة ثم أراد ان يرجع فباع دفع لم يكن
ذلك فان كان دفع ما يجب عليه فهو ما قلنا وان كان دفع ما لا يجب عليه فلم يرجع به فهو لم يرجع
عنه ملكه الا بما مرزعهما له لا يجب عليه ان يدفعه ولا يوجب عليه شي الا ان يسكن أو يركب ويهم فقولوا
اذا انقضت الاجارة رد لاهلها انما دفعه باسم الاجارة لا واهله فان كان دفعه بالاجارة لا يابن فله
دفع فيبني ان يرد به عليه شي شاء ثم قال فيه قول آخر أعيب من هذا قال ان تكرار دله عتامة تدريه فله
بجيب من المائة شي فأراد ان يدفعها دائر بصرفها كان حلالا فقبل له ان يفي به تحول الكراه الى الدائره
وتنقصه من الدراهم قال لا ولكنه يصارفه بما يسعر بومه قلنا ويحل الصرف في شي لم يجب قال هو واجب
فلما قالوا ليجب على صاحبه اذا لم يسم له اجلا دفع مكانه كالأشترى رجل سلعة بعائة وضمن عن رجل مائة ولم
يسم اجلا كان عليه ان يدفع المائة مكانه وهذا قولنا وقولنا الواجب كله اذا لم يسم له اجلا فكيف قلت في
المستأجر الاجارة واجبة عليه وليس عليه ان يدفعها له ان يصارف بها ولا اجارة الى غير اجل (قال الشافعي)
فان قال هي الى اجل معلوم ذلك أنه اذا استأجر عبدا سنة فكل ومن السنة اجل معلوم وكل يوم من
السنة اجرة معلومة والمائة الدرهم التي استأجرها العبد السنة لازمة في هذا الحساب قبله فانه يقول فيه
ان مرض أحد عشر شهرا من السنة أو شهر من اهلها أو وسطها على بقدر على الخدمة ليس ان قلت ينتظر
فاذا صح استخدمه فيما يستقبل فقد زعمت ان حصه أحد عشر شهرا أو شهر قد كانت في وقت لازم قد
استأجره او كان واجبا ثم بطل فان جعلت له ان يستخدمه أحد عشر شهرا أو شهر من سنة أخرى فم
جعل اجلا بحد اجل ونقلت على سنة في سنة أخرى وان قلت واجبة ان كانت فهذا الفساد الذي لا يتشكل
لان الاجارة تحل لمنفعة من عين معروف والمنفعة معروفة بتبديل دراهم مسملة فاذا كان التملك معصيا
لا بدري يكون أم لا يكون لأنه قد عرفت العبد وياقن وعرض فكيف يجوز أن تملك منفعة مبيعة بدراهم
معينة مسملة هذا التملك الذي بالدين والسلون يمتون عن بيع الدين بالدين والتبديل بيع فان قلت عك
المنفعة ان كانت فهذا أقسم من قبل ان هذا خاطره ولم ان تشدد الاجارة كما قد فعل من عليه قوله قال

وهت نفسها للنبي

الاية وقال تعالى يا نساء

النبي لستن كما جدن

النساء ان اتقين

فانتم منهن من نساء

العالمين وخمس بان

جعل عليه الصلاة

والسلام أولى المؤمنين

من انفسهم وأزواجه

أهائهم قال أهائهم

في معنى دون معنى

وذلك أنه لا يصلح

تكرههم بحال ولم

تحرمتوا لو كن لهم

لان النبي صلى الله عليه

وسلم قد زوج بناته

وهن أخوات المؤمنين

(الترغيب في النكاح

وغيره من الجامع ومن

كتاب النكاح جديد

وقديم ومن الاملاء على

مسائل مالك)

قال الشافعي رحمه الله

وأحب الرجل والمرأة

أن يستنوا إذا تافت

أنفسهما به لان الله

تعالى أمر به ورضيه

ونبأ به وطمأنان

النبي صلى الله عليه

وسلم قال تناكروا

تذكروا فانما هي بكم

الامم حتى بالسط وأنه

قال من أحب فطرق

فليسكن بسكن ومن سقى

النكاح ويضال ان

فقد بزل في هذا شبهه بما بزلني فلن يرضى ان اذاعت أن الآجزة تحب بالقض، وأن المنفعة معلومة وأنه لا يقض لها الا بقض الذي فيه المنفعة فاذا قضت كان ذلك قضيا بالمنفعة ان سلمت المنفعة وقد اجازنا سنو هذا كله كما اجازوا البيوع على اختلافها وكما يحل بيع الطعام بغير بين أحدهما سابقة والاخر عن فلو اشترت من طعام عين مائة قفاز كان صحها فان أخذت في كسالة واسم لك ما كتلت منه وهلك بعض المائة القفاز وجب على ما سلمت لك بخصه من الثمن ويطل عني عن ما هلك فان قال فالخدمة ليست غنا فهي معلومة من عين لا توصل الى أخذها لتستوفي الا بأخذ العين فأخذ العين بكالها التي هي أكرم من المنفعة وسحب الثمن على شرط سلامة المنفعة لا تعدو الاجارة أن تكون واحدة فقبله دفعها وأتكون غير واجبة والصرف عندنا وعندك فهاربا (قال الشافعي) فاذا قبل له فان كانت أمان الاجارة غير واجبة فلا يحل له أن يأخذ بشئ لم يكن ولا يبدى أن يكون أم لا يكون ثم يأخذ من جهة الصرف فيشمن أنه غير واجب لان الصرف فيما لم يجد بالمال ثم ولكن الاجارة واجبة وغنها واجب فلا يكون رد فاذا قبل له وإذا كان واجبا فدفعة قال ليس بواجب وهم يروون عن عمر أن عمر أنه تكرر من رجل بالمدينة ثم صار له قبل أن يركب فان كان ثابتا عن عمر فهو موافق قولنا وجهتنا لهم قال وإذا تكرر الرجل الدارين الرجل فالكره لازم له لا ينسخ عوت المكثري ولا المكثري ولا يحال بادامادات الدار قائمة فاذا قدم الدار الى المكثري كان الكراهة لازما لمالك تكرر الكراهة لا بشرط عند عقد الكراهة انه الى أجل معلوم فيكون البسه كالبيوع وقال بعض الناس تنسخ الاجارة عوت أيهما مامات ويسقطها بالعذر ثم ذكر أشياء يسقطها به فأنه يكون مثلها ولا يسقطها به (قال الشافعي) فقبل لبعض من يقول هذا القول أفلت هذا يجز قال روي عن شريح أنه قال ان الذي يشترع يرى فقبل له أكذا يقول يقول شريح فشرع لاري الاجارة لازمة ويرى أن لكل واحد منهما فسخها بالاموت ولا عذر قال هكذا قال شريح ولسنا نأخذ بقوله قبل فلم يجز بما اتخلف فيه وترعه لم يسجدية قال فاعندنا فيه خبر ولكنه يشع أن تكرر رجل منزلا يسكنه فموت ولده لا يجتاجون اليه فيقال ان شتم فاسكنوه وهم أيام وبيع أن عوت المؤجر فيتحول اليك الدار تغيره فتكون الدار لولده والميت لا يملك شيئا وسكنها المستاجر بالمرميت والميت لا أمره حين مات فقبل له أو يملكها الوارث الا للميت قال لا قبل أغير بدالوارث ادعالي أن يقوم الاستقام الميت فيها قال لا قلنا فالميت قبل موته كان يقدر على أن يفسخ هذه الاجارة عن داره ساعة واحدة قبل انقضائها عندك من غير عذر قال قبل أفكرك الوارث الذي اتخلفك عن الميت الكل أو البعض أحسن حال من المثلث قال فهل رأيت ملكا ينتقل ويطلب على من انتقل اليه فيه شيء قلنا الذي وصفنا لك من أنه اتخلفك ما كان الميت يملك كالك لانه ومن فحسدك ملكا ينتقل ويطلب على من انتقل اليه فيه شيء قال وأمن قلنا رأيت رجلا رجلا من رجلا دارا تسوى القباية ثم مات الراهن أي يفسخ الراهن قال لا قلنا وقد انتقل ملك الراهن والوارث قال قال مالكها الوارث كان يملكها الميت والميت قد أوجب فهاستقام يكن له ففسخه الابناء القرمحة فالوارث أولى أن لا يفسخه قلنا قلنا نملك مثل هذا من يحجبه عليه في الاجارة ونجيز به في الرهن ولا بمن أن تكون تاركا للميت في رده في الاجارة وفي انفاذه في الرهن لان حاله ما واحد قد أوجب الميت في كلهما ساقا عندنا وعندك فلا نفسخه وجه حتى يستوفيه من أوجهه عندنا بحال وعندك الامن عذر ثم نفسخه بعد الموت في الاجارة عما لا يكون عذرا في حية المؤجر أو جزاء العذر أي شأني ما وضعته أنت لا تاروا ولا يعقلوا رأيت لا نفسخه بعذر ولا غير عذري الرهن وما ينهاني هذا فرق كلاهما أوجب له فيه مالكه سقاها زاعندا وعندك فاما ان يبتاعها بكل حال وما أن يزل أحد هاتين فيقول الآخر أربأت وقال قال قال ومنعت العذر تفسخه الاجارة وأنا أبطله في الاجارة وأضعه في الرهن فافسخته

الرجل ليرفع بدعاه
ولده من بعده (قال)
ومن ثم تنق نفسه
الى ذلك فاجاب ان
يغفل لعبادة الله تعالى
(قال) وقد ذكر الله
تعالى القواعد من
النساء وذكر عبدا
أكرمه فقال سيدا
وحصورا والحضور
الذي لا يأتي النساء ولم
يشهد بهن الى النكاح
فدل أن المندوب السبه
من يحتاج اليه (قال)
واذا أراد أن يستزوج
المسرة فليس له أن
ينظر اليها مباشرة ينظر
الى وجهها ونفها وهي
مغطاة بانها وبغير
اذنها قال الله تعالى
ولا يسبدن زينتهن الا
ما ظهر منها فقال الوجه
والكفان

(باب ما على الاولياء
والنكاح الاب البر
بغير اذنها وبوجهه
النكاح والرجل ينفذ
أمنه ويحمل عقها
صدقه من جامع كتاب
النكاح وأحكام
الفران وكتاب النكاح
املا على مسائل ماثل
واختلاف المسدديث
والرسالة)
قال الشافعي رحمه الله

الرجل أن يكون علة عليه إلا أن يقال ما ثبت فيه حق لم وكان الحق حلالا لم يشغفه عذرو وقد تقدمه
الحق الواجب عند المسلمين (قال الشافعي) مع كثير من مثل هذا يقولون ذلك الرجل وصي للرجل
برقة بذاره ولا تخران يترها في كل سنة عشرة أيام ثم يموت الموصي له برقة الدار فيقول وارثه الدار فان أراد
منع الموصي له بالتزويج قبل ليس ذلك أنت للدوام لك ولهذا شرط في التزويج ولا غش عن أبيه إلا ما كان
ملك ولا يكون لك فيها أكثر مما كان له (قال الشافعي) فاما قوله ان مات المتأجر فلا حاجة بالورثة الى
المسكن فلو قاله غيره أشبهه بقوله ان مات تعرف ما تقول (قال الشافعي) أرى بلوا رجل كان يريد
التجارة فاشترى دابة بألف وهو لا يملك إلا ألفا فالبألتو سوجها مات وله ورثة أطفال والراحلة تسوي ألفا ومائة
فقال عنهم وصي أو كان فيهم مدرك يحتاج كان أو هؤلاء يعني بالوراثين لتسوية فيها وهؤلاء لا يتكسبون
أو يعني بها الشرب من الجسارة وقد أصبح هؤلاء أيتاما وفاة الرجل في يوم لم يخرج بعد من يده فافصح البيع
ورداهم لحاجة الأيتام ولا تنزعها من أيديهم ان لم يكن أو هو دفعها أو كان هذا في حمام اشتراها أو ما أشبه
بما لا منفعة فيه أو عاقبه المنفعة البسيرة قال لا فصح شيئا من هذا أو مضى عليهم ما فعل أو هو في ماله
لانه فعله وهو ملك فملكهم عنه ما كان هو ملك في حياته ولا يكونون أحسن حال من أيديهم فيما ملكه عنه
(قال الشافعي) قيل وكذلك الكراهة بكتاراه وهو جلال جائز فقد ملكوا ما ملك أبوهم من منفعة المسكن
فان شاؤا أسكنوا وان شاؤا أكرأوا قال وزعم أن رجلا تزكرا من الرجل ألف بعير على أن يسير من بغداد
ثمان عشرة الى مكة خلف الجبال بابه وعقها بأعناقها وأقل أو أكثر وخرج الحاج فلم يبق الا هو وترك
الجبال الكراهة من غير الشرط حتى فاته الحج كان له ذلك ولم يغير شيئا فان قال قال الجبال قد غدرتني
ومنعتني الكراهة من غيرك وكلفتني مؤنة أنت على أعنان ابلي وصدقه الكثير يرضى له عليه بشي ويحس
بلا مؤنة عليه لانه لم يأخذ منه شيئا وان كان قد غدره وقال قائل هذا القول فان أراد الجبال أن يحس وقال
بدائي أن ادع الحج وأنصرف الى غيره فليس ذلك فاذ قبل له ولم لا يكون ذلك قال من قبل أنه غره فنعاه أن
يكره من غيره وعقده غفصة حلالا فليس له أن يرضخها (قال الشافعي) فلم لا يكون الجبال على
المشكرا أن يحس وقد عقده كما قال عقده حلالا وغيره كما كان للتكاري أن يحس وما له وما يحتمل
واحتل كما كان يكون لاحدهما في العقدة ما ليس للآخر ان يبي أن يكون الكراهة للتكاري الزم رجل وجمعه
قبل أن المؤنة على الجبال في العلف وحس الأبل وضمانها من قبل أن لا مؤنة على الكثير فعدا الى أحقها
لوتفرق الحكم فيما أن ياربه ما بطل عنه وأحقهما أن يبطل عنه فالزمه قال ولا فرق بينهما من قبل أن العقدة
حلال لا تنفصم إلا باجتماعهما على فسخها (قال الشافعي) وسئل هبل وجد عقدة حلالا لا شرط فيها ولا
عيب يكون لاحد المتعاقدين فيما ليس للآخر فلو أعلد ذكره فاقبل وما بال هذه العقدة من بين العقد الآخر
ولا يقاس (قال الشافعي) وإذا اختلف التكاري والمكاري في قولنا أو قولهم بمثلها وترادف أو لم في هذا
كيف عقدة يكون بحكم البيع أو حكم البيع فليس البيع عقدة فليس له أن يبيع وهم لا يقولون هذا من أحد
فيه حكم البيع فيقولون ليس ببيع وهم لا يقولون هذا من أحد فكذا قيل لم بعضهم أن لا يصير من هذه
الأقوال الى الأخير يكون عقدة زعم ولا فاس ولا عقول فكيف فلترو قالوا قال أصحابنا قال لا يصحهم
ما الى الحارة إلا ما فلترو أن نعتك ما لحكم البيع ما كانت السلامة للبيعة فائدة أو تبطل ولا يجوز بهال
فليس له فلتصير الى أحد القوانين فلا أعلم ما رآه (قال) وان تكاري رجل من رجل فباعه من مكة الى مصر
فدفعه بها الى عسافان فان سلبت الدابة كان عليه كراها الى مصر وكرا مثلها الى عسافان فان سلبت الدابة فله
الكرأ الى مصر وفيه الدابة في كراها فلتصير من عسافان الى مصر في الساعة التي تعدها بها كراها

بعضها ولا يكون عليه قبحه قبل التعدي انما يكون عليه حين صار شامنا في حال التعدي وقال بعضهم
 لصاحب الدابة ان شاء الكرم اصحاب وان شاء يضمنه قبة الدابة وان شئت وليس نقول بهذا قولنا هو الاول
 لا يضمن حتى ينصب (قال الشافعي) ومن اعطى مالا رجلا قراضا من علمه سلعة يشترى بها شيئا فاشترى بها
 فمصابح المال بالخيار ان احب ان تكون السلعة قراضا على شرطها وان شاء ضمن المقارض رأس ماله قال
 الربيع وله قول آخر انه اذا امره بان يشتري سلعة بعينها فتعدي فاشترى غيرها فان كان عقد الشراء بالعين
 بعينها فاشترى ما بطل وان كان للشراء بغير العين فالشراء قد تم وزم المشتري الثمن والرجوع والنقصان عليه وهو
 ضمن للمال لانها لم تشتري بغير عين المال صار المال في ذمة المشتري وصار له الرجوع والنقصان عليه وهو ضمن
 المال لصاحب المال (قال الشافعي) فان اعطى رجلا رجلا شيئا لم يشتريه شيئا بعينه فاشترى له ذلك الشيء
 وغيره بما اعطاه او امره بان يشتري شيئا فاشترى شيئا من اعيانها فاشترى عيدين ففها قولان أحدهما ان
 صاحب المال بالخيار في اخذ ما امره وما زاد له بغير امره واخذ ما امره به بخصته من الثمن والرجوع على
 المشتري عاين من الثمن وتكون الزيادة التي اشترى للمشتري وكذلك ان اشترى ذلك الشيء وباع والشارف في ذلك
 الذي رب المال له عليه ما في ذلك كله وباعه باع وفي ماله كان الفضل والقول الآخر انه قد روي ان يشتريه شيئا
 بدينار فاشترى زاد منه شيئا فهو له فان شاء امسكه وان شاء وبه لان من رضى شيئا بدينار لم يضمن زاده
 معه غيره لانه قد جاء بالريضة وزاد منها لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال بعض الناس
 في الدابة يسقط الكرم اصحاب تعدي لانه ضمان وقال في المقارض اذا تعدي ضمن وكان الفضل بالضمان
 ولا ادري اقول بتصديقه أم لا (قال الشافعي) وقال في الذي اشترى ما امره به وغيره مع الاخر ما امره
 به بخصته من الثمن ولا مؤنة ما في ولا يكون الاخر محال لانه اشترى بغير امره (قال الشافعي) فجعل هذا
 القول بابا من العلم بآثاره على ما في الاجازات واليوسف والمقارضة شيئا كثيرا احب له لو بيع كان قاتر
 (قال الشافعي) فقبل بعض من قال هذا القول قد روي عن ابن الاصل من العلم لا يكون ابدا الا من
 كلف الله تعالى او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او قول اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم او ربه منهم
 او امره اجبت عليه عوام الفقهاء في الامصار قبل قولكم هذا واحد من هذا قال لا قيل فالي أي شيء ذهبتم
 فيه قال قال نرجع في بعضه قلنا قد ردنا نحن وانتم هذا الكلام واكثرنا نرجعون ان نشر بحاجة على احد
 ان لا يرفع الا نرجع قال لا وقد خالف شريحي كثير من احكامه ما راينا قلنا اذا لم يكن شرع عندكم
 حاجة على الا فراد فكذلك حاجة على خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى احد من اصحابه قال لا وقال
 ما دلكم على ان الكرم اوارى مع الضمان قد يجمع قلنا لو لم يكن فيمنع من كان معقولا قلنا قلنا عليه الخبر
 الثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن عمر والخبر عندكم الذي تشبهونه عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو كان ما قالوا من ان من ضمن له دابة او بيته او شيء من ملكه لم يكن
 له اجارة او ماله لم يكن له من ربحه شيء كانوا قد اكرموا واختلفوا (قال الشافعي) وهم يزعمون ان رجلا وتكاري
 من رجل يتالم بكنه ان يعمل فيه مرو ولا قصارة ولا عمل للحدادين لان هذا مضرب البناء فان عمل هذا اجأه
 البيت فهو ضمان لقيمة البيت وان سرق البيت فله أجرو يزعمون ان من تكاري قصاصا ليس له ان يترز به
 لان القصص لا يلبس هكذا قال فلن فخر في قيمة القصص وان سلم كان له أجرو يزعمون انه وتكاري
 قد نفعهم فخصها في خمس او سطر فقد تعفي الا ضرر ذلك بها فان عطيت ضمن وان سلب قلبه اجبره مع
 اشياهم من هذا الضرب يكتفي بأهلها حتى يستبدل على أنهم قدر كروا ما قالوا وخشوا فاجابوا عما مضى به
 الاثار وما فيه صلاح الناس (قال الشافعي) واما ما قالوا الحيلة بسيرهم لمن لا يخاف الله أن يعطى مالا
 قراضا فيغيبه ويتعدي فيه فاخذ فضله ويمنع برب المال ويكاري دابة يلا فسير عليها اشهر بالاراء
 فان اشبهوا او قال

اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال) وفي ذلك دلالات منها أن الأول شر كافي بضعه بالاتبه السكاح الابه مالم يعضله ولا يتخذ لشركه في بضعهما في الافضل نظره لحياطة الموضع أن يناله من لا يكافئها نسه وفي ذلك عار عليه وأن العتق يدعروى بالمل يجوز باجازه وأن الأصله اذا كانت شبهة فضها المهر ودرى القمد (قال) ولا ولا يوصى لان عارها لابلغة وجه الطريق رفقة نهم امرأته فقلت أمرها رجلا منهم فزوجها فخلد عمر ابن الخطاب رضى الله عنه الذائع والمتكع ورد نكاحهما وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الأم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأنن في نفسها واذنهما مما ياتدالة على الفريقتين التيب والبكر في أمرين أحدهما أن اذن البكر الصبي والتي تخالفها الكلام والاخران أمرهما في ولادة أنفسهما مختلف

والمؤمن أن سلم قال قائل منهم اننا نعلم أن قدر كنا فاولنا حيث أزمنا الشبان والكره لو كنا احسننا قولنا فلان كان قولنا عندنا حقا فلا ينبغي أن ندعه وان كان غير حق فلا ينبغي أن نقيم على شيء منه قال فما الاحاديث التي عليها اعتمدتم فقلنا لهم أما احاديثكم فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن شبيب بن غرقدة أنه سمع النبي يحدث عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً واشترى به شاة أو أضيحة واشترى له شاتين فباع احدهما بدينار وأتاه بشاة ودينار فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكانوا يشتريون بالبركة فيه (قال الشافعي) وروى هذا الحديث غير سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة فوصله ورويه عن عروة بن أبي الجعد عن ثعلبة بن عيسى (قال الشافعي) فمن قال له جع ما اشتري به ماله عاله اشتري فهو ازيد ماله لو لم يله قال انما كان ما فعل عروة من ذلك ازيداً ولو نظرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنظره وازديادها واختار أن لا يضمنه وأن تلك مامل عروة وعاله ودعاه في بيعه وروى عروة بذلك بحسنه عن عاص ولو كان لم يعصه شهاده ولم يلقها ولم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعي) ومن روى أن تلك شاة بدينار فلك بالدينارين شاتين كان به أرضي وان معنى ما تضمنه أن أراد ماله المال بأنه انما أراد ماله واحدة ومملكه المشتري الثانية بلا أمره ولكنه ان شاملكه على المشتري ولم يضمنه ومن قال هما جيعا بلا خيار قال اذا جازع له أن يشتري شاة بدينار فخذ اثنين فقد أخذ واحدة تجاوز بجميع الدينار فأوقاه وازداده بدينارين ماله في ماله في ماله في ماله وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو المال لا الشاة فتدبر والشاة الأخرى وعن ابن كمالها المشتري لا يكون لآخر أن يملكها أبدأ بالمال الاول والمشتري ضامن لنصف دينار (أخبرنا) عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم خرجا في حبس إلى العراق فلما قفلا لمرأى عامل أمر فربحهما وسهل وهواً أمير البصرة وقال لولا ذلك لكان على أمرنا فمكبه ففعلت ثم قال لي هات المال من مال الله أريد المال إلى أمير المؤمنين ويكون لك المال مع فقالا ورددنا ففعل وكتب لهما إلى عمر أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعاهما فمما فلما قدما إلى عمر قال لهما كل الجيش أسلفه كما أسلفكما فقالا لا أبنا أمير المؤمنين فأسلفكما فإذا بالمال ورجعه فأماد الله فسكت وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لي هذا بأمر المؤمنين لو هلك المال أو نقص أضناه فقال أدياه فسكت عبيد الله وراجع عبيد الله فقال رجل من جلساء عمر بأمر المؤمنين لوجهته قراضاً فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبيد الله وعبيد الله نصف ربح ذلك المال (قال الشافعي) الأثرى إلى عمر يقول كل الجيش أسلفه كما أسلفكما وأنه أقرى أن المال لا يحمل إليه مع رجل يسلفه فينتابه ويسمع الاو في ذلك حبس المال بلانفعته لسليل وكان عمر الله تعالى أقرى أن المال يبعثه أو يرسل به مع ثقة يسرعه المسير يدفعه عند مقدمه لا حبس فيه ولا منفعته الرسول أو يدفع بالمصر الذي يمتاز إليه إلى ثقة يضمنه ويكتب كتاباً بان يدفع في المصر الذي فيه الخليفة بلا حبس أو يدفع قراضاً فيكون فيه الحبس بلا ضرر على السليل ويكون فضل ان كان فيه حبس ان كان له فلما لم يكن المال المدفوع إلى عبيد الله وعبيد الله واحد من هذا الجوهر لم يكن ملكاً للوالي الذي دفعه لهما فبيعتهما مرة فبما يات إليه فيمالي أن الربح والمال لسليل فقال عزاداه ربحه فلما راجعه عبيد الله وأشار عليه بضم جلسائه وبعض جلسائه عندئذ من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعله قراضاً رأى أن يغذ أن يغفل كونه والله تعالى أعلم رأى أن الوالي القاضيه الحاكم حتى يصير إلى عمر وروى أن له أن يغذ ما عن الرالي مما وافق الحكم فلما كان لودعه الوالي قراضاً كان على عمر أن يشق الحبل له والعموض بالمنفعة

قوله يا ليتنا ألحقنا به
من الأولى وإلى هذا
الاب والله أعلم دون
الأولاء وصل هذا
حديث سنننا في وجهها
أبوها هي فبكت بكهت
قال فرد رسول الله صلى
الله عليه وسلم نكاحه
وفى ترك أن يقول
بأنه كان ثنائي
لأنه أتى أهلها
بما جاز والكثرة خلفها
لاختلافها في لفظ
التي صلى الله عليه
وسلم ولو كانوا
فقد التبي صلى الله
عليه وسلم أيها أحق
نفسها وقالت عائشة
رضي الله عنها تزوجني
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبنا تسع
سنتين وخمسين
سبع وخمسين لأمها
وكذلك أبا بلغت
لو كانت أحق بنفسها
نسبه أن لا يجوز ذلك
بما قبل بلغها كأننا
أولاد يتصل أبو
عيس قائلة متى
يقتل أو يعفو قال
الاستئذان للكر على
مقتلة النفس قال
له وسلم وشاورهم في

بالتسعة للعين فقله رد ماضع الوالي الى ماجور زما الوضمة بر بدعله وردته فضل الرج الذي برى
أن يعطيهما وأخذلها نصف الرج الذي كانه أن يعطيهما (قال الشافعي) قد كانا ضامنين لال رجل
الضمان أخذاه وولاه فتيته الأثرى أن عمر بر دعي عبد الله قوله وولاه أن نقص كناه ضامنين ولم
يرد أحد من حشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل عرف ولا أحسن أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم لكال الرج الضمان بل جمع عليها الضمان وأخذ منها بعض الرج فقال قائل
فقل عرف استألفا نفسها قلنا وأما الحديث دلالة على أنه أحكمك عليها الأثرى أن عبد الله راعه
فقل عرف أخذ نصف الرج ولم يأخذ كله فتأخركم فيها أن أجازتم ما كان يجوز على الابتداء لأن الوالي
لوقفه الهاملي القارضة من قلماري من حضرة أن أخذها الهاملي القارضة ثم هاتوا أنفسهم أخذها من
واله فكبار بان والوالي أن ماضع جاز فزعمهم حشر ماضع يجوز على القراض أخذ نصفه
القراض لأنه كان نافذ الوقعه الوالي وألوا رد فيه الفضل الذي جعله الهاملي القارضة ثم يريدون فلها بلا
منفعة للعين فيه (أخبرنا) عبد الوهاب عن داود بن أبي هند عن رباح بن عبيدة قال بعث رجل مع رجل
من أهل البصرة عشرة دنانير إلى رجل بالندبة فاتبعه بالبعوث معه بعيرا ثم أعاد أحد عشر ديناراً فقال
بعدها ثم عرف قال أحد عشر لصاحب المال ولوحدت بالبعير حدثت كنته ضامناً (أخبرنا) الثقة
عبد الله بن عبد الله بن عمر لم معناه (قال الشافعي) وابن عمر يرى على المشتري البضاعة بقله
الضمان ويرى الرج لصاحب البضاعة ولا يعلل الرج على من أخذ البضاعة معه عدى على مال رجل بعته
الذي يتخالف فيه هذا جعل الرج مالاً لأثرى الأمر أن يتصدق به أو لأوسع معه خبراً أو لمع من شريح
بهم يزعمون أن الأهل بل التي التي ماضع على التي صلى الله عليه وسلم أو عن رجل من أصحابه وأجمع الناس
عليه على يتخلفوا وقوله هذا السد وأخلاقاً وأحسن هذه الأشياء التي تلمز عندنا وعندهم

(كراء الابل والدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كراه الأرباب جائز للعامل والراجل والأرامل وغير ذلك من الجمل وكذا كراه الأدباء والسرورج والألف والحلوة (قال الشافعي) ولا يجوز من ذلك شيء على شيء من شعبه لا يختص حتى يرى الزكوال أو الكين ونظر في العمل والوطا وكيف القتل ان شرطه لان ذلك يختلف فبين أن تكون الجملوة توزن معلوم أو كل معلوم أو ظرف تری أو تكون اذا شرطت عرفت مثل غرار الجملوة وما هذا (قال الشافعي) فان قال انكارى ينكح محملا أو مكرها أو زاملة فهو مبسوخ أو آخرى منها اذا اختلفت أو بوقفت على هذا وان شرط وتزاولوا قال الماعاني أو أراه محملا وقال ما صلحه قال عباس في هذا كله أنه فاسد لان ذلك غير معروف على وجهه وأن شرط وتزاولوا قال الماعاني أو أراه محملا وقال من الناس من لا يجزى به قدر ما يرى وسواء (قال الشافعي) فمقتدة انكر اللاحق والآخر لا يعلم معلوما لا يجوز البيع الا معلوما (قال الشافعي) واذا انكارى رجل محملا من اللدنية ان مكة في شرط سرام عينا فهو واضح وان لم يشترط ليدخل اخذت ان المبيع معلوم وأنه المراحل في زمان المراحل لانها الأنطبخ من سرام النيس فان كان فاق كذا لا يفسد في هذا انكر أو ليس يختلف قيل ليس الا لسانه فناموضع فان قال فأشئ ففسد في هذا الطلبد البله نقد وصنع وغلة مختلفة فيبيع الرجل بالدرهم ولا يشترط نقد ابعنه ولا يفسد فيكون له ان يغيب النقد فذلك البطلان به مما انقلب من مسير الناس (قال الشافعي) فان أراد انكرى محملا وزاد المراحل أو اوجال انكرى شرطها أو جازعها فليس انكرى لان احد من الراضعا فان كان بعد ايام فام اذ اجد ان لم يقم شرطوى بقدمه فام اذ اجد ان لم يقم شرطوى فليس انكرى لان احد من الراضعا فان كان انكرى التنب والتقصير وكذلك يدخل على الجبال (قال الشافعي) فان انكرى لمعنه لم يفسد فام اذ

الامر على أن لا حدر
ما رأى صلى الله عليه
وسلم ولكن لا استطاعة
أنفسهم وليست في بيته
فهم وقد امر نعيم أن
يؤامرهم بنسبه (قال
الزني) رحمه الله وروى
الشافعي عن الحسن بن
التي صلى الله عليه وسلم
قال لا تكاح الأولى
وشاهدني عدل ورواه
غير الشافعي عن
الحسن بن عمران بن
حصين عن النبي صلى
الله عليه وسلم (واضح
الشافعي) بأن عباس
أنه قال لا تكاح الأولى
مرشد وشاهدني عدل
وأن عروة روى كما لم يثبت
عليه إلا رجل وامرأة
فقال هذا تكاح السيرة
ولا أجزه ولو تقدمت
فصل رجت وقال عمر
رضي الله عنه لا تنكح
السراة إلا بآذن ولها أو
ذئ الرأي من أهلها أو
السلطان (قال الشافعي)
والنساء غير مآلات الفروج
فلا يذلل إلا بالعين رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فبين رايانهم ووافراد
المنكحة سنة النبي
وصمت البكر (قال)
والشهود على العسل
حتى يعلم الجرح يوم

أن ترك الأبل دون الهمار والأبال أو أوالها دون الأبل أو أراد ذلك به الجبال فليس ذلك لواحد منهما يركب
على ما يعرف الناس العقبة ثم ينزل معشى بقدر ما يركب ثم يركب بقدر ما يمشى ولا يتابع المشى بقدره
ولا الركوب بقدره بالبعير قال وان تكارى بالاباء عابها ركها قال وان تكارى حولة لم يركب بأعيانها
ركب ما يحمله وإن حله على بعير غلط فان كان ذلك ضررا متفاحشا أمر أن يبدله وان كان شبيها بركب
الناس ليحصر على إبداله (قال الشافعي) وان كان البعير يسقط أو يعثر فيخاف منه العتق على ركه أمر
بإبداله (قال الشافعي) وعليه أن يركب المرأة البعير بركاوتة لم يركبه باركا لان ذلك ركوب النساء أما
الرجل فيركبهن على الأغلب من ركوب الناس وعليه أن ينزله الصاوات وينتظره حتى يصلها غير مجبله
ولما لا بد منه كالوضوء وليس عليه أن ينتظره لغيره ما لا بد منه قال وليس الجمل اذا كانت القرى هي
المنازل أن يتبعها فان أراد الكلا ولا لك تتركى اذا أراد عربة الناس وكذلك ان اختلفا في الساعة التي
يسيران فيها فان أراد الرجل والأكثرى ذلك في حشد بد نظرا إلى مسير الناس بقدر المرحلة التي يردان (قال
الشافعي) ولا يخفى أن يتكاري بعيرا بعينه إلى أجل معلوم ولا يجوز أن يتكاري إلا عند حوجه لان
المكاري ينتفع بما أخذ من المكترى ولا يلزم الجمل الضمان للجملوة ان مات البعير بعينه كالإيجوز أن
يشترى شيئا غائبا بعينه إلى أجل وانما يجوز الكرا على مضيق بغيره مثل السراة على شيء بقض
المكترى فيما كترى عنده كترانه كأي شخص المسع (قال الشافعي) فان تكارى بالاباء عابها فركبها
ماتت الدابة الجمل مما أخذ منه بحباب ما يقوله ولم يمس له الحولة وذلك غفلة المنزل بكتبه والعبد يستاجر وانما
تلزما للجملوة اذا شرط لها على غرابل بأعيانها كانت لازمة للجمل بكامل حال والكره لازم للمكترى والكره
بكل حال لا يفسخ إلا بعرضه أو لا يوت واحد منهما هو في مال الجمل ان مات ومال المكترى ان مات
وتحمل ورنه الملت حوله أو ورنه ما رواه كاشفه وورثة الجمل ان شاء أو ما رواه الكرا أو الايع السلطان في
ماله واستاجر عليه من وفي المكترى ما شرط له من الجملوة (قال الشافعي) وان اختلفا في الرحلة وحل
لا مكروا ولا مستلقا وان اكسر الحمل أو القتل أو بدل جملته أو أنظله له وان اختلفا في الزاد الذي ينفد
بعضه فقال صاحب الزاد أنه وزنه فالقاس أن يبدله حتى يستوفى نوزن قال ولو قال قائل ليس له أن
يسدل من قبل أنه معروف أن الزاد ينقص قليلا ولا يبدل مكانه كان مذهبنا والله أعلم من مذهب الناس
(قال الشافعي) والدواب في هذا مثل الإبل اذا اختلفا في المسير كما يسير الناس ان لم يكن بينهما شرط
لاستعمال أو مقصرا كما يسير الا كثر من الناس ويعرف خلاف الضرر بالمكترى الدابة والمكترى فان كانت
صعبة نظر فان كانت صعبة بنها مشاة صعبة عوام الدواب أو تقاربها الزمت للمكترى وان كان ذلك منها
مخوفا فان تكراها بعينها ولم يعلم تناقضا لكرها ان شاء المكترى وان تكارى مركبا فاعلى المكترى الدابة
غيرهما مما لا يبين دواب الناس (قال الشافعي) وعلف الدواب والإبل على الجبال أو مآلات الدواب فان تعيب
واحد منها فغلف المكترى فهو متطوع إلا أن يرفع ذلك إلى السلطان ويبنى السلطان أن يترك رجلا
من أهل الرفقة بأن يعلف ويحسب ذلك على رب الدابة والإبل وان خاف ذلك فلو وجد أحد غيرا راكب
فان قال قائل يا امرأ راكب أن يعلف لان من حشده الركوب والركوب لا يصلح إلا بعلف ويحسب ذلك على
صاحب الدابة وهذا موضع ضرورة ولا يوجد فيه إلا هذا الله لا يضمن العلف ولا العلف الدابة ولو شرط
المكترى الركوب كان مذهبنا (قال الشافعي) وفي هذا أن المكترى يكون أمين نفسه وان رب الدابة ان قال
لم يعلفها إلا بكذا أو قال الامس علفتها بكذا لا كثران قبل قول رب الدابة في مالها نقط كثيرين حتى العالف
وان قبل قول المكترى العالف كان القول قوله فيما يزن غيره وان نظرا إلى علف مثلها فصدق فيه فقد
نزع مال الدابة والمكترى من أن يكون القول قولها وقد نزعنا من هذا القول فذهب بعض
أصحابنا إلى أن لا قاس وان القاس ضعيف وقد ذكر في غير هذا الموضع ويقولون يقتضى فيما بين الناس بأقرب

الأمور في العدل فيما يراه إذا لم يجد فيه متقدما من حكمه (قال الشافعي) فذهب هذا المذهب بعض الناس ويقولون لا بد من القياس على متقدم الأحكام ثم يصير إلى أن يكثر القول بما عاب ويرد ما يشبه هذا فيما يرى رده من كراهي أن يقال إن يتكلم فيه بما يكون عدلا عند الناس فيما يرى الحاكم فهو مذهب أصحابنا في بعض أقاربه وإن لم يجر فقد نزل أهل القياس القياس فيكون (١) والله أعلم بذهب مذهب أصحابنا جليل الناس على أكثر ما علمتهم وعلى الأقرب من صلاحهم وأنفذ الحكم على كل أحد من المتنازعين بتدبر ما يحضر مما يسير من قضيتهم بما يشبهه الأغلب ومن ذهب مذهب القياس أعاد الأمور إلى الأصول ثم قاسها عليها وحكم لها بما حكمها وهذا هو رأينا في نقاش

(مسألة الرجل بكرى الدابة فقتلها) (٢) (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وإذا كثرت الرجل من الرجل الدابة فقتلها أو تخسها للجلم أو كتفها فانتسخت أهل العلم بالركوب فإن كان فعل من ذلها ما فعل العامة فلا يكون فيه عدهم خوف تلقيا أو فعل باليكم والضرب مثل ما يسفله عنقه عند ما فعله فلا يعدل لا خرفة ولا شيء عليه وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه مبرح قد يكون عنقه تلف أو فعله في الموضع الذي لا يسفل في مثله ضمن في كل مال من قتل أن هذا تعدو المستعير هكذا أن كان صاحبه لا يريد أن يضمنه فإن أراد صاحبه أن يضمنه العارية فهو ضمن ثم تعدى أو لم يعدد أو أراض فإن كان شأن الرضا الذي يعرفه اصطلاحهم للداب الضرب على جملها من النسر والجل عليها من الضرب أكثر ما يفعل الرضا غيرهم فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالركوب ضربة أصلا وتأذي الدابة بلا اعتنا بين يمين أو عت وإن فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كاللكرى في رومها إذا تعدى ضمن وإذا لم يتعد ضمن (قال الربيع) قوله الذي أخذ به في المستعارة يضمن تعدى أو لم يتعد الحديث لا يفي حتى على عليه ولم يعل العارية مضمونة مؤذوه أو خرقوه (قال الشافعي) والراي إذا فعل ما لم يرضه أن يفعله بما لا صلاح للماشية إلا به وما يفعله أهل الماشية جوازي أنفسهم على اصطلاحهم وإذا رأوا من يسفله عواشهم من يلى رعيته كان عندهم صلاحا لا تشاؤا خرفة ففسده الرأى يضمن وإن تلفت منه أو فعل ما يكون عندهم خرفة ففسده من ضمنه عندهم لا يضمن الأجير ومن ضمن الأجير ضمنه في كل حال

(مسألة الأجر) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال الأجر كله سواء فإذا تلف في أيديهم حتى من غير جنائهم فلا يجوز أن يقال فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن يكون كل من أخذ الكراء على شيء كان له ضمان حتى يؤذيه على السلامة أو يضمنه أو ما نقصه ومن قال هذا القول فينبغي أن يكون من ضمنه أن يقول لا يضمن من دفع السر أو ضاها ما منه لا معطى أجر على شيء مما دفع السر أو عطى هذا الأجر تقضي بينه وبين الأمين الذي أخذ ما استؤمن عليه بالاجل أو يقول قائل لا ضمان على شيء بحال من قبيل أنه إنما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه امتسك على اختلافه كما يأخذ ما لا يكون مالا من ماله فيكون إن شاء ينفقه ويرد مثله وأما مستعير على الانتفاع بما أعير فضمن لأنه أخذ ذلك لنفسه لنفسه لا لنفسه صاحبه فيه وهذا مع ما نص على المسلف والمعير وغير يافته وللصانع والأجير من كان ليس في هذا المني فلا يضمن بحال الاما اجتبه كما يضمن المودع حاجته بدوليس في هذا سنة أعلمها ولا أثر يسمع عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي فيه شيء عن عمر وعلى ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما ولو ثبت عنهم الممنوع من شئيه أن يضمن الأجر ممن كانوا يضمنون أجير الرجل وحده ولا جرحا للشيء ولا الأجير على الحفظ والراي وحده الانتفاع بالأجير على الشيء يضمنه لأن عمر كان ضمن الصانع فليس في تعيينه لهم معنى إلا

وقع الشكاح (قال) ولو كانت صغيرة تيب أصبحت شكاخ أو غيره فلا تزوج إلا بذنهما ولا يزوج البكر بغير ذنهما ولا يزوج الصغيرة إلا أبوها أو جداه بعد مسبوتهما (قال) ولو كان المولى عليه يحتاج إلى الشكاخ وزوجه وله أن ذنله بخاوة مهر مثلهما والفضل ولو أن له بعد فقر وج كان لها الفضل متى عتق وفي أنه لعهده اذن ما كتبت المهر والنفقة إذا وحيث عليه وإن كان مأذونا (١) قوله فيكون كذا في نسخة وفي نسخة فيكون ثمان هذه العبارة من أولها إلى آخرها محرفة في الأصول التي يسبها فقتصر على أصل صحيح واحد كتبه صحيحه (٢) هذه المسألة ذكرته في الأصول في آخر الجنايات فظلم السراج هنا في نسخة منسأها للإحارات كاتب على ذلك بقوله وترجم بعد مسألة الجلم وانتقلت إلى مسألة الرجل والبطل مسألة الرجل بكرى الخ كتبه مصححه

الأمور في العدل فيما يراه إذا لم يجد فيه متقدما من حكمه (قال الشافعي) فذهب هذا المذهب بعض الناس ويقولون لا بد من القياس على متقدم الأحكام ثم يصير إلى أن يكثر القول بما عاب ويرد ما يشبه هذا فيما يرى رده من كراهي أن يقال إن يتكلم فيه بما يكون عدلا عند الناس فيما يرى الحاكم فهو مذهب أصحابنا في بعض أقاربه وإن لم يجر فقد نزل أهل القياس القياس فيكون (١) والله أعلم بذهب مذهب أصحابنا جليل الناس على أكثر ما علمتهم وعلى الأقرب من صلاحهم وأنفذ الحكم على كل أحد من المتنازعين بتدبر ما يحضر مما يسير من قضيتهم بما يشبهه الأغلب ومن ذهب مذهب القياس أعاد الأمور إلى الأصول ثم قاسها عليها وحكم لها بما حكمها وهذا هو رأينا في نقاش

(مسألة الرجل بكرى الدابة فقتلها) (٢) (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وإذا كثرت الرجل من الرجل الدابة فقتلها أو تخسها للجلم أو كتفها فانتسخت أهل العلم بالركوب فإن كان فعل من ذلها ما فعل العامة فلا يكون فيه عدهم خوف تلقيا أو فعل باليكم والضرب مثل ما يسفله عنقه عند ما فعله فلا يعدل لا خرفة ولا شيء عليه وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه مبرح قد يكون عنقه تلف أو فعله في الموضع الذي لا يسفل في مثله ضمن في كل مال من قتل أن هذا تعدو المستعير هكذا أن كان صاحبه لا يريد أن يضمنه فإن أراد صاحبه أن يضمنه العارية فهو ضمن ثم تعدى أو لم يعدد أو أراض فإن كان شأن الرضا الذي يعرفه اصطلاحهم للداب الضرب على جملها من النسر والجل عليها من الضرب أكثر ما يفعل الرضا غيرهم فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالركوب ضربة أصلا وتأذي الدابة بلا اعتنا بين يمين أو عت وإن فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كاللكرى في رومها إذا تعدى ضمن وإذا لم يتعد ضمن (قال الربيع) قوله الذي أخذ به في المستعارة يضمن تعدى أو لم يتعد الحديث لا يفي حتى على عليه ولم يعل العارية مضمونة مؤذوه أو خرقوه (قال الشافعي) والراي إذا فعل ما لم يرضه أن يفعله بما لا صلاح للماشية إلا به وما يفعله أهل الماشية جوازي أنفسهم على اصطلاحهم وإذا رأوا من يسفله عواشهم من يلى رعيته كان عندهم صلاحا لا تشاؤا خرفة ففسده الرأى يضمن وإن تلفت منه أو فعل ما يكون عندهم خرفة ففسده من ضمنه عندهم لا يضمن الأجير ومن ضمن الأجير ضمنه في كل حال

(مسألة الأجر) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال الأجر كله سواء فإذا تلف في أيديهم حتى من غير جنائهم فلا يجوز أن يقال فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن يكون كل من أخذ الكراء على شيء كان له ضمان حتى يؤذيه على السلامة أو يضمنه أو ما نقصه ومن قال هذا القول فينبغي أن يكون من ضمنه أن يقول لا يضمن من دفع السر أو ضاها ما منه لا معطى أجر على شيء مما دفع السر أو عطى هذا الأجر تقضي بينه وبين الأمين الذي أخذ ما استؤمن عليه بالاجل أو يقول قائل لا ضمان على شيء بحال من قبيل أنه إنما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه امتسك على اختلافه كما يأخذ ما لا يكون مالا من ماله فيكون إن شاء ينفقه ويرد مثله وأما مستعير على الانتفاع بما أعير فضمن لأنه أخذ ذلك لنفسه لنفسه لا لنفسه صاحبه فيه وهذا مع ما نص على المسلف والمعير وغير يافته وللصانع والأجير من كان ليس في هذا المني فلا يضمن بحال الاما اجتبه كما يضمن المودع حاجته بدوليس في هذا سنة أعلمها ولا أثر يسمع عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي فيه شيء عن عمر وعلى ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما ولو ثبت عنهم الممنوع من شئيه أن يضمن الأجر ممن كانوا يضمنون أجير الرجل وحده ولا جرحا للشيء ولا الأجير على الحفظ والراي وحده الانتفاع بالأجير على الشيء يضمنه لأن عمر كان ضمن الصانع فليس في تعيينه لهم معنى إلا

وقع الشكاح (قال) ولو كانت صغيرة تيب أصبحت شكاخ أو غيره فلا تزوج إلا بذنهما ولا يزوج البكر بغير ذنهما ولا يزوج الصغيرة إلا أبوها أو جداه بعد مسبوتهما (قال) ولو كان المولى عليه يحتاج إلى الشكاخ وزوجه وله أن ذنله بخاوة مهر مثلهما والفضل ولو أن له بعد فقر وج كان لها الفضل متى عتق وفي أنه لعهده اذن ما كتبت المهر والنفقة إذا وحيث عليه وإن كان مأذونا (١) قوله فيكون كذا في نسخة وفي نسخة فيكون ثمان هذه العبارة من أولها إلى آخرها محرفة في الأصول التي يسبها فقتصر على أصل صحيح واحد كتبه صحيحه (٢) هذه المسألة ذكرته في الأصول في آخر الجنايات فظلم السراج هنا في نسخة منسأها للإحارات كاتب على ذلك بقوله وترجم بعد مسألة الجلم وانتقلت إلى مسألة الرجل والبطل مسألة الرجل بكرى الخ كتبه مصححه

الأمور في العدل فيما يراه إذا لم يجد فيه متقدما من حكمه (قال الشافعي) فذهب هذا المذهب بعض الناس ويقولون لا بد من القياس على متقدم الأحكام ثم يصير إلى أن يكثر القول بما عاب ويرد ما يشبه هذا فيما يرى رده من كراهي أن يقال إن يتكلم فيه بما يكون عدلا عند الناس فيما يرى الحاكم فهو مذهب أصحابنا في بعض أقاربه وإن لم يجر فقد نزل أهل القياس القياس فيكون (١) والله أعلم بذهب مذهب أصحابنا جليل الناس على أكثر ما علمتهم وعلى الأقرب من صلاحهم وأنفذ الحكم على كل أحد من المتنازعين بتدبر ما يحضر مما يسير من قضيتهم بما يشبهه الأغلب ومن ذهب مذهب القياس أعاد الأمور إلى الأصول ثم قاسها عليها وحكم لها بما حكمها وهذا هو رأينا في نقاش

(مسألة الرجل بكرى الدابة فقتلها) (٢) (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وإذا كثرت الرجل من الرجل الدابة فقتلها أو تخسها للجلم أو كتفها فانتسخت أهل العلم بالركوب فإن كان فعل من ذلها ما فعل العامة فلا يكون فيه عدهم خوف تلقيا أو فعل باليكم والضرب مثل ما يسفله عنقه عند ما فعله فلا يعدل لا خرفة ولا شيء عليه وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه مبرح قد يكون عنقه تلف أو فعله في الموضع الذي لا يسفل في مثله ضمن في كل مال من قتل أن هذا تعدو المستعير هكذا أن كان صاحبه لا يريد أن يضمنه فإن أراد صاحبه أن يضمنه العارية فهو ضمن ثم تعدى أو لم يعدد أو أراض فإن كان شأن الرضا الذي يعرفه اصطلاحهم للداب الضرب على جملها من النسر والجل عليها من الضرب أكثر ما يفعل الرضا غيرهم فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالركوب ضربة أصلا وتأذي الدابة بلا اعتنا بين يمين أو عت وإن فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كاللكرى في رومها إذا تعدى ضمن وإذا لم يتعد ضمن (قال الربيع) قوله الذي أخذ به في المستعارة يضمن تعدى أو لم يتعد الحديث لا يفي حتى على عليه ولم يعل العارية مضمونة مؤذوه أو خرقوه (قال الشافعي) والراي إذا فعل ما لم يرضه أن يفعله بما لا صلاح للماشية إلا به وما يفعله أهل الماشية جوازي أنفسهم على اصطلاحهم وإذا رأوا من يسفله عواشهم من يلى رعيته كان عندهم صلاحا لا تشاؤا خرفة ففسده الرأى يضمن وإن تلفت منه أو فعل ما يكون عندهم خرفة ففسده من ضمنه عندهم لا يضمن الأجير ومن ضمن الأجير ضمنه في كل حال

(مسألة الأجر) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال الأجر كله سواء فإذا تلف في أيديهم حتى من غير جنائهم فلا يجوز أن يقال فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن يكون كل من أخذ الكراء على شيء كان له ضمان حتى يؤذيه على السلامة أو يضمنه أو ما نقصه ومن قال هذا القول فينبغي أن يكون من ضمنه أن يقول لا يضمن من دفع السر أو ضاها ما منه لا معطى أجر على شيء مما دفع السر أو عطى هذا الأجر تقضي بينه وبين الأمين الذي أخذ ما استؤمن عليه بالاجل أو يقول قائل لا ضمان على شيء بحال من قبيل أنه إنما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه امتسك على اختلافه كما يأخذ ما لا يكون مالا من ماله فيكون إن شاء ينفقه ويرد مثله وأما مستعير على الانتفاع بما أعير فضمن لأنه أخذ ذلك لنفسه لنفسه لا لنفسه صاحبه فيه وهذا مع ما نص على المسلف والمعير وغير يافته وللصانع والأجير من كان ليس في هذا المني فلا يضمن بحال الاما اجتبه كما يضمن المودع حاجته بدوليس في هذا سنة أعلمها ولا أثر يسمع عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي فيه شيء عن عمر وعلى ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما ولو ثبت عنهم الممنوع من شئيه أن يضمن الأجر ممن كانوا يضمنون أجير الرجل وحده ولا جرحا للشيء ولا الأجير على الحفظ والراي وحده الانتفاع بالأجير على الشيء يضمنه لأن عمر كان ضمن الصانع فليس في تعيينه لهم معنى إلا

وقع الشكاح (قال) ولو كانت صغيرة تيب أصبحت شكاخ أو غيره فلا تزوج إلا بذنهما ولا يزوج البكر بغير ذنهما ولا يزوج الصغيرة إلا أبوها أو جداه بعد مسبوتهما (قال) ولو كان المولى عليه يحتاج إلى الشكاخ وزوجه وله أن ذنله بخاوة مهر مثلهما والفضل ولو أن له بعد فقر وج كان لها الفضل متى عتق وفي أنه لعهده اذن ما كتبت المهر والنفقة إذا وحيث عليه وإن كان مأذونا (١) قوله فيكون كذا في نسخة وفي نسخة فيكون ثمان هذه العبارة من أولها إلى آخرها محرفة في الأصول التي يسبها فقتصر على أصل صحيح واحد كتبه صحيحه (٢) هذه المسألة ذكرته في الأصول في آخر الجنايات فظلم السراج هنا في نسخة منسأها للإحارات كاتب على ذلك بقوله وترجم بعد مسألة الجلم وانتقلت إلى مسألة الرجل والبطل مسألة الرجل بكرى الخ كتبه مصححه

أن يكون ضمنهم بأنهم أخذوا أجزا على ما ضنوا فكل من كان أخذ جرفا هو في معناهم وإن كان على رضى
 القصد ضمنه الضمان والصانع فكذلك كل صانع وكل من أخذ جرة وقصد بالال رضى صناعته الرعية
 وللصانع صناعته الجلى للناس ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت وأول من التضمنين وأترك التضمنين من
 ضمن الاجير بكل حال فكان مع الاجير ما قلت مثل أن يستجمله الشيء على ظهره أو يستجمله الشيء في بيته
 أو غير بيته وهو حاضر لاله أو وكيل له يحفظه فلف ماله بأى وجه ما تلف به إذا لم يرض عليه جان فلا ضمان
 على الصانع ولا على الاجير وكذلك ان جنى عليه غيره فلا ضمان عليه والضمان على الجاني ولو غاب عنه وأتركه
 بنفسه كان ضامنا له من أى وجه ما تلف وإن كان حاضر معه ففعل فيه علا فلف بذلك العمل وقال
 الاجير هكذا يعمل هذا فلم تعد العمل وقال المستأجر ليس هكذا يعمل وقد تعديت وبينها بينة ولا بينة
 بينهما فإن كانت البينة مسئل عدلان من أهل تلك الصناعة فإن قالوا هكذا يعمل هذا فلا ضمان وإن قالوا
 تعدى على هذا ضمن كان التعدي ما كان فلا أو كثر وإذا لم تكن بينة كان القول قول الصانع مع عبئه
 ثم لا ضمان عليه وإذا سمعنى أقول القول قول أحد فقلت أقوله الأعلى معنى ما يعرف فإذا ادعى الذى يعمل
 القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله وإذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم يجعل القول
 قوله ومن ضمن الصانع فيما يفسد عليه ففى جان على ما فى بيده فالتلفه فى المالم لا يبارى تضمين الصانع
 لأنه كان غله أن يرد له على السلامة فإن ضمنه رجوع به الصانع على الجاني وأضمن الجاني فإن ضمنه
 لم يرجعه للجاني على الصانع وإذا ضمنه الصانع فأفلس الصانع كان به أن يأخذ من الجاني وكان الجاني فى هذا
 الموضوع كالجبل وكذلك لو ضمنه الجاني فأفلس الجاني رجوع به على الصانع إلا أن يكون أبرأ كل واحد
 منهما عند تضمين الآخر فلا يرجعه للصانع فى كل حال أن يرجعه على الجاني إذا أخذ من الصانع
 وليس العاقل أن يرجعه على الصانع إذا أخذ منه بحال قال وإذا تشارك الرجل من الرجل على الوزن المعلوم
 والكيل المعلوم والبلد المعلوم فرد الوزن أو الكيل أو نقصا أو تصاد فاعلى أن يرب المال والى الوزن والكيل قلنا
 فى الزيادة والنقصان لاهل العلم بالصناعة هل يزدى ما بين الوزنين ونقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا فبقا
 تدخله أفة فإن قالوا نعم قد يزدى ونقص قلنا فى النقصان يرب المال قد يكون النقص عما زعم اهل العلم
 بزيادة ولا أفة علما كان النقص يكون ولا يكون قلنا ان شئت أحلفنا لك الجمل ما شئت ولا تعدى
 بشئ أقدمت عليك ثم لا ضمان عليه وقلنا العمل فى الزيادة قلنا يرب المال فى النقصان إذا كانت الزيادة
 قد تكون لأمن حادث ولا يردون يكون النقصان وكانت ههنا زيادة فإن لم تدعها فهو يرب المال ولا كراه
 فى هذا ولا يردونها أو يفتنار بالمال ماله تاما لم نعلم لك الفضل إلا بأن تخلف ما هو من مال يرب المال وتأخذ
 وإن كان زيادة لا يرب يمثله أو يفتنار بالمال ماله وقلنا الزيادة لا يدعى يرب المال فإن كانت نقدها وإن
 لم تكن كجعلها كمال فى يدك لا مدعى له وقلنا الزرع أن لا تأكل ما ليس لك فإن ادعاه يرب المال
 ومسندته كانت الزيادة وعليه كرامتها وإن كنت أنت الكيل الطعام بأمر رب الطعام ولا يمنه معك
 قلنا يرب الطعام هو يرب إن هذا الزاد لك فإن ادعيتا فهو لك وعليك فى المكسبة التى كسبت يرب عليها
 ما مست من الكراه وعليك المين ما رضى أن يجعل لك الزيادة فهو ضامن لأن يعطيك مثل فعلك
 ببلدك الذى جعل منه لأنه متعد إلا بأن ترضى أن تأخذ من موضع فلا يجعل يثابروا من مال ولا كراه
 عليك العدوان وإن قلت يثبت بأن يجعل لك مكسبة بكم معلوم وما زاد ففصله فالكسبة فى المكسبة ما ز
 وفى الزيادة تفسد الطعام وله كرامته فى كله فإن كان نقصان لا ينقص مثله فقلن فيه كالقول فى
 المسئلة الاولى فمن رأى تضمين الجمل ضمن ما تنقص عن الكسبة لا يرفع عنه شيئا ومن لم يرضه لم تضمينه
 وطرحه عن من الكرامته والنقصان

له فى التجارة أعطى مما
 فى يده ولو ضمن لها
 السيد مهرها وهو آلف
 عن السيد زمره فإن
 باعها زوجها قبل
 الدخول بتلك الألف
 بعينها فالبيع باطل
 من قبل أن عقدت
 البيع والفسخ وقعا
 معا ولو باعها بألف
 لا بعينها كان البيع
 بائنا وعليها الثمن
 والكسح مضوخ من
 قبل وقبل السيد أنه
 يسافر بعبدوه عنه
 من الخروج من بيته
 الى امرأته وفى مصره
 الا فى الحين الذى لا ضمان
 فيه ولو قال له أمت
 أعطني على أن أتكلم
 وصدقت عني فاعتقها
 على ذلك فلها الخيار
 فى أن تكسب أو تدع
 ويرجع عليها بغيرها فإن
 تكسبت ورضى بالقبصة
 التى عليها فلا بأس
 (قال المرتضى) ينبغى فى
 ناس قوله أن لا يبيع
 هذا المهر حتى يعرف
 نية الأمة حين أعتقها
 لتكون المهر معلوما
 له لا يحجز المهر غير
 معلوم (قال المرتضى)
 سألت الشافعى رحمه
 الله عن حديث مكية

(اختلاف)

رضي الله عنهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم

أعتقها وجعل عتقها

صدقة فقال النبي صلى

الله عليه وسلم في

النكاح أن شيئا لم يست

لغيره

اجتماع الولاء ولا هم

ونفر قسم وزوج

المغلوب بين عقلهم

والعيبين من الجامع

كتاب ما يحرم الجمع

بينه من النكاح القديم

وانكاح أمة المأذونة

وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله ولا ولاية لأحد مع

الأب فان مات فالحمد

ثم أوالجد ثم أوال

الجد كذلك لان كلهم

أب في النسب والبكر

سواء ولا ولاية بعدهم

لأحد مع الأخوة ثم

الأقرب فالأقرب

من العصبة

(المرتبة) واختلف قوله

في الأخوة (فقال)

في الجسد ينقسم انفرد

في درجة بأم كان أولى

(١) وجد في هاشم

بعض الأصول ماضه

كان هذا الباب مكتوبا

في النكاح تنقله إلى

هنا

(اختلاف الأجير والمستأجر) (١) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اختلف الرجلان في الكراء وتصادقا في العمل تحالفا وكان العامل أجرا مثله فيما عمل قال وإذا اختلفا في الصنعة فقال أحدهما أن تصنعه أصغر وأختصم فيصا خلفته فباعوه وقال الصانع بل علمت ما قلت في تحالفا وكان على الصانع ما نقص الثوب ولا أجرا له وإن زاد الصنعة فيه كان شر يكما عازاد الصنيع في الثوب وإن نقصت منه فلا ضمان عليه ولا أجرا له (قال الربيع) الذي يأخذه الشافعي في هذا أن القول قول رب الثوب وعلى الصانع ما نقص الثوب وإن كان نقصه شيئا لا مقرر بأخذ الثوب حصصا ومدح على أنه أمره بشفعه أو صوغه كلوصت فقلعه البينة عاقل فإن لم يكن بينه حلف رب الثوب ولزم الصانع ما نقصته الصنعة وإن كانت زادت الصنعة فيه شيئا كان الصانع شر يكما هان كانت عينا قائمة فيه مثل الصنيع ولا يأخذ من الأجر شيئا فإن لم تكن عين قائمة فلا شيء له (١)

(١) في اختلاف العراقيين (باب الأجير والأجرة) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف الأجير والمستأجر في الأجرة فإن أحسنه كان يقول القول قول المستأجر عنه إذا عمل والعمل بهذا يأخذ وكان ابن أبي إسحاق يقول القول قول الأجير فيما بينه وبين أجره مثله لأن يكون الذي أدى أقل ففعله ما دام أن لم يكن عمل العمل تحالفا وترادف قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول أبي ياقيل وقال أبو يوسف بعد إذا كان شيئا متقاربا بقليل قول المستأجر وأخلفته وإذا تفاوت لم أقبل وجعل العامل أجرا مثله إذا حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل أجرا فصادقا على الأجرة واشتقنا حكمه فإن كان له عمل تحالفا وترادف الأجرة وإن كان على تحالفا وترادف أجره مثله كان أجره ما أدى أو أقل مما أقر به المستأجر إذا بطلت العدة وزعم أنها فسوخة لم يجز أن أبدل بالفسوخ على شيء وإن استبدلت به كنت لم تستعمل بالفسوخ ولا يصح على شيء قال وإذا استأجر الرجل ينالتم راكنته فسكنه شهر من أو استأجره دابة إلى مكان فحاور ذلك المكان فإن أحسنه كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجرا له فيما لم يسم لانه قد خالف وهو ضمان حين خالف ولا يجمع عليه الضمان والأجر وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ياقيل يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالف إن سلم وإن لم يسلم ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف إذا ضمنه (قال الشافعي) وإذا استأجر الرجل الدابة إلى موضع فحاوره إلى غيره فقلعه راء الموضع الذي تكارها إليه الكراء الذي تكارها به وعليه من حين تعدى إلى أن ردها كراء مثلها من ذلك الموضع وإذا عبط لزمه الكراء الذي عبطت فيه وقتها وهذا مكتوب في كتاب الامارات (قال) وإذا استأجر الرجل دابة ليعمل عليها عشرة فحاوره فعمل عليها أكثر من ذلك ففعلت الدابة كل ما بأخفته كان يقول هو ضامن من قيمة الدابة بحساب ما زاد عليها وعليه الأجر كما إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قيمتها ثمانية ولا أجر عليه (قال الشافعي) وإذا استأجر الرجل الدابة على أن يعمل عليها عشرة مكابيل مسيلة فعمل عليها أحد عشر مكابلا ففعلت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة يجعل عليه الضمان بقدر ما زاد كراءها على أن يعمل عليها عشرة مكابيل ففعل عليها أحد عشر ففعلته يسهم ما من أحد عشر سهما ويجعل الأحد عشر كلها فحاوره ثم يزعم أبو حنيفة أنه إذا استأجر دابة ثمانية مكابيل فتعدى بها على المائة مثلاً أو بعض ميل ففعلت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل قوله أن يجعل المائة وإن راد على المائة ففعلها فضمنه بقدر ما زاد لأنه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى بها حتى ردها ولو كان الكراء مائة لم يزد فاضانت في المائة للميل وإذا عرفت سفينة الملاح ففرق الذي تعدى وقد جره بأجر ففرقت من يده ومن معالجته السفينة فإن بأخفته كان يقول هو ضامن وبه يأخذ وإن كان أن يولي يقول لأضامن عليه في المائنة (قال الشافعي) وإذا فعل من ذلك الفعل الذي يعمل بعملها =

منهم يوم أولي منه فان
كان أولاهم هما فقدوا
أولاداً بائنة بعدة كانت
غيبته أم قريب تزوجها
السلطان بعد أن رضى
الخطاب و يحضر
أقرب ولاتها وأهل
الحرم من أهلها
ويقول هل تقفون شئنا
فان ذكروه ونظر فيه ولو
عملها الولد زوجها
السلطان والعسل أن
تدعو إلى مثلها فبتنع
(قال) وكيل الولي
يقوم بنفسه فان
زوجها غير كف لم يجر
وولى الكافرة كافراً ولا
يولى المسلم وكافرة
تقطع الله الولاية بينها
بالنزال الأعلى أمته وانما
صار ذلك لان التكاح
له تزويج صلى الله عليه
وسلم أم حبة وولى
عقدة نكاحها ابن
سعد بن العاص وهو
مسلم وأبوسفيان حى
وكان وكيل التى صلى
الله عليه وسلم عمرو
ابن أمية التميمي قال
الزنى ليس هذا بحق
انكاح الامة وشبهه أن
يكون أراد أن لا معنى
لكفر في مسألة فكان
ابن سعد ووكيله صلى
الله عليه وسلم مسلمين
(١) قوله وكل هؤلاء
أحياء الخ كذا بالاصل
وتأمل اه متعصمه

(ما يكون احياء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما يكون الاحياء ما عرفة الناس احياء مثل الحياء ان كان مكنيا فان
يبنى مثل ما يبنى به مثله من بنيان حجر وأبن أو صدر يكون مثله بناء وهكذا ما أحياء لا دعى من منزل له
أو بدو ابن حنظلا وغيره فأحياء بناء حجر أو صدر أو عاء لان هذه العمارات مثل هذا ولو جمع ترايا الحنظلا
أو خندق لم يكن هذا احياء وكذلك لو بنى خياما من شعر أو جردا وخشب لم يكن هذا احياء فكله
الارض الاحياء وما كان هذا اتماما لم يكن لحدان بزيه فاذا أزاله صاحبه لم يملكه ويحسب ان لغره أن ينزله
ويعمره وهذا كالفسطاط يضربه المسافر أو المتصنع لغث وكثيباء وكالناخ وغيره ويكون الرسل الخسبه
حتى يفارقه فاذا فارق لم يكن له فسيح وهكذا الحنظلا بالشوكة والخصاف وغيره وعجارة القراس والاربع
أن يفرس الرجل الارض فالقراس كالبشاء اذا أتته في الارض كالبشاء بنسبه فاذا انقطع القراس كان
كانت ادم البشاء وما كان كالارض ملكا لا يتحول عنه الا منه وبسبه وأقل عبارة الزرع الذي لا يظهر ما
لرجل عليه التي تملكها الارض كالحب ما ينبت من القراس أن يخطر على الارض بما يخطر عليه من حجر
أو سدر أو سعف أو تراب يجمع ويحترق ويرزعه فاذا اجمع هذا احياء احياء تكون به ولا أقل
ما يكفه من هذا أن يجمع ترايا بحيث جهلوا لم يكن من نفعها أكثر من أن تبني به الارض مما حولها ويجمع
معها حرنها وزرعها وهكذا أن تظهر عليه ماء سيل أو غل مشترك أو ماء بئر لا ينال الماشية مشترك فان كان له
ما فخاص وذلك ما عمن وأمن يحفرها حتى يها أرضها فهذا احياء لها وهكذا ان اساق الهم من شهر أو واد
أو غل مشترك في ماء عنبه أو خليج خاصة فسقاه به فقد أحياء احياء التي يملكها به (قال الشافعي)
ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان أحدهما يحوزان على ملكه من بحبه وذلك مثل الارض تنضج للزرع
والقراس والآبار والعيون والمياه ورافق هذا الذي لا يكمل صلاحه الا به وهذا انما تجلب منفعة بشئ
من غيره لا كمنفعة فوهن نفسه وهذا اذا احياء رجل بأمر أو بالغير أو ملكه لم يملك إلا الأمان
يخرجهم من احياء من يده والصف الثاني ما تطلب المنفعة منه نفسه لخص الهم الا بشئ يجعل فيه من غيره
وذلك المعادن كلها الطاهر والباطن من الذهب والبر والكل والكمير والبر والمخ وغير ذلك وأصل المعادن
صنفان ما كان نظارها كالخيل الذي يكون في الجبال ينتابه الناس فهذا الاصل في شقله أحد احوال
والناس فيه شرع وهكذا الثور والماء الطاهر فالمسلمون في هذا كلهم شركاء وهذا كالكثبان فبالملك
أحد كالماء فبالملك أحد فان قال قائل ما الدليل على ما وصفت قيل (أخبرنا) ابن عينة عن معمر
عن رجل من أهل مارب عن أبيه أن الايض بن جالس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطع من
مارب فإراد أن يقطع أو قال أقطعه اياه فقبل له انه كالماء العذب قال فلاذن (قال الشافعي) فتنعه
اقتطاع مثل هذا فانما احدى وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجى الا لله ورسوله فان قال قائل
فكيف يكون حتى قيل هو لا يحدث فيه شئ اتكون المنفعة فيه من عمله ولا يطلب فيه شيئا لادركه بالبالونة
عليه انما يستدل بوجه شئ يظهر ان ظهور الماء والكل فاذا تجبر ما خلق الله من هذا فمضى بخاصة نفسه
فليس ذلك ولكن شئ يملكه كثير كنفق الماء والكل الا ليس في ملك أحد فان قال قائل فاقطاع
الارض للبشاء والقراس ليس حى قيل انه انما يقطع من الارض ما لا يضر بالناس وما يستغنى به وينتفع
به هو وغيره قال ولا يكون ذلك الا بما يحدثه هو فيه من ماله فتكون منفعة بما استحدث من ماله من بناء

ولم يكن لانيه معنى في ولاية مسلة اذا كان كسرا (قال الشافعي) فان كان الولي سفيها وضعه باغيره بالموضع اخذ أو سقيما مؤلما أو به علة تخرجه من الولاية فهو كمن مات فاذا صلح صار وليا ولو مات فقد أدت في فلان فأي ولا في زوجي فهو بائز فاهم زوجها جازوا تشاحوا أفرع بينهم السلطان ولوأذنت لكل واحد أن يزوجه لافي رجل بعينه فزوجهم كل واحد رجلا فقد قال صلى الله عليه وسلم اذا اتاكم الوليان فاؤلا أحق فان لم تثبت الشهود أيهما أول فالنكاح مفسوخ ولا شيء له اوان دخل بها أحدهما على هذا كان لهامهر مثلها وهما يقران أيهما لا تعلم مثل أن تكون غائبة عن النكاح ولو ادعاهما أنها تصلح أحقت ما تعلم وأقوت لأحدهما لزمها ولو زوجها الولي بأمرها من نفسه لم يجز كالأجنبيون يشترى من

أحدثه أو غرس أو زرع لم يكن لأدبي وما أحقره ولم يكن لأدبي إلا الحاقه فاره أو قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الدور والأرضين فدل على أن الحاق الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أن يبيع الرجل الأرض لم تكن ملكا ولا لغيره بل مال بنفسه فيها ولا نفعه يستعد بها فيها لم تكن فيها هذا معنى قطع ما دون فيه لاجي منهى عنه (قال الربيع) يريد الذي هو ما دون فيه الذي استحدث فيه بالنفع من ماله وأما ما كان فيه نفعه بلا نفعه على من جاءه فليس له أن يجمعه (قال الشافعي) ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفظ أو قار أو كبريت أو مومياء أو حجارة ظاهرة كومياء غير ملك لأحد فليس لأحد أن يبيعها دون غيره ولا لسلطان أن يبيعها لنفسه ولا لخامس من الناس لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلا وهكذا عذما الأرض ليس للسلطان أن يقطعها لمن يبيعها دون غيره لأنها ظاهرة ولو أقطعها أرضا بغيرها فعضاء غيرها كان ذلك له لأنه حشئت بحدوث فيها ما وصفت بماله ما هو أرفع مما كان فيها ولو نجح رجل لنفسه من هذا شيئا أو منعه سلطان كان ظالما ولو أخذ في هذا الحال من هذا شيئا لم يكن عليه أن يرد له لأنه شارك فيه من منعه منه ولأن يفرق لمن منعه شيئا بجمعه وذلك أنه لم يأخذ شيئا كان لأحد فخصم له ما أخذ منه وان منع الرجل بما للرجل أن يأخذ من منعه لا يباحة لا يبيع غيره ما لا الله لم ينعنه أن يمتنع بطلب أو ينزل أو يرضى بضمه له شيئا أن يبيع من ما تنف رجل أو أخذ مما كان ملكا لرجل ولو أخذ على شيء من هذا بانه قليل أو حول بياضه ولا يقيته فيها أحدث بتحويله لأنه أحدث في ما ليس له بغير إذن فان كان أحد من الناس في عين لا يبيع منعهما لم يتحول بناؤه وقيل له أن يملك ولا يبيع أحد من هذه المنفعة ولا يملك وأنت وهم فيها شرع ولو كان يبيع من الساجل أو الأرا يرى أنها تصلح للطح لا يوجد فيها الاصطنع وذلك أن يحفر ترابا من أعلاه فاضى ثم يربطها بما فسد دخلها فغير طهر لها بذلك ويحفر عنها التراب فيظهر بها في وقت من الأوقات ما لم يظهر فيها لم يكن السلطان والله تعالى أعلم أن يقطعها للرجل أن يبيعها ثم تكون له كاتكون له الأرض بالزرع والبناء وذلك أن هذا كسرعار تهاون هذا في لائق منفعته الاصطنع وفي وقت ليس بدائم (١) وحديث معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الملح فلما أخبر أنه دأب كالماء منه ذلك وهذا كالارض يقطعها فيصفر فيها البر لان المنفعة كانت تتحول دونها الإجملة وقد يعمل فيها نقل المنفعة وتكثر ويخلف ولا يخلف (قال الشافعي) ثم تفرق القطائع فرفق فتكون بما وصفت مما إذا أقطعها الرجل فأحياه ملكه من الارض والبناء والغراس والزرع والا باروا للملح وما شئت هذا إذا لم ملك لم يكن أبدا لا عنه وهكذا إذا أحياه ولم يقطع له كل من أحياه أو فاقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياه وعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عطاه كل أحد بعده من سلطان وغيره ثم يكون شيء يقطع المرفق يكون له الانتفاع به ومنعه من غيره ما أقام فيه أو وكل له فإذا فرقه لم يكن ملكا له ولا يكون له أن يبيعه وذلك أنه أقطع أرفاق لا تملك وثائق مثل المقاعد والأسواق التي هي طرق المسلمين كافة فمن قدس موضع من البيع كان أحق به بقدر ما يصلح له متى فاعه لم يكن له أن ينفعه من غيره قال وهكذا المقوم من العرب يحلون الموضع من الارض في أي بينهم من الشعر وغيره ثم ينفعون عنه لا تكون هذه عبارة تملكون بها حديث نزول وكذلك لو بنوا خياما لان قيام تحف وتحول تحويل أبنية الشعر والفساطيط وهذا للمقاعد بالسوق ليس بأحياه موات في أقطاع المعادن قولنا أحدهما كانت تخالف لأقطاع الارض لأن من أقطع أرضا فيها معادن أو عليها ليست لأحد فماتوا في ذلك كله وسوا كانت المعادن ذهباً أو فضة أو نحاساً وحديد أو شياق بمعنى الذهب والفضة مما لا يخص إلا العونة ولم يكن ملكا لأحد للسلطان أن يقطعها لمن استقطعها بها من يقوم به وكانت هذه كالومات في أنه أن يقطعها بها ومخالفة لومات في أحد القوايل وأن الموات إذا أحييت مرة ثبت أحياها وهما إذا أحييت مرة ثم تركت

نفسه (قال) ويرزج
 الاب والجد ابنة
 القوي من من عظمها
 لان لها فيه عفا وغنى
 وربما كان شقاؤه سواء
 كانت بكرًا أو ثانياً وزوج
 الغلوب على عقله أو هو
 اذا كانت له الى ذلك
 حاحة وابنه الصغير فان
 كان ينجحوا أو يتحولوا
 كان النكاح مردودا
 لانه لا حاجة به اليه
 وليس لاب الغلوب على
 عقله أن يتخالف عنه ولا
 يضرب لامرأته أجل
 ثوبا فاقول قوله أو
 بكر لا يعمل أن يدفعها
 عن نفسه بالقول أنها
 تنتفع منه ويتخالف عن
 المتعوه ولا يبرئ
 زوجها من درهم من
 مالها فان هربت
 وامتنعت فلا نفقة لها
 ولا يلاذ عليه فيها
 وقبل له اتى الله فها هي
 أوطلق فان قدفها
 أو اتى من ولدها قبل
 فان أريد أن تنفي
 ولدها فتنع فلا نفقة
 وقعت الفرقه ونفي عنه
 الولد فان كذب نفسه
 لحقه الولد ولم يعزذ
 وليس له أن يسزوج
 ابنته الصبية عبدا ولا

دتر احازها وكانت في كل يوم تبدأ الاحياء يملكون ما فيها يطلب في المعادن فاقطعها الموات ليعيه
 يتيته ملكا ولا يتيق أن يقطع المعادن الاعلى أن يكون له منفعتهما ما احياها واحياؤها ادامة العمل فيها
 فاذا عطلها انقضى له منها ما احيد على فيها ولا يتيق أن يقطع منها ما لا يعمل ولا وقت في قدر ما يقطع الا
 ما احتل عليه فلانها ما على أكثر والتعطيل لامدان أن يقول قد عجزت عنها (قال الشافعي) فمن خالف بين
 اقطاع المعادن والارضين للزرع اتى أن يكون من جهة أن يقول ان المعادن انما هي يطلب ذهب
 أو فضة أو غير ذلك مما هو غائب عن الطالب مخلوق فيه ليست الا دمين فيه صنعة انما بالتسوية ويخصونه
 والتماسه وتخافه ليس صنعة فيه فلا يكون لاحد أن يحجره على أحد الا ما كان يعمل فيه فاما أن يتبع
 للنفعة فيه غيره ولا يعمل هو فيه فليس له واشد وأب للسلطان أن لا يقطع معدنا الاعلى ما أحص من أن
 يقول أقطع فلان المعادن لئلا يأن يعمل فيها فارتفع الله أنى ما يجب عليه فيما يخرج منه واذا عطلها
 كان لمن يحبس العمل فيها وليس له أن يبيعها قال ومن جهة من فرق بين ملكها وبين ملك الأرض أن
 يقول ليس له بيعها ولا يبيع الأرض لامعدن فيها قال ومن قال هذا أقال ولوليكه اياها السلطان وهو
 يعلم ملكا بكل حال لم يكن له الاعلى ما وصفت وكان هذا جورا من السلطان يرذ وان عملها هو بغير عطاء
 من السلطان كانت له حتى يعطها ومن قال هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل يحفر البئر بالدية فتكون له فاذا
 أورد ما يشتهى يمكن له منع فضل ما بها وجعل عمله فيها غير احاله جعله مثل المنزل ينزله بالدية فلا يكون
 لاحد أن يحفر عنه واذا خرج منه فتنع من من ينزله ويجعله غير مخلوق وسواقي هذا معدن الذهب والفضة
 وكل تبر وغيرهما يطلب بالعمل ولا يكون ناهرا كظهره والماء والمخيط الظاهر وأما ما كان من هذا الظاهر
 من ذهب أو غيره فليس لاحد أن يقطع ولا يملكه وللناس أن يأخذوا منه ما قدروا عليه وكذلك الشجر ووجد
 في الأرض ولو أن رجلا أقطع أرضا فاحياها بغيره شاة أو زرع أو غيره فظهر فيها معدن كان عليه ملك
 الارض وكان له منه ما كتع أرضه في القولين مع القول الثاني أن الرجل اذا أقطع المعدن فعلم فيه فقد
 ملكه ملك الارض وكذلك اذا عمل بغير اقطاع وما قلت في القولين مع القول الثاني فاما أردت بها الارض
 القسفر تكون أرض معدن فعملها الرجل معدن وفي القول الاول يكون عمله فيها لا ملكه اياها الاما ملك
 الاستمتاع عنه ما كان يعمل فيه فاذا عطله لم ينعه غيره وفي القول الثاني اذا عمل فيها فهو كاحياء الارض عليها
 أدا ولا تخلل اعنه (قال) وكل معدن على اهلها ثم أراد رجل استقطاعه فنه أقول منها أنه كالبر للجاهلية
 والماله العبد فلا ينع أحد العمل فيه ولا يكون أحد أو في من أحد يعمل فيه فاذا استبقوا اليه فان وسهم عولوا
 معاولا شاقا أفرع بينهم أيسم يبدأ ثم يبيع الآخر فلا يخرج شيوا سوا فيه والثاني ان السلطان أن يقطع
 على المعنى الاول يعمل فيه من أقطعه ولا يملكه ملك الأرض فاذا تركه عمل فيه غيره والثالث يقطع فملكه ملك
 الأرض اذا أحدث فيه عماره وكل ما وصفت من احياء الموات واقطاع المعادن وغيرها فاما اعني في عفو
 بلاد العرب الذي عامر عشرين وعفوه غير مخلوق قال وكل ما ظهر عليه عنوان من بلاد الجعم فعامر كله لمن
 ظهر عليه من المسلمين على خمسة أسهم لاهل الجس سهم وأربعة لمن أوقف عليه فيقسم بينهم قسم الميراث
 وما لم يكو اوجب من الوجوه ما كان في قسم أحد منهم من معدن فهو له كظاهر المعدن في دار الرجل
 فتكون له ويظهر بئر الماء فتكون له (قال الشافعي) وان كان فيه معدن ناهر فوقع في قسم رجل بيقته
 فذلك له كقطع في قسم العماره بيقته فتكون له وكل ما كان في بلاد العنوة مما عرمت ترك فهو كالعامر
 القائم العماره وذلك ما ظهر عليه الانتهاء وغيره فذلك في نطف السماء وبالرشاء وكل ما كان له بغير عقد
 من بلادهم وكان موافقا لموات من بلاد العرب لا يختلف في أنه ليس ملك لاحد دون أحد ومن أراد أن
 يقطع منه أقطع عن أوقف ولم يبرعهم سواء قبله لا تختلف حالهم فيما احبوا وأرادوا من الاقطاع

غركفؤ ولايجنونا ولا
نجيولا ولايجنودوا ولا
أرض ولايجيبوا وليس
له أن يكره أمسه على
واحد من هؤلاء بكاح
ولا يزوج أحدًا أحدًا
من به إحدى هذه
العلل ولا من لا يطاق
جاءها ولا أمة لا يهمن
لا يخاف العنت ويترك
أمة المرأة وليها بالنها
وأمة العبد المأثور
له في التجارة من عتقه
من السبي يفتي
بدينان كان عليه
ويجده جبراً يهي
أمنه ولو أراد السيد أن
يرزقها دون العبد أو
العبدون السيد
يكن ذلك لأحد منهما
ولا ولاية للعبد بحال ولو
اجتمعوا على تزويجها
لبيح (وقال) في باب
الخيار من قبل النسب
لأن نسب العبد لها أنه
هو فكيفه وقد أذن
له سيده ثم عتق الله
عبد أو انتسب إلى
نسب وجد دونه وهي
فوقه فيها قولان
أحدهما أن لها الخيار
لأنه متزوج بعينه
وغيره يشي بوجوده
والثاني أن النكاح
مفسوخ كالأوثان

قال وما كان من بلاد الهم صلحا فأنزلهم ملكه فان كان المشركون ماله فهو لهم ليس لأحد أن يعزل
فيه معدنا ولا غيره إلا بذمتهم وعليهم ما صرخوا عليه قال وان كان المسلمون ماله كن شتانه شئ ترك لهم
نفس ما صرخ عليه المسلمون لاهل الجس وأربعة أخماسه لجامعة أهل التي من المسلمين حيث كانوا
فقسم لاهل الجس رقة الأرض والدور ولجامعة المسلمين أربعة أخماس فن وقع في ملكه شئ كان
له وان صلحوا المسلمون على موات مع العامر فلو مات هؤلاء كالعامة وما كان حق امرئ من معدن فهو
له وما كان حق جماعة من معدن فينتهم كما يكون بينهم ماسوا وان صلحوا المسلمون على أن لهم الأرض
ويكونون أحرارا ثم علمهم المسلمون بعد فان الأرض كلها صلح ونسب لاهل الجس وأربعة أخماس لجامعة
المسلمين كما وصفت وإذا وقع صلحهم على العامر ولم يذكروا العامر فقالوا لكم أرضنا فلهم من أرضهم
ما وصفت من العامر والعامة ما بقيه أثر عارة وأظهر عليه النهر أو عرفت عارته وجهه وما كان من
الموات في بلادهم أن أراد انقطاعه من صلح عليه أو لم يصلح أو عزم من صلح أو لم يصلح فواء لا ذلك كان
غير معلوم كما كان عفو بلاد العسب غير معلوم لهم ولو وقع صلح على عامر ما مواتها كان الواجب له كل
ملك العامر كما يجوز بيع الموات من بلاد المسلمين إذا ما يرجل يجوز الصلح من الميركس إذا انفرد دون
المسلمين فن عمل في معدن في أرض ملكها لو أخذوا جماعة فبيع ما خرج من المعدن لمن ملك الأرض
ولا يملك العامل في عمله لأنه متعبد بالعلى ومن عمل في معدن يبيته بين يديه أدى إلى غيره نصيبه مما يخرج من
المعدن وكان متطوعا بالعلى لأجره فيه وان عمل بانه أو على أنه ما خرج من غله فسواء ولو كره هذا
أن يكون حصة لا يعرفها الواهب ولا الموهوب ولم يقض فالأذن في العمل والقاتل اعلم ولك ما خرج من
غله سواء انفار في أن يتم ذلك الحاصل وكذلك أجبه أن يرجع ما أخذ نصيبه مما خرج من غله ويرجع
عليه العامل بأجر مثله في قول من قال يرجع وليس هذا كالدابة بأذنه في تركها لادفعه ما أعطاه
وقضه

(عامة ما ليس معمورا من الأرض التي لا مال لها)

(قال الشافعي) كان يقال الحرم دار فر يش ويرب دار الأوس والخزرج وأرض كذا دار بني فلان على
معنى أنهم أكرم الناس لها وان من زلها غيرهم إنما ينزلها شيئا بالاختيار وعلى معنى أن لهم مياه التي لا تصلح
مساكنها ولا بها وليس ماحتها العرب من هذا دار التي فلان بالموجب لهم أن يكون ملكا كمثل ما بنوه
أزروعوا وأخسروا ولا نه موات أحس كذا زلوه مختار بن وفارقوه وكليهما ما قارب ما عروا وانما يملكون عا
أحيوا ما أحيوا ولا يملكون ما لم يحيوا (قال الشافعي) وبين ما وصفت في السنة ثم لا ترم منه ما وصفت
قبل هذا الباب من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا حى إلا لله ورسوله ثم قول عمر رضي الله عنه أنه البلاد هم
ولو لا المال الذي أحل الله عليه في سبل الله تعالى ما جنت عليهم من بلادهم شيئا أي ما انتسب إليهم إذا كانوا
أكرم الناس لها وأمنه (أخبرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
أحيوا ما أحيوه وليس لعرق ظالم فيه حق (قال الشافعي) وجماع العرق الظالم كل ما حفر وأغرس
أو بني ثلما في حق امرئ بنفسه يرجع منه (أخبرنا) سفان عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من أحيوا مواتا من الأرض فهو له وعادى الأرض لله ورسوله ثم ليكمبني (قال الشافعي) ففي
هذين الحديثين وغيرهما الدلالة على أن الموات ليس ملكا لأحد بعينه وأن من أحيوا مواتا من المسلمين
فهو له وان أحيوا ليس هو بالزول فيه وما أشبهه وأن الأحياء الذي يعرفه الناس هو الصانع بطريق المير
والخفر لما بنى دون اضطراب الأبنية وما أشبه ذلك ومن الدليل على ما وصفت أيضا أن ابن عينة أخبرنا
عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الناس الدور

ففي رجل بعينه فزوجت
عمره (قال المزيني)
رجعه الله فذقهم أهله
وجدوا من الذئب
اليه وهو فزيع فكلوا لها
والاولا لها الخروف والآن
الانفال ان يكون في معنى
من أدت له في رجل
بعينه فزوجت غيره وفقد
بطل الفرس في الناس
قوله وثبتت لها الخمار
(قال الشافعي) ولو كانت
هي التي غرته بنسب
فوجدناه دونها
قولان أحدهما ان
شاء فسخ نكاحه لمسر
ولاستمعوا كان بعد
الاحكامه قبلها ممرتها
ولانفعها في العدة
وان كانت حاصلا
والثاني لا يخاره ان
كانت ثلاثين يسده
طلاتها ولا يزعم من
العارضين انها (قال
المزيني) رجعه الله فقد
جعل له الخمار اذا غرته
فوجدناه أمة تجعل
لها الخمار اذا غرها
فوجدته بعد الجعل
منعها من الخمار
بالفرور واحدا في
يلتفت الى أن اللق
اله والى الال انغار
فيها عليه وكجعل لها
الخمار والغرور في

[illegible]

(من أجيا موتانا كان لغيرة)

قال الشافعي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مؤنيه فقال له هنيء علي الحكي فقال له ما هنيء ضم حناحل للناس ورائي دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم حجة

نقص التسبب غمسا
وجعله لها في العبد
ففساها أن يجعله
التي بار بالعرفى نقص
التسبب عنه كاجعله
في الأمة

(المرأة لا تلي عقيدة
النكاح)

(قال الشافعي) رجه
الله قال بعض الناس
زوجت عائشة ابنة عبد
الرحمن بن أبي بكر وهو
غائب الشام فقال عبد
الرحمن أنشئ بيتات
عليه في بيته (قال)
فهذه ابلى على أنها
زوجها فعبر أمره قبل
فكيف يكون أن
عبد الرحمن وكل عائشة
لفضل نظرهما ان حدث
حدث أو رأت في
منه لابتغى أن
تزوجها احتاطا ولم
يرأها تأمر بتزوجها
الابعد وأمره ولكن
نوايا وتكتب اليه
فلا تملك قال هذا أبو
كنت قد فوضت اليك
فقد كان ينبغي أن
لا تنفقا على وقد يجوز
أن يقول زوجي أي وكلي
من يزوج فوكالت قال
فليس لها هذا في الخبر قبل
لا ولكن لا يشبه غيره
لأنها رأت أن النبي

وأدخل ياب الصرعة والغنية وأبى ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فأنهما انكح ما شئتم من رجاء ان يخل
وزرع وان يرب الصرعة والغنية بأبي يعال فقول بأمر المؤمنين أفتاركمهم بالأبائهم فالأبائهم الكلاهم
على من الذناب والدرهم وأبى الله على ذلك أنهم يرون أن قد ظلمهم إنما بلادهم قالوا على الجاهلية
وأسلوا عليها في الاسلام ولولا المال الذي أجل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شيئا
فقال ولو ثبت هذا عن عمر بائنا موصول أخذت به وهذا أشبه ما روي عن عمر رضي الله عنه من أنه ليس
لأحد أن يتعبر

(من قال لا حي الا حي من الارض والموات وما يملك به الأرض وما لا يملك وكيف يكون الحي)

(قال الشافعي) رجه الله أخير تأسيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن
جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا حي الله ورسوله (وحدثنا) غير واحد من أهل العلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حي النسخ (قال الشافعي) كان الرجل العزيز من العرب إذا اتبع بلد انحصبا وفي
بلك على جبل ان كان به أو نثر ان لم يكن جبل ثم استعواه ووقفه من سبع منتهى صوته بالواء فحيت
بلغ صوته جاهم كل ناحية فيرى مع العامة فيأولوا ووقع هذا من غير ان يعاقبته وما أراد ان يرد معه ما يرى
معه فيرى أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم لا حي الا حي الله ورسوله لا حي على هذا المعنى الخاص
وأن قوله لا حي على غيره ورسوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان يحى صلاح طاعة المسلمين
لأنه يحى غير من خاصة نفسه وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يملك إلا ما لا غنا به ويعال عنه ومصلحتهم حتى
بصر ما ملكه الله من خمس الخس مردود في مصلحتهم وكذلك ما له ان احس فوق ستمه مردود في مصلحتهم
في الكراع والسلاح عنة في سبيل الله وأن نفسه كان مقررا لخدمة طاعة الله تعالى فعلى الله عليه وسلم وجزه
أفضل ما جزيه نبيان أمته (قال الشافعي) والحي ليس بأحد موات فكون لمن أحياه بقول رسول الله
أفضل ما جزيه وسلم وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا حي الله ورسوله يحتل معين أحدهما ان لا يكون
لأحد أن يحى المسلمين غير ما جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب هذا المذهب قال يحى
الواي كما يحى رسول الله صلى الله عليه وسلم من البلاد لخدمة المسلمين على ما جاز رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يكون لوال ان رأى صلاحا لخدمة من حي أن يحى بحال شيا من بلاد المسلمين والمعنى الثاني
أن قوله لا حي الا حي الله ورسوله يحتل لا حي الا على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب
هذا المذهب قال الخلقة خاصة دون الولا أن يحى على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
والذي عرفناه نصاد لاله فبما حي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حي النسخ والنسخ بلد ليس بالواسع
الذي إذا حي شاخت البلاد بأهل المواشي حوله حتى يدخل ذلك الضرع على مواشيهم وأنفسهم كانوا يحيدون
فبما سدوا من البلاد سدوا لأنفسهم ومواشيهم وأن ما دما على أوسع منه وأن النسخ عظمهم فيه
وأهل لولا فكان أوسع عليهم لا يقع موقع ضرر من عليهم لانه قليل من كثير غير مجاور القدر وقص صلاح لخدمة
المسلمين بان تكون الخليل المدة لسبيل الله وما فصل من سهمان أهل الصدقات وما فصل من سهمان أهل الصدقات
تؤخذ من أهل الجزية ترى فيه فأما الخليل فتؤخذ من سهمان أهل الصدقات وما فصل من سهمان أهل الصدقات
المسلمين وسلك سبيل الخليل إنما لاهل التي والحق من المهادين قال وأما الابل التي تقتل عن سهمان أهل
الصدقة فبما جاز على أهل سهمان الصدقة لا يبيح مسلم الا دخل علم من هذا صلاح في دينه ونفسه ومن
بأنه أمر من قريب وأعلمه من مستحق المسلمين فكان ما حي خاصتهم أعظم منفعة لعامة من أهل
دينهم وقوة على من خالف دين الله من عدوهم وحى القليل الذي حي عن عامة المسلمين وخواص قريباتهم

صلى الله عليه وسلم جعل النكاح بغير ولي باطلا وكان يجوز لها أن تزوج بكسرا وأبوها غائبون اخوتها أو السلطان (قال المزني رحمه الله) معنى تأويله بما روت عائشة عتي غلط وذلك أنه لا يجوز عنده انكاح المرأة وكملها لهما فكيف يعقل بأن تقول هي عند عتي لا يجوز انكاحها ولو قال الله امرهم بنقض رأي عائشة فأمرته فأنكح خرج كلامه صحيحا لأن التوكيد لا يثبت الطاعة لعائشة فصعب وجه الخبر على تأويله الذي يجوز عندي لأن الوكيل وكيل لعائشة رضي الله عنها ولكنه وكيل في هذا تأويله الكلام الذي شققت به النكاح والخليفة قبل العقدم للجامع من كتاب التعريض بالخليفة ومن كتاب ما يحرم للمجتهدين (قال الشافعي) رحمه الله أسس الله تبارك وتعالى النكاح في كتابه ما حرم من النكاح

الذين فرض الله عليهم الحق في أموالهم ولم يحرم عنهم شيئا لم يكن بحال (قال الشافعي) وقد حرم من حق على هذا المعنى وأمر أن يدخل الخي مائة من ضعف من حول الخي ويمنع مائة من قوى على النكحة فيكون الخي مع قلة ضرره أهم منفعة من أكثره مما يحرم وقد حرم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رضى الله عنه أن يرسله تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاهها وأمر فيها بنحو ما وصفت من أنه ينبغي لمن حرم يأمره (أخبرنا) عبد العزيز بن محمد بن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر استعمل مولى له يقال هني على الخي فقال له يا هني ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم بحياة وأدخل رب الصرية ورب الغنمة وأبى ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تهلك ما شئتما يرجعان إلى غفل وزرع وان رب الغنمة والصرية يأتي بعاله فقول بأمر المؤمنين أفناركم أئالا بالآباء فالأموال الكلا أهون على من الدراهم والدنانير وأمر الله على ذلك أنهم يعرفون أني قد ظننتهم أنها بلادهم فأتوا عليها في الجاهلية وأسلوا عليها في الإسلام ولولا المال الذي أحل الله في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شيئا (قال الشافعي) فمعنى قول عمر أنهم يعرفون أني قد ظننتهم أنها بلادهم فأتوا عليها في الجاهلية وأسلوا عليها في الإسلام أنهم يقولون إننا منعنا لأحد من أحد قاتل عليها وأسلم وإلى أن نمنع له وهذا كالكاف كانت تمنع خلاصة قتلها كان لعامة يكن في هذا أن شاء الله مغلظة وقول عرو لولا المال الذي أحل الله عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شيئا أني لم أجهل نفسي ولا خاصي وأنى جهتها المال الذي أحل الله عليه في سبيل الله وكانت من أكثر ما عندنا مما يحتاج إلى الخي فنسأله الخي الهالك تهنا وقد أدخل الخي خيل القردة في سبيل الله فيكرى ما جئ ليصل عليه أولى بما عندنا من الخي بما تركه أهله ويحملون عليها في سبيل الله لأن كلاله تميز الإسلام وأدخل فيها بل الثوال لا تقلق لهو ما من أهل البلدان وأدخل فيها ما فضل من سهمان أهل الصدقة من أهل الصدقة وهم عوام من المسلمين يحتاجون إلى ما جعل لهم مع أدائهم من ضعف عن النكحة من قلة ماله وقلة غنائه أموالهم عليهم غنى عن أن يدخلوا على أهل الخي من المسلمين وكل هذا وجه عام النفع للمسلمين (قال الشافعي) أخبرني عمي محمد بن علي عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن حسين أنه أخبر عن مولى لعثمان بن عفان رضي الله عنه قال بينا أنا مع عثمان في ماله بالعالية في يوم صائف إذ رأى رجلا يسوق بكرين وعلى الأرض مثل القراش من الخرف فقال ما على هذا أو أقام بالبلدية حتى يبرئ ثم رجع ثم قال الرجل فقال انظر من هذا فقلت أرى رجلا مع ماله يسوق بكرين ثم قال الرجل فقال انظر فتنظرت فإذا عرو بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فإذا ما في السوم فاعاد رأسه حتى حاذى فقال ما أخرجكم هذا الساعة فقال بكران من أهل الصدقة تخلفوا وقد مضى بابل الصدقة فأردت أن أحلفهما بالخيل وخيبت أن يضعافسائي الله فمما قال عثمان بالأمير المؤمنين هلم إلي الماء والظل وكشفك فقال عدي نطاك فقلت عندنا من يكفيل فقال عدي نطاك فحصى فقال عثمان من أحسن أن ينظر إلى القوي الأمين فلتنظر إلى هذا فاعاد الماء فأتى نفسه (قال الشافعي) في حكاية قول عمر لعثمان في البكر من الذين تخلفوا وقول عثمان من أحسن أن ينظر إلى القوي الأمين فلتنظر إلى هذا (أخبرنا) مالك بن ابن شهاب يعني بما حكاه عن عمر وعثمان (قال الشافعي) وأن كان الخليفة مال يحمل عليه في سبيل الله من أهل وخيل فلا بأس أن يدخله الخي وأن كان له منها مال لنفسه فلا بد له الخي فإنه ان يفعل ظلم لأنه منع منه وأدخل نفسه وهو من أهل القوة (قال الشافعي) وهكذا من كان له مال يحمل عليه في سبيل الله دون الخليفة قال ومن نال الوالي أن يقطع في الخي موضعاً يره فإن كان حتى التي صلى الله عليه وسلم لم يكن الامتناع أبداً وان عرأطل غاربه وكان يكن عر فماله أن يعرفه إن كان حتى أحدث بعده فكان يرى الخي سقا كان له منعه ذلك وأن أراد العار كان له منعه أهما زوان سبق فعمير لم يكن أن تبطل عمارته

كلامه ما حرم من النكاح

والتزويج وبلغ السنة
على أن الطلاق يقع
بإتيان الطلاق ولم يحد
في كتاب ولا سنة
احلال نكاح الا
بنكاح أو تزويج
والهبة رسول الله صلى
الله عليه وسلم جمع أن
ينقله بها النكاح بان
تهب نفسها بلامهر
وفي هذا دلالة على أنه
لا يجوز النكاح الا باسم
التزويج أو النكاح
والفرع يحرم قبل
العقد فلا يلحق بالآلا
بأن يقول الولي قد
زوجتك أو أنكحتك
ويقول الخاطب قد
قبلت تزويجها أو
نكحتها أو يقول
الخاطب زوجنها ويقول
الولي قد تزوجتك فلا
يحتاج في هذا إلى أن
يقول الزوج قد قبلت
ولو قال قد سلمت
نكحتها أو نحو ذلك
فقبل لم يكن نكاحا وإذا
كانت الهبة أو الصدقة
تلاها بالبدان والحرمة
لأنك فكيف يجوز الهبة
في النكاح فإن قبل
معناها زيجتك قبل
فقوله قد أحلتك
أنشرب الخ وزوجتكها
وهو لا يبيح (قال)

(تشديد أن لا يبيح أحد على أحد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من منع فضول الماء لم يمنع به الكلام منه الله فضل روجه يوم القيامة (قال الشافعي) ففي هذا الحديث
ماد على أنه ليس لأحد أن يمنع فضل مائه وإنما يمنع فضل روجه الله معصية فلما كان منع فضل الماء
معصية لم يكن لأحد منع فضل الماء وفي هذا الحديث دلالة على أن مال الماء أولى أن يشرب به ويسقى
وأنه إنما يعطى فضله عما يحتاج إليه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء لم يمنع به الكلام
منعه الله فضل روجه وفضل الماء الفضل عن حاجة مالك الماء (قال الشافعي) وهذا أوضح حديث
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الماء وأشبه معنى لأن مالكاً روى عن أبي الرمال محمد بن عبد الرحمن
عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع نفع البئر (قال الشافعي) فكان هذا جلة تدب السلون
الباقى الماء وحديث أبي هريرة روى الله عنه أصحابها وبينها معنى (قال الشافعي) وكل ما يسيب يد يزد
في عين أو يد أو يغسل أو ينزح ما لم يكن منه حاجته لنفسه وما شئت به روى عن كان له فلس له منع فضله عن
حاجته من أحد يشرب أو يسقى ذارح خاصة دون الزرع وليس لغيره أن يسقى منه زرعاً ولا شجرة إلا أن
يتطوع بذلك مال الماء وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من منع فضل الماء لم يمنع به الكلام منه الله
فضل روجه ففي هذا دلالة إذا كان الكلام شاملاً من روجه الله أن روجه خلقه عامة للسلين وليس لواحد
منهم أن يمنعهم من أحد إلا بمعنى ما وصفت من السنة والآن الذي في معنى السنة في منع الماء لم يمنع به الكلام
الذي هو من روجه الله عام يحتمل معنيين أحدهما أن ما كان ذريعة إلى منع ما أحل الله لم يحل وكذلك ما كان
ذريعة إلى إحلال ما حرم الله تعالى (قال الشافعي) فإن كان هذا هكذا ففي هذا ما أثبت أن الذوائع إلى
الحلال والحرام تشبه معاني الحلال والحرام ويحتمل أن يكون منع الماء إنما يحرم لانه في معنى تلف على
ما لا يخفى للزوى الأرواح والأكمين وغيرهم فإذا منعهوا أفضل الماسمعو أفضل الكلام والمعنى الأول أشبه
والله أعلم فلو أن جماعة كان لهم سيادة فسقوا بها واستقوا وفضل مئتي خمسين لأماله يطلب أن
أنشرب أو يسقى إلى واحد منهم بدون واحد لم يحل من معه فضل من الماء أو قل منعه إيمان كان في عين
أو يد أو نهر أو غيل أو فضل ماء زبدو يستخلف وإن كان الماء في سقاء أو جرة أو وعاء ما كان فهو بخلاف
لله الذي يستخلف فلهما مع منعه وهو كطعامه لأن ينظر إليه المسلم والفرق أن يكون لا يجدي فيه شراه
أو يجدي شراه ولا يجد غنا فلا يسع عندي والله أعلم منعه لأن في منعه تلف على وقد وجدت السنة بسبب المسألة
بالإدبية الماء أعز فقد أو أقرب من أن يتلف من منعه وأخف وعلى من أخذ من من الطعام فلا يرى
من منع الماء في هذه الحال إلا أنما إذا كان معه فضل من ماء في وعاء ما من وجد غنى عن الماء بما لا يغير ماء
صاحب الوعاء فارجو أن لا يخرج من منعه

(انقطاع الولي)

(قال الشافعي) رجه الله أخبرنا بن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال قال لاهب رسول الله

لله سوى الخطبة
حذا الله تعالى والشاهد
عليه والصلاتي رسوله
عليه الصلاة والسلام
وأوصيه بتقوى الله ثم
تخطت وأحب للولي
أن يفعل مثل ذلك وأن
يقول ما قال ابن عمر
أنك تستدل على ما أمر الله
بمن أمساك معروف
أو تشرح بالحنان

ما قبل من الحرار
ولا يتسرى المدعو غير
ذلك من المباحين وأن
كل النكاح وكل ما من
أبائهم والرجل يقتل
أمنه وله أن وج

قال الشافعي انتهى
الله تعالى بالمرأى
أربع فخرجنا لأن يصح
أحد غير النبي صلى الله
عليه وسلم بين أكرمين
أربع والأربعة تدل على
أنها على الأور بقوله
تعالى أو ما كنت
أعانتكم ومثك العين
لأن يكون الألا خراف
الذين يهلكون المال
والنفس لا تملك المال
قال حافظه فارق الأربع
تلا ما تلا في روى مسكين
في عهدته لأن الله تعالى

(١) قوله دلالة أن
سأله الانقطاع كذا لا يصول
التي عنه فو تأمل كنه
قوله (٢) قوله لمن
يحتاج إلى الخي لم كذا
لا يصول ولعل الصواب
فليس لمن يحتاج الخ
ومر له معصيه

صلى الله عليه وسلم المدة أقطع الناس الدور فقال حي من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة نكبت عنا ابن
أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يستعني الله إذا أن الله لا يقدس أمة لا يؤخذ للضعف فيهم
حقه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالة من أن حقنا على الولي أن لا يمنع من سألته القطيع من المسلمين
لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله لا يقدس أمة لا يؤخذ للضعف فيهم حق دلالة أن (١) لمن
سأله الانقطاع أن يؤخذ للضعف فيهم حقه وغيره ودلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الناس المدة
وذلك بين ظهراني عمارة الانصار من المنازل والفضل فيمكن لهم للعامة منع غير العامة وكل لهم ما قطع
الناس وفي هذا دلالة على أن ما قارب العامة وكان بين ظهرانيه وما لم يقارب من المواضع سواء في أنه لا حال
له فعلى السلطان انقطاعه عن سألته من المسلمين (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع ابن براء شأوا من عمر بن الخطاب أقطع العتيق أجمع وقال ابن
المستطوعون قال الشافعي والعتيق قريب من المدينة وقوله أن المستطوعون قطعهم وإنما أقطع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم عرو من أقطع ما لا يحكم أحد يعرف من المواضع وفي قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أحيا موتاه فله دليل على أن من أحيا موتاهما كان له كذا يكون أن أقطعه وابتاع أن يملك من أحيا
الموات ما أحيا كاتباً أمر في أن يقطع للموات من يحسنه لا يفرق بينهما ولا يجوز أن يقطع للموات من يحسنه
ولا مالاً وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيا موتاه فله فقط نزول أقطعه صلى الله عليه وسلم
عامة لمن أحيا الموات فمن أحيا الموات فله فقط رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيا موتاه في الجملة أثبت من
عطين من يعلم في النص والجملة وقد روي عن عمر مثل هذا المعنى لا يخالفه

(باب ما كان يصدق في بلاد المسلمين)

(قال الشافعي) رحمه الله كان في بلادهم أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله عن
ابن عباس عن الصعب بن جثامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شيء إلا لله ورسوله (قال الشافعي)
فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شيء إلا لله ورسوله لم يكن لأحد أن يزل ببلاده غير معهود فمعه منه
شعاره دون غيره وذلك أن البلاد لله عز وجل لا مال لها من الدين وإنما سأل الله الأديين على منع
مالهم خاصة لا يمنع ماله لأحد به وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شيء إلا لله ورسوله أن لا شيء
الشيء رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاح المسلمين الذين هم شركاء في بلاد الله ليس الله في نفسه دونهم
ولولا الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرموا من الأرض شيئاً يحتاج إلى الخي من المسلمين
وليس لهم أن يحرموا شيئاً لا ينقسم دون غيرهم (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم
عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولاه يقال له هني على الخي (قال الشافعي) وقول عمر
أنهم لم يروا أن يقدح لهم ثم يقول بذهبوا بهم إلى حيث بلادهم يصورون تعلم الصدقة تعلم إلى ما واصلت
بذل أهل الحاجة إلى دون أهل الفتوة على الرعي في غير الخي التي في قديمهم (قال الشافعي) ولم
يطلبهم عمر رضي الله عنه وإن رأوا ذلك بل هي على معنى ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل
الحاجة دون أهل الفتوة وجعل الخي حوز لهم خاصة كما يكون ما عمر الرجل له خاصة دون غيره وقد كان
ما قبل عمارته فكذلك الخي لمن حي من أهل الحاجة وقد كان ما قبل يحيى قال ويسان ذلك
في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولولا مال الذي أحل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم
شيئاً لم يعم إلا ما جعل عليه (٢) لمن يحتاج إلى الخي من المسلمين أن يحرموا ورأى إدخال الضعيف
حقه دون القوى فكل ما لم يعم من الأرض فلا يحل بيعه من المسلمين أن ينزلوا ويرعوا فيه من شأوا
الامام إلى الوالي لمصلحة عوام المسلمين فجعل له ما جعل عليه في سبيل الله من نعم الجزية وما فضل من نعم

الصدقة نعمة بل يحتاج اليه من أهلها ما يصير اليه من شئوا السبلين وماشية أهل الضعف دون أهل القوة (قال الشافعي) وكل هذا عام المنفعة متوجوه لان من حل في سبيل الله فذلك جماعة المسلمين ومن اوصده أن يعطى من ماشية الصدقة فذلك جماعة ضعفاء المسلمين وكذلك من ضعف من المسلمين فرسبته ماشية فذلك جماعة ضعفاء المسلمين وأمر عر رضي الله عنه أن لا يدخل نعم أن عفان ومن عوف لقوتها في أمرها ما أوتى من الهلكة ماشيتها ما لم يكونا بمن يصير كلا على المسلمين فكذلك يصنع بمن به غنى غير الماشية

(الاحباس)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال جميع ما يعطى الناس من أموالهم ثلاثة وجوه ثم ينشعب كل وجه منها والعطاء ينشعب في الحصة ويجهان ويندوة وتواحدة والعطاء من العطاء في الحصة مقر والأصل والفرع فأد هيأته بكلام المعطى والآخر بترأمر من بكلام المعطى وقضى المعطى أو قضى من يكون قضيه قضا (قال الشافعي) والعطاء ما أتى بكلام المعطى دون أن يقضها المعطى ما كان إذا نزع به لكلامه من المعطى ما نزع على ما أعطى لم يكن المعطى أن علك ما نزع منه فيه الكلام بوجه أيدوا هذه العينة الصدقات المحرمات الموقوفات على قوم بأعيانهم أو قوم موصوفين وما كان في معنى هذه العطاء ما يحل بغيره على قوم موصوفين وإن لم يسم ذلك محرم ما فهو محرم باسم الحبس (قال الشافعي) فإذا أئتمد الرجل على نفسه بعتة من هذه فهي جائز أن يعطاها قضا أو لم يقضها متى قام عليه أخذها من يدي معطيا وليس يعطها حسب ما عنه على حال بل يجوز على دفعها اليه وإن أسلم لها شيئا بعد أخذها باعطاها ضمن ما أسلمها كأيضه أجنبي أو استهلكه لاندأخر حين ملكه فهو والاجنبي فيأتمد للضمنه سواء ولو مات من جعلت هذه الصدقة عليه قبل قبضها وقد أغل غلة أخذوا ربه حصته من غلتها لأن الميت قد كان مالكا لما أعطى وإن لم يقضه كما يكون غلة أرض لو ضمنها أو كانت وديعة في يدي غيره فبجدها ثم أفر بها وإن لم يكن قبض ذلك ولو مات الميت قد قبضها قبل أن يقضها من تصدقها عليه لم يكن لو أئتمد منها شيء وكانت بل تصدق بها عليه ولا يجوز أن يقال جمع موروة والموروث إنما يورث ما كان ملكا لمت فإذا لم يكن للتصدق الميت أن علك شيئا في حياته ولا يحال أدا لم يحز أن علك الوارث عنه بعد وفاته ما لم يكن له أن علك في حياته حال أدا قال وفي هذا المعنى العتق إذا تكلم الرجل بعتق من يجوز عتقه ثم العتق ولم يجز إلى أن يقضه العتق ولم يكن للعتق ملك ولا غيره ملق بكونه فيه بيع ولا هبة ولا ميراث محال وأوجه الثاني من العطاء في الحصة إنما تحرم المالك من يملكه ما لا يقدر بهته أو يبيع ويرث عنه وهذا من العطاء يحمل لن آخره من يديه أن علكه وجوه وذلك أن رث من أعطاه أو رده على المعطى العينة أو يهبها أو يبيعها باها وهذا من الفعل والهيئة والصدقة غير المحرمة ولا التي في معناها بالتسبيل وغيره وهذه العينة تتأمر من أئتمد من أعطاها وقضها بأمر من أعطاها والمحرمة والمسئلة تنوزر بالقبض قبل تقليد الهدى وسائر وساقه وإيجابه بغير تقليد بكونه ملكه بلا عه البيت ونحوه والصدقة فيه عاصم عنه ولم يقضه من جعله وليس كذلك ما تصدقه بغير حسن مما لا يتم الإقبض من أعطاه لنفسه أو قبض غيره ممن قبضه قبضه وهذا الوجه من العطاء البع من أعطاها بالمال قبضه متى رجع في عطية قبل قبض من أعطيه فذلك وإن مات المعطى قبل قبض العينة والمعطى بالخيار أن أحب أن يعطيا ربه عطاها متدا لأعطاها ويرث المعطى لأن المعطى لم يملكها فعل وذلك أحب إلى له وإن شاعبها عنهم وإن مات المعطى قبل قبضه المعطى فهي لورثة المعطى لأن ملكها لم يتم المعطى قال والعينة بعد الموت هي الوصية لمن أوصى في حياته فقال أئتمد فقلان كما

أحب أن لأمر الله أو يوافق بعض الناس لا يترك أربع حتى تنقضى عهدة الأربع لأن لا أحب أن يجمع ماؤه في خمس أو في اثنين (قلت) فانت تزعم لو خلا من ولم يصب أن علمين العدة فلم يجمع فبمن ماؤه فأج له التكاثر وقد فرق الله تعالى بين حكم الرجل والمرأة فحصل اليه الخلاق وعليه الصدقة فحلت بهت منعهام فانقضت في العتق (قال) وإن قلت انقضت عليه العدة فأصلها عليها أفقيت من ما يختب المتلة من الطبيب والمروء من المنزل قال لا قلت فلا جعلته في العدة بجنها ولو أفرقت عافرق الله تعالى به بينه وبينها وقد جعل من الله منه أبعد من الاجنبيات لأن من لا يحل له إلا بعد نكاح فزوج وطلاق أو موته وعدة تكون بعده والاجنبيات يحل له من ساعته قال ولو قتل المولى أمته وقتلت نفسها فلا مهر لها وإن باعها حب لا يقدر عليها فلا مهر لها حتى يدفعها

البهوان طلب أن يؤتمرها
معها لم يكن ذلك
على السيد (قال)
ولو لم يكن رجل جارية
ابنه فأولدها كان عليه
مهرها وقتها (قال
الزبي) قياس قوله أن
لا تكون ملكا لاسيه
ولا أم ولد بذلك وقد أجاز
أن يزوجه أمته
فيولدها فلما لم تكن له
بان ولدها من حلل أم
ولدهة فكيف يولي
حرام وليس بشر في
فكون في معنى من
أعتق نكاحه في أمته من
لا يجعلها أم ولد بشر
إذا أحملها وهو مصر
وهذا من ذلك أبعد
(قال) وأن لم يجعلها
فعله عقرا هو صحت
على النكاح ولا حجة بان
صحت عليه وقد رتب
امرأة الرجل بلنه
جاريته الصغيرة فصرم
عليه ولا حجة له (قال
الشافعي) وقال الله
تعالى والذين هم
لفروجهم منافقون
الآية وفي ذلك دليل
أن الله تبارك وتعالى
أراد الإحراق لأن العبد
لا يكون وقال عيسى
الصلاة والسلام من
باع عبدا وله مال فإله

فله أن يرجع في الوصية ما لم يتعد ذلك أمات ملك أهل الوصاية أو باهم بلا قبض كان من المعنى ولا بعده
وليس لقوته أن ينعقد الموعدة وهو لم يملكها قال وأصل ما ذهبنا إليه أن هذا موجود في السنة
والأثار وفيها مفرقتا بينه: تساعا وقياسا

(الخلاص في الصدقات المحرمات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإنا بعض الناس في الصدقات المحرمات وقال من تصدق صدقة محرمة وسبها
فألمدة بالمل وهو ملك لتصدق في حياته ولوارثه بعد موته قضها من تصدق بها عليه أو لم يقضها وقال
بعض من يحتج قول قائل هذا ان اردنا الصدقات الموقفات بأموال قتلها وماهى فقال قال شرع جاء محمد
صلى الله عليه وسلم بالملاق الحبس فقتله وتعرف الحبس التي جاور رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاقا قال
لا أعرف حبسا إلا بالمل بالتميز فهل تعرف شيئا يقع عليه اسم الحبس غيرها (قال الشافعي) فقتله
أعرف الحبس التي جاور رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاقا وهي غير ما ذهب إليه وهي بيعة في كل عقد عز
وجل قال أذكرها قلت قال الله عز وجل ما جعل القس بغيره ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فهذا ما جعل
التي كان أهل الجاهلية يحسبون أنها بطل الله شر وطهها وأظهرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبطال الله
الما هو أي أن الرجل كان يقول إذا نكح فلان فله ثم القم فأتبع منه هوام أي قد حى ظهره فصرم كونه
وجعل ذلك شيئا بالعتق ويقول في البعيرة والوصيلة على معنى يوافق بعض هذا ويقول البعيرة أنت حر
سائبة لا يكون ولا وليا على عتقك قال فهل قيل في السائبة غير هذا فقلت نعم قيل أنه أضاف إلى البهائم
فقتلته (قال الشافعي) فلما كان العتق لا يقع على البهائم رد رسول الله صلى الله عليه وسلم ملك البعيرة
والوصيلة والحام إلى مالكه وأثبت العتق وجعل الولاملان أعتق السائبة وحكمه بمثل حكم النسب ولم يحبس
أهل الجاهلية عتقه دارا ولا أرضا تيرا يحبسها أو أغاح حبس أهل الاسلام (قال الشافعي) فالصدقات يلزمها
اسم الحبس وليس أن يخرج مما رده اسم الحبس شيئا إلا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على
ما قلت وقلت أخبرني شاذان عن عبد الله بن عمر بن حفص العمري عن نافع عن عبد الله بن عمر بن
الخطاب ملأ مائة سهم من خيل اشتراها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى أمست مالالم
أصبته قط وقد أردت أن أقربه إلى الله عز وجل فقال حبس الأصل وسبل الثمرة (قال الشافعي)
وأخبرني عن بن حبيب القاضي عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب قال يا رسول الله
أي أصبت مال من خير لم أصب ما أقطا هب إلى أو أعظم عديته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن
شئت حبست أصله وسببته فتصدقه عن بن الخطاب رضى الله عنه ثم حكى صدقته قال الشافعي
فقال أن كان هذا ما تابنا فليجوز إلا أن يكون الحبس التي أخلق غير الحبس التي أمر بحبسها قلت هذا عندنا
وعندك ثابت وعندنا كثر من هذا وإن كانت الحجة تقوم عندنا وعندك بأقل منه قال فكيف أجرت
الصدقات المحرمات وإن لم يقضها من تصدق بها عليه فقلت تساعا وقياسا فقال وما الاتباع فقلت له
لما أعر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماله فأمر أن يحبس أصل ماله وبسبب ذلك على الجارة
الحبس وعلى أن عمر كان يلى حبس صدقته وسبل غيرها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لا يلي غيرها
فقال فمقتل قول النبي صلى الله عليه وسلم حبس أصلها وسبل غيرها بشرط ذلك فقلت نعم والمعنى الأول
أنه ما عليه من المنفعة لا أخرى قال وماهى قلت إذا كان عمر لا يعرف وجه الحبس أفضله حبس
الأصل وسبل الثمرة وسبع أن يعلم أن يخرجها من يده إلى من يليها دونه كانه ذأ أو أن يعله لأن الحبس لا يتم إلا به ولكنه
لا يتم إلا أن يخرجها الحبس من يده إلى من يليها دونه كانه ذأ أو أن يعله لأن الحبس لا يتم إلا به ولكنه
عليه ما فيه ولم يكن في أخراجها من يده شيء يرد فيها ولا في إسكانها بلها هو شيء ينقص صدقته ولم يزل

[illegible]

إلى

البائع الآن يتضرع
 للبائع فدل الكتاب
 السنة أن العبد لا يخل
 إلا بحال وانما يضاف
 إليه ما لا يضاف إلى
 الفرس سرجه وإلى
 ترائي غنمه (فان قيل)
 فسقروى عن ابن عمر
 رضى الله عنه أن ابن
 روى خلافه قال ابن
 عمر رضى الله عنه
 لا يلبس الرجل الابلية
 إن شاء انما وان شاء
 وبها وإن شاعصها
 مناه قال ولا يخل
 يسرى العبد ولان
 تكمل فيه الحرية
 جمال ولا يمشح
 حلسن رزنا وأجاب
 أن عسك حتى تضع
 وقال رجل لى على
 الله عليه وسلم إن
 امرأتى لا تريد لاس
 قال طلقها قال الله
 أحبا قال فأفكها
 وضرب عمرن الطالب
 رضى الله عنه رجلا
 وأمره فزنا ومرو
 أن يجمع بينهما فاجاب
 الغلام

من الجامع من كتاب
قديم وكتاب جديد
وكتاب التعريض

(قال الشافعي رحمه الله وتبعه العبدانين واحتج في ذلك بما ينال الطلوع وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهما وقال عمر يطلق تلميذتين ونعت الامة حفيظتين والتي لا تحيض شهرين أشهر وأوصفا وقال ابن عمر اذا طلق العبد امرأته اثنتين حرمت عليه حتى تتكلم زوجها غيره وصلة الحرة ثلاث حيض والامة حيفتان وسأل نفع عن ابن ابي نجر قال قلت لعلقت امرأة في حرة تلميذتين فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) وبهذا كله أقول وان تزوج عبد بغير إذن سيده فالنكاح فاسد وعليه مهر مثلها اذا عتق فان أذنه فتك نكاحا فاسدا فقهيا قولان أحدهما أنه كالنكاح بالعتق يعطى من مال ان كان له والا فحق عتق والاخر كالعتق عنه فيلزمه أن يبيعه فيه الآن بنسبه

(باب ما يلزم وما يحل من نكاح الحر أو مومن الاما وما يلزم من غير

الذي اعطاها أو لم يقبلها منه أو زوجت اليه عبرات أو شراء أو غير ذلك من وجوه الملك يجعل له أن ملكها قال ثم قلت ولعلقت لمن اعطها جعل له بيعها وبعثها قال نعم قلت أفعتد الوفا ذاتهم وفيه يرجع الى مالكه أي ما وجبه من الوجوه أو يملكه من وقت علمه ملكا يكون له فيه يبعه ويهبه وان يكون موروثة عنه قال لا قلت والوقوف خارجة من ملك مالكها بسل حال ومما لو كاله فقتل فقتل عليه غير ماله الا أصل قال نعم قلت أفعتد العتاق يشبه الوقوف في معنى واحد من معانيها قال في أنها لا يجوز الا مقبوضة قلت كذلك قلت أنت فأرسلت جعلت فقلت أصل قال قلته على ما ذكرت وان خالف بعض أحكامه قلت فكيف يجوز أن يقاس الشيء بخلافه وهي مخالف عما ذكرت من الاعطايان غيرها أو رأيت لو قال لا فائل أو أركل تسلك بالعطايان كلها مسلما واحدا فافزع من الرجل اذا وجب الهدى على نفسه بكلام أو ساقه أو قلدته أو أشعره كان له أن يبيعه وبه وبه ويرجع لانه لمساكين الحرم ولم يقبضوه أنه ذلك قال لا قلت وأنت تقول لو دفع رجل الى وال مالا ليحل به في سبيل الله أو يتصدق به متطوعا لم يكن له أن يخرج من يدي الوالي بل يدفعه اقل قيم قال ما للعطايان وجه واحد قلت فعدت الى ما دلت عليه السنة وجاءت الاثار بما زانه من الصدقات المحرمات فحلته قياسا على ما يخالفه وامتنعت من أن تقدر عليه ما هو أقرب منه مما لا أصل فيه تفرق بينه وبينه قال وقلته لو قال لا فائل أنا أزعج أن الوصية لا يجوز الا مقبوضة قال وكيف تكون الوصية مقبوضة قلت بأن يدفعها الموصي الى الموصى له ويجعلها له بعد موته فان مات حيا تزوج لم يدفعها لم يتجر كذا عتق رجل بماله له فازلهما حتى صلى الله عليه وسلم وصية وكما يجب في المرض فيكون وصية قال ليس ذلك قلت فإن قال الأول قال أقول لان الوصايا بخلافه للعطايان في الصحة قلت فاذ كرر من قال لا يجوز بيعها وموصفا من السلف قال ما أحفظه من السلف وما أعلم فيه اختلافنا فبان أن المسكين فرقوا بين العطايان قال ما وجدوا به من التفرق بينهما قلت والوصايا بالعطايان أشبه من الوقف بالعطايان فان الوصوى أن يرجع في وصيته بعد الاشهاد عليها ويرجع في ماله ان مات من وصى له بها أو ردّها فكيف يابى بين العطايان والوصايا سواء وامتنعت من المباشرة بين الوقف والعطايان سواء وأنت تفرق بين العطايان سواء فربما تفتقر في العمري في صاحبها لا ترجع الى الذي اعطاها ولا تقول هذا في العارية ولا العلة غير العمري قال بالسنة قلت واذا مات السنة أعتبنا قال فذلك باني قلت فقد وصفت لك في الوقف السنة والخبر العام من العارية ولم ينتميه وقلت له رأيت الخلق والهبة والعطايان غير الوقف أصحها أن يرجع فيها ما يقبضها من جعلها له قال نعم قلت في تقويتها به فن قال فقلت من أصحها ان يقول لا يرجع فيها وان مات قبل يقبضها من اعطها رجعت ميراثا يكون ذلك في الوقف فيسوي بين قوليه قال فهذا أقول لا يستقيم ولا يجوز فيه الا واحد من قولين اما أن يكون كقولك اذا تركهم الوقف او العلة تحت من جعلها له وجبر على اعطائها به او اما أن يكون لا يتم الا بالقبض مع العطايان فيكون له أن يرجع مالم يتم قبض من اعطها ولا يجوز أبدا أن يكون له حجبها اذا تركها بعطائها ولا يكون لوارثه ملكها عنه اذا لم يرجع في حياته الى ملكه لم يرجع في وفاته الى ملكه فتكون موروثة عنه وهذا قول بحال وكل ما وصفت لك في الرجوع فيه مالم يقبضه أو يقبض في هذا مثل أن أقول قد عتقت عبدى بألف فان قلت قد رجعت قبل تختار أخذه كان في الرجوع وعلى امرأ لا يتم بأمرين لم يجز أن يملك واحد في نفسه فقلت هذا كما قلت ان شاء الله ولكن رأيت نذهب الى رد الصدقات قال ما عتدي فيها أكثر مما وصفت فهل فيها حاجة غير ما ذكرت مما زلت عليه عند اثبات الصدقات قال ما عتدي فيها أكثر مما وصفت (قال الشافعي) رجعه الله قلت فقبضوا وصفت أن صدقات المهاجرين والانساء للمدينة معروفة قائمة وقد دورت المهاجرين والانساء النساء الثراء والاولاد والذين والاهل والاموال لهم والمجانبة الى يبيعه فتعهم الحكماء في كل دهر الى اليوم فكيف أنكرت اجازتهم لعموم العلم وأنت تقول لو أخرج رجل

يتأمن داره فنام مسجداً وأذن فيه لمن صلى ولم يتكلم وقفة كان وقفاً للصلى ولم يكن له أن يعود في ملكه إذا
 أذن للصلى فيه وفي قول هذا أنه لم يخرج من ملكه ولو كان أذنه في الصلاة أخرجاه من ملكه كما أخرجاه
 إلى غير ما قل بعينه فكان مثل الحبس الذي يزيلك إذا طلقه الحديث بشرح فبعثت إلى ما جاء به السنة من
 الوقف في الأموال والدور وما أخرجه مالك من ملك نفسه فأبطلته بعدة وأجزت المسجد بلا خبر من أحد
 من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاوزت القصد فيه فأخرجت من ملك صاحبه ولم يخرج
 صاحبه من ملكه إنما أخرجه بالكلام وأنت تعيب على المدعي أن يقضوا بحجازه عشرة وعشرين سنة إذا
 حاز الرجل الدار والمخزوع عليه حاضر براء بينهما أو يهدمها وهو يبيع المنازل لا يملكه فيها . وقلت (هـ) بيت
 والمخزول لا يسطر الحق إنما يسطره القول ويجعل إذن صاحب المسجد وهو لم يطق بوقفه وفقاً فترك عليه
 وتعيب ما هو أقوى في الجملة من قول المدعي من في الحيازتين قولك في المسجد يقول هذا هو أواز كان . وقلت
 له أربابنا وأذن في داره لما جاز أن يزلوها سنة أو سنتين . أن تكون صدقة عليهم . قال لا وله منهم حتى شاء
 من النزول فيها . قلت فكيف لم تغفل هذا في المسجد يخرج به من الدار ولا يتكلم بوقفه . فقال إن صاحبتنا
 قد باعنا قول صاحبنا وصار إلى قولك في اجازه الصدقات . فقلت له ما زاد قولنا فهو نزوعها إليه ولا ضغفا
 بغيره ما حين فارقها . ولها بالرجوع إليه أسعد . وما علمنا أنادنا حين رجعا إليها على كاليه لانه . قال
 ولكن قد يصح عندهما الشيء بعد أن لم يصح . فقلت الله أعلم كيف كان رجوعهما ومقتلهما والرجوع
 ولك خير لهما إن شاء الله . وقلت له أيجوز لهما أن يأتية الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر
 مخصوص في قوله وإن عارضه معارض يخبر غير مخصوص . يقول به ثمانية فلا يقبله . وصرف أصلاً
 إلى أصل . قال لا قلت فقد فعلت وصرفت الصدقات إلى القتل وهما معلقان عندك . وقلت له أيجوز أن
 يأتيا الحديث عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات بأمر يدل على أنهم تصدقوا بها
 وولوها وهم لا يفعلون إلا بما راعى عندهم ثم يقولون في القتل عندهم إنما تكون إن تكون مقرضات فتقول
 اسجدوا الصدقات مثله . قال لا قلت فقد فعلت . قال فلو كان هذا ما أورا عندهم عرفه المجازيون . قلت
 قد ذكرت لك بعض محضري من الأخبار على الدلالة عليه وأنه قول المكين ولا أعلم من يتقدمي الدينين
 أحداً قال بخلافه . (قال الشافعي) . ووصفت لك أن أهل هذه الصدقات من آل علي وغيرهم فذكر كروما
 وصفت من آل علي رضي الله عنه ومن تصدق لم يزل يلى مدته وصدقاتهم فيه بارية ثم ثبتت قائمة مشهورة
 القسم والموضع إلى اليوم وهذا أقوى من خبر الخاصة . فقال فأتقول في الرجل تصدق على ابنه أو زوجه
 أو أجنبي بصدقة غير محرمة ولا في سبيل المحرمة بالتبديل . أن يكون له ما لم يقبضها المتصدق عليه أن يرجع
 فيها . قلت نعم . قال وسيله أسهل الهلكت والقتل . قلت نعم . قال فإن هذا قلتمني تصدقت عليك
 متطوعاً عني . وقلت لك ولتلك لانه إنما هو شيء من مالي لم يزلني أن أعطيكه ولا غيرك . أعطيتك متطوعاً
 وهو يقع عليه اسم صدقة وتعمل به وصلة وامتاع ومعروف وغير ذلك من أسماء العطايا باليس يحرم على
 لو أعطيكه فريده على أن أملكه ولو مت أرته كما يحرم على أن تصدقت عليك بصدقة محرمة أن أملكها
 عليك عرياناً وغيره . وقلت لهما اسم صدقة بوجه أبداً . قلت نعم . أخبرني شافعي عن عروة بن دينار
 عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عبد الله بن زيد الأنصاري ذكر الحديث (قال الشافعي) . وأخبرنا
 الثقة . وأسعدت مروان بن معاوية عن عبد الله بن عطاء الدين عن ابن زبدة الأسدي عن أبيه أن جلابال
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن تصدقت على أفي يصدونها ما تمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
 وجدت صدقتك وهو قول غيرك . قال فلم جعلت ما تصدق به غير واجب عليه على أحد بعينه في معنى الهبات
 تحصل لمن لا تحل له الصدقة الواجبة فيقول من دليل على ما وصفت . قلت نعم . أخبرني محمد بن علي بن شافع

قلت من الجامع من
 كتاب ما جرم الجمع بينه
 ومن التكاثر القديم
 ومن الأسلاء ومن
 الرضاع

(قال الشافعي) رجه
 الله أصل ما جرم به
 التمسك بآثار أحدهما
 بأنياب والآخر بأسباب
 من جازت تكاح أو رضاع
 وما جرم من التمسك
 من الرضاع وحرم الله
 تعالى الجمع بين الاثنين
 ونهى رسول الله صلى
 عليه وسلم أن تنكر المرأة
 على عتبا أو ضالتها انتهى
 عرضي الله عنه عن
 الام وبنيها من ملك
 البين وقال ابن عمر
 وحدث أن عمر كان في ذلك
 أشد ما هو نهيته عن
 ذلك عائشة وقال عثمان
 في جمع الاثنين أما أنا
 فلا أحب أن أصنع
 ذلك فقال رجل من
 أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم لو كان لي من
 الأرض شيء ثم وجدت
 رجلاً يفعل ذلك بطلته
 نكلاً قال ابن عمر
 أراء على بن أبي طالب
 (قال الشافعي) فإذا
 تزوج امرأته تزوج عليها
 أختها أو عتبا أو ضالتها
 وإن بطلت فنكاحها

مفسوخ دخل أو لم يدخل
ونكاح الأولى ثابت
وتحل كل واحدتهما
على الآخر إذا وان نكحهما
معاً فأنكاح مفسوخ
وان تزوج امرأة ثم
طلقها قبل أن يدخل
بها التحل له أم لا إنهما
لهما من إقرار بائنين
دخول بالتحل له أم لا
ولا اشتدادا وإن وطئ
أمة لم تحل له أم هو لا
إذا بدا ولا بطأ أنها
ولا بها ولا يتابعه
عصرهما فإن وطئ
أحداهما فلا احتجب
انتيقاس وطني آخر
واجبت أن يثبت الألف
حتى يستبرأ إلى آخره
فإذا اجتمع النكاح
وملك اليمين في اختيار
أو أمانة وعنفها وأختها
فإنكاح ثابت لا يفسخ
ملك اليمين كان قبيل
أو بعد وحرمة عليين
لان النكاح ثبت
حقوقه وعليه ولو
نكحهما معاً انفسخ
نكاحهما وأولادهما
معايب ملوكهما ولا
بنك اخت امراته
ويشترط على امراته
ولا على امراته غيره
وعلى أمة غيرها إذا

لا يا أخيرى عبد الله بن حسن بن حسين غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة
 بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتت صدق بحالها على بن هاشم وبني المطلب وإن عارضني الله عنه تصدق
 عليهم وأدخل معهم عهدهم (قال السافى) وأخرج إلى والى المدينة صدقة على بنى بنى طابرضى الله عنه
 بأخيرة إلى أخذها من آل أبي داود وأنها كانت عندهم فأمر بها فترشعت فأذاها تصدق بها على
 رضى الله عنه على بنى هاشم وبني المطلب وسعى معهم عهدهم قال بنو هاشم وبني المطلب تحرم
 بهم الصدقة الغرسة ولم يرس على ولا فاطمة بهم غرسا ولا فقرا وفهم غنى (قال السافى) أخيرا إبراهيم
 بن محمد بن جابر بن محمد بن أبيه أنه كان يشرى من سقايات كان يرضها الناس بين مكة والمدينة فقلت
 أو قيل له فقال انما حرمت على الصدقة المفروضة (قال السافى) فقال أفقيز أن يتصدق الرجل على
 الهائى والمطلبي والفقير منهم ومن غيرهم تطوعا فقلت استدل بالجماع وأما الصدقة تطوعا انما هي
 عطاء ولا بأس بالعطى حتى تطوعا قال فهل يجزئها يجوز أن يعطى الفقى فقلت لا والله من هذا
 موضع وما بأس أن يعطى الفقى قال فاذكره فقلت قلت أخيرا لسفيان بن معمر عن الزهري عن السائب
 بن زيد عن حبيب بن محبوب عن عبد العزيز بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال استسقى قال فهل تحرم
 الصدقة تطوعا على أحد فقلت لا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذها وبأخذ الهدي وقدر
 يجوز تركه إذا هاجل مارقته الله وبأنه من خلقه ثم يأخذها بغيره ذلك لأن الصدقة من المال
 هبة لا إرادتها وبمعنى الهدية يرادؤها قال أحمد بن حنبل لا على قبول الهدي فقلت نعم أخيرا - ما لا
 عن زيد بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد بن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فمر
 السخري آدم بن آدم السخري فقال أأمر بتمسك فقالوا ثلاثين تصدق به على رضى الله عنه ولو هو آدم
 وهو الهدي فقال ما الذى يجوز أن يكون صدقة محرمة قلت كل ما كان الصدقة لله بغيره
 الأرضين والدرور وهوا وغيره ووراثى فقال ما الأرضون والهوا وهوى صفات من صفى بغيره
 أجز الرقيق وأصحاب الجاهل ومن الصدقة الرقيق الأرض والكروان الأرض المتصدق بها فقلت تصدق
 السلف بالورود والغنى والعدل فى الرقيق والزرع والحد والحدود وقد تفرغ ذلك إلى المواقيع يعرفان بعدوان نفسا قال
 فقلت لا والله ووراثى الضل والزهر والحد والحدود وقد تفرغ ذلك إلى المواقيع يعرفان بعدوان نفسا قال
 فقلت لا والله ووراثى الضل والزهر والحد والحدود وقد تفرغ ذلك إلى المواقيع يعرفان بعدوان نفسا قال
 فقلت لا والله ووراثى الضل والزهر والحد والحدود وقد تفرغ ذلك إلى المواقيع يعرفان بعدوان نفسا قال
 فقلت لا والله ووراثى الضل والزهر والحد والحدود وقد تفرغ ذلك إلى المواقيع يعرفان بعدوان نفسا قال

من الفسق بينهم ولا

باسم أن يجمع الرجل
بين المرأة وزوجه أياها
وبما أمر الله الرجل وأبنته
أمرها أنه إذا كان من
غيرها لأنه لا نسب
بينهن

باب ما في الزنا يحرم
الحلال من الجامع ومن
اليمينع الشاهد

(قال الشافعي) رحمه الله
الزنا يحرم الحلال
وقاله ابن عباس (قال
الشافعي) لأن الحرام
عند الحلال فلا يقاس
شئ على ضد قال في
قائل يقول لو قيلت
أمراته أنه يشاؤنها
حوت على زوجها أدا
لم قلت لا يحرم الحرام

الحلال قلت من قبل
أن الله تعالى أضافهم
أهلها نسألكم ونحوها
بالنكاح فلم يميز
أن يقاس الحرام

بالحلال فقال أحمد
جاءوا جماعتا جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً

جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً

جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً

جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً

جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً
جاءوا جماعتاً جامعاً

بعدى بعته فالصدقة منقصة ولا يجوز أن يخرجها من ملكه إلا إلى مالك منقصة فيها يوم يخرجها إليه وإذا
انقضت عتق ذلك صاحبها كما كانت قبل تصديقها ولو تصدق بداره صدقة محرمة على رجل بعته
أو قوم بأعيانهم ولم يسلمها على من بعدهم كانت محرمة أبداً فإذا انقضت الرجل التصديق بها عليه أو القوم
التصديق بها عليهم كانت هذه صدقة محرمة بفعالها أبداً وأوردناه على أقرب الناس بالرجل الذي تصدق
بها يوم رجع الصدقة إنما تصير غير راجعة موروثه أو أحد ما وصفتنا أو ما كان في معناه وإنما فضناها إذا
تصدق بها فكانت حين عقدت صدقة لملك لمنفعة لأنه لا يجوز أن يخرج من مالك إلى غيره ما كان منقصة
لأنه لا تنقص منفعته نفسها كما يكف المصنعة نفسه بالعتق ولا يؤول عنه الملك إلا إلى مالك منقصة فيها فأما إذا
لم يقل في صدقة محرمة أو بعض ما قلناه فهو في معنى يخرجها من شرط التصديق فالصدقة كالهيئات تلك
في مالها على منقصة سبقت بعده أو لم تسبق أو فمت إليه أو إلى غيره لم تصدق أو لم تدفع كل ذلك يحرم بيعها بكل
حال وسواء في الصدقات كل ما جازت فيه الصدقات المحرمة من أرض ودار وغيرهما على ما تشرى
المصدق لمن تصدق بها عليه من منفعته فإن شرط أن لبعضهم على بعض الأثر في التقدم أو الازدحام
المنفعة فذلك على ما تشرى فإن شرطها عليهم بأعيانهم أو نسايتهم ففساد كأثر غنياء وأفقرا فإن قال
الأصحاب منهم فالأصح كانت على ما تشرى لا بعدى بها شرطه وإن شرطها على جماعة فإن وندى فخرج
النساء منها إذا تزوجن ورجعن إليها بالفراق وموت الأزواج كانت على ما تشرى وكذلك إن شرط بأن
يخرج الرجل منها بالعتق ويدخلها صفة أو يخرجها أو غنياء ويدخلها فقر أو يخرجها أو غنياء ويدخلها فقر
التي به الصدقة ويدخلها صفة أو يخرجها أو غنياء ويدخلها فقر أو يخرجها أو غنياء ويدخلها فقر

(١) الخلاف في الحسب وهي الصدقات الموقوفات

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما كان في الصدقات الموقوفات فقال لا يجوز بيعه قال وقال
شريحه محمد صلى الله عليه وسلم بالطلاق الحسب قال وقال شريح لا حسب عن فرائض الله تعالى
(قال الشافعي) والحسب التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطلاق الحسب قال وقال شريح لا حسب عن فرائض الله تعالى
والوصية والطلاق والسابقة إن كانت من الإهائم فإن قال قائل ما لى ما وضعت قبل ما علمنا بها بل الحسب
دارا على ولد ولا في سبيل الله ولا على مساكين وحسبهم كانت ما وضعت من الصدقة والسابقة والوصية
والحسب جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطلاق الحسب قال وقال شريح لا حسب عن فرائض الله تعالى
فإن قال قائل فهو يحتل ما وضعت ويحتل المطلق كل حسب فهل من خبر يدل على أن هذا الحسب في الدور
والأموال خارجة من الحسب المطلقة قيل نعم أخبرنا شافعي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال جاء عن
الحسب صلى الله عليه وسلم فقال لا رسول الله أنى أصبت ما لا لم أصبت له وقد أدبرت أن أة أقرب إلى الله
عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حسب أصله وسبب ثمرته (قال الشافعي) وبه الذي أبطل

الصدقات الموقوفات أن تشرى بمال لا حسب عن فرائض الله تعالى لا يجوز بيعه قال وقال شريح لا حسب عن فرائض الله تعالى
شريح على أن لا يفراد لا يكون جملة ولو كان جملة لم يكن في هذا حسب عن فرائض الله تعالى عز وجل قال وقال وكف
قبل أن أعلم أن الصدقات الموقوفات إذا كانت التصديق بها جميعاً فارقت من المال فإن كان مريضاً لم يجزها
الأمين الثالث إذا مات من مرضه ذلك وليس في واحد من المالكين حسب عن فرائض الله تعالى فإن قال
قائل وإذا حبسها بمصحات مات لم توثق عنه قيل فهو أخرجها أو هو مال ليس له يصنع فيه ما شاء ويجوز له
أن يخرجها أكثر من هذا عندنا وعندنا أرايت لو هوها لاسنخ أو باعه أو باعها لغيره لا يجوز أن قال ثم قيل
فإذا فعل ثم مات أوثرت عنه فإن قال لا قبل فهذا فرائض الله تعالى فإن قال لا لأنه أعطي وهو ما

وقيل

وقبل وقوع فرائض الله تعالى قبل وهكذا الصدقة تصدق بها صححها قبل وقوع فرائض الله تعالى وقولك
 لا تجس عن فرائض الله تعالى بحال لأنه قبله قبل أن تكون فرائض الله في المراتب لأن الفرائض انما
 تكون بعد موت المالك وفي المرض (قال الشافعي) بحجة الذي صار اليه من ابطال الصدقات ان قال
 انها في معنى الجعرة والوصلة والحام لان سبدها يخرجها من ملكه الى غيره مالك قبل قد يخرجها الى
 مالك على منفعتها باجره الله تعالى وشه رسوله صلى الله عليه وسلم والوصلة والوصلة والحام لم يخرج
 وقتها ولا منفعته الى مالك فها متباينان فكيف تقدر احدهما بالآخر (قال الشافعي) والذي يقول
 هذا القول زعم ان الرجل اذا صدق بمسجده جاز ذلك ولم يعد في ملكه وكان صدقة موقوفة على من صلى
 فيه فاذا قبله فهل يخرجها الى مالك منه ما كان ماله على ذلك لا ولكن ملئ من صلى فيه الصلاة وجعله
 لله تبارك وتعالى فلو لم يكن عليه جعة بخلاف السنة الا ما اجاز في المسجد مما ليس فيه سنة ورتن الدور
 والارضين وفي الارض سنة كان محبوبا فان قال قائل ابي الارضين والدور لان في الارضين سنة والدور
 مثلها لانها ارضون تغل وارد المساجد كان أولى أن يكون قوله مقبولا لمن رد الدور والارضين و اجاز
 المساجد ثم تجاوز في المساجد ان قال لو بني رجل في داره مسجدا فخرج به بابا واذن للناس أن يصلوا فيه
 كان حبيسا وقواهم ولم يتكلم بوقفه ولا يجبه وجعل الله الصلاة كالكلاب يجبه ووقفه (قال الشافعي)
 فعلم هذا القول عليه صلحاء واحداً عليه عاذ كرتا وكثرت من وقالوا هذا جعل صدقات المسلمين في القديم
 والحديث أشهر من أن ينفى أن يجبه لها عالم واجازها الصدقات المحرمات في الدور والارضين على ما اجازها
 عليه ثم اعتدل قول أبي يوسف فيها فقال باحسن قول فقال يجوز الصدقات المحرمات اذا تكلم بها صاحبها
 قبضت أو لم تقبض وذلك انما اجازها لباطلين كان قبلا مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي
 الله عنهما وغيرهم وهم لو اصدقاهم حتى ما وافلا يجوز أن يخالفهم في أن لا يجبهها المقبوضة وهم قد
 اجازوها غير مقبوضة بالكلاب هانوا فقههم في اجازتها (قال الشافعي) وما قال فيها أبو يوسف كما قال
 (قال الشافعي) أخبرني غير واحد من آل عمرو آل علي أن عمر ولي صدقة حتى مات وجعلها بعد ذلك
 حفصة وولي على صدقة حتى مات وولها بعد الحسن بن علي رضي الله عنهما وأن فاطمة بنت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وليت صدقة حتى ماتت وبلغني عن غير واحد من الانصار أنه ولي صدقة حتى مات (قال
 الشافعي) وفي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلا قبض جائز وأوليا امره أن يخرجها من ملكه الى غيره اذا
 دليل على أنه رأى ما منعت جائزا فهذا نزاه بلا قبض جائز وأوليا امره أن يخرجها من ملكه الى غيره اذا
 حبيبه ولما صارت الصدقات ممدأة في الاسلام لا مثال لها لاله عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف لم يكن
 فيما امره اذا حبس أصله وسبل ثمرتها أن يخرجها الى أحد يدعو زهادونه دالة على أن الصدقة تتم
 بأن يجبس أصلها ويسبل ثمرتها دون واليها كما كان في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أما السراويل
 أن يصوم ويستل ويحبس ويتكلم دالة على أن لا كفارة عليه ولم يأمر في ذلك بكفارة (قال الشافعي)
 وثالثه بعض الناس في الصدقات المحرمات فقال لا يجوز حتى يخرجها المصدق بها من يجوزها عليه
 واجبة عليه ما وصفا وغيره من افتراق الصدقات الموقوفة وغيرها ما يحتاج فيه إلى أن لا يتم الإقبض

(وثيقة في الحبس) (١)

(أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي أملاء قال هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني
 في حصة من دينه وقته وجواز أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا أن تصدق بداري التي بالقسط من
 مصر في موضع كذا أحد يدعو جماعة هذه الدار ينهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع تصدق بجميع
 أرض هذه الدار وعمرانها من الخشب والبناء والأبواب وغير ذلك من علونها وطريقها وسایل ما فيها

حقوقا وصدقات بحرمها
 لامرأتك ولا بنتها
 تسافر بها وجعل الزنا
 نعمة في الدنيا لمحمد
 وفي الآخرة بالنار الا
 أن يعفو اقتبس
 الحرم الذي هو نعمة
 على الحلال الذي هو
 نعمة وقلته فلو قال لك
 قال وجدت العاطفة
 فلا تأكل جميعا زوج
 فاحلها بالزنا لا جاع
 كبيع كما حرم به
 الحلال لا يجنب
 قال اذا لحظ لان الله
 تعالى أحلها باصاية
 زوج قبل وكذلك
 ما حرم الله تعالى في كلبه
 بشكاح زوج واصلة
 زوج قال أفككون
 شيء بحرمه الحلال ولا
 بحرمه الحرام فأقول
 به قلت نعم شكك أربعا
 فيحرم عليه أن يشك
 من النساء خمسة
 (١) قال السراج البجلي
 في نسخته هذا الوثيقة
 مذكورة عقب أبواب
 العتق ترجم عليها في
 وشع الصدقات اه

وأولها قسم تفتحه لكل قليل وكثير هو فيها أو كلها حق هو لها داخل فيها أو خارج عنها وحسب ما صدقة سنة
مسئلة لوجه الله وطلب ثوابه لا مشيئة فيها ولا رجعة حبس بحجة لا اتباع ولا تبع ولا توبع حتى يرضى الله
الارض ومن عليها وهو خير الزاوية وانما من مدي وصدقته في فلان يملكها بنفسه وغيره من
تصدق بها عليه على ما شرطت وسيت في كتابي هذا وشري في أنه ان تصدقت بها على ولي لصلبي ذكرهم
وانتاهم من كل منهم حيال اليوم أو حدث بعد اليوم وجعلتهم فيها سواء ذكرهم وانتاهم صغيرهم وكبيرهم
شري في سكنها وغلبها لا يقدم واحد منهم على صاحبه ما تترج بينناي فإذا تزوجت واحد منهم وباتت
الحزب زوجها انقطع عنها مادامت عند زوج وصار بين الباقين من أهل صدقة كافي من صدقة يكونون فيها
شريا ما كانت عند زوج فإذا رجعت بموت زوج أو طلاق كانت على حقهم ما داري كما كانت عليه قبل أن
تزوج وكما تزوجت واحد منهم بناتي فهي على مثل هذا الشرط تخرج من صدقة ناكحة ويعود حقها
فيها مطلقا أو يتابعها لا تخرج واحد منهم من صدقة الزوج وكل من مات من ولي لصلبي ذكرهم
وانتاهم جمع حقهم على الباقين معهم من ولي لصلبي فإذا انقضت ولي لصلبي فلم يبق منهم واحد كانت هذه
الصدقة حبس على ولي لصلبي ولين ولاد البنت من غير ولي شيء ثم كان ولي لصلبي الكور
من الاناث والذكر وفي صدقة هذه على مثل ما كان عليه ولي لصلبي الكور والاثني فيها سواء وتخرج المرأة
منهم من صدقة بلزوج وزود الباقية الزوج وطلاقه وكل من مات من ولي لصلبي الكور ومن الاناث
والذكر وهو قد دخل في صدقة مع ولي لصلبي وكل من مات منهم جمع حقهم على الباقين معهم حتى لا يبقى من ولد
ولي أحد فإذا لم يبق من ولي لصلبي أحد كانت هذه الصدقة مثل هذا الشرط على ولي لصلبي الكور
الذين إلى عودتهم تخرج بنت الأخيرة بلزوج وزود الباقية من الولد الذين منهم ما حدث أمدان
ولي لصلبي ولا يدخل قرن من إلى عودتهم من ولي لصلبي ما تنالوا على القرن الذين منهم ما عدالي منهم ما بقي
من نفل القرن أحد ولا يدخل عليهم أحد من ولد بناتي الذين إلى عودتهم تساهم الان يكون من ولد بناتي
من هومن ولي لصلبي الكور الذين إلى عودتهم لا يدخل مع القرن الذين عليهم صدقة ولا في الباقين قبل
أيه لا من قبل أمه ثم هكذا صدقة أمدالي من من ولاد ولي الذين إلى عودتهم تساهم وانما هؤلاء أو
تتأخروا حتى يكون بيني وبينهم مائة أبوا كتر ما بقي أحد إلى عودتهم فإذا انقضوا كلهم فلم يبق منهم
أحد إلى عودتهم فهذه الدار حبس صدقة لا اتباع ولا توبع لوجه الله تعالى على ذوي رحي الاحتجاجين من
قبل أي وأي يكونون فيها شرعا سواء ذكرهم وانتاهم والأقرب إلى منهم والابعد مني فإذا انقضوا ولم يبق
منهم أحد فهذه الدار حبس على موالى الذين أنعت عليهم وأنتم عليهم آباء بالمشافقة لهم وأولادهم وأولاد
أولادهم ما تنالوا ذكرهم وانتاهم صغيرهم وكبيرهم من بعد إلى ولي آباء نسل هؤلاء ونسله إلى من صار
مولاي ولا يتسواء فإذا انقضوا فلم يبق منهم أحد فهذه الدار حبس صدقة لوجه الله تعالى على من خرجها
من غرة المسلمين وأبناء السبيل وعلى الفقراء والمساكين من جبريل هذه الدار وغيرهم من أهل الفسطاط
وأبناء السبيل والمارة كانوا حتى يرضى الله الأرض ومن عليها ولي هذه الدار ابني فلان بن فلان الذي
وشت في حياق ويعبدون ما كانوا يعلو ولايتها لا يتابعها ما أوجب الله تعالى عليهم فيقرعها فإن
كانت لها الولد في قسمها أو في أسكان من أراد أن سكن من أهل صدقة بقدر حصة فإن تغيرت حال فلان بن
فلان ابني يتبع من ولايتها أو قلها مائة فم ولها من ولي أفضلها ديناً وأمانة على الشرط التي شرطت
على ابني فلان ويلها ما في وادي الأمانة فإذا ضعف أو تغيرت أمانته فلا ولاية فيها وتنقل الولاية عنه
إلى غيره من أهل القوة والأمانة من ولي ثم كل قرن صارت هذه الصدقة إليه ولها من نفل القرن أفضلهم
قوة وأمانة ون تغيرت حاله من ولها ما ضعف أو قلها مائة نقلت ولايتها عنه إلى أفضل من عليه صدقة قوة
وأمانة وهكذا كل قرن صارت صدقة هذه إليه يلها من أفضلها ديناً وأمانة على مثل ما شرطت على ولي ما بقي

أفيعزم عليه ماذا في
أربع سنين من النساء
قال لا يتبع الحرام مما
يتبعه الحلال (قال)
وقد تزد ففصرم على
زوجها قلت نعم وعلى
جميع الخلق وأقلها
وأجعل مالها فياً
(قال) فقد أوجدت
الحرام يحرم الحلال
قلت أمانى مثل ما
اختلفت فيه من أمر
النساء فلا (قال)
المرتضى رحمه الله ترك
ذلك كثره وليس
بشيء

(نكاح حرائر أهل
الكتاب وأماهم وأما
المسلمين من الجلبع
ومن كتب ما يحرم
الجمع بينه وغيره
نكح)

(قال الشافعي) رحمه
الله وأهل الكتاب
الذين يحل نكاح
حرائرهم اليهود
والنصارى ودون الجوس
والصاؤون والسامرة
من اليهود والنصارى
الآن بمسلم أنهم

منهم أحد ثم من صارت إليه هذه العار من قرأني أو مالى ولم يكن صارت إليه أفضلهم دنوا وأمانة كان
في القرن الذي تصير إليهم هذه الصدقة ذوقوة وأمانة وإن حدث قرن ليس فيهم ذوقوة ولا أمانة ولي قاضي
المسلمين صدقة هذه من يحمل ولا يتأهل القوة والأمانة من أقرب الناس إلى رجسها كان ذلك فهم فإن لم يكن
ذلك فهم في مولى ومولى أبائي الذين أنعم عليهم فإن لم يكن ذلك فهم فرجل يختاره لما كمن المسلمين
فإن حدث من ولدى أو من ولد ولدى أو من مولى رجل له قوة وأمانة تزعمها لما كمن بدى من لاء . ن قبله
وردها إلى من كان قويا وأمانا ممن سميت وعلى كل وال بلها أن يصمر ما وهي من هذه الدارو يصطع الخاف
فصادمها ويغتنق فيهم الأبواب ويصطع منها ما فيه الصلاح لها والمستزاد في غلتها ويصكتها مما يتجمع من غلة
هذه الدار ثم يفرق ما بقي منه على من له هذه الغلة سواء بينهم على تأثير طبعها وليس لوالى من ولادة المسلمين
أن يخرجهما من بدى من وليت ما بالها ما كان قويا وأمانا عليها ولا من بدى أحسن من القرن الذي تصير إليهم
ما كان فيهم من يستوجب ولا يتأهل بالقوة والأمانة ولا يولى غيرهم وهو يحذفهم من يستوجب الولاية . شهد
على اقراره فلان بن فلان بن فلان ومن شهد

(كتاب الهبة)

(ورجم في اختلاف مال والشافعي باب القضاة في الهبات)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي الصنفان
ابن طريف المري عن مروان بن الحكم أن ابن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لرجل أو على وجه صدقة فله
لأربع فاتها ومن وهب هبة رأى أنه أنعم الله عليه الزواب فهو على هبة يرجع فيها لم يرض منها وقال مالك
إن الهبة إذا تقربت عند الموهوب لثواب زيادة وتقضان فإن على الموهوب أن يعطى الواهب فيها يوم
قضيا فقلت للشافعي فأنقول بقول صاحبنا فقال الشافعي فقد ذهب عنى في الهبة راد قولها أن الواهب على
هبة أن لم يرض منها أن الواهب الخ لرجل حتى يرضى من هبة ولو أعطى أضاعها في مذهب والله أعلم لكنه أن
يرجع فيها ولو تقربت عند الموهوب بزيادة كان له أخذها وكان كالمبيع الشيء له فيه الخار عدا أو
أمة فيز يد عند المشتري فيضار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وإن زاد العبد البيع أو الأمانة المبيعة
فكثرت زيادته ومذهبكم خلاف ما روينا عن عمر بن الخطاب

(وفي اختلاف العراقيين) (باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله وأذا هبت المرأة زوجها أو تصدقت أو تركته من مهرها ثم قالت أكرهني
وجئت على ثلاث بيعة فإن ما خنفة كان يقول لأقبل بيته وأما قضى عليها ما فعلت من ذلك وكان ابن
أبي ليلى يقول لأقبل بيته على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشئ
أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت البيعة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع
الغير لا إذا بطل ذلك عنها كله وأذا هبت الرجل هبة وقضها للوهمية وهي دار فنادى بها وأعظم النفقة
أو كانت بارعة مصفيرة فاصطفاها أو صنعتها حتى شئت وأدركت فإن ما خنفة كان يقول لأربع الواهب
في من من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها شيئا الأثرى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوبه لشيء لم يكن
في ملك الواهب أربابا من ذلك الجارية وإذا كان للواهب أن يرجع فيه ولو لم يرض به ولم يملكه قط وبهذا
ناخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أنه يرجع في ذلك كله وفي الولد (قال الشافعي) وإذا هبت الرجل الرجل
جارية أو دارا فزادت الجارية في يديه أو بنى الدار ففلس الواهب الذي ذكر أنه وهب لثواب ولم يشترط ذلك

يتأخرون في أصل
ما يحلون من الكتاب
ويخرون في قصصهم
كالهوس وإن كانوا
يجمعونهم عليه
ويأولون فيقتضون
فلا يخرمون فإذا استكملا
ففى كلسية فيما لها
وعلم إلا أنهم
لا يوارثان والحد في
قذفها التعزير ويجزيها
على القتل من البض
والجناية والتشلف
لا الاستعداد وأخذ
الأنفاس وضعها من
الكتب والنزوح إلى
الاعداء كمنع المسلة
من اتیان المساجد
ويجتمعون شرب الخمر
وأكل الخنزير إذا كان
يتخذونه ومن أكل
ما حبل إذا تأذى برحمه
وان ارتدت إلى مجوسية
الكتاب فإن رجعت إلى
الاسلام والدين أهل
الكتاب قبل انقضائها العدة
فهما على النكاح وإن
انقضت قبل أن ترجع
فقد انقضت العدة

لا يعلج إن يشتد
نكاحها

(باب الاستطاعة
للزواج وغير الاستطاعة)

قال الله تعالى ومن لم
يستطع منكم طولا أن
يتكسب المحسنات
المؤمنات فما ملكت
أيمانكم من فتياتكم
المؤمنات وفي ذلك دليل
أنه أراد ألا يزوجهن
لهم ولا يخل من إمامه
مسألة ولا يخل حتى
يجمع شرطان أن لا يجد
طسول حرة ويخاف
العتن أن لم ينكحها
والعتن الزنا واحتج به
جابر بن عبد الله قال
من وجد مائة امرأة
فلا يزوج أمة قال طائوس
لا يخل نكاح الحرة الأمة
وهو بعد صدق الحرة
وقال عمرو بن دينار لا يخل
نكاح الإمام البرم لأنه
يحبس طولها إلى الحرة

(١) قوله وبأخذ الشيع
الخ لعل قبل ذلك سقط
والاصل وكان ابن أبي
ليلى يقول هو غيرة الشراء
وبأخذ الشيع الخ
فتأمل وسر كتبه معصمه

أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت ذات خبر أو نكحت ما لا يكون له إذا أصدقت المرأة جارية فزادت
في دينها ثم طلقها أن يرجع نصفها إذا زادت وأما الدار فإن التي اغتصب ما عدا ذلك لا يكون له أن يبطل نساه
ولا يبدل ويقال له إن أعطته قيمة النساء أخذت نصف الدار أو النساء ما يكون لك وعلقت في الشفعة بيني فيها
صاحبها ولا ترجع نصفها كالأصدة إذا رافقتهم يرجع نصفها لأنه منبأ كتر منه من غير معنى
ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوبة لأنه ما حدث في ملكه ما من منها كما بينه الخارج والخلع لها كالأ
ولدت في المرأة المصدقة ثم طلقت قبل النكاح كان الولد للمرأة ورجع نصف الجارية إن أراد ذلك وإذا
وه الرجل جاريته لأنه وابنه كغيره وهو في عياله فإن أباحت له كان يقول لا يجوز إلا أن يقبض
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عياله أو كان قد أدركه فهذه الهبة جائزة وكذلك
الرجل إذا وهب لأمرأته (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لأخته جارية وابنه في عياله فإن كان الابن
بالعالم يكن الهبة ثلثة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن كذلك روى عن أبي بكر بن عاتبة
وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم في السلفين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز للولده ما كان أو أصغارا فهذا يدل
على أنه لا يجوز لأهله إلا مال الصغر (قال الشافعي) وهكذا كل هبة بخلاف صدقة غير محرمة فهي
كلها من العطائ التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم إلا قبض المعطى وإذا وهب الرجل دارا لرجل أو امرأة
وذلك المتاع مما يقسم قبضه جعافا ما خشفه كان يقول لا يجوز ذلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد
منها حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وهذا يأخذ وإذا وهب ثلثين لواحد قبض فهو جائز
وقال أبو يوسف هدايا (قال النافعي) وإذا وهب الرجل لرجل بعض الدار لا تقسم أو لمعانا أو شيئا
أو عبدا لا تقسم فصدقه هدايا لله هبة جائزة لا يجوز البيع وكذلك لو وهب اثنين دارا بينهما تقسم
أولا يتقسم أو بعد الرجل وقبض جازت الهبة وإذا كانت الدار لرجل فهو أبعد أحدهما حصته لصاحبه
ولم يقسمه فإن أباحت له كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا يجوز وهذا يأخذ وبه جفته في ذلك قال
لا يجوز الهبة إلا المقسومة معلومة مقبوضة بل تمنع أن يكرض الله عنه أنه يحمل طائفة المؤمنين جداد
عشرين وسفلمن تخل به بالعالمية فلما حضرة الموت قال لعائشة أنت لم تكن قبضته وأنها هومال الوارث
فصار بين الورثة لئلا يملك قبضته وكان إراجه يقول لا يجوز الهبة إلا المقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول إذا كانت الدار بين رجلين فهو أبعد أحدهما لصاحبه فقبض منه الهبة وهذه معلومة وهذه
جائزة وإذا وهب الرجل دارا لرجل فقبض فهو جائز في قول أبي حنيفة ولا تقسم الهبة لئلا كانت
وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا كانت الدار بين رجلين فهو أبعد أحدهما لصاحبه فقبض الهبة فإلية
جائزة والقبض أن تكون مكتوبة في يد الموهوبة ولا وكل معه فها وسلمها بها أو تخل بينه وبينها حتى
يكون لأحدهما هبتها هو ولا وكل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا والقبض في البيت والقبض في البيع
ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم يكن قبضا في الهبة وإذا وهب الرجل لرجل
الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عرضه بعد ذلك فبها عوضا وقبضه الواهب فإن أباحت له رحمه الله كان يقول
ذلك جائزا ولا تكون في شفعة وبه يأخذ وليس هذا من زينة الشراء (١) وبأخذ الشيع بالشفعة بقية العوض ولا
يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في فروهما جعافا (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لرجل
شخصا من دار قبضه ثم عرضه للموهوبة شاعقت قبضه الواهب سئل الواهب فإن قال وهبت الثوب كان
فيها شفعة وإن قال وهبت الثوب فروا لم يكن فيها شفعة وكانت المكافاة كاستبداد الهبة وهذا كله في قول
من قال الواهب الثوب إذا قال أردته فأما من قال لا ثوب الواهب إن لم يشترط في الهبة فليس له الرجوع
في شيء وهبه ولا الثوب (قال الربيع) وفيه قول آخر وإذا وهب واشترط الثوب للهبة باطلة من قبل

أما شتره عواشجهوا واذاهب لغير التواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهو موعود
قول الشافعي واذاهب الرجل الرجل هبة في مرضه فلم يقبضه الموهوبه حتى مات الواهب فان المأخوذة
كان بقول الهبة في هذا باطل لا يجوز به بأخذوا لا يكون له وصية إلا أن يكون ذلك في ذكروصة وكان ابن
أبي ليلى يقول هي جائزتين الثلث (قال الشافعي) واذاهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضه الموهوبه
لأنه مات الواهب لم يكن للموهوبه شيء وكانت الهبة للورثة الجاهل من أرطاة عن عداء بن أبي رباح عن
ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يجوز الصدقة إلا بقبوضه إلا عن ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف
جائز والهبة لا يجوز إلا بقبوضه وكان أبو حنيفة يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف
(قال الشافعي) وليس الواهب أن يرجع في الهبة إذا قبض منها عوضا قل أو أكثر

(باب في العري من كتاب اختلاف ماله والشافعي رضي الله عنهما)

(قال الربيع) سألت الشافعي عن أعرس عري له ولعقبه فقال هي الذي يعطها لأرجع إلى الذي أعطها
فقلت ما الخبة في ذلك قال السنة الثانية من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
(أخبرنا) مالك بن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إذا عرجل أعرس عري له ولعقبه فأنما الذي يعطها لأرجع إلى الذي أعطها لأنه أعطى عطاء
وقبضه الموارث (قال الشافعي) وبهذا أخذوا بأخذ عمة أهل العلم في جميع الأمصار بغير
المدنية وأكابر أهل المدينة وقد روي هذا مع جابر بن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم
قلت للشافعي فإلّا يخالف هذا فقال تخالفونه وأنتم تزعمونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إن
يحتجافه أن مالكا قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع بكروا البهني قال
القاسم بن محمد عن العري وما يقول الناس فيها فقال له القاسم ما ذكرت الناس إلا وهم على شروطهم في
أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) ما أجليه القاسم في العري شيء وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم
فإن ذهب ذهاب إلى أن يقول العريس من المال والشروط فيها ما زعمت بشرط الناس في أموالهم وشروطهم
بحوزهم فإن قال قائل وما هي قبل الرجل يشترى العبد على أن يعقده والولاء للبايع فبعقه فهو حر والولاء
للعقن والشروط باطل فإن قال السنة تدل على إبطال هذا الشرط قلنا السنة تدل على إبطال الشرط
في العري فلم أخذت بالسنة مرة وثلاثين مرة أن يقول القاسم رحمه الله لو كان قصد به قصد العري فقال لهم
على شروطهم فيما لم يكن في هذا ما يربيه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل ولم قبل نحن
لأنهم أن القاسم قال هذا لا يخبرني عن عبد الرحمن عنه وذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العري
بخبير ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ورواه غيره فإذا خبرنا الصادقين في روى هذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم أرجح من روى هذا عن القاسم لا يسل عالم أن ما ثبت عن رسول الله عليه
وسلم أولى أن يقال به بما قاله الناس بعده فدينهم فهم أن لا يكونوا جمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يلقونه عنه شيء وأنهم أناس لا تعرفهم فإن قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من أهل العلم لا يجوزون النبي صلى الله عليه وسلم سنة ولا يجتمعون أئمة من
جهة الرأي ولا يجتمعون إلا من جهة السنة فقل له قد أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم
ابن محمد أن رجلًا كانت عنده وليدة تقوم فقال لأهلها أنكحها فإني أرى الناس أنها انطلقت وأنت تزعم أن القاسم
ثلاث وإذا قبل لكم لا تقولون قول القاسم والناس أن انطلقت قلنا لا ندري من الناس الذين يروى هذا
عنهم القاسم فلن يمكن قول القاسم رأى الناس حجة عليك في رأي أمك لكونه أن يكون على رسول الله
صلى الله عليه وسلم حجة بعدد ولئن كان حجة لعدا خطائهم بخلافكم إلهامكم وبالله الصغف عن ابن عري

(قال الشافعي)

فإن عقيد نكاح حرة

وأمة معا قبل ثبت

نكاح الحرة وينسخ

نكاح الأمة وقيل

ينسخان معا وقال

في القديم نكاح الحرة

جائز وكذلك لو تزوج

معا أخته من الرضاع

كلها لم تكن (قال

الزبي) رحمه الله هذا

أفيس وأصح في أصل

قوله لأن النكاح

يقوم بنفسه ولا يشد

بغيره فهي في معنى من

تزوجها وقسطا معها

من خبر بد سائر فالتكاح

وحده ثابت والقسط

الحرة والمهر فسدان ولو

تزوجها ثم أيسر لم

يقسده ما بعده

ولاحظي من لا يشخ

نكاح أماء غير المسلمات

فقال لما أحسن الله

بينهما ولا تنطق لهما ألتما

مأعته نفسها بالردة

وإن أردت من نصراية

اليهودية أو من يهودية

إلى نصراية لم تحرم

ما في تكاح الحسرة

المسلة دل على تكاح
الامة فلتقدسهم الله
تعالى الى المنة واستقى
احلالها لا يضطر فهل
لعمل لغيرة يضطر واستقى
من تحريم المشركات
احلال حرائر اهل الكتاب
فهو يبيح زحوا غير
اهل الكتاب فلا تحل
امائهم وماؤهم غير
حرائرهم واشترط في امه
المسلمين فلا يجوز له
الا بشرط وفاته
لا احل الام بكريه
وجرمها بالخسول
ككريه (قال) لان
الاميمة والشرط في
الكريه (قلت)
فهكذا اتفقوا في التصريم
في المشركات والشرط
في التصلل في الحرائر
واما المؤمنات (قال)
والعبد كالحرفي ان
لا يحل له تكاح امة
كتابة او اي منفصل
تكاح حرائرهم حل
وله المهر بالث وما
جرم تكاح حرائرهم
جرمه امائهم بالث
جرمه امائهم بالث

(١) قوله امنت الخ قال
في النهاية هكذا روى
والصواب امنت أي
كثرا ولأدناه فتمثل
كتبه مجمع

العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عينة عن عمرو بن دينار وجيد الاعرج عن
حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فجاه رجل من أهل البادية فقال اني وهب لابني هذا فقلت
سبعاه وانها تملك ابلا فقال ابن عمر له حياته وموته فقال اني تصدقت عليها قال ذلك ابعث منها
(أخبرنا) سفيان عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت قال قال الله تعالى (١) يعني كبرت واضطربت
(أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار ان طارفا قضى
بالدية بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عينة عن عمرو بن دينار
عن طاوس عن جابر المدري عن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمري للموارث (أخبرنا)
سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تعرو ولا ترقوا فن اعمر شيئا وارقبه فهو سبيل الميراث (أخبرنا) سفيان عن ايوب عن ابن سيرين
قال حضرت شرحبيل بن اشجق قال لا اعي بالعمري فقال له الاعي يا ابا امية ثم قضيت لي فقال شرحبيل انقضيت
لك ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى لثمن دار بعين سنة قال من اعمر شيئا حياته فهو لورثته اذا مات
(قال الشافعي) فستر كون ما وصفت من العمري مع نبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه قول زيد
ابن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعمرو بن الزبير وهكذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله
عليه وسلم لتروهم في قوله القاسم وانتم تجدون في قول القاسم يعني في رجل قال لا قوم شاتمكم فافراي
الناس انما اطلقتهم تخافونه براكب وما روى القاسم عن الناس

(وفي بعض النسخ مما ينسب للام (في العمري))

(قال الشافعي) وهو برى عن ربيعة اذ ترك حديث العمري انه يحن بان الزمان قد طال وان الرواية يمكن فيها
القطا فاذاروى الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من اعمر عمري له ولغيره فهي التي
بعطاء الاربع الى الذي اعطى لانه اعطى عطاء وقت خب الموارث (قال الشافعي) وقد اخبرنا سفيان
عن ابن جريج عن عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعمر شيئا فهو له (قال الشافعي) واخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر المدري عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال العمري للموارث (قال الشافعي) واخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن حبيب بن
ثابت قال كنت عند عبد الله بن عمر فجاه امرأ فقال له اني اعطيت بعض بني امة حياة قال فاعمرها قال فاعمرها
وانها تملك وقال ابن أبي نجيح في حديثه وانها امنت واضطربت فقال له امنت فقلت له امنت فقلت له امنت فقلت له امنت
تصدقت بها عليه قال فقلت ابعث منها (قال الشافعي) اخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ايوب عن محمد بن
سيرين ان شرحبيل بن اشجق قال لا اعي فقال محمد بن سيرين يا ابا امية فقال ما اناقضت لك ولكن قضى
لثمن دار بعين سنة قال من اعمر شيئا حياته فهو له وموته قال سفيان
وعبد الوهاب فهو لورثته اذا مات (قال الشافعي) فقول هذا وهو روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
جابر بن عبد الله من وجوه ثمانية وزيد بن ثابت يعني به جابر بالدية وبقى به ابن عمرو يعني به جابر اهل
البلدان لا اعلمهم يختلفون فيه بان قال اخبرني يعني بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم انه سمع مكحول
يسال القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فها فقال القاسم ما ادرت الناس الا على شر وطعم في
أمر الهوم فمما اعطوا قال الشافعي والقاسم رحمه الله يحبه في العمري شيئا اخبرناه انه اعاد ادرك
الناس على شر وطعم ولم يبق له ان العمري من تلك الشروط التي ادرك الناس عليها ويجوز ان لا يكون
القاسم سمع الحديث ولو سمعه ما خالفه ان شاء الله قال فاذا قل لبعض من يذهب مذهبه لو كان القاسم
قال هذا في العمري ايضا فاعراضا معارض بان يقول اختلف ان يقط على القاسم من روى هذا عنه اذا

كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كالمصنعا روي عن وجوه بسندونه قال لا يجوز أن يتهم أهل الحنفية بالغلط فقبل ولا يجوز أن يتهن روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال لا يجوز قلنا ما يشي عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يكون لا لأهل دين الله وأما حال القاسم أدرك الناس ولست أعرف أدركه إلا ثمانية قوله لم قبله فقد روي يحيى بن سعيد عن القاسم أن رجلا عنده وليد قدوم فقال لأهلها أتدركهم فأرى الناس أنها طائفة وهو يقضي رأي نفسه أنها ثلاث طائفت قال قال فيهم قال لا يعرف الناس الذين روى القاسم هذا عنهم بل يعرفهم أي لا يعرف الناس الذين روى القاسم هذا عنهم في السمرط وإن كان يشهد أن القاسم لا يقول الناس إلا الأئمة الذين يلزمه قوله فقد ترك قول القاسم رأي نفسه على غير ما سمع السنة

(كتاب القطة الصغيرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في القصة، مثل حديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في صلاة العتمة إذا وجدتها في موضع مهلكة فهي لك فأكفها أو أتاها صاحبها أو غرمها له وقال في المال يعرفه سنة ثريا كان ثناء فاء غرمه له وقال يعرفه سنة ثريا كان لها موسرا كان أو معسرا إن شاء الله إلا في الأثر لا لأري أن يخطئها له ولا يكلفها حتى ينهدى عن عدها ووزنها ونظرها وعصاها ووكلائها في صاحبها غرمها له وإن مات كانت شاطئة. وفيه ولا يكون عليه في الشك أو عدمها له كة تعرف أن أسبانيا كلها فقهى له متى أتى صاحبها غرمها له وليس بدفعه في صلاة الأواب ولا القربان لها بدفع عن أنفسها وإنما كان لك في صلاة العتمة والمال لا لها بدفع عن أنفسها ولا بعين وإن الشاة بأخذها من أروادها وتفت لاحتج من السبع إلا أن يكون معهما من تبعها والعبر والبقرة ويردان للمساكين تركه عندهم ويصان أكثر عمرها بالأرغ فليس له أن يعرض لأخذها من القربان فاعلى (قال الشافعي) وإن وجد رجل من شاة في الصرافة كلها ثوبا صاحبها لا يعرفه مغلغل قال الأبل (قال الشافعي) ابن عمره أنه لا يجوز له أخذ من البيت عن النبي صلى الله عليه وسلم في القصة ولم يسعه أن يضي أن يقول لا يأكلها كآكل ابن عمر أن يضي أن يعقبه أن يأخذها ويضي لها أن ينظر فإن كان أخذها ثقة أمره بترفعها أو أشهد شهودا على عدها وعصاها ووكلائها وأمره أن يوقفها في يده إلى أن يأتي بها فإذا أخذها وإن لم يكن ثقة في مالها وأمانته أخرجها من يده إلى من يعف عن الأوب والباقي أو أمره بترفعها ليجوز لأحد أن يقطع وجهها إذا كان من أهل الأمانة ولو وجدها فأخذها ثم أراد تركها لم يكن ذلك عليه وفي كل ما سوى الماشية فأما الماشية فما خلفت أن يمشي بثقلها في صلاة العتمة وإذا وجد رجل فأراده أن يرد على صاحبه فلا بأس بأخذه وإن كان غنيا بأخذها فلا ضرر ولا مانع وإن كان له لسان حي ولم يكن في صاحب الصواب مؤتمرا قلزمه في قرب الصواب المنع كأمع عن من خطب إلى رضي الله عنه تركها إلى حي. يأتي في الصواب ما لم يتخذ فهو إلى الكها ونهد على تنجها إلى أن يجد على الأيمن يجدها ووسم تنجها ووسم أمتها وإن كان يمكن أن يستأجر على ما كان في الأيمن متان في قوامها رابعا وإن يصنع كأمع عثمان كان ابن لسان الأكل كان صاحبه قرب بان يعرف بعير جرب بهينة فحبسه أو يعرف قوم بأعياهم

(اللقطة الكبيرة)

(أحمد بن أبي داود) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا التقط الرجل اللقطة بمال أو روح

ولأكره نكاح نساء
أهل الحرب الاثلاث يفتن
عن دينه أو يسترق ولده

(باب التعريض
بالخطبة من الجامع من
كتاب التعريض بالخطبة
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه

الله كتابه تعالى
يدل على أن التعريض
في اللغة - كما عارفين
عليه - اسم التعريض وقد
ذكر (١) القسم منه
والتعريض كبير وهو
خلاف التعريض وهو
تعريض الرجل المرأة
بما يباهله على إرادة
خطبتها بغرض صريح
وتحبيته بمثل ذلك
والقرآن كقوله ابدل
أباج التعريض
والتعريض عند أهل
العلم باب سرور عابثة
على السر الذي نهى
عنه هو الجاء قال امرؤ

(١) قوله بالهامش وقد ذكر القسم بعضه كذا بالأصل الذي يبدنا وأصل أفظ القسم شرفا عن الام أو عن الشافعي وحروجه

ما يجعل ويحول فإذا التقط الرجل لقطعة فقلت أو كثر عرقها لينة وبعدها على أبواب المساجد والاسواق ومواضع العامة ويكون أكثر تعرض بقها إلى الجماعة التي أصابها فبها يعرف عناصها ووكاهها وعددها ووزنها وخطها ويكتب ويشهد عليه فإن جاء صاحبها أو الأفعى له بعدسته على أن صاحبها حتى ما غرمها وإن لم يأت فهي مال من ماله وإن جاء بعد السنة وقد استلكتها أو الملتقط حتى أوصت فهو عرس من عرساء يحصا الغرماء فإن جاء بسلعته فأثبتت عليه فهي له دون الغرماء والورثة وأما الملتقط إذا عرف رجل العفاص والوكاه والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه لم يدع بالملان يدعيه ولا جهره في الحكم الابينة تقوم عليها كما تقوم على الحقوق فإن ادعاهوا أحداً وأثنان أو ثلاثة فسواء لا يجبر على دفعها اللهم الابينة بقيتها على سلامة قديمه بسبب الصفة بان الملتقط وصفها ويصيب المدة بأن الملتقط عنه قد وصفها فليس لأصايبه الصفة معني يستحق به أحد شيئاً في الحكم وانما قوله أعرف عناصها ووكاهها والله أعلم أن تؤدى عناصها ووكاهها مع ما تؤدى منها وتصل إذا وضعت في مالك أنها الملتقطون مالاً ويحتمل أن يكون ليستل على صلح الملقط وهذا الظاهر انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الابينة على الملقى فهي بائع أو أيتلو أن عسراً أو أكره وصفوها كهم فاصاً واصفهم أن أن أن عليهم بإها يكونون شركاء ولو كانوا أئناً وأتقن ونحن نعلم أن كلهم كاذب إلا واحداً بغير عنه وأمل الواحد يكون كاذباً ليس يستحق أحد للقطعة شيئاً ولا محتاج إذا التقطت أن تأتيها اماماً أو خاضياً (قال الشافعي) فإذا أراد الملتقط أن يبرأ من ضمان القطعة ويدفعها اليها باعتزها فليقبل ذلك أمرها كما لا نه دفعها بغير أمرها كما نجرها رجل فأقام عليه البينة ضمن قال وإذا كان في يد رجل العبد الابن أو الصلة من النوال فما سئل قبل المقتطع ليس عليه أن يدفعه الابينة بقيتها فإذا دفعه بينة بقيته عنده كان الاحتياط له أن لا يدفعه إلا بأمر الحاكم فلا يقبل عليه غيره بينة قضيه لأنه إذا دفعه بينة تقوم عنده فقد عك أن تكون البينة غير عادلة ويقيم آخر يستعاضة تكون أولى وقد قوت البينة ويدعي هو أنه دفعه بينة فلا يقبل قوله غير أن الذي قبض منه إذا أقره فبضمه القاضي للتحقق الآخر رجوع هذا على المستحق الأول لأن يكون أقره فلا يرجع عليه وإذا أراد رجل شاهد على المقتطعة أو الصلة خلف مع شاهداً وأخذها فأقام عليه بينة لأن هذا ما إذا أقام الرجل بينة على عبد ووصف البينة العبد وشهدوا أن هذه مصة عبده وأنه لم يسع له ربه وأول بنيه باع ولا به وخلف من العبد كتب الحاكم بينة إلى قاضي يدعيه مكة فوافقت الصفة مئة العبد الذي في يده لم يكن للقاضي أن يدفعه إليه بالصفة ولا يقبل إلا أن يكون شهيد يقدمون عليه فيشهدون عليه بعينه ولكن إن شاء القاضي له عليه بينة أن يسأل القاضي أن يجعل هذا العبد صلافة معهن يزود بأمر من يشتره ثم يقضيه من الذي اشتراه (قال الشافعي) وإذا أقام عليه البينة بعتنه أرى القاضي الذي اشتراه من الثمن بإمره العبد ويرد عليه الثمن إن كان قضيه منه وقد قبل يحتمل في هذه العبد بضمته الذي استحقه بالصفة فإن ثبت عليه الشهود فهو له ويضغ عنه الثمن وإن لم يثبت عليه الشهود وورد أن هلك فيما بين ذلك كان له ضماناً وهذا يدخله أن يقبل الذي ضمن ويستهقر به فيكون القاضي ألقه ويدخله أن يستحقه به وهو طالب فإن قضى على الذي دفعه إليه بما نته في غيبته قضى عليه بما جاز لم يقبض ولم يستأجر وإن أبطل عنه كان قد منع هذا الحق بغير ما نته ويدخله أن يكون جاز في قوله له لعلها أم ولعل حل فيقضى بيمينه وبين رجل يقبض عليها ولا يجوز فيه إلا القول الأول (قال الشافعي) وإذا أعترف الرجل الدابة في يد رجل فأقام رجل عليها بينة أنها قضى له القاضي بها فإن ادعى الذي في يده أنه اشتراها من رجل غائب لم يحبس الدابة عن المقتضى بها ولم يبعث بها إلى البلد الذي فيها البيع كان البلد فيها

القبس
الاذعت بسبب للقرم
أنتي
كبرت وأن لا يحسن
السراشالي
كذبت لقد أصبى عن
المعرسة
وأمنع عرساً أن يزن
بها الخلال

(باب النسي أن يخطب
الرجل على خطبة أخيه)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك بن أنس
عن النضر بن عمار
النسي صلى الله عليه وسلم
قال لا يخطب أحدكم
على خطبة أخيه وقال
عليه الصلاة والسلام
لما طمأنت بن قيس إذا
حلت فأذني قلت فلما
حلت أخبرته أن
معوينة وألمهم
خطباني فقال أما معرونة
فصعلوك لا مال له وأما
أبوهم فلا يصح عساه
عن ناقته أن يخطب
أمامة فقلت فخطبني
على خطبتي ما أها
خلاف الذي نهى عنه
أن يخطب على خطبة
أخيه إذا كانت قد

عندها ما أمرنا بالصلوات وأنها ثابتة لم يتغير فراقه أسلمنا الفتن ولعقن قسلة أسلامه فأخبرنا فراقه كان ذلك له لانه لم يبد
 أسلامه وعده عن عهده المأثور فخص من حين آخر فراقه فكان أجمع أسلامه واسلامه من قبل العلف فقد دهن عذرا ثم يوم آخر
 فراقه والافعهده عن عذرا ثم يوم أسلم يتقدم الاسلام منهما لانه انفس من يومئذ وان يتغير فراقه والافعهده عن غير ذلك أجمع
 أسلامه واسلامه معا وان يتقدم الاسلام قبل الاسلام فأخبرنا فراقه والافعهده عن أسلم حين يسألنا لانه آخر ولاخبار
 في الواقع أسلامه واسلامه من أسلامه معا ثم أجمع من ساعته من آخر فراقه كان ذلك له لانه لم يبد فراقه والافعهده عن
 واسلامه من أسلامه معا ثم أجمع من ساعته من آخر فراقه كان ذلك له لانه لم يبد فراقه والافعهده عن
 ٢٩٠

قطع في كتابين بأن لها
 لتليار أو لوصافها فاذعت
 البلملة (مقال) في
 من صنع آخرا على
 سلطان أن جعلها
 كبر من مقامه الحكم
 من بها من أوقات
 ليليس من جاعة عت
 التي ان جعلت ان السلطان
 وقد بعد ذلك
 وقرب الى أن يفهم
 منها ما قول على انفسه
 أجل مقاما ذلك على
 قد سار في كنف
 بطل عارابه يعقن
 على عينه أفضل
 أوقات التي واسلام
 واسلام الزنج يجمع
 (قال الزنجي) ولولا
 ذلك لما قدر ان
 أعقن تحت عدان
 يتقن بحال لانهم
 لا يدرين حقيقة الا
 يعرفون كل حروف الاس
 في وقت عير وفي الاس
 وفي ذلك اساطير

ما من مال له لأن ما كسب في ذلك اليوم في معاني كسب الأحرار وأن التقطها في اليوم الذي هو فيه للسيد أخذها السيد منه لأن ما كسبه في ذلك اليوم السيد وقد قيل إذا التقطها في يوم نفسه أقر في يدي العبد يسد بها عتق مته وأخذ السيد بقدر ما ربح منه وإذا اختلفا قال قول الصبيع عنه لانهما في يديه ولا يصل للرجل أن يتنفع من القطعة بشئ حتى قضى سنة وأذا باع الرجل الرجل القطعة السنة ثم باعها وكان له دفع البيع وإن باعها بعد السنة فليس حاتر ويرجع ب القطعة على البايع بالئن أوفيها تان شافهما هاتاه كان له (قال الربيع) ليس له إلا ما باع إذا كان باع عبا وتغان الناس علة كان كان باع عبا لا يتغان الناس علة كان له ما نقص عبا وتغان الناس علة (قال الشافعي) وإذا كانت الضالة في يدي الوالي فباعها فالبيع جائز وليس له أن يتغان كان الضالة عفا فزمه السيد أنه اعتقه ببيع البيع قبلت قوله نعمية إن شامته الشئ يسهو فبعت البيع وبعته سرور ودبت الشئ بالئن أوفيها تخلفه (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يفسخ البيع الإيسة تقوم إلى البيع الوالي أبيع صاحبه فلا يفسخ ببيع الإيسة أنه اعتقه قبل بعه لأن الرجل باع عبدا ثم أقره باعتقه قبل أن يبيعه لم يقبل قوله ففسخ بعه المشتري بعه الإيسة تقوم على ذلك (قال الشافعي) وإذا التقط رجل الطعام الرب الذي لا يبيئ فأكله ثم صاحبه غرم فبعت له أن يأكله إذا خاف فساد وإذا التقط الرجل ما بين يديه فبعت له أكله إلا بعد سنة مثل الحنطة والتمر وما أشبهه (قال الشافعي) والرجل من المبلهية فباعه من مال المبلهية على وجه الأرض فهو لقطه من اللقط يصنع فيه ما يصنع في القطعة لأن وجوده على ظهر الأرض وفي مواضع القطعة يدل على أنه لم يسقط من ملكه ولو وقع صاحبه فأدى حقه كان أحبالا ولا يزال ينفذ (قال الشافعي) وإذا وجد الرجل ضالة الإبل لم يكن له أخذها فإن أخذها ثم أرسله استرجعها فهو له بكت حين لصاحبها عتقها والقر والجهر وبالئن في ذلك غنة من ضوال الإبل وغيرها وإذا أخذ ذلك السلطان الضوال فباعها كان له ما أحسن برعها فيه بالإئمة على ربحها عوايته إلى أن يأتي بها وإن لم يأتها بها عواها ودعوا أو أتمها لأربابها ومن أخذ ضالة فأفق عليها فهو مطوع بالبقعة للربيع على صاحبها بشئ وإن أراد أن يبيع على صاحبها فأفق فليده إلى الخا حتى يربق من فقن وانفق وتوكل على غيره ما يقضى وإن تلك النفقة لم ينفق على صاحبها ولا يكون السلطان أن يأخذ منه بشئ عليها إلا اليوم واليومين وما أشبهه ذلك ما لا يبيع من شهاوم عا فإذا جاوز ذلك أمر ببيعها ومن القط لقطه فالقطعة ما حقه فإن ملكه شئ بلا تعدد فليس ضمان لها والقول قوله عن عبته وإذا التقطها ثم ردّها في موضعها فضاقت فهو ضمان لها

[illegible]

(١) قوله قال المزني القياس عندي الخ هذه العبارة ثبتت في بعض النسخ ونأملها مع ما قبلها كتبه معصمه

نقدى على قوله انه اذا سلم وعنده اكثر من اربع واسان معه فقدف واحد منهم او ظاهر او آل كان ذلك مفسوقا فانما اختارها كان عليه فيها عيب حتى يرضى وان فسخ نكاحها سقط عنه الظواهر والابواب وجدل بقذفها (قال الشافعي) رحمه الله ولو لم يرضى به سقط لا اختيار بحبس حتى يختار وانفق عليهم من ماله لانه مانع لهم بعقد تقدم ولا يطاق عليه السلطان كما يطاق على المولى فان امتنع مع الحبس عزو وحبس حتى يختار وان مات امرأته ان يثددين الاخر من اربعة اشهر وعشر ومن ثلاث سنين ووقف لمسن الميراث حتى يصطلمن فيه ولو سلم وشده وثنية ثم تزوج أختها أو أباها وهافي عدتها النكاح مفسوخ (قال المزني) أشبه بقوله ان النكاح موقوف كاجل نكاح من لم تسلم موقوفا فانما اشترى العدة ٢٩١ علم أنهم لم يزل امرأته وان انقضت قبل

وان رهاق لم يأخذها فليس بضمن لها وهكذا ان دفعها الى غيره فضاقت أضمنه من ذلك ما ضمن المستودع وأطرح عنه الضمان فما أطرح عن المستودع (قال الشافعي) واذا حل الرجل دله الرجل فرفقت ثم مضت او فسخ فصار لرجل من طائر ثم خرج بعد لم يضمن لان الطائر والدله احدنا الذهب والذهب غير ذي الخال والقائم وهكذا الحيوان كله وما فيه روح وله عقل يقف فيه نفسه ويذهب بنفسه فاما ما اعقله ولا روح فيه مما يسطع الرباط مثل ذئب وراوية ما علقها الرجل فتدق الزيت فهو ضمن الا ان يكون حل الزيت وهو مستند قائم فكان الحل لا يدفعه ثبوت قائمها تسقط بعد فان طرحه انسان فطرحه ضامن المذهب منه وان لم يطرحه انسان لم يضمنه الخال الاول لان الزيت انما ذهب بالطرح دون الحل وان الحل قد كان ولا جناية فيه (قال الشافعي) ولا جعل لاحد ما علقه ولا لعله الا ان يكون جعل فيه فيكون له ما جعل له وسواء في ذلك من يعرف بطلب السؤال ومن لا يعرفه ومن قال لا جنى ان جنتي يبدى الا في ذلك عشره دنائير ثم قال لاخر ان جنتي بعدى الا في ذلك عشره دنائير ثم قال لا جنى ان جنتي فكل واحد منهما نصف حصته لانه انما اخذ نصف ما جعل عليه كله كان صاحب العشرة قد قسم قوله صاحب العشرين أو لم يسعه وكذلك قال ثلاثة فقال لاحدهم ان جنتي به فلك كذا ولاخر لاخر فجل اجعل لثلاثة مختلفة ثم اوابه جميعا فلك واحدهم لم يجعله

(في اختلاف مالك والشافعي القطة)

(قال الربيع) سألت الشافعي رحمه الله عن وجد لقطة قال يعرفها سنة ثم اكلها ان شاء وسرا كان أو معسرا فاذا جاء صاحبها ضمنه لقتله وما جفته في ذلك فقال السنة الثانية وروي هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن أبي نعيم وأمره النبي صلى الله عليه وسلم باكلها أو أي من ميسير الناس يومئذ وقبل بعد (أخبرنا) مالك عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن خالد الجهني أنه قال جاز لي الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن القطة فقال اعرف عفاصها ولو كادها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والا فأنألتها (أخبرنا) مالك عن أبي بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدوان بأه أخيره أن نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكر ذلك لمرزب الخطاب فقال له عرعرها على أيوان الساجد واذا كرها لم يقدم من الشام سنة فاذا مضت السنة فأنألتها (قال الشافعي) فروي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عماره أبياح بعد سنة أكل القطة ثم خالف ذلك فقتل بكره أكل القطة للفني والمسكين (أخبرنا الربيع) قال أخيراً الشافعي قال أخيراً مالك عن نافع بن رجلا وجد لقطة فجاها الى عبد الله بن عمر فقال في وجبت لقطة فاذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال فزاد قال

معها على النكاح وان قال أحدنا قبل صاحبه قالتا مفسوخ ولا نصف مهر حتى يعلم فان نادى القائل قوله لم يعل إلا العقد ثابت فلا يبطل نصف المهر الا ان تسلم قبله وان قالت أحدنا قبل الآخر قال هو معا فاقوله قوله مع بينه ولا تصدق على فسخ النكاح وفيه أقول آخران النكاح مفسوخ حتى يتصادقا (قال المزني) أشبه بقوله أن لا يفسخ النكاح بقولها كالم يفسخ نصف المهر بقره (قال المزني) وقد قال لو كان تدخل بها فقلت انقضت عدي قبل اسلامك وقال بل بعد فلا تصدق على فسخ ما ثبت له من النكاح (قال) ولو كانت عند امرأة نكحها في التمر لم يبعثه وأعلى خيارا يفسخ نكاحها لانه لم ينكحها على الابد

أن تسلم بانه لا امرأة له فيفسخ نكاح الاربع لانه عاق عن ولا امرأة له (قال الشافعي) ولو أملت قبله ثم سلم في العدة أتم لمسلم حتى انقضت فله النفقة المدة في الزوجين جميعا لانها محسوبة عليه حتى شاء أن يتسلم كانا على النكاح ولو كان هو المسلم لم يكن له نفقة في أيام كسرهما لانها الماسة لنفسها منه ولو

اختلفا قالوا قوله مع بينه ولو لم يفسخ بل لدخول فله نصف المهر ان كان حلالا ونصف مهر مثلها ان كان حرما أو متعة ان لم يكن فرض لها لان ضمن النكاح من قبله وان كانت هي أملت قبله فلا شيء لهما من صداق ولا عدة لان الفسخ من قبلها (قال) ولو أملت

(تم ما بهامش الجزء الثالث من مختصر المرقى و يليه بهامش الجزء الرابع نكاح المتعة والمحل)

فهرست الجزء
الثالث من كتاب
الأُمّ .

(فهرست الجزء الثالث من كتاب الام)

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٦	باب ما جاء في الصرف	٢	كتاب البيوع
٢٦	باب في بيع العروض	٣	باب بيع الخيار
٣٦	باب في بيع الثياب الى أجل	٤	وفي باب دعوى الولد قبل ترجمة البين مع الشاهد
٣٥	باب في الخلفاء في ما يجبه البيع	٥	باب الخلاف فيما يجبه البيع
٤٠	باب الوت الذي يدل في بيع الثمار	٩	باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول
٤٥	وفي اختلاف مالك والشافعي في أثناء البيع على البرنامج	٩	وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب متى يجب البيع
٤٦	باب الخلاف في بيع الزرع وأما	١٥	باب الخلاف في ثمن الكلب
٤٦	باب العربا	١٢	باب الربا - باب الطعام بالطعام
٤٩	باب العربية	١٣	باب بيع الفضولي وليس في التراجم الخ
٤٩	باب الجائحة في الثمرة	١٦	باب جاع تفريع الكيل والوزن بعضه بعض
٥١	باب في الجائحة	١٦	وفي اختلاف الحديث في ترجمة بيع المكاتب
٥٣	باب الثنيا	١٧	باب تفسير الصنف من المأكول والمشروب عنه
٥٣	باب صدقة الثمر	١٨	باب في الثمر بالثمر
٥٤	باب في المزاينة	١٨	باب ما في معنى الثمر
٥٦	باب وقت بيع الفاكهة	١٨	باب اعتبار رؤية المبيع لجهة البيع وليس في التراجم
٥٧	باب ما ينبت من الزرع	١٨	باب البيع على البرنامج
٥٨	باب ما اشترى مما يكون مأكوله داخله	١٩	باب ما يجامع الثمر وما يجامعه
٥٩	مسئلة بيع القمح في سنبله	٢٠	باب المأكول من صنفين شاب أحدهما بالآخر
٥٩	باب بيع القصب والقرط	٢١	باب الربط بالثمر
٥٩	باب المصرة والرد بالعيب وليس في التراجم	٢١	باب ما جاء في بيع الاعم
٦٠	باب حكم المبيع قبل القبض بعده	٢٣	باب ما يكون ربطا أبدا
٦٥	باب التمس عن بيع الكراخ والسلاح في الفتنة	٢٥	باب الأجل في الصرف
٦٥	باب السنة في الثمار		
٦٨	باب بيع الأجل		
٧٥	باب في أمور متفرقة في الأبواب والكتب تتعلق بالبيع الخ		
٧٦	باب الشهادة في البيوع		

صفحة	صفحة
باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز	١١٩
باب اختلاف السلف والسلف في السلم	١١٩
باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة	١٢٠
باب امتناع ذى الحق من أخفقه	١٢١
باب السلف في الرطب فينفذ	١٢١
كتاب الرهن الكبير - ابا حنيفة	١٢٢
وترجم في اختلاف العراقيين باب السلم	١٢٢
باب ما يبره الرهن من القبض	١٢٣
قبض الرهن وما يكون بعد قبضه بما يخرج من الرهن وما لا يخرج	١٢٤
ما يكون قبض الرهن وما لا يكون الخ	١٢٥
ما يكون اخراج الرهن من يد المرتهن وما لا يكون	١٢٦
جواز شرط الرهن	١٢٩
اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن	١٣٠
بجام ما يجوز رهنه	١٣٢
العيب في الرهن	١٣٣
الرهن بجميع الشئين المختلفين من ثياب وأرض الخ	١٣٤
الزائد في الرهن والشرط فيه	١٣٦
باب ما يفسد الرهن من الشرط	١٣٧
بجام ما يجوز أن يكون مرهونا وما لا يجوز	١٣٨
الرهن الفاسد	١٤١
زيادة الرهن	١٤٤
ضمن الرهن	١٤٧
التعدي في الرهن	١٤٨
بيع الرهن ومن يكون الرهن على يده	١٤٩
رهن الرجلين الشئ الواحد	١٥١
رهن الشئ الواحد من رجلين	١٥٢
رهن العبد بين الرجلين	١٥٢
رهن الرجل الواحد الشئين	١٥٢
اذن الرجل للرجل في أن يرهن عنه مالا اذان	١٥٣
الاذن بالاداء عن الراهن	١٥٤
الرسالة في الرهن	١٥٥
شرط ضمان الرهن	١٥٥
تداعي الراهن وورثته المرتهن	١٥٦
جناية العبد المرهون على سيده ومالك سيده عمداً وخطأ	١٥٦
اقرار العبد المرهون بالجناية	١٥٨
جناية العبد المرهون على الاجنبيين	١٥٨
الجناية على العبد المرهون فيما فيه قصاص	١٦٠
الجناية على العبد المرهون فيما فيه العقل	١٦٢
الرهن الصغير	١٦٤
رهن الشارع	١٦٨
جناية الرهن	١٧٤
وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن	١٧٥
التقليس	١٧٦
باب كيف ما يباع من مال المغلس	١٨٤
باب ما جاء فيه يجمع مما يباع من مال صاحب الدين	١٨٥
باب ما جاء في العهدة في مال المغلس	١٨٦
باب ما جاء في التأني بمال المغلس	١٨٦
باب ما جاء في شراء الرجل وبه وعهده واقراره	١٨٦
باب ما جاء في هبة المغلس	١٨٧
وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها	١٨٧
باب ما حول دين الميت والدين عليه	١٨٨
باب ما حل من دين المغلس وما لم يحل	١٨٨
باب ما جاء في حبس المغلس	١٨٩
باب ما جاء في الخلاف في التقليس	١٨٩

صفحة	صفحة
٢١٦	١٩١
٢١٧	١٩٤
٢١٧	١٩٥
٢١٧	١٩٦
٢١٧	٢٠٣
٢١٧	٢٠٣
٢١٨	٢٠٣
٢١٨	٢٠٤
٢٢٩	٢٠٥
٢٣٠	٢٠٦
٢٣٠	٢٠٦
٢٣١	٢٠٧
٢٣١	٢٠٧
٢٣٢	٢٠٧
٢٣٣	٢٠٨
٢٣٤	٢٠٩
٢٣٤	٢٠٩
٢٣٥	٢٠٩
٢٣٦	٢١٠
٢٣٧	٢١٠
٢٣٧	٢١١
٢٣٧	٢١٢
٢٣٨	٢١٣
٢٣٩	٢١٣
٢٤٠	٢١٤
٢٤١	٢١٥
٢٥٠	
٢٥٠	

٢٨٠	الخلاص في الحسن وهي الصدقات	١٥٩	الاولى والارباب
٢٨١	الموزونات	٢٦١	مسألة لربنا بالخير والبر
٢٨١	ويفق في الحبس	٢٦١	فريق
٢٨١	كتاب الهمزة	٢٦١	مسألة اذ جاز
٢٨٣	وفي اختلاف العراءين باب الصدقة والهبة	٢٦٣	اختلاف اذ جاز والمستاجر
٢٨٥	باب في حمس من كتاب اختلاف مالك	٢٦٣	في اختلاف العرافين باب اذ جاز
	والشافعي	٢٦٤	احياء الموات
٢٨٦	وفي بعض النسخ مما يسبب لام في	٢٦٤	وفي اول اختلاف العرافين
	العرى	٢٦٥	ما يكون احياء
٢٨٧	كتاب النقطة الصغيرة	٢٦٨	عمارة ما ليس بمسور من الارض
٢٨٧	النقطة الكبيرة		لاما لها
٢٩١	وفي اختلاف مالك والشافعي الخ	٢٦٩	من احيا مواتا كان له
٢٩٢	ورجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود	٢٧٠	من قال لاحي الاحي من الارض الموات
	النقطة		وما ملكه الارض وما لا يملك وكيف يكون
٢٩٢	كتاب النقطة		الحس
٢٩٢	ورجم في سير الاوزاعي الصبي يسبي ثم	٢٧٢	تشد يدان لا يجتمع احد على احد
	يموت		الواقي
٢٩٣	ورجم في اختلاف مالك والشافعي باب	٢٧٣	باب الركاز يوجد في بلاد المسلمين
	النسوة	٢٧٤	الاحباس
٢٩٤	باب الجمالة وليس في التراجم	٢٧٥	الخلاص في الصدقات المحرمات

(٣)

(فهرست ماہنامہ شالجزء الثالث من مختصر المرفی)

صفحة	صفحة
باب ميراث ولد الملائنة ١٥٢	٢ كتاب الوكالة
باب ميراث الجورس ١٥٤	١٠ كتاب الاقرار باب الحقوق والمواهب
باب ذوى الارحام ١٥٥	والعارية
باب الجد يقاسم الاخوة ١٥٦	٢٧ باب اقرار الوارث بوارث
كتاب الوصايا ١٥٩	٢٢ كتاب العارية
الوصية للقرابة من ذوى الارحام ١٦٨	٣٥ كتاب العصب
باب ما يكون رجوعا فى الوصية ١٧٠	٤٧ مختصر الشفعة الخ
باب الارش الذى يجوز فيه العتية ولا يجوز ١٧١	٦٠ مختصر القراض الخ
باب ترميمها ١٧٢	٦٩ المساقاة الخ
ما يجوز نفوذ من ان يصنع فى اموال اليتامى ١٧٤	٧٢ كتاب الشراء فى الرقيق بشرطهم المساق
كتاب الزدعة ١٧٥	٧٩ مختصر من الجامع فى الاجارة الخ
مختصر من كتاب قسم الفى وقسم القناتم ١٧٩	٨٢ باب كراء الابلى وغيرها
باب الانتفال ١٨٢	٨٥ تفصيل الاجرام من الاجارة
باب تفريق القسم ١٨٨	٩١ مختصر من الجامع من كتاب المزارعة الخ
باب تفريق الجنس ١٩٢	١٠٢ احياء الموات
تفريق ما اخذ من اربعة اجناس الفى ١٩٩	١٠٧ باب ما يكون احياء
غير الموصف عليه	١٠٨ ما يجوز ان يقطع وما لا يجوز
ما لم يوصف عليه من الارضين بحسب بل ولا ٢١٣	١٠٠ باب تفريق القطائع وغيرها
ركب	١١٠ اقتطاع المعادن وغيرها
مختصر كتاب الصدقات ٢١٩	١٢٠ باب العرى
باب كيف تفريق قسم الصدقات ٢٢٣	١٢١ باب عطية الرجل ولده
باب منسم الصدقة ٢٤٤	١٢٣ كتاب القسطة
مختصر فى النكاح الجامع الخ ٢٥٤	١٢١ التقاط باب المنبذ يوجد معه النى الخ
الترغيب فى النكاح وغيرها الخ ٢٥٥	١٢٨ اختصار الفرائض
باب ما على الاولياء والنكاح الالب البكر الخ ٢٥٦	١٣٨ باب من لا يرث
اجتماع الولادة ولاهم وتفرقهم الخ ٢٦٣	١٣٩ باب الموارث
المراة تانى عقد النكاح ٢٧٠	١٤٤ باب اقرب العصة
الكلام الذى يعقده النكاح وان الخطبة ٢٧١	١٤٦ باب ميراث الجد
قبل العدة الخ	١٥٠ باب ميراث المردة
ما يجمل من الخراير ولا يسرى العبد الخ ٢٧٣	١٥١ باب ميراث المشتركة

صيفة	صيفة
٢٨٩ باب نكاح المشرک ومن أسلم وعندهما سکر	٢٧٦ نكاح العبد وللاقله الخ
٢٩٢ باب الخلاف في أمساله الاوانر	٢٧٧ باب ما يحرم وما يجبل من نكاح الحرائر
٢٩٢ باب ارتداد أحد الزوجين أوهما ومن	والاماء والجمع بينهما الخ
شركه المشرک الخ	٢٨٠ ما جافى الزنا لا يحرم الحلال الخ
٢٩٢ باب طلاق الشرک	٢٨٢ نكاح حرائر أهل الكتاب واما نكاحهم واما
٢٩٣ باب عقد نكاح أهل الذمة الخ	المسلمين الخ
٢٩٣ باب اتيان الحائض ووطه أنتن فيسبل	٢٨٤ باب الاستطاعة للحرائر وغير الاستطاعة
الفصل الخ	٢٨٧ باب التمر يض بالخطبة الخ
٢٩٣ اتيان النساء في أدبارهن الخ	٢٨٨ باب النهي أن يتخطب الرجل على خطبة
٢٩٤ الشغار وما دخل فيه الخ	أخيه

﴿ ٢ ﴾



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Orbiting Alexandria